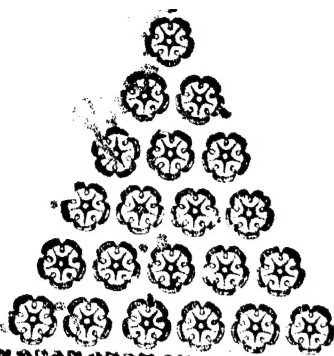


UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232519

UNIVERSAL
LIBRARY

الحمد لله الذي جعل حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الأشموني على
ألفية ابن مالك في النحو
نفعنا الله به
والمسلمين
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لا التي لنفي الجنس ﴾

أي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نفيها ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادها وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها لنفي الجنس نفا كونه له في الجملة لأن لا العاملة عمل ان انما تكون نفا في نفي الجنس اذا كان اسمها مفردا فان كان مثنى نحو لارجلين أو جمعا نحو لارجال كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنية أو الجمعية كما أوضحه السعد في موطؤه وأمالا العاملة عمل ليس فانما عند افراد اسمها لنفي الجنس ظهور العموم النكرة مطلقا في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فحتاج إلى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال فان ثنى اسمها أو جمع كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان لنفي اسمها أو جمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه والمهمة كالعامة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفي الجنس نفا عند افراد اسمها ان الجنس منفي نفا في * تعز فلا شيء على الارض باقيا * مع عمها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) أي نفا وقوله اختصت بالاسم أي النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لنفي الجنس نفا على سبيل الاستغراق لقطة لا متضمنة معنى من فالكه سم (قوله وجود

﴿ لا التي لنفي الجنس ﴾
اعلم أنه اذا قصد بل لنفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من

لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالاسماء المتكررات
فوجب لا عند ذلك المقصد
عمل فيما يليها وذلك العمل
أما رفع وأما نصب وأما جر
فلم يكن جراً لئلا يعتد أنه
من المنوية فإنها في حكم
الموجودة لظهورها في
بعض الاحيان كقوله
فقام يذود الناس عنها بيته
وقال

ألا من سبيل إلى هذا
ولم يكن رفعاً لئلا يعتد
أنه بالابتداء فتعين النصب
ولان في ذلك الحاف لالابان
لمشابهها اماها في التوكيد
فان لا لتأكيد النفي وان
لتأكيد الاثبات ولفظ
لامسا ولفظ ان اذا خففت
في نفي متحرك بعده
ساكن فلما نسبته اجلت
عليها في العمل وقد اشار
الى عملها على وجه يؤذن
بذلك فقال (عمل ان اجعل
بلا في ذكره * مفردة
جاءت) نحو لا غلام رجل
قائم (أو مكرره) نحو لا حول
ولا قوة الا بالله وهو مع
المفردة على سبيل الوجوب
ومع المكررة على سبيل
الجواز كاستراه (تنبيه)
شروط اعمال لا العمل
المذكورة على ما أفهمه

(من) أي الاستغراقية كافي التصريح هو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك
الح وبعبر عنها بالرائثة لوفى سم أنها المباشرة قال شيخنا وهذا ان صغ فوجه
ان أصل لا رجل لا شيء ان رجل (قوا ولا يليق ذلك) أي وجود من لفظ أو معنى
وقوله الا بالاسماء المتكررات أي لاسما التي تدخل عليها من المذكورة (قوله)
فوجب الخ تفريق على قوله اختصت بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص
بقيل أن يعمل فيه (قوله من المنوية) أي تضمن لا تقديرا كما يفهم من الدماميني
وذكره يس (قوله لظهورها في بعض الاحيان) أي ضرورة كافي حاشية شيخنا
الشيخ (قوله يذود) أي يطرد (قوله لئلا يعتد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى
من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه الا أن يقال اعتناؤهم
بالعاملة عمل ليس أقل من اعتناؤهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى
عمل لان العاملة عمل ليس للاجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس
(قوله ولان في ذلك الخ) عطف على مقدمه فهو مما سبق والتقدير فتعين النصب
لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أو لسلامته مما ذكره لان الخ (قوله لتأكيد
النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنه اتفق نفياً أكيداً قويماً وهذا لا يقتضي وجود
النفي أولاً بغیرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) أي اثبات
المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفياً كافي القضية المعدولة المحمول
نحو ان زيد ليس في الدار فاندفع الاعتراض بأنها التوكيد النسبية مطابقة اثباتاً
أو نفياً (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت منطوقة عنها فلم تعمل الا
بالشروط الآتية ولم يخرج تقدم خبرها على اسمها طرفاً أو مجروراً (قوله يؤذن بذلك)
أي بالعمل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال في عبارته اعمال النصب
في المضاف والشبيه به وحقيقة دفعته من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصاً
صريحاً في أن للنفي الجنس نصاً سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافاً للتاج
السبكي حيث خص افادتها بذلك بما اذا بنى اسمها ولا بنى الهمام حيث ذهب الى أن
المبينة أيضاً ليست نصاً في العموم وأنه يجوز لرجل بل رجلان كما جاز ذلك في
رافعة الاسم وكما جاز لاجل بل رجلان اتفاقاً قيل تقدم عن سم أن الموضوع
لنفي الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لا الغنمة معني من وتضمنها فقط وعند
عملها في المضاف وشبهه والابنينا قلت لانسم الفقد كما صرح به غير واحد كالروداني
والجماهير بالمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الاولى
فهمت من الترجمة أما الا ولان ففهم ما منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق
نفي الجنس انصرف الى نفيه نصاً قاله سم وعدم دخول جاز عليها من قوله عمل ان
اجعل لالان عملها ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار انما

وأن يكون منفقها الجنس سبعة أن تكون نافية كلامه نصريحاً وتلويحاً

يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لالم يكن متعلقا بالاسم بعده فليكون الاسم
بعدها معمو لا لاجار لا اها فلا عمل لها فينبثق وتكبر الاسم والخبر من قوله في
نكرته والاتصال من قوله الآتي وبعد ذلك الخبر اذا كثر لا فادله عدم جواز الفصل
بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم ونبحث فيه بأنه انما
يفيد قوله وبعد ذلك الخبر اذا كثر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يمتنع
الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب
الترتيب لا امتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نسا) أى أى يقصد المتكلم نفيه
نسا ولا شك في سبق هذا القصد على المشروط الذى هو عملها على ان فلا يراد أن
كون النفي نسا فرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهم من هذا العمل
فلا يكون شرط السبق الشرط على المشروط (قوله وشذ اعمال الزائدة) أى
العدم اختصامها لغيرها الا هـ مال (قوله ولم تكن الخ) وجه كونه ازايدة أن معنى
البيت لولم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمرا أى امتنع لومهم - عمر بن هبيرة الفزارى
الذى كان يمجو قبيحة لغطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ
من لولم يسلط على النفي المأخوذ من لم لان نفي النفي اثبات فلم يستفد من لاني أصلا
فمعين أن تكون زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لو تدل على امتناع
جوابها كشرطها على ما هو المشهور وقال الروادى الصواب جعلها نافية والمعنى
لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمرا لان ذنوبهم - كذا ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فبالك
بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعنى أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أولا مثل
لولم يخف الله لم يعصه اه وما ذكره محتمل لامتعيه فالتصويب في غير محله (قوله
أولنفي الجنس) أى مطلقا عن قيد الوحدة والافاقى لنفي الوحدة لنفي الجنس
أيضا السكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها
لنفي الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أى أو أهملت وكررت (قوله
خفض النكرة) أى ولا ملغاة معتبرة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن
لا ينفذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بانضافة لا اليه (قوله بلائى
بالفتح) وجه بان الجار دخل بعد التركيب فاجرى المركب مجرى الاسم الواحد
لمحله جربا بالباء ولا خبر للاجتماع لاصبر ورثها ففعله قاله في التصريح (قوله وان كان
الاسم معرفة) سكنت عن محترزة تكبر الخبر لعلمه من محترزة تكبر الاسم بالمقايسة
(قوله ووجب تكرارها) أى عند الجمع ورا ما في المعرفة فجربا ما فاتنا من نفي
الجنس وأما في الانفصال فتنبهها بالتكرير على كونها النفي الجنس لان نفي الجنس
تكرار للنفي في الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم أن الغاءها لا يخرجها عن كونها
لنفي الجنس في التكررات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين

وأن يكون نفيه نسا وأن لا
يدخل عليها جار وأن يكون
اسمها نكرة وأن اتصل
بها وأن يكون خبرها أيضا
نكرة فان كانت غير نافية
ثم لا وشذ اعمال الزائدة
في قوله

للم تكن غطفان لا ذنوب لها
اذن للام ذنوب أحسابها عمرا
وان كانت لنفي الوحدة أو
لنفي الجنس لا على سبيل
التنصيص عملت عمل ليس
كما مر وان دخل عليها جار
لخفض النكرة فتوجب
بلازاد وغضبت من لائى
وشذ جئت بلائى بالفتح
وان كان الاسم معرفة أو
منفصلا أهملت ووجب
تكرارها نحو لا زيد في
الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امرأة وأما نحو

(قوله قضية ولا أباحسن لها) أي هذه قضية ولا أباحسن قاض لها وهو ثمرة على
 كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لاشطرييت وهذا
 لم يذكره العيني في شواهد وصار مثلاً يضرب عند الامراء العسيرة قول الباق
 هو من كلام علي وهو من الحكماء ودخله الوصل في جزئيه الاول والثاني خبط
 فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر قائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيثم
 بالمثلثة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال وهذا شطرييت من الرجز (قوله لمؤول)
 أي بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالانضافة كلفظ مثل أو يجعله اسم جنس لكل
 من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا
 لكل فرعون موسى يتنوين العليم بل معني لكل جبارة هارقاله الرضى والثاني
 أولى من الاول لانه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا
 الاستعمال هذه أل فلم يقولوا ولا أباحسن مثلاً ولو كانت انضافة مثل منوية لم يخرج
 الى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حينئذ تنكير اسم لا في الحقيقة وبان العرب
 أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما في قوله * يبكي على زيد ولا زيد مثله * ولو كانت
 انضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن
 الاول بأن أل في أبى الحسن وان كانت للجمع إلا أن الاسم فيها أن تكون علامة
 لفظية للمعرفة وتعريف العملية وان كان أقوى منها إلا أنه معنوي فلو وجدت
 أل مع علامة التنكير وهي لا يلزم القبح ظاهراً وعن الثاني بأن الفساد
 في موضع لمتنص لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المتنص نعم ذلك يستلزم
 عدم الاطوار فتماماً وأما التأويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس
 كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لانها ليست للاسم حتى تلزم سمائه (قوله حتى
 لا أزال) لإظهار أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وان
 اقتصر شجنوا والبعض تبعاً للتصريح على كونها غائية بمعنى إلى والفعل بعدها
 منصوب وقوله شاني أي باغضا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة
 ولما تعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أي شائته ومن شائنا
 متعلق بشائته على ما في الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أوصفة (قوله
 ومثبه بالمضاف) من حيث أن كلامهم ما اتصل به شيء من تمام معناه (قوله
 وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أي بعمل غير الجرا أو عطف فلا اعتراض بشهولة
 المضاف والمفعول مع أنه قسم من المفرد على أن سم نقل عن الرضى في النداء أن
 الموصوف بالجملة من الشبهة بالمضاف بل صرح صاحب الهامع في التبداء بأن
 الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبهه المضاف والمراد بالتمام المتمم (قوله
 فاذهب بها مضافاً) قال سم انما لم ينل تعدد التركيب فيما فوق اثنين وانما ين

قضية ولا أباحسن لها
 ولا هيثم المائلة لللطى وقوله
 يكدر ولا أسمية في البلاد
 لمؤول وعدم التكرار في
 قوله

أشياء ما شئت حتى لا أزال لها
 لا أنت شائته من شأنها شاني
 ضرورة اه واعلم أن اسم
 لا على ثلاثة أضرب مضاف
 ومثبه بالمضاف وهو ما بعده
 شيء من تمام معناه ويسمى
 مطوًلاً ومخوطاً ولا أي محدوداً
 ومفرد وهو ما سواه ههنا
 (فاذهب بها مضافاً) نحو
 لا صاحب بر ممقوت

ظريف في لارجل ظريف لان الصفة فموضوفها واحد في المعنى اه وهذا
 ظاهر على القول بان بناء اسمها المفرد اتركبه معها اما على القول بأنه لتضمنه معنى
 من فاعراب المضاف لمعارضة الانشافة التي تسمى من خصال النسخ الاسماء شبه الحرف
 وحمل المشبه به عليه ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو
 لا أبالك ولا أخالك ولا غلامي لك ولا بدى لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور أن
 مدخول لا مضاف حقيقة الى المحرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما طاهره
 التعريف والخبر محذوف والانشافة غير محذوفة هي مثل مثلك لانه لم يقصد في أب
 معين مثلاً بل هو دعاء بعدم الاب وكل من يلقب به أى لا ناصر لك والاشافة غير المحذوفة
 ليست محصورة في انشافة الوصف العامل الى معموله فلم تعمل لا في معرفة ولو سلم
 ان الاسم معرفة فهو نكرة بصورة ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الانشافة عن العرب
 شذوذاً وأوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي بان مدخول
 لا مفرد لكن جاء أبالك وأخالك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفتون
 غلامى وبدي للتخفيف شذوذاً واللام ومجرورها خبر وفيه أن المنصوص عليه
 أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لا بد من التزام جواز كونه غير اللام
 اذ لا وجه لمنع لا بأفائها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها
 صفة وجعل الاسم شبهها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف
 التنوين والتنون للشبهة (قوله أو مضارعه) يجوز البغداديون ترك تنوينه
 حلاله في هذا على المضاف كما حمل عليه في الاعراب وخرج ابن هشام على قوله سم
 حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قال الدماميني ويمكن تخريجه على
 مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضاً بجعل مانع اسم لا مفرداً مبنيّاً والخبر
 محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام لتقوية وكذا القول في ولا معطى لما
 منعت (قوله وأما الرفع له) معادله محذوف أى أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرفع
 الخ (قوله لا خلاف) أى بين البصريين اذا الكوفيون لا يقولون برفع ان الخبر فلا أولى
 بذلك أفاده الدماميني (قوله لمذهب الاخفش الخ) دليله أن ما استحققت به العمل
 باق والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيبويه أنه مرفوع الخ) متقضاه أنه مرفوع
 بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفي التصريح أن العامل
 فيه الرفع لامع اسمها لان موضعها رفع بالابتداء عند سيبويه والذي يخبره كما أشار
 اليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسميع وأن العامل في الحقيقة
 هو النكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا تجزئ منها
 نسبوا ذلك الى المجموع تسميها وبه يدفع الاستشكال بأنه لو كانت لامع اسمها في محل
 رفع مبتدأ لزم أن الخبر عنه بالخبر مجموعها فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون

(أو مضارعه) أى مشابهه
 نحو لا طالعاً عاجلاً ظاهر
 (وبعد ذلك) المنصوب (الخبر
 انكر) حال صكونك
 (رافعه) حتموا وأما الرفع
 له فقال الشلوطين لا خلاف
 في أن لاهى الرافعة له عند
 عدم تركيبها فان ركبت مع
 الاسم المنفرد فذهب
 الاخفش أنها أيضاً هي
 الرافعة له وقال في التسهيل
 انه الاسخ ومذهب سيبويه
 أنه مرفوع بما كان مرفوعاً
 به قبل دخولها ولم تعمل
 الا في الاسم (تنبيهه)
 أفهم قوله وبعد ذلك الخبر
 اذكر أنه لا يجوز

معنى لارجل قائم غير الرجل قائم وليس مراداً وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم
وحرف غير سابق فان كانت كون التكرار مبتدأ زال بدخول النافع فهي الآن
ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر قلب بحاجب بما ذكره المصنف في شرح تسهيله وشرح
كافيه أن لا عامل ضعيف فلم يتسرع عمل الابتداء لفظاً وتقديرًا بل هو باق تقديرًا
قال واهذا أتبعنا اسمه ارفعاً باعتبار محله ولم نفعل ذلك في اسم ان لقوته وانسخها
عمل الابتداء لفظاً ومجلاً فخلص ان ما في الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي
ارجاعه اليه بالتأويل هذا وقد وجهه سيبويه عدم عمل لاني الخبر بضعف شبهه بان
حالة التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت في الاسم اقربيه وقال في المغني
الذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً لان جزء الشيء لا يعمل
وأما لارجل فخرى فبالانصب فانه عنده مثل يازيد الفاضل بالرفع اه أي أن النصب
بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع في الفاضل كذلك قال في شرح الجامع ويظهر أثر
الخلافا بين الاخفش وسيبويه في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الاخفش
يتمنع لما فيه من اعمال عاملي لا الاول ولا الثانية في معمول واحد وعلى قول
سيبويه يجوز لان العامل واحد اه بايضاح وسيأتي عند كلامنا على قول الناظم
أو مركباً ما برده (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفاً أو جزاءً ومجروراً وكذا معمول خبرها
وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الا قرب عندي نعم وبرسمه قوله * تعز
فلا الفين بالعيش متعاً (قوله فاتحاله) فتحاطاها أو مقدرًا كما في المبني ولو على
الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندي وفي قوله فاتحاً قصور سيشير الشارح اليه
لعدم معموله المثني والمجموع على حده لانها يبينان على الياء وجمع المؤنث السالم
لانه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الاصل
أو مراعاة لمذهب المبرد الآتي قريباً في المثني والجمع على حده وبذهب ابن
عصفور الآتي قريباً في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقبل فتحة اعراب
وحذف التنوين تخفيفاً (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بأن المتضمن ذلك
انما هو لا نفهم أورده الروداني بأنه دعوى بلاد ليل ولا نظير اذ ليس في العربية
حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما هو في الأسماء
فالصواب أن المتضمن معنى من انما هو التكرار وهو وجهه فيبقى حمل من قال
بتضمن لا معنى من على التسمع فافهم (قوله مبني) أي مرتب على جواب سؤال
وكان الصواب اسماً ط جواب لان لارجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه
نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بان المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة
لسؤال الخ (قوله أو مقدر) أي مفروض وانما يفرض لان الكلام بعد السؤال
أو في النفس (قوله من الواجب) أي المستحسن (قوله فتضمن من فبني لذلك)

تقديم خبرها على اسمها
وهو ظاهر (وركب) الاسم
(المفرد) وهو ما ليس مضافاً
ولا مشبهاً به مع لا تركيب خمسة
عشر (فاتحاً) له من غير
تنوين وهذه الفتحة فتحة
بناء على الصحيح وانما يبنى
والحالة هذه لتضمنه حرف
الجر لان قولنا لارجل في
الدار مبني على جواب
سؤال سائل محقق أو مقدر
سأل فقال هل من رجل
في الدار وكان من الواجب
أن يقال لا من رجل في
الدار ليكون الجواب
مطابقاً للسؤال الا أنه لما
جرى ذكر من في السؤال
استغنى عنه في الجواب
لحذف فقيل لارجل في
الدار فتضمن من فبني لذلك
وبنى على الحركة اذ انا
بغرض البناء وعلى الفتح

كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحيث قد
 وأعراب المضاف وشبهه لمعارضة الانشافة وشبهها أشبه الحرف كما مر وقول البعض
 كلامه كالصريح في أن تضمن معنى من ليس مختصاً بالمبنى غير مسلم واعترض على
 تعليل البناء بذلك بأن تضمن معني الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن
 المقتهض للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء
 بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشهر الياء الناطقة بقوله وركب الح
 وان نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضاً لا يصلح لغة لأصل البناء
 بل للفتح لاقتضائه التخييف وبأن هذا التعميم أشبه بالتضمن الذي
 لا يقتضي البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل ورود الصريح من
 في قوله فقام يذود الناس الح ويجاب عن الأول بأن الشرط كون التضمن بأصل
 الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع
 أصلي وهو المشروط فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف
 وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب
 موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المهمل إلى المبنى وإضافة الظرف
 إلى الجملة المصدرية بماض فاحفظ هذا التحقيق في فعلك في مواضع كثيرة وعن
 الثاني بأن التصريح من ضرورة كما مر فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال
 معنى في والتمييز معنى من (قوله لحقته) ولأنه أعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو
 المنفرد) أي في باب الأعراب والضمير للغير (قوله فيمينيان الح) لم يعارض التثنية
 والجمع هنا سبب البناء مع معارضة ما آياه في اللذين والذين على القول بأمرهما
 لأن سبب البناء وأردفهما على التثنية والجمع والوارد له قوة وهما لا بالعكس ولا
 يخفى أن القائل بأعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع اللذين
 حقيقة بيان فقول البعض أنهما غير حقيقيين إنما يأتي على مذهب القائل بينهما
 وليس الكلام فيه (قوله تعز) أي تسلي وتصبر (قوله وقد عنتهم) أي أهمتهم
 والشؤون جمع شأن وهو الخطب قال في التصريح والجملة أي جملة وقد عنتهم شؤون
 في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول
 الحماسي فأمسى وهو غريان وقولهم ما أحد الأوله نفس أمارة وليست حالاً خلافاً
 للعيني لأن الواو الحال لا تدخل على المضافي التالي إلا كما قاله الموضع في باب الحال اه
 قال الروداني قوله لأن خبر الناسخ الح فيه أن هذا غير مسلم على الإطلاق وحاصل ما في
 التسهيل والهمع أن الخبر إن كان جملة بعد الالم يقترب بالواو إلا بعد ليس وكان
 المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير الالم يقترب بالواو بعد كان وجميع أخواتها
 لا بعد جميع النواسخ هذا عند الأخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر

لحقته هذا إذا كان المفرد
 بالمعنى المذكور غير مثني
 أو مجمع جمع سلامة وهو
 المنفرد (كلام حول ولا قوة)
 إلا بالله وجمع التكسير
 مثل لا غلمان لك أما المثني
 والمجمع جمع سلامة
 المذكور فيمينيان على
 ما بين به وهو الياء
 كقوله

تعز فلا ألفين بالعيش متعا
 وإسكن لوراد المنون متابع
 وقوله

يحشر الناس لابنين ولا آ
 باء الا وقد عنتهم شؤون

بالواو أصلا وحلوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر
 ضرورة فظهر أن جملة قد عنتهم شئون لا يصح أن تكون خبرا ولا أيضا هذه الجملة
 بعد إلا لا تجزية وسبب أن في باب الاستثناء أن الالف التامة للجنس لا تعمل في
 موجب وعمر في المعنى بأن من شروط عملها أن لا يبطل نفيها كما في الجازية
 فالصواب أن الجملة حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران
 الماضي التام بالواو وخبر لا محذوف قبل الفلم يبطل نفيها إلا بعد استيفاء
 عملها نحو ما زينة فتممها إلى الألف الدار اهـ وتنب على قوله وقوله ما أحد الخ ما نصه
 فيه أن ما لا يبطال نفيها بالالف استثناء لولا لم علم أنه جاء على مذهب يونس الذي
 لا يشترط عدم إبطاله بالخبر هذا النسخ لا يقترب بالواو لما تقدم فأخدم مبتدأ
 محذوف الخبر والجملة بعد الحال لأنه اسم ما وخبرها محذوف قبل الألف كسر في
 لابنين لأن خبر ما لا يجوز حذفه اهـ وقال الشارح في شرحه على التوضيح الجملة
 صفة للمذكورة عند الزمخشري قال في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب
 معلوم أن ولها الخ جملة وقعت صفة للمذكورة وتوسط الواو لما كيد لصوق الصفة
 بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب المبرد إلى
 أنهم ما عربان) لبعدهما بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولوضع هذا العرب
 يازيدان ويازيدون ولا فائلا بقوله الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في
 التصريح وقطع ثمر الخلاف في نحو لابنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة
 على الفتح وعند الحمه ويريجوز (قوله وهو الكسر) أي بلاثنتين لأن تنوينه وإن
 كان للمقابلة لا للتمكين مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لاسمعا
 نظرا إلى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو ما سلمت بلاثنتين قاله الرضي
 (قوله وقد روى بالوجهين) ثبتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله
 للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صفيح العيني فهو على حذف مضاف أي الذي
 الشيب ونسبته الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب بيقينية
 القوافي (قوله لاسابغات) أي دروعا سابغات أي واسعة والجأء كمرء فأوها
 جيم وعينها همزة الجماعة التي يعلوها الجأء أي السواد لكثرة الدروع وبأسلة
 ذعت الجأء من البسالة وهي الشجاعة (قوله والثاني) مفعول أول لا جعل لكن
 سكن الباء ضرورة وحذفها للساكنين (قوله أو منصوبا) هذا أشعف الأوجه بل
 قيل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الأولى وخبر الثانية محذوف لدلالة
 خبر الأولى أي ولا خلة اليوم وتعامه قيل * اتسع الخرق على الراقع * وقيل اتسع
 الفتق على الراقع وعلى هذا الثاني وابن الوردي وغيرهما بل قيل هو الصواب لأن
 القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يفتدربعدهما خبر

وذهب المبرد إلى أنه ما
 معربان وأما جمع السلامة
 لمؤنث فبيني على ما نصب
 به وهو الكسر ريجوز
 أيضا فتحه وأوجه ابن
 عصفور وقال الناطم الخ
 أولى وقد روى الوجهين
 قوله

أن الشيب الذي يفتدربعد عواقبه
 فيه نداء للذات للشيب
 وقوله

لا سابغات ولا جأء بأسلة
 تبقى المنون لدى استيفاء آجال
 (والثاني) وهو المعطوف
 مع تكرر لا كقوة من
 لا حول ولا قوة إلا بالله
 (اجعل مرفوعا) كقوله
 لا أُمي إن كان ذلك ولا آب
 (أو منصوبا) كقوله لا نسب
 اليوم ولا خلة (أو مركبا)
 كالأول نحو لا يبيع فيه ولا
 خلة ولا شفاعة في قراءة
 أبي عمرو وابن كثير

واحد له ما معاً أي لا حول ولا قوة موجودان لنا لأن لا حول عنده في موضع رفع
 مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ فالتقدير خبر عن مجموعهما نحو زيد
 وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على حدة
 أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند
 غيره أن يقدر اهـ ما معاً خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما وان كانا
 عاملتين إلا أنهما متماثلتان فيجوز أن يعمل في اسم واحد اسم واحد كافي أن
 زيد وان عمرو قائمان وأن يقدر لكل خبر على حدة كذا في التصريح والدمامي
 وكتب عليه سم قوله فالتقدير خبر عن مجموعهما باظهاره أنه خبر عن مجموع
 المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه أن الخبر عن مجموع لا واسمها
 يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف ليكون لا نفي الجنس يعني
 نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كأن يراد أن الخبر للاسمين
 المتصلين بلا واسم معاً لا اسم ببعض نصرف وكتب الروادى قوله متماثلتان
 أي لفظاً ومعنى فلا يراد أن زيد من جلس وقعد زيد ليس فاعلامها بل بأحدهما
 لعدم تماثل الفعلين لفظاً وهذا الحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك وفي نحو ان
 زيد وان عمرو قائمان إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل ما لا يعقل معمول
 لعاملتين لا متماثلتين ولا مختلفتين لاستحالة أثرين مؤثرين مطاقاً ولأن قائمان
 لكونه ثنائي لا خبر به عن كل من الاسمين لكونه مفرد بل عن مجموعهما
 فلم يزم كونه معمولاً لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو عمرو وقائمان فالرفع للخبر
 بمجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ولا فرق الآن التثنية في الأول بحرف
 العطف وفي الثاني بالصيغة ولا أثر له اهـ واقتصر في المعنى على تقدير خبرين عند
 غير سيبويه (قوله فاما الزفع) أي رفع الثاني مع فتح الأول (قوله على محل لامع اسمها
 الخ) فالعطف من عطف المشرقات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معاً وفي عبارة
 الشارح هنا وفيما يأتي التسميع المتقدم بيانه والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتبار
 قبل دخول لا فلا تعقل (قوله فان محلهما الخ) نقل سم عن الدمامي أن الأمر
 كذلك عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا أيضاً في التسميع المتقدم وفيه بعد
 عندي نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ في شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر
 بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافاً أو شبهه كما مر الآن يقال الثاني والمنفي
 كاشي الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر وظاهره غير قائم الزيدان فتأمل
 (قوله زائدة بين الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها
 على المعطوف فكيف تكون الثانية زائدة والجواب أن في الكلام تسجيحاً
 كما مر أيضاً والمحل للاسم فقط باعتبار قبل دخول لا والعطف عليه فقط

عامة الرفع فإنه على أحد ثلاثة
 أوجه العطف على محل
 لامع اسمها ما فان محلهما
 رفع بالابتداء عند سيبويه
 وحقيقة تكون لا الثانية
 زائدة بين العاطف
 والمعطوف لتأكيد النفي

هذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشك كل عليه هذا الجواب وإن أشكل
على البعض قل الروداني والفرق بين الزائدة ولا المضافة أن الزائدة هي التي
لا عمل لها أصل والمضافة هي التي لها عمل أصل لكن أهملت اه وظاهره أن
الزائدة باقية على كونها النفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا
يختل الكلام بسقوطه إلا أن يكون أغلبيا والأوجه الفرق أن الزائدة يستغنى
الكلام عنها بخلاف المضافة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للأعمال فيه) أي بل
هي مضافة عن العمل في الاسم وإن كانت نافية للبحث لوجود شرط جواز الغائما
وهو تكرير لا فله الدماميني وظاهره من منع الشارح حيث جعل الرفع على هذا
الوجه بالابتداء دون العطف كفى الوجه الذي قبله أن يكون المرفوع مبتدأ
مستقلا ليس معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الحمل ويجب على
هذا أن يقتدر لكل خبر مبتدأ يلزم توارد عاملين وهما الأول والمبتدأ عند غير سيبويه
والمبتدأ الأول والمبتدأ الثاني المستقل عند سيبويه على معمول واحد وهو الخبر
هذا ما ظهر لي (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقتدر لكل من لا الأولى ولا الثانية
خبر والعطف من عطف الحمل ولا يصح أن يكون المقدر واحد الخبر أعني ما
لا متناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله
وأما النصب فبالعطف الخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقتدر لكل خبر على
حدته فيكون الكلام جملةتين ويمتنع عنده أن يقتدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد
لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والخبر بعد الثانية
مرفوع بلا الأولى لان الأولى ناسبة قبلها بعد الثانية ولا الناصبة عاملة في الخبر
عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند غيره فيقتدر
لها ما خبر واحد لان العامل واحد وهو لا الأولى كذا في شرح الجامع بإيضاح
ومثله في التصريح وفيه عندي نظر أما أولا فلأن مقتضى جعل النصب بالعطف
على محمل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة
واحدة والمقتدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا
الأولى عند غيره وأما ثانيا فلأنه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها
ما بعدهما وتعليل ذلك بأن لا الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية أي انقطاع كون
عاملة في الخبر بعد الثانية برودة الناطة عمل لا في الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كفا
عبارتها الشارح السابقة وعبارة الجمع وغيرهما ولا في مجتمعا مركبة فلا عمل لهما
في الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها بان كان مضافا
أو شهما لا مطلق الناصبة ولولا المعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد في التصريح
أنه يجوز أن يقتدر لكل خبر عند غير سيبويه وفي هذه الزيادة من النظر ما فهم

أو بالابتداء وليس للاسم
فيه أو أن لا الثانية عاملة
عمل ليس وأما النصب
فبالعطف

فثأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وإن كان مبنيا المشابهة حركته حركة
 الاعراب في العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفي الضرورة عند
 الاخفش كما في شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والاعراب
 مقدر رفعا أو نصباً فتدبر (قوله أمارفعه) وعلمه فالخبر واحد ان قدرت لا الثانية
 زائدة وما بعده ما معطوف وأسواء جعلت لا الاولى مهملة أو عاملة عمل ليس ويجب
 خبر ان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على
 هذا التسمية أن يكون الخبر واحداً الا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً
 وتوارد عاملين على معمول واحد فان جعلتهم ما معاً عاملين عمل ليس جاز لك تقدير
 خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر في حالاته ما معاً على الفتح فتنبه
 واقتصر في المعنى على تقدير خبرين عند جعلهما عاملين عمل ليس (قوله وأما ماؤه
 على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس
 ثلثاً يلزم المحذور ان السابقان وكذا ان جعلت مهملة عند سيبويه لذلك وأما
 عند سيبويه فيحوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدئين ان كان سيبويه
 لا يوجب كون لامع اسمها مبتدأ مستقلاً غير معطوف على مبتدأ قبله فان كان يوجب
 ذلك وجب خبران هكذا ظهر لي ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظاهره وجوب خبرين
 مطلقاً حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على الغاء لا أو أعماها ثم عمل
 ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان اهـ (قوله فلا لغواخ) اللغوا قول
 الباطل والتأنيق قوائ لا آخر أمت والضمير للجنة (قوله في نحو لا حول الخ) أى من
 كل تركيب تتكرر فيه لا وسبق الثانية عطف وكن كل من الاسمين مفردا
 صالحا للعمل لا فان لم تتكرر لا فسيأتي حكمه في قول المصنف والعطف ان لم تتكرر
 لا الخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كن أحد الاسمين غير
 مفرد فان كان الأول ففيه أيضا خمسة أوجه بابدال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام
 رجل ولا امرأة فيها وهذا ما في التنبيه الاول وان كان الثاني تعين رفعه أو نصبه
 نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح للعمل لا تعين الرفع وهذا ما في
 التنبيه الثاني (قوله خمسة أوجه) أى اجمالاً وثلاثة عشر تفصيلاً لان ما بعد الاولى
 اما مبني على الفتح او مرفوع بالابتداء أو على افعال لا عمل ليس وما بعد الثانية
 كذلك او مرفوع بالعطف على محل لامع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء
 ما بعد الاولى على النسخ ونصب ما بعد الثانية وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة
 من شرب أربعة ما بعد الاولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية
 هذه الاربعة والرفع بالعطف على محل لامع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاولى
 مضر وباني خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية

على محل اسم ولا تكون
 لا الثانية زائدة بين
 العاطف والمعطوف كما
 مر (وان رفعت أولاً) اما
 بالابتداء أو على أعمال
 لا عمل ليس فالثاني وهو
 المعطوف (لا تصبها) لان
 نصبه انما يكون بالعطف
 على منصوب لفظاً أو محلاً
 وهو حينئذ منقود بل يتعين
 امارفعه كقوله

فما هجرتك حتى قلت معلنة
 لا ناقة لي في هذا ولا جمل
 وأما ماؤه على الفتح كقوله
 فلا لغوا ولا تأنيق فيها

وما فاه وابه أبدان مقيم
 فاحاصل ما يجوز في نحو
 لا حول ولا قوة الا بالله خمسة
 أوجه فتحها وفتح الاول
 مع نصب الثاني وفتح الاول
 مع رفع الثاني ورفعها ما
 ورفع الاول مع فتح الثاني
 بوجهيهان مع الاول

إذا سمعت ما تلوه عليه لم تعرفت أن قول شيخنا والبعض تبعنا للتصريح واثنا عشر
 نقصه لئلا يوافق التعنية الواقعة ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعني قوله وأن
 رفعت أولاً لاتنصب لانه علق منبغ النصب على رفع الأول فأفهم أنه إذا كان
 مفتوحاً أو منصوباً بأن كان مضاعفاً أو شبهه جاز فيه الأوجه الثلاثة (قوله صالحاً
 للعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعين رفعة) أي بالابتداء أو بالعطف على محل
 لام اسمها إلا بعمل لا بعمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضاً بالنكرات
 (قوله ومفرداً) مفهول مقدم لا فتح لاز فاء مرادة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها
 فيما قبلها فقوله أجز فيه الخ محل معنى لأجل اغراب وزعمنا عطف بيان أو بدل ولبنى
 صفة زعمنا وبلى صفة ثانية ههنا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء ماء بارد أعندنا
 فاء الثاني نعت للأول فيجوز فيه الأوجه الثلاثة لانه يوسف بالاسم الجامداً إذا
 وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى زعمنا موطئاً ولا بد من تعيين
 بارداً لأن العرب لا تتركب أربعاً شيئاً ولا يصح أن يكون ماء الثاني توكيداً
 لفظياً ولا بدلاً لانه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مراداً فحتى يكون توكيداً
 ولا مساًوياً حتى يكون بدلاً كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو توكيد
 لفظي وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى نسيته كاذبة خاطئة وقال
 في النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلاً لجواز كونهما أو نضع من المتبوع ووجه
 ورود في جواز كونه توكيداً أو بدلاً لما منع من اعتبار كون وصف الثاني
 مارئاً بعد التوكيد أو الأبدال أو يكون وصف الأول متحداً بالدلالة وصف الثاني
 عليه وفيه بحث لأن ما ذكره من الوجهين إنما يصلح توجيهاً للتوكيد لا الأبدال لأن
 حاصل الوجه الأول اتحاد النطين إطلاقاً وحاصل الثاني اتحادهما تقييداً
 مثل جاءني رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل إنما هو من التوكيد اللفظي
 لا من الأبدال (قوله فافتح) جرى على الغالب والافتح قد يكون مبنياً على غير الفتح
 كالباء في النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت أن مجموع
 نعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالمحل على كل اختيار يس على التصريح
 الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لاسفة المنادى المبني حيث لم تبين لأن
 الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادى في المعنى كما
 له ضم (قوله على نية) أي لنية تركيب الصفة مع الموصوف فيه أن هذا الخلاف
 مشي عليه سابقاً من أن بناء الاسم تضمنه معنى من إلا أن يقال ما تقدم في أصل
 بناء وما هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لئلا يمنع من هذا قوله بعد لتعذر
 وجب البناء لأن المراد به التركيب فالأولى أن يقال مشي في كل من الموضعين
 في قول من القواين في علة البناء إشارة إلى الخلاف فيها وهذا يجوز بعضهم أن

أفهم كلامه أنه إذا كان
 الأول منصوباً جاز في
 المعطوف أيضاً الأوجه
 الثلاثة الفتح والنصب
 والرفع نحو لا غلام رجل
 ولا امرأة ولا امرأة ولا
 امرأة * الثاني محل جواز
 الأوجه الثلاثة في المعطوف
 إذا كان صالحاً للعمل لا فان لم
 يكن صالحاً تعين رفعة نحو
 لا امرأة فيها ولا زيد ولا
 غلام رجل فيها ولا عمرو
 (ومفرداً زعمنا المبني بلى)
 منعونه أجز فيه الأوجه
 الثلاثة (فافتح) على نية
 تركيب الصفة مع الموصوف

قبل دخول لام مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظرف فيها (١٤) (أو اذن) مراعاة المحل اسم لا نحو لا رجل

ظرفا فيها (أو ارفع تعدل)
مراعاة المحل لامع المنعوت
نحو لا رجل ظرف فيها
(وغير ما يلي) منعوت (وغير
المفرد) وهو المضاف
والمنعوت به (لا تبن) تعذر
موجب البناء بالطول
(واذنيه) نحو لا رجل
فيها السريفا ولا رجل
صاحب بر فيها ولا رجل
طالع جمل لا ظاهر
(أو ارفع انصد) نحو
لا رجل فيها ظرف ولا
رجل صاحب بر فيها ولا
رجل طالع جمل لا ظاهر
وكذا يمنع البناء ويجوز
الامر ان الآخر ان اذا كان
المنعوت غير مفرد نحو
لا غلام سرف مراهرا أو ماهر
فيها وقد يتناول قوله وغير
المفرد (والعطف ان لم
تذكر رلا) معه (الحكم له)
عالم المنعوت ذي الفصل انتهى
من جواز النصب والرفع
دون البناء كقوله فلا أب
وابنا مثل مروان وابنه
بنصب ابن ويجوز رفعه
ويمنع بناؤه على الفتح وأما
ساحكاه الاخفش من نحو
لا رجل وامرأة بالفتح فشاذا
وما ذكره في معطوف يصلح
لعمل لا فان لم يصلح تعيين رفعه

تكون فتحة الصفة اعراضا باعتبار المحل لكن يندف تنوينها للتشاكل وعلى
قيام ما مر وما يأتي يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي التلازم
تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو اذن) مفعول محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لان
الناظم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة المحل اسم لا) أو اتباعا للحركة
البناءية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها
النصب لتعينه لو باشرتها أو عدم تعيينه لو باشرت النعت هنا لجواز رفعه عند
التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أي مقتضيه وسواء التركيب وقوله بالطول
غير ظاهر يا فسيحة الى غير ما يلي لان الفاصل لاحظه في البناء حتى يكون المسافع
لبناء المجموع الذي هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى في هذا الباب وكان ينبغي
أن يزيد أو بالنصل أفاده سم (قوله وكذا يمنع البناء الخ) هذا مفهوم قول المصنف
لمبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قبل أن يال عطف على محل لامع اسمها لان
موضع ما رفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه
فتنه (قوله وقد يتناول قوله وغير المفرد) أي بأن يراد وغير المفرد من نعت
أو منعوت وفيه أنه يمتنع قوله أو الرفع اقصد الآن يراد رفع المنعوت غير المفرد رفعه
على اسمال لا عمل ليس أو ما يغاها (قوله دون البناء) أي لو جرد الفصل بحرف
العطف (قوله مثل مروان) امامة والخبر محذوف قبل مرفوع أو منصوب
أو خبره مرفوع فقط (قوله بالفتح) أي فتح البناء (قوله فشاذا) وخرجه بعضهم
على أن الاصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نيته لا (قوله حكم
البديل الخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضي ان كان لفظيا فالاولى
كونه على لفظ التوكيد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب اه أي وأما
المعنوي فلا يجوز تأكيده المنفي المبني به أي لانه منكرة وألفاظ التوكيد المعنوي
معارف وفي تأكيده النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجوازيتين تعيين الرفع اذا لا تعمل
لا في معرفة فاحفظه وجوز الاندلسي بناء البديل اذا كان مفردا منكرة نحو لا رجل
صاحب ل قال الرضي وقوله أقرب اذ لم يخصص عن المنفي المبني لانه لا يقصر
عن النعت الذي يبنى جوازا بل يرب عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع
بناؤه على نية تكرار العامل فهنا الفاصل مقتدر يقتضي جوازه لا امتناعه
لان العامل المقدر هو لا وهي تقتضي الفتح (قوله رجلا) أي منه أي من الانحد
فوجد الضمير المشترط في بدل البعض وانصب اما اتباعا للمحل أولفظ (قوله
رجل) بالرفع بدل من محل لامع اسمها (قوله تعين الرفع) أي على الابدال من محل
لامع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد زيد) منه بدلا البعض والاشتمال
لما قال ان ضمير البديل منه فان لم يضاف الى ضميره بل جرد ضميره بعدهما

نحو لا رجل وهند فيها تنبيه على حكم البديل الصالح العمل لاحكام النعت المفصول نحو بالحرف
لا أحد رجلا وامرأة فيها ولا أحد رجلا وامرأة فيها فان لم يصلح له تعيين الرفع نحو لا أحد زيد وعمر وفيها

بالحرف كذا من الصالح (قوله هـ) الأولى حذفه لشمول الاعطاء للعامة عمل
 ليس أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهي الآن همزة توبيخ
 وانكار كذا في الشيخ يحيى والروادى وكلامهما بالنسبة لغیر ضرورة الاستفهام
 من النفي واستعمال الهمزة في غير الاستفهام الحقيقي مجاز كما سنوضحه
 في باب العطف (قوله من الاحكام) كالأعمال عمل ان وجواز الالغاء اذا تكررت
 وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تنكير او لا وجواز تليث النعت والمعطوف
 بعد الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي الاعطاء المذكور
 (قوله التوبيخ) أي على الفعل الناشئ والانسكار أي على الحال ويصح جعل
 كليهما على كليهما والمراد بالانسكار عده منكر اقبيح لا الجحد والنفي (قوله ألا
 طعان) أي موجود أو أفرسانه أي موجودون على رواية من نصب عادة نعتا
 لفرسان أما على رواية من رفعها فهي خبر لا الثانية والفرسان بضم الفاء جمع
 فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو اسراع السير أو العدو وان وهو
 الظلم كناية عن القوة والشجاعة والجمعة من الغد وقد روي واح وقوله الانتشؤ كم
 أي الناشئ من كثرة الاكل والاستثناء منقطع والتنبؤ ما يتخبر فيه من شرح
 شواهد المغني للسبوطي مع زيادة (قوله ألعراء) أي انكشاف والشبيبة
 الشباب وهو لغة حدائق السن وعند الأطباء كون الحيوان في زمان تسكون
 حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس
 ثلاثين أو أربعين سنة والمشيبي قيل الشيب وقبل دخول الرجل في حد الشيب
 الشيب ياض الشعر والهرم كبر السن ثمني مع زيادة قال الدماميني وآذنت ان
 كان حاله على تقدير قد فلا أشكال أو عطف على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة
 يعود الضمير منها على الشبيبة المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل الصلة
 مجموع الجمعتين فيمكن في ضمير شبيبه في الربط لان مجموعها حقيقة الجملة واحدة
 باختصار (قوله ويقبل ذلك) أي الاعطاء المذكور وقوله عن النسي متعلق
 استفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والانسكار وقدرنا البعض العبارة بما
 ينبغي فاحذره (قوله السلي) هي زوجته وقوله الذي لا فاه أمثالي يعني الموت وأم
 تشمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانتطاع فيكون
 ضربا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر دماميني (قوله أما
 فاقصد بالاستفهام) أي مع لا اذا المجموع هو الدال على التمني على المذهبين الاتيين
 قوله بالاستفهام أي بالهمزة التي للاستفهام باعتبار ما كان والا فالآن قد انسحق
 منها الاستفهام كما انسحق النفي عن لا فاده الروادى (قوله فإربأ) أي يصلح
 نصوب في جواب التمني أثأت آخرت (قوله بمنزلة أمتي فلا خبر لها) أي لا لفظا

وأعطى (قوله هـ) مع همزة
 استفهام ما استحق من
 الاحكام (دون الاستفهام)
 على ما سبق بيانه وأكثر
 ما يكون ذلك اذا قصد
 بالاستفهام معها التوبيخ
 والانسكار كقوله .

ألا طعان الأفرسان عادة
 الانتشؤ كم حول التناثر
 وقوله .

ألعراء عاين ولت شبيبه
 وآذنت شيب بعده هرم
 ويقبل ذلك اذا كان مجرّد
 استفهام عن النفي حتى
 توهم الشلوطين انه غير واقع
 كقوله .

ألا اضطبار اسلي أم اها جلد
 اذا لاقى الذي لا فاه أمثالي
 أما اذا قصد بالاستفهام .

التمني وهو كذا كقوله
 ألا عمر ولي مستطاع رجوعه
 فإربأ ما أثأت يد الغفلات
 فعند الخليل وسيمويه ان
 ألا هذه بمنزلة أمتي فلا خبر
 لها وبمنزلة أيت فلا يجوز
 مراعاة محلهما مع اسمها ولا
 الغاؤها اذا تكررت

ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك إذا أخبر للفعل وبحث فيه الروداني
 بأن كونها بمنزلة أتمنى أن أوجب أن لا يكون لها خبر أي يجب أيضا أن لا يكون لها
 اسم فان أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل قال والحق انهما ان أراد ابانه لا خبر
 لها انه يحذف ولا يذكر فسلم والاقساط التمني على محجر الاسم دون معنى فيه
 لا يعقل والمعقول انما هو تمنى المعنى في الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا لها وقد
 يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك أتمنى ماء حصلت عينا هو بمنزلة فلم يتبع
 الى خبر فلا يرد قوله والاقساط الخ والحاصل أن الأماء كلام تام جملا على معناه وهذا
 أتمنى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول به فلا يرد قوله
 ان أوجب كونها بمنزلة أتمنى الخ (قوله وخالفه ما المازني والمبرد) فجعلها
 كالجردة من الهمزة واستدل بالبيت لان مستطاع ما خبر لا أوصفة لا اسمها وروى
 مراعاة المحل لامع اسمها والخبر على هذا محذوف أي راجع وعلى كل فرجوعه نائب
 فاعل مستطاع وأما كان يبطل المذهب الاول قال في الهمع والفرق بين المذهبين
 من جهة المعنى أن أتمنى واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا
 حجة لهما) أي للمازني والمبرد (قوله خبرا) أي حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر
 لها وقوله أوصفة أي حتى يمنع قولهم ما لا يجوز مراعاة مجملها مع اسمها ففي كلام
 الف ونشر مراتب (قوله ورجوعه) أي على الوجهين فاعلا أي نائب فاعل (قوله
 والجملة صفة ثانية) أي في محل نصب اتباعا للمحل اسم لا المفرد أو لفظه لمشابهة
 حركته البنائية حركة الاعراب في عروضا بعروض لا وزوالها بزوالها فكانت
 عاملة لها قاله الشمني وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية بشكل عليه ماضية
 الرضي في المنادى من أن الموصوف بالجملة من الشبهة بالمضاف وجبته مذقوا كل
 من الموصوف بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرج على ما أجازته المصنف من ثلاثين
 الشبهة بالمضاف مع اعرابه اسم أو يقال هو من وصف المنفى لا من نفى الموصوف
 فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال في صورة النداء من وصف المنادى لا من
 نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام المازني والمبرد أيضا لان جملة ولي
 صفة العمر كنبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسيأتي في باب النداء جواز جعل
 نحو يا حليم لا يحل من المفرد وجعله من الشبهة بالمضاف هذا وبحث الروداني
 في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كمكثرة مقتضى العقل إذا يشك فاعل
 تأمل في أن التمني انما هو واستطاعة رجوع عمرولي فيكون مستطاع خبرا ولا
 يعقل أن التمني هو العمر المذبر المستطاع رجوعه (قوله لمجرر والتنبيه) أي فتبدل
 على تحقق ما بعده وبقوة لتركها في الاصل من همزة الانكسار لا بطالي ولا
 النافية وفي النفي يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء بينة كذا في المغني

وخالفه المازني والمبرد
 ولا حجة لهما في البيت إذ
 لا يتعين كون مستطاع
 خبرا أو صفة ورجوعه فاعلا
 بل يجوز كون مستطاع
 خبرا مقدا ورجوعه مبيدا
 مؤخرًا والجملة صفة ثانية
 ولا خبر بهذا التنبيه
 تأتي اللمجرر والتنبيه وهي
 الاستفهامية فقد حل على
 الجملةين نعم إلا أن أولياء
 انهم لا يخوف عليهم

والدماميني عليه قال الشمني قال التفتت زاني لكن بعد التركيب صارت بكثرة
تنبية تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا ان زيد اقائم وكذا الكلام في أمماو الاكثر
على أنها حرفان موضوعان لتركيب فيهما اه (قوله ألا يوم يأتيهم) مثال
لخواها على الفعلية لأن الأداة دخلت في الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أي
الطلب برفق والتخصيص أي الطلب بازعاج وقد مثل له ما على الالف والنشر
لمرتب (قوله فتتخص بالفعلية) أي ولو تقديره كفي البيت ويشترط في الجملة أن
يكون خبرية ففعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتي (قوله الأرجل الخ) بعده

ترجل لمي وتقيم بيتي * وأعطيهما الأناوة ان رشت

ألا يوم يأتيهم ليس مضروفا
عنهم وللعرض والتخصيص
فتتخص بالفعلية نحو ألا
تعبون أن يغفر الله لكم
ألا تقابلون قومنا كنوا
إيمانهم وقوله

الأرجل اجزاء الله خبرا

يدل على محصلة تبيت
وليست الأولى حركة على
الاطهر وفي الأخيرتين
خلاف وكلامه في الكافية
يشعر بالتركيب (وشاع
في ذا الباب اسقاط الخبر)
جواز عند الجازين ولزوما
عند التميميين والظاهرين

قال الأزهرى هما الأعرابي أواد أن يتزوج امرأة ممتعة ورجلا منصوب بخذوف
أي ألا تروني رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاءه قاله البعض تبعاً لغيره وفيه أن
نصبه بما يفسره جزاءه يخرج الأعرابي عن كونها للعرض أو للتخصيص لتكون الفعل
إذا ما فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهداً للمعنى الشارح
ثم رأيت في الدماميني على المعنى ثم رأيت صاحب المغني اعترض أيضاً بحمله من
الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفة أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبأن
شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجل لا ذكره وأجيب بأن
الذكر هنا موصوفه بقوله يدل على محصلة تبيت وبأنه ملزمه الفصل بين
الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ
هالك ليس له ولد وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألا للمني وثون الاسم ضرورة
ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التي تحصل تراب
المعدن واختارها لتكون عوناً له على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت
يفتح التاء من بات يشعل كذا إذا فعله ليلاً واسمه الضمير الذي فيه وخبره قوله في
البيت الثاني ترجل لمي الخ وقيل بضم التاء من أبات أي تبيتني عند شأ وقيل معناه
تكون لي بيتاً أي امرأة بنسكاح وقوله ترجل لمي أي تسرح شعري رأسي واللام
بكسر اللام هي في الأصل الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكبين فهو
جبة بضم الجيم وقوله وتقيم بيتي بضم القاف أي تكاسه والأناوة بكسر الهمزة
وبالفتحة الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الأولى) أي
الاستفتاحية مركبة أي من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الاظهر) أي
من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالاصح فأيهمه قوله وفي الأخيرتين خلاف من
أنه لا خلاف في تركيب الأولى غير مراد ولعل وجهه منفعه أنه لم يظهر له ترجيح في
الأخيرتين بخلاف الأولى لكن في التصريح أن الاصح البساطة في الثلاث (قوله
يشعر بالتركيب) إلا أنهما انسجعا عن المعنى الأصلي (قوله اسقاط الخبر) ومنه

بقريته نحو ولو ترى اذ فرعوا
فلا فوت قالوا لا هير فان خفي
المراد وجب ذكره عند
الجميع ولا فرق بين الظرف
وغيره قال حاتم
وردد جازرهم حرفاً صرمة
ولا كبريم من الولدان مصبوح
تنبه نذر في هذا الباب
حذف الاسم وبقاء الخبر
من ذلك قوله سم لا عليك
يريدون لا بأس عليك اه
خاتمة إذا اتصل
بلا خبر أو نعت أو حال
وجب تكرارها نحو لا فيها
غول ولا هم عن ابن قنول
توقد من شجرة مباركة
زيتونة لا شرقية ولا غربية
وجاء زيد لا خائفاً ولا أسفاً
وأما قوله
وأنت امرؤ منا خلقت غيرنا
حياتك لا نفع وموتك فاجع
وقوله

بكت جزعاً واسه ترجعت
ثم آذنت * ركانها أن لا
الينارجوعها * وقوله
نهزت العدا لا مستعينا
بعصبة * ولكن بأنواع
الخدائع والسكر * فضرورة
والله أعلم

طن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل بعد
استيفاء فاعلها على المبتدأ
والخبر فتصميمها مفعولين

لا سيما ولا اله الا الله فلفظ الجلالة يدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو
موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خبر في الأصل لا سماً ولا يصح أن
يكون لفظ الجلالة خبراً له لتعريفه وتنكيره ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى
من مذكور لا يكون خبراً عن المستثنى منه لا يندم ذكر الألبان ما قصد بالمستثنى منه
واحتراز بقوله من مذكور من نحو وما شهد الرسول وقيل يدل من محل لامع اسمها
وقيل من محل اسمها قبل دخولها مستقيمكم على القولين في الاستثناء فان قلت
البديل هو المقصود بالنسبة وهي بالنظر الى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب
شد المطلوب قلت النسبة انما وقعت للبديل بعد نقض النفي بالافعال البديل هو المقصود
بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي اثبات أفاده الدماميني (قوله
إذا المراد) باذا الشرطية أو اذا التعليمية والشرط أولى لايها الم تعليل ظهور
المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أي الهـ مبدل
وأخذوا من مكان قريب قالوا لا شير أي علمنا بادلنا وإنا الى ربنا المنقلبون (قوله قال
حاتم) نوزع في نسبته الى حاتم والخرف الناقصة المهزولة وقيل المسنة والمصرمة
بفتح الراء المشددة التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والولدان جمع
وليد من سبي وعبد والمصباح اسم مفعول من سجنه أي سقيته المصبوح وهو
الشراب صبوا حوا وقد افق الشارح عجز بيت الى صدر بيت آخر كما بينه العيني
(قوله نذر في هذا الباب الخ) كما نذر حذفها معاً في قولك لا في جواب القائل أعلى
بأس (قوله إذا اتصل بلا خبر الخ) وتكون حينئذ مفعلة (قوله وجب تكرارها)
ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم وصررت برجـل
لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرساً (قوله لا نفع) أي لا نفعة ويحتمل انما عاملة
عمل ليس والخبر محذوف أي لا نفع فيها فلا شاهد فيه

طن وأخواتها

مادخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما فلا الا المبتدأ الذي هو اسم
استفهام أو مضاف اليه فان هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو أيهم
ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون
اسم استفهام أو مضافاً اليه في البابين اذا ما نفع من تقديمه فيهما نحو أين كنت
وأين ظننت صحراؤه (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب
فلا يرد أن الفاعل قديماً أو متأخراً ويقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قديماً أو متأخراً على
العامل قاله ليس (قوله على المبتدأ والخبر) بشكل عليه حسبت أن زيد أقام وأن
يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب الكبريد

أن الخبر محذوف أي ثابتاً أو مستقر أو حسب زيد عمره وأفعال التصدير كصيرت
الطين خرفاً وأجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه الأفعال لا تدخل
الأعلى المبتدأ والخبر وعن الأخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر
ليكن الخبر في ثابتهما باعتبار الأول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن التسميتين
لأسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيداً عمره أربعاً اعتقد
التعابير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن الموثى له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي
التعير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التعاير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن
زيداً هو عمرو أي أنهم ما متحدان أو أن المرثى الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله
وهي على نوعين) جعل الاختش من هذا الباب مع المتعلقة بعين الخبر بعدد
بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا بكلام بخلاف المتعلقة بمفعول نحو سمعت
كلاماً وافقه على ذلك القارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي
الربيع وابن مالك واحتجوا بأنهم لما دخلت على غير مسموع أي مفعول ثان يدل
على المسموع كما أن ظناً لما دخلت على غير مظنون أي بعد ذلك بمفعول ثان يدل على
المظنون والجمهور أنكر ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فان
كان مما يسمع فهو ذا النوان كان عنافه والمفعول والفعل بعده في موضع نصب على
الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه
الحال مبنية واحتج ابن السيد لقولهم بأنهم آمن أفعال الحواس وأفعال الحواس
كلها تتعدى إلى مفعول واحد وبأنهم لو تعدت إلى اثنين لكانت إماماً باب أعطى
أو من باب ظن ويبطل الأول كون الثاني فعلاً والفعل لا يكون في موضع الثاني
من باب أعطى ويبطل الثاني أنه لا يجوز التغاؤها وباب ظن يجوز فيه الإلغاء اهـ
هـ مع ولا اختش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الإبطال بأن من باب ظن
ما لا يجوز التغاؤه كهب وتعلم وأفعال التصدير كما يأتي فلتسكن سمع مثل ما ذكر
فتدبر (قوله إقيام معانيها) أي التضمنية (قوله جزأى ابتداء) أي جزأى جملة ذات
ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني جملة انشائية وليس كذلك وهذا
قال في تسهيله ولهما أي للمفعولين من التقديم والتأخير ماله ما محذور دين أي عن
هذه الأفعال والثانية ما من الأقسام والأحوال ما الخبر كان اهـ قال الدماميني فن
الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما الخبر كان ولم يقل ما الخبر المبتدأ وأما
قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبرته فله فعلى إسمار القول أي وجدت الناس
مقبولاً في حق كل واحد منهم أخبرته فله كما أول قول الشاعر وكوفي بالكارم
ذكريني بأنه خبر معنى أي تذكريني (قوله رأي بمعنى علم الخ) يستثنى منه أرى
المبنى للمفعول فإنه استعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمل في

وهي على نوعين أفعال قلوب
سمعت بذلك إقيام معانيها
بالقلب وأفعال تصدير وقد
أشار إلى الأول بقوله
(انصب بفعل القلب جزأى
ابتداء) يعني المبتدأ والخبر
(أعني) بفعل القلب
(رأي) بمعنى علم وهو
الكثر كقوله
رأيت الله أكبر كل شيء
فجأولة وأكثرهم جنوداً

ويعني ظن وهو قليل وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم (٢٠) برونه بعيدا ونراه قريبا أي

بظنونه ونعلمه فان كانت
بصرية أو من الرأي أو بمعنى
أصاب رثته تعدت الى
واحد وأما الحلية فستأتي
و (خال) بمعنى ظن كقوله
اخال ان لم تغض الطرف
ذاهوى * يسومك مالا
يستطاع من الوجد * ويعني
علم وهو قليل كقوله * دعاني
الغروبني * وخلتني
لي اسم فلا أدعي به وهو
أول * فان كانت بمعنى تكبر
أو طلع فهي لازمة (علمت)
بمعنى تيقنت كقوله

علمك الباذل المعروف
فانبعثت * اليك أبي
واجفات الشوق والأمل
وقوله

علمك منانلة لمست بآمل
ند السؤلوطم أن غرثان غاريا
ويعني ظننت وهو قليل
نخوفان علمتهن مؤمنات
فان كانت من قولهم علم
الرجل اذا شقت شفته
العليا فهو أعلم فهي لازمة
وأما التي بمعنى عرف فستأتي
و (وجدنا) بمعنى علم نخوف
وان وجدنا أكثرهم
لفاسقين ومصدرها
الوجود فان كانت بمعنى
أصاب تعدت الى واحد

الاكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقاني عن الرضي (قوله برونه) أي يظنون البعث
مجتمعا ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد في الانتفاء والقرب في الحصول
قال الشيخ يحيى لا يخفى أنهم جازمون بالبعد في جملة على الظن مشكل إلا أن يحمل
الظن على ما يشمل الاعتقاد الحازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأي) بمعنى
الاعتقاد الناشئ من اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أي اعتقد حله
فيمتدئ الى واحد ولا يرد رأي أبو حنيفة كذا حلا لا لجواز أن يكون بمعنى ظن
أو علم لكن صرح بعضهم كافي الدماميني بأن رأي الاعتقادية متعددة الى اثنين
وقال الرضي لا دلالة في قولك رأي أبو حنيفة حل كذا على أن رأي التي من الرأي
متعدية الى واحد انما لجواز أن تمتدئ تارة الى مفعولين كراي أبو حنيفة كذا
حلا وتارة الى واحد وهو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا الى أولهما كراي
أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا
صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية الى واحد وهو مصدر ثاني
الجزأين مضافا الى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر هو المفعول به
في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجوز الاقتصار عليه في العبارة وفي
الدماميني ما يخالف ذلك وعليه بأن المضاف اليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه
الأفعال مستندية في المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد فشرطوا الاستقلال
كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتمهيد للآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه
عن الرضي أوجه فقامل (قوله أصاب رثته) بالهمز عوضا عن شعبة في القلب (قوله
خالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تنفتح وذاهوى مفعوله الثاني تغضض
الطرف أي تكفه يسومك أي يكافئك والضمير المستتر للهوى (قوله دعاني) أي
سما في الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل
وخلتني الياء مفعول أول وجملة لي اسم مفعوله الثاني وقوله فلا أدعي يظهر أنه
على تقدير همزة الاستعانة بالانكاري أي أفلا ادعي به وهو أول اسم لي وجملة
وهو أول حال وقد عمل خال هنا في ضمير من شيء واحد وهو خاص بأفعال القلوب
فلا يقال ضربتني كسرة بنسطة (قوله أو طلع) من باب نفع كافي المصباح أي عرج
(قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو الجر بالإضافة الباذل اليه فانبعثت
أي انطلقت واجفات الشوق أي دواعيه وأسبابه (قوله منانا) أي معتد للنعيم
والندى الخود والغرثان بفتح الهجاء فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائغ (قوله
علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحين فيعد الى واحد بمعنى شق شفته العليا
كذا في القاموس (قوله شفته العليا) أما مشقوق السفلى فأفلح (قوله ومصدرها
الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كافي القاموس

فهى لازمة و (طن) بمعنى الرحان (٢١) كقوله * طننك ان شئت لطنى الحرب صالبا * فعرفت فيمن

كان غنما معزدا * ومعنى
المقين وهو قليل نحو و طنوا
أنهم ملاقور بهم * وأما التي
بمعنى اتهم فستأتى
(حسبت) بمعنى طننت
كقوله تعالى يحجهم
الجاهل أغنياء من التعفف
وتحسبهم أبقا طاهوهم رقوم
وبمعنى تيقنت وهو قليل
كقوله

حسبت التقي والجود خير
تجارة * رباحا اذا ما المرء
أنسج ناقلا * وفي مضارعها
لغتان فتح السنين وهو
القياس وكسرها وهو
الاكثر في الاستعمال
ومصدرها الحسبان بكسر
الحاء والحسبة والحسبة
فان كانت بمعنى صارأ حسب
أى ذاشقرة أو حمزة وبياض
كالبرص فهى لازمة
(وزعمت مع عدد) بمعنى
الرحان فالاول كقوله

زعمتني شخا ولدت بشيخ
انما الشيخ من يدب دينيا
ومصدرها الزعم قال
السيرافى هو قول مقرون
باعتماد صح أم لا وقال
الجرجاني هو قول مع علم
وقال ابن الانبارى انه
يستعمل في القول من غير
صحة ويقوى هذا قولهم
زعم مطبة الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب فان كانت بمعنى تكفل أو رأس تعبت لواحد نارة بينهما

فيل والوجود أيضا (قوله فهى لازمة) ومصدر الاولى وجد بتثنية الواو ومصدر
الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجودة اه سم أى بفتح الميم وكسر الحيم
(قوله ان شئت) بفتح الشين وضمها كفى القاموس أى اتقنت صالبا هو اسم فاعل
من صلى النار كرضى قاسى حرها فعرفت بالعين المهملة فالراء المشددة أى انتمرت
(قوله وطنوا أنهم ملاقور بهم) التلاوة الذين يظنون أنهم ملاقور بهم ولعله لم
يرد نظم القرآن (قوله ناقلا) أى مينا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التى
بمعنى عد فهى بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان
بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسر هـ كذا فى القاموس فقول
البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والحسبة والحسبة) أى بفتح السين
وكسرها (قوله مع عدد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال أى يمشى
متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثنية الزاى كفى القاموس (قوله قال السيرافى
الح) ساق كلام السيرافى دليلا لقوله للرحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم
الحازم فالدليل منافي للدلول لأن يجب بأن المراد بالاعتقاد الظن كهو فى قول
المصنف وجعل الذا كاعتقاد أو بالرحان ماعدا اليقين فيشمل الجزم لاعتدليل
المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الانبارى ليقابل بكل منهما
القول الاول أماما بلنته بكلام الجرجاني فلاشترط الجرجاني فى الزعم العلم
المستلزم للصحة والجزم والدليل وأماما بلنته بكلام ابن الانبارى فلاشترط ابن
الانبارى عدم الصحة واطلاقه القول عن قيد اقتراحه بالاعتقاد فعلم أن بين القول
الاول وقول الجرجاني التباين بناء على أن المراد بالاعتقاد فى الاول الظن أو
بالرحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الاول وقول ابن الانبارى العموم والخصوص
من وجه نعم ان حل كلام ابن الانبارى على أن الزعم يستعمل فى القول من غير
صحة غالبا كفى كلام كثير فلا ينافى أنه قد يستعمل فى القول الصحيح كفى قول أبى
طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم

ودعوتنى وزعمت أنك ناصع * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافى العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجاني
وقول ابن الانبارى فالتباين لا بشرط الصحة فى أولهما لان المعلوم لابد أن يكون
صحيحا كما عرفت واشترط عدمها فى ثانيهما على ماسر والمراد الصحة وعدمها فى
الواقع وان خالف الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ
عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الح) عبارة الهمع فان كانت بمعنى
كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت نارة الى واحد
وأخرى بحرف الجراه وفى القاموس الزعم الكفيل وقد زعم به زعماء وزعامة

زعم مطبة الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب فان كانت بمعنى تكفل أو رأس تعبت لواحد نارة بينهما

ونارة بالحرف وان كانت بمعنى سمن أو هزل فهي لازمة * (تبيينه) * الاكثر تعدي زعم الى أن وصلت ما تحوز عن
الذين كفروا أن ان يبعثوا وقوله * وقد زعمت أني تغيرت بعدها * (٢٤) ومن ذا الذي يا عز لا يتغير والمأذ

كقوله فلا تعدد المولى
شريك في الغنى * وليكن
المولى شريك في العدم *
فان كانت بمعنى محسب
تعدت لواحد (حجا) بمعنى
ظن كقوله

قد كنت أحموا بأعمروا
ثقة * حتى ألت بنا يوما
ملياق * فان كانت بمعنى
غلب في الحاجة أو قصد
أوردت تعدت الى واحد
وان كانت بمعنى أقام أو بخل
فهي لازمة و (درى)
بمعنى علم كقوله

دريت الوفي العهد يا عرو
فاغبط * فان اغبطا
بالوفاة جريد * والاكثر
فيه أن يتعدى الى واحد
بالباء تقول دريت بكذا
فان دخلت عليه همزة
النقل تعدى الى واحد
بنفسه والى آخر بالباء
تقول لو شاء الله ما تلوته
عليكم ولا أدراكم به
وتكون بمعنى ختل أى
خدع فتهدى لواحد نحو
دريت الصيد أى ختلته
(وجعل اللذ كاعتقد) في
المعنى نحو وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن انا

ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله ونارة بالحرف) أى الباء فى الاولى وعلى
فى الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لازم البناء للجهول وأما هزل
المبنى للفاعل فصد الخد كفى الصاح (قوله الى أن) أى المشددة والخففة منه
بدليل الامثلة وكزعم فى أكثرية التعدي الى أن وصلتها تعلم كما سيدكره الشارح
وبعكس ما هب فان تعدى الى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى
كذا فى الغنى والدمامبى (قوله والثانى) أى عد (قوله المولى) أى الصاحب
مفعول ثان وشريك مفعول أول أى من ابط فى حال الغنى والعدم كقفل الفقير
(قوله بمعنى حسب) أى يتق السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فبمعنى ثقة موثوقا به
أو الخفض بانضافته اليه فبمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص
(قوله فى الحاجة) فى القاموس حاجته محاجة وحجاء فبمعنى فاطنته فغلبته
(قوله أورد) أى أوساق أو حفظ أو كنتم كفى التسهيل (قوله دريت) التنا
المفتوحة كفى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى
مفعول ثان مضاف للعهد أو نصب له أو رفع له والنصب أرجح والرفع أشبه
وعرو مبادى مرخدم عروة فاغبط أى دم على الاغبطا وهو عنى مثل حال
المغبوط من غير أن يزول عنه (قوله والاكثر فيه الخ) عطف على مقتضى هذا
الاستعمال قليل والاكثر الخ أى الكثير اذ لا كثرة فى الاستعمال الاول (قوله
فان دخلت عليه همزة النقل الخ) محله اذ لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل
عليه تعدى الى ثلاثة مقاعيل نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة فالكاف
مفعول أول والجملة بعدها مسندة للمفعولين قاله شيخ الاسلام ولا يعد تعدى
منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثانية المتعدى اليه بالحرف لما فى الهم
والغنى أنها اسندة مسد المفعول المتعدى اليه بالحرف فتكون فى محل نصب باسمقام
الجار كفى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كيدل عليه عد الشارح
وغيره له مما يدل على الرجحان كما سياتى الا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل
الجزم لاعن دليل كما قد يراد بالظن ذلك كفى الاطول ثم قضية المتن أن اعتقد
يتعدى الى اثنين وقد نقل فى الهمع عن السكاكى زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم
(قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح الكافية أى اعتقدوا وقال ابن
الناظم أى ظنوا وقال الزنجشري أى صبروا كذا فى شرح الغزى فالتسهيل بالألف
مبنى على غير ما ذكره الزنجشري (قوله تعدت الى واحد) أى بنفسها فلا ينافى
جعل بمعنى أو جب يتعدى الى ثان بحرف الجر كفى المثال (قوله بمعنى ظن) احترا

فان كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل
كذا والى معنى أنشأ قدمضى الكلام عليها فى بابها أو أاما التى بمعنى صيرفتا (وهب) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله
فقلت أجرني بأخالد * والافهبنى امرأها السكا

أى اعتقدنى و (نعلم) بمعنى اعلم كقوله * نعلم شفاء النفس قهر عدوها * فبالغ بلطف فى الخيل والمكر * والسكينة
المشهور استعماها فى أن وصلتها - (٢٢) كقوله * فقلت تعلم أن لا صيد غرة * والا تضيعها فأنك قاتله *

وقوله

تعلم رسول الله أنك مدركى
وفى حديث النجاشي تعلموا
أن ربكم ليس بأعور أى
اعلموا فإن كانت بمعنى تعلم
الحساب ونحوه تعدت
لواحد فقصديان لأن أن
أفعال القلوب المذكورة
على أربعة أنواع * الأول
ما يفيد فى الخبر يقينا وهو
ثلاث توجب وتعلم ودرى
والثاني ما يفيد فيه رجحانا
وهو خمسة جعل وجا وعد
وزعم وهب * والثالث
ما يدل على امرين والغالب
كونه لائقين وهو اثنان
رأى وعلم * والرابع ما يرد
لهما والغالب كونه
لارحمان وهو ثلاثة ظن
وخال وحسب * تنبيه *
انما قال أعنى رأى الى
آخره اذنا بأن أفعال
القلوب ليست كلها تنصب
مفعولين اذ منها ما لا ينصب
الامفعول واحد ونحو عرف
وفهم ومنها لا يزم نحو جين
وخرن وهذا شروع فى النوع
الثاني من أفعال الباب
وهى أفعال التصيير (والتي
كصيرا) من الأفعال فى

عن هب أمر من الهبة وهب أمر من الهبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما
عبره فى الهبة مع أو أراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة
كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله والا تضيعها أى هذه الوصية فأنك قاتله أى
مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطي
سبابه بخلاف التي بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يدكر من
المتعاقبات بالالتفات الى سماع المتكلم فى فصل الفرق والدفع الاعتراض بأن معنى
اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فأى فرق أفاده سم (قوله فى الخبر)
أى فى نبوته للخبر عنه سم (قوله كصير) تضعيف صار أخت كان ور بما أفتى
بالهمزة قبل التضعيف فقول أصار كفى التمثيل وأماصيل بمعنى نقل تضعيف
صار للارزم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما
قال نحو لا دخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كفى الغزى وهو ضرب العامل فى
المثل نحو ضرب الله مثلا قرية وفارب لهم مثلاً أصحاب القرية لكن الذى اختاره
المصنف فى تهذيبه عدم عدم من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعدي
لواحد والمنصوب الآخر بيان أو يدل وما زاده بعضهم من يند فى نحو يندفريق من
الذين أو تو الكتاب كآب الله وراء ظهورهم فسكتاب الله مفعول أول ووراء
مفعول ثان ولا يصح أن يكون طرفا التنبه لان الطرف لا بد أن يكون حاويا للفاعل
لعامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره
وهو يقتضى أن ما كان معنى يند كرمى وطرح مثلها فى ذلك وأن الظرفية للعامل
لا تصح فى نحو خلفت زيدا ورأى وأجلست عمرا أمى وهو بعيد جدا ثم رأيت
الفاضل الروداني قال ينبغى أن لا يشك فى بطلان هذه الدعوى اذ لا شك فى صحة
أبصرت الهلال فى السماء وبين الحساب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل
فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله فى المسجد وتارة يحوى المفعول
كالذى مرة وتارة يحويه مامعا كضربت زيدا فى السوق فلا نسلم الخاق يند
بأفعال التصيير (قوله وهب) وهو بهذا المعنى لازم المضى (قوله كصير) وامل
كعصف مأقول هو يحجز بيت من السربيع الموقوف فلام مأقول ساكنة
وكاف كعصف قبل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا
كاف فالاولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الاولى أو مضافة الى عصف ومضاف
ليها ممل وأجيب كفى الروداني بأنه نظير لا أبالك حيث جرا الضمير بالمضاف
وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع كل حبه وبقي تنبه وقيل ورق الزرع

للدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ وهب وترك ورد (أيضاها انصب) بعد أن تستوفى فاعنها (مبتدأ
وخبر) نحو * فصيروا مثل كعصف مأقول * ونحو فعلنها هباءا منثورا ونحو واتخذ الله ابراهيم خليفه لا وكقوله

(قولا غرا) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاي اسم وادومع من الصرف لقصد
البتعة اثرهم أى عقب رحيلهم ودليلا بالبدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر
وقد يفتح المقصور كذا فى القاموس (قوله ورد) الضمير يرجع الى الحدثنان فى
البيت قبله وهو قوله

رمى الحدثنان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا

والحدثنان بالكسر كما فى القاموس وحدثنان الامراتداؤه وحدثنان الدهر كما هنا
تجدد مصائبه وفى العيني ما يقتضى أنه محرك مثنى لانه فسر به بالليل والنهار وعليه
فالضمير فى فرد للقدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أى حزن وقال
العيني بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت والحزب من الخاشع اه فى
كلامه تنافى لان فاعلا انما يصاغ من المبنى الفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ)
المناسب لما قبله من قوله والتى كصبرا أيضاها اذ نصب مبتدأ وخبر أن يكون خص
فعل أمر ولما بعده من قوله والامرهب قد أزمان يكون خص مانعيا مبنيا
للمجهول ويرجح الاول قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانوشمير الشان وقوله
وجوز الالغاء وقوله والترم التعليق بناء على أن الرواية فى هذين بصيغة الامر كما
هو المشهور ثم التخصيص اضافى أى بالنسبة له وبما بعده فلا يرد جريان التعليق
فى نحو ~~فكر~~ وأبصر أو التخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والبناء
داخلة على المقصور ومما خص به الافعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون
فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو أن رأاه استغنى وطنقتى
داخلا وطنقتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثانى نحو وطنقت نفسى
عالم قال ابن كيسان نعم والاكثر ولا وألحق بها فى ذلك رأى البصرية والحلية
بكثرة وعدم وفقد وجد بقوله ولا يجوز ذلك فى بقية الافعال فلا يجوز ضرب بتنى
مثلا بالاتفاق وعلمه سيمويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب انى ظلمت
نفسى وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجمع ضميران أحدهما مرفوع
والآخر منصوب وهما شئ واحد وقيل لان الغالب فى غير أفعال القلوب تغاير
الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربتني مثلا لربما سبق الى الفهم ما هو الغالب من
التغاير ولم تقو حكمة المضمهر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس
المنصوب الاول فى الحقيقة بل مصدر الثانى مضافا الى الاول لحاقا فيها ذلك
وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان بصفات نفسه وطنه اياها
اكثر فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الاياك ويتمنع
الاتحاد فى هذا الباب وفى غيره ان ضمير الفاعل متصلا مستترا مفسر بالمفعول
فلا يجوز زيد اظن قائما ولا زيد اضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه أمامع الانفصال

تجددت غرا اثرهم دليلا
وما جكاه ابن الاعرابى من
قواهم وهبني الله فداءك
ونحو وتركا بعضهم يوبئذ
يخرج فى بعض وقوله
وربته حتى اذا ماتركته
أنا القهرم واستغنى عن
المخ شارب * ونحو
يدوكم من بعد
انما نكم كفارا وقوله
فرد شعير من السود أيضا
رردو جوهن البيض سودا
(وخص بالتعليق) وهو
ابطال العمل لفظا محلا
(والالغاء) وهو ابطاله
لفظا ومحلا (ما ذكر) من
بطل هب) من أفعال
القلب وهو أحد عشر فعلا

وذلك لان هذه الافعال لا تؤثر فيما دخلت (٢٥) عليه تأثير الفعل في المفعول لان متناولها في الحقيقة ليس

هو الاشخاص وانما متناولها الاحداث التي تدل عليها اساميها الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير وانما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا قلبين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الامر كما أشار اليه بقوله

(والامر هب قبل الزمان كذا تعلم) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والالف للإطلاق والامر نصب بالمفعولية والجملة خبر المبتدأ وهو هب (واغبر الماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (من سواهما) أي سوى هب وتعلم من أفعال الباب (اجعل كل ماله) أي للماض (زكن) أي علم من الاحكام من نصب مفعولين هما في الاصل مبتدأ وخبر نحو اظن زيد قائما وبهذا ظن زيد قائما وانما ظن زيد قائما ومررت برجل مظنون أبوه قائما وأعجبني ظنك زيد قائما ومن جواز

والبروز فخاثر نحو ما ظن زيد قائما الا هو وما ضرب عمر الا هو هذا حاله بل مافي الجمع مع زيادة من الدماميني وفي المغني وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل المفعول ضميرين متصلين متحدين معنًى تقدير نفس نحو وهزي اليك الجنوع الخجلة وانهم اليك جناحك من الزهب أم لك عليك زوجك أي الى نفسك وقس (قوله وذلك) أي تخصيص ماذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثيره في الفعل غير هب في المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان متعلقا بضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد في قولك علمت زيدا قائما لمراده بمتناولها متعلقها وفيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لسكونها باطنية (قوله التي تامل) أي دلالة تضمينية (قوله أسامي) أي الواقعة بمفاعيل ثمانية غالبا (قوله بخلاف أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهي قوية في العمل (قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أي غيرهما أي فلا يضم اليه والى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان تعليل الشارح يقتضي ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدماميني هذا من ذهب العلم وذهب غيره الى أنها تنصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج قال سم وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله ألزما ماض مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب تقديم معمول الخبر الفعلي وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولورفع الامر على انه مبتدأ أثول وهب مبتدآن وقد ألزما خبر المبتدأ الثاني والرابط محذوف تقديره الزمه لسلم من ذلك (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لجعل ومن سواهما حال لازمه من غير أن يبين الواقع أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضى ثمانية لغير الماضي حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) انه بالخصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعال التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولى لا تصاغ الا من لازموا الاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن الهوئي وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغان من فعل فإني لا يخفى بطلانه اذ لا يمنع أحد من علم من عمرو وما علم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أي في غير المصدر أما فيه فحب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولا أو أحدهما لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتي أو المراد بالجواز ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله في القلب) قيد به لخراج أفعال التصيير الداخلة في قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) ان عطف على جواز فلا أشكال أو على الالغاء فالمراد

٤ صبان في الالغاء في القلب وتعليقه على ما استراه (وجوز الالغاء في) حال (الابتداء) بالفعل

بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينسأ في ما سياتي من أن التعليق لازم
عند وجود العلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الاتيان بسببه وهو العلق (قوله
بل في حال توسطه أو تأخره) يمكن تصحح الانغاء اذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة
تأكيده لا لغائه. ويقل اذا أكد باسم اشارة أو ضمير عائدتين الى المصدر المفهوم
منه نحو زيد ظننت ذلك أي الظن منطلق وزيد ظننته أي الظن منطلق ورأيت
نحو الشئ نوافي على هامش شرح التسهيل للدماميني نقل عن سبب مانصه ذكر
المرادى أن لجواز الانغاء هما قديان أهمهما المصنف أحدهما أن لا تدخل لام
الابتداء على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الانغاء الثاني أن لا ينفي
الفعل فان نفي امتنع فمتنع نحو لزيد قائم لم أظن ابتداء الكلام على النفي ولم يتعارض
المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذي ذكره المرادى وهو محمل نظر اذ قد يدفع
الاول بأنه لا حاجة لاستدراكه لانه من باب التعليق اذ الظاهر أن تأخير الفعل مع
وجود العلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثاني بمنعه وقد يؤيد اه أي يؤيد منعه
بعدم منافاة بناء الكلام على النفي للانغاء ويقول الشاعر * وما الخال لدينا منك
توبل * على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطي في نكتته عن أبي حيان شيخ
المرادى قال سمع وينبغي أن يكون كاللام غيرهما من العلقاب اه وقد تصرف
البعض في عبارة السيوطي بلافهم صحیح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط
الاول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أي قول
المصنف لا في الابتداء الان المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شئ كما هو صريح
صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أي لان العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط
قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء وقيل الاعمال أقوى لان اللفظي
أقوى وان توسط ورجحه في التوضيح وكل من التعليقين لا يجري في نحو وقول
الشاعر شجالة الخ على تقرير الشارح الآتي اذ ليس فيه على تقريره عامل معنوي
كما ستعرفه وانما يجريان في نحو زيد ظننت قائم (قوله شجالة) أي أخرتك ربع
الظاعنين أي منزل الراجلين (قوله يروي برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعين
الانغاء على رفع ربع وتعين الاعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام
واحد ببعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغي أن يقع فيه خلاف بين
بصري وكوفي وأما قول المصنف في تسميته والانغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز
لا واجب خلافه لا لكونه فاعلا ظاهرا عندى أن مراده برفع الفعل ما يصلح
مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد جواز الانغاء مع فرض ما قبل
العامل فعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما في كلام البعض
فاهم ولا تغفل (قوله وأظن انور) فهو مع فاعله جملة معترضة كما في المغنى والجملة

بل في حال توسطه أو تأخره
وصدق ذلك بثلاث صور
الاولى أن يتوسط الفعل
بين الفعلين والانغاء
والاعمال حينئذ سواء كقوله
شجالة أظن ربع الظاعنين
يروي برفع ربع على أنه
فاعل شجالة أي أخرتك
وأظن انور ونصبه على أنه
مفعول أول لأظن

وشجاء المفعول الثاني
مقدم * الثانية أن يتأخر
عن ماولا إلغاء حينئذ
أرجح كقوله :

آت المون تعلمون فلاير
هيكس من نظى الحروب
اضطرام * الثالثة أن
يتقدم عليها ماولا يتدأ به
بل يتقدم عليه شيء نحو متى
ظننت زيدا قائما والاعمال
حينئذ أرجح وقيل واجب
ولا يجوز إلغاء المتقدم خلافا
للكوفيين والاختفاء
(واو ضمير الشأن) ليكون
هو المفعول الأول والجزآن
جملة في موضع المفعول
الثاني (أو) انو (لام
ابتداء) لتكون المسئلة
من باب التعليق (في موهم
الإلغاء ما تقدم) كقوله

أرجو وآمل أن تدوم دنتها
وما أحال لدينا منك توبل
وقوله

كذلك أدبت حتى صار من
خلق * أنى رأيت مـلاك
الشمية الاب * فعلى الأول
التقدير إخاله ورأيت أى
الشان وعلى الثاني مـلاك
ولدينا فالفعل عامل على
لتقديرين نعم يجوز أن يكون
ما فى البيت من باب الإلغاء
التقدم ما فى الأول وأنى فى
الثانى على الفعل لكن
الأرجح خلافه كما عرفت

المعتزلة تقع بين الفعل وقاعله والمبتدأ وخبره فاعتراض البعض بأنه يلزم على
الإلغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي مدفوع (قوله وشجاء
المفعول الثاني) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدمامينى وغيره شجاء فى
البيت اسما مضافا الى الكاف لا فعلا ماضيا والشجاء الحزن والمعنى أن سبب
حزنك ربيع الاحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تشبه عندك رؤيته خالها
منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس القاتنة (قوله أن يتأخر عنهما) وجملة
حينئذ استثنائية كفى المغنى (قوله فلاير هيكس) بفتح الباء والهاء أو بضم الباء
وكسر الاء أى يخفكم اضطرام أى اشتعال (قوله بل يتقدم عليه شئ) أى
سواء صلح لأن يكون معمول الخبر كمتى فى المثال أولم يصلح كمتى فى البيت الآتى كما
يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز الخ وانما يجوز تقدم ذلك الإلغاء لتتميز به
منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شحنا وغيره تقييد الشئ المتقدم بأن لا يكون
معمولا للفعل فان كان معمولا له كمتى فى المثال ان جعل معمول للفعل لا للخبير
امتنع الإلغاء عند البصر بين لان المتقدم على ظن حينئذ معمولها ففى
الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لانه أجنبي من الفعل اذ معمول المعمول
ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لان العبرة فى الابتداء بفعل بوقوعه قبل
المفعولين وان سبقه شئ غيرهما (قوله ولا يجوز إلغاء المتقدم) هذا يمان لمفهوم
قوله لافى الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بأن
لا يتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن يتأخر فيه تتمه بعد ملوهم إلغاء
المتقدم بالبيتين الآتين لان الفعل فيهما مسبوق بشئ وانما يكون هذا التمثيل
مناسبا لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وان سبق بشئ غيرهما كما
يتعلق بالجملة ويمكن أن يعم فى قول المصنف وانوالح بان يراد انو وجوب ذلك اذالم
يسبق الفعل بشئ وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز الخ
أو استحسانا وذلك اذ سبق بشئ غير مفعوليه وان اقتصر الشارح فى التمثيل على
القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فتأمل (قوله وآمل) من عطف
المرادف ولا يكون الأباووكا قالا زكريا وغيره (قوله تنويل) أى اعطاء (قوله
كذلك) أى مثلى الادب المذكور وقوله مـلاك الشمية بكسر الميم وفتحها ما يقوم به
والشمية بالسكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير
الشان عامل فى محل كل من المفعولين على حدة أعنى ضمير الشأن المقدرو الجملة
بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى محل الجملة السادة مسددا للمفعولين (قوله
نعم يجوز الخ) استدرال على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون
من باب الإلغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب

(قوله فالمحمل على ما سبق) أي حمل المبتدئ على نية ضمير الشأن أو لام الابتداء
 (قوله نفي ما) أي ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت
 ما هؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وإنما
 المفرق بينهما أن المحمل للجملة السادسة مسدداً للفعولين بعد التعليق ولكل من جزأها
 قبله قاله يس (قوله وان) أي سواء كانت عاملة أو مهملة وإن لم يعمد إلى الشارح إلا
 للمهملة (قوله ولا) أي سواء كانت عاملة عملاً أن أو محلاً ليس أو مهملة وإن اقتصر
 الشارح في التمثيل على المهملة وقيد ما شارح الباب بالنافية للجنس (قوله في
 جواب قسم) قبل الصحيح أنه ليس بقيد لكن في المعنى ما يظهر به وجهه التقييد
 حيث نقل فيه أن الذي اعتمده سيبويه أن لا النافية إنما يكون لها الصدارة
 حيث وقعت في صدر جواب القسم وقال في محل آخر لا النافية في جواب القسم لها
 الصدارة لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كلا (قوله
 علمت والله أن زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدّر وهو أقسم في محل نصب
 سد مسدداً للفعولين وقوله هم جواب القسم لا محل له اذ لم يضم إلى غيره كما هنا ولا
 يضر وقوع المعلق بالكسرة في غير صدر الجملة المعلقة أما على القول بعدم اشتراط
 ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه
 كالثاني الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا ما قالوه ولقائل أن يقول
 العلم إنما يتعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سد مسدداً
 للفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها الجواز أن يكون لها محل باعتبار
 التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما يجوز المصريح في قول الناطم في باب
 اعراب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث أنها
 حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب
 لا محل لها بما اذالم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ أخبره كذا
 أي كنفي ما وان (قوله نحووا لقد علموا الخ) اللام الأولى لام القسم ولا شاهد
 فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان
 مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من جملة من اشتراه الخ في محل نصب
 سد مسدداً للفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) اللام الأولى للتبني كيد والثانية
 لام جواب القسم كما قاله العيني وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب سد مسدداً
 للفعولين على ما قبل وفيه ما مر ولك جعل اللام الأولى لام جواب قسم آخر
 بأن يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله والاستفهام) أي ولو لم يعلم على
 الصحيح كما بسطه الدماميني (قوله ذا الحكم) أي التعليق لا التزامه لقوله انختم
 (قوله وان أدري الخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال وما توقع دون مبتدأ خبره

فالمحمل على ما سبق أولى
 (والترجم للتعليق) عن
 العمل في اللفظ اذا وقع
 الفعل قبل شيء له الصدر كما
 اذا وقع (قبل نفي ما) النافية
 نحووا لقد علمت ما هؤلاء
 ينطقون (وان ولا) النافية
 في جواب قسم ملفوظ أو
 مقدّر نحووا علمت والله ان
 زيد قائم وعلمت ان زيد قائم
 وعلمت والله لا زيد في الدار
 ولا عم رور علمت لا زيد
 في الدار ولا عمرو و (لام
 ابتداء أو) لام جواب (قسم
 كذا) نحووا لقد علموا المن
 اشتراه وكقوله

ولقد علمت لتأتين منيتي
 ان المنايا لا تطيش سهامها
 (والاستفهام ذا) الحكم
 له انختم) سواء كان بالحرف
 نحو وان أدري أقرب أم
 بعيد ما توقع دون أم بالاسم
 سواء كان الاسم مبتدأ نحو
 لنعلم أي الجزين

أحصى وانعلن أينا أشبه .
 عذاباً أم خيراً نحو علمت
 متى السفر أم مضافاً إليه
 المبتدأ نحو علمت أبوهم .
 زيد أم فضلة نحو وسيد علم .
 الذين ظلموا أي منقلب
 يتقلبون فأى نصب على
 المصدر بعده أي يتقلبون
 منقلباً أي انقلاب وليس
 منصوباً بما قبله لأن
 الاستفهام له المصدر فلا
 يعمل فيه ما قبله ﴿ تنبيهات ﴾
 الأول إذا كان الواقع بين
 المعلق والمعلق غير مضاف
 نحو علمت زيدا من هو جاز
 نصبه وهو الأجود لا يكونه
 غير مستفهم به ولا مضاف
 إلى مستفهم به ويجاز أيضاً
 رفعه لأنه المستفهم عنه في
 المعنى وهذا شبيه بقولهم
 إن أحد لا يقول ذلك فأحد
 هذا لا يستعمل إلا بعد نفي
 وهنا قد وقع قبل الثني لأنه
 والفهمير في لا يقول شيء
 واحد في المعنى * الثاني من
 المعلقات أيضاً العمل نحو
 وإن أدري لعله فتنة لكم
 ذكر ذلك أبو علي في التذكرة
 ولو الشرطية كقوله .

أقبله أو فاعل بقررب لا عتماده على استفهام أو بعبء على التنازع والجملة على
 كل في محل نصب بأدري (قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير
 بما من لانه من رباعى وردّه في المعنى بأن الامد ليس محصياً بل محصى وشرط التمييز
 المنصوب بعد الفعل كونه فاعلاً في المعنى كزيداً أكثر مالا واللام على الأول زائدة
 على الثاني للتعدية (قوله أم مضافاً إليه المبتدأ) أي أو الخبر نحو علمت صبيحة أي
 مفرك (قوله أبوهم) أي أو اسم استفهام مبتدأ مضاف إلى من فقول الشارح
 مضافاً إليه المبتدأ هو بالنظر للأصل والافاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو
 مصدر لا ياله المصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو في من لا نأقول محل
 من إذا لم يكن العامل جاراً (قوله فأى نصب على المصدر الخ) عبارة الفارسي فأى
 اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لان الأصل
 يقلبون أي منقلب يعني أي انقلاب فقدم لان له صدر الكلام (قوله منقلباً أي
 انقلاب) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو يأتي ما أسلفه من كونه استفهامية
 لان الاستفهامية لا تكون صفة كما ان الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه
 الثماني (قوله فلا يعمل فيه ما قبله) ما لم يكن حرف جر نحو من أخذت وبم جئت
 وهم تسال وعلى أي حال أتيت أو مضافاً نحو غلام من أنت (قوله جاز نصبه) أي
 على انه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون
 التعليق واجباً وليس من ذلك رأيت زيدا أبوهم هو بمعنى أخبرني عن زيد لان
 يدانصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق فان وقع
 بعد التاء كاف فهي حرف خطاب قال الشهاب في حواشي البيضاوي استعمال
 رأيت بمعنى أخبرني مجازاً ووجه المجاز انه لما كان العلم بالشيء وإبصاره سبباً
 للأخبار عنه استعمل رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الاخبار والهمزة التي
 للاستفهام عن الرؤية في طلب الاخبار لا شترأ كما هي مطلق الطلب ففيه
 لأن اه باختصار (قوله وهو الأجود) وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول
 الثاني وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد
 المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقریب أنه استشكل وقوع الجملة
 الاستفهامية مفعولاً ثانياً بأنه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام
 يمكن دفعه بتقدير معلق بدل جواب (قوله أيضاً العمل) أيضاً مقدمة من تأخير
 يختص تعليقه بأدري فلا تعلق غيره كما في الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضاً
 كما قاله الزنجشیری وأيده صاحب المعنى في الجملة السادسة من الباب الخامس بل
 قال الدماميني إنما سكنت عنها النحويون استغناء بتصریحهم بأن لها المصدر
 كالاستفهامية إذ كل ماله المصدر يعلق نعم لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن بعض

وقد علم الاقوام لو أن حاتما * أراد شراء المال كان له وفر * وان التني في (٣٠) خبرها اللام نحو علمت ان زيد انما

ذكر ذلك جماعة من
الغاربة والظاهر أن المعلق
انما هو اللام لان الا أن
ابن الخمار حكى في بعض
كتبه أنه يجوز علمت ان
زيد اقائم بالكسر مع عدم
اللام وأن ذلك مذهب
سبويه فعلى هذا المعلق
ان * الثماني قد عرفت أن
الانغاء سبيله عند وجود
سبيله الجواز والتعليق
سبيله الوجوب وان الملقى
لا عمل له البتة والمعلق عامل
في المحل حتى يجوز العطف
بالنصب على المحل كقوله
وما كنت أدري قبل عزة
ما البكا * ولا موجعات
القلوب حتى توات بروى
بنصب موجعات بالكسر
عطفاً على محل قوله ما البكا
ووجه تسميته تعليفاً أن
العامل ملقى في اللفظ عامل
في المحل فهو عامل لا عامل
فسمى معلقاً أخذاً من
المرأة المعلقة التي
لا مروجاة ولا مطلقة وهذا
قال ابن الخشاب لقد أجاد
أهل هذه الصناعة في هذا
المقالب لهذا المعنى * الرابع
قد ألحق بأفعال القلوب في
التعليق أفعال غيرها نحو

العرب من عدم التزام صدرتها وقال أنه لغة رديئة (قوله لو أن حاتما)
ومعمولاً لها فاعل ثبت محذوفاً وثراء المال بالفتح والمذكّر كثيره والوفر الكثير (قوله
خبرها) أي أو اسمها المتأخر نحو علمت أن في ذلك عبرة أو معمول خبرها
علمت ان زيد انما (قوله والظاهر أن المعلق انما هو اللام) يفيد أن
المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها
الاصـل صدر الجملة لكن زحلقته عنه كراهة تنويزاً حتى تو كيد كما مر في
مصدره حكاه نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) أي ولا يحتاج الى ما سبق
اشتراط وجود اللام في خبرها لان أيضاً لها الصدارة قال سيم لعل التعليق هو
جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء
ولكن أن تقول معنى نحو يزعم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر ان وتعليق الفعل به
بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى يجب انما غيره التعليق أنه يتعين مادام
كسر ان فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أي في غير المصدر ما اذا كان الملقى
مصدر امتوسطاً أو متأخراً للغاؤه واجب لان المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد
قامت ظني غالب وزيد ظني غالب قائم وفي غير اقتران المفعول الاول المقدم على
عامله بلام الابتداء فالانغاء حقيقته واجب على مامر (قوله والمعلق عامل في المحل)
أي في محل الجملة بعد أن كان عاملاً في لفظ كل من الجزأين أو في محله (قوله حتى
يجوز الخ) حتى ابتداء تفرعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويسمى فاعداً من
جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي
انصل بها الا بالنسبة لتوابعها وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله
وما كنت الخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة
والبكاء مفعول به أو أن الاصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف
الجملة اهـ ولا يخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات)
عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ما هي بعدم موجعات القلب أو اعتبار أن
موجعات القلب في معنى الجملة أي ولا موجعات لقلبي والالزم عمل أدري
في مفعول واحد وهو لا يجوز على مامر فيشترط على المشهور في المعطوف على
المحل أن يكون جملة في الاصل لفظاً نحو علمت لز يد قائم و بكر قائم و تقدير
نحو الذي مر على الوجه الاول فيه أو معنى نحو علمت لز يد قائم وغير ذلك من أموره
لأنه جمع معنى وزيدامة صفاً بغير ذلك ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز
علمت لز يد قائم وعمر ابدون تقدير وهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض (قوله
من المرأة المعلقة) أي الفقدور زوجها فقوله لا مروجاة أي بحسب الصورة (قوله
ولهذا) أي لشبهه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أي الناصبة

معولين وقوله أفعال غيرها أي غير أفعال القلوب الناصبة لهم ما بان كان فعلا غير
 بي كافي الامثلة غير أولم يتفكروا الخ أو فعلا قلبيا غير باصبا لهم ما بل لو احدث فقط
 انسي وعرف ولم يمثل له الشارح أولا الشيء أصلا كافي أولم يتفكروا ويختص
 بتعليق في القسم الاول أعني غير القلب بالاستفهام بخلاف القلب هذا هو المناسب
 لمثل الشارح والمغني بقوله تعالى أولم يتفكروا وما بصاحبهم من جنة بناء على
 انظارهم كما قاله الشمني ان مانافية لكن في التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه
 لأفعال المحقة بالاستفهام وعلمية يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده
 متناف قال الشمني وقيل ما استنفامية بمعنى النفي أي شيء بصاحبكم من
 الجنون أي ليس به شيء منه هو علمية لا مخالفة فتأمل * (فائدة) * الجملة بعد المعلق
 أداة مسند للمفعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه سدت مسد
 الثاني نحو علمت زيدا أبومن هو وان لم يتعدا اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر
 هي في موضع نصب باسقاط الجار نحو فذكرت هذا صحح أم لا وان كان يتعدى
 الى واحد سدت مسد نحو عرفت أيهم زيدا فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت
 زيدا أبومن هو فقال جماعة الجملة حال ورد بأن الجملة الانشائية لا تكون
 حالا وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أي عرفت شأن زيد وقيل بدل
 شتمال ولا حاجة الى تقدير وقال الفارسي مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت
 واختاره أبو حيان كذا في الهمع ومثله في المغني وزاد ان القول الاخير رد
 بان التضمن لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح في محل آخر القول بالبدلية
 قال وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة من
 المغاربة اذا قلت علمت زيد الأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة
 عامل في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة في مثل
 هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في انظها وان لم يوجد معلق
 نحو علمت زيد أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) مانافية على ما مر والجملة الجنون
 وتفكر لازم علق بجماعن المجرور اذا الاصل أولم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم
 عرفان) من اضافة الدال للدلول أي لهذه المادة الدالة على العرفان بأي صيغة
 كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدية وملتزمة نعت
 تعدية أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمة) لافرق
 في المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية الى اثنين بان الاولى تتعلق بنفس الشيء
 وذاته كعلمت زيدا أي عرفت ذاته والثانية باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيدا
 قائما أي عرفت اتصاف زيدا بالقيام كالفرق بين عرفي وعلمي فعني علمت أن زيدا
 قائم علمت اتصاف زيدا بالقيام لاعلمت حقيقة القيام المضاف الى زيد في نفسه

أولم يتفكروا وما بصاحبهم من
 من جنة يسألون أي أبان يوم
 الدين ويستنبئون ذلك أحق
 هو ومنه ما حكاه سيدي
 من قولهم أمانري أي برق
 ههنا (لعلم عرفان وظن
 تهمة * تعدية لواحد ملتزمة)
 نحو والله أخرجكم من
 بطون أمهاتكم لا تعلمون
 شيئا أي لا تعرفون وتعرف
 سرق مالى وظننت زيدا
 أي اتهمته

هو اسم المفعول منه مظنون وطمين قال الله تعالى وما هو على الغيب (٣٣) بطنين أى بطنهم وقد نهت على استعماله

ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصافى زيد به وبين المعنيين
فرق ظاهر هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى
والفرق فى العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصص بعضهم أحدا المتساويين
معنى بحكم لفظي (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من طمن التى للرجاء
فظمون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظمينا ليس على وزن اسم
المفعول (قوله فى غ- يرما) أى التبركيب أو ما واقعته على المعنى وفى فيه سببية (قوله
بالتمنيه) أى على استعمالهما فى غ- يرما يتعديان فيه الى المفعولين (قوله غالبا
احتراز من نحو وجد جمع- نى خزن وحقد وجا جمع- نى بخل (قوله لا فهمما) أى عند
نصبهما مفعولا واحدا الذى نه- عنه عليه المتن وانعم ظاهر الشرح لزومه-
أيا فلا يرد علم اذا انشقت شقته العليا فانه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا)
حل معنى لا حل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن مغفلة لانه غير ظاهر
(قوله وهى الحلية) بضم الحاء نسبة الى الحلم بضم فسكون وبضمتهين كما
فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه (قوله من قبل) أى قبل ذكر
علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به المجرد
الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم (قوله من الاحكام) أى الا التعليل
والالغاء خلافا للشافعي كما فى التصريح وغيره (قوله أبو حنيفة يورقنى الخ) أبو
حنيفة وطلق وعمار وأتالة أشخاص فقوله أنا لا امرخم فى غير النداء للضرورة
يورقنى أى يسهرنى وأتية جمع أو ان وهو الحين أى الزمن كذا فى القاموس وقول
البعض أو ان جمع آن مخالف للنصوص مع كونه يورده أن فعلا ليس من صيغ
الجموع وهو منصوب على الظرفية فيه فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى أنا لا
واذا الاولى ظرفية شرطية والثانية فائية والميل الزمن المعروف ويجوز أن يكون
أراد به النوم ومعنى تجا فى زال وكذا معنى انخزل واللام فى لورد تعليلية والورد
بالكسر المنهـل أى الماء الذى يورد والال بالمد قال فى المصباح هو الذى يشبه
السراب اهـ والسراب كما فى القاموس ما ترأف نصف النهار كأنه ماء وقال فى
القاموس الال السراب أو خاص بما فى أول النهار اهـ والبلال بالكسر ما يبل
به الخلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء وبحث الدمامين فى الاستبصار بذلك بان
القصد أنه رأى ذواتهم لا كونه- م رفقته لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقى
حالا وضعف بأن رفقى معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بأن الرفقة بمعنى
المراقبين فهو جمع- نى اسم الفاعل وضافته غير محضة ولك أن تقول المحقق كونه- م
رفقته فى اليقظة لا كونه- م رفقته فى المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث

بقية أفعال القلوب فى غير
ما يتعدى فيه الى مفعولين
كما رأيت وانما خص هو
علم وطمن بالتمنيه لانهما
الاصل اذ غيرهما لا نصب
المفعولين الا اذا كان
معناه ما وأيضا فغيرهما
عند عدم نصب المفعولين
تخرج عن القلبية غالبا
بختلافهما (ولأى) التى
مصدرها (الرؤيا) وهى
الحلية (انم) أى انصب
(ما لعلما* طالب مفعولين
من قبل انتمى) أى انتسب
تمام مفعول صلته انتمى فى
بوضع نصب مفعول لانم
وطالب حال من علم ولأى
متعلق بانم ولعلما متعلق
بانتمى وكذلك من قبل
والله قد يرانصب لرأى التى
مصدرها الرؤيا الذى انتسب
لعلم متعدية الى مفعولين
من الاحكام وذلك لانها
مثلها من حيث الادراك
بالحس الباطن قال الشاعر
أبو حنيفة يورقنى وطلق
وعمار وآتية أنا لا
أراهم رفقى حتى اذا ما
تجافى الليل وانخزل انخزلا
اذا أنا كالذى يجرى لورد

(قوله)

الى آل فلم يدرك بلالا* فهم من أراهم مفعول أول ورفقنى مفعول ثان

(قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر صديقه أن من قبل طرف مستقر حال وهو
 يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمى (قوله أو يقضية) في تعبيره باليقضية دون
 البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدر الرأى العلمية والبصرية هذا ومذهب
 الحريري والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا اشكال (قوله
 الغياب الخ) أى وأما الرؤية بالتاء فالغائب كونها مصدر رأى البصرية ورأى
 العلمية قال في القاموس الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله في هذا الباب) لانعدام
 الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما أما فى الثانى فظاهر وأما فى الاول فلأن
 الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول فى غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا
 دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغى أن محمل امتناع الحذف إذا أريد الاخبار
 بحصول مطلق ظن أو علم أما إذا أريد ظنفت ظنا عجيبا أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد
 اعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو إيهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغى
 الحذف وإزادته الرودانى ومما يجوز الحذف أيضا تقييد الفعل بطرف أو جاز
 ونحوه وظنفت فى الدار أو ظنفت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه فى
 التسهيل (قوله ويسمى اقتصارا) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار
 على نسبة الفعل الى الفاعل بتزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين وعلى
 أحد المفعولين لتزيله منزلة المتعدي الى واحد فى صورة حذف أحدهما فلم أن
 الاقتصارا للتزيل المذكور ولا ينافى ذلك نص البيهاتين على أن المنزل منزلة اللازم
 لا مفعول له لان نظره م الى المعانى الحاصلة فى الحال ونظر النجاة الى الالفاظ
 بحسب الوضع تعدىا ولزوما ووافق فى المغنى البيهاتين ويحتمل أن الاقتصار
 لا للتزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمتعده عندي
 ضعف القول بالمنع على احتمال التزيل وضعف القول بالجواز على احتمال
 الملاحظة وأن الاولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه
 (قوله أما الثانى فبالاجماع) انما أجمع هنا واختلف فيما بعده لان المفعول
 حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظنفت زيدا قائما فحذف أحدهما كحذف
 جزء الكلمة وحذف الكلمة بشأماها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال فى
 الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا واختلف فى حذف
 أحدهما اختصارا لان المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز
 حذفهما اختصارا واختلف فى حذفهما اقتصارا (قوله مطلقا) أى فى أفعال
 العلم وأفعال الظن فهو فى مقابلة تفصيل العلم الآتى (قوله فهو يرى) أى
 ما بعده حقا وقد يقال كما فى الرودانى ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر
 بالمفعولين فحذفهما للدليل (قوله وظنفت ظن السوء) أى ظننت انقلاب الرسول

وانما قيد بقوله طوطب
 مفعولين من قبل لا يبعد
 أنه أحوال على علم العرفانية
 فان قلت ليس فى قوله الرؤيا
 نص على المراد اذا الرؤيا
 تستعمل مصدرا لرأى
 مطلقا حلية كانت أو يقضية
 قلت الغائب والمشهور
 كونها مصدر للحلمية (ولا
 تجزئها) فى هذا الباب
 (بلا دليل) سقوط مفعولين
 أو مفعول ويسمى اقتصارا
 أما الثانى فبالاجماع وفى
 الاول وهو حذفهما معا
 اقتصارا لخلافه عن سبويه
 والاختصاص المنع مطلقا كما
 هو ظاهر طلاق النظم
 وعن الأكثرين الجواز
 مطلقا تمسكا بنحو أعنده
 علم الغيب فهو يرى أى يعلم
 وظننت ظن السوء وقولهم

والمؤمنين إلى أهلهم منتفياً أبداً وطن السوء مفعول مطابق ولي في كون الحذف
هنا غير دليل نظراً لأن قوله تعالى بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى
أهلهم أبداً وزين ذلك في قلوبكم يشعربالمفعولين أو بما سدت مسدتهما وهو أن لن
ينقلب الخ (قوله من يسمع يخجل) أي مسموعه محققاً وجعله جماعة كالرضى من
الحذف لدليل قال الروداني وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق اظهر وأن يسمع دليل
على المفعول الأول وحال الخطاب دليل على الثاني وما قبله دلالة فيه على الثاني
قطعا مكبرة لمقتضى الذوق السليم اهـ وممن من تخلف عن ذلك بحمل جعله من
الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خبر يحصل له خيلة أي ظن بتزيله منزلة
اللازم (قوله وعن الاعلم الجواز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اهـ تصریح
(قوله ترعمون) التقدير ترعمونهم شركائي أو ترعمون أنهم شركائي جرياً على الأكثر
من تعدي زعم إلى أن وصلتها ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف
ما سدت مسدتهما لأن ما سدت مسدتهما غيراتها (قوله وتجب) جعل الواو بمعنى أو
أبلغ في المعنى قاله الروداني (قوله ابن ماسكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله
هو خيرا) هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتي ما يخجلون به
ويصح تقديره يخجلهم (قوله بالباء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل
استوفى مفعوليه مع تقديره مضاف أي ولا تخسبن بخجل الذين يخجلون الخ (قوله ولقد
نزلت الخ) كون البيت منه مبني على أن منى متعلق بنزات وهو الظاهر أما على أنه
مفعول ثان لتظن أي فلا تظني غيره كائناً مني فليس منه فقول الشارح أي لا تظني
غيره واقعا منى موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كفاي التصريح ولعل ضمير غيره
للتزول المفهوم من نزات والمحبة المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كفاي التصريح
(قوله وكنتظن) مفعول ثان لا جعل ومفعوله الأول تقول (قوله عملا ومعنى) أي
عند الجمهور وقيل عملا فقط ونظهرثرة الخلاف كما يحسنه صاحب التصريح
في الالغاء والتعليق فيجربان فيه على الأول دون الثاني (قوله جوازاً) فلذا تجوز
الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن إذا حكى به كان بمعنى التلفظ كما في
الروداني (قوله مضارع قال) وألحق به السيرافي قلت بالخطاب والكوفيون قل
بالامر كما في التصريح (قوله تاء الخطاب) أي لا بقيد الأفراد والتذكير دما مبني
(قوله مسدتهما به) أي عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما في الداميني وغيره
وان اقتضى كلام بعضهم كالمصريح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثاني نحو
علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو متى تقول
القصص الر واسمها البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله أي معمول) المراد به ما يعي
المفعولين معاً نحو أزيد أقاماً تقول ومعمول المعمول نحو أهنأ تقول زيد اضارب

من يستمع يخجل وعن الاعلم
الجواز في أفعال الظن دون
أفعال العلم أما حذفهما
لدليل ويسمى اختصاراً
بجائز اجتماعاً نحو أين شركائني
الذين كنتم ترعمون وقوله
بأي كتاب أم بآية سنة
ترى جهم عاراً على وتجب
وتنفي حذف أحدهما
اختصاراً خلاف فذعه
ابن ماسكون وأجازه
الجمهور من ذلك والمحذوف
الأول قوله تعالى ولا
يخسبن الذين يخجلون بما
آتاهم الله من فضله هو
خير لهم في قراءة بحسن
بالباء آخر الحروف أي ولا
يخسبن الذين يخجلون ما يخجلون
به هو خيرا ومنه والمحذوف
الثاني قوله
ولقد نزات فلا تظني غيره
منى بمنزلة المحبة المكرم
أي فلا تظني غيره واقعا
منى (وكنتظن) عملا ومعنى
(اجعل) جوازاً (تقول)
مضارع قال المبدوء بتاء
الخطاب فأنصب به مفعولين
(الاولى مستفهما به) من
حرف أو اسم (ولم يفصل)
عنه (بغير ظرف أو ظرف)
وهو الجاز والمجرور (أو
عمل) أي معمول

والمعمول غير المفعول كالحال نحو أرا كما تقول زيد أتيتا أفاده سم (قوله وان بعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما ما فالفصل بكلمها كالقفل ببعضها على ما بحثه سم قال لان الأصل فى ضم الجائز الى الجائز الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز عن الفصل بكلمها قال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا ما دفع أن قوله وان بعض ذى الخ حشولانه لم يقد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول الخ) ما استغفاهم حذف ألفها الدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرخ كمنعه ونصره طعنا شربه ووخزه اه قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح طعنه بالرخ شربه وطعن فى المغازة ذهب وفى السن كبروفى الأمر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعنا فادح وعاب وباب الكل نصر وجاء الأخير من باب منع فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لمكان حرف الحلق اه بالمعنى وإذا الأولى طرف ليمثل والثانية طرف لام أطعن والمعنى بأى حجة أحل السلاح اذ لم أقاتل عند كرك الخيل (قوله القاص) بضمين جمع قلوص الناقه الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء كذا فى القاموس (قوله أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالطرف الزمانى ومثال الفصل بالطرف المكاني أعندى تقول زيد اجالسنا (قوله شملى) مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملوا وشملوا وشملوا اذا جمهم، كفى القاموس وفى شواهد العيون هو الاجتماع وفى المصباح جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم وفرق شملهم أى ما جتمع من أمرهم (قوله وأنت تقول زيد منطلق) انما يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا فى التوضيح واستشكاه فى التصريح بما نقله عن الموضع فى الحواشى من أن الحكم انما هو للمذكور وأما المضمرة فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وسولم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمرة وذكر الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لانها تبعد من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه فيشترط فى الاستفهام أن لا يكون مجهول لانها تختص المضارع بالاستقبال والذى عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على الإطلاق واستدل لما عليه الاكثر بنحو قوله ففى تقول الدار تحمى عنا بصب المذار على أنه المفعول الاول وتحمى عنا فى موضع الثانى فقد عمل تقول مع استقباله لان متى طرف مستقبل متعلق به وبحث فيه الموضع والمأمى وغيرهما بأننا لانسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بتحمى عنا فالاستقبال هو الجمع وأما الظن فحال وكون

(وان بعض ذى) انذ كوريات
(فصلت يتحمل) فمن ذلك
حيث لا فصل قوله
علام تقول الرخ يتقبل غائقي
اذا تألم أطعن اذا الخيل
كرت * وقوله
متى تقول القاص الرواسم
يدنين أم قاسم وقاسما
ومنه مع الفصل بالطرف قوله
أبعد بعد تقول للدار جماعة
شملى سم أم تقول لهم أبعد
محتوما * ومنه مع الفصل
بالمعمول قوله
اجلسنا لا تقول بنى لوى
اجمر أيسك أم يجاهلنا
فان فقد شرط من هذه
الاربعة تعين رفع الجزأين
على الحكاية نحو قال زيد
عمرو ومنطلق وينقول زيد
عمرو ومنطلق وأنت تقول
زيد منطلق وأنت تقول
زيد منطلق * تنبيه * زاد
التسهيل شريطا آخر وهو
أن لا يتعدى باللام نحو
أقول لزيد عمرو ومنطلق
وزاد فى التسهيل أن يكون
حاضرا

الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالدين الفعل على هذا البحث ليس هو المسؤول عنه قال الدماميني فان قيل المسؤول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لانها أخرج لا موضع لها من الاعراب فاما الاسماء فانه ترتبط بعواملها أو معجولاتها فذلك هو المسؤول عنه (قوله وفي شرحه أن يكون الخ) ظاهرا العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيقول كلام الشارع بأن المعنى وفسره في شرحه بأن يكون الخ (قوله وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم) وهل يعملونه باقيا على معناه أولا يعملونه حتى يضمنونه معنى الظن قولان اختارناهما ابن جني وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستمدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه سم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عندها الشاعر ضيفا فقالت هذا اسرايين لانها تعتقد في الضياف أنها من مسخ بني اسرايل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ واسرايين على تقدير مضاف أى مسخ بني اسرايين فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقي المضاف اليه على جزم بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرايل اه تصرح (قوله هذا) اشارة الى ضرب صاده الاعرابى قائل هذا البيت والضمير فى قالت الى امرأته اسرايين أى من مسخ بني اسرايين لغته في اسرايل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وان أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن السكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن البصريين الفتح اذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرهما (قوله تفتح أن) أى جواز المسامحة أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أى الى أهل بلدة اسم فاعل من آيت الى بني فلان أنيتهم ليلا كذا فى شواهد العيني وفى القاموس أنه بمعنى رجع وشبهه عنه بعود الى الجمل والولاية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهمجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما فى التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكنظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لا يهيم عبارة أن القول فى هذه الحالة مستعمل فى معناه الاصلى أيضا (قوله وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل ابراهيم فى الآية منادى أو خبر المبتدأ المحذوف (قوله واما جملة) أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كفى قالوا سلاما قال سلام أى سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضى

وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال هذا كله فى غير لغة سليم (وأجرى القول كظن مطلقا) أى لومع فقد الشروط المذكورة (عند سليم) نحو قل ذرا مشقفا) وقوله

قالت وكنت رجلا فطينا
هذا لعمرك الله اسرايينا
تنبه * على هذه اللغة
تفتح أن بعد قلت وشبهه
ومنه قوله

اذ قالت أنى آيب أهل بلدة
وضعت بها عنه الولاية
بالهمجر * اه * خاتمة *
قد عرفنا أن القول انما
ينصب المفعولين حيث
تضمن معنى الظن والافه
وفروعه مما يتعدى الى
واحد ومفعوله امام فرد
وهو على نوعين مفرد فى معنى
الجملة نحو قلت شعرا
وخطبة وحيثا ومفرد
يراد به مجرّد اللفظ نحو
يقال له ابراهيم أى يطلق
عليه هذا الاسم ولو كان
سببها للفاعل لنصب ابراهيم
خلاف لمن منع هذا النوع
ومن أجاز ابن خروف
والرخشري واما جملة
فتحكى به

اعتبار كونها متلفظا مقبل هذا الكلام والالم يكن القول حكاية لها وهو كذلك
وأما الحكاية لما لم يتلفظ به قبل كقول المصنف قال محمد الخ فعلى طر يق الجواز
كأمر * وأعلم أن العمل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجاوز على
المعنى باجاء فاذا قال زيد عمرو ومنطلي فلان أن تقول قال زيد عمرو ومنطلي أو المنطلي
عمرو وكذا في الهـ مع وقال الرضى فلان أن تقول حكاية بمن قال زيد قائم قال فلان قام
زيد وإذا قال زيد أنا قائم قلت لعمر وأنت بخيل فلان أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت
لعمر وأنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمر وهو
بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فإن زيد أو عمر أو غيره فائبان اهـ وصرح صدر
عبارته جواز تغيير الاسم بالفعلية وهو ما رأيت بخط الشنوائى والظاهر أن
العكس كذلك قال فى الهـ مع وتحكى الجملة المحوثة بالمعنى فتقول فى قول زيد عمرو
قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز حكايتها بالالفاظ قولان صحيح ابن
عصفور المنع قال لا هم اذا جاوزوا المعنى فى المعربة فينبغى أن يلتزموه فى المحوثة اهـ
والوجه عندى الجواز اذا كان قصدا لالحاكى حكاية اللحن (قوله فى موضع مفعوله)
أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم

﴿أعلم وأرى﴾

كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما
بعدها فى الترتيب ووجهت الأولى بأن الخالفه لية تعادل كل من أرى وأعلم
أذلا ضربة لاحدها ما على الأخرى فليست احدها متابعه فى العمل للأخرى
فليست احدهى التبعين أحسن كالأخرى يس وتبعه البعض وأصل أرى أراى
فليست الياء ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى
الساكن قبلها (قوله رأى) ولو حليمة فتحوذير يكهم الله فى مناسك قليلة لاولو
أراهم كثيرا (قوله على الفعل الثلاثى) قيد بذلك لان غير الثلاثى لا تدخل عليه
همزة النقل (قوله ان كان متعديا) أى لو احدا أو اثنين بقرينة التثنية (قوله وما
حق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلا لانه الذى يشعره قول المصنف
للثان والثالث أيضا حقا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق بقوله المفعولى
أو حقا متعلق بقوله للثان والثالث أو صفة لمفعول مطلق أى تحقيقا مطلقا أى
عن التقييم بكم بخصوصه من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطا
بحققا متعلق بقوله للثان والثالث أن الاطلاق عن التقييم ببعض الاحوال كبناء
أعلم ونحوه للمجهول رداعلى من اشترطه لجواز الانغاء والتعليق فى هذا الباب
ليكون بمنزلة ظننت لفظا فى طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لان أصلهما
المبتدأ والخبر كفعولى علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أى مع ذكر

فتكون فى موضع مفعولة
والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

(الى ثلاثه) من المفاعيل

(رأى وعلم) المتعديين الى

مفعولين (عدوا اذا)

دخلت عليه ما همزة

النقل و (صارا نرى

وأعلم) لان هذه الهمزة

تدخل على الفعل الثلاثى

فيتعدي به الى مفعول

كان فاعلا قبل فيصير متعديا

ان كان لازما نحو جالس زيد

وأجلست زيدا ويزاد مفعولا

ان كان متعديا نحو ابس

زيد جبة وأبست زيدا جبة

ورأيت الحق ثابا وأرأى

الله الحق غالبا وعلمت

الصدق نافعا وأعلمنى الله

الصدق نافعا (وما) تن

(لمفعولى علمت) ورأيت

من الاحكام (مطلقا * للثان

والثالث) من مفاعيل

أعلم وأرى (أيضا حقا)

فيجوز حذفهما معا اختصارا

اجما

وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق ويتمنع حذف أحدهما اقتصارا لاجتماعا وفي حذفهما معا اقتصارا الخلف
السابق ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو (٣٨) أعلمت زيدا قائم ومنه البركة أعلمنا
الله مع الاكبر وقوله

وَأَنْتَ أَرَأَيْتَ إِنْ أَمْنَعُ عَاصِمَ
وَأَرَأَيْتَ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحَ
وَلَهَبَ * رَكَدَكَ يَلْقَى الْفَعْلَ
عَنْهُمْ مَا نَحْوُ أَعْلَمْتَ زَيْدًا
لِجَمْعِهِمْ وَأَرَأَيْتَ خَالِدَ الْبَكْرِ
مَنْطَلِقًا وَأَمَّا الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ
فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُ الْفَعْلِ
عَنْهُ وَلَا الْغَاوُهُ وَيَجُوزُ
حَذْفُهُ اخْتِصَارًا وَاقْتِصَارًا
(وَأَنْ تَعْلَمَ) أَيْ رَأَى وَعَلِمَ
(لِوَأَحَدِهِمْ) بَانَ كَانَتْ
رَأَى بِصَرِيحَةٍ وَعَلِمَ عَرَفَانِيَّةً
(فَلَا تُثْنِي بِهِ) أَيْ بِالْهَمْزِ
(تَوْصِلًا) لِمَا عَرَفْتَ قَدْ عُولَ
أَرَأَيْتَ زَيْدًا الْهَلَالُ وَأَعْلَمْتَهُ
الْخَبْرَ (وَالثَّانِي مِنْهُمَا) أَيْ
مِنْ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ (كُثَانِي
الْثَنِي) مَفْعُولِي (كَسَا) وَبَابِهِ
مِنْ كُلِّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى
ثَمَنَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ
وَالْخَبَرُ نَحْوُ كَسَا زَيْدًا
حَبَسَهُ وَأَعْطَيْتَهُ دَرَاهِمًا
(فَهُوَ) أَيْ الثَّانِي مِنْ هَذَيْنِ
الْمَفْعُولَيْنِ (بِهِ) أَيْ بِالثَّانِي
مِنْ مَفْعُولِي بَابِ كَسَا (فِي كُلِّ
فِعْلٍ ذَوَاتِنَسَا) أَيْ ذُو
اِقْتِدَاءٍ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَخْبِرَ بِهِ عَنْ
الْأَوَّلِ فَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ

الأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا في التصريح أما حذف الثلاثة
فالمعرب كما قال الناطم جوازهم مطلقا لحصول الفائدة إذا لعل قد يخلو عنه
الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف
(قوله وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق) أي من الخلاف ووجه القول
بالمعنى ما في حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه
في الباب السابق (قوله وفي حذفهما معا الخ) قل سم قضية أن المانع هناك
مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بل ذكر الأول بخلافه هناك على أن
الفائدة تحصل بدون ذكر الأول أيضا كما علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وأنت
أرأى الله الخ) الأصح أن أرأى الله أياك أمتنع عاصم فلما قدم المفعول الثاني أبدل
بضمير الرفع وجعل مبتدأ والعاصم الخافض (قوله مستكفي) بفتح الفاء كما في العيني
أي مطلوباً منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أي مع حذفهما أو ذكرهما وكذا
مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلا تثنى به توصلا) اعترض
بأن المجموع تعدية علم بمعنى عرفت إلى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم الأسماء كلها
لألا همزة وأجيب بأن في كلام الشاطبي دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين
ولو سلم عدم السماع فالتباس على نحو ألبست زيدا حبة جائز وتوصلا لتمام معنى مبتدئ
للمجهول أو فعل أمر مؤكدا بالنون الحقيقية المنقلبة ألفا للوقف ويرجح هذا وجود
الغاء بدون احتياج إلى تقدير قد علمتها بخلاف الأول (قوله لما عرفت) أي في أول
الباب (قوله اثني مفعولي) الإضافة بانهية (قوله فهو به الخ) أتى به دفعا لما قد
يتوهم من أن التشبيه في بعض الأحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر * ومن
يعلق ههما فما أسأ * لكان أحسن كما ستعرفه (قوله في كل حكم ذواتنا) منه
عدم صحة كونه جملة كالتشبيه به وكان هذا حكمه اقتصار الناطم على الثاني لانه
لوشبه المفعولين بمفعولي كسا التوهم أنه من تشبيه المجموع بالمجموع وأنه في غير
امتناع كون الثاني جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز
الاقتصار عليه وعلى الأول) ويجوز حذفهما معا كما في التصريح وغيره (قوله
ويتمنع الاغناء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالاعمال وجوبا
كما تقول زيدا درهما أعطيت وانما امتنع الاغناء لامتناع الاخبار بالثاني عن
الأول (قوله ومن تعليق أرى عن الثاني) أي بناء على أن الرؤية هنا بصرية
وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفي التمثيل بالآية لتعليل

عليه وعلى الأول ويتمنع الاغناء نعم يستثنى من اطلاقه التعليق فان أعلم وأرى هذين يعلقان الفعل
عن الثاني لان أعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية في ذلك ومن تعليق أرى عن الثاني قوله
فعلى رب أرى كيف تنجي الموقى (وكأرى السابق) المتعدى إلى ثلاثة مقاعيل فيما عرفت من الاحكام

(نبأ) و (أخبر) و (حدث)
و (أنبا) و (كذا الخبر)
لتضمها معناه كقوله

نبئت زرعاً والسفاهة
كاسمها * يمدى الى
غرائب الاشعار وكقوله
وما عليك اذا أخبرتني دغاب
وغاب عليك يوماً أن تعوديني
وكقوله أو منعم ما تبألون
فن حدثتموه علينا "ولاء
وكقوله

وأنبتت قيساً ولم أبله
كأزعموا خبر أهل اليمن
وكقوله

وخبرت سوداء الغنم مريضة
فأقبلت من أهلى بمصر
أعودها * * * تبيد
دخول همزة النقل وروغ
الفعل للمفعول متبأ بلان
بالنسبة الى ما تشاء ثم ما
فدخول همزة على الفعل
يجعله متعدياً الى مفعول
لم يكن متعدياً اليه بدونه
وصوغه للمفعول يجعله
قاصراً عن مفعول كان
متعدياً اليه قبيل الصوغ
فالذى لا يتعدى ان دخلته

همزة النقل تعدى الى
واحد والمتعدى الى ثلاثة
اذا صوغه للمفعول متبأ
متعدياً الى اثنين وذو الاثنين
يصير متعدياً الى واحد
وذو الواحد يصير غير متعد

فان كان المصوغ للمفعول من باب أهلى لم

الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لان كيف تستعمل
اسمها مع ما مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به في قوله تعالى ألم تركيف
فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعده متأويله بالمصدر كما في يوم ينفع فالعنى أرنى
كيفية احيا تلك الموتي فظهر أن أرنى كيفية احيا تلك تفسير لكيفية برديفه لا تأويله
بالمصدر وأن سبك جملة تحيى باحياء تكونها مضافا اليها أفاده انزودانى وتقرير
المصرح وتبعه غير واحد كالتبعض البحث بأن جملة كيف تحيى الموتي يحتمل كونها
في تأويل مصدر مفعول أرنى أى أرنى كيفية احيا تلك الموتي كما قال السكوفيون
وابن مالك في قوله تعالى وبين اسكنم كيف فعلناهم ان التقدير كيفية فعلناهم
فلم يست الآيه من باب التعليق برديفه أن الكيفية ليست مصدر (قوله نبأ
وأخبر الخ) قال شيخ الاسلام اعلم أن نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها
الى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب الا وهى مبنية للمفعول اه وقد وقع في القرآن
تعدية نبأ مبنية للفاعل البها واحد مرشح واثنين مستدتهما ان المسكورة المتعلقة
باللام ومعمولاها في قوله تعالى ينبتكم اذا مرستمكم الآية الا أن يقال مراد شيخ
الاسلام ثلاثة مفاعيل مرشحة وفي الدماميني من الحق هذه الافعال بأعلم ليس
قائلاً بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر
وانما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى أعلم وفي قول الشاعر لتضمينها معناه
اشارة الى ذلك وفي التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثاني
منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظرا اذا الحال قيد في عاملها
على معنى في فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمره وفي حال كونه قائماً فيعطى الكلام
تقديم الاخبار بحال قيام عمره ولا يعطى ما المخبر به من أحوال عمره ومع أن هذا هو
المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل
مقدر فان له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت زرعاً الخ) التاء نائب فاعل وهى
المفعول الاول وزرعاً مفعول ثان وجملة تدرى الى الخ مفعول ثالث وجملة
والسفاهة كاسمها أى قبحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بدم زرعاً الذى كان
يسفه عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) ما للاستفهام الانكارى أى أى
شئ عليك وقوله أن تعودينى أى في أن تعودينى متعلق بما يتعلق به عليك وقول
البعض أن تعودينى مفعول عليك فاسد (قوله ما تسألون) بالبناء للعجول كما قاله
شبخنا (قوله ولم أبله) أى أجرته كما زعموا أى بلوا كالبلوا الذى زعموه (قوله
سوداء الغنم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغنم
ينفتح الغنم المحجمة واسمها ابلى وقوله بمصر مفعول لا هلى أى السكائين بمصر وجملة
أعودها حال من تاء فأقبلت (قوله فالذى لا يتعدى الخ) تفرع على قوله فدخول

لحق باب ظن وان كان من باب
ظن لحق باب كان وكلا صوغ
للفعل في ذلك المطاوع
أم **حاجة** **أجاز** لا خفس
أن يعامل غير علم ورأى من
أخواتها ما القلبية الثنائية
معاملتها في النقل الى
ثلاثة بالهمزة فيقال على
مذهبها أظننت زيداً عمراً
فانسلخ وكذلك أحسبت
وأخذت وأزعمت ومذهبها
في ذلك ضعيف لان المتعدي
بالهمزة فرع المتعدي
بالتجريد وليس في الافعال
متعدي بالتجريد الى ثلاثة
فيحمل عليه متعدي بالهمزة
وكان مقتضى هذا أن لا ينقل
عنه ورأى الى ثلاثة لكن
زيد السماع بفتحها ما قبل
ووجب أن لا يقاس عليهما
ولا يستعمل استعمالهما
الاسماع ولو ساغ القياس
على أعلم وأرى لحاز أن يقال
أنسبت زيداً عمراً وبهذا
لا يجوز اجتماعها والله أعلم

الفاعل

(الفاعل) في عرف النحاة
هو الاسم (الذي) أسند
اليه فعل تام أصلي الصيغة

الهمزة الخ ولم يقل والذي يتعدى الى واحد ان دخلته همزة النقل تعدي الى
اثنين والذي يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدي الى ثلاثة تقدم ذلك
أول الباب وانما ذكر القسم الاول مع تقدمه هناك أيضاً توطئة لقوله والمتعدي
الى ثلاثة الخ (قوله لحق باب ظن) هي في التعدي الى اثنين لا في سائر الاحكام
كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة
كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الحدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرت
فانكسر لمطاوع المتعدي الى ثلاثة يتعدى الى اثنين كاعلمته الصدق نافعاً فعلمه
نافعاً ومطاوع المتعدي الى اثنين متعدي الى واحد كعلمته الحباب فتعلمه ومطاوع
المتعدي الى واحد لازم ككسرت فانكسر (قوله الثنائية) أي المتعدية الى
اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وخرن فلا يعامل معاملة علم ورأى في النقل
الى ثلاثة بالهمزة اتفاقاً وان كان منه ما ينقل به الى اثنين كفهم والى واحد كخرن
(قوله بالتجرد) أي من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أي يقاس بالنصب
في جواب النفي (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لان الخارج عن القياس
لا يقاس عليه (قوله لحاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز
ولو جوزنا القياس على أعلم وأرى لان ليس متعدياً ل واحد فالهمزة انما تعديه الى
الثاني فقط فكان الاولى أن يقول لحاز أن يقال أكسوت زيداً عمراً حجة

الفاعل

(قوله في عرف النحاة) وأما في اللغة فنأوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل) أي
على وجه الاثبات أو النفي أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب زيد
وان ضرب زيد وهل قام زيد والمبتدأ من الاسناد الاسناد أصالة فخرج من التوابع
البدل والمعطوف بالحرف لان الاسناد فيهما تبعي قال يس على أن لا ننقل الاسناد
في البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الاول قال شيخنا أي فالمدكور لم يسند
اليه أصلاً وكلامنا فيه لا في المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد
الاسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال
الشارح في شرحه على التوضيح لا حاجة الى هذا القيد لان المخرج به وهو اسم كان
خرج بقيد أسند اليه فعل لان اسم كان لم يسند اليه كان لان معناه ليس منسوباً اليه
وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظر يعلم مما قدمناه في باب كان
وأخواتها (قوله أصلي الصيغة) المراد بالصيغة اعدام تحويلها الى صيغة تامة باسم
فاعله لاعداد التصرف فيها مطلقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح
فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لان الفعل فيهما ليس أصلي الصيغة لان
الصيغة الأصلية بفتح فكسرت نعم لوقال على طريقة فعل لكان أو ضح والصيغة كما

قال اللقاني كيفية تعرض لحرروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أي الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه مؤولا بالفعل كونه بمعناه وحال محله فدخل اسم الفعل (قوله كرفوعي أتى) عطف على أتى ونعم واحدا كما أشار إليه الشارح لأن الرفع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقريته المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقيم (قوله والمؤول به) أي وجود ساكن ولو تقديره وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كي ولو فلا يؤزل الفاعل بالاسم من غير ساكن عند البصريين وإنما يقدر منه أن الساكنة التون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في النص صرح واستثنى اللقاني باب التسوية أن جعلنا سواء في قوله تعالى أن الذين كفروا سواء عليهم خيرا وما بعده فاعلا وظاهرا كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد يدل على ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولا تحجة فيهم أما الأول فلا احتمال أن يكون فاعل بداهم إما مستتر فيه راجعا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كما جاء مصرحاً به في قوله * بد إلى من تلك القلوب بداء وجملة ليسجننهم جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء لأن المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خير وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بداهم كذا في المغني وأما الثاني فلما يأتي وقيل تقع ان علق عنها فاعل قلبي بعلق وقال اللقاني تبعاً للمغني تقع ان كان التعليق بالاستسنة فهم كائناً الثاني والآية الثانية لأن الاستسناد حينئذ في الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة إذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض إذ ظهور الشيء منافي للاستسناد عنه اهـ فالأقوال أربعة وصريح بعضهم بأن اسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزه وإنما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المبتدأ) أورد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فإن زيد من زيد قائم أسند إليه مؤول بالفعل وأجابهم بأن مبتدأ من قوله أسند إليه فعل أو مؤول به ما يكون المستند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فإن المستند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه (قوله وبأصل الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا التقيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج إلى إبدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم

أو مؤول به (كرفوعي)
الفعل والصفة من قولك

(أتى * زيد منبرا وجهه عم
الفتى) فكل من زيد والفتى
فاعل لأنه أسند إليه فعل
تام أصلي الصيغة إلا أن
الأول متصرف والثاني
جامد ووجهه فاعل لأنه
أسند إليه مؤول بالفعل
المذكور وهو منبر فالذي
أسند إليه فعل يشمل الاسم
الصريح كالمثل والمؤول
يدخل أول يكفهم أنا أنزلنا
والتقيد بالفعل يخرج
المبتدأ وبالتمام نحو اسم كان
وبأصل الصيغة النائب
عن الفاعل وذ كرا مؤول
به لإدخال الفاعل المستند
إليه صفة كالمثل

أومر صدر أو اسم فعل أو
ظرف أو شبهة * تنبيهه *
للفاعل أحكام أعطى الناطم
منها بالتمثيل البعض
وسيدكر الباقي * الأول
الرفع قد يجر لفظه بانساقه
المصدر نحو ولولا دفع الله
الناس بعضهم أو أسمه
نحو من قبله الرجل
امرأته أو نوء أو بن
أو الباء الزائدين نحو
أن تقولوا ما جاءنا من بشير
ولا نذير ونحو وكفى بالله
شهيدا وقوله
ألم يأتيك والانباء تهي
الابتداء لبون بني زياد
ويقتضى حينئذ بالرفع على
محله حتى يجوز في تابعه
الجر حملا على اللفظ والرفع
حملا على المحل نحو ما جاءني
من رجل كريم وكريم
وما جاءني من رجل ولا
امرأة ولا امرأة فان كان
المعطوف معرفة تعين رفعه
نحو ما جاءني من عبد ولا
زيد لان شرط

التمثيل وأمثله المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامدة المتوول بالمشقة
كأسم بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر فالمصدر نحو
أعجبني ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو
هيهات نجد والظرف نحو أعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو وأنى الله شك
وهذان بحسب الظاهر والألف في الحقيقة العامل في الفاعل متعلق بالظرف وشبهه
(قوله أحكام) أى سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم
يذكره كوحده فلا تعدد فالفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو والمجموع اذ هو
المستند اليه فلا تعدد الا في أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع
الاعراب جعل في أجزائه وأما قوله * فتلقفها رجل رجل * فالاسل فتلقفها الناس
رجلا رجلا أى متناوبين خذف الفاعل وأقيم الحال مقامه (قوله بانساقه المصدر)
أى بالمصدر المضاف أو الباء اسمية ليجرى كلامه على الاصح من أن العامل
المضاف وما ذكره الشارح من تسمية التجرور بالمصدر أو بالحرف الزائد فاعلا هو
المشهور وذهب بعضهم الى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى
فاعلا اصطلاحا (قوله بن أو الباء الزائدين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات
هيهات لما توقع دون (قوله بالافت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والانباء
تتمى أى تشبيح حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبني على عدم
اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب في
آخر الكلمة وهذا قول الأكثر والثاني أنه تقديرى لا محلى بناء على اختصاص
المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكذا المحلى لأنها في موضع لو
كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لاقتضائه أن المحلى لا يكون في المعرب كما هنا
وفرق بين المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى
بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير ويمكن اجراء كلام الشارح
على هذا القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظى (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية
فالعمل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور
بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم فرق بفرق أحسن منه أن
يقال الفرق ضعف الجار في الأول لكونه حرفا زائدا وقوته في الثاني لكن في
حاشية شيخنا أن ما أضيف اليه المصدر أو اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر ولو كان
معرفة اه وهذا هو الذى سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله

وجز ما يتبع ما جرومن * راعى في الاتباع المحل فحسن

فاظهر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور بمن
وكذا اذا كان المعطوف نكرة والعطف بيل أو لكن لانها ما بعد النفي والنهي

لأثبت الحكم لما بعدهما نعم ان قصد بيل نقل النفي لما بعدهما كما جوزه
المبرد وعبد الوارث جازا الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف البناء
واللام الزائدين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عدا الشارح هنا كونه عمدة
وكونه لا يجوز حذفه حكوا واحدا وعدهما في باب المائب عن الفاعل حكما وهو
ظاهر وتعل وجه ما هنا أن العمدة لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل (قوله
لا يجوز حذفه) أي بدون رافعه أما معه فيجوز له ليل كافي التسهيل ويستثنى من
عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو
ضرب زيد أو اطعام في يوم بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لمجوده وذهب
السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل لان الجاء اذا أول بمشتق يتحمل وضربا زيدا
في معنى اضرب واطعام في معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد
بالنون في نحو لا يصدك وكون الفاعل فيه محذوف فاعلة فهو كالنائب لا يمنع كونه
محذوف بل يقرره فلامعنى لا اعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمعهم وأبصر
أي بهم فحذف فاعل الثاني والاستثناء المقرغ نحو ما قام الا زيد ما قام أحد
الزيد وفي استثناء هذين نظرا أما التعجب فلا احتمال أن الفاعل ضمير استترحين
حذفت الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضله لفظا فكان المحذوف غير
فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب
سليمويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل يزيد على أن يكون الاصل أحسن به ثم
حذفت الباء لالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله
ذهب إلى أسمعهم وأبصر اه وهو نص فيما قلناه أولا فله الحمد وأما الاستثناء
المقرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو مذكور وكون الاصل ما قام أحد
الزيد هو بالنظر إلى المعنى ونظر النحاة إلى اللفاظ قال يس وبقى سادس وهو
ما قام وقعد الازيد لانه من الحذف لامن التنازع لان الاضمار في أحدهما يفقد
المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال
بضمير في أحدهما مع الاتيان بالآخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لان الفعل
وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة فالأولى أن يعمل
بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لم يشبه قيام العرض
بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا التعامل لا كما قررره البعض (قوله تمسك بنحو قوله
فان كان الخ) أي حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرشيك أيضا وان لم
يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتى للغاية بمعنى
إلى كافي العين وقطري بفتح القاف والطاء رجل خارجي (قوله على أن التقدير
فان كان هو) أي فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله

جر الفاعل بمن أن يكون
نكرة بعد نفي أو شبهه
(الثاني) كونه عمدة لا يجوز
حذفه لان الفعل وفاعله
لحزأي كلة لا يستغنى
بأحدهما عن الآخر وأجاز
الكسائي حذفه تمسكا
بنحو قوله
فان كان لا يرشيك حتى تردني
إلى قطري لا أخال را ضيا
وأوله الجمهور على أن
التقدير فان كان هر أي
ما نحن عليه من السلامة
(الثالث)

وجوب تأخيره) أى عند البصر بين دون الكوفيين ولهذا يجوزون فاعلية زيد في
زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وان أحدا) أى على الأصح من أن
جملة الشرط لا تكون الافعلية ويجوز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون
أحد مبتدأ مخبر عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته
بالجار والمجرور بعده (قوله لما سمي) من أن الأصل في الاستفهام أن يكون
نحوا يتحدّد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة
الفعلية واعتراض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو
الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية
المعطوف عليه لبتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه للروادى بأن مرجح الفعلية
أقوى لانه أمر معنوى كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فانها مجرد مناسبة لفظية
فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل
فاعل فالتسوية للعموم كما في علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كلفا وأكثرما
وطالما كذا قالوا قال الشاطبي وهو غير متعين في قلما لانها تستعمل للنفي المحض
فيمكن أن تكون حرفا نافية كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفي المحض أى غالبا
وقد تستعمل لاثبات الشيء القليل كما قاله الرضي وعندى أن ما ماضى بديهة هي وما
بعدها في تأويل مصدر فاعل ثم رأيت في المعنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل
المكفوف بما لا يليه الجملة فعلية قصرح بفعلها وأن إيلاءها فعلا مقدرا بقصره
المذكور في قول الشاعر

صدت فأطولت الماء ودوقلما * وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضا الفعل
المؤكّد كما في أنا لك أنا لك اللاعنون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى
وشبهه) وانما خص الفعل بالذكرة لانه الأصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوي أى
وبعد فهم فعل الخ فلا اقتصاري كلامه (قول فاعل مبتدأ) والمسوغ للابتداء
بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا إذا المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشامي
أن يكون ما أنشئ في الطرف صالحا لأن يبتدأ به وهو هنا كذلك لأن المراد كما
أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لأن يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور
وان كان عاما فلا تغفل (قوله فان ظهر) أى الفاعل في المعنى أى داله والمراد
بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذلك أى الفاعل في الاستسلاح فلا
اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى وفيه أن مرجع ضمير الفاعل
في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاح اذ هو المالك عليه هنا ولانه الواجب
التأخير عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير

وجوب تأخيره عن رافعه
فان وجد ما ظاهره تقدم
الفاعل وجب تقديم
الفاعل ضمير المستتر او كون
المقدم اما مبتدأ كما في نحو
زيد قام واما فاعلا مخدوف
الفعل كما في نحو وان أحد
من المسلمين استجارك
و يجوز الامر ان في نحو
أبشرهم يدونا وأنتم
تخلقونه والارجح الفاعلية
لما سمي في باب الاشتغال
والى هذا الثالث الاشارة
بقوله (و بعد فعل) أى
وشبهه (فاعل) فاعل مبتدأ
خبره في الطرف قبله أى
يجب أن يكون الفاعل
بعد الفعل (فان ظهر) في
اللفظ نحو قام زيد والزيدان
قاما (فهو) ذاك (والا)
أى وان لم يظهر في اللفظ
(فضمير) أى فهو ضمير
(استمتر) نحو قام زيد قام
وهند قامت

لما ضم من أن الفعل وفاعله
 كجزأى كلمة ولا يجوز تقديم
 محز الكلمة على صدرها
 وأجاز الكوفيون تقديم
 الفاعل مع بقاء فاعليته
 تمسك بقول الزباء
 ما للجمال مشيها ونيدا
 أخذ لا تخملا أم حديدا
 وأوله البصريون على أن
 مشيها مبتدأ محذوف الخبر
 والتقدير مشيها يكون أو
 يوجد ونيدا وقيل ضرورة
 وقدرى مثلها الرفع على
 ما ذكرنا والنصب على
 المصدر أى تشي مشيها
 والخفض بدل اشتمال من
 الجمال (وجرد الفعل)
 من علامة التثنية والجمع
 (إذا ما اسندا * لاثنين)
 كفاز الشهدان ويقوز
 الشهدان (أو جمع كفاز
 الشهدا) ويقوز الشهداء
 وفازت الهندات وتقوز
 الهندات هذه اللغة
 المشهورة (وقد يقال)
 على لغة قليلة (سعدا)
 الزيدان ويسعدان الزيدان
 (وسعدوا) العمرون
 ويسعدون العمرون
 وسعدن الهندات ويسعدن
 الهندات ومن ذلك قوله

فما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله والا فضمير استتر بأنه لا يلزم
 من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فانه أحسن مما ارتكبه غير
 واحد هنا (قوله لما صرح) علة قوله أى يجب أن يكون الفاعل الخ (قوله وأجاز
 الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل
 في نحوز بدقام وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فتحوز الزيدان قام والزيدون
 قام جاز عند الكوفيين تمتنع عند البصريين وفى كلام الدماميني ما يفيد أن من
 المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص العلم وابن عصفوري
 قول الشاعر

صدت فأطوت الصدود قلما * وصال على طول الصدود ودوم

على رفع وصال سدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيدي به فقد تحقق تقدم
 الفاعل على رافعه في الجملة اه وكذا فى التصريح (قوله تمسك بقول الزباء) ملكة
 الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلا للعال أغنى وتبدأ ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم
 وجود خبره وما للجمال مبتدأ وخبره والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهى التانى
 والجندل الخمر وانما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لا اعتمادا على الاستفهام
 لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى ما
 فتحول الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكاف (قوله محذوف الخبر) أى وجوبا
 لسد الحال مسده وأورد عليه فى المغنى أنه مخبر مج على شاذ لعدم استكمال شروط
 حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ (قوله وقيل
 ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه
 بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين ينعنون مطلقا
 والكوفيون يحيزون مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أى من الوجهين (قوله وجرد
 الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام فى قوله
 الفعل ما تقدم فى قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال
 جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قاما زيد وعمرو وقاموا زيد وعمرو
 وبكر ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لأنهم تسمع فى ذلك
 وضعفه فى المغنى بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها
 هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشري فى لا يملك كون الشفاعة الامن
 اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) فى
 الدماميني ينبغى على هذه اللغة ترك العلامة جواز فى قولك قام اليوم أخوالك
 ووجوب باقى قولك ما قام إلا أخوالك كما يفعل فى علامة التأنيث أى على أحد القولين
 فى الفصل بالا كما يأتى وأنه إذا قيل قاما وقعدا أخوالك فانه يتصل بكل من الفعلين

ألف الا أنه في المهمل ضمير وفي المحمل علامة وجوز في المعنى في قوله نه الى ثم عموا
وهو اكثر منهم تنازع العاملين في الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير
مستتر في المهمل قال وهذا أعني وجوب استتار ان ضمير في فعل الغائبين من غرائب
العربية اه قبل عما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو يخرج حتى هم
والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخر أو مخرج حتى خبر ما قبله فيكون على اللغة الفصحى
التي هي لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناطم سابقا

والثان مبتدأ وذا الوصف ضمير * ان في سوى الافراد طبقا استقرر

(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماء أى خذلاء وأسلماء
الى عدوه والمبعد في التصريح اسم مفعول من الابداع والمراد به الاجنبى من
الذنب اه والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعده بمعنى تباعد مراد به غير
الصاحب والحميم القريب كفى التصريح أو الصاحب الذى ينتمى بها حبه كفى غيره
والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيث) عبراً كوني مع أن حقها أكتنى
أو أكتنى لان الواو لا عقلا سواء كانت ضميراً أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث
فعلها ففعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالاكل مجازاً كذا في شرح الجامع
والمعنى (قوله يتعاقبون) أى تأتى طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكننى أقول الخ)
تبع فيه المرادى قال الشيخ يحيى هذا كلام السهلبلى وأما الناطم فاستدل به على تلك
اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لانه حديث مختصر) أى من الراوى يعنى أن
الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بخذف صدره واللفظ
النبوى ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو في
يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجل
في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على
ملائكة الاولى المحذوفة قاله الهوتى دافعاً به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين
كون الواو فيه حرفاً لا اسناداً للفعل الى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا
يخفى ما في كلام الهوتى من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في
صحيح البخارى (قوله مجرداً) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم
اسناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان الله ملائكة الخ) لم يذكر تمام
الحديث لاخذ مما سبق (قوله أردشنوأة) حتى من اليمن ويقال أيضاً أسدشنوأة
بالسين المهملة بدل الزاى وقد وجد هكذا في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر)
أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما الا هما وانما قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء الخ)

فمن عطاياك يا ابن عبد
العزيز * وقوله

نصر ولك قومي فاعترزت

بنصرهم * ولو انهم خذلوك

كنت ذليلاً * وقوله

يلوموننى في اشتراء الخيل

قومي فكاهم يعذل

وقوله

وأن الغواني الشيب لاح

بغارضى * فأعرضن عني

بالحدود النواشر * ويعبر

عن هذه اللغة بلغة أكونى

السراغث وعليها حمل

الناظم قوله عليه الصلاة

والسلام يتعاقبون فيكم

ملائكة بالليل وملائكة

بالنهار أخرجه مالك في

الموطأ ثم قال لكننى أقول

في حديث مالك ان الواو

فيه علامة انهم لانه

حديث مختصر رواه البزار

مطوً لا مجرداً فقال ان الله

ملائكة يتعاقبون فيكم

وحكى بعض النحويين أنها

لغة طيبى وبعضهم انها لغة

أردشنوأة (والفعل) على

هذه اللغة ليس مسنداً

لهذه الاحرف بل هو

(للاظاهر بعد مسند) وهذه

أحرف دالة على تشبيه الفاعل

وجعه كادات التساء في قامت هند على تأنيث الفاعل ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على انه خبر اى
مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمير وكلا الحملين غير مجتمعين فيما سمع من غير أصحاب
هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال أو التقديم والتأخير لان الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن
اتفقوا على ان قوماً من العرب يجعلون هذه الاحرف علاماتاً للتثنية والجمع وذلك بناءً منهم على أن من العرب
من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع

كما لزمت التثنية للدلالة على
التأنيث لأنها لو كانت
أسماء للزم اما وجوب
الابدال أو التقديم والتأخير
واما اسناد الفعل مرتين
واللازم باطل اتفاقا (ورفع
الفاعل فعلى أضمر) أى
حذف من اللفظ اما جواز
كما اذا أحجب به اسم ففهام
محقق (كذلك زيد في جواب
من قرا) اذا جعل التقدير
قرا زيد ومنه وإن سألهم
من خلق السموات والارض
ليقولن الله أى خلقهن
الله أو مقدر كقراءة ابن
عامر وشعبة يسجله فيها
بالغدق والآصال رجال
وقراءة ابن كثير كذلك
يوحى اليك والذين من قبلك
الله وقراءة بعضهم هم زين
للكثير من المشركين قتل
أولادهم شركاؤهم وقوله
ليبك زيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطواغيت
ببناء الافعال للفعول
والأسماء المذكورة رفع
بالفاعلية لافعال محذوفة
كأنه قيل من يسبح ومن
يوحى ومن زينه ومن يبيكه
فقبل يسبح رجال ويوحى الله
وزينه شركاؤهم ويبيكه
ضارع وهذا أولى من تقدير

أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمت التثنية الخ) الفرق
بيننا وبين علامتى التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهم ما قد يتوهم
فاعلية ما للوجود الفاعل على صورتهم ما بخلافها وأيضاً الاحتياج الى تاء التأنيث
أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه
مؤنث وبالجملة كس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه ولا إيهام
قاله سم (قوله للزم) أى عنده هؤلاء الأقوام المخصوصين (قوله وأما اسناد الفعل
مرتين) أى أن جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا)
لقائل أن يقول لا نسلم هذه المدعى وأى مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند
أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى فان قلت كيف يتصور اسناد الفعل
الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك عتلا اذا اتحد الفاعلان فى المعنى كما هنا لان
مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم
الخامس (قوله استفهام محقق) أى ملفوظ بداله وان كان فى حيز شرط لم يوجد
مدلوله فى الخارج كما فى وإن سألهم من خلق السموات والارض وقوله أو مقدر أى
غير ملفوظ بداله (قوله يسجله فيها الخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل
بضمين جمع أصيل وهو المساء ويجمع أصال على أسائل (قوله وقراءة بعضهم)
هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أهم القارئ (قوله ضارع) أى مسكين
لخصوصية عمله للفعل المحذوف ومختبط أى محتاج وما مصدرية أى من أجل الحاجة
الاشياء المطبوخة أى المهلكة وكان القياس أن يقول المطبوخات لكنه وضع فاعل موضع
مفعول اضطرارا (قوله لافعال محذوفة) أى قياسا على الأصح الا اذا توهم كون
المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف
(قوله لا اعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية
لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لانا نقول قال السيد جملة السؤال
فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمر وأم بكر
الخ لا يزيد قائم أم عمر وأم بكر الخ لان الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ
من الدالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها
على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة فنبه بآراء الجواب جملة فعلية على
أصل السؤال فالطابقة حساسة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الا لما منع هنا
منه كما فى آية قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص هنا
أوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الروداني تبع الحفيد السعدان المسؤل
عنه بالهمزة ما يليها فى أخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه
أو ان الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله

هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لا اعتضاد التقدير الاول بمبارجها اما الآية الاولى

فالمبوتة فيما يشبهها وهو واثن سألهم من خلق السموات والارض (٤٨) ليقولن خلقهن العزيز العليم

وفيماء هو على طريقتهما وهو
قال من يحيى العظام وهى
رميم قبل يحييها الذى
أنشأها أول مرة قالت
من أنشأك هذا قال نبأنى
العظيم الخبير وأما البواقى
فبما رواه الأخرى وهى
رواية البناء للفاعل نعم
فى غير ما ذكر يكون الحمل
على الثانى أولى لان المبتدأ
عين الخ بر فالحذوف عين
الثابت فيكون الحذف
كالحذف بخلاف الفعل
فانه غير الفاعل أو أجيب
به نفي كقوله

تخلدت حتى قيل لم يعرف قلبه
من الوجد شئ قلت بل
أعظم الوجد * أى بل
عذراء أعظم الوجد أو
استلزمه بفعل قبله كقوله
أسقى الاله عدوات الوادى
وجوفه كل ملت غادى
كل أحش حالك السواد
أى سقاها كل أحش وأما
وجوبا كما اذا فسر بما
يعود الفاعل من فعل
مسند الى ضميره أو ملابسه
تخروا وان أحد من المشركين
استجارك وهلاز يدقام أبوه
أى وان استجارك أحد
استجارك وهلاز لا يسز يد
قام أبوه لأنه لا يتسكاه به
لان الفعل الظاهر كالمبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وتاء تانيث

أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم
شرب ويقال اذا سأل عن الفاعل آله خالق أم غيره وأريد أقام أم عمر وفلاذ لم
أن من خلق بمعنى أخلق لانهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر
هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى
آله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الأطول ونسكتة ترك المطابقة
على هذا أن فى رعايتها بإيراد الجواب جملة اسمية ايها مقصد التقوية وهو لا يليق
بالمقام اه أى لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير
مناسب للمقام (قوله فليشبهه فيما يشبهها) وجه الشبهة أن كلاسؤال عن خلق
السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ
وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من يحييكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله
يحييكم منها قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو
على طريقتهما) من حيث ان كلاسؤال عن شئ ولو كان التناسب بين الآية الاولى
والآية التى شبهها لم أتتم منه بين الاولى وآية قال من يحيى العظام عبر فى الاول
بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما اعتصاد التقدير الاول فى البواقى
الخ (قوله فبما رواه الأخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير ما ذكر) أى فى غير
ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عارض تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ما ذكر
كزيد فى جواب من القائم ففعله خبر أولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض يدنف
فى جواب كيف زيد فغير ظاهر لانه كونه خبر الارحاض فقط (قوله أو أجيب به
نفي) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفي بالجملة الفعلية
كما فى الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يرجح كون المرفوع فاعلا كما لو قيل
تخلدت حتى قيل لا وجد عنده * قلت مجيب القول بل أعظم الوجد
فلا يرجح أن التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله أسقى الاله الخ)
العدوات بضمين جمع عدوة بضم العين وكسرهما مع سكون الدال فيهما جانب
الوادى والمثلث بالمثلثة من ألث المطر دما أيا ما والغادى الآتى فى الغداة والاحش
بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد وحالك السواد شديد
والشاهد فى قوله كل أحش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى
ما ذكر كل الخ على الاستناد المجازى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء
يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدر فى ذلك استجمال أسقى بمعنى
سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله
واما وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله أو ملابسه) أى الضمير عطف على
قوله ضميره وقد مثل للامرين على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تانيث الخ) هذا

هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله تلي الماضي) أى
 وجوبا أو جوازاً على التفصيل الآتى وكما مضى الوصف نحو أقامة هند وقوله لا نثى
 أى مسنداً لا نثى والمراد بالانثى المؤنث حقيقة أو مجازاً أو تأويلاً كالكتاب
 مراد به الحقيقة أو حكماً كالمضاف الى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أى
 من أول الامر فلا يقال الدلالة حاصله بقاء التأنيث التى فى الفاعل على أنه قد يتخلو
 الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة وأيضاً فى عدم الاكتفاء
 بقاء الاسم أجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لوقال تأنيث
 مرفوع الفعل ليدخل فى ذلك تأنيث الفاعل واسم كان لكان أحسن الآن يقال
 قيدا للفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء الخ) فان قلت يلزم لحاق التاء
 لما هو كحشو الكلمة فهو لا ألحق بالفاعل لانه الآخر قلت لما كان بعض افراد
 الفاعل تأنيثه لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل لما يلزم اجتماع علامتي
 تأنيث فى كلمة واحدة ولم يكتف فى هذا البعض بانه لما ذكرناه قريباً (قوله
 وسواء فى ذلك) أى فى تولد التأنيث الماضى (قوله التأنيث الحقيقى) معنى
 حقيقة التأنيث حقيقة الطلاق المؤنث على الشئ ومعنى مجازية مجازية
 الطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أى فعل فاعل مضمر مترا كان
 أو بارزاً كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو وقت وقسن فان تاء
 التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضل عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امرأة
 هند لان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصلاً يعود على التمييز كما فى الدماميني وغيره
 لكن لا تلزم التاء فى فعله بل تجوز لما سبقت معرفته فى قول المصنف والحذف
 فى نعم الفتاة الخ وانما لزم مع المضمر لحقاء حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف
 عليه مذكر نحو هند قامت هى وزيد كما يلزم فى نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير
 فى عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص
 بنحو هند وزيد قائمتان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله
 بالباء نحو كفى بهند لانه فى صورة الفاعل وهى لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر
 متصل) أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثانى لدلالة الاول
 عليه (قوله خر) بكسر الحاء أسله حرج بدليل تصغيره على حرج وجمعه على أحراج
 حذفت لامه اعتباراً لما وجعل كيد ودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة
 (قوله أى فرج) المراد به كفى بس المحل المعدل لو طء فيه ولودبر فقط كفى الطيرويه
 يحجب عن ايراد أن الحر خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقاً
 نعم قال فى المنسكت برده عليه اسم الجنس الذى واحدته بالتاء كشاة وبقرة وحمامة
 فان التاء تلحق المسند اليه لزوماً سواء كان ذكر أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور

تلي الماضي اذا * كان لا نثى
 لتدل على تأنيث الفاعل
 وكان حقها أن لا تلحقه لان
 معناها فى الفاعل الآن
 الفاعل لما كان كجزء من
 الفعل جازاً أن يدل ما اتصل
 بالفعل على معنى فى الفاعل
 كما جاز أن يتصل بالفاعل
 علامة رفع الفعل فى الافعال
 الخمسة وسواء فى ذلك
 التأنيث الحقيقى (كأبت
 هند الذى) والمجازى
 كطلعت الشمس (وانما
 تلزم) هذه التاء من
 الافعال (فعل) فاعل
 (مضمر * متصل) سواء عاد
 على مؤنث حقيقى كهند
 قامت والهندان قائمتان أم
 مجازى كالشمس طلعت
 والعينان نظرتان (أو) فعل
 فاعل ظاهر متصل (مفهم
 ذات حر) أى فرج

وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى ٨١ (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أى تأنيثا معنويا فقط كز ينب أو معنويا واقتضا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يميز مذكركه عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يثبت وان أريد به مؤنث كان المؤنث بالتاء الذى لا يميز مذكركه عن مؤنثه كتملة يؤنث وان أريد به مذكركه قاله أبو حيان والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى فى الواقع (قوله فلا تلزم فى المضمر المنفصل) أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز بقوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا فى الظاهر المجازى التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محترز بقوله مفهم ذات حر (قوله ولا فى الجمع غير ماذ كرك) نحو قام الهنود وذكره فى خبر التفرع يدل على أن قوله فلا تلزم فى المضمر الخ تفرع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح فى التمثيل على جميع المؤنث السالم لا تفرع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم فى غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الاول الخ) قيل لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعملة من قول المصنف * والحذف مع فصل بالافضلا * وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو وانما قام أنت وانما قام هي (قوله فى اللزوم) أى بأحد السبعين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الامور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سياتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه الهموق وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لان تاء هـ ما للخطاب لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كماء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أى بغير الابدليل ما يأتى وفى التعبير بقدر والاباحة اشعار بأن الاثبات أجود (قوله كما فى نحو) أى كأنه متصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وانما أى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيذا (قوله والاجود الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقى التأنيث وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازى التأنيث أو الاجود الحذف نقل الدماميني عنهم الثانى قال اطهار الفضل الحقيقى على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فان السكاب العزيز قد كثرفيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهري غير حقيقى كثرة فاشبهه فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على ما تثنى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أر جحيته فينبغى أن اثبات العلامة أحسن ونازعه سم بان كثرة

وهو المؤنث الحقيقى كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلعت والعينان نظرا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات وقد أفهم ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين فلا تلزم فى المضمر المنفصل نحو هند ما قام الا هي وما قام الا أنت ولا فى الظاهر المجازى التأنيث نحو طلعت الشمس ولا فى الجمع غير ماذ كرك على ما سياتى بيانه * تنبيهان الاول يضعف اثبات التسامع مع المضمر المنفصل * الثانى تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقى التأنيث (ترك التاء) كما فى * نحو أتى القاضى بفت الواقف (قوله لقد ولد الا خبطل أم سوء وقوله

ان امرأ غرة منسكت واحدة بعدى وبعدك فى الدنيا لمغفور * والاجود الاثبات

(والحذف مع فصل بالافضلا)
على الاثبات (كما ذكرنا)
الاقتضاء ابن العلاء اذ
معناه ما ذكرنا كأحد الاثبات
ابن العلاء ويجوز ما ذكرنا
نظرا الى اللفظ وخصم
الجمهور بالشعر كقوله
ما برئت من ربي قدوم
في حريتنا الاثبات الم
وقوله

فما بقيت الا الضلوع الجراشع
قال الناطم والهجج جواره
في النثر أيضا وقد فرئ
فأصبحوا لا ترى الامسا كنهم
ان كانت الاصبحة
واحدة (والحذف قد يأتي)
مع الظاهر الحقيقي التانيث
(بلا فصل) شذوذ احكى
سيبويه قال فلا نة (ومع
ضمير ذى) التانيث (المجاز)
الحذف (في شعر وقع) أيضا
كقوله

فما ترينى ولى لمة
فان الحوادث أودى بها
وقوله
فلا مزنه ودقت ودقها
ولا أرض اقبل ابقاها
(والتاء مع جمع)

الاثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام ايها (قوله مع فصل بالافضلا)
وقيل واجب ومثل الاسوى وغير وان كان مذكرا لا اكتسابه التانيث من المضاف
اليه ويدل على انهما مثل الاقوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله اذ معناه ما ذكرنا كأحد)
أى فالمستند اليه بالنظر الى المعنى الذى هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله
الجراشع) كقنا قد جمع جرشع كقنفذ أى الضلوع المتفتحة الغليظة قد تكون
الخفيفة قد ذهبت والجمع في هذا البيت وفي آية فاصبحوا لا ترى الامسا كنهم
وان كان للتاكيد يراى أن جواز الاثبات معه يقتضيه جوازه مع واجب الاثبات عند
عدم الفصل بالاولى فلهذا مع ما تعرض به البعض (قوله وقد فرئ الخ) القراءتان
المذكورتان في الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقي التانيث) اعلم
لم يقل ومع ضميره لانه لم يسمع (قوله بلا فصل) أى لا بالاولى لا بغيرها (قوله ذى
التانيث المجاز) التانيث بمعنى المطلق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذى
الاطلاق المجاز أى الذى يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى أن الاطلاق يوصف
بالمجاز حقيقة لما تقررت في محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ الخصوص
وعلى اطلاقه فقول البعض التانيث لا يوصف بالمجاز الا بمجازا كما هو ظاهر فلو قال
ومع ضمير المؤنث ذى المجاز لكان أولى بمتنوع (قوله فاما ترينى) ان شرطية أدغمت
في ما الزائدة وجملته ولى لمة خالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجملة أودى بها
أى أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو أوفق قبل الروى بحرف
متحرك كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال العيني وتبعه غيره
وهو انما يتم لو كان الروى هاء الضمير وهم يأبون كونه روي كما قررت في محله فيبقى
أن يقال لاجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروى وهو هنا الباء لوجوب توافق
القوافي في الردف أيضا (قوله فلا مزنه) هى الحجابة البيضاء ودقت ودقها أى
أمطرت كأمطارها وابقل ابقاها أى أثبتت البقل كنباتها وقيل التذكير فى اقبل
على اعتبار المكان والتانيث فى ابقاها على اعتبار البقعة ولا مانع من إعادة
ضميرين على جائز التذكير والتانيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تانيثه
ومن نص على أن البيت من هذا القبيل الهاء السميكة في عروس الافراح فقول
التصريح التذكير فى اقبل باعتبار المكان ياباه الهاء فى ابقاها غير مسلم ونص
الدماميني فى حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى التانيث باعتبار
التأويل وأنه لا يقال ههنا مقام مثلا على تأويل ههنا بشخص (قوله والتاء مع جمع)
أشار به الى أن لزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على
جماعة فدخل اسم الجمع كالتاء واسم الجنس الجمعى كالبتة فان حكمهما
كذلك قاله سم قال ابن جنى اذا أثبت الجمع أعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته

سوى السالم من * مذكر
والسالم من مؤنث كحكمة
(كالتامع) المؤنث
المجازي وهو ما ليس له
فرج حقيقي مثل (أحدى
البن) أعني لبننة فكما تقول
سقطت اللبننة وسقط اللبننة
تقول قامت الرجال وقام
الرجال وقامت الهنود وقام
الهنود وقامت الطلحات
وقام الطلحات فثبتت التاء
لتأوله بالجماعة وحذفها
لتأوله بالجمع وكذا تفعل
باسم الجمع كفسوة ومنه
وقال نسوة في المدينة
* تنبيهه * حق كل جمع
أن يجوز فيه الوجهان إلا
أن سلامة نظم الواحد في
جبي التهيج أو جبت
التذكير في نحو قام الزيدون
والتأنيث في نحو قامت
الهندات وخالف السكوفيون
بجوز وافيهما الوجهين
ووافقهم في الثاني أبو علي
الفارسي واحتجوا بقوله
آمنت به بنو إسرائيل إذا
جاءت المؤمنين وقوله
فبكي بناتي شجوهن وزوجتي
والظاعنون إلى ثم تصدعو
وأجيب بان البنين والبنات
لم يسلم فيهما نظم الواحد

أعدت الضمير مذكرا فتقول ذهبت الرجال إلى أخوتها وذهب الرجال إلى أخوتهم
كذا في يس والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم بحكمة في القولة
السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله أن الجمع السالم
إذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شرطه كإرضين
جاز فيه الوجهان وكذلك ما جاء من هذا نحو بالالف والتاء نحو لدات حكم التاء
معه التخيير اه وفي كلام الشارح في التنبيه الآتي ما يؤيده (قوله والسالم من
مؤنث) أي من جمع مؤنث حقيقي التأنيث فخرج نحو طلحات وتمرات فيجوز
الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الأول والشاطبي في الثاني (قوله
حقيقي) لا حاجة إليه إذا فرج لا يتقسم إلى حقيقي ومجازي (قوله تقول قامت
الرجال الخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التذكير مطلقا والجمع
بالالف والتاء المذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعي على ما للدماميني والذي
للسيوطي استواء الأمرين في الأربعة وتقدم رجحان الإثبات في المجازي وحقيقة
فقول الناظم كما التاء مع إحدى البن أي في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما
في الرجحان (قوله وقام الهنود) انما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد
لان المجازي الطارئ أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله
الدماميني (قوله لتأوله بالجماعة) أي وهي مؤنث مجازي قال في شرح الشذور
وليس لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقي لان الحقيقي الذي له
فرج والفرج لا أحد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد اه
وفيه عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل
مسند في الحقيقة إلى آحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله
وكذا تفعل باسم الجمع) فبده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال
فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي اه أي اسم جمع الذي وكاسم الجمع اسم
الجنس الجمعي كبقير ونخل كحمر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أي لتأني
النأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجب التأنيث الخ) أي لان الواحد كالمذكور
حينئذ وعند الاسناد إلى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف السكوفيون) وعليه
يحمل قول بعضهم وقيل انه الزمخشري

ان قومي تجمعوا * ويقتلى تحتوا

لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

أي وجوبا أو جوازا (قوله شجوهن) أي لشجوهن أي خزنهن وتصدعنوا تفرقوا
(قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أي لانه تغير شكله وحذف لامه واعتراض على
هذا الجواب بأن قضيته جواز التأنيث كبير في نحو جاعات الجليات ودفع بظهور أن

وإن التذكير في جاءك
للفصل أولان الأصل
النساء المؤمنات أولان
أل مقدرة باللاتي وهو اسم
جمع (والحذف في نعيم
الفتاة) وبئس الفتاة
(استحسنوا) أي رأوه
حسنا (لأن قصد الجنس
فيه بين) فالمسند اليه
الجنس وأل في الفتاة
جنسية خلافا لمن زعم أنها
عهدية ومع كون الحذف
حسنا الاثبات أحسن
منه (والاصل في الفاعل
أن يتصلا) بالفعل لانه
يخرجه منه ألا ترى ان علامة
الرفع متأخر عنه في الافعال
الخمسة (والاصل في
المفعول أن يتصلا) عنه
بالفاعل لانه فضلة (وقد
يجاء بخلاف الأصل)
فيتقدم المفعول على الفاعل
أما جواز أوامو جوبار وقد
يتمنع ذلك كما سيأتي (وقد
يجي المفعول قبل الفعل)
وفاعله وهو أيضا على ثلاثة
أوجه جاز نحو فريها هدى
وواجب نحو من أكرمت
ومتنع وعينه

التغيير المشترك في التكسير هو الاعتبار على كافي بنات لا التصريف فانه لكونه
عن علة كالتغيير (قوله وبأن التذكير في جاءك الخ) اعترض على الاجوبة
الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الاول فلما تقدم من ان الراجح في الفصل بتغيير
الا الاثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم اجماع السبعة على مرجوح وأما
الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصري وأما الثالث
فلان أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد
فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الاول بأنه مشترك الا لزام اذا ظاهر أن الكوفيين
أيضا يرجحون الاثبات على أن بعضهم اتزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح
وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن
يراد بها التحديد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السبوطي مثله نعم
فتاة هند (قوله لان قصد الخ) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيرا من
الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لان المرأة هنا لم يرد بها
الجنس بل المراد واحدة والعموم لافراد الجنس انما جاء من الثاني بخلاف ما قامت
من امرأة فبالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي ونقل ابن هشام
أن الاكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تحققة علامة التأنيث كذا في يس
(قوله والاصل) أي الغالب والراجح وهذا شروع في الحكم السابع (قوله والاصل
في المفعول أن يتصلا) تصرح بجماع علم من الجملة الاولى وقال سم هذا لا يغني عنه
ما قبله لاحتمال أن يكون الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش اه
ونوقش بان لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الاصل في كل منهما الاتصال ويمكن
دفعه بان معنى كون الاصل في كل منهما الاتصال ان الاصل اتصال أحدهما أما
كان منهما الاتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول
المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح في ذلك امتناع مجيء المفعول معه بخلاف
الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجي بخلاف
الاصل في كلها (قوله وقد يجاء الخ) أفاد بقدر أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجي
المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما لاقتصار على أحد الجائزين أول لكونه
ممتنعا كما في أكرمك فقول الشارح وقد يتمنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل
ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الاصل قد يكون واجبا نحو
أكرمك وقد يكون جائزا نحو حضر بزيد عمر او قد يكون ممتنعا نحو حضرني زيد
ومخالفة الاصل في الاول ممتنعة وفي الثاني جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقد
يجي) قصره على لغة من يقول جانيبي وشايشي بالقصر (قوله وواجب) في مسئلتين
أن يكون المفعول محالة المصدر نحو من أكرمت أياما تدعوا وغلام من أكرمت

وجوبا) (ان لبس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الابرارثة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابني أخى فان أمن اللبس لوجود قرينة جازاة تقديم نحو ضربت موسى سلمى وأنشئت سعدى الحمى **تنبيه** ما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تحبب تصغير عمرو وعمرو على عمر وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز تنقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو فازالت تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت ومأقوله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لتضى اللفظ

وغلام أى رجل تضرب أضرب وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحوور بك فكبر فاما اليقيم فلا تقرر بخلاف نحو أاما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالخبر فيه نحو انما ضرب زيد عمرا والتماسه نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضرب بنى زيد ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول ان المشددة ومعمولها الا أن يسميها أمنا نحو أاما أنك فاضل فعرفت وكونه أن المحققة ومعمولها وكونه معمولا فعل تنجبي أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز بحيث يحذف ما زيد اضرب ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضا فيمنع لم زيد اضرب ويجوز زيد الم اضرب وكذا المنصوب بل ان أمنا المنصوب بان أو كى لمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما المنصوب بادن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معاف قال أبو حيان لا أحفظ فيه فصلا للبر بين ومقتضى قواعد المنع وجوزة الكسائي أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقه بان بخلاف المسبوقه فممنع عمر البرضى زيد ويجوز ان زيد عمر البرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون تو كيد هذا ما في الجمع مع زيادة من الدماميني (قوله ان لبس حذر) أى ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بان كان تصديرا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أى لفظية كالتمثال الاول أو معنوية كالتمثال الثانى (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافا بالاضاد المحبة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما في كتب اللغة (قوله محتجا بان العرب الخ) لو قال محتجا بان العرب تحبب الاجمال وتقصده كتصغير عمرو وعمرو على عمر ويجوز ضرب أحدهما الآخر استكان أحسن وأخصر (قوله وبان الاجمال الخ) منبني على أن لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وأن الاول تبادر فهم غير المراد والثانى احتمال اللفظ للراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وأن الاول مضرت دون الثانى وتصغير عمرو وعمرو على عمر وضرب أحدهما الآخر من الثانى (قوله وبان تأخير البيان الخ) هذا في الجملة لا في المتبس (قوله يجوز في نحو فازالت الخ) أى فلم يبالوا بالتمسك بالاسم بالخبر فكذلك التماس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير أن ما استدله ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثانى ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شئ فيه قال سم قال يس وهذا الجواب لا يجدى الناظم نفعا لما سياتى له في باب التعدي والارزوم من أن الحذف مع أن وأن يطرده مع أمن اللبس وأحترز بان من اللبس من

ونحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار لالتباس فسمى مالا
 يتبادر منه شيء التباسا اه وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجبال عند
 المصنف في بعض الابواب شموله له عند في بقية الابواب لكن ينظر ما انفارق ثم
 قال سم وأما بالنسبة للوجه الاخير فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية
 جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس
 كالتباس اسم زال خبرها اه وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ
 والخبر والمبتدأ عن الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بأن
 الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر أن المصنف
 لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منه أن النحو بين منوعا تقديم الخبر على المبتدأ في غير
 النسخ اذ اخيف الالتباس أي فلتسكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي
 الى مثل ذلك) أي لان اللازم عليه اما الاجمال وهو لا يضرب أو الالباس الغير
 الضار (قوله أي وأخر المفعول الخ) المراد بوجوب تأخير خبره عن الفاعل عدم
 جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنه ما كالمثال الاول
 وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمه تعدد امثال فالوجوب اضافي
 بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أي متصلا اذ لو أخر لم أن
 لا يكون متصلا والافرض انه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم
 الفاعل أي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) أي فيه
 وقوله عن غير المحصور أي فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على
 الموصوف الآتية اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضمرة في المفعول
 واذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربة الفاعل فقوله ما ضرب عمرا الا زيد
 لقصر مضمرة في عمرا وعلى زيد أي انه لم يحصلها العمرا والزيد وقوله ما ضرب زيد الا
 عمرا لقصر ضاربة زيد على عمرا أي انه لم يتعد أثرها الا الى عمرا (قوله وما
 ضربت الا عمرا) كان الاولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد الا اياك لان
 العموم السابق في قوله ظاهرا كان أو مضمرا في المحصور فيه وكذا يقال في انما
 ضربت عمرا وفي نسخ اسقاط قوله وما ضربت الا عمرا (قوله وقد سبق الخ) قد
 يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع الا ومنع في باب المبتدأ والخبر حتى حكموا
 بشذوذ قوله وهل الاعلى المعقول وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل
 أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المجهولين
 على الآخر لا تقدم المجهول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشية الخ)
 منصوب على الظرفية والآناء كالبعد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة
 وهي الكلام الشر والعداوة ووشامها فاعل هيبت (قوله جبا) بضم الجيم وتشديد

ومن الثاني قوله تروث من ليلى بشكاي ساعة * لما زاد الاضعف ما في كلامها * وقوله * وما أتى إلا جاحا فؤاده
ولم يسئل عن ليلى جمال ولا أهل * فان لم يظهر القصد بان كان المحصر بانما أو بالا ولم يتقدم مع المحصور امتنع تقديمه
لانعكاس المعنى حيث نشد ذلك واضح * تنبيه * الذي أجاز تقديم المحصور بالا مطلقا هو الكسائي محتجا بما سبق
وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولي والشلوبين حملا لا على انما وذهب
الجمهور من البصريين والفرء وابن الأنباري الى منع (٥٦) تقديم الفاعل المحصور وأجازوا

تقديم المفعول المحصور لانه
في نية التأخير (وشاع)
في لسان العرب تقديم
المفعول المتبسبب بضمير
الفاعل عليه (نحو خاف
ربه عمر) وقوله
اجاء الخلافة أو كانت له
قدرا * كما أتى ربه موسى
على قدر * لان الضمير
فيه وان غاد على متأخر في
اللفظ الا أنه متقدم في
الرتبة (وشذ) في كلامهم
تقديم الفاعل المتبسبب
بضمير المفعول عليه (نحو
زان نوره الشجر) لما فيه
من عود الضمير على متأخر
لفظا ورتبة قال الناظم
والنحويون الا أبا الفتح
يحكمون بمنع هذا والعج
جوازه واستدل على ذلك
بالجماع وأنشد على ذلك
أبا تمام قوله
ولو أن مجد الأخلد الدهر
واحد * من الناس
أبقى مجده الدهر مطعما
وقوله

الموحدة والهمزة الجبان (قوله ولما أتى الإجاحة) أي اسرعا وجواب لما في بيت
بعده (قوله الذي أجاز) أي قبل المصنف وعبارته توهم انه تقدمت اشارة الى أن
هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع انه لم يتقدم اشارة
الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي (قوله
مطلقا) أي فاعلا كان أو مفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهي
هو الاصح اه وعليه لما تقدم من الايات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للنصب
والرفوع غير المحصورين كان يقدر قبل ما هيئت دري وقبل كلامها زاد وقوله
الى منع تقديم المحصور أي بالا مطلقا أي فاعلا كان أو مفعولا ووجه الدماميني
هذا المذهب بأنه اذا قدم المحصور فيه بالا كان قبل ما ضرب الازيد عمر فان أريد أن
زيد او عمر استثنيان معا والتقدير ما ضرب أحد أحدا الازيد عمر أفاد أن الضرب
انما وقع من زيد لعمر ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيد تأخير المحصور فيه
لان مفاده أن ضرب عمر ومحصور في زيد وهذا لا ينافي أن الضرب حصل من غير
زيد لغير عمر ولزم محذور آخر وهو استثناء شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو
ممنوع مطلقا كما ستعرفه في باب الاستثناء وان أريد أن عمر امقدم معني وليس
مستثنى لم يلزم المحذور ان المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل الا فيما بعدها محال
يذكروا جواز عمل ما قبل الافية في قولهم لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان
مستثنى نحو ما قام الازيد أو مستثنى منه نحو ما قام الازيد أحدا وتابعه نحو ما قام
أحد الازيد فان شئت اه ولا كسائي اختيارا الشق الثاني وزيادة المحصور المقابل
للمحصور فيه فيما جاوزا عمل ما قبل الافية فتدبر (قوله في نية التأخير) أي
تقديمه كالتقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن عبد
العزير وقوله أو كانت يروي باو بمعنى الواو وبأذ وقوله قدر أي مقدرة (قوله وشذ)
أي على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما استعمله (قوله والعج جوازه) أي
نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المجعلة وعن بمعنى بعد وقوله كما يجزى أي
جزى وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومي بنى قصر اعظيما
بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بنائه أقامه من

اعلاه

وما نفع أعماله المرعراجيا * جزاء عليها من سوى من له الامر * وقوله * جزى بنوه
أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار * وقوله * كسا حله ذا الحلم أثواب سودد * ورتقى نداءه ذا
البيدي في ذرى المجد

وقوله * جزى به عنى بن حاتم * نجزاء الكلاب العاويات وقد فعل * وذكر لجواز وجهه من القيام
من ومن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الاخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المازعون بعض
هذه الايات بما هو خلاف ظاهرها (ov) وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر وهو الحق

والانصاف لان ذلك انما
ورد فى الشعر **تنبيهات**
الاول لو كان الضمير
المتصل بالفعل المتقدم
عائد على ما اتصل بالفعل
المتأخر نحو ضرب أبوها غلام
هكذا امتنع المسئلة اجماعا
كما امتنع صاحبها فى الدار
وقيل فيه خلاف واختلاف
فى نحو ضرب أباه غلام
هكذا دفع قوم وأجازه
آخرون وهو الصحيح لانه لما
عاد الضمير على ما اتصل بما
رتبه التقديم كان كعوده
على ما رتبته التقديم
الثانى كما يعود الضمير على
متقدم رتبة دون لفظ
ويسمى متقدما حكما كذلك
يعود على متقدم معنى
دون لفظ وهو العائد على
المصدر المفهوم من الفعل
نحو أدب ولدك فى الصغر
ينفعه فى الكبر أى
التأديب ومنه ما عدلوا
هو أقرب للتقوى أى العدل
(الثالث) يعود الضمير على
متأخر لفظا ورتبة مستوى

أعلاه ثلاثينى غير مثله فضر بتمبه العرب المتسل فى سوء المجازاة (قوله جزاء
الكلاب العاويات) قيل هو ان ضرب والرمى بالحجارة وقيل هو دعاء عليه بالابنة
لان الكلاب انما تعاوى عند طلب السب فادعى بن حاتم الطائى صدى فلا
يلقبه هذا الهجو (قوله وجهه من القياس) يعنى أنه قاسه على المواضع التى
يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وساقى قريبا وأجيب بانها مخالفة
للقياس فلا يقاس عليها أفاده فى التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه
هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل أكثره كالصاع والشارح
على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول فى الشعور لان فى الفعل المتعدى اشعارا به
فعاد الضمير على متقدم ثم عورا ومن فى كلام الشارح على الحل الاول بيان
والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الاخيرين فن تبعية والقياس
بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى (قوله ومن أجاز ذلك الخ) اختار هذا
المذهب أيضا الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتحفيف الواو (قوله وتأول
المازعون بهض الخ) قالوا فى قوله جزى الخ الضمير عائد الى الجزاء المفهوم من جزى
أو اشخص غير عدى (قوله فى الشعر) أى للضرورة (قوله امتنع المسئلة اجماعا)
أجمع هنا واختلف فى نحو زان نوره الشجر ولاختلاف العامل هنا فى مرجع
الضمير ولا يسهه واتحاده فى زان نوره الشجر فهو طاب للرجوع أيضا فكله
متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أى لما مر من اختلاف العامل (قوله فى نحو ضرب
أباه غلام هند) أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل
بالفاعل المتأخر (قوله بناء على ان الخصوص الخ) أما على انه مبتدأ أخبره الجملة
قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما ساقى فى بابيه) أى من
الخلاف فالصريون يحبرونه والكوفيون يمجونه (قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره
خبره) كان الاولى أن يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير خبر الشان املا
يتكرر مع ما بعده والاصح أن الضمير فى الآية عائد على معلوم من السياق لا على
الحياة الدنيا الخبر بها والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الاحياتنا الدنيا وهو
ممنوع الا أن يجاب بأن الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير
الشان والقصة) المراد بالشان واقصة الحديث كما تقدم فى باب المبتدأ وهو ضمير

ما تقدم فى ستة مواضع أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم
رجلا زيد وبئس رجلا عمر وبناء على أن الخصوص مبتدأ الخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف * الثانى أن يكون
مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله * جفونى ولم أجف الا خلاء انى * غير جميل من خليلي مهمل *
على ما ساقى فى بابيه * الثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو انى الاحياتنا الدنيا * الرابع
ضمير الشان والقصة

نحو قول هو الله أحد فاذا هي شاخصه أبصار الذين كفروا * الخامس أن يحترق برب وحكمه حكمه - برزق
ويؤنس في وجوب كون مفسره تميزا وكونه مفردا كقوله * ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجدد أثبا فأجابوا *
ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لارها (٥٨) ويقال نعمت امرأة همد

السادس أن يكون مبدلا
منه الظاهر المفسر له
كضربه زيد اقل ابن عصفور
أجازته الاخفش ومنعه
سيديو وقال ابن كيسان
هو جازر باجماع انتهى
خاتمة * قد يشبهه
الفاعل بالمفعول وأكثر
ما يشبه ذلك اذا كان
أحدهما اسم ناقصا
والآخر اسم تاما وطريق
معرفة ذلك أن تجعل في
موضع التام ان كان مرفوعا
ضمير المتكلم المرفوع
وان كان منصوبا ضميره
المنصوب وتبدل من
الناقص اسمها بمعناه في
العقل وعدمه فان صحت
المسئلة بعد ذلك فهي
صحيحة قبله والافه هي فاسدة
فلا يجوز أعجب زيدا كره
عمر وان أوقعت ما على مالا
يعقل لانه لا يجوز أعجبت
الثوب ويجوز نصب زيد
لانه يجوز أعجبت الثوب
فان أوقعت ما على أنواع
من يعقل جازر رفعه لانه
يجوز أعجبت النساء وتقول

* النائب عن الفاعل *

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على
ديار امن أعطى زيد ديارا وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل
وان أعجب بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب
الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بان الغرض هنا السبب الباعث
لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصود منه لانه لا يظهر في جميع ما ذكره من
الاعراض (قوله كالعلم به) فهو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظريه ابن

أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكنني السفر ولا تقول أمكنت السفر
والله أعلم * النائب عن الفاعل * (ينوب مفعول به عن فاعل) حذف لغرض ما لفظي كالايجاز وتصحيح النظم
أو معنوي كالعلم به والجهل

هشام بان الجهل انما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لأن يحذف بالكسرة
 ألا ترى أنك تقول سأل سائل وسام سائمه وقد يقال لا يشترط في الغرض من
 الشيء أن لا يحصل من غيره فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل
 من الغرض المعنوى تبع فيه الناطم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من
 جعله مقابلا للغرض اللفظي والمعنوي اهـ وعندى أن الظاهر ما مشى عليه
 الناطم والشارح فتأمل وقوله والابهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق
 اليوم على مسكين ويأتى فيه نظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل
 بصون اسمه عن اسائلك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير
 أى تحقير الفاعل نحو طعن عمر وقتل الحسين ومن المعنوى كراهة السامع سماع
 لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذان تطفل النحويين على صناعة البيان اهـ
 وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني لان ما ذكر من تعلقات علم المعاني (قوله وسيأتى
 أنه ينوب الخ) اشارة الى سؤال وجواب منشؤه ما اقتضاه المصنف هنا على
 المفعول به (قوله فيما له من الاحكام) لا يعترض بأن من جملتها أنه اذا قدم أعرب
 مبتدأ والنائب اذا كان طرفاً أو مجروراً وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له
 والنائب اذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لان كلامه هنا فى النائب المفعول به
 لا مطلق النائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل
 وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق وانما نه عن الخبر
 فى نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة
 الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون
 الاولين وقول البعض للخلاف فى الاولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى
 النوال أى العطاء (قوله نعم النيابة الخ) استدراك على قوله ينوب مفعول به
 عن فاعل فيما له دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل
 لا يرتفع الا بالفعل الغير أو اسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل
 المبني للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف
 لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولانه
 قد يلبس بالمصدر الرافع للفاعل وقيل بالجواز مطاقا والاصح الجواز حيث لا يلبس
 كحجبت من أكل الطعام يتنوبن أكل ورفع الطعام بخلاف الملابس كحجبت من
 ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا اضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى
 محل رفع كمن يجوز جعل ما أضيف اليه المصدر فى محل نصب على المفعولية
 والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع بتعيين اضافة المصدر لما بعده

والابهام والتعظيم والتحقير
 والخوف منه أو عليه
 وسيأتى أنه ينوب عن
 الفاعل أشياء غير المفعول
 به لاسكن هو الأصل فى
 النيابة عنه (فيماله) من
 الاحكام كالرفع والعربية
 ووجوب التأخير وغير
 ذلك (كنيل خير نائل)
 تحوير نائب عن الفاعل
 المحذوف اذ الأصل نال زيد
 خير نائل نعم النيابة مشروطة
 بأن يغير لفظ

عن صيغته الأصلية الى
صيغة تؤذن بالنباية
(فأول الفعل) الذي تبنيه
للفعل (انهم من) مطلقا
(و) الحرف (المتصل
بالآخر) منه (اكسرى
مضى كوصل) ودرج
(واجعله) أى المتصل
بالآخر (من مضارع منفقها
كيف تحيى القول فيه) عند
البناء للمفعول (يفتحى
(و) الحرف (الثاني التالي
تالمطاوعة) وشهما من
كل تاء مزيدة (كالاول
اجعله بلامنازعه) تقول
تدحرج الشئ وتغوفل عن
الامر باتباع الثاني للاول
في الضم (وثالث) الفعل
(الذي) يبدى (بهمز الوصل
كالاول اجعله كاستحلى)
الشرب واستخرج المال
فتتبع الثالث أيضا للاول
في الضم (واكسرا واشمم
فا) فعل (ثلاثى أعل * عينا)
واويا كان أو يائيا فقد رى
وقيل بأرض ابلعى ماءك
وياسماء أذلعى وغيض
الماء بهم ما والاشمام هو
الاتيان على الفاء بحركة
بين الضم والكسر وقد
يسمى روما

على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته
الأصلية) هذا كالأصريح فى أن المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب
الجمهور وقيل كل أصل (قوله انهم من) أى ولو تقدير اكسرى وقوله مطلقا أى
مانسيا أو مضارعا (قوله اكسرى) أى ولو تقدير اكرد وطلب كسرة ظاهرا إذا لم يكن
مكسورا فى الأصل فإن كان مكسورا فى الأصل فاما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلي
ذهب وأنى بكسر بدله أو يقال المراد اكسرا إذا لم يكن مكسورا فى الأصل وكذلك
يقال فى قوله واجعله من مضارع منفقها والكسر هو الكسر فى لسان العرب ومنهم
من يسنكه ومنهم من يشقه فى المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول فى رؤى زيد
رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل فى الماضى المعتل اللام ثلاث لغات قاله
المصرح (قوله منفقها) أى ولو تقدير اكسرى (قوله كيف تحيى) من الانتحاء وهو
الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بافهم على الاستئناف (قوله
والثاني) أتى به ليفيد أن هذا فى الماضى لان تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيا
فى المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالثالث تاء المطاوعة
فى المضارع باق على ما كان عليه فى المبنى للفاعل وشهما تاء المطاوعة مع أن التى
للمطاوعة هى المبنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا
فى الشاطبي والمطاوعة حصول الاثر من الاول للثاني نحو علمته فتعلم وكسرت
فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس
الشئ بمعنى رمسه أى دفعه فلا يضم ثانى الفعل معها اذ انبنى للجمهور كفى التصريح
وانما كانت غير معتادة لان الأصل فى التوصل الى الساكن المصدرية الكلمة
أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر) فيه مع قوله تالمطاوعة
وشمها ف ونشر مرتب وفى التثنية بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول به الا المتعدى
(قوله وثالث الفعل) أى الماضى الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق
المضارع والماضى الثلاثى والرابعى (قوله كالاول) أى كالحرف الاول (قوله فتتبع)
بالنصب فى جواب الامر (قوله واشمم) بنقل حركة الهمزة الى الواو (قوله أعل
عينا) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذى لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فانه
اذ انبنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل أو يائيا أى كغيض
وأصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستنقاها عليه الى القاف بعد سلب حركتها
فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكدار ما قبلها كفى ميزان وأصل غيض غيضا
نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والاشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على
الإشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستهين ومن قبل وعلى
الانتحاء بالكسرة نحو الضمة فتتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد

(وضم جا) في بعض اللغات (كبوع) وحوك (فاختل) كقوله * لميت وهل يتفق شيأ لميت * لميت شـ بما لبوع
فاستريت * وكقوله * حوكت على نيرين اذتحاك * تختبط الشوك ولا تشالك * تنبيهه * أشار بقوله فاختل
الى ضعف هذه اللغة بالنسبة (٦١) للغتين الاوليين وتعزى لبني فقهس وبني دبير (وان بشكل) من

هذه الاشكال (خيه ٦)
ليس يجتنب ذلك الشكل
ويعدل الى شكل آخر
لا ليس فيه فاذا أسند
الفعل الثلاثي المعتل
العين بعد بنائه للمفعول الى
ضمير متكلم أو مخاطب
فان كان ثانيا كباع من البيع
اجتنب كسره وعدل الى
الضم أو الاشهاد لـ لا
يلتبس بفعل الفاعل نحو
بعث العبد فانه بالكسر
ليس الا وان كان واويا
كسام من السوم اجتنب
ضمه وعدل الى الكسر أو
الاشهاد لـ لا يلتبس بفعل
الفاعل نحو سمعت العبد فانه
بالضم ليس الا * تنبيهه *
ما ذكره من وجوب اجتناب
الشكل الملبس على ما هو
ظاهر كلامه هنا وصرح به
في شرح الكافية لم يعترض
له سيبويه بل ظاهر كلامه
جواز الوجه الثلاثة
مطلقا ولم يلتفت للاساس
لحصوله في نحو مختار وتضار
نعم الاجتناب أولى وأرجح
(ومالباع) ونحوه من جواز
الضم والكسر والاشهاد

بالزاي في الصراط وأصدق وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة
قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوي
فالبنية على وجه الافراز لا الشبوع وفي الاشباه والنظائر للسيوطي عن صاحب
البيضا وغيره أن الحركات الست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة
وهي التي قبل الالف المعالة وحركة بين الفتحة والضممة وهي التي قبل الالف
المفتحة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضممة
وهي حركة الاشمام في نحو قيل وغيبض على قراءة السكاني (قوله وضم) سوغ
الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل (قوله لميت الخ) لميت الثانية مراد بها
لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد كيد للاولى التي اها الاسم والخبر وشيأ مفعول
مطلق لا مفعول به وفاقا للوضع وخلافا للعيني (قوله حوكت على نيرين) أي
نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث وقوله اذتحاك أي
اذحكمت (قوله وبني دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره ان الاشمام
شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ
الاسم الاشمام لا يخاف به ليس فكان الاحسن أن يقول من شكل الضم
والكسر (قوله خيف ليس) أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول
(قوله يجتنب) أي حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض
على اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أونون
الاناث كما في شرح الجامع (قوله فان كان ثانيا) ينبغي أن يكون مثله الواوي الذي
مضارعه يفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادته بنائه للمفعول لـ لا يلتبس
بالمبني للفاعل فانه بالكسر ليس الا ثم رأيت في سم ما يؤيده (قوله نحو بعث العبد)
مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمعت العبد (قوله فانه) أي فعل الفاعل
بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أي مضارعه على غير يفعل يفتح العين كما علم
مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد بجتنب
جواز أو استحسانا (قوله لحصوله في نحو مختار وتضار) أي في الاسم والفعل
اذ الاول يجتمعا اسم الفاعل فتكون اللفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول
فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثاني يجتمعا البناء للفاعل فتكون الراء الاولى
قبل الادغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة وردت بانها من باب الاجمال
لا من باب اللبس الذي كلامنا فيه (قوله وما لباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا

(فدري لنحو) ورد من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم امكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره
والهيم الجواز فقد قرأه قديمه ردت البنا ولوردوا (وما لباع) ونحوه من جواز الاء الثلاثة ثابت

شامل اسملة اللبس المتقدمة فحتمت الشك الملبس في المضاعف كما انضم
 في رد لا لباسه بالامر فيعدل الى الكسر أو الاشمام وانما لم يعدل الى أحدهما
 في قوله تعالى ولوردوا لاعدوا لان وقوعه بعد لوقية تدفع اللبس بالامر لانه
 لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد لا لباسه لانه
 احوال فافهم بم بقاء ظاهر كلامه توبه من أن الذي يكسر هناك يكسر هنا وكذلك
 الاشمام والضم وليس كذلك الا في الاشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم
 هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات فالاشمام فالكسر وكان الامر
 في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين تلي) أي للحرف الذي تليه العين
 (قوله على وزن افتعل أو انفعّل) ولو بضاعتين كاشتدوا نهل فان اللغات الثلاث
 تجرى في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وان أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر
 على التمثيل بالمعتل (قوله وتتحرك الهمزة بتحركاتها) أي من ضم أو كسر أو اشمام
 وان أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم أولا
 واقتصرهما على جريان الواجهة الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي (قوله وقابل من
 طرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الطرف
 والجورور والمصدر مجاز عقلي كما عليه الدماميني وغيره وبازع فيه السيد
 الصفوري وكذا الروداني فانه حقق أن الاسناد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله
 أو من مصدر) مراده ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي
 بسجنان (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من ان نائب
 الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية
 والتسهيل أنه مجمع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب
 اجراء كلامه هنا عليه لكن في الروداني ما نصه وقول التسهيل أوجار ومجرور
 منتقد بأنه لم يذهب أحد الى ان الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا
 في الجمع عن أبي حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف
 ما يفارق النصب على الظرفية والجرب من ومن المصادر ما يفارق النصب على
 المصدرية والمختص من الظروف ما خص بشئ من أنواع الاختصاص كالإضافة
 والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون غير مجرد التوكيد (قوله لا بمناع الرفع)
 تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أي بالنصب على الظرفية
 ويكون حينئذ في محل رفع فليست الدال مضحومة كما توهم اذا اخفش لا يقول
 بخروجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها
 فلا خفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقاءه على النصب صرح به
 الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المهم من المصدر والزمان

(لما العين تلي*) كل فعل
 على وزن افتعل أو انفعّل
 نحو (اختاروا نقاد وشبه
 ينحلي) فتقول اختور
 وانقودوا واختيروا انقيد يضم
 التاء والقاف وكسرها
 والاشمام ونحو ذلك الهمزة
 بحركاتها (وقابل للنيابة
 من طرف أو من مصدر
 أو) مجرور (حرف جر
 بنيابة حري) أي حقيق
 ومالا فلا نقابل للنيابة
 من الظروف والمصادر هو
 المتصرف المختص نحو
 صبح رمضان وجلس أمام
 الأمير فاذا انفتح في الصور
 نفخة واحدة بخلاف
 اللازم منها نحو عند اذا
 وسجنان ومعاذ لا تمناع
 الرفع وأجاز الاخفش
 حاس عندك ونحو خلاف
 المهم نحو صبح زمان وجلس
 مكان وسير من غير لعدم
 الفائدة

وضعا وعلى المهم من الممكن التزاما (قوله فامتناع سير) أى بالبناء للمجهول على
اضمار السير أى اضمار ضمير يعود على السير المهم - المفهوم من سير أحق أى بالنوع
من سير سيرا لأن الضمير أكثر اهما من الظاهر أما على اضمار ضمير يعود على سير
مخصوص مفهوم من غير العامل بخلافه كفى بلى سيرا قال ماسير سير شديد كفا
الهمع وبدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لما أجازته) يعنى ابن درستويه
ومن معه كما أتى (قوله ويعتلى) أى يعتذر أو يتعنى لجئ الاعتلال بالمعنيين وقوله
وان يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصل تدر من باب فرح أى تعتدى
يصرنك ذلك عادة والمراد أنها لا تقطع وصاله دائما فيجعله ذلك على اليأس والسوء
ولا تصله دائما فيعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العيني ومقتضاه أن تدر
بالدال المهمل وضبطه الدماميني والشمي بالذال المعجمة أى يحتدل لسانك (قوله أى
الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم افادة
النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمي أى فالضمير الذى هو نائب فاعل
عائد الى مصدر مختص بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا بهم وقوله أو
اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بصفة
محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا بهم فالموصوف مرجع الضمير
لا الضمير حتى يرد ما قبل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات
المخصصة (قوله كما هو) أى المحذوف جواز الدليل شأن الصفات المخصصة كفا
قوله تعالى فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافع بالدليل وأما من خفت موازينه
فأولئك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) أى يكون الضمير عائدا على مختص
بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن
الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فهما
دليل ان أجاز نهاية ضمير المصدر المهم المفهوم من الفعل ليسكن يحتاج الى جعل
المرجع الموصوف مقدما على الضمير وان تأخرت الصفة أو جعله المصدر المفهوم
من الفعل لا بقيد كونهما بقرينة صفة أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل
كمتداه وانما احتج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل
ولا يصح كون الظرف نائباً لان بين ودون غير متصرفين كفاي التصريح بجمع
أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الاخفش يجوز انابة غير المتصرف
(قوله فيما لك من ذى حاجة) بالنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق
محذوف أى استغيتك من أجل ذى حاجة وجعل العيني اللام للاستغاثة
وبالتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كذا ومنذ الخ) مثال للمنفى كذا ومنذ
مختصان بجور الزمان ورب بالتركبات وحروف القسم بالقسم به وحروف الاستثناء

فامتناع سير على اضمار
السير أحق خلافا لمن
أجازته فأما قوله
وقالت متى ينحل عليك
ويعتلى * يسؤل وان
يكشف غرامك تدر
فمنها ويعتلى هو أى
الاعتلال المعهود أو
اعتلال عليك فحذف عليك
لدلالة عليك الاول عليه
كما هو شأن الصفات المخصصة
وبذلك يوجه وحيل بينهم
وقوله
فيا لك من ذى حاجة حيل
دونها * وما كل ما يهوى
امرؤ هوانا * والقابل
للنيابة من المجرورات هو
الذى لم يلزم الجارله طريقة
واحدة فى الاستعمال كذا
ومندوب وحروف القسم
والاستثناء

بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحكي المختصة بالظاهر الذي هو غاية لما قبلها (قوله ولادل على تعليل) لانه مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعمل منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفي المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم لانه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم يثبت في قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت في قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا لمنع نحو قيام لاجلال زيد وبه تترنم اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله إذا جاءت) أي الثلاثة لتعليل فان لم تتجلى له بأن كانت لغديره لم يمنع انابته مجرورها (قوله يغضي حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم والاعضاء اداء الجفون بعضها من بعض واستتدبر الروداني جعل النائب ضمير اداء على الطرف المفهوم التزاما من يغضي لان الاعضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أي كالمذكور من الآية والباقيين وقوله على مامر أي على الوجه الذي مر في ويعمل لكن الصفة هما مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أي لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاصل يعني الحال التي تعلقت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليعمل التقييد ليكون الكلام في المجرور بالحرف (قوله وفي هذا الثاني) أي في مثاله لان مناقشته انما هي في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتي في قول الناظم واجر بمن ان شئت غير ذي العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفي رت ورتل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد تمام الكلام متممه الذي يحصل به فائدة وهو الفاعل وعن متعلقة بخذوف أي المحوّل عن تمام الكلام أي الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أي بعده فكان الظاهر أن يقول المحوّل عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم أنه لا خلاف في انابته المجرور بحرف جر زائد وأنه في محل رفع كما في ما ضرب من أحد فان جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب في محل رفع نائبها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مهم مستتر في الفعل وجعل مهمما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أوزمان أو مكان اذ لادل على تعيين أحدها ثالثا وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب نحو مررت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلي والريدي أن النائب ضمير

ونحو ذلك ولادل على
تعليل كاللام والباء ومن
إذا جاءت لتعليل فأما قوله
يغضي حياء ويغضي من
مهايته * فلا يكلم الا حين
يقيم * فالنائب فيه
ضمير المصدر كذلك على
ما مر لا قوله من مهايته
تنبيهات الاول ذكر
ابن اياز أن الباء الحالية
في نحو خرج زيد بثيابه
لا تقوم مقام الفاعل كما أن
الاصل الذي تنوب عنه
كذلك وكذلك المميز اذا كان
معه من كقولك طببت من
نفس فانه لا يقوم مقام
الفاعل أيضا وفي هذا
الثاني نظر فقد نص ابن
عصفور على أنه لا يجوز أن
تدخل من على المميز
المنتصب عن تمام الكلام
الثاني ذهب ابن درستويه
والسهيلي

وتليده الرندي الى أن
النائب في نحو مررت بزيد
ضمير المصدر لا المحرور لانه
لا يتبع على المحل بالرفع
ولانه يتقدم نحو كان عنه
مسؤولا ولانه اذا تقدم
لم يكن مبتدأ أو كل شئ ينوب
عن الفاعل فانه اذا تقدم
كان مبتدأ أولان الفاعل
لا يؤنث له في نحو مررت بزيد
ولما سير بزيد سيراً وأنه
انما يرأى محل يظهر في
الفصح نحو است بقائم
ولا قاعداً بالنصب بخلاف
مررت بزيد الفاضل
بالنصب ومررت بزيد الفاضل
بالرفع لانك تقول لست
قائماً ولا تقول في الفصح
مررت بزيداً ولا مررت بزيد
على أن ابن جنى أجاز أن
يتبع على محله بالرفع
والنائب في الآية ضمير
راجع الى ما رجع اليه
اسم كان وهو المكف
وامتناع الابتداء لعدم
التجرد وقد أجازوا النيابة
في نحو لم يضرب من أحد
مع امتناع من أحد لم يضرب
وقالوا في كفى بالله شهيداً
ان المحرور فاعل مع امتناع
كفت بزيد * الثالث
مذهب البصريين أن
النائب انما هو المحرور

عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار
والمحرور على الفعل وامتناعه فعلى الأول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع
يجوز اهـ مع باختصار ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لان
علة المنع الباس الجملة الفعلية بالاعتناء وهي مفقودة هنا والمحذور الظرف
وأعرفه (قوله الرندي) بضم الراء وسكون النون نسبة الى رندة قرية من قرى
الاندلس (قوله ضمير المصدر) أى الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل
المستتر فيه كذا في التصريح فثابت الفاعل عند ابن درستوي ومن معه ضمير مصدر
مفهوم لانه المفهوم من الفعل يؤيده الرد عليه بسير بزيد سيراً فهو لا هم المراد
بمن في قول الشارح سابقاً فامتناع سير على انما صار السير أحق خذ لا فلان أجازوه
اهـ وهذا يعرف ما في كلام البعض هناك من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال
مررت بزيد الظرف ولا ذهب الى زيد وعمر وبرف التابع فيهما مراعاة محل النائب
كما في تابع الفاعل المحرور بخلاف الجر الزائد وبالمصدر المضاف (قوله ولانه
يتقدم) أى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا
يتقدم على عامله وفيه أنهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا
لامع كونه نائب فاعل لم يقد لان الفاعل نفسه يتقدم لامع كونه فاعلاً ونائبه غير
المحرور يتقدم لامع كونه نائبه فكان الأولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمل فانه
وجيه (قوله وانما) أى المقوى لئلا معشر الجمهور وقوله سير بزيد سيراً قد دعواهم
من أصلها لان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المحرور فيما لاولى عدم انابة
ضميره وقوله وانما انما يرأى الخ رد أول الدلائل الأول وقوله على أن ابن جنى رد ثان
له وقوله يظهر في الفصح احتراز من نحو تشرقون الديار وقوله والنائب في الآي
للدلائل الثاني وقوله ضمير الخ أى لانه بل المحرور في محل نصب على المفعولية
وقوله وهو المكف أى المعلوم من السياق أى لا كل كفه مبنى كلام الثلاثة
وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أى من العوامل اللفظية الأصلية رد أول
الدلائل الثالث وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لان من
رائدة وهم انما يعنون نيابة المحرور بأصلي لكن هذا الرد لا يجبه عليهم لانهم
لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أى صح
أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله نظيراً في عدم جواز التقدم على الابتداء
لارداناً لما حتى يرد ما ذكر وقوله مع امتناع من أحد أى لان من لا تزداد الابد
النفي لا لوقوع أحد في الانبات لا ردي ضميره مسوغ كقوله * اذا أحد لم يعنه شأن
طارق * نص عليه ابن مالك كفى التصريح وقوله ولو افي كفى بالله رد للدليل الرابع
وانما امتنع كفت بزيد ومررت بزيد لكون المسند اليه في صورة الفضلة وانما قبل

لا الحرف ولا المجموع فكلام الناطم على حذف مضاف لكن (٦٦) ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل ان

النائب المجموع (ولا ينوب بعض هذى) المذكورات

أعني الظرف والمصدر والمجرور (ان وجد* في اللفظ

مفعول به) بل يتعين انابته

فقد اذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون

الى جواز انابته غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد

ذلك كقراءة أبي جعفر الجعفي قوما بما كانوا

يكسبون وقوله لم يعن بالعلباء الاسيدا

ولا شفي ذا المنى الاذ وهدي وقوله

وانما يرضى المنيب ربه مادام معنيما يدكر قلبه

ووافقهم الا خفش لكن بشرط تقدم النائب كما في

البيتين (تنبية) اذا فقد المفعول به جازت نايبة كل

واحد من هذه الاشياء قيل ولا اولوية لواحد منها

وقيل المصدر اولى وقيل المجرور وقيل أبو حيان

طرف المكان (وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثان

من* باب كسا فيما التباسه أمن) نحو كسي زيدا حبة

وأعطى عمر ادرهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدا عمر ا فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه أعطى زيدا عمر و

وفاتسقط من ورقة وما تحمل من أنثى لان جر الفاعل عن كثير فضعف كونه في سورة الفضلة قوله سم (قوله لا الحرف) أى خلافا لافراء ومذهبه في غاية الغرابة اذا الحرف لاحظ له في الاعراب أصلا (قوله ان وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطاب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمنع انابته غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمتنع انابته غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابته الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء ووافق في التسهيل (قوله مطلقا) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أى ورد ضرورة أو شذوذا (قوله المنيب) من الانابة وهي الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كما في البيتين) ويؤول هو والجمهور والآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفر واو غاية ما فيه انابته المفعول الثاني وهو جازر ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال في شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم في الكلام كان أولى بالنابية من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصلى وقوع الضرب أمام الامير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر اولى) لانه أشرف جزأ مدلول العامل وقوله وقيل المجرور أى لانه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أى لان في انابته المجرور خلاف اولاد لالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالاتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل ونشعا على الحدث والزمان كذا في الهمع وبحث فيه سم بأن شرط انابته المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع اولوية ظرف المكان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أى في تركيب أمن فيه الاتباس قال سم وقد يتوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنت الفعل لذلك أن اللبس يدفع وليس كذلك لان غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا لال لال لال كما قيل بمنزلة في ضرب موسى عيسى وصديق صدديق فانهم احترزوا من اللبس

بالرتبة
بل يتعين فيه انابته الاول لان كلامهما صلح لان يكون آخر هذا (تنبية) فيما ذكره من الاتفاق نظر

فقد قبل بالمنع اذا كان نكرة والاول معرفة حتى ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قديوب الاشارة
بقدم الى أن ذلك قبل بالنسبة الى انابة الاول أو أنها للتحقيق اهـ (في باب ظن و) باب (أرى المنع) من اقامة المفعول
الثاني (اشهر) عن النحاة (٦٧) وان أمن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيد اقائم ولا

أعلم زيدا فرسك مسرجا
(ولا أرى منعاً) من ذلك.
(اذا قصد ظهر) كافي
المثاليين وفاقا لابن طهامة
وإن عصفور في الاول ولقوم
في الثاني فان لم يظهر القصد
تعينت انابة الاول اتفاقا
فيقال في ظننت زيدا عمرا
وأعلمت بكر اخا لدا منطلقا
ظن زيد عمرا وأعلم بكر اخا لدا
منطلقا ولا يجوز ظن زيدا
عمرو ولا أعلم بكر اخا لدا
منطلقا الماسلف (تثبيهاً)
الاول يشترط لانابة المفعول
الثاني مع ما ذكره أن لا
يكون جملة فان كان جملة
امتنعت انابته اتفاقا
الثاني أفهم كلامه أنه
لا خلاف في جواز انابة
المفعول الاول في الابواب
الثلاثة وقد صرح به في
شرح الكافية وأما الثالث
في باب أرى فنقل ابن أبي
الريبع وابن هشام الخضر أرى
وابن الناطم الاتفاق على
منع انابته والحق أن الخلاف
موجود فقد أجاز به بعضهم
حيث لا لبس وهو مقتضى

بالرتبة أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلمة باقامة غير الثاني بخلاف الموضوعين
المذكورين فإنه لا طريق الى دفع اللبس الاحتفاظ بالرتبة قوله سم وأقوى من جوابه
أن يقال لما كانت انابة الثاني توهم فاعلمته معنى لتكون الانابة ما هو فاعل
معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوما فضعفت دلالة على كون المتأخر هو المتأخذ
بخلاف الموضوعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قبل بالمنع اذا كان
الح) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق بالاسناد
اليها من النكرة لئلا يكون هذا انما يقتضي أولوية انابة المعرفة لا وجوبها (قوله
وقيل بالمنع مطلقا) أي سواء كان الاول معرفة أو نكرة طرد الباب (قوله
لماسلف) أي لنظير ماسلف لان السالف هو قوله لان كلامهم ما يصلح لان يكون
أخذ فيقال هنا لان كلامهم ما يصلح لان يكون مظنونا أنه الآخر في باب ظن ولان
يكون معلوما ومعلمائه في باب أرى (قوله يشترط لانابة المفعول الثاني) أي لظن
لأنه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه وكاب
ظن في امتناع انابة الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها تكون
المقصود لفظها في حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض أو مؤولة
بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفي انابة المفعول الثاني اذا كان ظرفا أو مجرورا مع
وجود المفعول الاول المذهب الثلاثة في انابة غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز
فالنائب المحرر ورددون متعلقة بل لا يتصور له متعلق حينئذ ذع على ما ارتضاهم قال
وفي كلام الشاطبي ما يؤيده اهـ وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق
هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الاصع فتدبر (قوله مع
ما ذكره) أي من أمن اللبس (قوله أفهم كلامه) قيل وجه الافهام أنه حتى خلافا
في انابة الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على انابته في باب كسا وسكت عن الاول
في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في انابته وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضا
مع أنه لا اتفاق على انابته إلا أن يقال لم يسكت عنه لأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر
حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو
ما قاله الموضع ورده المصريح بأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع
الح) لا ينهض هـ هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا
أي من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول
ظننت أفضل منك أفضل من زيد ومثال الثاني ظننت صديقك زيدا (قوله وبعود

كلام التسهيل نحو أعلم زيدا فرسك مسرج الثالث احتج من منع انابة الثاني في باب ظن مطلقا بالابساس فيما
اذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود

الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل المتقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيد الزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبة التقديم لكن لما أتى نائب الثاني صار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تنفي عندنا خيرا نائب وتقدم المفعول الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخير مع أنه قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا أولا ورتبة التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثاني معربة والاول نسكرة لعدمه (قوله بان الاول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبر ابل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والآخران مبتدأ وخبر أي في الأصل شهما أي في نصهم ما عفعولى أعطى أي فاطلاق المفعولية عليه ما عجزا قاله في التصريح وردسم هذه الحجة بأنها لا تقتضي المنع بل أولوية انابة الاول وهذه الحجة والتي بعدها يفيد ان امتناع انابة الثالث أيضا قال الاستقاضي ولا تحرى هذه الحجة في باب ظن كقولهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجزم متعلق بحذف صفة لعبد الله أي السكائنة بالجزم والجواز أرض اليامة وجملة أصبحت مفعول ثالث وموالياها فاعل كراما والموالي العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا في التصريح (قوله انابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم انابته وليس كذلك ثبوت الخلاف عن القراء والكسائي كما في الهمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معني كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بان الخبر لما ناب عن الاسم انسحل عن كونه خبرا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما انسحل عمرو في ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول قد دبر (قوله وما سوى النائب) أي وتابعه مما علقا بالرافع أي تعاقبه من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع أي لذلك النائب وقوله النصب له أي لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون محدثا وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستعجبا وقيل بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجرورا الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان الاولى أن يقول لفظا ان كان مما يظهر اعرابه ومجلا أو تقديرا ان لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر وأجاب الروداني بأن المراد باللفظي أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالحمل أن يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كقوله اعطى ذلك في قول الناحل في باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخول

النائب كونه مشتقا واجتمع من منع انابته مطلقا في باب أعلم وهم قوم منهم الخضر اوى والابدئ وابن عصفور بان الاول مفعول صريح والآخران مبتدأ وخبر شهما مفعولى أعطى وبأن السماع انما جاء انابة الاول كقوله ونبت عبد الله بالجزم أصبحت كراما واليهما التيمنا صميمهما الرابع حكى ابن السراج أن قوميا يجيزون انابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه انخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نابة التمييز فأجاز في امتلاذ الدار رجالا امتلى رجال والى ذلك أشار في السكافية بقوله

وقول قوم قديسوب الخبر
بباب كان مفرد لا ينصر
وناب تمييز لدى الكسائي
لشاهد عن القياس نائب
اه وإعلم أنه كما لا يرفع
رافع الفاعل الا فاعلا
واحدا كذلك لا يرفع رافع
النائب عنه الا نائب واحد
(وما سوى ذلك) النائب
مما علقا بالرافع له (النصب
له محققا) اما لفظا ان لم

ورفع مفعول به لا يلتبس
مع نصب فاعل رزق أو لا تنفس
أى قد خله سم ظهور المعنى
على إعراب كل من الفاعل
والمفعول به إعراب الآخر
كقوله سم خرق الثوب
المسما ووقوله

مثل القنأف هذاجون قد
بلغت * نجران أو بلغت
سواهم هجر * ولا يقاس
على ذلك اه * حاشية *
إذا قلت زيدا في رزق عمرو
عشرون ديناراً تعين رفع
عشرين على النيابة فإن
قدمت عمراً فقلت عمرو
زيداً في رزقه عشرون جاز
رفع العشرين ونصبه وعلى
الرفع فالقيل خال من
الضمير فيجب توحيد مع
المتى والمجموع ويجب ذكر
الجار والمجرور لا جمل
الضمير الرجوع إلى المبتدأ
وعلى النصب فالقيل متحمل
للضمير فيبرز في التثنية
والجمع ولا يجب ذكر
الجار والمجرور

اشتغال العامل

عن المعمول

ما ذكر ومتبالة نظراً لظاهرة في إرادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الج)
مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل
الشاطبي المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً اصطلاحاً وإن كان المعنى على خلافه
هذا ومن العرب من يرفعهما معاً ومنهم من نصبهما معاً عند ظهور المراد (قوله
تعين رفع عشرين على النيابة) أى عند الجمهور الماذن لانتفاء غير المفعول مع وجوده
(قوله جاز رفع العشرين) أى على النيابة والرابط للضمير بالمبتدأ الضمير بالمجرور
وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل وثالث الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو
الرابط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال عمران زيداً في رزقهما عشرين
والعمرون زيدوا في رزقهم عشرين وإن شئت حذف المجرور

اشتغال العامل عن المعمول

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطاً ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن
بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو
العامل نصباً أو رفعاً ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف
واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف
والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل
فما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم
معمولهما عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليهما كما سأتى وأن
لا يفصل بينهما وبين الاسم السابق كما سأتى ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى
شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه لرفع أو النصب لوسط عليه ويشترط فيه
أن يكون متقدماً فليس من الاشتغال نحو خبرته زيداً بل الاسم أن نصب كان بدلاً
من الضمير أو رفع كان مبهمة أخبره الجملة قبله وأن يكون قابلاً للاضمار فلا يصح
الاشتغال عن حال وتبذير ومصدر مؤ كدومجور وما لا يجزى المضمرك حتى وأن يكون
مقتراً بالمابعد فليس من الاشتغال نحو في الدار زيداً كرمه وأن يكون مختصاً
لأنكرة محضة ليصير رفعه بالابتداء وإن تعين نسبة إعراض كصور وجوب النصب
فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على
ما قبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كفى المعنى وأن يكون
واحد الامة تعدد على ما فيه من الخلاف الآتى قريباً قبل قد يكون الاسم المشغول
عنه ضميراً منفصلاً كقوله تعالى وإياى فارهبون وإياى فاعبدون وإياى فاتقون
ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله فى الياء المحذوفة بعدنون الوقاية تخفيفاً والتقدير
وإياى ارهبوا فارهبون ونقل عن السعدى حواشى الكشف أنه ليس منه مكان

الفاء بل اباى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير
الذى هو أعم من الاشتغال وفي كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء
حيث قال انشافة مضمر الى اسم لا دنى ملايسة أى مضمر يلاقى اسمها متقدما في ذات
واحد فيدخل ما اذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو و اباى
فارهبون فان تقديره ان كنتم ترهبون أحدا ف اباى ارهبوا ارهبون فالفاء الشرطية
مترحلة عن المصدر سقط ما قبل ان ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها
وما لا يعمل لا يفسر عاملا اه أى لان الفاء انما تنفع اذا كانت في محلها ومشغول به
ويشترط أن يكون ضمير معمول للمشغول أو من تنمة معموله كزيد اضرته
أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بفتح
لما فيه من القطع بعد التهمة (قوله ان مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم
الواحد لانه ذكر في سياق الاثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون
اسما واحدا فلا يجوز أن يقال زيد ادره ما أعطيته اياه لانه لم يسمع وأجازه
الاخفش إذا جاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال وعن الرضى
أنه يجوز أن يتولى اسمان أو أكثر عاملين مقدرين أو عوامل كزيد اخاه
غلامه ضربه أى لا يستزيدا أهنت اخاه ضربه غلامه ويرد على من اشترط كون
الاسم واحدا أن من الاشتغال اتفاقا زيد او عمراو بكر اضرتهم -م الا أن يقال
المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم
المفعول كما اشار الى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهم ما هنالك كرهما
بعد بقوله وسوفي ذا الباب الخ وقوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر
الفعل ما هو أعم من شغله اياه بنفسه أو بملايسه كما اشار الى ذلك الشارح بقوله أو
ملايسه أى ملايس ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن
العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو ان زيد قام بكرم لا يكون من باب الاشتغال
وكلام الشارح في الحاشية كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح
التسهيل للمصنف وأبي حيان ويؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ في
الضابط قصور فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وان كان
لا يعمل قام في زيد لو فرضناه فارغ من الضمير لان عدم عمله فيه اعراض تقدمه
الماز من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لالذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل
لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمه ور على اشتراط اتحاد
جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاخفش عن العرب أن زيد اجلس
عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه
الداميني (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى أن المناسبه أيضا

(ان مضمر اسم سابق فعلا
شغل * عند نصب لفظه
أو المحل) أى حقيقة باب
الاشتغال أن يسبق اسم
عاملا مشتغلا عنه بضميره
أو ملايسه لو تفرغ له هو
أو مناسبه

مشتغل وليس كذلك الآن يقال المراد بالرفع التسلط (قوله لنصبه) أى الصلح
 فى حى ذاته لنصبه وان لم يصلح باعتبار العارض فى شمل قسم وجوب الرفع لأن
 الراجح أنه من باب الاشتغال كما سياتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به
 النصب باعتبار حاله الذاتية وان منع منبه ما منع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما
 قبله لذاته كالفعل المحجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد
 عليه قول المصنف الآتى فى الوصف إن لم يك ما منع حصل ومثلوا لما منع بوقوع الوصف
 صلت مع امتناع عمل الصلة فيما قبله إلا لذاته إلا أننا نقول اشتراط المصنف عدم المانع
 للنصب بما يفرضه الوصف لا اعتداه من الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (قوله
 والباء فى نصب الخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضيمير لفظه للمضمر
 والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيد اضربته
 ونصب محله تعدى اليه بواسطة كزيد اضربته ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار
 فى قوله الآتى وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتى أعم مما هنا لانه يشمل مالو كان
 حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا ومالو كان داخلا على مضاف
 الى الضمير ولو بلا واسطة ولا تكرر مع ذكر الاعم قاله سم (قوله باعادة العامل)
 أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وان اختار
 المصنف خلافه (قوله اما وجوب الخ) أشار بهذا التفصيل الى أن الامر فى كلام
 الناطم للإباحة المقابلة للمنع الصادقة بالإيجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع
 الاسم بعد اذا الفجائية وليتما (قوله أو هو حال) عطف على مقدمته صيد من
 الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتموما
 اضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله
 قوله أى محتموما فيه شئ لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض والمراد بالبدل اللغوى
 فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لان الجمع
 بنا فى العوضية وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم
 فى ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد لاقول أو المفعول
 الثانى لرأيت الأول محذوف لدلالة ما بعده عليه والتقدير انى رأيت أحد عشر
 كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول المحذوف يفسره المذكور بعد والجمع
 على هذا فى رأيتهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهرا) ولا محل لجملة الظاهر
 على الصحيح لانها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهرا فى اشتغال المنصوب الذى
 كلامنا الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلا لان المفسر الفعل وحده لا الجملة
 بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة
 التفسير بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيد اضربه لا محل لها وفى نحو وعد الله

لنصبه لفظا أو محلا فيضمر
 للاسم السابق عند نصبه
 عامل مناسب للعامل
 باظهار مفسره على ما سياتى
 بيانه فالضمير فى عنه وفى
 لفظه للاسم السابق والباء
 فى نصب بمعنى عن وهو
 بدل اشتمال من ضمير عنه
 باعادة العامل والالف
 واللام فى المحل بدل من
 الضمير والتقدير ان شغل
 مضمر اسم سابق فعلا عن
 نصب لفظ ذلك الاسم
 السابق أى نحو زيد اضربه
 أو محله نحو هذا ضربه
 (فالسابق انصبه) لما
 وجوبه وما جواز ارجاؤه
 مرجوحا أو مستويا الآن
 يعرض ما يمنع النصب على
 ما سياتى بيانه (يقول
 اضربا حتما) أى اضمرا
 حتما أى واجبا أو هو حال
 من الضمير فى اضمرا أى
 محتموما وذلك لان الفعل
 الظاهر كالبدل من اللفظ
 به فلا يجمع بينهما (ووافق)
 ذلك الفعل المضمر (لما
 قد أظهرا) اما لفظا ومعنى
 كما فى نحو زيد اضربه اذ
 تقديره ضربت زيد اضربه

الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم في محل نصب اذ لمصرح
 بالمؤعود به المفسر بجمله لهم الخ لكان منه ويا وفي نحو انا كل شئ خلقناه بقدر
 ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع وانهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال
 (من خبز تؤمنه بيت وهو آمن) يجوز مؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف
 الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة
 قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور
 وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت حواشي حذف المعطوف عليه عطف البيان
 واختلف في البدل منه وقال أبو علي الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله
 (لا تجزعي ان نفسك أهلكته) مجزومان محلا ونحو الثاني ليس على البدلية اذ لم
 يثبت حذف المبدل منه بل على تكريران أي ان أهلكت نفسك ان أهلكته وساغ
 اشماران وان لم يساغ اشمار لام الامر الا في ضرورة لا تساعهم فيها ولقوة
 الدلالة عليها بالتقدم مثاها واستغنى بجواب ان الاولى عن جواب الثانية كما
 استغنى في نحو أريد أن يظنتم قائما بشأني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي
 ظننت المقدرة أنظر المعنى وفي حاشية الاماميين عليه أنه لا يتعين كونه ثانيا
 مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة بل هو الاولى لان
 المقدرة هي المقصودة بالاداء والثانية انما أتت بها الضرورة التفسير (قوله واما
 معنى) أي واما موافقة في المعنى قال سمع بقى أن لا يوافق لفظا ولا معنى لكن
 يكون لازما للذكر كزيد اضربت أخاه فان ضربت أخى زيد لمزوم أي عرفا لا هاتية
 زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل المفعول به وشعا أولزوما عرفيا
 على معنى المقدرة فالاول كفي زيد امررت به فالمقدرة جاوزت والمجاورة والمرور
 المتعدي بالماء بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعلى فادع معني المجازاة والثاني كفي
 زيد اضربت أخاه أي أهنت وزيد اضربت عدوه أي أكرمت وكفي زيد امررت
 بعلامه أي لا بست (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أن لا يفصل أي بغير
 الظرف لماسد كره الشارح من أن الفصل بالظرف كالفصل وأنه لا يضر
 فصل الوصف (قوله لم تجز) أي فية تعين الرفع وأجاز السكائي النصب مع الفصل
 قياسا على الوصف وسماي الفرق (قوله يختص بالفعل) الباعدا خلة على المقصور
 عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) جميعها الا الهمزة يختص بالفعل
 اذ رأته في حيزها وانما خصوص اهل بد كذا لان الاستفهام أصل تضمني في وضع
 غيرها وطارئ عليها بالتطفل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان
 الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص كأخواتها لانها
 أم الباء وهم يتوسعون في الالهات وليكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف

ه امام معنى دون لفظ كما في نحو
 زيد امررت به اذ قد دبره
 جاوزت زيدا امررت به
 * (تنبيهه) * يشترط في
 الفعل المتعدي أن لا يفصل
 بينه وبين الاسم السابق
 فلو قلت زيدا أنت تضربه
 لم يحسن للفصل بأن
 (والنصب يتم ان تلا) أي
 تتبع الاسم (السابق ما)
 أي شيئا (يختص بالفعل)
 وذلك كأدوات الشرط
 (كن وحاشما) وأدوات
 التخفيف وأدوات
 الاستفهام غير الهمزة ونحو
 ان زيد الفيتة فأكرمه

والدخول على الثاني وواو العطف وفائه وثم والشرط وان كما في الهمع وأنا لا أرى
بأسا بدخول هل أيضا على الشرط وانما كانت أمالان دلالة على الاستفهام
بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمنين او التطفل ولانها أعم مورد الانها ترد لطلب
التصديق نحو أقام زيد وطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ونحو أقام زيد أم قاعد
وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقيّة الأدوات لا تكون الا لطلب التصور
فان قلت المسند اليه في نحو أزيد قائم أم عمرو والمسند في نحو أقام زيد أم قاعد
منه تصور ان المتكلم قبل استفهامه فكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له في
الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني
التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين الى زيد لان هذين التصديقين غير
حاصلين عند المتكلم اذا الحاصل عنده في الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد
الشخصين لا يعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا يعينه الى زيد قلت
لما كان الاختلاف بين التصديقين الاولين والاخيرين باعتبار تعيين المسند اليه
أو المسند في الاقوال وعدم التعيين في الاخيرين وكان أصل التصديق حاصل لا
توسعوا في حكمه وبأن التصديق حاصل وأن المطلوب تصور المسند اليه أو المسند
أو قيد من قيودهما نقله للاماميني على المغني واستحسنه وذكر في محل آخر ان هل
أنت لطلب التصور مذورا كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل
تروجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قواهم بقية الأدوات لطلب التصور أم المنقطعة
المقتضية بيل والهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق وعن عدّاء من أدوات
الاستفهام السكاكي في المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكنني استشكل
عندهم أم منها أما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فشاركته
له في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ألا ترى أنك اذا أبدلت أم بأو كان ما بعد
أو مستفهما عنه كما كان مع أم وان كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في
المغني في بحث أم ولم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم
أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنيها اهـ ببعض ايضاح قال الشافعي لعلمهم
انما عدوا أم من أدوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو
المجازي سابقا عليها والمنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخر عنها ولم يردوا أنها
موضوعة للاستفهام اهـ ولم يعدتها منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب
وشرح كلامهما ثم قال الدماميني فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل
التصديق بأن أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بأن زيدا مثلا
جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني فتكون من لطلب التصديق على قياس
ما سبق في نحو أزيد قائم أم عمرو قلت فرق بينهما لان السائل بمن جاءك لم يتصور

خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فإذا أحبب زيد مثلاً أفاده تصور خصوصه
 واختلاف بحسبه التصديق أيضاً بخلاف نحو أريد قائم أم عمر واذا لا يفيد جوابه
 تصوراً لتصور المسائل الشخصيتين قبله بنحو رد تصديق اه ببعض ايضاح
 وستأتيك بقية مباحث الاستفهام في باب العطف (قوله وحيثما عمرا الخ)
 التمثيل بهذه الامثلة مجازاة لما يقتضيه ظاهر الحلاق المتن من جواز دخول
 ما يختص بالفعل كالادوات المذكورة على الاسم المنسوب المقدر قبله فعل في النثر
 والنظم وسيجيء أنه لا يليها في النثر إلا الفعل المصريح ما لم تكن أداة الشرط
 اذا مطلقاً أو أن والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى فاء التفريع
 لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغي جواز
 الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتخصيص
 والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز الخ) استند إلى
 على قول المصنف والنصب حتم الخ أفاد به تقييده بما إذا لم يقدر فعل يرفع الاسم
 ولو قال فيجوز الخ تفريعاً على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ
 لكان أقرب قال سم يمكن أن يستغنى عن ذلك أي جواز الرفع بالفاعلية من كلام
 المصنف بأن يقال المراد بفتح النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذاً من قوله
 ما يختص بالفعل اذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتخصيص الفعل فلو حصل
 مع الرفع كفي لوجود المقصود اه (قوله مطاوع) قيده لان كلامه فيما اذا كان
 العامل الظاهر ناصباً للضمير الاسم السابق (قوله لا تجزى) أي لا تخافى الفقران
 بنفس بضم الميم وكسر الفاء أي مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالسكرم ولما لامته
 امرأته على اتلاف ماله جزعاً من الفقر قال لها لا تجزى الخ عيني (قوله فان أنت
 الخ) أي ان لم تنعظ بعلمك بموت صاحبك فان نسب إلى أحد ادك لتجدهم ماتوا
 جميعاً فتقيس نفسك عليهم فتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطي في شرح شواهد
 المغني (قوله وان لم تنفع بعلمك) أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله
 لا يقع الاشتغال الخ) قال الروداني أي لا يقع وقوعاً حسناً لانه يقع بعدهما في النثر
 أيضاً لكنه فيج (قوله والاستفهام) أي غير الهمة بقرينة ما تقدم اذا الاشتغال
 بعدها جاز فظماً ونثراً وسكت الشارح عن أدوات التخصيص مع أنها كادوات
 الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر الاعلى الفعل المصريح فكان الاولى ذكرها
 (قوله وأما في الكلام) أي النثر وقوله فلا يليها ما الاصرح بالفعل أي في باب
 الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة يلائم الاسم اتفاقاً اذ لم تر الفعل في
 خبرها نحو أين زيد ويستثنى من كلامه أما فان الاسم يليها ولو كان في خبرها ففعل
 نحو وأما ثود فهديا هم بنصب ثود على الاشتغال بمقدر بعده أي وأما ثود فهديا

وحيثما عمرا القيمة فأهنة
 وهلا بكر اضربه وأين زيدا
 وجدته ولا يجوز رفع الاسم
 السابق على أنه مبتدأ
 لانه لو رفع والحالة هذه
 لخرجت هذه الأدوات
 عما وضعت له من الاختصاص
 بالفعل نعم قد يجوز رفعه
 بالفاعلية لفعل مضمحل
 مطاوع للظاهر كقوله
 لا تجزى ان بنفس أهلكته
 في رواية بنفس بالرفع وقوله
 فان أنت لم تنفع بعلمك
 فان نسب * لعلمك تهديك
 القرون الاوائل * التقدير
 ان هلك بنفس أهلكته
 وان لم تنفع بعلمك لم تنفعك
 علمك * (تنبيهه) * لا يقع
 الاشتغال بعد أدوات
 الشرط والاستفهام الا في
 الشعر وأما في الكلام فلا
 يليها الاصرح بالفعل

هدياهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان أفاده
 سم ويس (قوله إذا إذا كانت أداة الشرط إذا) أي لأنها لا تجزم قال الروداني
 مثل إذا في ذلك كل شرط لا يجزم كل نحو ولو ذات سوار لم تمنى لو غيرك قالها المأثراً
 عميدة (قوله مطلقاً) أي سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً (قوله أو أن) لأنها أم
 أدوات الشرط وهم يتوسعون في الأمهات (قوله والفعل ماضٍ) أي لفظاً نحو ان
 زيد القيمة فأكرمه أو معني نحو ان زيد لم تلتقه فانتظره والشرط أنها لما جازمت
 المضارع لفظاً أقوى طلباً له فلا يليها غيره بخلاف الماضي فإنها لم تجزها لفظاً لما
 لا يكونه ماضياً عرفاً أو مضارعاً مجزوماً بغيرها فضعف طلبها له فلا يليها غيره ظاهراً
 قاله المصريح (قوله فتسوية الناطم الخ) أجيب بأن التسوية بينهما ما في وجوب
 النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر
 وبعبارة الناطم لا تقتضي غير ذلك (قوله ما بالابتداء) أي يذى الابتداء (قوله فالرفع
 التزمه أبداً) أي على الصحيح وللدرد على المقابل أكد بقوله أبداً (قوله وتخرج المسئلة
 عن هذا الباب الخ) أي لأنه يقتضي الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو
 تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحقيقة وقد تبع
 الشارح في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه اطلاق كلام الناطم من عدمه لأنه لا
 العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم
 (قوله وليتما بشرزرتي) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لا متناع تقدير الفعل
 المناسب بناء على عدم ازالة الاختصاص ليت بالعمل الاسمية وجوز ابن أبي
 الراس بناء على الإزالة قال في المعنى والصواب أن اتصافه بليت لأنه لم يسمع لیتما
 قام زيد مثلاً (قوله إذا المفاجأة) من إضافة الدال للدول ولا يصح النصب على
 الوصفية إلا تكاف (قوله لا يليه ما فعل) أي ظاهر ولا معمول فعل أي مقدر
 فالمراد أنه لا يليه ما فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما
 قبله لأن اختصاصه وأحواله بالابتداء ليس في جميع الأحوال بل في حالة كون
 الواقع بعد الاسم مضارعاً مثبتاً (قوله في نحو خرجت الخ) أي من كل فعل مضارع
 مثبت بعد اسم محبوب أو أحواله وقوله فلا يجوز الخ أي لما يأتي في الحال من أن
 الجملة المضارعة المثبتة الواقعة حالاً يمنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء
 لام الابتداء أيضاً إذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماضٍ متصرف لم يقتصر بقصد
 نحو في زيد ضربته (قوله ما لم يرد الخ) أي شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً ما وجد بعده
 (قوله كأدوات الشرط الخ) أي وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد إلا يضربه عمرو ويرفع
 زيداً غير كما في التسميل وشروحه وكلا النافية في جواب القسم ولهذا قال سيبويه
 في قول الشاعر * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أن نصب حب باسقاط

إلا إذا كانت أداة الشرط
 إذا مطلقاً أو أن والفعل
 ماضٍ فيقع في الكلام
 فتسوية الناطم بين أن
 وحيثما مردودة (وإن ثلاً)
 الاسم (السابق ما بالابتداء)
 يختص (كأدوات النافية
 وليتما) فالرفع التزمه أبداً
 على الابتداء وتخرج
 المسئلة عن هذا الباب
 إلى باب المبتدا والخبر نحو
 خرجت فإذا زيد يضربه عمرو
 وليتما بشرزرتي فلو نصب
 زيد أو بشر لم يجز لأن إذا
 المفاجأة وليت المفسرونة
 بما لا يليه ما فعل ولا
 معمول فعل ومما يختص
 بالابتداء أيضاً وأحواله
 في نحو خرجت وزيد يضربه
 عمرو فلا يجوز وزيد يضربه
 عمرو بنصب زيد (كذا)
 التزم رفع الاسم السابق
 (إذا الفعل) المشتغل عنه
 (تلاً) أي تبع (مما) أي
 شيئاً (لم يرد) ما قبل معمولاً لما
 بعد وجد كأدوات الشرط
 والاستفهام

على لا الاشتغال وان كان مقبلا دون اسقاط الخافض لان اطمعه بتقدير لا اطمعه
 بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب في نحو زيد ساضربه أو سوف
 اضربه كما في الهمع (قوله والتخفيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد
 بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام (فائدة) كم في قوله تعالى سل
 بني اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا
 وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعول ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول
 لا تبتدأ مقدر بعده لان الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وان جعلت
 كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجوز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم
 وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزخشي كونها خبرية والجملة بيان
 لكثرة الآيات المسؤل عنها المحذوفة والاصل سل بني اسرائيل عن الآيات التي
 آتيناهم لخصته من المعنى والدماميني (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيد لا اضربه
 زيد ما ضربه زيد كم ضربه زيد اني ضربه زيد الذي ضربه زيد رجل ضربه (قوله ولا
 يجوز النصب) أي على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعده انما قبلها لانها
 المصدر ولو عمل ما بعده انما قبلها الزم وقوعها حشا وقوله فلا يفسر عاملا فيه
 أي على الوجه المعبر في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المقدر
 فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالمفوف فقط دون التعويض جاز ولم تكن
 المستقلة من باب الاشتغال فالجعل دليل لا دون تعويض لا يلزم صلاحية للعمل فيما
 قبله واهذا صرح المصنف بأن دلوى في * يأيها الماشح دلوى دونك * مفعول
 لفعل محذوف بفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترب على ذلك
 جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بإيضاح وزيادة (قوله لا به بدل من
 اللفظ به) أي لان ما بعدهما من العامل المذكور يدل من اللفظ بالعامل المحذوف
 أي وشأن البديل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكر فيما قبله
 كالمحذوف (قوله ذي طلب) أي بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعمل كان
 أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا
 اشكال في الاشتغال في نحو زيد اتضرره أو لا تضره لما في الروداني عن شرح
 المقرب أن لام الامر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من
 عدم تقديم الفعل عليهما كونهما يلزم المصدر كما يلزم ذلك في نحو لم ولما ولن
 لما يفيد كلام التصريح ومن تبعه كالمعص مما يخاف ذلك غير سديد وانما اختير
 النصب لان وقوع هذه الاشياء أخبارا للبتدأ قليل بل قيل بمنع (قوله وانما
 وجب الرفع الخ) مقتضاه ان أحسن في التعجب دال على الطلب حتى احتج الى
 الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جى به على صورة الامر ولا دلالة على الطلب

والتخفيض ولا المبتدأ
 وثالثا نافية وكم الخبرية
 والحروف الناصخة
 والموصول والموصوف
 تقول زيد ان زرتي بكرمك
 وهل رأيت به وهذا كنه
 وهكذا الى آخرها بالرفع ولا
 يجوز النصب لان هذه
 الاشياء لا يعمل ما بعده انما
 قبلها فلا يفسر عاملا فيه لانه
 يدل من اللفظ به (واختير
 نصب) أي رجع على الرفع
 في ثلاثة أحوال الاول أن
 يقع اسم الاشتغال (قبل
 فعل ذي طلب) وهو الامر
 والهي والدعاء نحو زيدا
 اضربه أو ليضربه عمرو
 أو لاتنه والهم عبدا
 ارحمه أو لاتؤاخذه وبكرا
 غفر الله له وانما وجب
 الرفع في نحو زيد أحسن به

وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما أجاب
 الشارح بما ذكره لا يمنع دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالته على
 الطلب ومن قال كالزنجشري انه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعديدية
 فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لان فعل التعجب لعموده لا يعمل
 فيها قبله فلا يفسر عاملا (قوله لان الضمير) أى المجرور بالباء في محل رفع
 أى وانما نصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره في محل رفع (قوله وانما اتفق
 السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح
 وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ
 خبره محذوف والجملة بعده مفعلة أنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره
 الجملة بعده ودخلت الفاء في المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يحز نصب الاسم
 اذا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن
 السيد وابن بابشاذ هما نحن فيه والرفع يختار في العموم كالآية قال البعض وذكر
 السعد أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر
 لان المختار جعل لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي لافاصل اه أى ولا يمنع من
 اختيار التانيث عطف مذكرة على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه إشارة
 الى أن الغاء استثنائية لا عاطفية لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله
 لا تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقا وفيه الفراء
 وجماعة الجواز يكون الخبر أمرا أو نهيا تصریح (قوله في نحو هذا) أى من كل
 تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحد هما على ما تقدم
 (قوله وقائلة) أى ورب قائلة وخولان يقع الخاء المعجمة قبيلة بالهمز والقناة الشابة
 (قوله لمعنى الشرط) أى لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم فالمعنى
 من زنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة
 أن المراد في اسم الشرط ولهذا قال اللقاني لعل الجمه ورلا يوافقونه على ذلك
 لان اذا من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء
 وعنده اه ومثل اذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص
 الايراد اذا ويجعل عندى أن المراد في فعل الشرط يعنى أن الاسم المرفوع قام مقام
 كل من أداة الشرط وفعله فلم يحز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبهة لجواب الشرط
 لان الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذلك لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام
 فعل الشرط فتأمل فانه وجبه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال
 عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق في معنى الشرط
 وما بعده في معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء وبابشاذ

لان الضمير في محل رفع وانما
 اتفق السبعة عليه في نحو
 الزانية والزاني فاجلدوا
 لان تقديره عند سيبويه
 مما يتلى عليكم حكمكم
 الزانية والزاني ثم استؤنف
 الحكم وذلك لان الفاء
 لا تدخل عنده في الخبر في
 نحو هذا ولذا قال في قوله
 وقائلة خولان فأنيكم
 قمتهم * ان التقدير هذه
 خولان وقال المبرد الفاء
 لمعنى الشرط ولا يعمل
 الجواب في الشرط فكذلك
 ما أشبهه وما لا يعمل لا يقبل
 عاملا وقال ابن السيد
 وابن بابشاذ يختار الرفع

كلمة أعجمية مركبة يتفهم معناها الفرح والسرور قاله في التصريح (قوله في العموم) أي ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة إلى أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذي بخلافه وهذا فرغ عليه قوله فإلاؤه الخ (قوله لأنه الفاعل في المعنى) أي لأنه الذي يلي الأشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فوجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فإن فصلت الخ) أي هذا إن فصلت بالاسم التثنية عنده فإن فصلت الخ وقوله فالتحتمل أن يرفع أي لأن الاستفهام حينئذ عن الضمير رنعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يتوحد إلى تقدير هذا إن لم يجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ والأوجب النصب بالفعل المقدر كصرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب إذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظروا لا ترذ صورة الفصل على التأطير لأن البغدية طاهرة في الاتصال (قوله إلا في نحو الخ) أي مما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أي واجب بدليل قوله وحكم بشذوذ الخ وانما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فيحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم انما يوجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال في نحو أريد أضربت أم عمرا بلا ضمير انما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب إجماعا (قوله أن عليه الخ) ثعلبية ورياح وطهية والخشب قبا ئل ومراده مدح الأولين وذم الآخرين وثعلبية منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبية الخ والفوارس صفة لثعلبية ورياحا بالياء التكتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية إن كان عدلت بمعنى ساويت وبرز الخافض والباء بدلية إن كان بمعنى ملأ أي ملأته بدلهم إلى طهية والخشب بالحاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله النبي بما الخ) قيد بالثلاثة لأن لم ولما وإن لا يليها الاسم الضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلمته) مقتطع من كلام أي لا زيدارأيته ولا عمرا كلمته لأن لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدفوشري وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الاتيان بدل لا الأولى بما النافية كافي المثال لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائي آخره ألف لينتفاهم (قوله اختبار الرفع) لعله لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات

في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد الضربه (و) الثاني أن يقع (بعد ما إلاؤه الفعل غلب) أي بعدما الغالب عليه أن يليه فعل فإلاؤه مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل منه مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى* والذي يليه الفعل غالبا أشياء منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه فإن فصلت الهمزة فالتحتمل الرفع نحو أنت زيد تضربه إلا في نحو أكل يوم زيدا تضربه لأن الفصل بالظرف كالفصل وقال ابن الطراوة إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أريد ضربته أم عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله أن ثعلبية الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشب بما ومنها النبي بما أولا أو أن نحو ما زيدارأيته ولا عمرا كلمته وإن بكرر اضربه وقيل ظاهر كلام سيدي به اختبار الرفع

وقال ابن الباذش وابن

خروف يستويان ومنها
حيث المجردة من ما نحو
اجلس حيث زيد اضربه
(و) الثالث أن يقع (بعد
عاطف بلا فصل على * مجهول
فعل مستقر أولاً) سواء
كان ذلك المجهول منصوباً
نحو لقيت زيداً وعمراً كلمة
أو مرفوعاً نحو قام زيد وعمراً
أكرمته وانما ترجح
النصب طلباً للنسبة بين
الجملةين لأن من نصب
فقد عطف فعلية على فعلية
ومن رفع فقد عطف اسمية
على فعلية وتناسب
المتعاطفين أحسن من
تخالفهما واحتز بقوله
بلا فصل من نحو قام زيد
وأما عمر فأكبر منته
فإن الرفع فيه أجود لأن
الكلام بعد أمامة تأنف
مقطوع عما قبله وبقوله
فعل مستقر أولاً من
العطف على جملة ذات
وجهين وستأتي * تقيهاً *
الأول تجوز الناطم في قوله
على مجهول فعل إذا عطف
حقية تأنيهاً هو على الجملة
الفعلية كما عرفت * الثاني
لترجح النصب لأسباب
آخر لم يذكرها هنا

تدخل على الاسماء والأفعال على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الاضمار فيغير
صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل
(قوله ابن الباذش) بكسر الذال المججمة تصريح (قوله يستويان) لأن لكل مرجحاً
يساوى عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما في الشاطبي
وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال بصفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمراً
أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمر وأكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع
مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النصب فيه أيضاً أن النصب
فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيد اضربه إذا لم يأت بعده شيء لعدم
تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد
وعمر أكرمته لأن تقدم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويجهله هذا ما أفاد
البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين في
ترجح النصب واقصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لما كلة جملة
سابقة يترجح لما كلة جملة لاحقة نحو زيد اضربه وأكرمته عمر اه وكذا في
شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيت في معنيته ولو قيل بتساوي الرفع
والنصب في هذه الصورة لكان له وجه قدبر (قوله طلباً للنسبة الخ) ولم يعارضه
أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثره الخذف في القرية وقلة تخالف المتعاطفين
جداً بل نقل في المغني عن الامام الرازي أن الخالف قبيح فاندفع ما قيل أن في الرفع
تخصاً من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجه الدفاع أن اعتبار
التخلص من الخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لأن التقدير خطبه
سهل والخالف قليل قبيح لكن نحل ذلك ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد إفادة
التحدد في الفعلية والثبت في الاسم كقوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهم أم
أنتم صامتون (قوله فإن الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم
قبل فعل ذي طلب كما كرم زيداً وأما عمر فافأه قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها إلا مع أمال كونها في غير محلها أو إذا كانت زائدة قال الدماميني ويمتنع
أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أمال أكثر من جزء واحد (قوله
مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لأن الواو حينئذ ليست
عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد
عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما أخرج هذا بقوله بلا فصل لأنه أصرح في
إخراجه (قوله تجوز الناطم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله
بعد شبيهه بالعاطف) إعطاء شبهه بالعاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف
عليها من ترجح النصب بعده طلباً للنسبة بين المتعاطفين قال الشارح في شرح

أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمتم القوم

حتى زيد أكرمه ومقام بكر لكن عجزه فتنى ولكن حرفا ابتداء أشبهها العاطفين فلو قلت أكرمت خالدا
حتى زيد أكرمه ومقام بكر لكن عجزه فتنى (٨٠) الرفع لعدم المشابهة اذ لا تقع حتى

العاطفة الا لايين كل وبعض
ولا تقع لكن العاطفة الا
بعد نفي وشبهه * ثانيها أن
يجاب به استفهام منصوب
كزيد اضربه بضمه جوابا لمن
قال أيهم ضربت أو من
ضربت ومثل المنصوب
المضاف اليه نحو غلام زيد
ضربه جوابا لمن قال غلام
أيهم ضربت * ثالثها أن
يكون رفعه بوجه وصفا
مخلا بالمقصود ويكون نصبه
نصا في المقصود كما في أنا
كل شيء خلقناه بقدره
النصب نص في عموم خلق
الاشياء خبرها وشرها
بقدر وهو المقصود وفي
الرفع ايها كونه الفعل
وصفا محسوبا وقدره هو
الخبر وليس المقصود
لايهاه وجود شيء لا بقدر
لكونه غير مخلوق ولم يعتبر
سبويه مثل هذا الايهاه
مرجحا للنصب وقال النصب
في الآية مثله في زيد اضربه
قال وهو عربي كثير وقد
قرئ بالرفع لكن على أن
خلقناه في موضع الخبر
للمبتدأ والجملة خبران
وبقدر حال وانما كان
النصب نصا في المقصود

التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتين عاطفتين لدخولهما على
الحمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى
أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعه ابعد النفي ومثل اسكن بل (قوله
حتى زيد أكرمه) محل كون زيد منصوبا بفعل مقدرا اذ لم يجعل معطوفا على
القوم وأكرمه تأكيده أي لا كرمت زيد الذي تضمنه أكرمت القوم
لشمولهم زيد الا لا كرمت القوم وان أوجه كلام بعضهم لاختلافهما
مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يرجح كما يفيد قول المصنف الآتي
والرفع في غير الذي مر رجع اذ لا وجه لتعيينه غاية أنه حينئذ مثل زيد ضربته
أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به اذ هو الموصوف بالنصب وانما
ترجح النصب لطابق الجواب السؤال ولهذا الرفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم
ضربه رفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف
اليه) أي الى المنصوب ونسبته منه منصوبا باعتبار ما كان والا فهو بعد الاضافة
مجرور (قوله اذ النصب نص الخ) اعترضه الرضي بان المعنى على الوصف بالمخلوقة
رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبرا اذ لا يصح أن يراد كل ما وقع
عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق لايجاد
ولغير المتناهى لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقدير الشيء بكونه
مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شيء مخلوق خلقناه
بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعنجان
متحدان وأجاب السعديان الشيء اسم للوجود أو مقمديه فلا يرد أنه لم يخلق مالا
يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا بد من اتحاد
المعنيين لظهور الفرق بان المعنى الاول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوقه تعالى
بخلاف الثاني فان مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكم عليه
في الاول أعم منه في الثاني فهو ما بل وصداق عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض
زيادة وحينئذ جعل الجملة صفة غير مقصود لا يهاه ما ذكره الشارح (قوله وفي
الرفع ايها كونه الفعل الخ) انما قال ايها لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل
كون الفعل وصفا وبقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا وبقدر حالا من الهاء
كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أي له تعالى وهذا مذهب المعتزلة
في أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سبويه مثل هذا الايهاه
مرجحا للنصب) أي لانه يدفعه المقام فلا ينظر اليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة
الاكثر والوجه اعتباره مرجحا وأورد الروداني أن ايها الوصفية حاصل مع

النصب أيضا لانه يجوز كون خلفناه صسفة وكل شيء منصوب بخلفناه مقدرا لاد
من باب الاشتغال والاصل خلقنا كل شيء خلفناه مثل وفعلت فعلتلك التي فعلت
ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع
بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم)
أي من أجل أن الصسفة لا تعمل فيما قبلها فلا تقبل عاملا وقوله وجب الرفع أي
لتأني الوصفية التي بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضي أنهم فعلوا في الزبر أي
صحف الاعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئا اذ لم يقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاثبون أوقعوا فيها الكتابة فان قلت يستقيم المعنى على النصب اذ جعل
الظرف نعتا لكل شيء لان المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم
وهو معنى مستقيم قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ
المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يشاد صغيرة ولا
كبيرة كما في آية وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المعطوف) أي غير المفصول
بأما ما انفصل بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمه فاختار رفعه مالم يرجح النصب
مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما صرقله شارح الجامع (قوله جملة ذات
وجهين) يعني اسمية الصدر فعلية العجز كما في التسهيل لكن هذا خلاف المعنى
المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه
منطوق في قولنا زيد أبوه غلامه منطوق (قوله بشرط أن يكون في الثانية الخ) هذا
الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لان جملة حقيقته قد تكون معطوفة على
الخبر فلا بد فيها من رابط للخبر والتسهيل بما ذكر من معنى على عود الضمير الثاني
الى الاسم الاول ولا يضر احتمال عوده الى الثاني لان المثال يكفي فيه الاحتمال
فسقط ما لبعض كغيره هنامان المقال (قوله أو عطفت بالفاء) في هذا العطف
خرازة ولو قال أو عطفت بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان
مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لانها افادتها السببية ترتبط احدى
الجملةين بالآخرى كالضمير (قوله لان في كل منهما مشا كثة) ولان سلامة الرفع
من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشا كين شرح الجامع
(قوله مشا كثة) أي للمعطوف عليه (قوله عنده) لاجابة اليه ان رجوع الضمير
لزيد لانه ليس بمبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان رجوع الضمير للمبتدأ أعني
ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم
الاول الخ (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أي على الجملة الصغرى يعني انه لا يصح
العطف عليها لانه يلزم عليه تساط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح
لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء

ومن ثم وجب الرفع في قوله
تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
(وان تلا المعطوف) جملة ذات
وجهين غير تعجبية بان تلا
(فلا تخبرا به) مع معموله
(عن اسم) غير ما التعجبية
(فاعطفن مخبرا) في اسم
الاشتغال بين الرفع
والنصب على السواء
بشرط أن يكون في الثانية
ضمير الاسم الاول أو عطفت
بالفاء نحو زيد قام وعمرو
أكرمه في داره أو فعمرو
أكرمه برفع عمرو ونصبه
فالرفع مراعاة للضمير
والنصب مراعاة للصغرى
ولا ترجح لان في كل منهما
مشا كثة بخلاف ما أحسن
زيد وعمرو أكرمه عنده
فانه لا أثر للعطف فيه فان لم
يكن في الثانية ضمير الاسم
الاول ولم تعطف بالفاء
فلا خفس والسيرافي

على خبريتها. أو جواز عطف الخبر على الإنشاء ويجوز النصب على العطف
 المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أي بناء على
 أن العطف على الصغرى لعدم الرابطة كافي التصریح فلا ينافي عز والمصنف
 في تسهيله إلى الاختفاء ومن وافقه ترجيح الرفع لأوجوبه لأنه مبني على أن العطف
 على الكبرى لقوات التناسب في النصب حينئذ فاعرفه (قوله يحجزونه) أي منع
 كون العطف على الصغرى كما صرح به الدماميني وسم قال الأسقاطي فيكون
 مستثنى مما يحتاج إلى الرابطة كما يدل عليه قول المصريح بعد ذكره أن هذا المذهب
 الثاني ظاهر كلام سيده وبه مانصه ونقل ابن عصفور أن سيده وبه وبغيره لم يشترطوا
 ضمير أو استدلال لذلك بإجماع القراء على نصب والسماع رفعها وهي معطوفة على
 يسجدان من والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر
 اه ووجه الاستثناء أنهم يفتقرون في التواني ما لا يفتقرون في الأول مثل اه كلام
 الأسقاطي وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوي لا لفظي وإن بناء البعض
 الجواز في القول الثاني على أن العطف على الكبرى وإن كان التناسب فيكون
 الخلاف لفظيا مصادم للقول وعزوه إلى التوضيح أن الخلاف لفظي تقول باطل
 بل قول الموضح عقب مذهب الاختفاء والسيراني وهو المختار يدل على أنه معنوي
 وظهر أن قوله تفرعنا على ما ذكره مما صرح به مانصه فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك
 من اشتراط وجود الرابطة والى بيان وجه استثنائه خلافا لسم باطل مبني
 على اطل نعوذ بالله من النساها (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول
 الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كتم (قوله الواو كالفاء)
 رد بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يحجزوا وهذا ان يقوم ويقعد لكن
 ستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو
 ما يقتضيه كلام الناطم) أي حيث أطلق في المعطوف بل إطلاقه يقتضي أن ثم مثلا
 كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبالأبتدائيات (قوله في هذا)
 أي في جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي لجهة النصب
 هنا اشتراط الضمير أو الفاء إذا عطف هنا حتى يحتاج إلى الرابطة (قوله أيضا)
 أي كما في الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفاعل) أي
 الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح قولك مثلا هذا قائم الأب
 وعمرو ويكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الأب وعمرو يكرمه لأن مشابهة هذا
 هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) في تساوي الرفع والنصب
 في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب عمرو وأفاد الكلام أن عمرو مفعول به الأكرام
 وإذا رفع أفاد أنه فاعل الأكرام إلا إذا برز الضمير لجرى الخبر على غير من هوله

يمنعان النصب والفارسي
 وجماعية منهم الناطم
 يحجزونه وقال هشام الواو
 كالفاء وهو ما يقتضيه
 كلام الناطم **تبيينه**
 شبه العاطف في هذا أيضا
 كالعاطف وشبه الفعل
 كالفعل فالأول نحو أنا
 ضربت القوم حتى عمرا
 ضربته والثاني نحو هذا
 شارب زيد وعمرا يكرمه
 برفع عمرو ونصبه على
 السواء فيهما

(رجح) على النصب لسلامة

الرفع من الأضمار الذي هو

خلاف الأصل فرفع زيد

بالابتداء في قولك زيد ضربه

أخرج من نصبه بأضمار فعل

ونصبه عربي جيد خلافا

لمن منعه وأنشبه ابن

الشمري على جواز قوله

فارسا ما غادروه ملحما

غير زميل ولا نسكن وكل

ومنه قراءة بعضهم جنات

عدن بدخلوها نصب

جنات ثم اذا عرفت

ما أوردناه من من القواعد

(فما أبيع) لك فمما يرد

عليك من الكلام أن تزد

اليه وتخرجه عليه (افعل

ودع المبيع) لك فيه ذلك

(وفصل مشغول) من ضمير

الاسم السابق (بجحرف

جر) مطلقا (أو بإضافة)

وان تتابعت أو بهما معا

(كوصل يجرى) في جميع

ما تقدم فلا أحكام الخمسة

الجارية مع اتصال الضمير

بالمشغول تجرى مع انفصاله

منه بما ذكره فيجب النصب

نحو ان زيدا ضربته أو

بغلامه أو حبست عليه أو

على غلامه أو أكرمت

أخاه أو غلام أخيه أو كرمك

كايجب في نحو ان زيدا

وقبل هذا ضارب زيدا وعمرو بكرمه هو فعند عدم الأبراز كما في عبارة الشارح

لا يتحد معني الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما ما يلبس بتعين عليه الوجه الذي

يقيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خبر المصنف

فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعني ووجود التناسب على كل ولونه

الشارح على الأبراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيدا وعمرا أكرمته في داره

لمكن أولى (قوله في غير) متعلق بربح على ما قال الشيخ خالده الظاهر (قوله

فارسا ما غادروه) أي تركوه وما زائدة ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أي غشبه

الحرب فلم يجعله مخلصا غير زميل بضم الزاي وتشديد الميم أي غير جبان ولا نسكن

بكمرا النون وسكون الكاف أي ضعيف وكل يقع الواو وكسر الكاف من وكل

أمره إلى غيره المعزى ويحتمل أنه يقع الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشتغل عنه

أن يكون محتضا كما مر وفارسا ذكره محضة أحيب بأن ما وان كانت زائدة هي قائمة

مقام الوصف أي فارسا أي فارس (قوله فما أبيع الخ) فائدة دفع توهم أن ما خالف

المختار من الوجوه السابقة لا يماس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن

الشاطبي (قوله فمما يرد الخ) حال من ما التي هي مفعول مقدم لافعل وقول البعض

حال من ما على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على رأي غيره مبني على زعم أن

ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم وقوله أن تزد اليه

نائب فاعل أبيع كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب

فاعل أبيع وهو لا يجوز فالذي ينبغي جعله بدل استئمال من الضمير في أبيع وضمير تزد

وتخرجه إلى ما أبيع واليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعني فافعل الحكم

من رفع ونصب الذي أبيع لك تزد إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخرجه عليه

حالة كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبيع

لك بجملة تضي تلك القواعد فاعل ودع المالم يبيع بقتضاها لكان أخصرا وأوضح وأولى

(قوله وفصل مشغول) أي عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا

أي غير مقيد بجحرف بخصوصه وقوله أو بإضافة أي بمضاف أو ذي إضافة وقوله

أو بهما معا فيه إشارة إلى أن أوفي كلام المصنف مانعة خلق فتحوذ الجمع واعترض

الشاطبي كلام المصنف بأن الفصل لا يقيده بما ذكره إذ يجوز زيد اضربت راغبا

فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلق

(قوله في جميع ما تقدم) أي من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدّر في الوصل مقدّر

من لفظ المذكور وفي الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه في مطلق

ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب في الوصل أحسن منه في الفصل كما

سند كره (قوله أو حبست عليه الخ) أتى بهذا الإشارة إلى أنه لا فرق في حرف الجر

أكبرته ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو خرجت فاذا زيد مرتبه أو بغلامه أو حبست عليه أو على غلامه

أو يضرب أخاه أو غلام
أخيه عمرو وكما وجب الرفع
في نحو فاذا زيد يضربه عمرو
وقس على ذلك بقية الأمثلة
في تقييده **النصب في نحو**
زيد اضربه أحسن منه
في نحو زيدا ضربت أخاه
وفي نحو زيدا ضربت أخاه
أحسن منه في نحو زيدا
ضربت بأخيه (وسوفي ذا
الباب وصفًا ذاعمل) وهو
اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الحال أو الاستقبال
(بالفعل) في جواز تفسير
ناصب الاسم السابق نحو
أزيدا أنت ضاربه أو مكرم
أخاه أو ماريه أو محبوب
عليه تريد الحال أو الاستقبال
كما تقول أزيدا تضربه أو
تكرم أخاه أو تضربه أو
تحبس عليه وإنما امتنع
زيدا أنت تضربه بخلاف
أنت ضاربه لاختياج
الوصف إلى ما يعتمد عليه
بخلاف الفاعل فان كان
الوصف غير عامل لم يجز أن
يفسر عاملاً فلا يجوز أزيدا
أنت ضاربه أو محبوب
عليه أمس وإنما يكون
الوصف العامل كالفعل
في التفسير

بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقاً (قوله بقية الأمثلة)
الاولى بقية الأحكام الأنا **كون** اسم الإشارة راجعاً إلى ما ذكر من أمثلة
الحكمين فالمراد بقية أمثلة الأحكام أي ويختار النصب في نحو زيد امرئ به أو
بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيد اضربه ويستوى الأمران في
نحو زيد قام وعمرو وممرت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمرو أكرمه في داره
ويتبرج الرفع في زيد ممرت به كما يترجح في زيد ضربته (قوله أحسن منه في نحو زيدا
ضربت أخاه) لأن المقدّر في الأول من لفظ المذكور ومعناه وفي الثاني من لازم
معناه فقط وعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثاني
وقول البعض بين العامل وشأغله سم ولم يقل وأحسن منه في نحو زيدا ممرت
بأخيه لا نفهامه بالاولى كما ستعرفه (قوله وفي نحو زيدا ضربت أخاه أحسن الخ)
لأن الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض زيد امرئ به مع زيد اضربت
أخاه والمنقول عن أبي حيان أن النصب في الأول أحسن منه في الثاني لاتحاد
الفعلين المذكور والمقدّر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في
المعنى في الأول دون الثاني لاختلاف الفاعل معنى واختلاف متعلقهما
معنى فيه (قوله وسوفي ذا الباب وصفاً) أي في الجملة اذ لا يتأتى وجوب النصب
لأنه لا **كون** الا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول
الشارح في جواز تلخ وبر شد إليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم
الخ اذا المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمتن
والجموع جمع تهيج كزيدا أنت ضاربه أو أنت ضاربوه أو أنت ضاربته وكذا
جمع التذكير عند بعضهم كزيدا أنت ضاربه أو أنت ضواربه (قوله ذاعمل) أي
فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال
المبالغة (قوله نحو أزيدا أنت ضاربه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف
المحدوف وحيث أنه فرغ المذكور لا يكون مفسراً للمحدوف المرفوع وقائماً مقامه
اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد باظهار
فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لعمدة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو
اسم الفاعل المقدّر خبر لا أنت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر اه
يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولاجل أولهما جى بالاستفهام (قوله أو محبوب
عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظراً إلى الموصوف المحدوف أي
شخص محبوب أي مقصود وأنت ان نظراً إلى المبتدأ الذي هو أنت وليس نائب
الفاعل الضمير المحرور بعلى واللام يكن في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه)
أي بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحيث أنه

لا يرد على قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه وايضا وجه عدم وروده ان مراد الشارح توجيهه منع زيدا أنت تضربه ويجوز زيدا أنت تضاربه بالاستفهام فيهما بقية قوله وانما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافي قوله سولان المعنى ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لثبوت خصوصية بقى شئ آخر وهو ان الوصف لا يفصل من معموله بالجانبى كما صرح جوابه فى الكلام على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى وحقيقة ذلك لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح لذاته لأن يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذنا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى الفصل المنوع وقوع الاجنبى بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما فى الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما فى أزيدا أنت تضارب لان المعمول وان تقدم لفظا متأخر رتبة فكان أنه لا فصل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذا الفعل لا يكون مفسر الناصب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه أضعف من الفعل فى العمل والمثلية توهم من السكوت عنه مع تقدير الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر عن سم أن قول المصنف ان لم يك مانع حصل شرط انصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا اعتده من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل فى ذاته لأن ينصب الاسم السابق لوسلط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعدم عملها العارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكل البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهى كالجزء منه فكان منع العمل للذات (قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولوقع النظر وأن جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على اخراجها من قول المصنف ومماذا عمل لان الكلام فى الاشتغال على العموم أو بالنظر للفعل به الذى هو الاصل فى الباب اه سم (قوله يتعين الرفع فى نحو زيد عليه) أى على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله فى التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل النائب الخ سقوط استشكل بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصلح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما بالنسبة الى اسم الفعل

(ان لم يك مانع حصل)
يمنعه من ذلك كوقوعه
صلة لال امتناع عمل
الصلة فيما قبلها وما
لا يعمل لا يفسر عاملا ومن
ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة
فلا يجوز زيدا أنا تضاربه
ولا وجهه الا ب زيد حسنه
* (تنبية) * يتعين الرفع فى
زيد عليه وزيد تضرباياه

فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لان
المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلبة اسم الفعل وحده
فاعرفه وممراده بتعين الرفع امتناع النصب بخذوف يفسره المذكور على طريق
الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه بخذوف مدلول عليه بالمدكور لا على طريق
الاشتغال اما فعل كالزم واضرب اذا لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية
على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصدر على مذهب
من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر مخذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على
الاشتغال بفعل مخذوف أو اسم فعل ومصدر مخذوفين على ما مر ومحل جواز
النصب اذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر في قول تعالى والذين كفروا
فتعسا لهم كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل مخذوف هو الخبر أى تعسهم الله
تعسا ودخلت الفاء في الخ برمع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان
الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على
الاشتغال بخذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لان ما بعده لا يعمل فيما
قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملا قاله الدماميني وتعليقه بوجود الفاء أولى
من تعليل المغني بأن اللام متعلقة بخذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لان
لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعني
فالضمير من جملة أخرى غير جملة التقوية فيقدر الدماميني دعوى لزومها بقول
ابن الحاجب في شرح المنفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا ورعا اياه فعلى كونها
لام التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيد اسقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وان
خالقهم في المغني بناء على تعليقه السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب
ليس على القول بجواز تعدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيد است مثله
أى باينت زيدا (قوله الذى لا ينحل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضمير باي
المثال واحتزم ما ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما
قبل الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلاقة بين العامل
الظاهر الخ) يعني أن الارتباط بينهما الذى لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل
متوجها للاسم السابق في المغني كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه
ضمير الاسم السابق أو مضافا لضميره يحصل بتابع الشاغل الاجنبى لاشتمال
ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والباء في قوله
بتابع وبالا اسم سببية لأن كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه
أو في متبوعه في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيدكر الشارح
وجه آخر (قوله سببي له) أى للاسم السابق (قوله نعمتا) أى لذلك المتبوع

لانها ما غير صفة نعم يجوز
النصب عند من يجوز
تقديم معمول اسم الفعل
وهو الكسائي ومعمول
المصدر الذى لا ينحل بحرف
مصدرى وهو المبرد
والسيرافى (وعلاقة) بين
العامل الظاهر والاسم
السابق (حاصلة بتابع)
سببي له جار على متبوع
اجنبى منه وهو الشاغل
نعمتا

أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (٨٧) (كعلقة بنفس الاسم) السببي (الواقع) شاغلا فكلما تقول

زيداً أكرمت أخاه أو محبة
فتكون العلة بين زيد
وأكرمت عمله في سببه
بذلك تقول زيداً أكرمت
رجل محبة أو أكرمت عمراً
وأخاه أو عمراً أخاه فتكون
العلة عمله في متبوع
سببه المذكور ويجوز أن
يكون المراد بالعلة الضمير
الراجع إلى الاسم السابق
فتكون الباء بمعنى في أي
أن وجود الضمير في تابع
الشاعر كاف في الربط
كما يكفي وجوده في نفس
الشاعر وإن كان الأصل
أن يكون متصلاً بالعمل
أو منفصلاً عنه بحرف جر

ونحوه **تبيينه** لو جعلت
أخاه من قولك زيداً أكرمت
عمراً أخاه بدلاً امتنع
المسئلة نصبت أو رفعت
لأن البديل في نية تكرير
العامل فتحلوا الأولى عن
الرابط نعم يجوز ذلك إن
قلنا أن العامل في البديل
هو العامل في المبدل منه

وكذا امتنع إذا كان العطف
بغير الواو لا فائدة الواو معنى
الجمع بخلاف غيرها من
حروف العطف **خاتمة**
إذا رفع فعل ضمير اسم سابق

ومراد به تقسيم التابع وبقى البديل وسيد كر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا
والتوكيد وهو أيضاً لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً
فلا يكون رابطاً للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلان نعم
يرد عليه أن العلة تكون في غير ما ذكره كصلة الشاعر نحو هندا ضربت الذي
تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاعر نحو زيد القيت عمراً والذي يعجبه
أي يحب زيد أو صفة المعطوف على الشاعر نحو زيد القيت عمراً ورجلا يعجبه وبيان
المعطوف على الشاعر نحو زيد اضربت رجلاً وعمراً أخاه وحينئذ فالقسم غير
مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوي لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق
بالواو) أي بشرط أن لا يعاد معه العامل كما في التسميل واللام يحصل به الربط
لخروجه عن تبعية الشاعر بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببي)
كان الأحسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو زيد اضربت به كافي سم (قوله
فتكون العلة بين زيد وأكرمت عمله) أي مسبب عمله وفي كلامه إشارة إلى أن
في كلام المصنف حذفاً أي بالعمل في متبوع تابع سببي وبالعامل في نفس الاسم
ولا حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه في قوله وعلة بين العامل الظاهر الخ (قوله
فتكون الباء بمعنى في) لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالمضاف
(قوله في نية تكرير العامل) يعني أن عامل البديل فعل مقدر فهو مع البديل جملة
أخرى في الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبديل جملة
واحدة اعتباراً بظاهر اللفظ وقال الروادى عامل البديل وإن كان مقدرًا
ليكنه غير مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره قيت في تأكيد الضمير فقط
فإن الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا المماثني القول بأن البديل على نية تكرار
العامل إلى الأخفش والزماني والفارسي وأكثر المتأخرين وعزا القول بأن عامله
العامل في متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيدي والزمخشري وابن الحاجب ومال
إليه (قوله فتحلوا الأولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبراً إن رفعت لعدم الرابط
بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لتأنيب الاسم السابق إن نصبت لعدم الرابط بين
الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فلا سمان أو
الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير اه دما مثنى (قوله إذا رفع فعل
ضمير اسم) أي على الشاعرية أو النبائية عن الفاعل ولذا مثل بمثلين وقوله نحو
أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون الخ) كالصريح في أن
ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسميل ويصرح به قول صاحب الهمع
أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باسمه أو فعله في نحو أن زيد قام

نحو أزيد قام أو غضب عليه أو ملأ بسا لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع
بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتأمر عمراً وقعد

و يترجح في نحو أن زيد قام ويوجب كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط
 الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم
 المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما الا ناقول المنع من العمل لعارض
 أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لالذات العامل (قوله اذا قدرت ما كافة) أما اذا
 قدرت ما زائدة غير كافة كان الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغاء حينئذ
 وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكون الرفع بعد المصدرية بالفاعلية للفعل
 محذوف يفسره المذكور لانه يجب أن يليه فاعل ظاهر أو مقدر على المشهور
 (قوله أو بالفاعلية) لوقال أو بفعل لكان أحسن اذا الفاعلية ليست رافعة الا أن
 تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو ان زيد ضرب بالبناء
 للفعل (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أو رده عليه الملقاني أن أداة
 الشرط انما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك بنفسه لا يتعين لجواز
 أن يكون نعتا والتقدم بمران وجدت أحدا وأجاب يس بأن مراد الشارح بتعين
 الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لامتناع النصب بعامل مقدر وأجاب
 الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية اذ الم يرد به الاشتغال واما ما نحن
 فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال في غيرها فمتنع لان التلاوة رفع أحد
 وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية)
 أي بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغي أن يزداد
 السكوفيون فانهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في
 ذلك عندهم أقيس من جوازه عندهم قال لا يتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم)
 وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أي من نفي أو استفهام (قوله)
 نحو زيد ليقيم) انما ترجحت الفاعلية فيه فرار من الاخبار بالجملة الطلبية
 المختلف فيها وفيه كما قال المصريح أن ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون بلام
 الامر وهو شاذ فكيف يكون راجحا في نحو قام زيد وعمر وقعدت رجحت الفاعلية
 طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو أبشر يدوننا لان الغالب أن همزة
 الاستفهام يليها الفعل وكذا في أنتم تتلقونه لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل
 (قوله نحو زيد قام وعمر وقعد عنده) انما استوى الامر ان فيه لان في كل منهما
 مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية
 مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتغال الثانية على ضمير الاسم
 السابق

اذا قدرت ما كافة أو
 بالفاعلية نحو وان أحد
 من المشركين استجارك
 وهو لا زيد قام وقد يكون
 راجح الابتدائية على
 الفاعلية نحو زيد قام وذلك
 عند المبرد ومتابعيه وغيرهم
 موجب ابتدائية لعدم
 تقدم طلب الفعل وقد
 يكون راجح الفاعلية على
 الابتدائية نحو زيد ليقيم
 ونحو قام زيد وعمر وقعد
 ونحو أبشر يدوننا وأنتم
 تتلقونه وقد يستويان نحو
 زيد قام وعمر وقعد عنده
 والله أعلم
 * تعدى الفعل ولزومه *
 (علامة الفعل المعدي)

* تعدى الفعل ولزومه *

الى المفعول به فأنكثر
ويسمى أيضا واقعاً لوقوعه
على المفعول به وبجاءوا
لجاءوا به الفاعل الى المفعول
به أمران الأول محضة
(أن تصل *ها) ضمير راجع
الى (غير مصدرية) والثاني
أن يصاغ منه اسم مفعول
تام وذلك (نحو عمل) فأنك
تقول منه الخير عمله زيد
فهو معمول بخلاف نحو
خرج فإنه لا يقال منه زيد
خرجه عمرو ولا هو ونحروج
بل نحروج به أو اليه فلا يتم
الا بالحرف والاحتراز
بهاء غير المصدر من هاء
المصدر فأنها اتصل باللازم
والتعدي نحو الخروج
خرجه زيد والضرب ضربه
عمرو * (تنبيه) * هذه
الهاء اتصلت بكان وأخواتها
والمعروف أنها واسطة أى
لامتعدي ولا لازمة ولعله
جعلها من المتعدي نظراً
الى شبهها به وربما أطلق
على خبرها المفعول (فانصب
به مفعوله ان لم ينب) ذلك
المفعول (عن فاعل نحو
تدبرت السكتب) فان تاب
عنه رفعت به كما سلف
(ولازم غير المعدي) غير
المعدي مبتدأ ولازم خبره
أى ما سوى المعدي هو
اللازم اذ لا واسطة

من اضافة الصفة الى الموصوف أى الفعل المتعدي أى بنفسه بحسب الوضع لانه
المراد عند الإطلاق لا المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه بواسطة اسقاط
الخافض والفعل اللازم وانما جعلنا الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف
لان الذى سيذكره صراحة المتعدي واللازم وفي هذا الباب ذكر المفعول به
(قوله الى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيجعل فيها المتعدي واللازم (قوله أمران
الاول الخ) فيه تغيير اعراب المتن الا أن يقال هو محل معنى لاجل اعراب لكن
لا ينبغي ما في تحميل الشارح كلام المصنف الامر الثاني من التكلف الذى لا حاجة
اليه ولا دلائل عليه (قوله أن تصل) أى ولو بحسب الاصل فلا يرد على عكس
التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل فهمى
متعدي واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني والمراد
أن تصل من غير توسع بخذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طردا التعريف اللبلة
قمتها وانها رصمته والدار دخلتها وأما ايراد الصديق كتمه فسيذكر الشارح جوابه
وأورد لزوم الدور وتوقف معرفة المتعدي على معرفة الهمة المذكورة والعكس
وأجيب بأن الهمة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس
قمة باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الهمة
على معرفة المتعدي أفاده سم (قوله هاء ضمير الخ) الاضافة مائية وخرج بها هاء
السكت فأنها اتصل بالقسمير (قوله أن يصاغ منه) أى همة أن يصاغ من مصدره
ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد في التسهيل
بإيراد لاخراج نحو عمرون الدار فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار
عمرونة لكن لا بإطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف أنها)
أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهمى من قسم اللازم تارة والمتعدي تارة
أخرى (قوله الى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام
المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله والالتقال مفعوله أو خبره
ولتقدم الكلام على الافعال الناقصة فتكون ألى فى الفعل فى عبارة المصنف
للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لما مر (قوله ان لم ينب عن فاعل) أى ولم
يضمن معنى فعل لازم والا كان لازماً أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان
الاولى التنبيه على هذا لان ما ذكره من عدم نصب المفعول اذا تاب عن الشاعل
علم من باب النائب عن الفاعل واعترض المتأني كلام المصنف بأن مقتضاه ان
فعل المجهول متعدي وفيه نظر لان التعدي الى شئ نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوباً
لفظاً ولا محلاً وهو مدفوع بأنه متعدي بحسب الاصل ومرفوعه منصوب بحسب
الاصل بناء على الاصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذ لا واسطة) أى

على ما يستفاد من كلامه هنا حيث قدّم الخبر والافالجهه ورعى أن كان وأخواتها
واسطة كما تقدم والمصنف في التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف
الجر مع شيوخ كل من اللغتين كشكرته وشكرته له ونهجت له ونهجت له واسطة وهو
الاصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانياً متعدياً والحرف زائد ثالثاً لا لازم وحذف الحرف
توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفرافاً جمعاً في فتحه وفغرفوه جمعاً في
انفتح وكزاد ونقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أي لا لازم ذلك اذ عدم
الوقوع على المفعول به وعدم الجاوزة اليه لازماً للقصور المذكور (قوله لازم
له) أي غالباً أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الاكل والحسن يزولان عند
المرض أفاده سم (قوله اذا كثراً كاه) أي كان كثرة الاكل سجيبة له فلا يرد ما قاله
ابن هشام كثرة الاكل عـ مرض لا سجيبة لكن فسر الجوهري وابن سيده النهم
بأنه تمداد الشهوة للاكل وفي القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة في
الطعام وأن لا تنتمي عين الاكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى فهو نهم ونهم ومنهم اذ
فعل قول الشارح أي كثراً كاه قول آخر أو نفس باللازم وفي التسهيل لا فعال
السجايانهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايان لا يلزم أن تكون مضمومة
العين وفي التصريح خلافة بقي أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما صرف كيف
قبل منهوم اللهم الا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما قبله
شخنا عن الشارح (قوله واشتأز) نقل الروادى انه جاء متعدياً قالوا اشتأز الشيء
أي كرهه (قوله وما ألحق به) أي وكذا ما وزن ما ألحق بأفعول في الزنة والالحاق
بجعل مثال أنقص من آخر موازناله ليصير مساوياً له في عدد الحروف والحركات
المعينة والسكنات وفي التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف
المعنى بالزيادة للاحق كما في حوقل وكوثر فأنما محالان لمعنى حقل وكتروقه
لا يكون لأصل المحقق معنى في كلامهم م كما في كوكب وزينب فانه لا معنى لكسب
وزينب وانما كان أفعول ملحقاً بأفعول زيادة حرف فيه غير الالف وهو الوار
بخلاف أفعول (قوله وهو أفعول) لوقل كأفعول لكان شاملاً لا نحو أبيضض (قوله
أكوهه) أصله كهه أي أسرع اه فارضى (قوله اذا ارتعد) يعنى لأنه ارتعد
(قوله أفعول) أي أصله اللامين وقوله وما ألحق به عطف على أفعول فيكون
المشبه به أفعول أصلي اللامين وأفعول زائد احدهما وهل الزائد الثانية
أو الاولى قولان وأفعول المشبه به الافعال المشبهة لهذه الصيغة في الوزن نحو
أخرنجم واقع نس وأخرنبي فاعـ تراض البعض بأن ظاهر الشارح انه معطوف
على أفعول فيكون من المشبه به وحينئذ فإن المشبه فكان الظاهر أن يقول بدل
قوله وما ألحق به والذي شابه أفعول وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة

ويسمى قاصراً أيضاً لقصوره
على الفاعل وغير واقع وغير
مجاور لذلك (وحتم لزوم
أفعال السجايان) وهي
الطباع والمراد بأفعال
السجايان ما دل على معنى
قائم بالفاعل لازم له (كنهم)
بكسر الهاء الرجل اذا
كثراً كاه وشجع وجبن
وحسن وقبح وطال وقصر
وما أشبه ذلك (وكذا)
ما وزن (أفعول) نحو
أفشمعير واشتأزوا طمأن
وما ألحق به وهو أفعول
نحو كوهه والفرخ اذا
ارتعد (و) كذا (المضاهي)
أي المشابهة في الوزن أفعول
نحو أخرجتم يقال أخرجتم
الابل أي اجتمعت

وما ألحق به وهو وزن

افعلنل بزيادة إحدى
اللامين نحو (افعنسا)
يقال افعنس البعير اذا
امتنع من الانقياد
وافعنلى نحو اخرنبى الديك
اذا انتفض للقتال واسلمنى
الرجل اذا نام على ظهره
وقد جاء منه المتعدى نحو
اسرندى واغرندى أى علا
وركب فى قول الراجز

قد جعل النعاس يسرندىنى
أدفعه عنى ويغرندىنى

* (تنبيه) * يجوز فى
افعنس أن يكون مفعولا
للمضاهى والاولى أن يكون
فاعلا والمفعول محذوف
أى والمضاهيه افعنس

لما عرفت أنه ملحق باخرنجم
(و) كذا حتم أيضا

لزم (ماقتضى) من
الافعال (نظافة أو دنسا)

نحو نظف وطهر وروى
ودنس ونجس وقدر (أو

عرضا) وهو ما ليس حركة
جسم من معنى قائم بالفعل

غير ثابت فيه كعرض وكسل
ونشط وفرح وخرن ونهم

اذا شبع (أو طاع المعتدى
لواحد كمدته فامتدأ)

ودخرجت الشئ فتدخرج
اماطاوع المعتدى لاكثر

من واحد فانه متعد كاصر

مسماة آنفة معقودة من مبتدأ وخبر ايمان المشبه والمضاهى فى غاية السقوط اذ لا
داعى الى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعنل أصل اللامين
من الوزنين الاخيرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعنل بنحو اخرنجم والمضاهى
افعنل زائد احدى اللامين بنحو افعنس والمضاهى افعنلى بنحو اخرنبى صريح
فما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبهة للصيغ الثلاث
فى الوزن وبأن تنوهم أن كلام الشارح فى التنبيه بأياه فان كلامه انما هو
لأنظر لبعض تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوه
عليك (قوله وهو وزن افعلنل) لوقال كافعلنل لكان شاملا لنحو احوصل
(قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذ فلا يرد على المتن أفاده المصريح (قوله
واغرندى) بالغين المجهجة مرادف اسرندى كفى المغنى فقول الشارح أى علا وركب
راجعا لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهى) أى على طريق عكس
التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد
أل الموصولة (قوله ماقتضى) أى أفاد (قوله نحو نظف الخ) أى بضم العين فيما
عد ادنس فانه بكسر ها لا غير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها
أيضا فى نجس وقدره ذامجوع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم
ما وقع لبعض من القصور والدعوى التى تحتاج الى بيضة (قوله أو عرضا) زاد
فى المغنى أولونا كاصر واخضر وأدم واحمار واسودا أو حلية كدعج وكحل
وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر
ووصفهما ليس الاعلى فعيل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا كإغدة
البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذل كاستعجر الطين أى صار جرح
قوله ما ليس حركة جسم) أماما هو حركته فلهذا لازم كشي ومتعد كمد ويدخل
فى التعريف فهم وعلم مع أنهم متعديان فان أخرجهم مانه يجعلها ثابتين أو منزلين
منزلة الثابت اشكلا على تعريف أفعال السجيا أفاده الدنوسرى أى لدخولها
فيها حيث يثد مع أنهم متعديان وذ كر ماقتضى عرضا بعدد كر ماقتضى نظافة
ودنسا من ذكر العام بعد الخاص لان النظافة والدنس من العرض وأفاد
الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى
العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذ كر فى تعريف
السجية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله
غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الافعال أفعال السجيا
قوله كعرض وكسل الخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طاع الخ)
لنطاعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر بلا فيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول

الآخر من الاول للثاني مع التلاقي اشتقاقا والقيد الاخر لاخراج نحو ضربته فتألم
وقد يتخالف معنى الثاني عن معنى الاول لتوقفه على شيء من جانب فاعلى الثاني
لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فيما تعلم بخلاف نحو كسرتة فلا يجوز أن يقال لما
انكسر اعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبني على ما زعموه من
كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه أن
لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوعة علم لانه حقيقة مثل أضجعتة فنام مما
يقضي فيه كثيرا الاول الى الثاني بلام مطاوعة وكذا علمته لما تعلم يلزم أن يكون
مثل أنضجعتة لما نام لان الحقيقة المنفية ليست حقيقة لازمة للثبوت ولا مستلزمة
لها والاجماع على أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم
والتعلم معا ولا يلزم التناقض في علمته فاعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عاجلت تعليمه
وانه يجوز أن يقال كسرتة فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق
حقيقة بين علمته وكسرتة في صحة المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه
وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معا أو متعديين
معا الى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وزعم أبو علي أنهم جازا لازمين سمي
في شعرهم مفعول ومنغوى من هوى وغوى وهما الزمان ورد بانهم ماضورة وقيل
مطاوعان لاهوريته وأغويته وضعف بأن الفعل لا فعل شاذ وزعم ابن بري أنهما
يقعان متعديين الى اثنين نحو واستعطيتهم درهم فأعطاني درهمي والى واحد نحو
استنصحتهم فتعني ورد بان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة
ككافي المغني (قوله وعد لازما) المراد باللازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف
الجر فيدخل المتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه
إشارة الى أن الباء والهاء حزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع
التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعتراض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بأن
المراد بفتح المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كفي الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى
منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء والهاء حزة وبها يصير
الفاعل مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التي هي اتصال معنى
الفعل الى الاسم فيشترط فيها جميع حروف الجر ففي تمثيل الشارح إشارة الى أن
المراد بالتعدية في المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للنجرت) وناصبه
عند البصر بين الفعل وعند السكوفين اسقاط الجاريس (قوله وشذا بقاؤه الخ)
ويطرد في رب نحو وليلى كوج البحر (قوله أشارت الخ) سدره * اذا قبل أى
الناس ثم قبيلة * أشارت الخ والاصل أشارت الى كليب الاكف بالاصابع فدخله
الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالجمع ووروى كليب بالرفع

(وعدا لازما بحرف جر)
نحو ذهبته يزيد بمعنى
أذهبته سريعت منه وغضبت
عليه (وان حذف) حرف
الجر (فالنصب للنجرت)
وجوابا وشذا بقاؤه على جره
في قوله * أشارت كليب
بالاكف الاصابع * أى
الى كليب وحيث حذف
الجار في غير أن وأن

على أنه خبر المحذوف أي هي كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة
 جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (قوله فانما يحذف نقلا) جعل
 الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا لقوله حذف
 لا للنصب ولا لهما معا والمتحذف عندي ما صنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام الوجه
 رجوعه اليهما معا بقية قوله وفي أن وان يطرد الخ ولأن الحذف هو اللاتق بأن
 يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع بالنصب والهاء ما يفيد هذا الوصف من أن
 تقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسا بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح
 ما يفيد هذا وصفه بكونه سماعيا من أن تقيض النصب عند الحذف وهو الجرح
 قياسا فانهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الا قول واردي السعة) ظاهر تمثيله
 أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يتيق عليه نوعان الوارد في
 السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لا تعدن لهم سراطيل المستقيم أي على
 صراط الخ والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو وشكرته
 ونحوه) مبني على القول بأن ما لازم من الحذف مع أن وأن
 قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لان المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف
 حرف الجر معهما من أي تركيب سمع شخصه أو ليس سمع وهذا بعينه في نصح وشكر
 (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم يحذف
 حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ومثل
 ذهبت الشام توجهت مكة ومطردا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن
 قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل انه منصوب
 على الظرفية شذوذ لان المراد الظرفية المكانية في المكان المهم وكذا الخلاف
 في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لما استعمله نثرأولو في
 منصوبه المسموع قاله الروداني (قوله آليت) بفتح التاء أي أقسمت خطابا للملك
 هجاء الشاعر فخاف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكاها وقوله
 أطمعه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أي لا آكله (قوله كما غسل
 بالاهمال والفتحات أي اضطرب وصدر البيت * لانه يبرز الكف يغسل متنه * فيه
 كما غسل يصف رجحا بأنه لدن أي لين والباء في به زسمية وقوله يغسل متنه أي
 يضطرب ويهتز صدره وقوله فيه أي مع هذا الكف (قوله وحذفه في أن وأن) أي
 معهما وظاهره اختصاص المراد الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه كما في
 التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتسكت يوم الجمعة ونحو جئتكم اكراما ونحو
 فلم ينظر أيها أزكي طعاما وليت شعري هل قام زيد سماعيا في العامل عن الجملة
 والتقدير فليت نظر في جواب أيها أزكي الخ وليت شعري يجواب هل الخ حاصل وفي

فانما يحذف (نقلا) لا قياسا

مطردا وذلك على نوعين
 الاول وارد في السعة
 نحو وشكرته ونحوه
 وذهبت الشام والثاني
 مخصوص بالضرورة كقوله
 آليت حب العراق الدهر
 أطمعه * وقوله

كما غسل الطريق الثعلب
 أي على حب العراق وفي
 الطريق (و) حذفه (في
 أن وأن يطرد) قياسا (مع
 أمن ليس كعجبت أن يدوا)
 أو عجبتم أن جاءكم ذكر
 من ربكم شهد الله أنه لا اله
 الا هو أي من أن يدوا أي
 يعطوا الدية ومن أن
 جاءكم وبأنه فان خيف
 الناس امتنع الحبيب كما في
 رغبت في أن تفعل أو من
 أن تفعل

كلام شخنا والبعض أن الحذف في القسم الأخير واجب وتقدم فيه اعراب آخر
ومنه أيضا كسنيبه عليه الشارح نحو جئت كي تسكر مني على جعل كي مصدرية
مقدرا قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن وفي الدماميني عن ابن عصفور
أن الاخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدي الى اثنين أحدهما
بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجاران تعين الجار وتعين موضع مع أطول
الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بربت اقل السكين وقبضت الدراهم زيد او منه
واختار موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين
بدل والمجور ومخدوف أي من بني اسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي
في التسهيل عن الاخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط
تعدى الفعل الى مفعولين (قوله لاشكال المراد بعد الحذف) أي عدم فهمه
فيكون اجمالا فهو مبني على مذهب المصنف من شمول اللبس للاجمال وأنه مانع
كاللبس وكذا ايراد الآية الاتية مبني على هذا أيضا لانها من الاجمال وقد مر
غير مرة أن الحق أن بينهما ما فرقا وأن الاجمال ليس معيبا ما لم يكن المقصود
التعيين ويمكن حل مذهب المصنف على صورته قصده فتنبيهه (قوله فيجوز الخ)
حاصل الجواب الاول أنه لا اجمال في الآية لان قرينة سبب النزول تدل على الحذف
المخدوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدّر هل هو في أو عن لانه لا اختلافهم
في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني وحاصل الثاني أن
الاجمال مقصود في الآية اعموم الفائدة وانما يتنوع الاجمال اذا لم يقصد لتكتم
(قوله لقرينة كانت) أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين ان
سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين انه يدل على معنى عن فقط
وقبل ان المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لمالهن وفرقة ترغب عنهن
لما تمتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة اذا لمانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه
(قوله لاجل الابهام) أي لاجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغاء تقصد
الابهام اذا تناسب المقام (قوله لما تمتهن) بالمهملة أي فجهن ومنه ما وراء الخلق
الدميم الا الخلق الذميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أي تقدير في
وتقدير عن فيكون المناسب أن يقول كما في المرادى وقد أجاب بعض المفسرين
التقديرين اذ ليس هذا الجواب عن ايراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون
مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال في تعبيره بأجابه فاهم (قوله)
لطواها ما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمي طويلا بالصلة ولا يتحذف معه الجار
وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من
دخول الحرف على حرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل الخ)

لاشكال المراد بعد
الحذف وأما قوله تعالى
وترغبون أن تنكحوهن
فيجوز أن يكون الحذف فيه
لقرينة كانت أو أن
الحذف لاجل الابهام
ليرتدع من يرغب فيهن
لما هن ومن يرغب
عنهن لما تمتهن وقدرهن
وقد أجاب بعض المفسرين
بالتقديرين (تفسيرهما)
الاول انما الطرد حذف
بحرف الجر مع أن وأن
لطواها ما بالصلة الثاني
اختلفوا في محله ما بعد
الحذف فذهب الخليل
والسكسائي الى أن محلهما
جر

وذهب سيبويه والفرقاء
الى أنه ما في موضع نصب
وهو الاقيس ومثله ان
وأن في حذف حرف الجر
قياسا الى المصدرية نحو
حملك كي تقوم أي لكي
تقوم (والاصل في
ترتيب مفعول الفعل
المتعدي الى اثنين ليس
أصلهما المبتدأ والخبر
(سبق فاعل) أي أن يسبق
الفاعل (معنى) منهما
المتعول معنى (كن * من)
فولك (ألبس من زاركم
نسخ الين) فان من هو
اللابس فهو الفاعل في
المعنى ونسخ الين هو الملبوس
فهو المفعول في المعنى
ويجوز العدول عن هذا
الاصل فيتمم ما هو
مفعول في المعنى على
ما هو فاعل في المعنى فيقال
البن نسخ الين من زاركم
(و) قد (يلزم الأصل)
المذكور (لوجوب عمرا)
أي وجد وذلك كتحذف
اللبس نحو أعطيت زيدا
عمرا وكون الثاني محصورا
كما أعطيت زيدا الأدرهما
أو ظاهرا والأول ضمير
متصل نحو أنا أعطيتك

كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان
الخليل والخليل مكان سيبويه كافي المغني والتصريح اه عبارة المغني بعد
نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال
بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جراسكان قولاً قويا اه فليس في كلام
سيبويه تعيين الجر كقولهم جمع له مذهباً له فافهم (قوله تسكيب قوله الخ) أي حيث
جر المعطوف على أن تسكون ومعنى البيت وما زرت ليلي لأن تسكون حبيبة لي ولا
لدين أنا طالها به وانما زرتها ضرورة تزلت بي في العبارة قلب ويحتمل أن الباء
بمعنى على نحو من أن تأمنه بقنطار أي دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها بمعنى
من متعلقة بطالب (قوله وهو الاقيس) أي الأقوى قياساً لان قائله قاس على ما اذا
كان المحرور غير أن وأن فاليه يتنصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفاً
وقال القول الاول قاس على محرور رب مع أن من النخاعة من يجعل الجر عند حذف
رب بواو رب لا رب فأفعل التفضيل على بابيه واعدل القائل بالنصب بتعجب عن
البيت بان جر دين بالعطف على توهم اللام (قوله كي المصدرية) فيحذف معها
ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كافي المغني (قوله سبق فاعل معنى)
أي وسبق ما لايجر على ما قد يجرحوا اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان
الفعل يتعدي اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول
اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعني ابن مالك في شرح التسهيل
ولا يقال اخترت قومه عمر ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى قول من أجاز
ضرب كلامه زيداً دماميني (قوله من ألبس) يضم السين أمر الجماعة ليطابق من
زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور باللباس واحد من الجماعة
المزورين ونسخ معنى منسوج (قوله وقد يلزم الأصل) التقليل بالنسبة الى عدم
اللزوم (قوله نحو أعطيت زيدا عمرا) توقيف سم في جواز تقديمها امرتين على
الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهار البعض الجواز وعلمه بعدم
اللبس أي والحاصل في الصورة الثمانية اجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل
امتناع تقديم الثاني على الاول متأخرين معاً عن الفعل أو متقدمين معاً عليه
فتأمل (قوله محصوراً) أي فيه (قوله أو ظاهراً أو الاول ضمير) اعترضه حفيد الموضع
بأنه يجوز تقديم الثاني على الفعل وأجيب بأن لزوم الأصل اضافي بالنسبة الى
امتناع تقديم الثاني على الاول لا مع الفعل (قوله أي قد يرى واجبا) إشارة الى
أن حتماً مفعول ثان يرى بقدّم ويحتمل أن يكون إشارة الى أنه حال من ضمير يرى
مقدمة ويجوز أيضاً أن يكون صفة مصدر محذوف أي ترك كاحتمال أو حالاً من ترك على
مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتد كافي رأى الشافعي حل كذا

المكثور (وترك ذال الأصل) لما وجد (حتماً قد يرى) أي قد يرى واجباً

بناء على القول بان رأى بمعنى اعتقد متعدياً الى واحد كما مر في محله (قوله كما اذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصوراً) أى فيه قال سم ما ملخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصوراً فيه نحو ما أعطيت عمر الا زيدا اذا كان زيدا هو الفاعل في المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمر ولا جمل الحصر في زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعة لللبس اه أى كأن يقال ما أعطيت عمر اعمدى الا زيدا ويظهر من أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم الاعم المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيدا عمراً بقى ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متأخر لفظاً ورتبة كاعطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى والظاهر فيه أيضاً مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة لللبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى الى ذلك فيقال في هذا زوج الحارية أعطيتها اياها وفيما قبله عمر وما أعطيتها الا زيدا أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثانى وجاز تأخيرها لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله تحكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر (قوله وهى المفعول من غير باب ظن) لوقول وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعد مدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أمام مفعول ظن فيجوز حذفه اختصاراً لا اقتصاراً كما تقدم في قوله ولا تجزئنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصاراً) لا يقال هذا الاياتى في المفعول به لان الفعل المتعدي يدل عليه اجمالاً فلا يكون حذفه الا لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالاً وهذا يعلم ما فى كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصاراً حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النخاة ورأى اليمايين ووافتهم في المعنى أنه لا مفعول له أصلاً وعبارة المعنى بعد ذلك رأى النخاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسنداً اليه فعل كونه عام فيقال حصل حريق أو نوب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليه ما ولا يذكّر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالناتى ولا يعمى محذوفان الفعل ينزل لهذا المقصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربى الذى يحى ويميت وتارة يعصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر ان وهذا النوع الذى اذالم يذكر مفعوله قبل محذوف نحو وما ودعك ربك وما قلى أهذا الذى بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا

وذلك كما اذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصوراً نحو ما أعطيت الدرهم الا زيدا أو ظاهراً والثاني ضميراً متصلاً بنحو الدرهم أعطيتها زيدا أو متباً بضمير الثانى نحو أسكنت الدار بانيها فالوكان الثانى متلباً بضمير الأول كما فى نحو أعطيت زيدا ماله جاز وجاز على ما عرف في باب الفاعل (وتنبية) حكم المبتدأ مع خبره اذا وقع مفعولاً يحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الامور الثلاثة نحو اوزن قلبي في نحو ظننت زيدا قائماً ووجوبه في نحو ظننت زيدا عمر او امتناعه في نحو ظننت في الدار صاحبا (وحذف فضلة) وهى المفعول من غير باب ظن (أجز) الاختصار أو اقتصار (ان لم يضرب) حذفها كما هو الاصل يكون ذلك لغرض

شكل في جانب الله تعالى اسقاطي (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهي
 رأس الآية تصرح (قوله لمن يخشى) الاصل بخشاه أي القرآن ويحتمل أن لا
 حذف وأن المفعول تنزيلا (قوله وكلا يجازا) أي وكلا يصح النظم وهو كثير (قوله
 فان لم تفعلوا وان تفعلوا) أي الاتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل
 ما قبل (قوله أو استهجنانه) أي استقباح التصريح به أي وكالعلم به أو الجهل به أو
 تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأغراض
 اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ماسبق) أي مفعول سبق مع الفعل والفاعل
 لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أي وكحذف المفعول في
 الاشتغال نحو زيد اضربه وفي التنارع نحو ضربني وضربه زيد وكحذف مفعول
 أكرمه في نحو جاء الذي أكرمه في داره لان حذفه يوهم أن العائد الضمير في داره
 (قوله هو بكسر الصاد الخ) قال ليس نقلا عن ابن هشام ويجوز ضمها على أن الفعل
 أخوف وأوى أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتحفيف لكن الكسر
 أنسب اهـ (قوله أي لم يضر كم) المناسب أي لا يضر كم (قوله ويحذف الناصبها)
 وإذا حذف فلا أصل تقديره في مكانه الاصل المانع أو مقتض فالأول نحو أيهم
 رأيتهم إذا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو أو ما عود فهدينا هم فحين نصب إذا يلي
 أم فاعل ونحو في الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيدان قدرته فعلا لان
 الخبر الفعلي لا يتقدم على المتبدل في مثل هذا ونحو ان خلفك زيد فيجب تأخير
 المتعلق قدرته اسمها أو فعلا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك
 زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا إذا
 تنبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني كما خبر متعلق بآء البسملة الشريفة
 لا فائدة الحصر كذا في المغني وناقش الدماميني التعليل بعدم الاتيان بأنك إذا
 قلت كان يقوم زيد فالاتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد
 فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيه أو كونه مبتدأ
 مؤخر أخبره يقوم واقتران الجملةتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ
 لا يزيله دخوله فالاتباس حاصل بعده أيضا على أن ابن عصفور يرجح منع التقدم
 في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استتر في باب كان انك إذا حذفتها عاد اسمها
 وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها في المثال لم يرجعها الى ذلك وأجاب الشمني
 بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغي الحمل على
 ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخر أخبره يقوم
 فتأمل (قوله ان علما) اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لانه أحد
 ركني الاسناد وعمديته فلا يستغنى الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف

اما لفظي **كتناسب**
 الفواصل نحو ما وعدك
 ربك وما قل ونحو الا تذكرة
 لمن يخشى وكلا يجازا في نحو
 فان لم تفعلوا وان تفعلوا اما
 معنوي كاحتقاره في نحو
 كتب الله لأغلبن أي
 الكافرين أو استهجنانه
 كقول عائشة رضي الله عنها
 ما رأيت منه ولا رأي مني
 أي العورة فان ضرا حذف
 امتنع وذلك (كحذف ماسبق
 جوابا) لسؤال سائل
 كضربت زيد المن قال من
 ضربت (أو حصر) نحو
 ما ضربت الا زيدا وانما
 ضربت زيدا أو حذف
 عامله نحو اياك والاسد
تنبية (قوله يضر هو
 بكسر الصاد مضارع
 ضار يضر ضيرا بمعنى ضار
 يضر ضرا قال الله تعالى
 لا يضركم **كيدهم** شيئا
 أي لم يضركم (ويحذف
 الناصبها) أي ناصب
 الفضلة (ان علما) بالقرينة
 وإذا حذف فقد يكون
 حذفه جائزا

الفضلة (قوله قالوا خيرا) أى أنزل خبر ابدليل ماذا أنزل (قوله كفى باب الاشتغال والنداء) اذلا يجمع بين العوض والغوض (قوله بشرطه) أى بشرط كل من التحذير والاعراء بشرط التحذير أن يكون بابا لك نحو اياك والاسد أو العطف نحو نحو رأسك والسيف أو بالتسكرا نحو والاسد والاسد بشرط الاعراء العطف نحو المرواة والخذلة أو التسكرا نحو وأخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كفى التصریح والمراد كل الناس جميعا خبرهم وشهرهم واسلكت طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما فاده الدنو شرى أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجرا مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغيير (قوله انتم واخبر السكم) أى انتم وانتم والتثنية وانتم واخبر السكم (قوله لازما) بأن يسلم عن التعدي بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما في الثاني والثالث وقوله أو في حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فعدد كفى الاول والرابع والخامس فان المضمين باعتبار دلالة على معنى الفعل المتعدى متعدي والضعيف عن العمل متعدي في المعنى للفعل وطالب له وكذلك في الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالاضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى أحسن اذ أخرجتني من السجن فان تعدية أحسن بالباء تضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى في التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعملا في مجموع المعنيين مرتباً أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر الثاني في حواشيه على المحلى عن السعد التفتازاني أنه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الاجزاء حقيقة لا اعتباريا كما هنا والا فرب عندي أنه مستعمل في كل من المعنيين على حدته وان لم يلزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيد ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني وغيره أنه مستعمل في حقيقة ومجاز وهذا هو التضمن النحوي وفي كونه مقيسا خلاف ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه يتقاس وأما البيهقي فهو تقدير حال يناسبها المعول بعدها لكونها متعدية اليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعول

نحوه الواخيرا (وقد يكون حذفه ملتزما) كفى باب الاشتغال والنداء والتحذير والاعراء بشرطه وما كان مثلا نحو الكلاب على البقر أى أرسل الكلاب أو أجرى مجرى المثل نحو انتم واخبر السكم (وخاتمة) يصير المتعدى لازما أو في حكم اللازم بخمسة أشياء * الاول التضمن لمعنى لازم والتضمن اشتراب اللفظ معنى لنظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤثري كلمتين نحو فليحذر الذين يخافون عن أمره

ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور
وهو قياسى اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد
ومنا بعده وقال ابن كمال باشا الحق أن التضمن البيانى هو التضمن النحوى وانما
جاء الوهم للسعد من عبارة الكشف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه
تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون)
اقتضاه على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج للبيان وكذا ما بعده (قوله أى
صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين) (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتي
أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويوصل ويقطع أى من
تزيل المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا
قصده هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أى به مجرورا بقى كأنه محمول له
فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى ذريتي دما بينى (قوله ومنه) أى من التضمنين من
حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلا متعديا صار بالتضمن لازما ولهذا فصله بمن
فان دفع ماقاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد
الى واحد وصار بالتضمن متعديا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترانى قالبا
مجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضا ترسى ثم أجاب بقوله قد
قتل الله الخ أى ذلك فى حال قتل الله زىاداعنى لا منى حينئذ وقيل المراد بالجن
المحل فالمعنى فى أى حالة ترانى باغضا محلى لست قالبا له لان الله قتل زىاداعنى
فلاستفهام على هذا انكارى وأراد زىاد ابن أبيه الذى استحققه معاوية بن
أبى سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله بمن مع
أنه مما نحن فيه ليناسب ما قبله فى الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب)
خرج به التحويل الى فعل بالضم لانه هذا القصد بل لنقل شمة العين الى الفاء فى
نحو قلته وطلمته على قول سيبويه ان الاصل فعيل بفتح العين فلما لم يكن آخره
للضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم لانتقل شمة الى فائه فيعلم أن عينه
واو كما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على أن عينه باء فان هذا التحويل
لا يقضى بالازم أماعلى قول ابن الحاجب ان الهمج أن الضم لبيان بنات الواو
لأنه نقل فالتقدير لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما يذكر
متعدى المعنى الى ما بعد الام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم
اللازم كما قد مناه فى زيادة اللازم لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن
لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المعنى فسقط اعتراض
البعض (قوله تملت) بالفوقية فالوحدة أى أصابت ويقال أتبت بالهمزة
والخريدة المرأة الحسنة والجميع بمعنى المضاجع يبارد أى يرق بارد بسام أى

أى يخرجون ولا تعد
عينك عنهم أى تنب
لذا عاوبه أى تحذوا وأصلح
لى فى ذريتي أى بارك لى
ومنه قول الفرزدق
كيف ترانى قالبا مجنى
قد قتل الله زىاداعنى
أى صرفه بالقتل

وقول الآخر

ضمنت برزق عيالنا أرمادنا
أى تكفلت وهو كثير جدا
الثانى التحويل الى فعل
بالضم لقصد المبالغة
والتعجب نحو ضرب الرجل
وفهم بمعنى ما أضربه
وأفهمه * الثالث مطاوعته
المتعدى لواحد كما مر
الرابع الضعف عن العمل
أما ما تأخذ به نحو ان كنتم
لأرويا تعبرون الذين هم
لربهم يرهبون أو بكونه
فرعا فى العمل نحو مصدقا
لما بين يديه فعال لما يريد
الخامس الضرورة كقوله
تملت فؤادك فى المنام خرقة
تسقى الضجيع يبارد بسام

بناء على القول بان رأى بمعنى اعتقد متعدياً الى واحد كما مر في محله (قوله كما اذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصوراً) أى فيه قال سم ما لم يخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصوراً فيه نحو ما أعطيت عمراً الا زيد اذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فانه ان قدم لحوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمر ولا جمل الحصر في زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال براعى الحصر مع القرينة الدافعة للابس اه أى كأن يقال ما أعطيت عمراً بعدى الا زيد او يظهر على أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم الامع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيداً عمراً بقى ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متأخر لفظاً ورتبة كأعطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى والظاهر فيه أيضاً مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للابس كأن يقال أعطيت المرأة الرفيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى الى ذلك فيقال في هذا زوج الجارية أعطيته اياها وفيما قبله عمر وما أعطيته الا زيد او نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثاني وجاز تأخيرها لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله تحكم الفاعل الخ) ولم يجرع رضاهما الناظم اعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر (قوله وهى المفعول من غير باب ظن) لوقول وهى ما عدم مفعولى باب ظن مما ليس بعد مدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أمام مفعول ظن فيجوز حذفه اختصاراً لا اقتصاراً كما تقدم في قوله ولا تجزئنا بالادليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصاراً) لا يقال هذا لا يأتى في المفعول به لان الفعل المتعدي يدل عليه اجمالاً فلا يكون حذفه الادليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالاً وهذا يعلم ما في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصاراً حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النجاة ورأى البيهانيين ووافقهم في المغنى أنه لا مفعول له أصلاً وعبارة المغنى بعد ذلك رأى النجاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مستنداً اليه ففعل كونه عام فيقال حصل حريق أو غيب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليها ولا يذكّر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفاً لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربى الذى يحى ويميت وتارة يعهد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما وادعك ربك وما قلى أهذا الذى بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا

وذلك كما اذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصوراً نحو ما أعطيت الدرهم الا زيد أو ظاهراً أو الثانى ضميراً متملاً نحو الدرهم أعطيته زيداً أو متملاً بضمير الثانى نحو ما كنت الدار بانيها فلو كان الثانى متملاً بضمير الأول كما فى نحو ما أعطيت زيداً ما له جاز وجاز على ما عرف في باب الفاعل (تنبيه) حكم المبتدأ مع خبره اذا وقع مفعولاً يحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في هذه الامور الثلاثة نحو ان تقدمه في نحو ظننت زيداً قائماً ووجوبه في نحو ظننت زيداً عمراً وامتناعه في نحو ظننت في الدار صاحباً (وحذف فضله) وهى المفعول من غير باب ظن (أجز) اختصاراً أو اقتصاراً (ان لم يضر) حذفها كما هو الأصل فيكون ذلك لغرض

شكل في جانب الله تعالى اسقاطي (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهي
 رأس الآية تصرح (قوله لمن يحشي) الاصل يحشاه أي القرآن ويحتمل أن لا
 حذف وأن المفعول تنزيلا (قوله وكلا يجاز الخ) أي وكما يصح النظم وهو كثير (قوله
 فان لم تفعلوا وان تفعلوا) أي الاتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم يدل على
 ما قبل (قوله أو استهجنانه) أي استقباح التصريح به أي وكما علم به أو الجهل به أو
 تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأغراض
 اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ماسيق) أي مفعول سبق مع الفعل والفاعل
 لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أي وكحذف المفعول في
 الاشتغال بخويزد اضربه وفي التنارع نحو ضربني وضربه زيد وكحذف مفعول
 أكرمه في نحو جاء الذي أكرمه في داره لان حذفه يوهم أن العائد الضمير في داره
 (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس نقل عن ابن هشام ويجوز ضمها على أن الفعل
 أخوف وأوى أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر
 أنسب اهـ (قوله أي لم يضر كم) المناسب أي لا يضر كم (قوله ويحذف الناصبها)
 وإذا حذف فالأصل تقديره في مكانه الأصلي المانع أو منتهض فالأول نحو أيهم
 رأيته إذا لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو أو ما عود فهدينا هم فحين نصب إذا لا يلي
 أما فعل ونحو في الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيدان قدرته فعلا لان
 الخبر الفعلي لا يتقدم على المتقدم في مثل هذا ونحو ان خلفك زيد فيجب تأخير
 المتعلق قدرته اسمها أو فعلا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك
 يد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا إذا
 تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني كذا خبر متعلق بآء التسمية الشريفة
 لا فائدة الحصر كذا في المغني وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا
 قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد
 فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها أو كونه مبتدأ
 مؤخر أخبره يقوم واقتراق الجملتين تقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ
 لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل بعده أيضا على أن ابن عصفور يرجح منع التقدم
 في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفتها عاداتها
 وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها في المثال لم يرجعها إلى ذلك وأجاب الشمسي
 بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغي الحمل على
 ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخر أخبره يقوم
 قنأمل (قوله ان علما) اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لانه أحد
 ركني الاسناد وعمديته فلا يستغني الاسناد عنه حتى يحذف بلادا يسل بخلاف

اما لفظي كتناسب
 الفواصل نحو ما وعدك
 ربك وما قل ونحو الا تذكرة
 لمن يحشي وكلا يجازي نحو
 فان لم تفعلوا وان تفعلوا وما
 معنوي كاحتمساره في نحو
 كتب الله لا غلبين أي
 الكافر من أو استهجنانه
 كقول عائشة رضي الله عنها
 ما رأيت منه ولا رأيت مني
 أي العورة فان ضرا الحذف
 امتنع وذلك (كحذف ماسيق
 جوابا) لسؤال سائل
 كضربت زيد المن قال من
 ضربت (أو حصر) نحو
 ما ضربت الا زيدا وانما
 ضربت زيدا أو حذف
 عامله نحو أياك والأسد
 تنبيهه * قوله يضر هو
 بكسر الضاد مضارع
 ضار يضر ضرا بمعنى ضر
 يضر ضرا قال الله تعالى
 لا يضركم كيدهم شيئا
 أي لم يضركم (ويحذف
 الناصبها) أي ناصب
 الفضلة (ان علما) بالقرينة
 وإذا حذف فقد يكون
 حذفه جائزا

الفضلة (قوله فالواخيرا) أى أنزل خبر ابدليل ماذا أنزل (قوله كما فى باب الاشتغال
والنداء) اذ لا يجمع بين العوض والمعوّض (قوله بشرطه) أى بشرط كل من
التحذير والاغراء بشرط التحذير أن يكون بابا لك نحو بابك والاسد أو بالعطف
نحو رأسك والسيف أو بالتسكّر نحو الاسد الاسد وبشرط الاغراء العطف نحو
المرواة والجدّة أو التسكّر نحو أخاك أخاك (قوله السكّاب على البقر) أى بقر
الوحش كما فى التصرّح والمراد دخل الناموس جميعا خبرهم وبشرطهم واسلكت طريق
السلامة وقيل المراد اذا أمكنتك الفرصة فاعتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل)
الفرق بينه وبين المثل كما فاده الدنو شرى أن المثل مستعمل فى غير ما وضع له للشابهة
بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعمل فيما
وضع له ليكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فاعطى حكمه
فى عدم التعدير (قوله انتم واخبر اكم) أى انتم وانتم التثنية وانتم واخبر اكم
(قوله لازما) بأن يسلخ عن التعدي بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما
فى الثانى والثالث وقوله أو فى حكم لازم بأن يكون بحسب الظاهر لازما وأما
باعتبار المعنى أو بعض المعنى فبعد كما فى الاول والرابع والخامس فان المضمين
باعتبار دلالة على معنى الفعل المتعدى متعدي والضعيف عن العمل متعدي فى المعنى
للفعل وطالب له وكذلك فى الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالاضافة أى
لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر
فى نحو قوله تعالى أحسن بى اذ أخرجنى من الجن فان تعدية أحسن بالباء
لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة
بأخرى فى التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير
الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعملا فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر
فيكون مجازا لا فى كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف
فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا لا يقال العلاقة
الجزئية لا نقول نقل الناصر اللقاني فى حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى
أنه لا بد فى اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا
كما هنا والا قرب عندي أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وان لم عليه
الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما
وتارة تكون غيرها ويؤيد ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامين وغيره
أنه مستعمل فى حقيقة ومجازه وهذا هو التضمن النحوى وفى كونه مقيسا لخلاف
ونقل أبو حيان فى ارتشافه عن الاكثرين أنه يتقاس وأما البيهاتى فهو تقدير حال
يناسبها المجهول بعدها لكونها متعدية اليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المجهول

نحو قوله (وقد يكون
حذفه ملتزما) كما فى باب
الاشتغال والنداء والتحذير
والاغراء بشرطه وما كان
مثلا لنحو السكّاب على
البقر أى أرسل السكّاب
أو أجرى مجرى المثل نحو
انتم واخبر اكم **وخاتمة**
يصير المتعدى لازما وفى
حكم لازم بخمسة
أشياء * الاول التضمن
لمعنى لازم والتضمن اشتراب
اللفظ معنى لفظ آخر
واعطاؤه حكمه لتصير
الكلمة تؤدى مؤثري
كلمتين نحو فلنحذر الذين
يخافون عن أمره

ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور
وهو قياسي اتفاقا لكونه من حذف العنامل لدليله. هذا ما درج عليه السعد
ومنا بعبوه وقال ابن كمال باشا الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوي وانما
جاء الوهم للسعد من عبارة الكشف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه
تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمين (قوله أي يخرجون)
اقتضار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج للبيان وكذا ما بعده الاقوله أي
صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أي تنب) أي تبعد (قوله وأصلح لي في ذريتي
أي بارك) جمع له ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويعنع ويوصل ويقطع أي من
تزيل المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا
قصده هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أي به مجرورا بقي كأنه محمول
فالمعنى في الآية أرفع الصلاح في ذريتي دما مني (قوله ومنه) أي من التضمين من
حيث هو لا بقيد كون المضمين فعلا متعديا صار بالتضمين لازما ولهذا فصله عن
فائدة ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد
الى واحد وصار بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف تراني قالبا
مجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أي في أي حالة تراني باغضائري ثم أجاب بقوله قد
قتل الله الخ أي ذلك في حال قتل الله ز ياداعني لا مني حينئذ وقيل المراد بالمجن
المحل فالمعنى في أي حالة تراني باغضا محلى لست قالبا له لان الله قتل ز ياداعني
فلاستفهام على هذا انكارى وأراد ز ياد ز ياد ان أبيه الذي استلحقه معاوية بن
أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لا ييه (قوله ومنه قول الآخر) فصله عن مع
أنه مما نحن فيه ليناسب ما قبله في الفصل من (قوله لقصد المبالغة والتعجب)
خرج به التحويل الى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين الى الفاء في
نحو قلته وطلته على قول سيبويه ان الاصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره
للضمير وزم حذف عينه حول الى فعل بالضم لتنتقل ضمته الى فائه فيعلم أن عينه
واو كما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليبدل على أن عينه ياء فان هذا التحويل
لا يقضى بالضرورة أما على قول ابن الحاجب ان الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو
لأن نقل القيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما يذكر
متعدى المعنى الى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما في حكم
اللازم كما قد مناه فز ياداة اللازم لا تما في كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن
لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما في المعنى فسقط اعتراض
البعض (قوله تملت) بالفوقية والموحدة أي أصابت ويقال أتبت بالهمزة
والخريدة المرأة الحسناء والتجميع بمعنى المضاجع يبارد أي يريق بارد يسام أي

أي يخرجون ولا تعد
عينك عنه م أي تنب
لذا عوا به أي تحذوا وأصلح
لي في ذريتي أي بارك لي
ومنه قول الفرزدق
كيف تراني قالبا مجنى
قد قتل الله ز ياداعني

أي صرفه بالقتل
وقول الآخر

ضمنت برزق عيالنا أرمادنا
أي تكفلت وهو كثير جدا
الثاني التحويل الى فعل
بالضم لقصد المبالغة
والتعجب نحو ضرب الرجل
وفهم بمعنى ما أضربه
وأفهمه الثالث مطاوعته
المتعدى لواحد كما مر
الرابع الضعف عن العمل
أما ما تأخروا عن كنتم
للرؤيا تعبرون الذين هم
لهم م يرهبون أو بكونه
فرعا في العمل نحو صدقا
لما بين يديه فعال لما يريد
الخامس الضرورة كقوله
تملت فؤادك في المنام خريدة
تسقى الضجيع يبارد يسام أي

للفعل من التعدي الى واحد الى التعدي الى اثنين ويجوز أن لا تكونا اذلا يلزم
من وجودهما نقله اليه كما أشار اليه الشارح قد غابنا مبني على الاول وجعل
أستغفر الله ذنبا معني أطلب غفر الله وما في باب لا مبني على الثاني وجعل أستغفر
الله معني أستتدب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا تنافي في قائل ونقل
الدامبني عن ابن الحاجب وغيره أن استغفريه تعدي للثاني نارة بنفسه ونارة عن
(قوله السادس التضمن) قال في المغني ويختص التضمن عن بقية المعديات بأنه
قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمة معني قصرت
الى منعوين بعدما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا آلولك فحاصلها تضمن معني
لا أمنعك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبا الى ثلاثة ما تضمنت معني أعلم وأرى
بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجاء نحو أنبأهم بأنهم فلما
أنبأهم باسمائهم نبؤ في بعلم اه (قوله رجبكم الطاعة وطلع بشرهم) فلما
بضم العين فيهم ما قال في المغني ولا ثالث له ما أي ليس ثم فعل مفهوم العين عدى
بالتضمن الى المفعول غير هذين (قوله كما غسل الطريق الثعلب) قال الفارسي
في اسناد العسلان الى الثعلب نحو لا ختصاصه بالذئب نص عليه السيوطي
في المزهري (قوله لعدم الابهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على
الظرفية كما سيأتي وانما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذي
يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله في المغني .

✽ التنازع في العمل ✽

التنازع لغة التجاذب واصطلاحاً أن يتقدم عاملان على محمول كل منهما طالع له
من جهة المعنى غزى (قوله ان عاملان) أي مذكوران كحصر حيد في التصريح فلا
تنازع بين محذوفين نحو زيد في جواب من ضربت وأكرمت ووجه الروداني كون
زيد في المثال ليس من التنازع بأن الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت
لم يتنازعا من تقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثاني في ضميرها محذوفاه ومثل
ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع في ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال
التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فاذ كرمه فعول أحد العاملين المقدرين وحذف
مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس لا من باب التنازع
فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ولا بد
أن يكون بين العاملين ارتباطا طالعاً طاف مطلقاً قال في المغني أو عمل أوله ما في
ثانيه ما نحو وأنهم ظفوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً اه وفيه تسميح لا يخفى أو
كون ثانيه ما جواب الاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستقونك قل الله يفتيك

السادس التضمن نحو ولا
تعزموا عقد النكاح أي
لا تنووا لان عزم لا يتعدى
الابعل تقول عزمت على
كذا لا عزم كذا ومنه
رجبتكم الطاعة وطلع
بشرهم أي وسعيتكم
وبلغهم * السابع
استقاط الجار توسعوا
أعجلتم أمر ربكم أي عن
أمره واقعدوا لهم كل
مرصد أي عليه وقوله
كما غسل الطريق بقى الثعلب
أي في الطريق وليس
اتصافه ما على الظرفية
خلافاً للفارسي في الاول
واب الطراوة في الثاني
لعدم الابهام والله أعلم
✽ التنازع في العمل ✽
(ان عاملان) فأكثر

في الكلالة آتوني أفرغ عليه قطرا أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما في المعنى فلا يجوز أن قام بعد أخوك (قوله اقتضيا) أي وجوباً على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو وأنه كان يقول سفيهاً على الله شططا لا احتمال عمل كان في ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سفيهاً ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملها في ضمير الشأن وهذا هو الظاهر وإن استظهر الدماميني الأول نعم لا تنازع في قام أظن زيد لا على الأول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها إلى زيد ولا على الثاني لأننا إذا لم تقدر ملغاة وقد رت متوجهة إليه تعين أعمالها في ضمير وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله في اسم) أي ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور ونحو زيد انما قام وقعد هو ونحو ما ضربت وأكرمتم الأبالسة ونحو وثقت وثقوت بك على خلاف في الأخير وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالده الظاهر - ر - خلافاً لقول المسكودي متعلق باقتضيا (قوله اتفاقاً) أي ممن لا يجوز عمل العاملين معاً فلا بد علمه أن الفراء يقول بعملهما معاً إذا اتفقا في طلب المرفوع كما سيأتي (قوله أناك أناك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو أحبس أحبس لأن كتابته ما بلاء نص في أنه ما خطاب المذكر فيكون ما قبله ما كذلك ومفعول أحبس مخذوف أي أحبس نفسك كما قاله العيني (قوله إذا الثاني توکید) أي فهو بمنزلة حرفي زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً قال المرادي في شرح التسهيل ويحتمل قوله أناك أناك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفعولاً كما حكى سيمويه ضرب بني وضربت قومك بالنصب أي ضربت بني من ثمت وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله * فهيهات هيهات العقيق وأهله * قال ارتفع العيق بهيهات الثانية وأضمرت في الأولى أو بالاولى وأضمرت في الثانية وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام زيد أن يكون زيد فاعلاً بالثاني وأضمر في الأول وأن يكون فاعلاً بالاولى والثاني توکید لفاعل له وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكان العامل واحد اهـ مع زيادته من الدماميني (قوله والافسد اللفظ) أي من جهة الضميمة النحوية (قوله والافسد المعنى) أي المعنى المراد إذا المعنى المراد كفاً في الخ ومعنى فسادة أفادة الكلام خلافاً لما قبل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعمل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفاً على كفاً ليحصل الربط المعبر هنا فيلزم كونه مثبتاً لطلب القليل لوقوع النفي في حيزو المقيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لا متنازع شرطها ونفي النفي اثبات والحال أنه نفاء أولاً بقوله * ولو أن ما سعى لأدنى معيشة * لا اقتضاء

(اقتضيا) أي طلباً (في اسم عمل) اتفاقاً ومختلفاً (قبل) أي حال كونها ما قبل ذلك الاسم (فلا واحد منهما العمل) فيه اتفاقاً والاحترار يكونهما مقتضيين للعمل من نحو أناك أناك اللاحقون إذا الثاني توکید والافسد اللفظ ادخفه حيثما أن يقول أناك أتوك أو أتوك أناك ومن نحو كفاً ولم أطلب قليل من المال * فإن الثاني لم يطلب قليل والافسد المعنى

لو النفي كما عرف والسعي لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن نحويز بعض النحاة ككون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استثنائية غير مسلم لغوات الربط المعبر هنا إذا جعلت الواو استثنائية أفاده الفارسي وصاحب المغني وقال السكوفيون والفارسي أن البيت من التنازع وأعمال الأول ووجه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فأنك لو قلت لودعوتها أجنبي غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني ونظر فيه في المغني بما توفش فيه نعم يرد أن النفي إذا دخل على كلام مقيد توجه الى تقييده إلا أن يقال هذا أعلي ولعل الشارح لاحظ ما ذكره فعلم عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على هذا المحذوف قوله

واسكنما أسعى لمجد مؤنل * وقد بدرك الحمد المؤنل أمثالي

هذا ولا يخفى أن ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يخرج من فساد المغني وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لأن كلام من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمتال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أي أفهامها مالا يصح وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهم ما أي على سبيل التنازع إذا طلبا نصيبا كما في زيد اضربت وأكرمت أي لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعني والحال أنه يمتنع على وجه التنازع لا أخذ الأول المعمول مجرد وقوعه عقبه فلا يكون الثاني طلبه كما قاله بعضهم أولانه يلزم عليه تقدم ما في حين حرف العطف عليه وهو يمتنع في غير الهزئة من نحو أظلم يسيرا كما قاله الدماميني فخرج المثال على أن زيد إنما طلبه أول العاملين وأما الثاني فطاب لضميره لكن حذف لكونه فضلا يجوز ذكره وحذفه وذبح جماعة منهم الرضي كما هو صريح عبارته لا طاهرها وانزعجه البعض الى جواز التنازع في المتقدم المنصوب وأجازه الفارسي في المتوسط نحو ضربت زيداً وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولاً يجوز التنازع في المتقدم ولو مر فو عام كونها في غاية البعد تحتاج الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح لا يهاهما ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أي للفعل المقدر (قوله يشهانها) أي في العمل لا في التصرف بدليل التمثيل بها ومأقروا كناية وقول الشاعر * أقيمت ولم أكل عن الضرب مسمعا * وفي شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه بالفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أي اسم يشبه الفعل وفعل

إذا المراد كفا في قليل من المال ولم أطلب الملك ويكون ما قبل من نحو زيد قام وقعد لان كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعني ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناطم وغيره وعلوا وفي كل من المثال والتعلييل نظر أما المثال فظاهر وأما التعلييل فلقصور العلة لأن ذلك يقتضي أن لا يمتنع تقديم مطلوبهم ما إذا طلبا نصيبا وعاملان في كلامه رفع بفعل مضمر بنفسه اقتضيا وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة تنبيهات الأول مراده بالعاملين فعلا متصرفان أو اسمان يشهانها أو اسم وفعل كذلك

فالأول نحو أ توفى أفرغ عليه قطرا) فأعمل الثاني ونوى الضمير في الأول
 وإنما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عندها مال الأول كما سيأتي (قوله عهدت)
 بالبناء للمجهول وناء الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابه) ما اسم فعمل بمعنى خذ والميم
 علامة الجمع والأصل هاكم أبدأت الكف واواثم الواو همزة وفي اعراب القرآن
 للسين زعم القتيبي أن الهمزة بدل من الكاف فإن عنى أنها تحل محلها فهي صحيح وان
 عنى البدل الصناعي فليس بصحيح اهـ (قوله ولم أنسل) أى أعجز وبابه دخل وطرب
 سمعنا بكسر الميم الأولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) الضعف الحرف
 ولقد شرط صحة الاختصار في المتنازعين إذا الحروف لا يضمرفها وعندى فيه نظر
 لأن المراد بالاختصار في هذا الباب ما يشمل اعتبارا الضمير ولو مع حذفه كما في ضربت
 وضربني زيد وهـ هذا يتأتى في الحروف كما في علم أن سـ يكون منكم مرضى وقد نقل
 الدماميني عن شرح الفصل لابن الحارث ما نصه وقالوا في لعل وعسى زيد أن
 يخرج أنه على أعمال الثاني اهـ عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى
 لعل لاقرينة وقالوا لأعمل الأول لقيل لعل وعسى زيد أخرج وليس بواضح ألا
 يقال عسى زيد أخرج وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى اهـ قال الدماميني
 وانظر من الذى قال هـ من النحاة فإن المعروف من كلامهم سـ كون العاملين من
 الفعل وشبهه وكيف وجب إذا عمل الأول أن يقال خارج مع أن خبرا لعل يقترب بأن
 كثيرا وانظرا أيضا أى محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر
 يا أتاعك أو عساكا * وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبى على
 الفارسي وأبى الفتح جنى ما قد يشهد لان التنازع قد يقع في الحروف اهـ قال يس
 وأما فإن لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل عمل في محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) أى
 فعلين جامدين وقوله ولا جامد أى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرؤا كتابه ولا البيت قال
 الروداني ينبغي تقييده بما إذا تقدم الجامد لأنه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد
 ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذا فصل سواء أعملت الأول أو الثاني نحو أعجبنى
 ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد إجازته في فعلى التعجب) أى سواء أعملت الثاني
 أو الأول ويغتنر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لا متراج الجملة بين بحرف
 العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ويرجح هـ هذا القول الرضى هـ مع (قوله نحو
 ما أحسن الخ) هذا في أعمال الثاني وتقول على أعمال الأول ما أحسن وأجمله زيدا
 وأحسن وأجمل به بعمرو وإنما جى على أعمال الثاني مع الأول المهمل بالضمير
 المحرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لابه فاعل ويجب تركه عند القائلين أنه
 فضلة (قوله واختاره في التسهيل) شرط في شرحه للجواز أعمال الثاني تخلصا من
 الفصل المذكور دماميني (قوله من ذلك) أى عما تعدد فيه المتنازع وهى الأفعال

الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعني دبر والمفعول المطلق أعني ثلاثا وثلاثين
وأعمل الآخر إذ لو أعمل الأول لأشهر عقب الثاني والثالث فيه أيها ولو أعمل
الثاني لأشهر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز
حذف الفضلة مطلقا كما اختاره في التسهيل قاله سم (قوله طلعت الخ) المتنازع
طلعت وأدرك وأبغ والمتنازع فيه الندي وعند (قوله أن يكون غير سبي مرفوع)
أي لزوم اسناد أحدهما إلى السبي والآخر إلى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السبي
من رابطته بالمتبدا واعتراض بأنه يكفي في الربط رفعه ضمير السبي المضاف إلى
ضمير المتبدا كما اكتفى المصنف تبعاً للاختفاء والعكس أي بضمير الأزواج
المرتبطات بالمتبدا في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن
أي أزواجهن وبأن الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه
مع أن المتنازع فيه سبي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد أكرمه وأحسن إليه
أخوه مع أن المتنازع فيه سبي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز
بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المتبدا مع كل من العاملين سواء كان
السبي مرفوعاً أو منصوباً ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما ما مرفوعاً
كان السبي أو منصوباً وكوجود ضمير المتبدا مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم
فبعد أبوه (قوله مبتداً) أي ثان وقوله والعاملان أي مع ضميرهما لأن الخبر
المجموع لا العامل وحده أي والجمل في المثال خبر المتبداً الأول ويلزم على هذا
الاعراب بالنسبة إلى المثال أي زيد الخ تقدم الخبر الفعلي على المتبداً والخمعة ور على
منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي فهو (قوله أو غير ذلك)
عطف على أن السبي ومن الغير كون محطول خبراً ومعنى حال من غيرها وغيرها
نائب فاعل محطول (قوله بخلاف السبي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت
أخاه ومنع الشاطي التنازع فيه وعلمه بأنك إذا انعمت الأول فلا بد من ضمير
يعود على السبي وضمير السبي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح
الوجه امتناع التنازع في السبي مطلقاً (قوله كما مر) كان الأولى حذفه لأنه لم
يتقدم له تمثيل السبي المنصوب (قوله والثاني من المتنازعين أولى بالعمل من
الأول عند أهل البصرة أقرب) قال يس ولو كان أضعف من الأول في العمل
أه ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلامة المذكورة وعللت أيضاً
أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين
العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الأول أولى
لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلامة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء
ومحتمل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت

طلعت فلم أدرك بوجهي
فليتني * فعدت ولم أبغ
الندي عند سابقه
الثالث اشترط في التسهيل
في المتنازع فيه أن يكون غير
سبي مرفوع فنحو زيد قام
وقعد أخوه وقوله
وعزة محطول معنى غيرها
محتمل على أن السبي
مبتداً والعاملان قبله
خبران عنه أو غير ذلك مما
يمكن بخلاف السبي
المنصوب كما مر ولم يذكر
هذا الشرط أكثر المحققين
وأجاز بعضهم في البيت
المتنازع (والثاني من
المتنازعين) أولى بالعمل
من الأول (عند أهل
البصرة) أقرب (واختار
عكساً) من هذا وهو أن
الأول أولى لسبقه (غيرهم

تقيبه ~~سكتوا~~ عن
الاولى عند تنازع
الثلاثة وحكي بعضهم
الاجماع على جواز أعمال
كل منهما ومن أعمال الاول
قوله

كسالك ولم تسكسه
فاسكرن له * أخ لك يعطيك
الجزيل وناصر * ومن أعمال
الثالث قوله

جئ ثم حاف وقف بالقوم
انهم * لمن أجار وادو
عز بلا هون (وأعمل
المهمل) منهما وهو الذي

لم يتسلط على الاسم
الظاهر مع توجهه اليه في
المعنى (في ضمير ما * تنازعا
واترعا) في ذلك (ما اترعا)

من مطابقة الضمير
لظاهرو من امتناع حذف
هذا الضمير حيث كان

عمدة وسواء في ذلك كان
الاول هو المهمل (كجسنان
ويسى ابناكا) أم الثاني

(و) ذلك نحو (قد بغي
واعند باعبداكا) وهذا
المثال الثاني متفق على
جوازه والاول منعه
الكوفيون لانهم يمنعون
الانضمام قبل الذكر في
هذا الباب فذهب

عمر يحب أعمال الثاني وبالجملة كس في لا تخوضر بث لا أكرمت زيدا نفسه في
النسكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعلمت أيضا أولوية الاول بسلامته
من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان أعمال الثاني وأنصرفت الاول ضمير
الرفع كما هو رأي البصريين أو حذف الضمير من الاول ان أعمال الثاني
وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي أو عمل العاملين في معمول
واحد ان اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير ضمير الاول ان اختلفا كما
هو رأي الفراء كسائي في الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهجمة
وفسره الغزالي بالجماعة القوية ~~لكن~~ في القاموس الاسرة بالضم الدرر
الخصينة ومن الرجل الرط الأذنون (قوله على جواز أعمال كل منهما) أي اذ لم
يستلزم أعمال الثاني أن يضم مر في الاول ضمير رفع فان الكوفيين يمنعون كسائي
فلامنا فاه بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن أعمال الاول) أي بدليل
الانضمام في الثاني والثالث (قوله ومن أعمال الثالث) أي بدليل تعدية الثالث
بالحرف وحذف الضمير من الاولين ولم يعثر لأعمال الثاني لان لم يحفظ أعماله في
كلام العرب كما قاله المرادي (قوله في ذلك) أي في حال أعمال المهمل في الضمير
(قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لا جازة
سبيد بشر بني وضربت قومك بالنصب أي ضرب بني من ذكر وسمي ذكره الشارح
لكن صرح الدماميني نقل عن سبيدويه بتجسسه فيكون المراد التزام ذلك في الفصيح
ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكور والمؤنث والأشهر مفردا مذكرا لا غير نحو
أجرح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كجسنان الخ) المثالان من تنازع
الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقائمهما وذهب الزيدان وأقائم وذهبهما
الزيدان وأقائم أنما وذهب أنما وأقائم وذهب أنما أنما في المثال
الاخير ضمير الثاني المهمل وأنما الثاني فاعل الاول المعمل وبعبارة المثال قبله
كذا يؤخذ من الدماميني على المعنى (قوله وهذا المثال الثاني متفق على جوازه) قال
شيخنا هذا بنا في ماسيأتي عن الفراء من أعمالهما معا في الظاهر عند اتفاقهما
في طلب المرفوع اهـ ويجب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز
عمل العاملين معا قدبر (قوله والاول منعه الكوفيون) أي من حيث اشتماله على
انضمام ضمير الرفع في الاول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على أعمال الثاني
بدليل كلامه بعد فلا ياتي هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز أعمال
كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائي الخ)
تفصيل لحذف أي واختلفوا في كيفية أعمال الثاني مع طلب الاول الرفع قبل
ما وقع فيه أشنع مما فر منه لان حذف الفاعل أشنع من الانضمام قبل الذكر وهذا

هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضرب بنى وضرب بنى الزيد بن باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كما قاله يس (قوله تمسكا بظاهر قوله تعق) أي اسمة تروضه بطة الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المعجمة وفي التصريح أنه بالغين المعجمة بالارطى شجرها أي للبقرة الوحشية فمذبت بتشديد الذال المعجمة أي غلبت والنبل السهام وكليب جمع كب كعبيد جمع عبد ووجه التمسك به أنه لم يضمر في واحد من تعق وأراد فلم يقل تعقوا على اعمال الثاني ولا أرادوها على اعمال الاول وانما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سيأتي في الشرح (قوله في طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشدا اليه عبارة الهمع ونصهما أو قال القراء كلاهما يعملان فيه ان اتفاقا في الاعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالآثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد الا أن يريد أن العمل لجموعهما كما في زيد وعمر وقائم وفيه نظر لشرقيان كلام من الفعلين يستقبل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقبل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا انشمار) أي على أحد نقلين عنه ونقل عنه أنه يجوز الانشمار مؤخرًا في حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخوالهما (قوله أضمرته مؤخرًا) أي أن كان الاول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضيته كلام التسهيل والتصريح به فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان أعماله مرفوعة الثاني ضمير فيه وان أهملته فلا انشمار فيه وما نقله الشارح عن القراء اذ اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور وجوب اعمال الاول حينئذ كما في الهمع (قوله نحو ضرب بنى وضرب بنى زيدا هو) فهو فاعل ضرب بنى لا تو كيد المستتر في الفعل لانه يمنع أن فيه ضمير مستتر كما مر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) أي من وجوب انشمار ضمير الرفع في الاول عند اعمال الثاني (قوله لان العمدة يمتنع حذفها) اعترض الثاني هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الانشمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة لسكفائه في الرد على مجوز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على انه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الانشمار) هذا يراد على جميع السكوفين بخلاف الدليل الذي قبله فيرد به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أي في قياس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب في قياس عليه هذا الباب وبحث فيه الثاني أيضا بان جواز الانشمار قبل الذكر في غير هذا

والحالة هذه للدلالة عليه
تمسكا بظاهر قوله تعق
بالارطى لها وأرادها
رجال فبذت نباهم وكليب
وقال القراء ان اتفق العاملان
في طلب المرفوع فالعمل
لهما ولا انشمار نحو
يحسن ويبيء ابناكا
وان اختلفا أضمرته مؤخرًا
نحو ضرب بنى وضرب بنى زيدا
هو والمعتمد ما عليه
البصريون وهو ما سبق
لان العمدة يمتنع حذفها
ولان الانشمار قبل الذكر
قد جاء في غير هذا الباب
نحو رب رجلا ونهم رجلا

وقد سمع أيضا في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيديهم من قول بعضهم (١٠٨) ضر بنو وضربت قومك ومنه قوله

جذوني ولم أحف الاخلاء انني
لغير جميل من خيلتي مهمل
وقوله

هو بنني وهويت الغائبات
الي * أن شئت فأنصرفت
عنهن آمالي * وقوله

وكتما مدامة كأن متونها
جري فوقها واستشعرت
لون مذهب * ولا حجة فيما

تسلك به المانع لاحتمال
افراد ضمير الجمع وقد أجاز
ذلك البصريون في

الاحوال كلها تقول
ضر بني وضربت الزيد
كانك قلت ضر بني من

على ما لا يخفى (ولا يتجنى مع
أول قد أهمل * بضمير غير
رفع) وهو النصب لفظا

أو محلا (أو هلا) أي جعل
أهلا (بل حذفه الزم ان
يكن غير خبر) في الاصل

لانه حينئذ فضلة فلا حاجة
الى اثنائها قبل الذكر
فتقول ضر بني وضربت بني

زيد ومررت ومررتي وعمرو
ولا يجوز ضررتي وضربت بني
زيد ولا مررتي به ومررتي

بعمرو وأما قوله
إذا كنت برضيه ويرضيك
صاحب * فضرورة (وأخرنه

ان يكن هو الخبر) لانه
منصوب فلا بضمير قبل
الذكر وعمدة في الاصل

البناب لغرض ايراد الشيء ثم لا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه
مطلقا ولا دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتأمل
(قوله وقد سمع) ترق من قياس الاسم ما قبل الذكر في هذا الباب على الاسم
قبل الذكر في غيره الى سماعه في هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع الخ
أي سمع كثيرا انظروا ونراو ذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول
سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما في قوله تعفوق الخ على أن ما استدلل به على حذف
الفاعل هنا غير صحيح كما ستعرفه أفاده يس (قوله وكتما) أي ترى خيلا كمتا جمع
أكت من الكمة وهي حمرة تضرب الى سواد مدامة أي شديدة الحمرة مثل الدم
متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أي جعلته شمعار أو لباسا لها والمذهب
بضم الميم الموه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل اثنائي وأشهر في الاول ضميره
قبل الذكر لكن هذا البيت لا يحتاج به على الكسائي لان الضمير في الاول وهو
جري غير بارز فله أن يدعى خلوة منه ويحتاج به على القراء لاختلاف العاملين
وعدم ذكر الضمير مؤخر (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أي على تأوله بمن
ذكر كما يشير اليه أو تأوله بالجمع واعترض بأن الافراد فيجى كما مر عن الدماميني
فكيف ينفي الجمية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمر اجزا ولومع قبح نفي حجته
على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روي كما في العيني تعفوق بضم القاف على أنه مضارع
حذفت منه إحدى التاءين مسند الى ضمير الرجال لانهم في معنى الجماعة
ولا شاهد فيه للكسائي حينئذ وقول العيني ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه
الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله لها الابتكاف (قوله وقد أجاز ذلك) أي
الافراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الاحوال كلها أي اسنادا للفعل الى
الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد في الاثنين والجماعة فيجى كما مر (قوله
لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا
ما يصل اليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا يرد أن اعراب المضمرات محلي دائما
لبنائها (قوله أو هلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء أو أهلك أي جعلك أهلا
له (قوله بل حذفه الزم) أي على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه الخ كما
سيضع (قوله ان يكن غير خبر) حذف في الموضعين جواب ان التي فعلها مضارع
وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة الى اثنائها) أي لفظا فلا ينافي أنها
منوية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما يهرب منه اذا كان الضمير ملفوظا
به (قوله وأخرنه) أي اذكره. وخراف كلامه متضمن لشيئين ولهذا عمل الشارح
الامرئين على الالف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الاصل فلا يحذف) يرد عليه

الذي ذكره وعمدة في الاصل فلا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وطني وظهرت زيداعلمنا اياه ان

أما امتناع الانضمام متما

فادعى الشارح الاتفاق

عليه وفي دعواه نظر فقد

حكى ابن عصفور ثلاثة

مذاهب أحدها جواز

كالرفوع وفي كلام والده

في الكافية وشرحها ميل

الى جواز انضمام المنصوب

مطلقا متما واحتج له

وهو أيضا ظاهر كلام

التسهيل وأما الحذف

فمنعه البصريون وأجازه

الكوفيون لأنه مدلول

عليه بالمفسر وهو أقوى

المذاهب لسلامته من

الانضمام قبل الذكر

ومن الفصل * تنبيهات

الأول اقتضى كلامه أنه

يجاء بضمير الفضلة مع

الثاني المهمل نحو ضربني

وضربته زيد ومررتي

ومررتهم ما أخوالك

لدخوله تحت قوله وأعمل

المهمل في ضمير ما تارعا

ولم يخرج منه قوله

إذا هي لم تستك بعود أراك

تخل فاستما كت به عود

اسجل * وأنه يجوز حذفه

لفهوم قوله والترم ما التزما

وهذا لم يلتزم ذكره لأنه

فضله ومنه قوله

بعكاط يعشى الناظرين

إذا هم لمحو اشعاعه * وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن في حذفه

أن خبر كان ومفعولى ظن يجوز حذفه الدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتى
أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان ووطن وأخواتها كما يدل عليه
كلام التوضيح لا في الانضمام متما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وزاد في
التوضيح رابعا وهو الاظهار (قوله أحدها جواز) أى الانضمام للمنصوب متما
كالرفوع ثانيها وجوب تأخيرها وهو ما في النظم ثالثها جواز حذفه وعليه
الكوفيون (قوله ميل الى جواز الخ) وقضيته تجوز انضمامه مؤخرا بالاولى سم
(قوله مطلقا) أى عمدة كان في الاصل أو فضلة (قوله واحتج له) أى بشواهد من
لسان العرب (قوله وأجازه الكوفيون) نقل المصريح عن أبي حيان أن شرطه
عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت افراد أو تذكيرا وفروعهما واللام يخرج حذفه
نحو علمني وعلمت الزيد قائمين فلا بد أن يقول آياه متقدما ومتأخرا ولا ينافي هذا
ماسيا أى من وجوب الاظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وانزعجه سم لأن ماسيا أى
مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار
حينئذ (قوله لأنه مدلول عليه بالمفسر) أى وحذف المعمول لدليل جازح حتى في باب
كان ووطن (قوله لسلامته من الانضمام قبل الذكر) أى إذا انضم متما كما مال
اليه في شرح الكافية ومن الفصل أى بين العامل الاول المهمل ومعموله إذا
أنضمم وخرا كما قال به هنا (قوله إذا هي) أى المرأة والاراك واحدة الاراك
تخل بالبناء للمجهول والخاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد أى اختبر اكن التخل
بالمعجمة هو المفسر في القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب إذا والاسجل بكسر
المهمزة فسكون السين المهملة ففتح الخاء المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الاثل
يتخذ منه أيضا السوال كذا في العيني والذي في القاموس والصحاح الاسجل
بالكسر شجر يستأثبه وضبطت الخاء بالقلم في نسخ القاموس والصحيفة بالكسر
وهو الاقرب الى قولهما بالكسر والشاهد في تخريل واستما كت حيث تنازع اعود
اسجل فاعمل الاول وأنضم في الثاني ضمير عود اسجل وذكره (قوله بعكاط) سوق
كانت في الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتمايعون ويتعاضدون كظنون أى
يتفاحرون ويتناشدون الشعر قال في الصحاح بناحية مكة شهرا وقال في القاموس
بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتسمر عشرين يوما
والباء في بعكاط ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيعطى أى يسيء أبصارهم
من العشايا انقص وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير في شعاعه
للسلاح والشاهد في يعشى والمحو حيث تنازع اشعاعه فاعمل الاول وأنضم في
الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح
ترجح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه قال وبعضهم يحذف غير المرفوع لأنه

إذا هم لمحو اشعاعه * وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن في حذفه

تهيئة العامل للعمل وقطعه
 عنه لغیر معارض * الثاني
 كلامه هنا مخالف
 للتسهيل من وجهين الاول
 جزمه بحذف الفضة لانه من
 الاول المهمل والثاني
 جزمه بتأخير الخبر ولم
 يجزم به ما في التسهيل
 بل أجاز التقديم * الثالث
 يشترط حذف الفضة
 من الاول المهمل أمن
 اللبس فان خيف اللبس
 وجب التأخير نحو واستعنت
 واستعان على زيد به لانه
 مع الحذف لا يعلم هل
 المحذوف مستعان به أو
 عليه * الرابع قوله غير
 خبر يوهم أن ضمير المتنازع
 فيه إذا كان المفعول
 الاول في باب ظن يجب
 حذفه وليس كذلك بل
 لا فرق بين المفعولين في
 استناع الحذف ولزوم
 التأخير نحو ظننت
 منطلقته وطمنتني منطلقا
 هنداها فاباها مفعول
 أول ظننت ولا يجوز
 تقديمه وفي حذفه ما سبق

فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا أن في حذفه تهية العامل للعمل وقطعه عنه والبيت
 ضرورة اه (قوله تهية العامل) يعني لمحو العمل أي في الاسم الظاهر وقوله غير
 معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على أعمال الثاني مع الحذف أيضا
 والمعارض عليه لزوم الانضمام قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن إيلاء
 العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغیر معارض لفصل العامل الاول
 من المعمول بالعامل الثاني في حال أعمال الثاني مع الحذف قال سم وكأنهم أي
 المجوزين اختيارا حذفه عند أعمال الاول لا بعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال
 أعمال العامل الآخر في المذكر وردافع التهيئة هذا فانه حسن (قوله بل أجاز
 التقديم) أي ذكر الضمير مقدما عمدة في الاصل أو فضلة فليس الاضرب راجعا
 لقوله والثاني جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كقوله البعض
 (قوله الحذف الفضلة من الاول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثاني
 المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجوز حذفه نحو واستعان واستعنت به على زيد (قوله
 أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعله بطريق المقايسة على الابواب السابقة ومن
 قوله سابقا * وحذف فضلة أجزان لم يضرب (قوله وجب التأخير) وعلى ما قدمه عن
 التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو واستعنت واستعان على زيد
 به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقية معمول الفعل
 الثاني مع أن المراد استعنت زيد أما إذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم
 اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لوعاله بما
 أسلفناه لكان مناسباً بالان فعله انما ينتج الاجمال لا اللبس لكن من أنهم قد
 يظنقون اللبس على ما يعي الاجمال وان كان الصواب الفرق بينهما ما معنى وحكما كما
 تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أي هل مدلول الضمير المحذوف المحرور بالحرف
 شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون
 اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كقوله البعض
 فاعتراض بأن الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لان من
 الغير المفعول الاول لانه مبتدأ في الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لان
 كلامهما عمدة في الاصل ويمكن الجواب عن المصنف بأنه عبر بالمرزوم وهو الخبر
 وأراد اللازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالاولى لا شرفية
 والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر (قوله وفي حذفه ما سبق) أي من المنع
 عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه
 ويقول وفي حذفه وانضماره مقدما ما سبق لان ضميته يشعر بأنه لا خلاف في عدم
 جواز انضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف في انضماره مقدما أيضا (قوله

ولذلك قال الشارح لو قال بدله واحذفه (١١١) ان لم يكن مفعول حسب * وان يكن ذلك فآخره نصب *

ولذلك (أي لكونه لا فرق بين المفعولين) قوله لكن قال المرادى استدرال على قوله لخلاص من ذلك التوهيم دفع به توهيم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلاً (قوله أو يرى لعمدة) بكسر اللام أي منتسباً لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاس المازني إلخ) أي في أنه إذا عمل الأول أضمر في الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بخاتمة لعودهما على متقدم في الرتبة وإذا عمل الثاني أضمر في الأول ضميرهما مؤخر الما تقدم وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضمير مع الأول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويختار أعمال الثاني) أي عند البصريين لقربه كما مر (قوله وأعلمت وأعلمني زيد عمر أقاء أياه أياه) لا يخفى أن أياه الأول ضمير المفعول الثاني وأياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الأول لما تقدم (قوله وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي أثبت به اسمها ظاهراً وقوله لا غير ما يطابق المفسر أي لم يتدافى الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أي للخبر عنه أن أتت به مطابقة للمفسر لفسر أن أتت به مطابقة للخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حيثما بالنسبة إلى المفعول الثاني لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما فيه فأعملنا في مثالنا الأول وأضمرنا في الثاني ضميره وهو الالف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو عملت الثاني نحو إلخ) صوره في عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال ظن ويظنني زيد وعمر وأخا أياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن أقصر مسافة (قوله على وفق الخبر عنه) أي وان خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كما له الاستقالي لم يوجب المطابقة بين الضمير ورجعه إذا أمن اللبس واستدل له قوله تعالى فإن كن نساءً ثم قال وان كانت واحدة مع أن الضمير فيها للاولاد لهور المقصود (قوله عنه دأعمال الأول وأعمال الثاني) فإن أعملت الثاني عملت الأول قلت على ما يظهر أنظن ويظنني زيدان أخا أياهما أياهما (قوله

قال خلاص من ذلك التوهيم لكن قال المرادى استدرال على قوله لخلاص من ذلك التوهيم دفع به توهيم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلاً (قوله أو يرى لعمدة) بكسر اللام أي منتسباً لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاس المازني إلخ) أي في أنه إذا عمل الأول أضمر في الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بخاتمة لعودهما على متقدم في الرتبة وإذا عمل الثاني أضمر في الأول ضميرهما مؤخر الما تقدم وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضمير مع الأول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويختار أعمال الثاني) أي عند البصريين لقربه كما مر (قوله وأعلمت وأعلمني زيد عمر أقاء أياه أياه) لا يخفى أن أياه الأول ضمير المفعول الثاني وأياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الأول لما تقدم (قوله وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي أثبت به اسمها ظاهراً وقوله لا غير ما يطابق المفسر أي لم يتدافى الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أي للخبر عنه أن أتت به مطابقة للمفسر لفسر أن أتت به مطابقة للخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حيثما بالنسبة إلى المفعول الثاني لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما فيه فأعملنا في مثالنا الأول وأضمرنا في الثاني ضميره وهو الالف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو عملت الثاني نحو إلخ) صوره في عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال ظن ويظنني زيد وعمر وأخا أياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن أقصر مسافة (قوله على وفق الخبر عنه) أي وان خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كما له الاستقالي لم يوجب المطابقة بين الضمير ورجعه إذا أمن اللبس واستدل له قوله تعالى فإن كن نساءً ثم قال وان كانت واحدة مع أن الضمير فيها للاولاد لهور المقصود (قوله عنه دأعمال الأول وأعمال الثاني) فإن أعملت الثاني عملت الأول قلت على ما يظهر أنظن ويظنني زيدان أخا أياهما أياهما (قوله

بين وعليه مشي في التسهيل فتقول على هذا عند أعمال الأول أعلمني وأعلمته أياه أياه زيد عمر أقاء وأيضاً يختار قال الثاني نحو أعلمني وأعلمت زيداً عمر أقاء أياه أياه وأعلمت وأعلمني زيداً عمر أقاء أياه أياه (وأظهر أن ضمير بر خيراً) أي في الأصل (لا غير ما يطابق المفسر) أي في الأفراد والتذكير وفروعه ما لا تغذر حذف بكونه عمدة والأضمار بعدم المطابقة فتعبر عن الإظهار وتخرج المسئلة من هذا الباب (نحو أنظن لثاني أخا * زيداً وعمر أخوين في إلخ) على أعمال الأول فزيداً وعمر أخوين مفعولاً أنظن وأخا ثاني مفعولاً ثاني وحيث به مظهر التبع نذر اضماره لأنه لو أضمر فاما أن يضم مفعولاً مراعاة للخبر عنه في الأصل وهو ممن يظناني فيجاء مفسره وهو أخوين في التثنية واما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف الخبر عنه وكلاهما مع عند البصريين وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو يظناني وأنظن زيدان أخا وأجاز السكوفيون ضمارة على وفق الخبر عنه نحو أنظن ويظناني أياه زيدان أخوين عند أعمال الأول وأعمال الثاني

وأجازوا أيضا الحذف (يعكز عليه ما تقدم نقله عن أبي حيان) قوله وجه كون هذه
المسئلة من هذا الباب هو أن الأصل (الح) ظاهره أن كونها من هذا الباب انما هو
بالنسبة الى المفعول الاول لا الثاني وبه صرح الموضع واستظهر رسم وغيره انما منه
بالنسبة الى الثاني أيضا باعتبار كونه مطلوب الكل من العاملين على أنه مفعول ثان
يقطع النظر عن كونه مفعولاً أو مفرداً أو أطال في ايضاح ذلك (قوله فعد لنا به) أي
الاضمار أي عنه (قوله لا يتأتى التنازع الح) لأن كلام من الحال والتمييز لا يضم
لوجوب تنكيره وقوله خلافه لا ينمى معطى حيث أجاز به في الحال قال الفارسي نحو
زرقي أزرك رافعاً على أعمال الثاني وزرقي أزرك في هذه الحالة رافعاً على أعمال
الاول اه وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو مقام
الح) لأنه أن أضم في الفعل المهمل بدون الانعكاس المعنى المراد من الاثبات على
وجه الحصر الى النفي وان أضم فيه مع الا بأن يقال مقام الاهو ومقامه لا يزيد كما
نقل عن ابن هشام فإن أراد مع حذف الاهو ورد أن البصري لا يبحر حذف الفاعل
هنا وهذا التركيب جائز عنده وان أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح
الرضي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمنع وقوع التنازع فيه
نحو ما ضربت وأكرمك الازيد اوفرقي بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام
على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان
أضم في الفعل المهمل بدون الاول وم حذف الفضلة المحصور فيها ان أضم مع الا
وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضي الامتناع اذا كان
المنصوب عمدة في الأصل نحو ما علمت وطمئت الازيد اقاماً ولو سوى بين المرفوع
والمنصوب في الامتناع أو الجواز اسكان أحسن ثم رأيت الروداني صحح تخريج
التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر
بالا والحصر بانما فقال الذي يفهمه المتأمل أن تخريج ذلك انما هو على التنازع
وبأنه أن القياس يقتضي أن يقال مقام وقعد الازيد هو لان العاملين في الحال
بعد الافعال أحدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل لكن لما أمكن
اتصال هذا الضمير به ماله المعنى مع ظهوره معني الحصر لوجود دليله حال اتصال
الضمير به من ذلك فأتصل به ماله ثم بسبب عوده الى ما بعده لفظاً ورتبة يلزم أن
يكون هو مفعولاً مؤخر رتبة لان رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه
ويلزم من كونه مؤخر رتبة كونه موجباً محصوراً بالا التي قبله بحسب رتبة
وأصله فتأخيره الاصل دليل على ايجابه وحصره وعروض تقديمه لاجل اتصال
اللفظ لا يعتد به ما زعمنا بالأصل فمن الحصر وقولهم اذا قصد الحصر وجه
انفصال الضمير انما هو في الضمير الذي جاء على أصله وهو المتأخر لفظاً ورتبة

وأجازوا أيضا الحذف
نحو أطمن ويطمئن
الزيدن أخوين ~~تنبه~~
وجه كون هذه المسئلة
من هذا الباب هو أن
الأصل أطمن ويطمئن
الزيدن أخوين فتنازع
العاملان الزيدن فالاول
يطمئه مفعولاً والثاني
يطمئه فاعلاً فاعمالنا الاول
فعد لنا به الاسمين وأضم
في الثاني ضمير الزيدن
وهو الاف وبقي علينا
المفعول الثاني يحتاج الى
اضماره فرأيناه متعذراً
لما مر فعد لنا به الى
الظهار وقلنا أحافوا في
الخبر عنه ولم تضمره مخافة
لأخوين لانه اسم ظاهر
لا يحتاج الى ما يفسره
~~خاتمة~~ لا يتأتى التنازع
في التمييز وكذا الحال خلافه
لا ينمى معطى وكذا نحو مقام

ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التي يجب انفصال الضمير بعدها
 أيضا لافادة الحصر مع أنها مثل الاقياس التنازع فيها أن يقال انما قام وقعد زيد
 هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير الاصل
 ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اهـ باختصار (قوله وماورد الخ) كقوله
 ما صاب قلبي وأضناه وتيمه * الاكواعب من ذهل بن شيبانا
 فيؤول بأنه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بأنه سقو
 ذلك وجوده معنى باعتبار المذكر كور وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك
 من المفعولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جوازها في المفعول فيه
 جوازها في المفعول له فكيفية در الضمير في المفعول فيه مقتربا في يتدبر في المفعول
 له مقتربا باللام وفرق الروداني بتوسيعهم في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم
 يتدبر في وقبل صحت وسرت اليوم على أن التقدير صحت له هذا التقدير للتوسع
 بخلاف المفعول له فلا يقال قت وسرت خوفا اذا لا يجوز قته أى الخوف لعدم التوسع
 فيه والنفس الى جواز التنازع فيه أميل فتنبه

* (المفعول المطلق) *

(قوله زاد في شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التورل على الناظم بأنه كان ينبغي
 أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للترجم له لانه لا تصرح فيما سيذكره بأن
 المفعول المطلق أى شئ هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمؤنة ذكره بعد
 الترجمة المشعر بان المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيد التوكيد أو مبينا
 للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بعثله الخ وقوله توكيد الخ ويحتمل أن مراده
 استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته في شرح
 الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير
 للشئ الخ) جوزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون)
 أى أصالة تبدل ما بعده (قوله نظر الى أن ما يقوم مقامه) أى المصدر أى يحل
 محله ويوضع في مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد
 خلف عنه في ذلك أى في المفعولية المطلقة وأنه أى المصدر الاصل أى والاعتبار
 ليس الا بالاصل أما اذا نظرنا الى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر باعتباره
 كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان
 لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا
 الى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعل كما سيذكره وفيه ما سياتى وانما خص النفي بالخبر
 دون غيره كالمبتدأ والفاعل لانه الذى قد يحى عينا النوع عام له كما في ضربك

وقعد الاز يد وماورد
 ظاهره جواز ذلك مؤول
 ويجوز فيما عدا ذلك من
 المفعولات والله تعالى أعلم
 * (المفعول المطلق) *
 زاد في شرح الكافية في
 الترجمة وهو المصدر وذلك
 تفسير للشئ بما هو أعم
 منه مطلقا كتفسير الانسان
 بأنه الحيوان اذ المصدر
 أعم مطلقا من المفعول
 المطلق لان المصدر يكون
 مفعولا مطلقا وفاعلا
 ومفعولا به وغير ذلك
 والمفعول المطلق لا يكون
 الا مصدرا نظرا الى أن
 ما يقوم مقامه مما يدل
 عليه خلف عنه في ذلك
 وأنه الاصل (واعلم)
 أن المفاعيل خمسة مفعول
 به وقد تقدم في باب
 تعدى الفعل وزوده
 ومفعول مطلق ومفعول له
 ومفعول فيه ومفعول معه
 وهذا أول الكلام على
 هذه الاربعة فالمفعول
 المطلق ما ليس خبرا من
 مصدر

مفيد تو كيد عامله
 أو بيان نوعه أو عدده لها
 ليس خبرا مخرج نحو
 المصدر المبين للنوع في
 قولك ضرب بك ضرب أليم
 ومن مصدر يخرج نحو
 الحال المؤكدة نحوولى
 مدبرا ومفيد تو كيد عامله
 الخ مخرج نحو المصدر
 المؤكد في قولك أمرك
 سير سيرا للملوك مع عامله
 الغير المعاني الثلاثة نحو
 عرفت قيامك ومدخل
 لأنواع المفعول المطلق
 ما كان منها منصوبا لكونه
 فضلة نحو ضربت ضربا
 أو ضربا شديدا أو ضربتين
 أو مرفوعا لكونه نائبيا
 عن الفاعل نحو غضب
 غضب شديدا وانما سمي
 مفعولا مطلقا لأن حمل
 المفعول عليه لا يتوحد إلى
 صلبة لأنه مفعول الفاعل
 حقيقة بخلاف سائر
 المفعولات فإنها ليست
 بمفعول الفاعل وتسمية
 كل منها مفعولا انما هو
 باعتبار الصاق الفعل به
 أو وقوعه لاجله أو فيه أو
 معه فلذلك احتاجت في
 حمل المفعول عليها

ضرب أليم أو عدده كما في ضرب بك ضربتان (قوله مفيد الخ) مما خرج به كراهتي في
 قولك كرهت كراهتي على أن كراهتي مفعول به لكرهت اذ هو حينئذ لا يؤكّد
 ولا يبين نوع عامله ولا عدده فلا اعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه
 (قوله تو كيد عامله) أي مصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكّد والمؤكّد اذ ذلك
 شرط في التأكيّد اللفظي الذي هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا
 ضربا هذاما أفاده الدماميني والرضي ويبحث فيه بأنه يرفع التجويز كالنفس والعين
 ورد بأن التأكيّد اللفظي قد يكون لرفع التجويز في المختصر والمطول وأقره السيد
 أن نحو قطع اللص الأمير لا مبرر لرفع توهم التجويز فاعرفه والمراد أفاده التأكيّد
 من غير بيان نوع أو عدده أو الافة التأكيّد لا لزوم للمفعول المطلق مطلقا وإن كان قد
 لا يقصد وأوفي قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلل ولكن تجوزها الجمع بالنظر
 إلى القسمين الآخرين كما في ضربت ضربتي الأمير لا بالنظر إلى القسم الأول
 لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجمع مع واحد من القسمين الآخرين وبهذا
 يعلم ما في كلام البعض (قوله لها ليس خبرا) لو قال فليس خبرا السكّن أحسن اذ
 لا دخل لما في اخراج ما ذكره ولو أن شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله نحو المصدر
 الخ أي من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو
 أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج إلا بقولنا من مصدر ولم نعتبر عليه فاعلمه
 أشار بنحو إلى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده أيضا كالجملة
 المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكّد) هو
 المصدر الثاني المؤكّد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكّد عامله بل مثله ولا يبين نوعه
 لأن الذي يبين نوع عامله هو المصدر الأول (قوله أو مرفوعا الخ) فيه أنه بعد رفعه
 لا يسمي اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل (قوله لأن حمل المفعول عليه) أي
 المطلق فقط المفعول على جزيئاته أو المراد الأخبار بالمفعول عن جزيئاته (قوله
 لا يتوحد إلى صلبة) أي بالحرف أو الظرف أو المراد لا يتوحد إلى ذلك لغة فلا ينافي
 أنه مفيد عند الحاجة بالاطلاق ولهذا قال في المعنى المفعول إذا أطلق في اصطلاح
 الحاجة انما ينصرف إلى المفعول به لأنه أكثر دورا في الكلام ولا يصدق على
 المصدر المذكور إلا مفيدا بقيد الاطلاق (قوله لأنه مفعول الفاعل حقيقة) أي
 أي الفعل الذي يصح استناده اليه وليس المراد أنه موجود له حتى يرد مات موتا والمراد
 بالاستناد ما يعم على جهة الإيجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فإنها
 ليست بمفعول الفاعل) أو رد عليه المفعول لاجله وبعض أفراد المفعول به نحو
 كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث أنه فاعل لذلك الفعل
 المذكور فيخرج ما ذكره أملا (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وإن لم يكن

موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر سناه على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيره سم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) أى أو الظرف كفاي المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضمنية شئ آخر) أى كونه غير خبر ومفيدا تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كما أشار الى ذلك المصنف بقوله تؤكد الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لا نأقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كحرفه الشيخ خالد ونقله الاماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لا يكن دلالة عليه بطريق النبابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقييد الدلالة على الحدث في تعريفه بالاصالة (قوله اسم ماسوى الزمان من مدلولي الفعل) صرح السيد والرضي بأن المفعول المطابق هو الاثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أى ايقاعه الذى معناه أمر اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد ويطلق المصدر على كل منهما ما وراء أنت خبير بأن ما قاله لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور وأنه يقتضى أن المصدر المستعمل فى التأثير كثر تأثيرا أو وقعت ايقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضاربة والمضروبة أى السكون ضاربا والسكون مضرا وبما يسمى نحو الضاربة بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبة بالمصدر المبنى للمفعول والثانى أعنى الاثر هو المختلف فى كونه شخ لوقوع العباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للفتازانى وهو المكافى به على ما صرح به ابن أى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آتانه ولى فيه بحث وهو أن الثانى يتوقف حصوله على الاول فيكون أيضا مكافى به لأن ما لا يتم المكافى به الا به فهو مكافى به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكافى به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع وكونه أمر الاعتبارى لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعاقا مل (قوله من مدلولي الفعل) أو رد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس

الى التقييد بحرف الجر
بخلافه وبهم هذا استحق أن
يقدم عليها فى الوضع وتقديم
المفعول به لم يكن على سبيل
القصد بل على سبيل
الاستطراد والتبعية ولما
كان المفعول المطلق هو
المصدر مع ضمنية شئ آخر
كما عرفت بدأ بتعريف
المصدر لان معرفة المركب
موقوفة على معرفة أجزائه
فقال (المصدر اسم ماسوى
الزمان من * مدلولي الفعل)

وأجيب بأن ما لم يوضع بقدر يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور ومن عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال عليها اجلة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فلا تتم على مجموع الحدث والزمان تضمين وفي المقام بحث أبداه الشاطبي فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالة على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجهما عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين وأما خروجهما عن التضمن فلان دلالة اللفظ على جزء منهما مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة الى كل من الخمسةين وليس مانع فيه كذلك لان دلالة على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علت من أن دلالة على الاول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة وأما خروجهما عن الالتزام فلان دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجاعنه اه وأنا أقول نختار أنهم من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالة على الذات وتعيينها ليست من جهة واحدة فتقطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل يدل على الحدث بأننا لنسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والازم دلالة ضرب بكسر الصاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربض أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب أن المراد أنهم يدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست مخصوصها بشرط بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف فاعرفه (قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر مثله في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط وقوله نصب أى المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدوث كما يأتي (قوله ولو معنى دون لفظ) أى على الاصح عند المصنف لان ما ذهب اليه الجمهور من أن العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد في نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة في جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا وقال شيخ الاسلام التحفة ببقاء المماثلة على المماثلة في اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبني ايمانك تصديقا في باب النبابة وسنأتي في قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أو فاعل) أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن

أى اسم الحدث لان الفعل يدل على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأمن من) مدلولي (أمن) وضرب من مدلولي ضرب (بمثله) ولو معنى دون لفظ (أو فاعل)

او وصف نصب) يخوفان جهنم جزاؤكم (١١٧) جزاء مؤنورا ويجبني ايمانك تصديقا وكم الله موسى تكليما

والذاريات ذروا (وكونه)
أي المصدر (أصلا) في
الاشتقاق (لهذين) أي
للفعل والوصف (انتخب)
أي اختيار وهو مذهب
البصريين وخالف بعضهم
فجعل الوصف مشتقا من
الفعل فهو فرع الفرع
وذهب السكوفيون إلى أن
الفعل أصل لهم ما وزعم
ابن طحمة أن كلامين
المصدر والفعل أصل برأسه
ليس أحدهما مشتقا من
الآخر والصحيح مذهب
البصريين لأن من شأن
الفرع أن يكون فيه ما في
الأصل وزيادة والفعل
والوصف مع المصدر مذهب
المتأينة إذ المصدر انما يدل
على مجرد الحدوث وكل
منه ما يدل على الحدوث
وزيادة (توكيدا أو نوعا
بين) المصدر المسوق
مفعولا مطلقا (أو عدد)
أي لا يخرج المفعول
المطلق عن أن يكون لغرض
من هذه الأغراض الثلاثة
فالمراد (كسرت) سيرا
ويسمى المهم ومبين العدد
ويسمى المعدود وكسرت

العمل فلا يقال زيد قائم طننت ظنا (قوله او وصف) أي متصرف اسم فاعل أو اسم
مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة
المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث في التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى
الجزى به بدليل حملة على جهنم فلم يس العامل مصدر في الحقيقة ولأن أن تقول
لا يتعين ذلك بل يصح إبقاء الجزاء على مصدرية تقدير مضاف أي محمل جزائكم
أو بلا تقدير قصد المبالغة (قوله أصلا في الاشتقاق) معنى كونه أصلا فيه أن يكون
هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لنا نسبة بينهما في المعنى والحروف (قوله
إلى أن الفعل) أي المضارع على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقية زمانا
لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه
ماضيما وقيل الماضي لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض
زمانى الفعلين في شئين بخلاف الأول فإنه فرض الأزمنة في شئ واحد فهو أولى
بالترجيح وأما الأمر فمقطع عندهم من المضارع ويظهر على قول السكوفيين أن غير
الأصل من المضارع والماضي مشتق من الأصل منهما (قوله أن كلالا الخ) انظر
على هذا المذهب ما أصل الوصف (قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل
وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة في الفعل دلالة على الزمن وفي الوصف
دلالة على الذات لا يقال يلزم ضريبة أقرع على أصله وهي ممنوعة لأننا نقول
الفرع المنوع ضريبة على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث
بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده المتن شري هذا وقد ناقش سم قولهم
أن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا برهان يقتضي ذلك وأطال فراجع
(قوله يمين المصدر المسوق الخ) أشار إلى رجوع ضمير يمين إلى المصدر بقيد كونه
مفعولا مطلقا ويصح إعادة المفعول المطلق في الترجمة (قوله أي لا يخرج الخ)
أخذ هذا الحصر من تقديم المفعول (قوله كسرت سير ذى رشد الخ) ذهب بعضهم
كالدمايني إلى أن المضاف من النيابة لا يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره
وانما يفعل مثاله فالأصل سير مثل سير ذى رشد خذف الموصوف ثم المضاف وهو
حقيق بالقبول وان رده البعض بما لا يسمع غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن
مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا ميبنا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا
والظاهر أن المعترف بأل العهدية كالمضاف في ذلك (قوله أن المعدود من قبيل
المتخصص) لخصه بتكديده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر
كلامه أن المراد في منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني وعند الجمهور

(سيرتين) ودكادة واحدة ومبين النوع كسرت (سير ذى رشد) أو سير أشيد أو السير الذى تعرفه ويسمى
المتخصص هكذا فسره بعضهم والظاهر أن المعدود من قبيل المتخصص كما فعل في التسهيل فالمفعول المطلق على قسمين
مهم ومختص والمختص على قسمين معدود وغير معدود (وقد ينوب عنه)

(قوله بضم الفاء الخ) في
القاموس انه مثلث
القاف والفاء مقصورا
ومضموم القاف والفاء
ومضموم القاف والراء
عبدودا اه

أى عن المصدر في الانتصاب
على المفعول المطلق (ما عليه)
أى ما على المصدر (دل)
وذلك ستة عشر شيئا فينبوب
عن المصدر المبين ثلاثة
عشر شيئا * الاول كنيته
(كخذ كل الجذ) ومنه فلا
يقيموا كل الميل وقوله
ظننا ان كل الظن ان لا قيا
الثاني بعضيته نحو ضربته
بعض الضرب * الثالث
نوعه نحو رجع القهقري
وقعد القرفصا * الرابع
صفته نحو سرت أحسن
السبر وأى سبر * الخامس
هيئته نحو يموت الكافر
ميتة سوء * السادس
مرادفه نحو وقت الوقوف
(وافرح الجذل) ومنه قوله
يجبه السخون والبرود
والتمرحب ما له مزيد
السابع ضمير نحو عبد
الله أظنه جاسا ومنه

أصبه فعل مقدر من لفظه تصريح والاصح الاول لما مر (قوله أى عن المصدر)
أى المتأصل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى
يرد أن المفعول المطلق في افراح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لي زيادة
ملاقيه في الاشتقاق نحو وأنتها بآنا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو وضوء
العلماء (قوله كنيته) أى دال كنيته كلفظ كل وجميع وعامة وكذلك قوله أو
بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر (قوله كخذ) أمر من جذ يجذ
بكسر الجيم وضمها أى اجتمع كذا في القاموس وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر
الجيم وضمها (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ثم دودا أو بكسرهما مقصورا
أن يجلس على أليمه ويلصق فخذه بهيطنه ويحتجى بيديه أو يجلس على ركبتيه
منسكبا ويلصق فخذه بهيطنه ويتأبط كفيه وعد القهقري والقرفصا من النائب
عن المصدر مع أنهم ما مصدران لقهقرو قرفص لكونهما من غير لفظ العامل قاله
سم وضح الروداني أنهم ما انما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو قهقرو
قهقري وقرفص وقرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من
الرجوع ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن السبر الخ) أى سرت
السبر أحسن السبر وسرت سبرا أى سبر ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني
ضربت ضرب الامبر وسرت سبردى رشده على ما مر نيابة ومنه سرت طويلا بناء على
أن التقدير سيرا طويلا ويحمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السبر
حال كونه طويلا ومثله وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد أو زمنا
غير بعيد أو أزلفت الجنة أى الزلافا حال كونه أى الزلافا غير بعيد إلا أن هذه
الحال مؤكدة وقيل حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالستان
أو غير ذلك كذا في الغنى (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعله (قوله ومنه) أى من
المرادف أى مقارب المرادف لان الحب ليس مرادفا للاعجاب بل لازم له ولهذا
فصله عما قبله (قوله يجبه السخون) ما سخن من المرق والبرود ما برد منه والسين
والباء مفتوحان (قوله عبد الله أظنه جاسا) الضمير لظن المفهوم من أظن وعبد
الله مفعول أول وجاسا مفعول ثان فان أرجع الى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو
مرفوعا على الابتداء لم يكن سخن فيه قال الروداني وكان الاولى التثنية برفعهما
على الغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما
مر اه و يعارضه ما مر من اشتراط عدم الغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل
ويرد على الشارح أن كلامه الآن في النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء
ليست منه لان مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرور عن الوصف وأل
العهدية والاضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها

نائبة عن المصدر المؤكد نعم ان أرجع الضمير الى مبين للنوع كظني أو الظن
 المعهود دلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا الى قولنا دلالة
 المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لان الضمير معرفة فلا يقوم مقام النسكرة لما
 يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبيناً للنوع ألا ترى أنه يقوم
 مقام المعرف بأل الجنسية ولا يمان فيه للنوع فتأمل (قوله لأعذبه) الضمير
 للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذاباً عظيماً فصح كون
 الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا بقي شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من
 تقدير والاصل لأعذب تعذيباً مثل التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع
 على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواء حسي
 ينفي والذي يمكن وقوعه على سواء انما هو مثله وحقيقته فهذا الضمير في الحقيقة
 ليس نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن
 صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه (قوله المشار به) أي وان لم يكن
 متبوعاً بالمصدر عند الجمع ونحو ضربته ذلك وذهب الناطم الى أن الاتباع شرط
 وانما يكون اسم الإشارة نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل
 ما اذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أمالوقيل ضرب زيد اللص فقلت
 ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان فعلي زيد لا تفعله
 أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضرباً مثل
 ذلك الضرب (قوله إلا أنه قليل) أي ما نحن فيه من نائبة الظرف عن المصدر أما
 عكسه فكثير كما يأتي (قوله نحو ما ضرب زيداً) أي أي ضرب تضربه وقوله نحو
 وما شئت فاجلس أي أي تجلس شئت فاجلس (قوله آله) أي اسم آله وقوله
 ضربته سوطاً أي ضربته سوط (قوله في آلة الفعل) أي المعهود له (قوله اسم
 المصدر العلم) يظهر لي أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الاول
 موضوع لفظ المصدر باعتبار تعيينه ذهننا والثاني للفظه لا باعتبار التعيين ان قلنا
 مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الاول حقيقة الحدث باعتبار تعيينه ذهننا والثاني
 لهما لا باعتبار التعيين ان قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق بين
 المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله
 فتدبر (قوله نحو بربرة وفجر فجار) يشكل على التمثيل فرقه بين المصدر واسمه
 بان الاول ما جمع حروف الفعل والثاني ما لم يجمعها لجمع كل من بربرة وفجر حروف
 فعله إلا أن يدعي أن ذلك أغلبي أو ان مراد الشارح اسم المصدر ولو اغير الفعل
 المذكور كآبره وأجبره أي صيره باراً وصيره فاجراً لكان ينبغي على هذا ان
 يقول الشارح نحو بربرة وفجر فجار فتأمل (قوله ان اسم المصدر) أي العلم كما

لأعذبه أحد من العالمين
 الثامن المشار به اليه نحو
 ضربته ذلك الضرب
 التاسع وقته كشوله
 ألم تغض عينك ليلة أرمد
 أي اغتمض ليلة أرمد
 وهو عكس فعلته لم يلوع
 الشمس إلا أنه قليل
 العاشر ما الاستفهامية نحو
 ما تضرب زيداً * الحادي
 عشر ما الشرطية نحو ما شئت
 فاجلس * الثاني عشر
 آله نحو ضربته سوطاً
 وهو يطرد في آلة الفعل
 دون غيرها فلا يجوز ضربته
 خشبة * الثالث عشر
 عدده نحو فاجلدوهم
 ثمانين جلدة وزاد بغض
 المتأخرين اسم المصدر العلم
 نحو بربرة وفجر فجار وفي
 شرح التمهيد أن اسم
 المصدر لا يستعمل في كذا
 ولا مبيناً

في التصريح لا مطلقا لانه في التسمي بل على ان اسم المصدر غير العلم يقوم مقام
 المؤكد بل الظاهر انه يقوم مقام المبين أيضا كما هو قوله لا يستعمل الخ لا يرد
 عليه سبحانه لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الروداني
 الضمير واسم الإشارة (قوله شئته بغضا) في القاموس شئناه كنعه وسمعه شئنا
 ويثلاث وشئناه وشئنا وشئنا وشئنا نأبغضه (قوله ملاقيه في
 الاشتقاق) أي المجتمع مع في الاشتقاق أي في أصول مادة الاشتقاق وهي
 الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى
 مشاركة في المادة لان المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا)
 فيه أنه اسم مصدر غير علم لا ثبت مثل عطاء لا عطي فلهذا ذكره بعد في اسم المصدر
 غير العلم وقد يقال جعله من الملاقي في الاشتقاق إشارة الى كفاية ملاحظة
 الملاقة المذكورة في النيابة أو نظر الى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات
 ناب عن المصدر أفاده سم لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمي
 به النبات كما سمي بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا
 لان معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع
 بينه وبين الفعل دما ميني (قوله نحو قوسا وضوا الخ) قال اللقاني لقائل أن
 يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان
 جاريا على فعل آخر كما في وتبتل اليه بتبتيلا فكان ينبغي أن يدخل فيه بتبتيلا وان كان
 مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فاما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على
 غسل إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما ينقص فيه بعض حروف
 فعله اه وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الاول لكن مع كونه صيغ غير الثلاثي
 بوزن مالمثلثي كما عرفت فوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقاني وما أجيب به انما ينفع في
 عدم ادخال تبتيلا في اسم المصدر غير العلم لافي عدم ادخال نباتا من قوله تعالى
 والله أنتمسكم من الارض نباتا لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد
 مر أنفا الاعذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة
 تكرير الفعل) كان الاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن
 المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير
 لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عام له الذي تضمنه لالعامل بتمامه فلا يكون
 بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العام لان قبله وأعمل الثاني وحذف
 مفعول أفرد لدلالة ما قبله (قوله وأفردا) دفعه ما يتوهم من ظاهر الامر في
 قوله وثن الخ ولا يغني عنه مفهوم فوحد أيد الصدقة بكون السلب كيا أي لا يوجد
 غيره دأما ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اه سم فلا اعتراض

وينوب عن المصدر المؤكد
 ثلاثة أشياء * الاول
 مرادفه نحو شئته بغضا
 وأحقيقه مقبلة وفرحت
 حذلا * الثاني ملاقيه في
 الاشتقاق نحو والله أنتمسكم
 من الارض نباتا وتبتل اليه
 بتبتيلا والاصل انباتا
 وتبتيلا * الثالث اسم
 مصدر غير علم نحو قوسا
 وضوا وأغسل غسلا
 وأعطى عطاء (وما) سبق
 من المصادر (لتوكيد
 فوحد أبدا) لانه بمنزلة
 تكرير الفعل والفعل
 لا يثنى ولا يجمع (وثن واجمع
 غيره) أي غير المؤكد وهو
 المبين (وأفردا)

بأن جواز الافراد ظاهر لانه الاصل (قوله اصلاحية) أي المبين لذلك أي المذكور
 من التثنية والجمع لان الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآخاده (قوله
 فالشهور الجواز) ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيهها
 للفواصل بالقوا في تصریح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا امتنع تأخير
 عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيرهما عنه ما قاله الروداني
 (قوله لتقوية عامله) أي تثبت معناه في النفس التذكير وقوله وتقرر معناه
 أي رفع توهّم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكده نقوله الزكري في البحر المحيط في
 الاصول ونقص بقوله تعالى ومكرنا مكرنا وقول الشاعر
 وعجت عجمي جدام المطارف وأجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة
 والمجاز كقالت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطاني على الجاري فالمعين
 للمجاز يؤكده كافي الآية والميت فقوله لم المجاز لا يؤكده ليس على الإطلاق (قوله
 ونازع في ذلك الشارح) أي بما حاصله أن المؤكده قد لا يكون لتقوية والتقرير
 معايل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لانه اذا حاز أن يقرر معنى العامل
 المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالاولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكده
 جواز انخوائت سير او وجوب انخوائت سير او رديان الحذف
 منافي للتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكده والحذف ينافي ذلك
 قد عواه الاولوية مردودة وما ذكره وان كان من أمثلة المؤكده مستثنى من عموم
 قوله وحذف عامل المؤكده امتنع لنسكات تأتي كميل على ذلك قوله بعدد والحذف
 حتم الخ وفيه أن انخوائت سير الادلل على استثنائه لعدم تختم حذف
 عامله فالجواب بالنسبة اليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يميزان الجمع بين
 الحذف والتأكيد كما ورد في عقيل المنازع بأن جميع الأمثلة التي ذكرها
 ليست من المؤكده بل المصدر فيها نائب الفاعل عوض منه دال على ما يدل
 عليه وبديل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدهات يمتنع الجمع بينه
 وبين المؤكده وانه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكده واختلاف في عمل المصدر
 الواقع موقع الفعل والصحح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الاول لا يأتي في انخوائت
 سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله
 توكيد او نوعا إلّا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكده الآن وان
 كانت منه بحسب الاصل فتأمل (قوله متسع) أي اتسع مبتدأ خبره الجار
 والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف في سواء
 متسع فيكون بمعنى متسع فيه وانما جاز حذف العامل فيما ذكره لالة المصدر على
 معنى زائد على معنى العامل فأشبهه المفعول به فجاز حذف عامله (قوله ما ضربت)

اصلاحية لذلك اما العددي
 فبما اتفاق نحو من به ضربة
 و ضربتين وضربات واختلف
 في النوعي فالشهور الجواز
 نظر الى أنواعه نحو سرت
 سري زيد الحسن والقيح
 وظاهر مذهب سيبويه
 المنع واختاره الشلوين
 (وحذف عامل) المصدر
 (المؤكده امتنع) لانه انما
 جى به لتقوية عامله وتقرير
 معناه والحذف ينافي ذلك
 ونازع في ذلك الشارح (وفي)
 حذف عامل (سواء لدليل
 متسع) عند الجميع كأن
 يقال ما ضربت فتقول
 بلى ضربا مؤلما أو بلى
 ضربتين وكقولك لمن قدم
 من سفر قد وما مباركا ولمن
 أراد الحج أو فرغ منه

بحامه وروا الخذف العامل
في هذه الامثلة وما أشبهها
تجوز دلالة القرينة عليه
وليس بواجب (والخذف
حتم) أى واجب (مع)
مصدر (أن بدلا * من فعله)
لأنه لا يجوز الجمع بين
البذل والمبدل منه وهو
على نوعين واقع في الطلب
وواقع في الخبر فالاول هو
الواقع أمرا أو نهيًا (كندلا
الذي كندلا) في قوله
على حين ألهى الناس
جل أمورهم * فنندلا
زريق المال ندل الثعالب
فندلا بدل من اللفظ باندل
والاصل اندل يازريق
المال أى اختطفه يقال
ندل الشيء اذا اختطفه
ومنه فضرب الرقاب أى
فاصر بها الرقاب وتقول
قياما لا قعودا أى قم ولا
تقعد كذا أطلق الناظم
وخص ابن عصفور بالوجوب
بالتكرار كقوله * فصبرافى
بحال الموت صبرا * أو دعاء
تخوسقيا ورعيا

منافية لا استنفها مية بدليل الجواب وبلى لا ثبات المنفى قبلها (قوله بحامه وروا)
يقدر في الاول تنج وفي الثانى حجت (قوله والخذف حتم الخ) في قوة الاستثناء
من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أى عوضا من اللفظ
بفعله ولو المقدر في المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويج وويل قل الدماميني
والعامل المحذوف في هذا المصدر ما فعل مرادف لفعله المفعول على حذف تعدت
جلوسا عند الجمهور واما فعله المفعول وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من كونه
عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الاول اقتصر الشارح في الخاتمة (قوله وواقع
في الخبر) المراد بالخبر ما قبل الطلب فيشمل الانشاء الذى ليس من الطلب كحمدا
وشكرا لا كفر او صبر الاجزاء ونحوها وطاعة وسمعنا قوله الدفوشرى عن القاسى
وفي الهـ مع عن الشلوبين وابن مالك ان يحيا وحدا وشكرا لا كفر انشاء وعن
ابن عصفور أنها اخبار انظا ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أى المصدر الواقع وان
لم يكن متعديا على ما يؤخذ من الامثلة الآتية ومن تمثيل السيوطى في الهـ بخيبة
خلافا لما وقع في كلام الشاطبى وتبعه البعض وهذا النوع الاول مقيس على
الصحيح بشرط أن يكون له فعل من انظفه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع
الثانى الآتى فسماعى على الصحيح الاماسيد كره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا
وذا حصر ووكذا الجملة وذات شبيهه قيسا بى وكذا من السماعى ما كان من الاول
لا فعل له من انظفه كويج وويله أو لم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل اندل
يازريق) يقتضى أن زريقا اسم رجل وفي العيني انه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندلى
أو اندلوا ويمكن جعل صفيح الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا
والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أمها (قوله وتقول الخ) لوقال
وكقولهم قيا ما لا قعودا كان أنسب (قوله أى قم ولا تقعد) فيه ان حذف محذوف
لا الناهية ممنوع فالاولى أن يجعل قيا ما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوف
عليه أى افعل قيا ما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب
من التخلص أبى حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها وتون شذوذ ما مع أنه
يحتاج معه كما قال الدماميني الى أن يقال انه خبر عنى النهى (قوله بالتكرار)
ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو دعاء) عطف على أمرا أى دعاء له أو عليه
وقد مثل لهما (قوله تخوسقيا ورعيا الخ) اعلم أن من هذه المصادر ونحوها ما سمع
مضافا نحو ويحك وويلك وبعدك وسحكك والنصب واجب عند الانسافة ولا يجوز
الرفع لانه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع على
الابتداء كذا فى الهـ وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الانسافة وهو
الأقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له اذ لا مانع من تقديره وعبارة

التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبر المفيد طلبا كقوله * صبر
 جميل فكلانا مبتلى * أي صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبر المكيّر رنحو
 سير سير والمصور رنحو ما زيد الأسير والمؤ كد نفسه نكوله على ألف اعتراف أي هذا
 اعتراف والمؤ كد غيره نكحو زيد قائم حق والمزيد خبر انشائي كقوله عجب لتلك
 قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثنا عليه أي أمرى عجب
 وشأن في حمد الله وثنا عليه وقيل عجب مبتدأ وتلك خبر والمزيد خبرا غير انشائي
 اه أي نكحو فاعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة والظاهر أن ماله تفصيل العاقبة
 كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء
 بعض هذه رفعا اه وفيه نظر لان جاء في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافي
 قياس غيره عليه فالوجه الاطراد كما يفيد كلام ابن عصفور قال في الهمع ورفع
 المعرف بال أحسن من نصبه نكحو الويل له والخبيثة لكن ادخال أل ليس مطردا
 في جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقي لك والرعي وقال الفراء
 والجري بقياسه اه ونقولهما أ قول والجري وبعده نكحو سقي ورعي معمولا
 المحذوف مسوق للتبيين أي لك أغني أو لزيد أغني أو الجار والجري وخبر المحذوف
 تقديره ارادني أو دعائي وعلى كل فالكلام جملة ان كذا قالوا وهو متعجب ا إذا كان
 الجري ورعا طالبا نكحو سقي لك أما اذا لم يكن مخاطبا نكحو سقي زيدا المتعجب عندي أن
 يجعل معمولا للمصدر واللام لتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين
 اذ لا يلزم حيف في المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على ان
 المحذور انما يلزم في سقي لك ان جعل سقيانا تابعا عن اسق فان جعل تابعا عن سقي
 على ان الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدعا) بالادل المهمة يستعمل في قطع الالف
 وفي قطع الأذن كما في يس (قوله أو مقرونا باستفهام توبيخي) في كلام غيره
 الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل
 هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لانه خبر في المعنى
 وأجيب بأنه من باب الحجب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله أو ما الخ)
 بضم اللام وسكون الهمزة أي أتأثم أو ما وتعتبر اغترابا وقوله لا أبالك جملة قصد
 بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم اشباع الكلام فيها والاغتراب المبعد عن
 الاوطان (قوله والثاني) أي الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما
 في التوضيح الاول ما أشار اليه المشرح بقوله ما دل الخ والاربعة تستأني في المتن
 (قوله حمدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا
 التركيب مجرى الامثال فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال حمدت الله حمدا وشكركم
 شكرا مع أن الكلام يذكّر الفعل يكون خبرا لانشاء وكلاما عند قصد الانشاء
 وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين اذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال

وجدعا وكميا أو مقرونا
 باستفهام توبيخي نكحو أو ما
 وقد جدد قرناؤك وقوله
 ألؤملا أبالك واغترابا
 والثاني ما دل على غاملة
 قرينة فكثرت استعماله
 كقولهم عند تذكر النعمة
 حمدا وشكرا لا كفرا
 وعند تذكر الشدة صبرا
 لا جزعا وعند ظهور معجب
 عجبنا وعند الامتثال
 سمعنا وطاعة وعند خطاب
 مرشئ عنه افعول ذلك
 وكرامة ومسرة وعند
 خطاب مغضوب عليه
 لا أفعول ذلك ولا كيدا ولا
 هما ولا فاعل ذلك ورعنا
 وهوانا

من قوله تعالى فشدوا
الوثاق فأماننا بعدد
فداء (عامله يحذف
حيث عننا) أى حيث عرض
لما ذكر من أنه يدل من
اللفظ بعامله والتقدير فاما
تتمنون واما فتادون (كذا
مكرر وذو حصر ورد) كل
منهما (نائب فعل لاسم عين
استند) نحو أنت سير
سير او انما أنت سير او ما
أنت الاسير فالتمتكرار
عوض من اللفظ بالفعل
والحصر ينوب من باب
التكرير فلولم يكن مكررا
ولا محصورا جاز الاضمار
والاظهار نحو أنت سير
وأنت سير سير والاحتراز
باسم العين عن اسم المعنى
نحو أمرك سير سير فيجب
أن يرفع على الخبرية هنا
لعدم الاحتياج الى اضممار
فعل هنا بخلافه بعد اسم
العين لانه يؤمن معه اعتقاد
الخبرية اذ المعنى لا يخبر به
عن العين الامجازا كقوله
فانما هي اقبال وادبار
أى ذات اقبال وادبار
(ومنه) أى ومن الواجب
حذف عامله (ما يدعونه
مؤكد) وهو اما مؤكدا
(لنفسه)

الداميني نقلا عن الشلو بين (قوله وما سبق الخ) المتبادر أن ما مبند أو يحذف الخ
(٣) خبره فيبوهم أن هذا قسم لا آتى بدلا من فعله مع أنه قسم منه فان الآتى بدلا من
فعله اما واقع في الطلب كندلا واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما سموه وعلم
بتعريض له واما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو مكررا الخ
فالاولى جعل قوله وما لتفصيل الخ عطف على بدلا فيكون مثالا لانيا وعليه فقوله
عامله يحذف تأكيديا استفيد من التمثيل به لا آتى بدلا المنتهية حذف عامله
أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أى لتفصيل المترتب على
مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل
عاقبة مفرد نحو لز يدسفر فاما يصح صحة أو يغتنم اغتناما (قوله والتقدير فاما تتمنون
الخ) وفي بعض النسخ فاما تتمنون الخ يحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة
(قوله كذا) أى مثل ما سبق الخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن
العوض نفس المصدر لا تكرر به دليل جعلهم المكرر من أفراد المصدر الآتى
بدلا من فعله كما مر الأنا يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة
بتكراره جعل التكرار بدلا تسححا (قوله جاز الاضمار الخ) هذا اظهر بالنسبة الى
المصدر المبين دون المؤكد لا متناع اضمار عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف
عامل المؤكد امتنع وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح الا أن يكون جرى على رأى ابن
الناظم (قوله والاظهار) أى أن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه والاعتين
الاظهار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أنت سير او أنت أكلا
وشر باقوله المصرح (قوله والاحتراز باسم العين الخ) الذى يتجه عندى أن هذا
القيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذا المصدر فى أمرك سير سير ليس نائب فعل استند الى
اسم معنى بل المصدر نفسه استند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله
فيجب أن يرفع الخ) هذا بيان مراد وان لم يفهم من النظم اذ مفهومه أنه لا يحذف
عامله وجوباً وهذا صادق بجواز الحذف وجوب الذكر مر فوعا ان جعل العامل
المبتدأ أو منصوبا ان جعل فعلا (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فانه يحتاج
الى اضممار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن معه الخ علة للحذف أى وانما
جاز حذف العامل بعد اسم العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضى التعليل أن مثل
اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو أم لك سير اسيرا
وحذف في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله الامجازا) مقتضى قوله أى ذات
اقبال وادبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا امرسلا علاقته
التعلق (قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا) لا يشك على قوله سابقا وحذف عامل
المؤكد امتنع لان الامتناع عنده في غير الصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ

(٢) قوله ويحذف الخ خبره هكذا فى الاصل الذى يردى ولعل صوابه وعامله يحذف الخ خبره تأمل اه التى

التي منها مؤكد الجملة لقيام الجملة بمقام العامل فكانه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الاصح كافي التسهيل منع تقديمه كالذي بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأيه اقال الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هي نص في معناها) ان اراد لا تحتل غيره حقيقة فيما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وان اراد ولو مجازا لغيره سمى أى لا احتمال أن تكون لاتهم كم مجازا ويحاج باختيار الشق الثاني على معنى أنها لا تحتل غيره ولو مجازا لاحتمال اقربا (قوله فكانه نفسها) الانسب بالتسمية أن يقول فكانها بنفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة اعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسميح والمراد أن التسميح بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص في الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر في الجملة) أى برفع احتمال الغير (قوله كابني أنت حقا) الذي يظهر لي أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع للحجة الاثبات به مع ارادة المجاز كان يريد بقوة العلم لكن هذا التمايز يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجاز والذي في الرضى والدماميني أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها في الواقع قال الرضى المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والافليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تذكره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكيف ذكره انما يؤكده نفسه ثم قال معنى هذا المصدر يدل عليه الجملة السابقة فصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث الالفاظ لا تدل الاعلى الصدق وأما الكذب فليس بمدلول الالفاظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر لا يحتل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتل الكذب من حيث العقل أى لا يمنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز ذلك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه فصا لانك انما تؤكده بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ونقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يدكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اه وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونا ثابتا في الواقع فيكون حقا ولا يكون مضمونا غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر

أو غيره فالمبتدأ من النوعين وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناها وسمى بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكانه نفسها (نحوه على ألف عرفا) أى اعترافا ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصريحه نصا وسمى بذلك لانه أثر في الجملة فكانه غيرا لان المؤثر غير المؤثر فيه (كابني أنت حقا)

المؤكد صارت به نصا في الواقع وسمى مؤكدا غيره لان الجملة غير هذا المصدر
لفظا ومعنى اه فعلى ما قلناه المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت ابني حقا
لا أفعله البتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أي أبت البتة والتاء
للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أتردد بعد الجزم ثم
أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكان اللام للعهد أي القطعة المعروفة
من التي لا ترد معها أقول لا أفعله محتمل لاستمرار النفي وانقطاعه ولفظ البتة
محقق لاستمراره وأل في البتة لازمة الذكرو قيل يجوز حذفها ولم يسمع فيها إلا قطع
الهمزة والقياس وصلها قاله في التصريح (قوله صرفا) أي خالصا نعت لحقا (قوله
عما يلزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله أو صفه على تقدير مثل
وهل النصب أرفع من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أي
التجدد أي الدال على أمر يتجدد دالا على أمر ثابت دما ينين (قوله وفاعله)
أي فاعل معنى المصدر كالباء في مثال المصنف وارجاع الضمير إلى معنى المصدر
المحدث عنه الذي هو الثاني يرد عليه أن مثال المصنف ومثالي الشارح لم تشمل
الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثاني لان فاعل البكاء الثاني والضرب الثاني
والصوت الثاني ذات العضلة والمولك والجمار ولم تشمل الجملة على شيء من الثلاثة
ويجيب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل
قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال في مثالي الشارح أفاده سم (قوله كلى بكاء
ذات عضلة) قصر بكاء الاول للضرورة فلا يقال ان البكاء بالقصر اسالة الدموع
وبالترفع الصوت فلم تشمل الجملة على معنى المصدر وينبغي أن يكون قوله كلى الخ
صفة للجملة أي بعد جملة كالجملة في هذا الكلام ليكون اشارة الى بقية الشروط
أفاده يس عن الشاطبي (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت اذا
صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب المصدر كزعمه البعض (قوله
لعدم الاشعار بالحدوث) لانه من قبيل المملكت قال في الجمع لم ينصب ذكاء
الحكماء في له ذكاء ذكاء الحكماء لان نصب صوت وشبهه انما كان ليكون ما قبله
بمنزلة يفعل مسند الى فاعل التقدير في له صوت هو صوت فاستقام نصب ما بعده
لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله
لعدم احتوائها على صاحبها) أي لان ضمير عليه للنوع عليه لا للناسخ فلم يكن في
الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما في غاية الظهور
فدعوى البعض أن هذا المثال كمثل المصنف وأن الفرق بينهما تخكم في غاية
العجب (قوله فيجب رفعه في هذه الامثلة ونحوها) الذي يتجه الى صحة النصب في
نحو لزيد يديدا أسدا أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت حمار على الحال من الضمير المستتر

صرفا) خفضا رفع ما احتمله
أنت ابني من ارادة المجاز
(كذلك) مما يلزم
اشعارا نصيبه المصدر
المشعر بالحدوث (ذو التشبيه
بعد جملة) حاوية معناه
وفاعله غير صالح ما اشتملت
عليه للمعمل فيه (كلى
بكاء ذات عضلة) أي
تنوعت من الفكاح ولزيد
ضرب ضرب المولك وله صوت
صوت حمار فالنصب في
هذه الامثلة قد استوفى
الشروط السبعة بخلاف
ما في نحو لزيد يديدا أسدا
لعدم كونه مصدرا ونحو
له علم علم الحكماء لعدم
الاشعار بالحدوث ونحو
صوت صوت حسن لعدم
التشبيه ونحو صوت زيد
صوت حمار لعدم تقدم
جملة ونحو له ضرب صوت
حمار لعدم احتواء الجملة
قبله على معناه ونحو عليه
فخرج نوح الحكماء لعدم
احتوائها على صاحبها
فبغير رفعه في هذه الامثلة
ونحوها وتدينه نصب في هذا
الاشعار

في الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد الخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وفي النكت والداميني جواز نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حقيقة تعليل (قول لان شرط الخ) ذهب الناظم في تسهيله الى أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة بل قال الدماميني بعد ذكره أن كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الأكثر ماذنه قال الرضي وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أى في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة اه ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى أحداث ما يسمع واخراج به لانه نفس ما يسمع وان زعمه المرادى في شرح القهليل وجعله الداعي للجمهور الى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لانه بمعنى ما يسمع ليس مقدر بالحرف المصدرى والفعل ولا يلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدماميني قل البعض وانما لم يكن مقدر بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اه وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر من المرادى في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار أنه يقتدر بالحرف المصدرى والفعل (قوله ما أن يحس الخ) ما نافية وان زائدة وحرف الساق معطوف على منكب والحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية علاقة السيف والمعنى أن هذا الفرس مدج الخلق كطى الحمل متجاف كنجاف الحمل وأنه بلغ في الضمور الى أن لا يصل بطنه الى الارض اذا استطاع وانما يحس الارض منكمبه وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطى منصوب محذوف وجوبا على حذله صوت صوت حمار كونه الجملة بمنزلة له طى كذا في التصريح وغيره (قوله تذر) أى السيوف والجماجم جمع جمجمة يضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو اليت بقوله ما ماتها اذهى جمع هامة وهى الرأس وضاحيان ضحايا ضحوا اذا برز عن محله بله الا كف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا الى المفعول على أحد الالوجه الاتية في بله كأنهم تخلق متعاقبا ضاحيا والضمير لها مات والمعنى أن هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤسهم عن محالها منفصلة كأنهم تخلق على الابدان فتر كذا كرا لا كف لانها اسهله التقط بالقبضة الى الرأس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا ففتحته بناءية وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعد شاعلى الابتداء خبره بله بمعنى كيف لانها اسم عمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا ايضا

يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله لا محذوف لاصلاحية المذكور للعمل فيه وانما لم يصلح المصدر المشبهة عليه الجملة في نحولى بكاء وزيد ضرب للعمل لان شرط اعمال المصدر أن يكون يلا من الفعل أو مقدره بالحرف المصدرى والفعل وهذا ليس واحدا منهما (تنبيه) مثل له صوت صوت حمار قوله

ما ان يحس الارض الامنكب منه وحرف الساق طى الحمل * لان ما قبله بمنزلة له طى قاله سيبويه (خاتمة) المصدر الآتى يلا من اللفظ بفعله على ضربين * الاول ماله فعل وهو مامر * والثانى مالا فعلى له أسلا كبله اذا استعمل مضافا كقوله تذر الجماجم ضاحيا ما ماتها بله الا كف كأنهم تخلق في رواية خضض الا كف قبله حقيقة منصوب نصب ضرب الرقاب والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله للشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو شقته بغضا وأحبيته

مقمة ويجوز أن نصب ما بعده فيكون سم فعل بمعنى اترك وهى احدى الروايتين في البيت وسماى في باب

بنائية والمعنى عليه كيف لا تترك ضاحية عن الايدي مع أنها أسهل من
الرؤس فعلى هذا بله في البيت للاستفهام التعجبي (قوله ومثل له الخ) أى في وجوب
حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لافى النصب على المفعولية المطلقة
لماسيد كرهه الشارح من أن تقدير عاملها الزمه الله فتكون مفعولاً به وفى كلام
غيره أن نصمها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن (قوله وهى كليات عن
الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهري أن ويح كلمة رجمة وويل كلمة
عذاب وذكر شيخنا أن ويس كويج وويج كويل وممراد الشارح أنها كليات عن
الويل بالنظر الى أصل الوضع فلا ينافى ما سميذ كرهه الشارح من أنها أصارت
كالتعجب بقولها الانسان لمن يجب ولن يبعض (قوله تقال عند الشتم والتوبيخ)
أى عند اراذلتها (قوله وهو قليل) أى هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه

المفعول له

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير اليها وما نزع موصولية أل يرجع الضمير الى
الموصوف المحذوف قال المرادى فى شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منصوباً أو
مجروراً الا بابدال أو عطف قال فى الهامع ولذا امتنع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن
ضرا را تعتمد وانعاق الجار بالفعل ان جعل ضررا مفعولاً له وانما يتعلق به ان جعل
حالا (قوله لانه أدخل منه الخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه فقلوه
وأقرب الخ عطف علة على معلول ومن قدّم المفعول فيه علة بأن احتياج الفعل الى
الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله وأقرب الى المفعول المطلق) بل
قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق تصرّح (قوله كما أشار الى ذلك) أى
الى أقرب بيته بكونه مصدرا (قوله ينصب مفعولاً له المصدر) أى بالفعل قبله
على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو ومن المفعول به المنصوب بعد
نزع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعل مقدّر من لفظه والتقدير حثمتك
أكرمك اكراما وعليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم
عليه لانه ملاق فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول
مطلق ولذا قال فى التصريح قال الزجاج والكوفيون انه أى المفعول له مفعول
مطلق اه (قوله ان أبان تعليلا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما
يأتى أى يشترط لنصب المفعول له الخ أن هذه الشروط شرط لنصبه وأنه عند
جره يسمى مفعولاً له والجمهور على أنه حيفئذ مفعول به وعليه فذهه الشرط
لتحقى ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة الشئ أى الباعث على
الفعل سواء كان غرضنا نحو حثمتك جبر الخاطرك أو لا كقعدت عن الحرب جبننا

ومثل له المضاف ويله
وويحه وويسه وويبه وهى
كليات عن الويل وويل كلمة
تقال عند الشتم والتوبيخ
ثم ثرت حتى صارت
كالتعجب بقولها الانسان
لمن يجب ولمن يبعض
ونصمها بتقدير الزمه الله
وهو قليل ولذلك لم يتعرض
له هنا

المفعول له

هو يسمى المفعول لاجله
ومن أجله وقدمه على
المفعول فيه لانه أدخل
منه فى المفعولية وأقرب
الى المفعول المطلق بكونه
مصدرا كما أشار الى ذلك
بقوله (ينصب مفعولاً له
المصدر) أى القلبى (ان
أبان تعليلا) أى أفهم كونه
علة للحدث

قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغير معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف أن أبان تعليلاً (قوله أى لاجل الشكر) أى لاجل أن تكون شاكراً سم (قوله كميل محملاً) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر بمعنى (قوله طاعة) أشار به إلى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله قال البعض لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شاكراً آخر لكان الحذف لدليل ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بمحذوف خالده (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به مما عي على الرابع وفي بعض النسخ نصب على التمييز أى المحذوف عن الفاعل وهى أولى (قوله أن يتقدم عامله فى الوقت) بأن يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كحملك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحملك خوفاً من فرارك أو بالعكس كحملك إصلاحاً حالاً قاله الرضى (قوله فالشرط حقيقى خمسة) بل ستة سادسها ما ذكره الشارح سابقاً بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقولهم أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عند يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد الخ من المفعول لاجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولاً به المحذوف أى مهمات ذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كبونس تقدير أمهما كهما ما يمكن من شئ بل قدره فى كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولاً به بتقدير مضاف أى مهمات ذكره لاجل تلك العبيد (قوله وأنكره سيبويه) أى أنكرك القياس عليه قالان رواية النصب خبيثة ردية فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبياً) قال فى التصريح لأن العلة هى الحاملة على اتحاد الفعل والحامل على الشئ المتقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزاهذا الشرط السبوطى فى الهمع الى بعض المتأخرين وعزاه الرضى الى بعضهم مع لاجل بما مر ثم رده فقال ان أراد وجوب تقدم الحامل وجوداً فممنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجوداً أو تصوراً فالمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قاله يجوز اجتهتك اصلاحاً لا امرك وضربته تاديباً اتفاقاً فان قال هو بتقدير مضاف أى ارادة اصلاح واردة تأديب قلنا يجوز أيضاً اجتهتك اكرامك لى وجهتك اليوم اكرامك غدا بل يجوز اجتهتك سمناً ولينا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما تقدم وجوده على مضمون عام له نحو قدمت جنباً فيكون من أفعال القلوب وما تقدم على الفعل تصوراً أى يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقرب بما وجهته اصلاحاً

ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (لجداً شاكراً) أى لاجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كميل محملاً كان انتصابه على المصدرية (ودن طاعة) أى المفعول له (بما يعمل فيه محمداً) وقتاً وفاعلاً الجملة حالية ووقتاً وفاعلاً نصب بنزع الخافض أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدراً قلبياً سبق للتعليل أن يتقدم عامله فى الوقت وفى الفاعل فالشرط حقيقى خمسة كونه مصدراً فلا يجوز اجتهتك السمن والعسل قاله الجمهور وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكرك شخص لاجل العبيد فالمدكور ذو عبيد وأنكره سيبويه وكونه قلبياً فلا يجوز اجتهتك قراءة للعالم ولا قتلاً لكافر

وأجاز الفارسي جثثك ضرب زيد
 زيد أي لتضرب زيد أو كونه
 علة فلا يجوز أحسن إليك
 أحسن أنا إليك لأن الشيء
 لا يعمل بنفسه وكونه
 مقصد مع المعلل به في الوقت
 فلا يجوز جثثك أمس
 طمعا غدا في معروفك
 ولا يشترط تعيين الوقت
 في اللفظ بل يكفي عدم ظهور
 المنساق في الفاعل فلا ر
 يجوز جثثك محبتك إياي
 خلا فالابن خروف ^(تنبيه)
 قد يكون الاتحاد في
 الفاعل تقدير يا كقوله
 تعالى يريكم البرق خوفا
 وطمعا لأن معنى يريكم
 يجعلكم ترون اه (وان
 شرط) من الشروط
 المذكورة ما عدا قصد
 التعميل (فقد فاجره
 بالحرف) الدال على
 التعميل وهو اللام أو ما
 قو م مقامها

اه (قوله وأجاز الفارسي جثثك ضرب زيد) أي مع أن المصدر ليس قلبيا ولا علما
 لا يقول بالشرط اتحاده مع العامل فاعلا أيضا حتى يميز هذا المثال لعدم هذا
 الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط العلم والمتأخرون مشاركتهم
 أفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيبويه ولا
 أحد من المتقدمين فجوزوا الاختلاف في الوقت واختلافه ما في الفاعل اه
 وتقدم عن الرضي ردًا بشرط كون قلبيا بقي أن التأديب هو الضرب كما صرح به
 الرضي فلا يصح أن يكون علة للضرب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال يدفع
 هذا بقدر إرادة لانا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابني لإرادة التأديب
 أو ضربته لإرادة الضرب وفيه رككة لا تخفى لأن الباعث على الشيء ليس مجرد
 إرادته والحاشم عندي لما دة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على
 التأديب الذي هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفعلا أو على
 إرادة التأديب الذي هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فأحفظه (قوله وكونه علة)
 أي كونه مفعلا العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطًا
 ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ماصر
 (قوله خلا فالابن خروف) فانه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسك بقوله تعالى يريكم
 البرق خوفا وطمعا وسيدكر الشارح جوابه وجوز أن الضائع بمجموعة ثم مفعلة
 تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا
 ولا الاتحاد فعلا (قوله تقديريا) أي باعتبار التقدير والمعنى (قوله يجعلكم ترون)
 أي ففاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون
 وفيه أن هذا خلاف الظاهر وان العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو
 يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل
 الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدل ابن خروف قو
 جلي فان كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يقول الخوف والطمع بالآخفة
 والاطماع أو يجعلها من المخاطبين على أضمار ذوى أو على التأويل باسمي
 فاعل (قوله ما عدا قصد التعميل) أي ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد
 المسبب فلا يقال قصد التعميل ليس أحد الشروط المبارة وانما استدل به لانه
 عند فقد التعميل لا يصلح للجري تعريف التعميل أيضا اذ لا تعميل (قوله أو ما يقوم
 مقامها) هو الباء وفي من زاد الشاطبي السكاف نحو واذكروه كما هذا كم وفي
 شرح اللوحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو وأسلم حتى
 تدخل الخمسة وكى نحو جثثك كى تكرمنى وان السكاف وحتى وكى لا تدخل على
 المفعول لانه لا تكون لتعميل الامع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اه

لوقى بعض النسخ باللام أو ما يقوم مقامها فنقد الأول وهو كونه مصدرًا نحو والارض وضعها اللانام والثاني وهو كونه قلبيا نحو ولا تقبلوا أولادكم من املاق بخلاف خشية املاق * والثالث وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله
* فحيت وقد نضت لنوم ثيابها * والرابع (١٣١) وهو الاتحاد في الفاعل نحو * وانى لتعرونى لذكر الهزة *

وقد انتفى الاتحادان في
أقم الصلاة لدلوك الشمس
(وليس يمتنع) جزه باللام
أو ما يقوم مقامها (مع)
وجود (الشروط) المذكورة
(كأنه قد اذقن * وقيل أن
يعنيها) أى اللام (المجرد)
من أل والاضافة كـ هذا
المثال حتى قال الجزولى
انه ممنوع والحق جوازه
ومنه قوله

من أمك لرغبة فيكم جبر
(والعكس في مصحوب أل)
وهو أن جزه باللام كثير
ونصبه قليل (وأشددوا)
شاهد الجوازه قول الراجر
(لا أقعد الجين عن الهجاء
وليتوالى زمرا لاعداء)
* تنبيهان * الأول أفهم
كلامه أن المضاف يجوز
فيه الامران على السواء
نحو جئتك ابتغاء الخير
ولا ابتغاء الخير * الثانى
افهم أيضا جواز تقديم
المفعول له على عامله
منصوبا كان أو مجرورا

ويجب زيادة على نحو وتسكبروا الله على ما هداكم (قوله وفى بعض النسخ باللام)
واقتصر عليها لانها الاصل (قوله وقد نضت) بخفيف الضاد أى خلعت (قوله
في نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك أى
الميل عن وسط السماء الشمس وزمنها مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن
الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفى المغنى أن اللام فى لدلوك
بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام التعليل (قوله كأنه قد اذقن)
فيه تقديم معمول الخبر الفعلي وهو جازع عند الجمهور وكما مر (قوله أى اللام)
فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وجيزة فـ كان المناسب أن يقول أى
الحرف وتأنيت الضمير حينئذ باعتبار السكامة (قوله أفهم كلامه أن المضاف إل)
وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسميه فدل على استواء الامرين فيه
(قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما فهمه جواز تقديم المجرور فظاهر وأما فهمه
جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقابلة

* (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) *

أى عند البصريين واعتزهم السكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهى الاقطار
وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح وأجيب بأنهم يتجاوزون فى ذلك
واصطالحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح قال المصرح وسماه الفراء محلا
والكسائى وأصحابه صفة اه ولعله باعتبار الكيفية فيه (قوله بكونه)
أى المفعول المطلق أى معناه مستلزما لـ أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى
نفس الامر وان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح
(قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض
والتمحييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى الى
المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه
بأن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف مقدر هذا وقال الرضى
لم يصل اليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل الى المفعول معه
بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فإنه يصل اليه العامل بواسطة

كأنه قد اذقن ولزهد اذقن * خاتمة * اذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف الى معرفة تعترف بأل أو
بالاضافة خلافا للرباشى والجرمى والمبرد فى قولهم انه لا يكون الانكسرة وان أل فيه زائدة وانما مفعول غير محضة
* المفعول فيه وهو المسمى ظرفا * وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما
فى الواقع اذ لا يتخلو الحدث عن زمان ومكان ولان العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الظرف)
لغة الوعاء واصطلاحا

الواو (قوله وقت) أي ولو متخيلة لا كفي أمس قبل اليوم فان التقدير أمس
 في زمان قبل اليوم ومعلوم أن الزمان ليس في زمان فمكون أمس في زمان
 مجرد تخيل وكما في الله قبل العالم فان من العالم الزمان فوجود الله تعالى في زمان قبل
 العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل قائل (قوله أي اسم وقت أو اسم مكان) قدر
 ذلك لان المفعول فيه من صفات الاقفاط والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو
 بالتأويل فيدخل ما عرفت دلالة على أحدهما أو جرى مجراه فلا قول نحو نبرت
 عشرين يوما ثلاثين فرسخا والثاني نحو أهلك ذاهب كفي التوضيح ودخل في
 التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أي وكل فانهما بحسب ما يضافان اليه
 لان المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما إلا أنه اما الزمان دائما واما المكان دائما
 قاله ليس وخرج ما ضمن معنى في باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن
 تنكحوهن أي في أن تنكحوهن على أحد التقديرين فان النكاح ليس اسم زمان
 ولا مكان أفاده الشيخ خالد قال المهم في وأقره الاستقاضي وشيخنا والبعض وقد
 يقال حيث ضمن هذا معنى في باطراد ينبغي أن يجعل ظرفا لانه مكان اعتباري وأنا
 أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسبب أن يشهد اليه
 سائر الافعال والاطراد في نحو وترغبون أن تنكحوهن ليس بهذا المعنى وحينئذ
 يكون خارجا بقيد الاطراد بعينه المذهب ككرر فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام
 المهم في تقدير (قوله ضمنا معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه
 لكونه في قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها في الظرف التي لا تصرف كعند
 (قوله باطراد) بأن يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه يخرج لاماء المقادير
 فانها انما ينصبها الافعال السير وما يصيغ من الفعل فانه انما ينصبها ما جمع معه في
 مادته كما يأتي وأجيب بأنهم ما صدقوا من شرط الاطراد بدليل ما سببنا في (قوله
 لانها ما ذكر ان الواقع) أي حالة كونهما طرفين للواقع فيهما (قوله من نحو
 يخافون يوما) اذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله
 أعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه
 (قوله فاتصاحب ما على المفعول به) أورد عليه أن في جعل حيث مفعولا به ضربا من
 التصرف وفي التسهيل أن تصرفا نادرا وحينئذ فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ولذا
 قال الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ولم يكن
 فيه اخراج حيث عن الظرفية (قوله وناصب حيث) أي محلا (قوله لا ينصب المفعول
 به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لانا نقول ذلك خاص بباب الاشتغال كما مر
 (قوله اجماعا) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به فقد قال المصريح
 قال المرفوع في الحراشي قال محمد بن مسعود في كتابه المديد غلط من قال ان اسم

(وقت أو مكان) أي اسم
 وقت أو اسم مكان (ضمنا)
 معني (في) دون لفظها
 (باطراد كنهما المصك)
 (أزمننا) فهنا اسم مكان
 وأزمننا اسم زمان وهو ما
 مضمنان معني في لانها ما
 مذ كوران للواقع فيهما
 وهو المكث والاحترار
 بقيد ضمنا في من نحو
 يخافون يوما ونحو الله أعلم
 حيث يجعل رسالته
 فانها ما ليسا على معنى في
 فاتصاحب ما على المفعول به
 وناصب حيث يعلم محذوفا
 لان اسم التفضيل لا ينصب
 المفعول به اجماعا ومعني
 في دون لفظها

الاربع وباطراد من نحو
دخلت البيت وسكنت الدار
عما اتصب بالواقع فيه وهو
اسم مكان مختص فإنه غير
ظرف اذا لا يطرد نضبه مع
سائر الافعال فلا يقال
نمت البيت ولا قرأت الدار
فانضابه على المفعول به
بعد التوسع باسقاط
الخافض هذامذهب
الفارسي والناظم ونسبه
اسيبويه وقيل منصوص
على المفعول به حقيقة
وان نحو دخل متعدي بنسبه
وهو مذهب الاخفش
وقيل على الظرفية تشبيها
له بابهم ونسبه الشلوين
الى الجمهر وروى على هذين
لا يحتاج الى قيد باطراد
وعلى الاول يحتاج اليه
بخلاف للشارح **تبيينان**
الاول تضمن الاسم
معنى الحرف على نوعين
الاول يقتضي البناء وهو
أن يضاف الاسم الحرف
على معناه ويطرح غير
منظور اليه كالمسبقي في
تضمن متى معنى الهمزة
وان الشرطية والثاني
لا يقتضي البناء وهو ان
يكون الحرف منظورا

التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود الهمزة بذلك كقوله تعالى وهو اهدى
سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما هو في زيد احسن وجهها وقول العباس بن
مرداس * واضرب منا بالسيف القرائنا * اه وقال ابو حيان في الارتشاف
قال محمد بن مسعود فعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم
من يضل عن سبيله اه واجيب بأنه لم يثبت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله
من نحو سرت في يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل
على لفظه او مصرح بلفظه افيه هذاهو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى
الشارح الاشعري فرد على ابن الناطم كالمسبقي ايضا حده (قوله فلا يقال نمت
البيت) قال ابن قاسم كالا يقال ذلك لا يقال نمت فريضا ولا قرأت مكانا لما افرق
اه ونظهر في الفرق أن الافعال الداخلة على نحو الفرسخ والسكن كثيرة فنزل
كثرهما منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها قليلة
دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي (قوله بعد التوسع الخ) أي فهو مفعول به مجازا
كما في عمرو الديار (قوله وان نحو دخل متعدي بنسبه) أي يتعدى بنفسه من غير توسع
باسقاط الجار لانه يبعد في ذلك مرة وبالطرف أخرى وكثرة الامر في
نزل على أصله اه (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل لا يصح على رأي
الشلوبين لانه داخل في الظرف حقيقة غاية الامر أنه من المهم تنزيلا وانما يحتاج
اليه على رأي الاخفش الخروج بنحو دخل البيت بقوله انه من معني في (قوله
وعلى الاول) أي كونه مفعولا بعد التوسع يحتاج اليه لانه مع كونه غير ظرف
مضمن معنى في بمعنى أنه مشير الى معنى في لكونه في قوة تقديرها كالمسبقي بخلاف
الشارح ابن الناطم في دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول أيضا لخروجه بقوله
شعنا معني في لانه عليه مضمن لفظ في بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظي
ما هو اعم من أن يكون لفظها في التركيب أو لا حظا فيه بأن كان موجودا ثم
حذف وقد علمت أن المتبادر من تضمن اللفظي كون التركيب مشتملا على
اللفظ كما دسج عليه الشارح الاشعري فقيده باطراد يحتاج اليه على القول الاول
فرد البعض تبعا لغيره عن الشارح وجعله الحق مع ابن الناطم نائبي عن عدم
التدبر (قوله أن يضاف الاسم الحرف على معناه) أي حالة كونه دالا على معناه
بأن يصير الاسم مؤنثا معني الحرف بجوهره وقوله غير منظور اليه أي غير ملاحظ
في نظام الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا اليه) أي ملاحظا في نظام
الكلام أي فلا يؤد الاسم معني الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤد به هو
محدوفا (قوله بناء على أن أو على ما الخ) فيه لف ونشر مرتب وفيه أن أو اذا كانت

اليه لكونه الاصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني (الثاني) الالف في شمتا يجوز أن تكون
لذا لطلاق أن تكون ضميرا لثنية بناء على أن أو على بابها (قول المحشي وهو اهدى سبيلا التلاوة بلاو او اه)

على بابها فهي لا تنوبع لالشك فيجب فيها المطابقة فالألف لثنتية مطلقة (قوله وهو الاظهر) أي المتبادر الى الذهن لان الاصل بقاء أو على حالها (قوله بالواقع فيه) أي في جميعه ان استغرقه الواقع فيه أو في بعضه ان لم يستغرقه فالاول نحو صمت يوم الجمعة والثاني خصوصت رمضان وفي عبارة المصنف تسمع سببها عليه الشارح (فائدة) قال الدماميني الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا بالكم ولحق ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا بالكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا بالمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف الى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الاول فالذي يصلح جوابا بالكم فقط أولها ولحق معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه ان لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهر أو جب أن يقع السيرة في جميع الشهور ابله ونهاره إلا أن يقصد المبالغة والتجاوز وكذا اذا قلت في جوابه المحرم مثلاً فان كان حدث الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهر ربي في جواب كم صمت أو كم سريت فالاول يعم جميع أيامه دون لياليه والثاني بالعكس وكذا الابدو والدهر والليل والنهار مذكورة بال وأما أبدأ فلا تستغرق ما يستقبل الا لاستغراق جميع الأزمنة تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم الى حين وفاته ولا تقول صام أبدأ وتقول لأصوم من أبدأ وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعض كاليوم والليلة وأسماء أيام الاسبوع وأسماء الشهور ومضافا اليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم اضافته اليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصغار أن أسماء الشهور كالمحرم وصف من المعدود في كل منها اسم للثلاثين يوما فبني سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا بالكم وكذا لفظ شهر بدون اضافته الى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم منفرج لفظ شهر باضافته عن كونه معدودا اسم الثلاثين يوما لان الشيء لا يضاف الى نفسه وصارت شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب الى أن المحرم كـ شهر المحرم يجوز كونه الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز اضافة لفظ شهر الى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل يختص ذلك بربيع الاول وربيع الثاني ورمضان اه باختصار وفي الجمع أن ما يصلح جوابا بالكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعبيها أو تقسيمها فاذا قلت سرت يومين فالسيرة واقع في كل منها ما من أوله الى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدها فقط وكذا يحتمل الامرين قولك سرت

وهو الاظهر أو بمعنى الواو وهو الاحسن لأن كل واحد منهما ظرف لا أحدهما انتهى (فانصبه بالواقع فيه)

من فعل وشبهه (مظهرا * كان) الواقع فيه نحو جاست يوم الجمعة أمامك وأنا ستر غدا خلف الركب (والا)
 أي وان لم يكن ظاهرا بل كان (١٣٥) محذوفان اللفظ جوارا أو جوبا (فانوه مقدرا) فالجواز

نحو يوم الجمعة لمن قال
 متى قدمت وفرتي لمن
 قال كم سرت والوجوب
 فيما اذا وقع خبرا نحو زيد
 عندك أو صلة نحو رأيت الذي

معك أو حالا نحو رأيت
 الهلال بين السحاب أو
 أوصفة نحو رأيت طائرا
 فوق غصن أو مشتغلا عنه
 نحو يوم الجمعة سرت فيه أو
 مسموعا بال حذف لا غير
 كقولهم حينئذ الآن أي
 كان ذلك حينئذ وسمع
 الآن لا يتبينان الأول
 العامل المقدري في هذه
 المواضع سوى الصلة استقر
 أو مستقر وأما الصلة
 فيتعين فيها تقدير استقر
 لان الصلة لا تكون الا
 جملة كما عرفت * الثاني
 الضمير في فاذنصبه للظرف
 وهو اسم الزمان أو المكان
 وفي فيه مدلوله وهو نفس
 الزمان أو المكان وأراد
 بالواقع دليلة من فعل
 وشبهه لان الواقع هو نفس
 الحدث وليس هو الناصب
 والاصل فاذنصبه بدلية
 الواقع في مدلوله فتوسع
 بحذف المضاف من الأول

المحرم ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة (قوله من فعل
 وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلنا نحو أنا زيد عند الشدايد وأنا عمري يوم القتال
 فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمري ولا غم ما في تأويل المشهور والمعروف قاله
 أبو حيان (قوله مظهرا كان) أي ان كان مظهرا فحذف حرف الشرط لدلالة
 المقابلة والجواب لدلالة قوله فاذنصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال
 والاول اذ نصب بقوله والا الخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن
 قال متى الخ) الفرق بين متى وكما أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكما يطلب بها
 تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم منها وقوعا (قوله فيما اذا وقع خبرا
 الخ) قال في التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الاضافة المبني على الضم صفة
 ولا صلة ولا حالا ولا خبرا الا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذي أمام ولا رأيت
 الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجتمع عليهما ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع
 موقع شي آخره قال يس محل المنع اذ لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ
 (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرت فيه لان ضمير الظرف لا ينصب على
 الظرفية بل يجب جره في قوله المصريح وسما في من الشاطبي أنه قد ينصب على
 التوسع (قوله كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكر امرأ تقادم عهدده أي
 كان ما تقوله واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهو مما من جملة بين
 والمقصود نهى المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له (قوله الثاني
 الضمير الخ) أشار به الى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح
 آخر الا الى أن فيه استخداما كازعمه البعض اغترار بظاهرا أول عبارة الشارح
 وغفلة عن آخر كلامه نعم كلام المتن في حذفه محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أو لا
 على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى مدلول اللفظ (وفي فيه مدلوله)
 أي للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته (قوله وأراد بالواقع دليلة)
 يوهم أن الجاز لغوي لا بحذف المضاف فينا في ما بعد الا أن يقال المعنى أراد بقوله
 الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أي اسم ظاهرا فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف
 مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه ما صيغ
 على مفعول مراد به الزمان من فعله الناصب له نحو وعدت مقعد زيد مراد به زمان
 القعود فانه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان اذا أريد به المكان (قوله تقول
 سرت حينئذ ومدة) فحينئذ تأكيده معنوي لزمن الفعل لانه لا يزيد على ما دل عليه
 الفعل ومثله أسرى بعده ليلالان الاسراء لا يكون الا ليلالا فالظرف يكون

والثاني لوضوح المقام انتهى (وكل اسم) (وقت قابل ذلك) النصب على الظرفية مما كان أو مختصا والمراد
 بالهم ما دل على زمن غير مقدركين ومدة ووقت تقول سرت حينئذ ومدة ووقنا وبالخص

مؤكد كذا المفعول المطابق الآن تأكيده الطرف لمن عامله وتأكيده المفعول المطلق
 حدث عامله (قوله مادل على مقدر) منه المعد وكسرت يومين كما سيذكره الشارح
 (قوله واعتد) كسرت يوم الجمعة) يقتضي أن العلم بمجموع يوم الجمعة والذي
 في كلام غيره أن العلم بالجمعة فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم (قوله أو
 بالاضافة) لم تضاف العرب أفظ شهر إلا إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك
 الإضافة أيضا معهما والراجح جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله
 أو وقتا طويلا) فيه أيضا جعل المختص مادل على مقدر وهذا ليس كذلك فيجب
 جعله من المهم (قوله وما يقبله المسكن المهم ما) وجه ابن الخاحب في أماليه عدم
 نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما نصب المهم منه وظرف الزمان مطلقا
 بأمور منها أنه لو فعل ذلك فيه لاندى إلى الإلهام بالضرورة كثيرا ألا ترى أنك
 تقول اشترى يوم الجمعة وبعث يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو
 استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لا يلبس بالمفعول به ومنها أن ظرف
 الزمان المهم والمختص كثيرا في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف
 المسكن إنما كثر منه في الاستعمال المهم دون المختص فأجرى المهم كالكثرة
 مجرى ظرف الزمان وبقي ما يكثر في الاستعمال على أصله (قوله هنا) أي في ظرف
 المسكن بخلافه في ظرف الزمان كما مر (قوله ماله سورة) أي هيمته وشكل يدر
 بالحس الظاهر وحده ودأى نهايات من جهاته محصورة أي مضبوطة (قوله ونحو
 الجهات الست) أي أسماءها وإنما كانت مهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه
 لأنها أمور اعتبارية أي باعتبار السكائن في المسكن فقد يكون خلفك أما ما غيـرك
 وقد تحول فيعكس الأمر ولأنه ليس لها أدوم معلوم فخالق مثلا اسم لما وراء
 ظهرك إلى آخر الدنيا كذا في التصريح (قوله وما أشبهها في الشيعاء كحاجية الخ)
 ما يمتد أو كحاجية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة
 نصب حاجية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يقيده كلام الجمع ونقل
 الحفيد عن الرضى أنه قال يستثنى من المهم جانب وما بعينه من جهة ووجه وكنف
 وخارج الدار ودخلها وجوف البيت فلا ينصب شيء منها على الظرفية بل يجب
 التصريح معه بالحرف اهـ قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول
 ظاهرياً الفتوح اهـ والذي في الدماميني نقلا عن المصنف عدم صحة نصب
 نحو داخل وخارج وظاهرياً وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا ما إذا تصلح
 لكل شعبة اهـ وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من
 المهم أحد مذاهب للنخاة والثاني أن من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم من
 المسافة وكذا الباقي والثالث وصحة أبو حبان أن أشبهه بالمهم من حيث أنها

مادل على مقدر معلوما
 كان وهو المعروف بالعلمية
 كسرت رمضان واعتد كسرت
 يوم الجمعة أو بال كسرت
 اليوم وأفت العام أو
 بالاضافة كسرت زمان
 الشتاء ويوم قدوم زيد أو
 غير معلوم وهو السكرة
 نحو سرت يوما ويومين أو
 أسبوعا أو وقتا طويلا
 (وما يقبله المسكن إلا في
 حالتين الأولى أن يكون
 (مهما) لا يختصا والمراد
 هنا المختص ماله صورة
 وحدود محصورة نحو الدار
 والمسجد والبلد والمهم
 ما ليس كذلك (نحو الجهات
 الست وهي أمام ووراء
 ويمين وشمال وفوق وتحت
 وما أشبهها في الشيعاء
 كحاجية ومكان وجانب
 (و) نحو (المقادير)

ليست شيئا معينا في الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداءؤه وانتهاءؤه وجهته بالاعتبار
 فهي مهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمهم ما يشمل المهم-م
 حكما وسيمد كذا الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ وظاهر عادة
 الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحو وغير الجهات وما أشبهها وما يصيب من
 الفعل العامل فيه فليست نظرها هو وكلام المصنف يكفي في صدقه وجود نحو وبعض
 الأسماء التي ذكرها قوله كقريخ الخ (القريخ ثلاثة أسيال والبريد أربعة فراسخ
 والغلوة بفتح الغين المججمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف
 باع نقله شيخنا عن الشارح وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية
 ما يصيب) أي أن يكون اسم المكان طرفا يصيب فتناسب الخاتمان وجرى الشارح
 في حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما يصيب معطوفا على الجهات
 فيكون من المهم لان الظاهر من كلامه في شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من
 المختص كما سبأني وعليه فما يصيب معطوف على مهمما والتقدير الافي حال كونه
 مهمما أو مصوغا من الفعل (قوله من مادة الفعل) أي حروفه قال نعم مما يدل على
 أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتي لما في أصله مع اجتماعه وانما
 قدرنا لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجري على القوانين فيما اشتق منه غير
 الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح
 آل في الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضباغ الشرط الذي
 ذكره المصنف بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه مع غيره
 المادة ثم الفعل ليس بقيد اذا العامل فيه قديكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد
 أو مصدرا نحو أعجبني جلوسك مجلس زيد (قوله تقول رميت الخ) قال شيخنا
 والبعض عددا لا مثله إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ المذكور بين الصحيح
 والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمته لتعدد مثال المفرد الصحيح (قوله
 طرفا) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع في المادة وانما أتى به ليعلم
 به قوله لما في أصله الخ وانما كان زائدا لان الظرفية مفهومة من اسم الإشارة
 الرجوع الى ما يصيب الواقع على الظرف المصوغ بقريضة المقام وبهذا يعلم ما في
 كلام البعض (قوله في أصل مادته) الاضافة للبيان فالاصل في المتن بمعنى المادة
 لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرتي جلوسك مجلس زيد لانه لا ظرف لاسله لا لما اجتمع
 معه في أصله وانما لم يكتم في نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوي
 كما اكتفي به في المفعول المطلق نحو عدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية
 محضا انما للقياس لكونه محتملا فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو عدت جلوسا
 قاله في المغني (قوله هو مني فزجر الكلب ومما ط الثريا) جعل الدماميني

كقريخ وريد وغلوة تقول .
 جلست أما سألوا حاجة المسجد
 ومرت فريخنا (و) الثانية
 (ما يصيب من) مادة (الفعل)
 العامل فيه (كرمي من)
 مادة (رمي) تقول رميت
 رمي زيد وذهبت مذهب
 عمرو ووقعت مقعد بكر
 ومنه وانا كنا نقعد منها
 مقاعد للسمع (وشرط كون
 ذا) المصوغ من مادة
 الفعل (مقبول أن يقع * طرفا
 لما في أصله مع اجتماعه)
 أي لما اجتمع معه في أصل
 مادته كما مثل وأما قوله-م
 هو مني فزجر الكلب
 ومما ط الثريا

وعمره منى مقعد القابلة ومعقد الارار ونحوه فشاذا التقدير (١٣٨) هو منى مستقر فى مخرج الكاب فعامله

الاستقرار وليس مما اجتمع معه فى أصله ولو اعمل فى المزجر جرو فى المناط ناط وفى المقعد فعد لم يكن شاذا **تنبيهان** الاول ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص وهو مانص عليه غيره وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم وقال الشلوبين ليس داخلا تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم (الثانى) انما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيته المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالاتزام ويدل على المكان بالاتزام فقط فلم يتعد الى كل أسمائه بل يتعدى الى المبهم منها لان فى الفعل دلالة عليه فى الجملة والى المختص الذى صيغ من مادة العامل لقوة

من متعلقة بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى وفى المثالين الآتين قربه منى وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مخرجاً وأخته طرفاً والمناسب له ما فى التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى فى مخرج الكاب ومناط الثريا أى فى مكان بعيد كبعد مخرج الكاب من زاجره وكبعد مناط الثريا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص والاول ذم والثانى مدح كما قاله الدمامينى (قوله وعمره منى مقعد القابلة ومعقد الارار) أى فى مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من المولدة وكقرب محل عقد الارار من عاقده (قوله ولو اعمل الخ) أى بأن قد رجع بعد المجرور زجراً للبناء للمفعول وناط وقعد و يظهر على هذا أن من بمعنى الى وأن خبره هو الفعل المقدراى هو بالنسبة الى زجر مخرج الكاب وناط مناط الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر منى فعد مقعد القابلة وزجر الخ فلا يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لان المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما هو وهذا من لان مجلس زيد مثلا وان تعين بالاشارة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم قال شيخنا والذي فى غالب النسخ تنبيه انما استأثرت الخ واسقاط التنبيه الاول (قوله النوع الذى قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المبهم) أى لا اختصاصه بقدر معلوم (قوله انه شبيه بالمبهم) أى من حيث انه ليس شيئا معينا فى الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداءه وانتهائه وجهته بالاعتبار فهى مهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ولا احتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أى بصيغته الموسوعة له مطابقة وقوله وبالاتزام أى لانه يدل على الحدث بمادته الموسوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أى بنفسه (قوله فى الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لانه لا يتعد الحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولا فى حمل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) دلالة الفعل بالاتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ) أى حين اذ صيغ من مادة العامل

(قوله وغير ظرف) أي مما لا يشبهه الظرف بدليل قوله وغير ذي التصرف الخ (قوله
فـذا الـذو تصرف) أي ظرف ذو تصرف أي يسمى بذلك حالة كونه ظرفاً لا مطلقاً
بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد (وأعلم) أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم
وشهر وبين وشمال وذات البين وذات الشمال وما هو متوسطه كغيره الأربعة
الآخيرة وغيره فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان
غير ظرفين أصلاً كما في التسهيل قل الدمامي وأجاز بعض النحويين فيهما
التصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلالك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو
فوقك قلبك ونحوك وما تحت الرجل نحو تحتك ذراعك تفرقة بينهما ما والذي حكاه
الاخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلالك هو النصب لكن وقع لبعض
رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق ويتوقد تحتها نار ارفع تحت وانما
يخرجان على التصرف فتأمل اهـ ببعض اختصار وبين مجردة من التركيب وما
والالف وما هو نادره فالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين
فتصرف الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أي سقطت هذا حجر
رحمى به في النار منذ سبعين خريفاً فهو يوصى في النار الآن حين انتهى فالآن مبتدأ
خبره حين انتهى وتصرف الثاني كقول الشاعر
* لدى حيث ألفت رحلها أم قشعم * وتصرف الثالث كقوله
ألم تر يا أنى حميت حقيبتي * وبأشرت حد الموت والجون دونها
برفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كالبراع أو سرج المجد * لطورا يخبو وطورا ينير

(وغير ظرف) أخرى
(فـذا الـذو تصرف في
العرف) النحوي كيوم
ومكان تقول سرت يوم
الجمعة وجلست مكانك
فهما ظرفان وتقول اليوم
مبارك ومكانك طاهر
وأعجبني اليوم ومكانك
وشهدت يوم الجمل وأحببت
مكان زيد فهما في ذلك غير
ظرفين لوقوع كل منهما في
الأول مبتدأ وفي الثاني
فاعلا وفي الثالث مفعولا
به وكذا ما أشبهها (وغير
ذو التصرف) منها ما هو
(الذي لزم) ظرفية أو
شبهها من الكلام أي
غير المتصرف

برفع وسط على الابتداء ويرى بالنصب على الظرفية خبراً مقدماً والكاف مبتدأ
أما وسط بتحريك السين فظرف كثيراً تصرف ولهذا إذا صرح بي ففتح السين
كما نقله الصغار عن العرب وقال الفراء إذا حست في موضعين كان ظرفاً نحو
قعدت وسط القوم وإن لم تحسن كان اسماً نحو احتجم وسط رأسه ويجوز
في كل منهما التسيكين والتحريك لكن السكون أحسن في الظرف والتحريك
أحسن في الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط
القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن
ظرف والتحريك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أي في داخلها وضربت
وسطه أي منتصفه كذا في الهمع والداميني (قوله في الأول) أي المقول الأول
المشتمل على مثالي الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعد قاله سم (قوله وكذا
ما أشبهها) أي الأمثلة السابقة وفي نسخ بعضهم التثنية أي اليوم والمكان (قوله أو
شبهها) معطوف على محذوف كما يشير إليه الشارح أي أولزم ظرفية أو شبهها

ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبهه
الظرفية أن جعلت أو تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر
فلا يكون فيه تعريض لما يلزم الظرفية بعينها أن جعلت أو لا أحد الدائر والزوج
منصبا على أحد الدائر (قوله وهو الم لازم للظرفية) أي الحقيقية والمجازية بدليل
تقسيمه إلى النوعين بعد (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان وعوض
ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهة والافصح في قط
فتح التانيق وتشديد الطاء مخمومة واشتقاقهما من قططة أي قطعة بمعنى ما فعلته
قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى وبنيت اتصفا مع معنى من وإلى إذا المعنى
من يوم خلقت إلى الآن وعلى حركة ثلثا ياتى سا كتمان وكانت ضمة تشبيها بالغايات
وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاء وفى الضم وقد تخفف مع
ضمها أو أسكنها وعوض معرب أن أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى أن لم
يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح وسعى الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء
جاء عوضه آخر فأداه فى المعنى (قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها
فى الظروف فلم يعتد بتدخلها على ما لا يتصرف وجرمتى إلى وحسنى وأين إلى
عدم تصرفهما شاذ قياسي (قوله نحو قبل وبعد الخ) سيبأى الكلام على قبل وبعد
وشبه ما ولدن وعند ولدى وحيث وإذا وإذا وما ومع فى باب الإضافة وعلى مذومند
فى باب حروف الجر وعلى سحر فى باب ما لا يتصرف (قوله مع أن من تدخل على عليهن)
قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئت من
قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهبلى من لندك
فلا بداء الغاية اه وفى التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد
وأخواتها زائدة (قوله لان الظرف والجار والمجرور الخ) لا يخفى أن التعليل
يفتح أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى
التعليل بما قلناه آنفا (قل ثم الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أى ومنه مبنى
على السكون كاذمداضافة اسم زمان إليها نحو بعد اذهب يتنا أو على غيره كأمس
عند الجازين (قوله وهو غدوة وبكرة) الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس
والثانية من طلوع الشمس إلى الفحوة (قوله علمين لهذين الوقتين) أى علمين
جنسيين بمعنى أن الواقع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من
يوم بعينه ولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أولم يقصد كما وضع لفظ أسامة
عن الحقيقة الاسمية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا بالتعيين المنفى قصده
هو التعيين الشخصى لا النوعى اذهولا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين
يصيرهما نسكرتين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد

وهو الم لازم للظرفية على نوعين
فلا يخرج عنها أسلا كقط
وعوض نقول ما فعلته قط
ولا أفعله عوض وما يخرج
عنها إلى شبهها وهو الجر
بالحرف نحو قبل وبعد
ولن وعند فيتضى عليهن
بعدم التصرف مع أن من
تدخل عليهن اذ لم يخرج
عن الظرفية إلا إلى
ما يشبه لان الظرف
والجار والمجرور سيبان فى
التعلق بالاستمرار
والوقوع خبرا وعلما وحالا
وصفة ثم الظرف المتصرف
منه منصرف نحو يوم
وشهر وحول ومنه غير
منصرف وهو غدوة وبكرة
علمين لهذين الوقتين قصد
بهما التعيين أولم يقصد
قال فى شرح التمام سلا ولا
ثالث له ما أسكن زادنى
شرح الجاحل لابن عصفور
نحو فقال نه لا تنصرف
لأنما نيت

التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فأحذره يقال عند قصد
 التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة
 أو بكرة قل وقد يتخلون من العملية فيمنصرفون ومنهم من يركبونها بكرة وعشيا
 وحكي الخليل جئتكم اليوم غدوة وجمعتي أمس بكرة والتعيين في هذا لا يقتضي
 العملية حتى يمنع التصرف لأن التعيين أهم من العملية فلا يلزم من استعماهما في يوم
 معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معينين مع بقائهما على كونهما من
 أسماء الأجناس المتكررات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا
 معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما اه بعض اختصار وقال
 في الهمع ذكر بعضهم أن غدوة في الآية غما توفت لمناسبة عشيا اه (قوله
 والتعريف) أي بالعمية الجسمية (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير
 منصرف) أي ومنه من بني على السكون كذا ولدن أو على غيره كذا وما ركب من
 أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء فان فقد التركيب
 وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف والمعنى مع التركيب
 والاشافقة والعطف واحد في الجميع عند الجمع ورأى كل صباح وكل يوم وكل
 صباح ومساء وعطف الحرير في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الاضافة أنه
 يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلاما زيدا بالغللام وحده
 دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف وكين بين فان فقد التركيب أعرب
 وتصرف ومنه مودة بينكم قد تقطع بينكم ومن قرأه منصفيا مرفوع المحل فملا
 له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك في وما دون ذلك وقيل غير
 ذلك ومن غير المتصرف بالثناء عند غير ختم ذات مضافين إلى زمان فلهذا يترجمون
 نصهم على الظرفية نحو واقية ذات صباح وذات مساء وذات يوم وذات ليلة أي وقتا
 ذات صباح ووقتا ذات مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أي وقتا صاحب هذا الاسم
 ومدة صاحبة هذا الاسم وأما نعم فيخرجون عما عن الظرفية كما حكاها عنهم
 سيبويه فيقولون سير عليه ذويوم وذات يوم بالرفع وانما منع غيرهم تصريفها أقله
 انشافة المسمى إلى الاسم واستفباع كل العرب تصريف صفات الأزمان القائمة
 مقام موصوفاتها اذ لم توصف فيقع عند الجميع سير عليه طويل أي زمن طويل
 دون سير عليه طويل من الدهر ومن غير المتصرف بالثناء أيضا أحوال وحوال
 وحول وحولي وأحوال وأحوالي وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل
 بمعنى مكان لا بمعنى يبدل نحو خذ هذا أي مكانه أما المعنى يبدل فاسم
 منصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من انظم مكان وبدل اذا استعمل
 في أصل معناه فهو متصرف وان استعمل في معنى الآخر لم طريقة واحدة فله

(قوله غدوة في الآية
 صوابه بكرة اه

والتعريف * والظرف غير
 المتصرف منه منصرف
 وغير منصرف

فالمنصرف نحو سحر وابل ونهار وعشاء وعتمه ومساء وعشية غير مقصود بها كلها التعيين وغير المنصرف
نحو سحر مقصود به التعيين ومن العرب من لا يصرف (١٤٣) عشية في التعيين (وقد ينوب

الدامامي وغيره قال صاحب ديوان الادب ويستعمل حواليك مصدرا كليلك
لان الحوال والحوال كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة
(قوله فالمنصرف نحو سحر الخ) فيه أن سحر وابل ونهارا ونحوها متصرفة ومن
خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى نجيناهاهم بسحر فكيف جعلها
من غير المنصرف (قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد بها التعيين
فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمه وعشية لم يصرف والاصرف في مفهومه
تفصيل فلا اعتراض والعلة الاخرى في سحر العدل عن السحر وفي عتمه
وعشية التأنيت لكن منع صرف عتمه وعشية حينئذ احدي لغتين كما يأتي
(قوله وغير المنصرف نحو سحر) أي وعشية وعتمه وانما لم يذكرهما لان صرفهما
مع التعيين هو النصح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني وأشار
اليه التارح في عشية بقوله ومن العرب الخ قال الدماميني ولا يقدح في
تذكيرهما وصرهما قدا زمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من
العلمية وقوله ومن العرب الخ إشارة الى امثال آخر غير المنصرف من غير المنصرف
وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشية أي وعتمه فيكونان كغدوة وبكرة
السابقتين اذا لفرق وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لافيكون إشارة
الى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها كالتعيين فافهم (قوله
فيقتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق التنبية (قوله ولا يقاس على ذلك لئلته)
قال هم لئ ان تقول هذا من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك
مقيس عند الناطم اذا كان المضاف اليه غير قابل النسبة الحكم اليه كما هنا اد
لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدرى فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس
(قوله بكثير) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر (قوله أو مقدار) أي من الزمن
وان لم يكن معيناً (قوله حقوق النجم) أي غروب النجم وقوله وحلب ناقه بسكون
اللام وتحركا استخراج ما في الضرع من اللبن مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع
وكسرهما والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا في القاموس (قوله لا أكلمه
القارطين) هما رجلان خرجا يجنيان القروط فلم يرجعا فصارا مثلاً (قوله صفته
وعده الخ) أي دوال هذه المذكورات * (فائدة) * هل يجوز عطف الزمان على
المكان وعكسه قال في المغني أجاز الفارسي في قوله تعالى وأنبعوا في هذه الدنيا
لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفاً على محل هذه اه قال الدماميني
ان أريد بالدنيا اللازمة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه عليها لان كلا

عن (نظرف) (مكان مصدر)
فيقتصب انتصابه نحو
جاست قرب زيد أي مكان
قربه ولا يقاس على ذلك
اقتامه فلا يقال آتيتك
جلوس زيد تريد مكان جلوسه
(وذلك في ظرف الزمان
يكثر) فيقاس عليه وشرطه
افهام تعيين وقت أو
مقدار نحو كان ذلك خفوق
النجم وطلوع الشمس
وانتظرتة نحر جزور
وحلب ناقه والاصل وقت
خفوق النجم ووقت طلوع
الشمس ومقدار نحر جزور
ومقدار حلب ناقه فحذف
المضاف وأقيم المضاف
اليه مقامه * تنبيه * قد
يحذف أيضا المصدر الذي
كان الزمان مضافا اليه
فينوب ما كان هذا المصدر
مضافا اليه من اسم عين
نحو لا أكلمه القارطين
ولا آتيتهم الفرقدين
والاصل مدة غيبة القارطين
ومدة بقاء الفرقدين
انتهى * خاتمة * مما
ينوب عن الظرف أيضا
سنته وعدده وكاتبه أو
محرر نيتهم وجعلت

منها

لم يزل من الدهر شرقي مكان وسرت عشرين يوما ثلاثين بريد أو مشيت جميع اليوم جميع
البريد أو كل اليوم كل البريد ونصف اليوم نصف البريد أو بعض اليوم بعض البريد

منهما زمان وان أريد به اهذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان
وفي الكشف ما يقتضي منعه فانه لما تكلم في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في
موطن كثيرة ويوم حنين قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين
على الموطن قلت معناه وموطن يوم حنين أو في أيام موطن كثيرة ويجوز أن يراد
بالموطن الوقت كقتل الحسين اه ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض
نظرف الزمان اقتضاءه نظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا
يعطف عليه كالأعطف المنعول فيه على المنعول به ولا المنعول على الفاعل ولا
المصدر على شيء من ذلك وبأن نظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف
نظرف المكان فانه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجوز عطف
أحدهما على الآخر وبعد سماع عطف أحدهما على الآخر لكان يجوز به بعضهم
لاشتركا كما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد
ويوم الجمعة وعليه جرى جدتي ابن المنير في الاتصاف مناقشاه صاحب
الكشف اه باختصار

* (المنعول معه) *

﴿المنعول معه﴾
(ينصب) الاسم الفضيلة
(تالي الواو) التي بمعنى مع

(قوله الاسم الفضيلة) قدر الموصوف معرفة وان كان تالي الواو اسم فاعل مضافا إلى
مع موله فلا تقيده الانساق تعريفيا ولا تخصيصا كما سيأتي لأن المراد من اسم
الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتقيده الانساق تعريفيا لعدم عمله حقيقة فتكون
انساقيه معنوية أو الاستمرار الشامل للارزمنة الثلاثة فتقيده الانساق تعريفيا
باعتبار دلالة التمه على الماضي لعدم عمله بهذا الاعتبار كقوتروا مثل ذلك في قوله
تعالى مالك يوم الدين ذكره يس في حواشي المختصر (قوله تالي الواو) فيه إشارة
إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمنعول معه ولو بالظرف وان جاز الفصل به بين
الواو والعاطفة ومعطوفها التزل الواو هنا والمنعول معه منزلة الجار والمجرور
ذكره يس ويجب ذكر هذه الواو اذ لم يثبت في العربية حذف الواو والمنعول
معه كما في المعنى (قوله التي بمعنى مع) أي التي للتخصيص على مصاحبة ما بعدها
لمعمول العامل السابق أي مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت
وزيدا أولا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقوا الواو اعطف فاما مقتضى
المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وان وجدت في نحو كل رجل
وضيعته ذكره شارح الجامع فلولم يمكن التخصيص بها على المصاحبة لنصب
ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرأ كانت للعطف
اتفاقا كما قاله الدماميني ومما خرج بالتي بمعنى مع بالمعنى السابق نحو وأشركت زيد

وعمر او خلطت البر والشعر فيما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لان
 المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لانها فانما الجر العطف فتدير (قوله ذات
 فعل) هذا مفعولهم من قوله الاتي بما من الفعل الخ سم (قوله أو اسم يشبهه)
 أي في العمل ومنه اسم الفعل يدل على تمثيله به فيما يأتي واسم متثنية المصنفة المشبهة
 وأفعول التفضيل فإينظر وجهه ثم رأيت في المعنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال
 وقد أجزى في حسبك وزيد ادرهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به ناشئ
 بحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل
 في المفعول به (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكك عليه تمثيله فيما يأتي بقا في
 قنائل وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كما في نحو) أي كاتالي
 لا واو في نحو الخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالي الواو بالطريق وأن
 الإشارة بنحو الى غير يبرى من بقية العوامل وغفل البعض عن هذه الحقيقة وعبر
 بقاء اعطاء القبول بالمثال مع زيادة كما يقال كان الاظهر عدم زيادة كما يكون
 الظرف وهو قوله في نحو قيد المنصب بناء على طريقة المصنف من اعطائه
 القبول بالمثال فيكون مشير الى بقية القبول التي ذكرها الشارح (قوله سبرى
 والظرف) يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه
 من حيث المعنى على صاحبه وهو كذلك خلافا لابن جني اه سم ومما لا يصح
 فيه العطف استوى الماء والخشبة ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى
 أي تساوى الماء والخشبة في العتوفه ومما يصح فيه العطف (قوله نصب بالمفعول
 معه) أي بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبان لان المصدر يخبر به عن الواحد
 وغيره (قوله وتشرب اللبن) أي بنصب تشرب كقيد بذلك ابن هشام وعليه فالمراد
 بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغي أن يكون ذلك في غير
 نصب تشرب والا فهو اسم تأويل لا فينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم
 اه والاول ظاهر صنيع الشارح لان ظاهره أن الواو في المثال بمعنى مع وهى انما
 تكون بمعنى مع على النص كما قلنا شخنا (قوله فان تالي الواو في الاول فعل الخ) فيه
 أن تالي الواو في الاول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركني الجملة في الاول غير
 ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار ان ظاهر
 يندفع أيضا ما يقال أن مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في الحقيقة وبأن المراد
 بالاسم في التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفي الثاني جملة) أي وان كانت
 الواو الحالية تقيد المقارنة (قوله نحو جاء زيد وعمر وقبله أو بعده) قال البعض
 تبعاً للصريح هذا خارج بقوله فضلة لئلا يقال بدل جاء رأيت لكان أولى اه ويرد
 بأن المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مر فوعا كما لعطوف

التالية لجملة ذات فعل أو
 اسم يشبهه مما فيه معنى
 الفعل وحروفه (مفعولا
 معه) كما (في نحو سبرى
 والظرف يسرعه) وأنا
 سائر والنيل وأعجبنى سيرك
 والنيل فالظرف والنيل
 نصب بالمفعول معه وخرج
 بالاسم نحو لا تأكل السمك
 وتشرب اللبن ونحو سرت
 والشمس طالعة فان
 تالي الواو في الاول فعل
 وفي الثاني جملة وبالفضلة
 نحو اشترك زيد وعمر
 وبلوا ونحو جئت مع عمرو
 و يكونا بمعنى مع نحو
 جاء زيد وعمر وقبله أو بعده
 يكونان تالية لجملة

نحو كل رجل وضيعة فلا يجوز فيه النصب خلافاً (١٤٥) للصميرى ويكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه

نحو هذا لك وأباك فلا
يتكلم به خلافاً لابي على
وأما قولهم ما أنت وزيدا
وكيف أنت وقصعة من
ثريد وما أشبهه فسيأتي
بيانه (بما من الفعل وشبهه
سبق * ذا النصب) ذا
النصب رفع بالابتداء
خبره في المجرور الأول
وهو بما وسبق صلة ما ومن
الفعل متعلق بسبق أى
نصب المفعول معه انما
هو بما تقدم في الجملة
قبله من فعل وشبهه
(لا بالواو في القول الأحق)
خلافاً للجرجاني في دعواه
أن النصب بالواو اذ لو كان
الامر كما ادعى لوجب
اتصال الضمير بها
فكان يقال جلست وك
كما يتصل بغيرها من
الحروف العاملة نحو أنك
ولك وذلك ممنوع باتفاق
وأيضاً فهي حينئذ حرف
مختص بالاسم غير منزل
منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل
الا الجزء تحروف الجزء ولا
بالخلاف خلافاً للكوفيين
وانما قيل غير منزل منزلة
الجزء للاحتراز من لام
التعريف فانما اختصت

في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو واشترك زيد
وعمر بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضيعة)
أى اذا قدر الخبر مثنى كان قيل كل رجل وضيعة مقترنان أما اذا قدر مفرداً معطوفاً
على ضميره ما بعد الواو كان قيل كل رجل موجود وضيعة لم يخرج لهجة كون
ما بعد الواو حينئذ مفعولاً معه (قوله فلا يجوز فيه النصب) أى في هذا المثال الأخير
(قوله للصميرى) بفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أى لفساده لتعين أن يقال
هذا لك ولا يملك على رأى الجمهور ويحوزوا يملك على مذهب المصنف كما سيأتي في
محله (قوله خلافاً لابي على) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما
فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله هذا ردائي
مطر يا سمر بالا * أن سراً بالنصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطوي
لا غير كما سيأتي (قوله فسيأتي بيانه) أى في قوله وبعد ما استفهام الخ (قوله ذا النصب
رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذ المرفوع بالابتداء أو النصب بدل أو عطف بيان
(قوله متعلق بسبق الخ) أى بجمعه وسبق متعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق
العائد على ما أى حال كونه كائناً من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال
عامل فيها (قوله انما هو بما تقدم الخ) أى بواسطة الواو فهي معدية العامل الى
المفعول معه دما مبنى (قوله لوجب اتصال) يعنى لصح اتصال الضمير اذ اللازم على
تقدير أن الناصب الواو الهمزة لا الوجوب ألا ترى أن ان واللام مثلاً لا دخلان على
الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء
(قوله فهي حينئذ) أى حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدهما لما قبلها
معطوف على قول المتن لا بالواو وهو قول ثالث للكوفيين وكان الأولى تأخير هذا ذكره
قبيل قوله وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله ومما رتبته قول الكوفيين أن
الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني وانما ثبت الرفع بها كالاتداء
والتجرد وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بدل عمر بالنصب وهو لا يقال اتفاقاً
وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أى سرت ولا بدت
النيل (قوله خلافاً للكوفيين) تبع في حكايته عنهم المصنف في التسهيل قال
الدما مبنى ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم
والا خفش انتصابه على الظرف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على
الظرفية والواو في الاسل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده اعرابه عارية كما
أعطى ما بعده الا التي بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز النصب
في كل رجل وضيعة مطرداً وليس كذلك (قوله وتناول الحلاق الفعل) تناول

بالاسم ولم يعمل فيه ليكونها كالجزء منه

في

صبا

١٩

بدليل تخطي العامل لها وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل والمقدر كقوله * لما لك والتلذذ حول شديد *

أَيُّ مَا تُصْنَعُ وَالْمُتَذَوِّنُ أَعْمَالُ شَبَّهَ الْفِعْلَ قَوْلَهُ (١٤٦) فَسَبَلُكُ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنْدٌ * وَقَوْلُهُ فَقَدْنِي وَأَيَّاهُمْ

أَيْضًا الْفِعْلُ الْمُتَعَذِّي وَهُوَ الصَّحِيحُ خِلَافَ مَنْ شَرَطَ الزُّرْمُ امْتِلَاقًا يَتَّبِعُ الْمَفْعُولَ بِهِ
وَالْمُنَاقَصُ كَسَكَّانَ وَهُوَ الصَّحِيحُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ وَأَنَّهَا تَنْتَلِ عَلَى مَعْنَى سَوَى الزَّمَانِ
سَمٌّ (قَوْلُهُ أَيُّ مَا تُصْنَعُ) يُؤْخِذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمَقْدَرِ الْمَحْذُوفِ بَلْ مَا يَجْعَلُهُ
وَالْعَامِلُ الَّذِي يُؤَلِّمُ إِلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ فَإِنْ تُصْنَعُ لَا يَتَأَنَّى أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا فِي هَذَا
الْمَتَرَكِبِ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَارُ الْمَذْكُورُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْقَدِيرُ مَا ثَبَتَ لَكَ أَوْ مَا كَانَ
لَكَ فَيَكُونُ الْعَامِلُ مَحْذُوفًا وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّسْهِيلِ وَيَتِمَّنُ أَجْرَاءُ كَلَامِ
الْمُشَارِحِ عَلَيْهِ بِأَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَيُّ مَا تُصْنَعُ مَعْنًى نَائِلًا خَالِصًا الْمَعْنَى لَا لِلْفِعْلِ الْمَقْدَرِ فَإِنْ
قُلْتَ لَمْ أَكُنْ فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ فِيمَا ذَكَرْتُ وَلَمْ يَكْتَفِ بِهِ فِي هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ حَيْثُ مَنَعَ
فِيهِ النِّصْبُ أَجِيبْ بِقُوَّةِ الدَّاعِي لِلْفِعْلِ فِيمَا ذَكَرْتُ وَهُوَ تَقَدُّمُ الْاسْتِفْهَامِ الْغَالِبِ
دُخُولُهُ عَلَى الْفِعْلِ وَوُجُودُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ فِيهِ الْفِعْلُ
بِخِلَافِ ذَلِكَ فَإِنَّ الدَّاعِي فِيهِ وَجُودُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فَقَطْ ذَكَرَهُ الْفَاكِهِيُّ (قَوْلُهُ
فَسَبَلُكُ الْخ) أَيُّ بِنَاءٍ عَلَى أَنْ حَسِبَ اسْمُ فَعْلٍ بِمَعْنَى يَكْفِي وَالْكَافُ مَفْعُولُهُ وَسَيْفٌ
فَاعِلُهُ وَالْجَمْعُ هُوَ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِمَعْنَى كَافٍ مُبْتَدَأٌ وَسَيْفٌ خَبْرُهُ وَالضَّحَّاكُ
مَفْعُولُ بِهِ لِمَحْذُوفٍ أَيْ وَيَحْسِبُ الضَّحَّاكُ أَيُّ يَكْفِيهِ مِنْ أَحْسَبَ إِذَا كُنِيَ وَفَاعِلُ
يَحْسِبُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى سَيْفٍ لَتَقَدُّمِهِ رَتْبَةً وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ لَا مَفْعُولُ
مَعَهُ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لَا تَنْصَبُ الْمَفْعُولَ مَعَهُ كَمَا مَرَّ فَضَمَّتْهُ عَلَى الْأَوَّلِ بِنَائِيَّةً
وَعَلَى الثَّانِي أَعْرَاضِيَّةً وَرَوَى كَافِي الْمَغْنَى جَرَّ الضَّحَّاكُ وَرَفَعَهُ أَيْضًا فَالْجَرُّ قِيلَ بِأَنَّهُ مَارٍ
حَسَبَ أُخْرَى وَقِيلَ بِالْعَطْفِ وَالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ وَحَسَبَ الضَّحَّاكُ فَخُذَفَ حَسَبُ
وُخْلِفَهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ فَقَدْنِي) أَيُّ يَكْفِيَنِي كَتَجَمَّلُ خَبْرٌ يَكُونُوا أَيُّ كَذَوِي
تَجَمَّلُ وَالْمُسَرِّدُ هَذَا السَّمِينُ (قَوْلُهُ فِي تَجْوِيزِهِ الْأَمْرَيْنِ) أَيُّ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ السَّابِقِ
مِنْ الْأَكْتِفَاءِ بِالْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ (قَوْلُهُ وَهُوَ اتِّفَاقٌ) أَيُّ مَحَلِّ اتِّفَاقٍ فِيهِ أَنْ الرِّضَى
جَوَزَ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْعَامِلِ مَعَ تَأْخُرِهِ عَنِ الْمَصَاحِبِ نَحْوِ الْبَابِ وَالنَّبِيلِ سَرَتْ (قَوْلُهُ
أَكْنِيهِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ أَيُّ أَدْعُوهُ بِكُنْيَتِهِ (قَوْلُهُ قَدَّمْتُ هِيَ وَمَعْطُوفُهَا) أَيُّ ضَرُورَةٍ
كَأَسِيَّائِي فِي بَابِ الْعَطْفِ (قَوْلُهُ فَعَلِيَ أَنْ يَكُونَ الْخ) فَتَكُونُ السُّوَاءُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا
وَعَطْفُهُ مِنْ عَطْفِ الْجَمْعِ وَأَمَّا اللَّقْبُ فَمَفْعُولُ بِهِ ثَانٍ لَا لِقَبْ فَقَوْلُ لِقَبْتَهُ لِقَبًا
وَبَلَقَبَ كَسَمِيَّتِهِ اسْمًا وَبِاسْمٍ وَدَعَوَى الْبَعْضُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ وَأَنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُهُ
مَفْعُولًا مُطْلَقًا غَيْرُ ظَاهِرٍ بَلْ كَوْنُهُ مَفْعُولًا بِهِ أَظْهَرَ لِأَحْوَاكِ الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ إِلَى
تَأْوِيلِ اللَّقَبِ بِالْمَلْقَبِ (قَوْلُهُ بِفَعْلٍ كَوْنٌ) أَيُّ بِفَعْلٍ مُشْتَقٍّ مِنْ لَفْظِ السَّكُونِ لَكِنْ
إِذَا سَلِمَ الْكَلَامُ لَتَقْدِيرِ غَيْرِ فَعْلٍ الْكَوْنُ كَتَصْنَعُ وَتَلَابَسُ جَازٍ تَقْدِيرُهُ فَإِنْ قُلْتَ
لَمْ أَكُنْ فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ فِي نَحْوِ مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ أَوْ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ فِي نَحْوِ هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ

فَأَنْ أَلْقَ بَعْضُهُمْ * يَكُونُوا
كَتَجَمَّلُ السَّنَامُ الْمُسَرِّدُ
وَقَوْلُهُ

لَا تَجَمَّلُكَ أَنْ تَوَالِي فَقَدْ جَمَعْتَ
هَذَا رَدَائِي مَطْوِيًا وَسِرِّيًّا
فَسِرُّهُ بِالْإِنْصَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ
مَعَهُ وَالْعَامِلُ فِيهِ مَطْوِيًا
لَا هَذَا خِلَافًا لِي عَلَى فِي
تَجْوِيزِهِ الْأَمْرَيْنِ * تَنْبِيْهُ
أَفْهَمَ بِقَوْلِهِ سَبَقَ أَنْ
الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَا يَتَقَدَّمُ
عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ اتِّفَاقٌ فَلَا
يَجُوزُ وَالطَّرِيقُ سَرَتْ وَفِي
تَقْدِيمِهِ عَلَى مَصَاحِبِهِ خِلَافٌ
وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ وَأَجَازَ ذَلِكَ
ابْنُ جَنِيٍّ تَسْكِينًا بِقَوْلِهِ
جَمَعْتَ وَفُشَا غَيْبَةً وَنَعِيمَةً
ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسَتْ عَنْهَا

بِعَرَوِي * وَقَوْلُهُ

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيَهُ لَا كَرَمَهُ
وَلَا أَقْبِيهِ وَالسُّوَاءُ اللَّقْبُ
عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ نَصْبِ السُّوَاءِ
وَاللَّقَبُ يَعْنِي أَنَّ الْمُرَادَ فِي
الْأَوَّلِ جَمْعُ غَيْبَةٍ وَنَعِيمَةٍ
مَعَ فَخْشٍ وَفِي الثَّانِي وَلَا
أَلْقَبُهُ اللَّقَبُ مَعَ السُّوَاءِ
لِأَنَّ مِنَ اللَّقَبِ مَا يَكُونُ غَيْرَ
سُّوَاءٍ وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِمَا
لَا مَكَانَ جَعْلِ الْوَاوِ فِيهِمَا
عَاطِفَةٌ قَدَّمْتُ هِيَ
وَمَعْطُوفُهَا وَذَلِكَ فِي الْبَيْتِ

أَجِيبْ

الْأَوَّلُ ظَاهِرٌ وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَعَلِيَ أَنْ يَكُونَ أَسْلَهُ وَلَا أَقْبِيهِ اللَّقَبُ وَلَا أَسُوَّهُ

السُّوَاءُ ثُمَّ حَذَفَ نَاصِبَ السُّوَاءِ (وَبَعْدَمَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ) الْأِسْمَ عَلَى الْمَعْبَةِ (بِفَعْلٍ كَوْنٌ مَضْمُونٌ)

وجوبا (نض العرب) فقالوا ما أنت وزيد او منه قوله * ما أنت والسير في متلف * وقالوا كيف أنت وقصعة من *
والاصل ما تكون وزيد وكيف تكون وقصعة (١٤٧) فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم

استفهام فلما حذف

الفعل من اللفظ انفصل

الضمير * تنبيهان *

الأول من ذلك أيضا قوله

أزمان قومي والجماعة كالذي

لزم الرحالة أن تعميل بميلا

فالجماعة نصب على المعية

بفعل كون مضممر

والتقدير أزمان كان قومي

والجماعة كذا قدره

سيميويه * الثاني في قوله

بعض العرب اشارة الى

أن الارجح في مثل ما ذكره

الرفع بالعطف (والعطف

ان يمكن بالضعف) من

جهة المعنى أو من جهة

اللفظ (أحق) وأرجح من

النصب على المعية كافي

نحو جازيد وعمرو وجئت

أنا وزيد اسم كان أنت

وزوجك الجنة برفع ما بعد

الواو على العطف لانه

الاصل وقد أمكن بدلا

ضعف ويجوز النصب على

المعية في مثله (والنصب)

على المعية (مختار لذي

ضعف النسق) اما من

جهة المعنى كافي نحو قولهم

لوتركت الناقة وفصيلها

لرسمها فان العطف فيه كان على

تقدير لوتركت الناقة وتركت فصيلها وتركت فصيلها

لرسمها فان العطف فيه كان على

تقدير لوتركت الناقة وتركت فصيلها وتركت فصيلها

أجيب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيد الوجود مقتضيه ي له تقدم
الاستفهام الذي هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذي كان متصلا به على أنه فاعله
بجلا لا خبث فيه كذا في قوله * ما أنت والسير في متلف * (قوله
وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا في شرح التوضيح بأنه جوازاً وهو الحق (قوله
فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما أنتك وزيد أي ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير
في متلف) بفتح الميم اسم مكان أي طريق قفر يتلف فيه سالكه وهو شطري بيت من
المتقارب المثلوم وأشد في الهمع وما أنت ولا ثم عليه (قوله فاسم كان مستكن)
صريح في أنها ناقصة ولا تعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول
مطلق ذكره يسر (قوله من ذلك) أي من ضمائر نصب المفعول معه ولم يكن هنا
استفهام فصله عما قبله (قوله أزمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة
أوقافها وكذا خبرها أو حال أي كالراكب الذي والرحالة يكسر الراء صريح من
جملد لا خبث فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تعميل أي بسبب أن تعميل
والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تعميل ويحتمل أن التقدير خوف أن
تعميل على أنه تعميل كان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب وعميلا
مصدر بمعنى ميلا ورأيت بخط الشنواني بها مش الدماميني أن المراد بالبيت وصف
ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اه
(قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين ويحتمل النقصان والتمام
كأمر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الأفعال اه دماميني
وفيه أنه لا ما ذ هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فقامل (قوله وأرجح من النصب)
لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذا القائل بأن النصب سماعي كما
سيأتي في الخاتمة لا يجوز وأصيرة العدة في النصب فضلة ولأن الأصل في الواو
العطف ومحل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فإن قصد التنصيص
على المعية تعين النصب وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع
أفاده الدماميني (قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الأمر
في الاسم الظاهر انما يمنع إذا لم يكن تابعا أما إذا كان تابعا فلا لانه يغتفر في التابع
ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل المحذوف أي وليسكن زوجك
الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ (قوله لانه
الاصل) أي الغالب في الواو (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل لفاء
التفريع (قوله على تقدير لوتركت الخ) أي لان مجرد ذكرهما لا يتسبب عنه

لرسمها فان العطف فيه كان على

تقدير لوتركت الناقة وتركت فصيلها وتركت فصيلها

وتكثير عبارة فهو ضعيف
فالوجه النصب على معنى
لوتركت الناقصة مع فصليها
ونحو قوله

إذا أعجبتك الدهر حال من
أمرى * فدعه وواكل
أمره واليا أيا * وقوله
فمكونوا أنتو وبنى أياكم
مكان السكيتين من الطحال
لان في العطف تعسفا في
الاول وتوهينا للمعنى في
الثاني وفي النصب على
المعية سلامة منهما فكان
أولى وامام من جهة اللفظ
كما في نحو وجئت وزيدا
واذهب وعمر الان العطف
على ضمير الرفع المتصل
لا يحسن ولا يقوى الامع
الفصل ولا فصل فالوجه
النصب لان فيه سلامة من
ارتكاب وجه ضعيف عنه
مندوحة (والنصب) على
المعية (ان لم يجز العطف)
لما منع معنوى أو لفظي
(يجب) فلما منع المعنوى
كافي سرت والنيل ومشت
والخائض ومات زيد وطلوع
الشمس مما لا يصح مشاركة
ما بعد الواو منه لما قبلها
في حكمه والمانع اللفظي
كافي نحو مالك وزيدا

الراضع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدها بخلاف تركها ترأف فصليها من
باب سمع أى عطف عليه وتر كيرضعها أى يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن
ذلك رضاعه اياها بالفعل (قوله وتكثير عبارة) أى تكثير للعبارة المقترنة
والعطف من عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لوتركت الناقصة مع
فصليها) أى معية في الحس والمعنى لثلا بربا احتمال كونه معها وهى نافرة منه
فلا يرضعها فتظن (قوله اذا أعجبتك) أى أوقعتك في عجب ومعنى قوله وواكل
أمره واليا أيا على العطف اترك أمره لليالى وارتب اليالى لامره وهذا وجه
التعسف الذى سيذكره (قوله مكان السكيتين) بضم الكاف ويقال السكوتين
بضم الكاف مع الواو لثمان حمر او ان لاصفتان بعظم الصلب والطحال بكسر
الطاء دم محمد (قوله تعسفا في الاول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتعسف
تقن (قوله وتوهينا) أى تضعيفا للمعنى في الثاني وجهه اقتضاء كون بنى الاب
مأمورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر الخاطبين بأن يكونوا مع بنى آيهم
وبحث فيه بأنه يفتح التعيين لا الرجحان فقط والى تعيين النصب مال أبو البقاء وتبعه
المصريح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من
جعل جواب الشرط محذوفاً ويجب خبر المبتدأ لان حذف الجواب مع كون الشرط
مضارع ضرورة كذا قال غير واحد وفيه أن محذوف كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط
المضارع محذوفاً وما لم والاجاز حذف الجواب كما سيأتى ليكون ماضياً في المعنى (واعلم)
أن عبارة المصنف تتعمل أمرين الاول كون أو لا تخيير والمعنى اذا امتنع العطف
كافي سرت والنيل وجب أحد أمرين اما النصب على المعية واما النصب باضمار
عامل الثاني كون أو لا تنوع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه
النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب
باضمار عامل نحو علقماتنا وما بارداً وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع
الثاني وجهها وهو تأويل العامل بما يصلح للعطوف والمعطوف عليه ويرد على
الاحتمال الاول ما لا تصح فيه المعية نحو علقماتنا الخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة
تقدير العامل في النوع الاول غير مسلمة لانه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير
سرت ولا يست النيل (قوله مما لا يصح) أى من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر
ومنه فأجمعوا أمركم وشركاءكم اذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال أجمع
أمره وعلى أمره أى عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولاً معه أو بتقدير أجمعوا بوصول
الهمزة ومنه والذين تبوءوا الدار والايمان اذا الايمان لا يتبوء أنفسه لكونه مفعولاً
معه أو بتقدير أخلصوا مثلاً أو بتأويل تبوءوا بلزموا (قوله كافي نحو مالك وزيدا)
أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لانه لا يقول بوجوب

وما شأنك وعمر الان العطف

على الضمير المحرور من
غير إعادة الجار فمتنع عند
الجمهور فيتعين النصب
على المعية هذا حيث أمكن
النصب على المعية كما
رأيت فأما اذا امتنع مع
امتناع العطف وهو رابع
الاقسام وذلك كما في نحو
قوله علقها تبنا وماء باردا
وقوله

اذا ما الغاسات برزن يوما
وزججن الحواجب والعبونا
فان العطف فمتنع لانتفاء
المشاركة والنصب على
المعية فمتنع لانتفاء
المصاحبة في الاول وانتفاء
قائدة الاعلام بها في الثاني
فأول العامل المذكور
يعامل يصح انصبا به
عليهما فأول علقها بانتما
وزججن برزن كما ذهب
اليه الجرجي والمازني
والمبرد وأبو عبيدة
والاصمعي واليزيدي (أو
اعتقد انهما عامل)
ملائم لما بعد الواو انصب به
(نصب) أي وسقيتهما ماء
وكلن العيون والى هذا
ذهب الفراء والفارسي
ومن تبعهما **تبيينه**
بقي من الاقسام قسم خامس
وهو تعين العطف وامتناع
النصب على المعية

اعادة الجار في العطف على الضمير المحرور وانما لم يمنعوا النصب كما يمنعوه
في هذا لك وأبال لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدمامي ما نصه والنصب
في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا
وما كان شأنك وزيدا أو مصدر لا بس منويا بعد الواو اذ التقدير مالك وملا بسك
زيدا وكذا في المثال الآخر وهذان الترجيحان أجازهما سيبويه لسكن على
الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت ويلزم
عليه افعال المصدر منويا قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة المفعول به
لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز افعال المصدر منويا وأطنب
في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه واذا قدرنا نصب مصدر منويا
احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك فالعنى
ما لا بسك زيد اذا المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ مع حذف ومنه
يعلم أن في تعين نصب زيد في المثال على المعية نظر الا أن يجاب بما يأتي قريبا
(قوله وما شأنك وعمر) بحث فيه الدمامي بأن يجوز الجر على حذف المضاف وهو
شأن وابقاء المضاف اليه على جرّه كافي قوله

أكل امرئ تحسبني امراً * وارتق قد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعين النصب فيه على
المعية ممنوعة ويجاب بأن تعين النصب فيه انشائي أي بالنسبة الى الجرح على
العطف على الضمير (قوله فمتنع عند الجمهور) أي جمهور البصريين لا النحويين
لان السكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال
البعض تبعاً لغيره والذي في الدمامي أن أهل الامصار انضموا في المنع الى أكثر
البصريين فصار الجمهور أكثر من السكوفيين وبعض البصريين فبحث ارادة
جمهور النحويين (قوله هذا) أي ما تقدم من الاقسام الثلاثة أو الاشارة لتقسيم
الاخير والاول أولى (قوله لانتفاء المشاركة) أي مشاركة الماء للتبن في العلف
والعيون للحواجب في الترجيح الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره
(قوله وانتفاء قاعدة الاعلام بها في الثاني) قال سم فيه نظر قال البعض كشحننا
تبعاً لبعضهم وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المترجمة لا المطلق
الحواجب وفي الاعلام بها فائدة اهـ وأنت خبير بأن قوله والعيون تالم يقع الابدع
افادة ترجيح الحواجب فلا محصل له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المترجمة
وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به (قوله فأول العامل الخ) أي ويكون ذلك
محجاز امرئ لا من باب التضمنين كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ) عطف على
يجب من عطف الانشاء على الاخبار للضرورة أو جرياً على القول بجوازه والرابط

الجملة اعتقد الخ بالابتداء على جعل يجب خبرا عن النصب محذوف تقديره عامل له
(قوله نحو كل رجل الخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قديم من القيود
السابقة (قوله وهو ما اقتضاه اراد الناطم) حيث يؤول له مع الابواب القياسية
ولم ينبه على كونه سماعيا * (فائدة) قال الفارسي اذا اجتمعت المقاميل قدم
المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى اليه اعامل بنفسه ثم الذي تعدى اليه
بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه
كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا ناديا بسوط ولوع الشمس اه باختصار
واظهار أن هذا الترتيب أولى لا واجب

* (الاستثناء) *

السبب والتاء زائدتان وهما من التي بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه
باخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى
منه (قوله الاستثناء هو الاخراج الخ) اظهر لان الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى
بدليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعروف بالمعنى المصدرى (قوله لما كان
داخل) أي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا من أول الامر في النية أو المراد
باخراج ما كان داخل الاظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافي ما قالوه انه يجب
ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما
عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لا ينافي التناقض باذخال الشيء ثم
اخرجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله (قوله فالأخراج جفس) لشموله المعروف
وغيره كالأخراج بالصفة وبدل البعض والشروط والغاية نحو فخر برربة مؤمنة
أكلت الرغيف ثلثه اقبل الذي ان حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله المصريح
(قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيوعه فيها
و بنحوه التقييد بالغاية والشروط والحال والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء
من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه أن يقال الداخل
حقيقة لفظا أو تقديرافان المستثنى في الاستثناء المفرغ داخل حقيقة الا أن
الدخول تقديرى من حيث ان المستثنى منه الذي هو محل الدخول مقدرا لا ملفوظ
(قوله ما استثنى الا) أي الاستثناء نية أما الوصفية فستأتى في الشرح * (فائدة) *
قال في الجمع الاستثناء في حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالي الاعتياد فيمتنع
ما نازدا الاضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب الا زيد عمر او ما
ضرب الا عمرا زيدا وما ضرب الا زيد بعمره والاعلى اضمارا عامل يفهمه بآية
و يستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرها نحو ما قام الا زيدا أحد
وما ضربت بأحد الا زيدا خيرا من عمرو وأجاز السكاسي تأخير المعمول مرفوعا

نحو كل رجل وضيعته واشترك
زيد وعمر ووجاء زيد وعمر
قبيله أو بعده انتهى
* خاتمة * ذهب أبو الحسن
الاخفش الى أن هذا
الباب سماعى وذهب
غيره الى أنه مقيس في كل
استعمال يستكمل الشروط
السابقة وهو ما اقتضاه
اراد الناطم وهو الصحيح
والله تعالى أعلم
* الاستثناء *

الاستثناء هو الاخراج
بالا أو احدى أخواتها لما
كان داخل أو منزلا منزلة
الداخل فالأخراج جفس
وبالا الى آخره يخرج
التخصيص ونحوه وما
كان داخل يشمل الداخل
حقيقة والداخل تقديرى
وهو المفرغ والقييد
الاخير لا دخال المنقطع
على ما استراه (ما استثنى الا

كان أو منصوباً أو مجروراً واستدل بقوله * فما زاد في الاغراما كلامها * وقوله
وما كف الا ما جدد ضرباً * وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا الى
قوله باليمينات والزبر وواقفه ابن الانباري في المرفوع والاختش في الطرف
والمجرور والحال نحو ما جلس الازيد عنده * وما مر الا عمر وبك وما جاء الازيد
راكبا واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه
وصفته أي وما فرغ له العامل نحو ما ضرب الازيد (قوله مع تمام أي غير مفرغ) في
تفسير الشارح اشارة الى أن التمام يعني التام أي مع العامل التام ولا حاجة الى
ذلك اذ يصح ابتداء التمام على مصدر يته أي مع ذكر المستثنى منه أي ولو بالضمير
المستتر (قوله موجبا كان) أي العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله
الآتي وبعد في الخ تفصيلا لا أجل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالانجاب بقريئة ما يأتي
فيكون مقابلا له وهو أظهر والمراد بالانصباب على الاول ما يعم الواجب والخائز
وعلى الثاني الواجب (قوله متحتم اتفاقا) فيه نظرفان الاتباع جائز في لغة حكاهما
أبو حيان وخرج عليها اقراء بعضهم شذوذ افشروا منه الا قليل منهم وسيأتي أنه
في تأويل لم يكونوا مني بدلي لـ فمن شرب منه فليس مني قال شيخنا الظاهر أن
الوجوب اضافي بالقسمة لا امتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد الا في التام
الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حقيقا
الجملة كما قاله الفارسي وغيره اه وظاهر اطلاقه جريان ما ذكر في المتصل
والمنقطع ولا بعده بل يأتي ما يؤيده عبارة الدماميني اعلم أن المستثنى المنقطع
قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى
وكفر فعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ أو يعذبه الله الخبر
والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع قلت وأهمل الاكثرون عذبه
الجملة في الجمل التي لها محل من الاعراب وينبغي أن تعد على هذا اه أقول
من عذها منها صاحب المغني فانه قال والحق أنها تاسع والذي أهملوه الجملة
المستثناة والجملة المسند اليها ومثل الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها
وبقراءة بعضهم فشر بوا منه الا قليل على قول القراء ان قليل مبتدأ حذف خبره
أي لم يشر بوا ثم قال وأما الثانية فتخوسوا عليهم أنذرهم اذا أعرب سواء خبرا
وأنذرهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعدي خبر من أن تراه اذا لم يقدر الاصل أن تسمع بل
قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الطرف في نحو ويوم نسير الجبال
وفي نحو أنذرهم في تأويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابق اه ومتى
كان ما بعد الجملة فالأجنى لكن ولو كان الاستثناء متصلا كما في الدماميني عن
وضيح النماظم لكن ان نصب تالي الافهى كالكن المشددة وان رفع فكالمخففة

مع كلام تمام أي غير
مفرغ موجبا كان أو غير
موجب (ينصب) الا أن
الاتصاف مع الموجب متحتم
اتفاقا

(قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا في نسخ وعليه فنعرف بقائه للمتصل والمنقطع
 ظاهرا لا يحتاج صحتها الى تقدير لئلا يكون الاشهر جعل الانصال والانقطاع
 وصفين للاستثناء لا المستثنى وفي نسخ سواء كان الاستثناء متصلا وهو الموافق
 للاشهر لئلا يكون عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل الى تقدير أى وهو ذوما كان بعضا
 أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح
 أن الاستثناء حقيقة في المتصل بخلاف المنقطع لثباته للمتصل منه الى الفهم عند
 التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظي فيهما وتبيل معنوي
 (قوله ما كان بعضا من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى
 منه لانه يصدق على قام القوم الاحبارا وجاء بنوك الابن زيد مع أنه ما من
 المنقطع وتأويل الجنس بالنوع انما يدفع ورود الاول لا الثانى ولا يخرجه عنه
 نحو أحرقت زيدا الايده مما كان فيه المستثنى جزأ من المستثنى منه مع أنه من
 المتصل ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء
 واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى
 لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم
 بالباطل الا أن تكون تجارة عن راض منكم فان المستثنى فيهما بعض ما بعض من
 المستثنى منه ومن نفسه مع أن الاستثناء منقطع فينبغي أن يقال ان الاستثناء
 المتصل أن يحكم على ما بعد الامتلاء وهو بعض مما قبلها بقبيض ما حكم به على
 ما قبلها فان فقد أحد القيد كان منقطعا فقد انقضى الاول نحو قام القوم الا
 احبارا او فقد الثانى نحو الا تبين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها في الجنة
 الذى هو قبض عدم ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها
 بالباطل الذى هو قبض منع أكلها بالباطل أفاده الشهاب القرافى وأسهل منه
 أن يقال في تعريف المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الامتلاء (أو منقطعا)
 شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الا نعبا ناوأن لا يمتنع ما هو نص
 في خروجه فلا يجوز سهلت الخيل الا ابل بخلاف صوتت الخيل الا ابل نقل
 شيخنا الاول عن الحلبي والثاني عن الشارح وصرح به الدماميني (قوله لا ما قبلها
 بواسطتها) هذا رأى السيرا في وعزام ابن عصفور وغيره الى سيبويه والشارح
 وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وعدل عن قولي في
 التسهيل لا بما قبلها مع دى بها الان التعديبة انما هي معروفة في الفعل وشبه فلا
 تناول عبارة بحسب الظاهر نحو قولك القوم أخوتك الا زيدا كذا في الدماميني
 وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول أخوتك بالمتبين لك بالاخوة كان من شبه
 الفعل وقوله ولا مستقلا معطوف على محل بواسطتها وهو انصب على الحال (قوله

سواء كان المستثنى متصلا وهو
 ما كان بعضا من المستثنى منه
 أو منقطعا وهو ما لم يكن
 كذلك وسواء كان متقدما
 على المستثنى منه أو متأخرا
 عنه فتقول قام القوم الا
 زيد او خرج القوم الا عبرا
 وقام الا زيد القوم وخرج
 الا عبر القوم وهكذا
 تقول مع عامل النصب
 والجر (تبيين) ناصب
 المستثنى هو الا لا ما قبلها
 بواسطتها ولا مستقلا ولا
 أسكن مضمر لا فلا
 لا يحتمل ذلك

على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استنتجت الا وسبق قول وألغ الا الح بناء على أن المراد العاؤون هاء عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضا ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله الا بالاتفاق فانه قل بعد ذكر الا قوال وهذا كانه في المتصل وأما المنقطع فان العامل فيه الا وعمله افيه عمل لكن واما خبر بدمر بحسب المعنى ومنهم من يجبر اظهاره ومنهم من يقول انه حينئذ كلام مستأنف اه لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضى أما المنقطع فذهب سيبويه أنه أيضا متعصب بما قبله الا من الكلام كما انتصب المتصل به لما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعاً عنه حتى وان لم تكن حرف عطف الا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن الواقعة بعدها تخوز يدغنى الا أنه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها التناصبية بنفسها ذهب لكن لاسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو جاني في القوم الاختيار أى لكن حصار المبحىء قولا وقد يدعى خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا وكشفنا عنهم وقال الكوفون الا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كاتصا به في المتصل وتأويل البصريين أولى لان المستثنى المنقطع ينضم محالته لما قبله نفيًا وإثباتًا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار الثاني وذلك اذا كان صفة وأيضا لكن للاستدراك والافى المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اجمع بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعترض بانها دخلت على الفعل في نحو نشدك الله الا فعلت كذا وأجيب بأنها دخلت على الاسم تأويلا اذا المعنى لا أسألك الا فلك كذا (قوله فحجب في الا الح) لوقال فهي عاملة لا تضحت نتيجة القياس الذي ركبه من التشكل الاول التى أشار اليها بقوله فحجب في الا الح (قوله مالم تنوسط) أى لان العامل حينئذ طالب لما بعده وهو أقوى منها فقد تم عليها اسم (قوله ان كان التقرير محققا) لعدم شئ في اللفظ يشغل به العامل (قوله وجواز الح) أى لان ما يشغل به العامل في نية الطرح كاسماتى فالرفع باعتبار التقريرين المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشغل به لفظا ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا على القول بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه والهجج أن العامل فيه مقدر فلا تفرغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر وتفرغ للعامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البديل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا في المعنى للبديل وكان المبدل منه في نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البديل وكون المبدل منه في نية الطرح مفرغا للبديل (قوله

على ما أشعر به كلامه
وسرّح باختباره في غير
هذا الكتاب وقال انه
مذهب سيبويه والمبرد
والجرجاني ومشي عليه
ولده لانها حرف مختص
بالاسماء غير منزل منها
منزلة الجزء وما كان كذلك
فهو عامل فيجب في الأنا
تكون عاملة مالم تنوسط
بين عامل مفرغ ومحموله
فتلغى وجوب ان كان
التقرير محققا نحو مقام
الازيد وجواز ان كان
مقدرا نحو مقام أحد الا
زيد فانه في تقدير مقام الا
زيد لان أحد امبدل منه
والمبدل منه في حكم
الطرح وانما لم يعمل الجبر
لان عمل الجبر يحسوف
تضيف معاني الافعال الى
الاسماء

وتنسبها اليها) عطف تفسير على تضيف (قوله تخرجه من النسبة) أى ذعبة
الجملة قبله مثبتة أو منقبة وهل يصرف في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفي
اثبات ومن الاثبات نفي قولان يحتمل كلام الشارح كلامهم - ما خلا فالبعضهم
راى الصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان (قوله فلما خالفت الحروف
الجارة الخ) يرد عليه الجواب بخلا وعدا فكان الاولى أن يقول ما فى شرحه على
التوضيح وانما لم تعمل الجرا وافقتها الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجز اتصال
الضمير الخ) دفع لما يقال لو كانت الاعاملة لجاز اتصال الضمير به لان الضمير
يتصل بعامله (قوله لان الانفصال ملتزم الخ) أى لعدم عملها فى حال التفريق
(قوله ولو لم معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفي لفظا ومعنى والنفي معنى فقط ولم
يذكر النفي لفظا فقط نحو لا يحسنه الا المطهرون لانه نفي فى المعنى ويمكن ادراجه فى
النهي بأن يراد به النهي ولو لم معنى فقط كما فى الآية فان النفي فيها بمعنى النهي وكفى
قوله تعالى ومن يولاهم يومئذ دبره الا متخرفا لقتال فانه شرط معنى النهي أى
لا تقولوا الا ديار الا متخرفين فتأمل ومن النفي معنى فقط ويأتى الله الا أن يتم نوره
أى لا يريد الله الا ذلك وانما الكبيرة الا على الخاصعين أى لانهم لا اعلمهم الا عليهم لكن
هذه الامثلة من التفريق الذى ليس اليك الكلام فيه الآن وقل رجل يقول ذلك الا
زيد أى لا رجل يقول ذلك الا زيدا وأما لولا النفي فيها ضمني لا قصدى فاذا قلت لولا
جاءنى اخوتك الا زيدا الا كرمتم - تعين النصب وأما لو كان فيه - ما آلهة الا الله
لفسدنا فالاجمعى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجى فى الشرح (قوله وهو
الانكارى) مراده به ما يشتمل التوبيخ والفرق بينهما ما ان المستثنى عنه فى الاول
غير واقع ومدعيه كاذب وفى الثانى واقع ومدعيه صادق وان كان ملوما فالمراد بكون
الثانى فى معنى النفي أنه فى معنى نفي الانبعاث واللياقة ويقال للاول الا بطل الى أيضا
(قوله انخب اتباع ما اتصل) أى ان لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن ردا
لكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كإيمانى فى المتن والا كان
المختار النصب نحو ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا لان اختيار الاتباع
ليمتشا كل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ما قاموا الا
زيد ارد القول قائل قاموا الا زيدا البتة بابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب
فى هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامى بنى بل نازع أبو حيان فى اختيار النصب
فيها وفى الصورة قبلها كما فى الهمع ونحو ما قام الا زيدا أحد واذا انتقض النفي
أو النهي بالا كانا فى حكم الاثبات فينصب ما بعد الا اثنا نية نحو ما شرب أحد الا
الماء الا زيدا ولا تأكلوا الا اللحم الا عمرا وما مررت بأحد الا قائما الا بركرا
فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهى اذ المعنى شربوا الماء الا زيدا واكلوا اللحم الا

وتنسبها اليها والا
ليست كذلك فانها
لا تنسب الى الاسم الذى
بعدها شيئا بل تخرجه من
النسبة فلما خالفت
الحروف الجارة لم تعمل
عملها وانما لم يجز اتصال
الضمير لان الانفصال
ملتزم فى التفريق المحقق
والمقدرة لا تزم مع عدم
التفريق ليجرى الباب
على سن واحداه (وبعد
نفي) ولو لم معنى دون لفظ
(أو كفى) وهو النهي
والاستغناء المؤول بالنفي
وهو الانكارى (انخب)
أى اختيار (اتباع ما اتصل)
لما قبل الا فى اعرابه
فإنه بعد النفي لفظا
ومعنى ما قام أحد الا زيدا
وما رأيت أحد الا زيدا
وما مررت بأحد الا زيدا
ومثاله بعد النفي معنى دون
لفظ قوله

عمر او مررت بهم قائمين الا بكر اقاله الدماميني وظاهر المتن والشرح اختيار
 الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه ايضا نحو ما ضربت أحدا الا
 زيدا وبه صرح في المعنى قال الدماميني ومقتضى التعليل بتشا كل المستثنى
 والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة (قوله
 وبالصرحة) أى في الرملة المنصرفة من معظم الرمل والخلق يفحش البياض
 والعافى الدارس والنوى بنون مضمومة وهمززة ساكنة حفرة حول الخباء
 تصنع لمنع دخول ماء المطر والوند معروف (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود
 أى ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان الكلام في الاستثناء من
 كلام تام وما في الآية مفرغ (قوله الا اول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال
 غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البدل يحل محل الا فيقال ما قام الا
 زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج
 على هذا القول عن كونه بدل بعض لان الازيد معنى غير زيد وغير زيد بعض أحد
 اصدق أحد زيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على
 هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام في الواقع وان كان
 بعض مذلول لفظ أحد لغة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان
 الا قرينة على أن الثانى كان بعض ما يتناول الا ولولا اقاله الدماميني (قوله
 عطف نسق) أى لان الا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اه
 نصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ما قام الازيد وليس لنا حرف عطف يلى
 العامل باطراد وأجاب ابن هشام بأنه ليس نالها في التقدير اذا اصل ما قام أحد
 الازيد قال الدماميني ~~لكن~~ يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد
 والقرض أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعترض على مذهب البصريين
 واعترض أيضا بأن بدل البعض لا يتدفقه من ضمير ربطه بالبدل منه وهو فتقود
 في نحو ما قام أحد الازيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما
 الواجب مطاق ربطه وهو حاصل في المثال بالدلالة التي اعلى اخراج الثانى من
 الأول وكونه بعضا منه كما مر عن الدماميني (قوله وهو موجب ومتبوعه منفي)
 أى ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونقيا ومحصل الجواب منسج ذلك
 والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل هو المستثنى وحده دون القول
 بأنه هو مع الا وهو المفهوم من قول الرضى كما جاز في نحو مررت برجل لا طرف
 ولا كريمة أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك
 يجوز في ما جاء القوم الازيد أن يجعل قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم اه
 ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده (قوله في عمل العامل) أى مماثل

وبالصرح منه من منزل
 خلق * عاف تغير
 الا النوى والوند * فان تغير
 بمعنى لم يبق على حاله ومثال
 شبه النفي لا يقيم أحد الا
 زيد وهل قام أحد الا زيد
 ومن يغفر الذنوب الا الله
 تنبيهات * الاول المستثنى
 عند البصريين والحالة
 هذه بدل بعض من المستثنى
 منه وعند الكوفيين
 عطف نسق قال أبو العباس
 ثعلب كيف يكون بدلا
 وهو موجب ومتبوعه منفي
 وأجاب السيراى بأنه بدل
 منه في عمل العامل فيه
 وتخالفهما في النفي والايجاب
 لا يمنع البدلية لان سبيل
 البدل أن يجعل الأول

العامل لما عرفت أى بقطع النظر عن النفي والاثبات فقوله هو المقصود بالنسبة
 أى نسبة ممثل العامل بقطع النظر عن النفي والاثبات (قوله كأنه لم يذكر) أى ولا
 تعلق للنفي والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه
 تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بأن اتخالفهما في ذلك نظيرا وهو يتخالف
 السفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلها المعطوف والمعطوف عليه نحو
 قام زيد لا عمرو (قوله اذا تعذر البدل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها
 الازيد بدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود
 فان المتبقي في المثال التبعية للنصب محلا لا لفظا قاله سم (قوله أبديل على الموضع) قال
 الهموتى انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في
 التابع ما لا يغتفر في المتبوع ومثله بنحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة
 كما مر بيانه أى فهذا لا يجوز ما بعد الا في المثال الأول والاخير ونصبه في الثاني
 والثالث بناء على هذه القاعدة ويردّه تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة
 مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد فيها الازيد) برفع زيد مراعاة
 المحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناصخ أما الاول فقال اليه في المغني ووجهه
 بأنهما في موضع رفع لا بتداء عند سيبويه ويصح إحلال البدل محلها ما فيقال
 زيد فيها واستشكاه الدماميني وأساء لهما في باب التأويل كلام سيبويه بما يرجعه
 الى الثاني وأما الثاني فتعلقه في المغني عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال
 البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الا
 زيد وهذا يمكن فيه الال ل بأن يقال ما فيها الازيد وهذا القول الثاني انما يأتي
 على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى أنه بدل من الضمير المستكن
 في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد دل على
 الاول يذكّر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما في المغني وعلى الثاني يكون
 الإحلال لكون المعنى ما في الوجود اله الا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع
 الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغني بما نقل الدماميني جوابه ومصر في باب
 لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر
 * (فائدة) * قال في المغني يجوز في نحو ما أحديقول ذلك الازيد رفع زيد لا من أحد
 وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفع من وجهين ونصبه من
 وجه ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك الازيد انصبه من وجهين ورفع من وجه ومن
 حجة مرفوعة قوله

كأنه لم يذكر والثاني في
 موضعه وقد يتخالف
 الموصوف والصفة نفيا
 واثباتا نحو مررت برجل
 لا كريم ولا لبيب * الثاني
 اذا تعذر البدل على اللفظ
 أبديل على الموضع نحو ما جاء في
 من أحد الازيد ولا أحد
 فيها الازيد

في ليلة لا ترى بها أحدا * يحكى علينا الاكواكبا اه
 وقوله وهو المختار أى لان الإبدال من صاحب الضمير أرجح لانه الاصل ولانه

لا يجوز الى التاء أو يل الذي في الابدال من الضمير وهو أن صحة الابدال من الضمير
اشمول النفي للضمير معني لان معني ما أحد يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولا بد من
جعل رأي في مثاله الثاني علمية على تقييمه سيبويه جواز الابدال من الضمير يكون
صاحبه مبتدأ في الحال أو في الاصل وقال الرضي أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء
ونواسخه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عاملا
ذلك الضمير نحو ما كتبت أحدًا ينصفني الا يزيد لان المعني ما أنصفني أحد كلمته الا
زيد بخلاف لا أؤذي أحدًا بوحده الله الا يزيد فلا يجوز الابدال من ضمير بوحده لان
التوحيد ليس معني بل الاذى فقط اه دما مني وشمني (قوله الاشئ) بالرفع
لمراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطاب للمحل
وعلى اشتراطه يجعل شيئا خبر مبتدأ محذوف أي هو شيئا لا يعنائه والاحتمال معني
لكن (قوله لا يزداد في الايجاب) أي على غير مذهب الانقش والمراذل لا يزداد
قياسا فلا مرد بحسب بل درهم وكفي بالله لقصوره على السماع (قوله الا امرأ تلك
بالنصب) كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفرة النخشي من
تخريج قراءة الاكثر على اللغة المرجوحة وان جوزه بعضهم لجعل النصب على
الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض
القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها
لان الاتفاقات بعد الاسراء ورد بأن اخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها
بل أنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روي أنها تبعهم وأنها التفت
فرأت العذاب فداحت فأصابها حجر فقتلها وقال في المغني الذي أجزم به أن قراءة
الاكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط
ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه في آية
الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على
الابتداء وما بعده الخبر كما في آية لست عليهم بمسيطر (قوله تقول ما قام أحد الا
حمارا) نقل عن القرافي أن أحدًا اذا كان في سياق النفي لا يختص من يعقل
وعليه فلا يظهر ما ذكره من الا للقطع وأعلم أن الا في المنقطع بمعنى لكن عند
البصريين كما مر بيانه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى الغتهم قرأ بعضهم ما لهم
به من علم الاتباع الظن بالرفع وجعل منها النخشي قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله فأعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع
واعترض بأنه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء
متصلا بتقدير متعاق الظرف يذكرا لاستقرار وجعل غيرهما من مفعولا والغيب
بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالتصل) التشبيه في مجر دجواز الابدال وان

وما زيد شيئا الا شيئا لا يعنائه
يرفع ما بعد الا فيهن ونحو
ليس زيد بشيئا الا شيئا ينصبه
لان من والباء لا يزدان
في الايجاب وما ولا لا يقدران
عاملتين بعده كما تقدم في
موضع * الثالث أفهم
قوله انتخب أن النصب
جائز وقد قرئ في السبع
ما فعلوه الا قليلا منهم ولا
يلتفت منكم أحد الا
امراؤك بالنصب اه
(وانصب) والحالة هذه
أعني وقوع المستثنى بعد
نفي أو شبهه (ما انتقطع)
تقول ما قام أحد الاحمارا
وما مررت بأحد الاحمارا
هذه لغة جميع العرب سوى
تميم وعليها قراءة السبعة
ما لهم به من علم الاتباع
الظن (وعن تميم فيه ابدال
وقع) كالتصل

كان برهان في المتصل ومرجوحية في المنقطع (قوله فيميزون مقام أحد الاحجار)
 فحمار بدل غلط صرح به الرضي وقال سم بدل كل بملاحظة معني الاذمعني الا
 حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الاحد اه وفيه أنه كيف يكون الاع
 بدل كل من كل نعم ان أر يد من العام خاص ك ما يأتي نظيره صغ فتدبر (قوله
 اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الابل
 التي يخالط بها ضواصفرة (قوله عشية) منصوب على الظرفية بأجاهد في البيت
 السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرق نسبة الى مشارف وهي قرى من أرض
 العرب تدوم من الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب
 اليه لا يقال جمعاً فرى قاله العيني وفي المصدر باح مشارف الارض أعاليها الواحد
 مشرف وزان جمعفر اه فعلم أن المنسوب اليه جمع واقع على القرى المذكورة
 وأن القياس في النسبة الى مشارف مشرف لان القياس في النسبة الى الجمع أن
 تنسب الى مفردة فتقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمضمر اسم
 فاعل الماضي حده (قوله وعامله) أي السنان وهو ما يليه (قوله شرط جواز الابدال
 الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البديل أن يصح وقوعه موقع
 المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث
 فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الا بأن يقال مقام الاحمار وليس بها الا
 اليعافير لموافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا تنفع الضرر وان كان المراد
 بدون الاشكال علمنا البيت اذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه
 باختيار الشق الثاني وأن المراد امكان التسلط ولو في مادة أخرى فافهم (قوله وجب
 النصب) أي على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المثال وزيد لا على
 المفعولية والاستثناء مفرغ كزعمه الشاويين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة
 كذا قيل وبحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة فإذا أخذ من المثال
 مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة الاولى قال وماذا
 يفعلون في نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة
 تفضيل مع أن اسم النقص ميل ما شق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه أي
 فحوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلاً بعد
 الأخذ منه أولاً والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والافحوز رفعه على
 الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية المحذوف
 والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية المشرح الاتفاق
 على وجوب النصب (قوله نحو ما زاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من أمر الله الامن
 رحم من رحم في محل نصب لانك لو حذف المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم

فيميزون مقام أحد الاحمار
 وما مررت بأحد الاحمار
 ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس
 الا اليعافير والا عيس

وقوله
 عشية لا تغني الرماح مكانها
 ولا الغبل الا المشرق في المصم
 وقوله

وبنت كرام قد نسكنها ولم يكن

لنا خاطب الا السنان وعامله

تنبيهه خ شرط جواز

الابدال عندهم والحالة

هذه أن يكون العامل

يمكن تسلطه على المستثنى

كافي الامثلة والشواهد

فان لم يمكن تسلطه وجب

النصب اتفاقاً ونحو ما زاد

هذا المثال

الامانقص وما نفع زيد الا ما ضر اذا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وحيث وجد شرط جواز الابدال فالارجح
عندهم النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (في النفي قدياً) على قلة بأن يفرغ
العامل له ويجعل المستثنى (١٥٩) منه تابعاً له كقوله * لانهم يرجون منه شفاعة *

اذ لم يكن الا النبيون شافع
قال سيدي به وحدثني يونس
ان قسوماً رثي بعريته - م
يقولون مالي الا بول ناصر
* تقيبه * المستثنى منه
حيث قد يدل كل من
المستثنى وقد كان المستثنى
بدل بعض منه ونظيره في
أن المتبوع أخر فصار تابعاً
ما سرت بمثلك أحد اه
(واضح نصبه) على
الاستثناء (اختار ورد)
لانه الفصح الشائع ومنه
قوله

ومالي الا آل أحمد شبعة
ومالي الامذهب الحق
مذهب * بنصب آل
ومذهب الاول واحد ترز
بقوله في النفي عن الايجاب
فانه ينعين النصب كما تقدم
* تقيبه * اذا تقدم
المستثنى على صفة المستثنى
منه فقبه مذهباً واحداً
لا يكثر بالصفة بل يكون
البدل مختاراً كما يكون
اذ لم تذكر الصفة وذلك
كما في نحو ما فيها أحد الا
ابول صالح كأنك لم تذكر

يصح كذا في الدياميني وهو مبني على أن الاستثناء في الآية منقطع أي ليسكن من
رحمه الله يعجمه وقبل متصل أي الا لراحم وهو الله تعالى أو الامكان من رحمهم الله
تعالى وهم المؤمنون وهو السقيمة (قوله الامانقص) ما صدرية كما يؤخذ من كلام
الشارح بعد (قوله اذا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك اذا كانت
زاد متعدياً وأنه يقال اذا كانت لازمة فمأمل (قوله وغير نصب سابق) أي نصبه
على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي
أو كفي انخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم انظر ولو منقطعاً
نحو ما جاء الاحمار أحد فيراد بأحد معني يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ما جاء
الاحمار القوم فيراد بالقوم فركوب القوم وهو الحمار حرره اه بأدنى تغيير
وحزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكاف المتقدم (قوله على المستثنى منه) أي
بدون عامله لا ممتنع تقديمه عليه ما عند المصنف وأما قوله

خلا الله لا أرجو سوالاً وانما * أعدت على شعبة من عيالها

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فحاز نحو جاء الزيد القوم والقوم الا
زيد اضرب نعم ان قدم عليه ما وتوسط بين جزأى الكلام نحو القوم الزيد اجاؤا
اذ جعل زيد مستثنى من الضمير في جاؤا فقبل يمنع مطبقاً وقبل يجوز مطبقاً وقبل
ان كان العامل متصرفاً وأجاز الكسائي تقديم المستثنى أول الكلام دما ميني (قوله
في النفي) أي أو شبهه النفي ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفي أو كفي الخ
(قوله قدياً على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أولاً قولان وإلى القياس عليها
ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي (قوله بدل كل)
أي من كل لان العامل فرغ لما بعد الاول المؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله
من المستثنى (قوله ان ورد) أي السابق أي أردت وروده منك بالتسكام به أو المراد
ان ورد من العرب وحيث قد يعني اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح والا فمأورد
عن العرب يتبع نصباً أو اتباعاً (قوله بل يكون البدل مختاراً) فيه أنه يلزم عليه
تقديم البدل على النعت والواجب العكس الا أن يكون مبنياً على مذهب من
يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدبوشي (قوله لان لكل مرجحاً)
فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة (قوله
سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالاضافة فتجوز الشخ خالدها سهو وقوله

صالحاً وهذا رأي سيدي به * والثاني أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكتابة على المستثنى
منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد والمازني قال في الكافية وشرحها وعندى أن النصب والبدل
مستويان لان لكل مرجحاً فكافياً اه (وان يفرغ سابق الا)

من ذكر المستثنى منه (أما بعد) أى لما بعد الا وهو الاستثناء من غير التمام قسم قوله أولاً ما استثنت الامع تمام (يكن كالأول) (أما بعد) أى السابق أو ما بعد كالأول لعدم أى عند غير الكسائي أما هو فيجب النصب في نحو ما قام الازيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله ستم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثنى مجرور الخ وما في قوله كالأول لعدم يجوز أن تكون مصدرية ولولوا ثمة ويجوز العكس أى يكن لعدم أى كذا عدم الافي الحكم وقول البعض ان الكلام على تقدير مضاف أى حكم عدم الاليس بشئ قال الشيخ خالد والامرفوع ينقل محذوف يفسره عدم اه وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للجهول أما على قراءة البناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى السابق أو ما بعد فلا منصوب على المفعولية لا صرفوع على نيابة الفاعل (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالمخبر في نحو ما على الرسول الا البلاغ فحال هذا اللفظ وهى خبر ثمة تقتضى رفع ما بعد الامبتداً وكالفعل في نحو ما قام الازيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فاعلاً مذكراً فاعل قبل الا تقتضى رفع ما بعد الافاعلا وفس وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصراً وأقرب ثم لا تنافي بين كون تالى الافي التقرير مستثنى وكونه فاعلاً ومبتداً مثلاً في نحو ما قام الازيد وما زيد الا قائم لان الاول بالنظر الى المعنى لان تالى الامستثنى من مقتضى المعنى اذ المعنى ما قام أحد الازيد وما زيد بشئ الا قائم والثانى بالنظر الى اللفظ نقله الدماميني عن الشلوبين (قوله وما على الرسول الا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لامن كلام الشارح لعطف مثال على مثال لان الآية التى فيها اللفظ المبين بالواو بخلاف التى ليس فيها اللفظ المبين فانها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين (قوله ولا يقع ذلك في ايجاب) يجوز ان ايجاب فيه اذا كان فضله وحصلت فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز أن تقرأ في جميع الايام الا يوم كذا بخلاف ضربت الازيد اذ من الجمال أن تضرب جميع الناس الازيد (قوله فلا يجوز قام الازيد) لان المعنى قام جميع الناس الازيد او هو بعيد ولا قرينة في الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي نحو ما مات الازيد وأجيب بأنه قليل فاجرى الحكم فيه طرد الباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلفت اليه

بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما
اذالم تكرر وتعدد المستثنى قال الدماميني ما لم يخصه مع الايضاح لا ينصب على
الاستثناء أداة واحدة دون عطف شبهة وان وموهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول
مستثنى والثاني مع مفعول عامل مضمر وان كان في غيره فكذلك الأول بدل مثال
الايجاب أعطيت القوم الراحه ثم الازيد الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء
والدنانير مفعول المحذوف أي أعطيت الدنانير أو أخذ الدنانير ومثال غيره
ما أعطيت أحدا شيئا الا زيدا درهما فزيد مستثنى أو بدل ودرهما مفعول
لمحذوف وما ضرب أحد الا بكر خالدا فبكر ان رفعت كان بدلا من أحد وان نصبت
كان مستثنى وخالدا مفعول المحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى
منه وقد يكون مع اتحاده وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين في نحو ما أعطيت
أحد أحد الا زيد عمر او ما ضرب أحد أحد الا زيد بكر اورده المصنف بأن البدل
لم يعهد ~~تكرره~~ الا في بدل البداء وان حق بدل البعض أن يقتصر بالضمير
وجعلوا في باب الاستثناء اقترابه بالامغنيا عن الضمير والاسم الثاني غير مقترن
بالالفاظ ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها
على كل وجه أما مع العطف فقد يمنع أيضا كافي الامثلة المتقدمة لان العطف
فيها يفسد المعنى وقد يجوز كافي ما جاء في أحد الا زيد وعمر فاعطف في هذا
المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على أنه مفعول لمضمر أي
وجاءني عمرو اه وفي حاشية المعنى للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين
بأداة واحدة دون عطف وعليه مشي صاحب السكشاف في مواضع منها لا تدخلوا
بيوت النبي الآية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر في كل
منهم ما مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في
هذا الوقت على هذه الحال اه (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أي لتأسيس
لا لتوكيد كما أشار اليه الشارح بالاضرار (قوله بالعامل المفرغ) حمل العامل
على ما قبله لا تتبعه للموضع وحمله المرادى على الأي اترك تأثير الا بالنصب في
واحد أي لا تتعديها مؤثرة في واحد ويؤيد الاول قوله مما بالاذا لو كان العامل
هو الا لكان القياس أن يقول مما به وان أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده
أيضا أن المصنف عليه يكون ذا كراهنا حكم الواحد بخلافه على الثاني فانه يكون
ساكتا هناعن حكم الواحد المتروك تأثيرا فيه وان كان يعلم من قوله فيم
مرء وان يفرغ سابق الخ ويؤيد الثاني عدم احواجه الى تقدير في دع (قوله
باقيا في واحد) دفعه ايها المتن أن المراد اترك التأثير في واحد واجعله مؤثرا
في البقية هذا ان أريد بالعامل ما قبله الا كما مشي عليه الشارح فان أريد به

مؤكد (وان تكرر
لا لتوكيد) بل قصد
استثناء بعد استثناء فلا
يحتاج لما أن يكون ذلك مع
تفريع أو لا (لمع * تفريع
التأثير بالعامل) المفرغ
(دع) أي اتركه باقيا (في
واحد مما بالا استثنى

الا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثيره الا النصب في واحد أى لا تجعلها
 مؤثرة النصب في واحد واجعلها مؤثرة النصب في البقية (قوله وليس عن نصب
 الخ) معنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع الى
 الواحد أو الى التأثير ومعنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال
 ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل
 المبدء لا نأقول الا في هذه الحالة المحردة التأكد وليس الكلام الآن فيها (قوله
 والاول أولى) أى تقر به من العامل تصريح (قوله ودون تفرغ مع التقدم)
 قال جماعة كالبعض الطرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اه وهو انما يصح على
 مذهب من يحيز التنازع في المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول محذوف
 بفسره المذكور أى انصب نصب الجميع ولا يصح نصبه بالترم لان ما بعد الواو
 لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والترم (قوله ومقام
 الازيد الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغيره نصب سابق الخ لان ما مر في غير تكرار
 المستثنى وبحث سمحوا زاعرب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه
 المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر في مالى الا بولك ناسر ونصب ما عدا هذا
 الواحد على الاستثناء قال وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع الخ ينبغي أن
 يكون باعتبار الاغلب والاشهر واعتراض بأنه يلزم عليه أمران الفصل
 بين التابع والمتبوع باجنبي واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذى ثبتت
 فيه (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا
 بمرجوحية في واحد وجوبا في البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء
 متصلا وجوازا برجحان في واحد وجوبا في البقية اذا كان الكلام منفيا
 وكان الاستثناء منقطعا هذامدرج عليه الشارح في تقرير المتن (قوله أما
 في الايجاب فطلقا) أى في جميعها بقراءة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف
 وانصب لتأخير شاملا لصورة الايجاب وصورة النفي فيكون قوله وجئ بواحد
 بيان للراجح في بعض الصور الداخلة في قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص
 بصورة الايجاب فيكون قوله وجئ بواحد مقابلا له تأمل (قوله بواحد) أى
 فقط وأجاز الابدئ اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البديل بدون عطف
 (قوله كما لو كان) قال المكدوى في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة
 أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تأمة ودون زائد
 حال من ضمير في كان والكلام عنى تقدير مضاف أى وجئ بواحد كحال
 وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكدوى تشبيه الواحد بحال وجوده
 دون زائد عليه وفيه تسمع فالاولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال

وليس عن نصب سواء
 أى سوى ذلك الواحد
 الذى أشغلت به العامل
 (معنى) نقول ما قام الازيد
 الا عمر الا بكر او ما
 ضربت الازيد الا عمر
 الا بكر وما مررت الا
 بزيد الا عمر الا بكر ولا
 يتعين لا شغال العامل
 واحد بعينه بل أى
 أشغلت به جاز والاول أولى
 (ودون تفرغ مع التقدم)
 على المستثنى منه (نصب
 الجميع) على الاستثناء
 (الحكمية والترم) نحو مقام
 الازيد الا عمر الا بكر
 القوم ومقام الازيد
 الا عمر الا بكر أحد
 (وانصب لتأخير) عنه أما
 في الايجاب فطلقا نحو مقام
 القوم الازيد الا عمر الا
 بكر او أمانى غير الايجاب
 فكذلك (و) لكن (جئ
 بواحد منها) معربا بما
 يقتضيه الحال (كلوا) كان
 دون زائد (عليه) فى الاتصال

تبدل واحد على الرابع وتنصب ما سواه (كلم يقولوا الامر الأعلى) (١٦٤) الا بكونه على بدل من الواو

فانه لا يتعين للابدال واحد
لكن الاول اول ويجوز
أن يكون امرؤ هو البدل
وعلى منسوب ووقف عليه
بالسكون على لغة ربيعة وفي
الانقطاع نصب الجميع
على اللغة الفصحى نحو ما قام
أحد الاحبار الافرسا
الاجلا ويجوز الابدال
على لغة عجم (وحكمها) أى
حكم هذه المستثنيات
سوى الاول (في القصد
حكم الاول) فان كان مخرجا
لوروده على موجب فهو
مخرجة وان كان مدخلا
لوروده على غير موجب
فهو أيضا مدخل
(تتمه) * محل ما ذكر
اذا لم يمكن استثناء بعض
المستثنيات من بعض كما
رأيت أما اذا أمكن ذلك
كأنى نحو له على عشرة الا
أربعة الا اثنين الا واحدا
فقبل الحكم كذلك وان
الجميع مستثنى من أصل
العدد والصحح أن كل
عدد مستثنى من مئة وهى
الاول يكون مقر بثلاثة
وعلى الثاني بسبعة وعليه
فطريق معرفة ذلك أن
تجمع الأعداد الواقعة في
المراتب الوترية وتخرج
منها مجموع الأعداد الواقعة في

من واحد أو صفته أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفته لمفعول مطلق
محدوف أى مجبأ كوجوده المحو يمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة
والجمله بعد ما صلة أو صفته (قوله تبدل واحد على الرابع) وأما على اللغة
المرجوحة فتنصب الجميع (قوله كلم يقولوا) الواو والجماعة فاعل وهو المستثنى
منه والاصل يوفون حذف الفون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيهما الماء
والكسرة فصارت يوفون انقلت ضمة الماء الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذف الماء
لا تقاء الساكنين (قوله ويجوز الابدال) أى فى واحد فقط (قوله القصد) أى المعنى
المقصود من ادخال واخراج كما بينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء
بالاخراج أنه دائماً اخرج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون ادخالاً قلت لا منافاة لان
كل استثناء اخرج عما قبله من الاثبات والنفي لكن اذا كان ما قبله نفياً كان هو
مستلزماً لادخال فى النسبة الثبوتية أى مستلزماً لاتصال المستثنى بالنسبة
الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم (قوله محل
ما ذكر) أى من أن حكمها فى القصد حكم الاول هذا ما بقيده ظاهره رصيف
الشارح وجعل المصنف فى تسهيله عدم امكان استثناء بعضهم من بعض قيداً فيما
ذكر من التفصيل فى المتكررة لا لتوكيد (قوله والصحح أن كل عدد مستثنى من
مئة وهى) فلول يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو له على عشرة
الا ثلاثة الا أربعة فذهب السرافى أن الاربعة كالثلاثة فى الاخراج من العشرة
فيكون المقر به ثلاثة وزعم القراء أن المقر به فى هذه الصورة أحد عشر لانك
أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك
الا أربعة جرياً على قاعدة أن الاستثناء الاول اخرج والثانى ادخال ورد بأن هذه
القاعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من متلوه لاطلاقاً وانما اقال بعضهم ان قول
الفرع هذا مجبوبة من الاعاجيب ويمكن أن يتكاف له وجه يجعل الثانى مستثنى
من مفهوم عشرة الا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الا أربعة فتأمل (قوله
فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقر بثلاثة فى المثال (قوله فى المراتب الوترية)
كالاولى والثالثة فالمراد بهما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة
هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح
للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فتقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها
على بعض ففيه مذاهب * أحدها وهو الاصح أنه يعود للكل لا لدليل يخصه
بالبعض كما فى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين بابواعائد
الشفعية ولم يردم قبول شهادتهم مععادون الجمل لما قام عليه من الدلائل سواء
تلف العامل الذى فى الجمل أم لا بناء على أن العامل فى المستثنى هو الا

لا الأفعال السابقة وسواء سميت الجملة لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو
 أو بغيرها * ثانيها ان اتحد العامل للكل أو اختلف فلاخبرة فقط اذ لا يمكن عمل
 العامل المختلف في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الأفعال
 السابقة دون الا * ثالثها ان سميت لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامي
 ووقفت بسناني على أخوالي إلا أن يسافر وذلك والافلاخبرة فقط نحواً كرم
 العلماء وأعتق عبيدك إلا انفاً مني * رابعها ان عطف بالواو فلاكل أو بالفاء
 أو بضم فلاخبرة فقط * خامسها الاخبرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد
 مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فإنه للثاني فقط كما جزمه ابن مالك نحو غلب
 مائة ومن مائتي كافر إلا أنير فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للآخر
 الليل الا قليلاً نصفه والا قليلاً صالح الكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لان
 الأصل في الاستثناء التأخير وكذا التقدم عليهما معاً ولم يكن أحدهما مرفوعاً
 انظروا ومعنى نحو استبدلت الأزيداً أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما
 اختص به مطبقاً أو لا كان أو نانياً نحو ضرب الأزيداً أصحابكم وأصحابكم ومملكت
 الأصاغر ابننا وأنا عبيدنا وضرب الأزيداً أصحابكم وأصحابكم ومملكت
 أنا وأنا فالبناء في المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح إلا أحدهما
 فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون إلا الحنفيات وأسبي الزيد بن نساءهم
 الاذوى انتهى واستبدلت الأزيداً أماءنا ببناتنا هم بعض نصرته وقوله
 كفى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية أي وكفى قوله تعالى الامن اغترف
 غرقة بیده فإنه استثناء من جملة من شرب منه فليس مني لامن جملة ومن لم يطعمه
 فإنه مني لاقتضائه أن من اغترف غرقة بیده ليس منه وليس كذلك لا باحبة
 الاغتراف باليد لهم والذي حرم عليهم السكر في الماء والشرب بالقم وسهل
 الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كالفصل كذا
 في المغني والداميني عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين اذ لم يمكن
 تشريكهما والا عادلهما معاً ومثل له الدماميني بنحو أهدى بني زيد وبني عمر والامن
 صلح فمن صلح مستثنى من بني زيد وبني عمر وجميعاً * فائدة * يقع تالي الاخبار الما
 قبلها نحو ما زيد الا قام أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد الا قام كما في الجمع والتسهيل
 أو حالاً منه نحو ما جاء في زيد الا صاحكاً أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه
 وجعل منه نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا يهيمون وما أنعمت عليه الاشكر
 قال الدماميني وهو لا يطبق على المراد اذا الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا
 شكر أنك منهم ما أنعمت عليه شكره وكالشرط والجزاء في ترتيب الثاني على
 الاول وليس المراد أنك لم تنعم عليه الا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر

حتى تكون حالا مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختبار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا المقدر أشكره بعد ذلك من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى ثم وقوع المقدر في قيد الكلام حينئذ ما أراد المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزخشي أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل الأقام وما مررت بأحد إلا زبد خير منه أو يقوم وجعله الأخفش وأبو علي والمصنف في الأول صفة قبل محذوف أي الراجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدماميني ونما جعله الزخشي من التثنية في الصفات نحو وان من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ أخبره الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل خبره تالي الخبر المحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدماميني بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كفي الآية أو بفي ورده الشهي بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كفي التمهيل وغيره (قوله بغير) يعني غير بدل لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ما يمد بالهم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قل في توضيحه المختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميته إنا قاله الدماميني وبقي خامس وهو أنه لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كفي المعنى تقول فلان كثير المال يد أنه يخيّل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضا كما في حديث أنا أفصح من نطق بالضاد يد أني من قريش واستر شعث في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حذف قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فلول من قراع الكنائس

كذا في المعنى أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني قاله السيوطي هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار التوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالانغناء إذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمر وغيره ومجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال تنازع استثنى ومجرور اه سم (قوله معربا) وقد تنبى على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبني كفي التسهيل وأجاز الفرّاء عباءها على الفتح في نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارسي وفي التصريح تفارق غير إلا في خمس مسائل أحدها أن لا تقع بعدها الجملة دون غير * الثانية أنه يجوز أن يقال عندي درهم

وهكذا لما بقي فهو المراد اه (واستثنى مجرورا بغير معربا * بما استثنى بالانسيا) مجرور مفعول باستثنى وبغير متعلق باستثنى ومعربا حال من غير وبما متعلق بغير بأوامر موصول صلته نسب واستثنى متعلق بنسب وبالأ متعلق باستثنى والمعنى أن غير استثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما نسب للاستثنى بالامن الأعراب فيما تقدم

غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الجيد * الثالثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الازيد * الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمر وبنو عمرو وعلى لفظ زيد ورفع حملا على المعنى لان المعنى ما قام الازيد وعمر ولا يجوز مع الا مراعاة المعنى * الخامسة أنه يجوز ما جئتكم الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتكم لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا أيضا كما سميأتي (قوله فيجب نصها في نحو قام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب والتمام كما تقدم فيبغى أن يجوز رفع غير قاله سم (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله في نحو ما قام أحد غير حمار) معطوف على قوله في هذا المثال (قوله ويمتنع في نحو ما قام غير زيد) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو ما قام الازيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير الخ) أي وضعها الأصلي على أن يوصف بها لأنها في معنى اسم الفاعل قبيح مغايرة لجرورها الموصوفها الشالذات نحو مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به قال الرضي الأصل الأول والثاني بخار (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كما لو صول في المثال فله مهم باعتبار عين (قوله فان الذين جنس الخ) حاصله أن غير متوغل في الابهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل فاما أن يراعى أصلها من التوغل في الابهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فينتطبق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله فان الذين الخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه الى النكرة وأما أن يراعى ضعف ايهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حقيقا كالمعرفة فينتطبق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضا الخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها الى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض مراده بقوله وأيضا فهي اذا وقعت الخ افادة أن غير اذا وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فبعبارة قوله ضعف ايهامها دون أن يقول زال ايهامها فانهم بقي شيء آخر هو أن في غير ثلاثة أقوال فيل لا تتعرف مطلقا وقبل تتعرف مطلقا وقبل تتعرف اذا وقعت بين ضدين كما في صراط الذين الذين أنعمت الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الأول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحقيقا لا يحتاج الى التأويل الذي ذكره الشارح الا لوقيل انها لا تتعرف مطلقا وانما في الآية صفة ولم نعر عليه (قوله فلما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ

فوجب نصها في نحو قام القوم
غير زيد وما نفع هذا المال غير
انصرر عند الجميع وفي
نحو ما قام أحد غير حمار عند
غير سم وفي نحو ما قام غير
زيد أحد عند الاكثر
ويترجح في هذا المثال عند
قوم وفي نحو ما قام أحد غير
حمار عند سم ويضعف في
نحو ما قام أحد غير زيد
ويمتنع في نحو ما قام غير زيد
(* تقييدات) * الاول
أصل غير أن يوصف بها اما
نكرة نحو صالحا غير الذي
كان عمل أو شبهها نحو غير
المغضوب عليهم فان الذين
جنس لا قوم بأعيانهم
وأياها فهي اذا وقعت
بين ضدين ضعف ايهامها
فلما ضمنت معنى الاحتمال
عليها في الاستثناء وقد
تحمل الاعلية

وأعربت حينئذ لعارضة الشبهة بالاضافة للفرد على أن بعضهم يبينها حينئذ كما
تقدم وعبارة الرضى في توجيهه حل غير على الاوحد الا على غير نصها أصل غير
أن تكون صفة مفيدة لغاية مجرورها الموصوفها ذاتا أو صفة وأصل الامغايرة
مابعد ما قبلها انقيا أو اثباتا فلما اجتمع مابعد الا ومابعد غير في معنى المغايرة
حملت الا على غير في الصفة فصار مابعد الا مغاير لما قبلها ذاتا أو صفة من غير
اعتبار مغايرته انقيا أو اثباتا وحملت غير على الا في الاستثناء فصار مابعد ما
مغاير لما قبلها انقيا أو اثباتا من غير اعتبار مغايرته ذاتا أو صفة الا أن حل غير
على الا أكثر من حل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في
الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الانتماء وبها يتضح كلام الشارح (قوله
فيوصف بها) أى مع بقائه على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد
في حاشية الكشف الاجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب الى أنها تصير
حينئذ اسمها لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعد ما السكونها على صورة الحرف
لم يعد كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعدانه بمعنى غير وجعل اعرابه على
مابعد ما بطريق العارية على ما صرح به الضاوى اه ونظير ذلك أيضا
الموصولة فيعرب مابعد ما مضافا اليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة اعراب الا الظاهر فيه وينبئ على ذلك كما أفاده الدماميني
أن الوصف بمجموع الا ومابعد ما على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون
ذكر مابعد ما ابيان ما تعلقت به المغايرة (قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا
الح) ولا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا
في اللفظ الا على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي وبشبه النكرة ما أريد
به الجنس كالمعرف بالانفسية وانما اشترط كون الموصوف جمعا أو شهما
مرعاة لاصحها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شهما مراعاة لمعنى غير المتوغل
في التنكير (قوله سليمي) أى ياسليمي والذهب نصب على الظرفية المستقرة خبرا
للفعل قبله أو على المنعوية المحذوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب
لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذاما وروى
كما قاله الشمني (قوله صفة غيري) فيه تسميح اذا الصفة الا لكن لما ظهر اعرابها
فيما بعد ما صار كأنه هي وفي النكت عن التسهيل أن الوصف الامع بعدها وقد
أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمل (قوله أنجت) أى الناقة والمراد بالبلدة الاولى
صدرها وبالثانية الارض التي أناخها فيها والبعث بضم الموحدة وتخفيف الغين
الجمجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة في البيت
مخصصة مع أن مابعد الا مخالف لما قبلها اذ مابعد ما مفرد وما قبلها جمع وسبب أني

فيوصف بها بشرط أن
يكون الموصوف جمعا
أو شهما وأن يكون
نكرة أو شهما فالجمع نحو
لو كان فيه ما آلهة الا
الله لفسدتا وشبه الجمع
كقوله

لو كان فبري سليمي الدهر غير
وقع الحوادث الا الصارم
الذكر * فالصارم صفة
الغيري ومثال شبه النكرة
قوله * أنجت فألفت بلدة
فوق بلدة * فليلبم الاصوات
الابغامها * فالاصوات شبه
بالنكرة لان تعريفه بال
الجنسية

عن المعنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدماميني بأن البغام هنا
 ممتد بحسب المعنى فلا تخالف * واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور
 أن يكون الموصوف جمعاً حقيقياً ونكرة حقيقية كما في الآية وأن يكون شديها
 بالجمع ونكرة حقيقية كما في البيت الأول والعكس كما في البيت الثاني وأن يكون
 شديها بالجمع شديها بالنكرة كالمفرد المعروف بالجنسية ولم يمثل له
 الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراكاً على قوله وقد تحمل الاعلها (قوله
 لا يجوز حذف موصوفها) أي لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير (قوله
 في ذلك) أي في عدم جواز حذف موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن
 موصوفتها) أي الأفعاء إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور عن أوفى
 أقوالهم مناظعين ومنا أقام كسبياً في النعت (قوله إلا حيث يصح الاستثناء)
 قال سم يمكن أن يوجه بأن غير النما حلت على الاستثناء معنى الاستثناء فلا
 تحمل الاعلها إلا حيث يصح الاستثناء (قوله إلا ذاتق) بكسر النون وفتحها
 ويقال أيضاً ذاتق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقر ابدرهم كامل وعلى
 الاستثناء يكون مقر ابدرهم الاسدسا ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث
 اشتقاه على الدوايق وصفه بالاً وبهذا يجب أيضاً يقال الوصف في هذا المثال
 مؤكداً وسيأتي عن المعنى أن الوصف عند مطابقة ما بعده الما قبلها في الأفراد
 مثلاً مخصص قاله الدماميني (قوله لأنه يجوز الادانقا) أي بناء على جواز استثناء
 الجزء من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لأنه يمتنع الاجيدا)
 أي لأن درهم نكرة في سياق الإثبات فعمومه للجد وغيره بدلي والمستثنى منه
 لا يكفي شهوة للمستثنى فهو لا بدلياً فلا يقال عند رجل الأزيد وأن أجاز قوم
 الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة (قوله وقد يقال الخ) أشار بقدر
 إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها إلا
 حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع في الآية والمثال
 المتصل لا المنقطع قال الدماميني وهذا يقتضي لغو الشرط المذكور لكونه لم يحتز
 به عن شيء وهو كلام متين وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل في
 القيود أن تكون لبيان الواقع لا ينافيه (قوله في لو كان فيهما آلهة إلا الله الخ)
 أي فانه لا يجوز في الآلهة أن تكون للاستثناء وما دعهما بدلاً من جهة المعنى ولا
 من جهة اللفظ أما الأول فلأن التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرجه من
 الذات العلمية لفسدنا وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس مجرد بدل
 المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان الله من الصفة المؤكدة
 الصالحة للأسقاط إذا المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم

لكن تفارق الآلهة
 غير من وجهين أحدهما
 أنه لا يجوز حذف موصوفها
 فلا يقال جاءني الأزيد
 ويقال جاءني غير زيد
 ونظيرها في ذلك الجملة
 والظروف فانه اتفق صفات
 ولا يجوز أن تنوب عن
 موصوفاتها * ثانيهما أنه
 لا يوصف بها إلا حيث يصح
 الاستثناء فحيز عندى
 درهم إلا ذاتق لأنه يجوز
 إلا ذاتقاً ويمتنع إلا جيد
 لأنه يمتنع إلا جيداً ويجوز
 عندى درهم غير جيد
 هكذا قال جماعة وقد
 يقال أنه يخالف لقولهم
 في لو كان فيهما آلهة
 إلا الله لفسدنا

مغايرة المتعدّد لواحد والقاعدة أنه ان طابق ما بعد الاموصوفها فالوصف
مخصص نحو لو كان معنار رجل الازيد غلبنا وان خالفه بافرا د أو غيره فالوصف
مؤكد كالأية يؤخذ هذا من قول النخاعة اذا قيل له عندي عشرة ادرهما فقد أقر
له بتعته وان قال ادرهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل
عشرة مغايرة للدرهم وأما الثاني فلان آلهة جمع منكسر في الاثبات فلا عموم لها
شعوبيا فلا يصح الاستثناء منها كذا في المعنى ومثل هذا الثاني يوجه عدم صحة
الاستثناء في المثال أعني لو كان معنار رجل الخ كما قاله سيم فان قلت لولا امتناع
وامتناع الشيء اتقاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي فتعم
قلت قال الدماميني العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنه لم لا يقولون لوجاءني
دياراً كرمته ولا لوجاءني من أحد أحسنت اليه ولو كانت بمنزلة الثاني لحاز ذلك
كل يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد فان قلت يجوز النخشي في تفسير سورة
الحجر في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط أن آل لوط استثناء
منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بأن النكرة
في الاثبات تعم اذا قامت قرينة العموم والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط
انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن أمثله سيمويه) أي لا الوصفية
فهو تأييد لا اعتراض وكذا قوله وشروط ابن الحاجب الخ لان ما ذكره ابن الحاجب
عكس ما ذكره تلك الجماعات قال الشمني قال الرشي مذهب سيمويه جواز وقوع
الاستثناء مع صحة الاستثناء قال ويجوز في قولك ما أتاني أحد الا زيد أن تقول الازيد
بدلاً أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسك بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل من الشاذ
قوله وكل أخ الخ) أي صحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الصفة
بل للاستثناء وأتى بالفرقدين بالالف جرياً على لغة من يلزم المثنى الالف وفيه
تخلص مما يلزم على وصفية الامن المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف
المضاف والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل (قوله كانه تصاب الاسم بعد الا)
أي في أن نصب كل منه ما على الاستثناء وان كان العامل فيما بعده الا هو الاعلى
الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع أن
المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانها لما كان مشغولاً بالجر لتكونه مضافاً اليه جعل
ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العار
والدليل على أن الحركة لما بعده حقيقه جواز العطف على محله كما يأتي قاله
الدماميني وانظر اذ لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك
غير زيد هل هو أعني مقدراً فتكون غير مفعولاً به أو الجملة بتمامها كما قيل به في

ومن أمثله سيمويه لو كان
معنار رجل الازيد غلبنا
وشروط ابن الحاجب في
وقوع الصفة تعذر الاستثناء
وجعل من الشاذ قوله
وكل أخ يفارقه أخوه
الجمرك لا الفرقدان
الثاني انتصاب غير في
الاستثناء كانه تصاب الاسم
بعده الا عند المغاربة
واختاره ابن عصفور

محمل ما بعد خلا وعدا اذا جرت الكلمتان كل محتمل (قوله وعلى الحال عند
 الفارسي) فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد في الفعل وأورد عليه أن
 مجرورها لا محمل له حينة وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لحمله وقد يقال
 مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار
 العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن
 له محمل لافي الأصل ولا في الحال (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الأسماء
 في كل (قوله ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على الألفاظ وهو
 هذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محمل (قوله ما قام أحد غير زيد) أى برفع غير بناء
 على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفي والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع
 في مجرور وان جاز فيه النصب أيضا نظرا الى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى
 بالانصب غير مع النفي والاتصال فتلخص أن في مجرور الجر والرفع على وجه
 الرجحان الذي نظر الشارع اليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب
 عن اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول وبالنصب
 لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية في نحو ذلك (قوله أنه من العطف على المحل)
 أى محمل مجرور غير بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على الأصل
 تقدم من أن الأصل في مجرور غير والذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى
 الإضافة أن يجري عليه الأعراب المخصوص الذي يقتضيه حمل غير على الافقط
 ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الأعراب في
 الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى
 أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الأعراب لذلك اللقطع لفظية أخرى
 فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتميز الفرق بين الثلاثة
 الذي هو ظاهر صنيع الشارع حيث قال أولا ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر
 الخ هذا ما قاله سم وقال الاسقاطى الذي يظهر من كلام الشارع أن العطف على
 المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر الخ بيان
 للمراد من القسمين اهـ والانصاف أن كلام الشارع محتمل لتقابل الثلاثة وللبيان
 بعد الاجمال وفي الجمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم الا أنه اذا
 جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبوا وعلم أن تابع المستثنى
 بالاكوابع المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فمحور
 جرتابيع المستثنى بالمراعاة لكون الابعنى غير والجمهور على منع ذلك في الا (قوله
 من الاحكام) كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لذكره أو شمهها
 وقبولها تأثيرا العامل المفرغ قاله الدماميني (قوله وأنه لا أحد منهم الخ) عطف

وعلى الحال عند الفارسي
 واختاره الناظم وعلى
 التشبيه بظرف المكان
 عند جماعة واختاره ابن
 البادش* الثالث يجوز
 في تابع المستثنى بمراعاة
 اللفظ ومراعاة المعنى
 تقول قام القوم غير زيد
 وعمر ووعمر فالجر على
 اللفظ والنصب على المعنى
 لان معنى غير زيد الا زيدا
 ونقول ما قام أحد غير زيد
 وعمر وبالجر وبالرفع لانه
 على معنى الا زيد وظاهر
 كلام سيدويه أنه من العطف
 على المحل ومذهب الشوليين
 الى أنه من باب التوهم
 (وليسوى) بالكسر
 و(سوى) بالضم مقصورتين
 و(سواء) بالفتح والمدة
 (اجعلا* على الاسم ما غير
 جعل) من الاحكام فيما
 سبق لانها مثلها لا مرسن
 أحدهما اجماع أهل اللغة
 على أن بمعنى قول القائل
 قاموا سواك وقاموا غيرك
 واحد وأنه لا أحد منهم
 يقول ان سوى عبارة عن
 مكان أو زمان

* والثاني أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تنصرف والواقع في كلام العرب نثر أو ظما خلاف ذلك فن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة (١٧٢) والسلام دعوت ربّي أن لا يسلط علي

أمتي عدو من سوى أنفسها
وقوله صلى الله عليه وسلم
ما أنتم في سواكم إلا
كالشعرة البيضاء في الثور
الأسود وقول الشاعر * ولا
ينطق الفخشاء من كان منهم
إذا جلسوا منا ولا من
سواننا * وقوله
وكل من طق أن الموت مخطئه
معلل بسواء الحق مكذوب
وبالانفاقة قوله
فانني والذي يحجل الناس
يجدوى سوالهم أأنق
ومن وقوعها مرفوعة
بالابتداء قوله
وإذا تابع كريمة أو تشتري
فسوالها بثعها وأنت المشتري
ومرفوعة بالناسخ قوله
أأترك ليلي ليس بيني وبينها
سوى ليلته أفي إذا الصبور
وبالفاعلية قوله
ولم يبق سوى العدو
ن دناهم كدأنوا
وحكي القراء أنا في سوالك
ومنصوبة بان قوله
لديك كفييل بالمني المؤنث
وان سوالك من يرتله يشقي
هذا تفرير ما ذهب إليه
الناظم وحاصل ما استدلل

على اجماع عطف لازم على ملزوم (قوله أن من حكم بظرفيتها) أي من النخاعة فلا
ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيدويه وأتباعه - حالاً ما يشمل الرمان والعكبري
أذهب حالاً لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولها ما بظرفيتها وقوله بظرفيتها أي
بكونها ظرف مكان بمعنى مكان (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به
من اللزوم (قوله ولا ينطق الفخشاء) أي نطق الفخشاء أو بالفخشاء فهو مفعول
مطلق على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه منمن ينطق بمعنى
يذكر فعدداه بنفسه فالفخشاء مفعول به ومن في قوله منا ولا من سواننا بمعنى في
متعلقة بينطق (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل أن تكون في البيت خبراً مقدماً
(قوله كريمة) أي خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما في العيني وقال بعضهم لا مانع
من إبقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسوالها بثعها راجعاً لقوله إذا
تباع وقوله وأنت المشتري راجعاً لقوله أو تشتري والمعنى إذا وجد بيع للكرامة
فلا يوجد منك بل من سواك وإذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله
أفي إذا) أي إذا تركتها في هذه الحالة تحذف الجملة المضاف إليها وعوض عنها
التموين وليست إذا المناسبة كما قد يتوهم أفاده يس (قوله دناهم كدأنوا) أي
جزيئهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله (قوله لديك كفييل) أي
عندك جود كفييل أو الكلام من باب التجريد وقوله يشقي أي يخيب أمسه (قوله
أن سوى من الظروف) أي المسكانية بمعنى مكان بمعنى عوض فعني جاء الذي سوالك
في الأصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك
وسوالك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ولهذا لم يتصرف أفاده
في الهمع (قوله لأنها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل الأعلى كونها تقع ظرفاً أعلى
أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضاً أنه لا نزع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة
صلة وانما حذف صدر الصلة أطواها بالانفاقة أو حالاً معمولة لتثبت ضميراً (قوله
ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول المشرح بعد لان كثيراً من ذلك أو بعضه
لا تخرج الظرف عن اللزوم وهو الجراي بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل
شبهها وهو الجراي بمن لكن ينافي هذا قول السيوطي في نسخته لا تكون الامنصوبة
على الظرفية وعليه فجرها في النثر بمن مما يرد عليه - فافهم (قوله الأفي الشعر)
بهذا الاستثناء يدفع استدلال المصنف عليهم بالآيات السابقة (قوله وهذا
أعدل) أي لا ندلائحوج الى تكلف في موضع من المواضع (قوله لان كثيراً من
ذلك أو بعضه الخ) الذي يظهر لي في حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الاضربية

به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيدويه وجهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة عن
لأنها يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سوالك والاول لا تخرج عن الظرفية الأفي الشعر وقال الرمانى والعكبري
تستعمل طرفاً غالباً وكثيراً قليلاً وهذا أعدل ولا ينهض ما استدلل به الناظم بحجة لان كثيراً من ذلك أو بعضه

من التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم من
 لك وهو الجرح خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير واعل الحامل له على
 التعبير أولا به أن بعضهم عبر به فأقنى به ثم أضرب عنه إشارة الى الاعتراض عليه
 لحفظه وأما قول البعض المراد كثرة في نفسه لانه لا يخرج الظرف عن
 الحرف فغفلة عن كون المراد الجرح من خاصة لانه الذي لا يخرج الظرف عن
 اللزوم وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدلل به المصنف
 احتمال أن ما استدلل به كثير جدا بحيث لا تعد الأدلة الاربعه كثيرة بالنسبة
 اليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب اليه المناظم وحاصل
 ما استدلل به في شرح الكافية وغيره قد دبر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أي
 يكونه شاذا أو ضرورة (قوله حكى القاسي) لاحاجة لاستناذه للقاسي مع حكاية أبي
 حيان وابن هشام له سم (قوله أفهم كلامه) أي حيث أثبت لسوى ما ثبت لغيره ومن
 جملة ما ثبت لغيره جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها وان لم يذكره
 المصنف هنا (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أي في
 قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هي
 مستثنى فالحذف ما أنشيف اليه غير لا المستثنى إلا أن يراى بالمستثنى ما أقيدت
 بخالفته لشيء والمضاف اليه غير أقيدت بخالفته لغيره وهذا المختص ما قاله البعض
 وفي الدماميني ما يدفع السؤال من أصله حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى
 وكون أداة الاستثناء الأوغر وتقدم ليس عليهما قل الاختفش والمصنف أولا
 يكون تقول قبضت عشرة ليس الأول ليس غير أي ليس المقبوض شيئا إلا ايها
 أو غيرها فأفهم اسم ليس عائد على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها
 لتفريعها باختصار نعم هذا الدفع انما يتم في غير على أن في ليس ضمير هو
 اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتى ذلك بقي حذف أداة الاستثناء
 وقد قال ابن الحاجب وابن مالك في نحو ما قام وقعد الازيد انه من باب الحذف
 لا التنازع خلافه بعضهم والتقدير ما قام الازيد وما قعد الازيد وقال في المعنى
 قال السهيلي في قوله تعالى ولا تقولن شيئا انى فاعل ذلك غدا الآية لا يتعلق
 الاستثناء بفاعل اذ لم يه عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهي لانه
 اذا قلت أنت منهى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فليست بمنهى فسد سلطته على
 أن يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الأصل الاقائلا أن يشاء الله
 وحذف القول كثير اه فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا
 والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وأن المستثنى مصدر تقديره
 الاقولا معنوا بآب ان يشاء الله أو حال تقديرها الامتنع بان يشاء الله أي بدكر ان

لا يخرج الظرف عن
 اللزوم وهو الجرح
 وبعضه قابل للتأويل اه
 * (تنبيهات) * الأول حكى
 القاسي في شرح الشاطبية
 في سوى لغة رابعة وهي
 المدغم الكسر * الثاني
 أفهم كلامه أنه يجوز في
 المعطوف على المستثنى بها
 اعتبار المعنى كما جاز في غير
 ويساعده قوله في التسهيل
 تساويها مطلقا سوى بعد
 ذكره جواز اعتبار المعنى
 في العطف على مجرور غير
 الثالث تفارق سوى غيرا
 في أمرين * أحدهما أن
 المستثنى بغير قد يحذف اذا
 فهم المعنى نحو ليس غير

يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون إلا مع الافتوى ذكرها لذلك وعليهما ما قالنا
 محذوفة من أن وقال بعضهم لم يجوز أن يكون إلا أن يشاء الله كلمة تأسدي
 لا تقوله أبدا كقيل في وما يكون إنما أن نعود فيها إلا أن يشاء الله لأن عودتهم في
 ما لهم مما لا يشاء الله ويرده أنه يقتضي النهي عن قوله أني فاعل ذلك غذا قدير
 بالمشيئة أولا وبهم - ذابرا أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا نحو
 الرخصى رجوع الاستثناء إلى النهي على أن المعنى إلا أن يشاء الله أن تقوله
 بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهي يستمر إلى اتیان تقيضه
 كلام المعنى ببعض تصرف فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحده
 كما قاله الشمني وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي سبغه إليه ابن الحاجب لكن
 ليس في كلامه أن المحذوفة فانه قال الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الاع
 المحذوف حال أو مصدر إلى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا أن
 يشاء الله أي الأبد كالمشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة في الاخبار عن فعل مستقبل
 هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناها نحو أن شاء الله إلا أن يشاء الله بمشيئة
 الله اه وهذا أولى وأسهل (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون هو ضم بناء
 لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يتحمل أن تكون اسم ليس وأن تكون
 خبرها وقال الأخفش ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل
 وبعض لكن حذف المضاف إليه ونوى لفظه قاله الدماميني (قوله بالفتح) ظاهره
 أنه فتح بناء ووجهه أن الاسماء المتوغلة في الابهام كمثل وغير يجوز بناءها على
 الفتح إذا أنشئت لشي كالضمير فعلى هذا تتحمل الاسمية والخبرية ويصح جعله
 فتح اعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تتعين الخبرية (قوله بالتدوين)
 أي في شهي الحالتين المذكورتين وشبههما الرفع والنصب والحركة عند
 التثنية اعراسية (قوله تقع صلة الموصول) أي في ظاهر اللفظ والافهسي في الحقيقة
 جزء صلة أن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني
 (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر
 اذا الظاهر أن غيرا كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لظول الصلة
 بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك في جاء الذي
 سواك جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله ما نصه وعلى
 التقدير الاول أعني تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير
 أي بلا شرط نحو جاء أيهم غير جاهل ومع غير أي بشرط طول الصلة نحو جاء الذي
 غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذ عند البصريين وقياسا عند السكوفيين
 اه وهو صحيح في عدم الاكتفاء في طول الصلة باضافتها أولك أن تقول ان كان

بالضم وبالتدوين
 بخلاف سوى * ثانيها
 أن سوى تقع صلة الموصول
 في فصيح الكلام كما سلف
 بخلاف غير

لفرق مبنيا على ظرفية سوى فظا هرو الا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه
 ثانيا ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو
 مان لأنها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بأن محل ما قدمه
 منهم اذا وقعت في تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب
 الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتنقص مع الكسر) أي أو انضم وبهما
 رأي قوله تعالى لا تختلف في نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أي مستويا
 يرتقا اليه وطريقا اليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذي يقتضيه الاستواء
 قوله سواء والعدم بجبر سواء صفة لرجل والختار في العدم النصب على المعية
 ضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء
 يقتضي متعدد فيكون العطف واجبا كافي اشتراك زيد وعمرو وأما قولهم استوى
 الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع
 والاستقرار على ما يظهر فتأمل (قوله عن الواحد لما فوقه) أي ويعطف على
 مبرها في الاول شيء يتحقق به التعدد اذا الاستواء لا يعقل الا بين متعدد فاندفع
 اعترض به هنا (قوله مصدر) أي اسم مصدر * (فائدة) * أحيز في قوله تعالى
 الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فما
 بعدها في تأويل المصدر فاعلها لان باب التسوية مما لا يحتاج الى سابق أو خبرا
 بما بعدها لما بعدها في تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ لما بعدها في تأويل المصدر
 خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخر ولا خبرا
 مؤخرا لان هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية فان قيل أم لا أحد
 لا مرين وما يتعلق به سواء لا يكون الامتداد فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الاحد
 جردت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع
 مواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذي تضمنته حين
 كونها الحقيقة الاستفهام أي الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من
 مواء هو الاستواء في الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان في علمك
 مستويان في عدم النفع وذهب الرضي الى رأى آخر في المسئلة وهو أن سواء خبر
 مبتدأ تختص ذوق أي الامر ان سواء وما بعده سواء بيان للامرين والهمزة بمعنى ان
 الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أي ان أنذرتهم أو لم تنذرهم
 الامر ان سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان لا يستعما لهما فيما يتيقن حصوله
 رجعت أم بمعنى أو لا يستعما لهما في الاحد كذا في شرح الدماميني على المغني (قوله
 بليس وخلاخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون الامع التمام والاتصال وخلا
 في الاصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدي بنفسه كافي خلا الاستثنائية والترم

* الرابع تأتي سواء بمعنى
 وسط وبمعنى تام فمما فيهما
 مع الفتح نحو في سواء الخيم
 وهذا درهم سواء وتأتي
 بمعنى مستوفى فتنقص مع
 الكسر نحو مكانا سوى
 وتندفع الفتح نحو مررت
 برجل سواء والعدم ونحو
 بما حينئذ عن الواحد فما
 فوقه نحو ليسوا سواء لانها
 في الاصل مصدر بمعنى
 الاستواء اه (واستثنى
 ناسبا) للمستثنى (بليس
 وخلا) ويعدا ويكون
 بعدلا (الثانية) نحو قاموا
 ليس زيدا وخلا عمر او عدا
 بكرا

ذلك فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالاولئك التزموا الضمما فاعلمه وأن
 عدافه في الاصل يتعدى بنفسه وبين ومعناه جاوز وترك كما في القاموس
 والاولى أن يكون ليس تنازعه استثنى وناسبا نظير ما من (قوله ولا يكون خالدا
 أي لا تعتد ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم (قوله
 مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا كما مر وقيل لانه لو برز لز
 الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أي في كونه
 الضمير عائدا على البعض المفهوم من كلمة السابق اذا النون عائدا على الاناث وهو
 بعض الاولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة
 له فلا يقال لفائدة في قولنا فان كانت الاناث نساء قاله المصريح وقيل الضمير
 الاولاد وانته باعتباره الخبر (قوله على اسم الفاعل) لوقال على الوصف لسكان أحسن
 يشمل اسم المفعول في نحو قولك أكرممت القوم ليس زيدا اذا المرجع فيه اسم
 مفعول (قوله على الفعل) أي اللغوي وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كذا ذكر
 الشارح (قوله والتقدير ليس هو أي ليس فعلهم الخ) عبارة الدماميني والتقدير
 في مثل قاموا ليس زيد ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذي هو الخبر وأقبل
 المضاف اليه مقامه ثم قال ومما يرد عليه أن تقديرهم لا يؤدي المقصود من
 الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار
 وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ)
 أجاب الدماميني بأن قائل ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر لانهم انما مثلوا بما اشتبه
 على الفعل تنبيهها على كيفية التخريج في غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصب
 من الكلام ما يعود عليه الضمير في نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو
 أي المنتسب اليك بالاخوة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلا
 وعدا فعلان غير متصرفين) لوقال فالمستثنى بهما جازا النسب وهما أيضا فعلان
 الخ حسنت المقابلة وسلم من ايها أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على
 المفعولية) لانهما متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أي وجوبا (قوله وفي
 مرجعه الخلاف المذكور) والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكلمة
 السابق ونظيره الرشي بأنه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد في قولك قام
 القوم خلازيد الا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بأن البعض منهم ومجاوزة
 لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى ولي ههنا احتمال
 وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا لنفس الاسم السابق لسكن التزم
 فيه التذكير والافراد ليكون الاستثناء بها كاستثناء بالاول والخبر ان ذلك مجرى
 الامثال التي لا تغير كما قلوه في حين ازيد حيث التزم تذكر اسم الاشارة وافراد

ولا يكون خالدا أما
 ليس ولا يكون فالمستثنى
 بهما واجب النصب لانه
 خبرهما واسمهما ضمير
 مستتر وجوبا يعود على
 البعض المدلول عليه بكلمة
 السابق فتقدير قاموا ليس
 زيد ليس هو أي بعضهم
 فهو نظير فان كن نساء بعد
 بوسيطكم الله في أولادكم وقيل
 عائدا على اسم الفاعل
 المفهوم من الفعل السابق
 والتقدير ليس هو أي القام
 وقيل عائدا على الفعل
 المفهوم من الكلام السابق
 والتقدير ليس هو أي ليس
 فعلهم فعمل زيد حذف
 المضاف ويضعف هذين
 عدم الاطراد لانه قد
 لا يكون هناك فعل كما في
 نحو القوم اخوتك ليس
 زيدا وأما خلا وعدا فعلان
 غير متصرفين لوقوعهما
 موقع الاوانتصاب المستثنى
 بهما على المفعولية وفاعلهما
 ضمير مستتر وفي مرجعه
 الخلاف المذكور

(تنبيهان) * الاول قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الاربعة نصب على الحال وقيل مستأنفة لا موضع لها وصححه ابن عصفور * الثاني لا يستعمل (١٧٧) يكون في الاستثناء مع غير ما من أدوات النفي اهـ

(واجر بسابق يكون) وهما خلا وعدا (ان ترد) الجر فانه جائز وان كان قليلا فمن الجر بخلاف قوله * خلا الله لا ارب وسوال وانما * أعدت على شعبة من عيال الكا ومن الجر بعد اقله

أبناء احيهم قتلوا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير * (تنبيهان) * الاول لم يحفظ سيبويه الجر بعد اقل ولا بخلاف ولا يس كذلك بل ذكر الجر بخلاف * الثاني قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما انصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم الطراد الاو ولا نهما لا يعتدبان الافعال الى الاسماء أى لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها عنها فأشبهتا في عدم التعدية الحروف الزائدة ولا نهما بمنزلة الاوهى غير متعلقة اهـ (وبعد ما) المصدرية (انصب) حتما لانهما تعينتا بها للفعالية كقوله

لذلك ولا يريد على هذا انتظير الرضى فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم تقتزن بقدر في ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفية (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى قاله المصريح (قوله وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال فان قيل اذا عاود الضمير على البعض المضاف للضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس (قوله لا يستعمل يكون الخ) أى كالأيسر لا يعمل فيه غير ~~يكون~~ من تصاريف السكون كـ كان (قوله شعبة) أى فرقة (قوله أتبعنا احيهم الخ) يحتمل أن احيهم نصب بترغ الخافض أى في احيهم وقتلا مفعول به ويحتمل أن احيهم مفعول به وقتلا تمييز مفعول عنه والشمطاء التي يتخاط سواد شعرها يابض والمراد بها العجوز (قوله حينئذ) أى حين اذ جربهم ما وقوله بما قبله ما أى في الرتبة وان تأخر في اللفظ كما في الشاهد الاوّل (قوله على قاعدة حروف الجر) فوضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصب ما ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبله ما فتكون هي الناصبة وظنير ذلك نصب الجملة بتمييز النسبة كما في انصرح ولا متعلق بالحرف على هذا (قوله اعدم الطراد الاول) لانه لا يأتي في نحو القوم اخوتك خلا زيدا وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه (قوله لا يعتدبان الافعال الخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به في النفي فتحوّل أثره بزيد لم يخرججه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله ولا نهما بمنزلة الا) أى في المعنى ورد بان ذلك لا يقتضى مساواتهما لهما في جميع الاحكام ألا ترى أنه ما انحز ان بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد الا أن يقال هما في الاصل متصرفان والجمع ودعارض فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما متشبهان وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح في حل المعنى بمادة المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا منافق لقول المصنف بعد وانجزا قد يرد الا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجوز الجر به ما بعد ما لانه الراجح عند الشارح كما يشير اليه فتأمل (قوله عمل) بالبناء للمجهول من المل وهو السامة والندامى جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل

صمان في وقوله * عمل الندامى ما عدا في فاني * بكل الذي هو نديمى مواج * وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق يقال السيرا في على الحال وهذا مشكل لكل انصرح يحتمل في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول

لا يقع حالا كما يقع المصدر الصريح في نحو وأرسلها العرذوقيل على الظرف وما وقفية ثابتة هي وصلت من عن الوقت
فالمعنى على الأول قاموا بمجاورة زيد أو على الثاني قاموا وقت (١٧٨) مجاوزتهم زيد أو قال ابن خروف على الاستثناء

كاتمه اب غـ ير في قام و اغـ ير
 زيد (وانـ جـ رار) هـ ما
 حـ يـ نـ مـ نـ د (قـ دـ يـ رـ د) اـ جـ اـ زـ دـ لـ ك
 الجـ رـ مـ يـ وـ الـ رـ بـ عـ يـ وـ الـ كـ باـ ثـ نـ ي
 وـ الـ قـ اـ رـ سـ يـ لـ كـ نـ عـ لـ ي
 تـ قـ دـ يـ رـ مـ اـ زـ اـ نـ دـ لـ اـ مـ صـ دـ رـ يـ ة
 فـ اـ نـ قـ اـ لـ وـ هـ بـ aـ قـ يـ aـ سـ فـ qـ aـ Sـ d
 لـ aـ nـ مـ aـ lـ aـ tـ rـ aـ dـ qـ iـ bـ lـ jـ aـ rـ bـ l
 بـ عـ dـ eـ مـ xـ oـ cـ oـ mـ aـ qـ uـ iـ lـ bـ fـ iـ mـ a
 رـ حـ مـ ةـ وـ aـ nـ qـ aـ lـ oـ uـ eـ yـ aـ sـ mـ aـ c
 فـ هـ oـ mـ aـ lـ sـ h— d— o— d— b— i— h— t
 لـ a— y— t— h— e— (و— h— i— t— b— r— a— f— e— h— a
 حـ r— f— a— n—) b— a— l— a— t— f— a— q— (كـ h— e— m— a
 اـ n— n— e— b— a— f— e— l— a— n—) b— a— l— a— t— f— a— q—
 و— s— o— a— f— i— l— a— i— n— a— f— t— r— a— n— s— i— m— a
 ا— u— t— o— r— d— a— e— n— h— a— (و— t— k— l— a—) f— i—
 جـ o— a— r— j— r— a— l— m— s— t— h— i— m— a— o— n— e— b— e—
 (حـ a— s— a—) t— e— q— o— l— q— a— m— a— l— q— o— m—
 حـ a— s— a— z— i— d— o— h— a— s— a— z— i— d— a— f— a— d— a
 جـ r— t— k— a— n— t— h— r— f— j— r— o— f— i— m— a
 t— e— a— o— u— b— e— m— a— s— e— b— o— q— i— x— l— a—
 و— a— d— a— n— e— b— e— t— k— a— n— t— f— e— a— l— a—
 و— a— l— l— a— f— f— i— q— a— e— l— o— u— f— i—
 م— c— h— l— j— e— m— e— k— a— f— i— x— l— a—
 * (t— e— b— i— h— a— n—) * a— l— o— l— j— r—
 b— e— a— s— a— h— o— a— l— k— t— i— b— r— a— j—
 و— l— l— a— k— a— t— r— m— s— i— b— o— y— e— w— a— k— t— r—
 a— l— b— a— s— r— i— s— i— n— h— r— f— i— e— h— a— w— m—
 م— c— i— z— o— a— l— n— e— b— a— s— i— k— n— a— l— h— e— j—

وتلك الحال فيها معنى الاستثناء تصريح (قوله لا يقع حالا) أى لتعريفه بالضمير
المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال
لا تكون معرفة وأما نعتي نحو العراك في قولهم أرسدها العراك في معنى
التنصير لانه بأل الجنسية قاله الدماميني ثم رأيت في المغني ما يدفع اليراعن
السيرا في قوله عذم اللفظ المقدر بشئ مقدر با سخر ما خلا وما عدا على قول
السيرا في مامصدرية وهى وصلت ما حال فيها معنى الاستثناء ثم قال ابن مالك
فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنسبة اهـ والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين
زيدا اهـ (قوله كما يقع) راجع للمنفى (قوله وما وقتية) سميت وقتية لأنها هـ
وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح فالذى في محمل النصب على الظرف
مجموع الموسول والصفة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط (قوله كاتنصير
غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أى حين اذ وقع بعدما (قوله
بالتقياس) أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فمأخرة وقدين الفرق بين
المقيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله بل بعده) أى بعد الجار (قوله فهو من
الشذوذ بحيث الخ) أى فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يتجسس به (قوله وحيث جز
فهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى واذا لم يتمدرو
به فسيقو لولون (قوله وسواء في الحالين الخ) التعميم مبنى على مذهب من يجيز الجار
بهمامع ما المشار اليه بقول المصنف وانجز ار قدير (قوله وتكلا حاشا) اذا حزن
بالمثالة قلت خلأى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية
ويجوز في خلأى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية
ومحرورا (قوله وفيما تتعلق به) أى وجودا وعدمها اذ ليس الخلاف السابق
في العامل الذى تتعلق به بل في كونها لها متعلق أولا ولولا قال وفى كونها تتعلق
اولا ما سبق لكان أوضح وقوله فى فاعلها أى فى مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلال
فى نفس فاعلها وقوله وفى محل الجملة أى وجودا وعدمها اذ الخلاف السابق فى جهة
خلا قولان أنها فى محمل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محمل لها (قوله الله
اغفر لى الخ) هذا انشروا أبو الاسم مع بفتح الهمزة واهمال الصاد وانحاز الغين اسم
رجل كما فى حاشية شيخنا السيد قال فى التصريح وجعله قرينا للشيطان تنبيه على
التحاققه فى الجنسية وقبح الفعل فان قلت سيباى أن حاشا انما يستثنى بها فى مقام
التنزيه والغفران لا ينزه منه قلت بولغ فى قبح الشيطان وأبى الاسم مع وخستها ما حى

کان

جوازہ فقد ثبت بتقلیٰ زید و ائی عمر و الشیبانی و الاخفش و ابن

خروف وأجازته المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله حاشا قريشاً فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والهدى وقوله اللهم اغفر لي ولئن سمع حاشا الشيطان وأبأ الاصبع وقوله

حاشا اباثوبان ان أبا * ثوبان ليس بيكممة قدم (١٧٩) قال المرزوقي في رواية الضبي حاشا أبا ثوبان بالنصب

الثاني الذي ذهب اليه
الفرءاء أنهم يفعل لكن
لا فاعل له والنصب بعده
انما هو بالحمل على الاول
ينقل عنه ذلك في خلا وعدا
على أنه يمكن أن يقول
فيه ما مثل ذلك اه (ولا
نحب ما) فلا يجوز قام القوم
ما حاشا زيدا أو ما قوله * رأيت
الناس ما حاشا قريشا * فانا
نحن أفضلهم فعلا * فشاذا
(وقيل) في حاشا (حاش
وحشا فاحفظهما) وهل
هاتان اللفتان في حاشا
الاستثنائية أو التزجية
الاول ظاهر كلامه هنا
وفي الكافية وشرحها
والثاني ظاهر كلامه في
التكميل وهو الاقرب
* (تبيينه) * حاشا على
ثلاثة أوجه * الاول تكون
استثنائية وقد تقدم
الكلام عليها * والثاني
تكون تزجية نحو حاش
لله وليست حرفا قال في
التكميل بلا خلاف بل هي
عند المنبر وابن جني
والكوفيين فعل قالوا
لتصرفهم فيها بالحذف
ولا دخلهم ايها على الحرف
وهذان الدليلان يغيبان
الحرفية ولا يثبتان الفعلية

كأن الغفران ينقص بمرتبتهما في القبح والخسة (قوله حاشا أبا ثوبان) قيل يحتمل أنه
على لغة انقصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة مع
الاستشهاد بل اذ لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر والبيكممة
بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذي بيكممة والقدم بفتح الفاء وسكون الدال العبي
الثقيل (قوله لكن لا فاعل له) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على الأي
فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى جملة على لأنه العامل للنصب فيما بعده
(قوله على أنه يمكن) أي مع أنه يمكن (قوله ولا نحب ما) أي مصدرية كانت أو
زائدة لأنها فاعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحلت الزائدة على المصدرية
وأما خلا وعدا فخرجنا عن القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال الدماميني الظاهر
أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية
والفاء زائدة على رأى الاختف في مثل زيد فقام وقوله فعلا لا بفتح الفاء في الخبر
وبكسر ها في الشر قاله شيخنا السيد وقال الدماميني وغيره الفاعل بفتح الفاء
الكرم وبكسر ها جمع فعل واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم
قال ويروي فاما الناس (قوله وهو الاقرب) أي لاتفاقهم على نفي حرفيته فتكون
أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفا بل التزمه بعضهم (قوله
تزجية) أي مدلولها على تزجية ما بعدها من السوء قال الرضي ورجعوا يريدون تبرئة
شخص من سوء فيبتدون بتزجية الله تعالى ثم يبرؤون من أرادوا تزجية على معنى أن
الله تعالى منزوع عن أن لا يظهر ذلك الشخص عما يعيبه اه فان قلت ان معنى
التزجية وجود في حاشا الاستثنائية والتصرف أيضا فلم خصوا هذه باسم التزجية
قلت قال الشمي التزجية هي التي يراد بها معنى التزجية وحده وبهذا خرج الوجهان
الآخران لانهم يراد فيها مع التزجية معنى آخر اه يعني الاستثناء ولوجود معنى
التزجية في الاستثنائية انما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى
نحو ضربت القوم حاشي زيد انقلبه الشمي عن الرضي وأقره وذكره الدماميني
أيضا ~~هـ~~ قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن صلي الناس حاشي زيد الفوات
معنى التزجية كذا قال ابن الخاحب اه وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم
شرط للعسن لا للحوار فأمل (قوله بالحذف) أي حذف ألفها الاولى تارة
والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام في نحو حاش الله (قوله يفتيان
الحرفية) أي لان شأن الحرف عدم التصرف أي ما لم يبق دليل على الحرفية فلا
ترد سوف وعدم الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أي التي هي
مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلهم قاصر ان (قوله في الآية) يعني قلن حاش لله

قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله

ولاية تأتي مثل هذا التأويل في حاشي الله ما هذا بشرا (١٨٠) والهجج أن اسم مرادف للتنزيه منصوبة بآتصاب

ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل الخ) أفلا يصح أن يكون
المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب
من قدرته تعالى على خلق جيل مثله كافي للكشاف (قوله اسم مرادف للتنزيه)
رهل هي مصدر افعل لم ينطق به كافي بله ووج أو اسم مصدر اظطره ثم رأيت في
الداميني قال اذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل مرشح ابن الحاجب
بالثاني قال ومعنى حاش لله يرى الله فاللام زائدة في الفاعل كافي هي هات هي هات لما
تعودون وفسرها الزمخشري براءة الله فتكون مصدر أو هو خلاف الظاهر ثم بحث
الداميني في كونه خلاف الظاهر وأيضا هي على تفسير الزمخشري يحتمل أن
تكون اسم مصدر فقامل هذا وتنوين حاشا في قراءة من نونه تنوين تنكيران قلنا
انه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا انه مصدر أو اسم مصدر قاله الداميني في شرح
المعنى وكونه تنوين تمكين هو مدرج عليه الشارح (قوله منصوبة بآتصاب
المصدر الخ) والعامل فيها فاعل من معناها (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أي
وكل من الاضافة والتنوين يمنع في الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أي لا بسبب
كونها حرف جبر لا خصا ص ذلك بالاستثنائية خلافا لآن عطية في زعمه أنها في
قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المعنى ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة
معرربة لمعارضضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كما عا
الله وسبحان الله (قوله أبي السمال) باللام كشداد (قوله لفظا ومعنى) أما لفظا
فظاهر وأما معنى فلان معنى التنزيهية الابعاد والحرفية الاخراج وهما متقاربان
(قوله حاشيته الخ) قال الداميني يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما
كقوله لو ليت أي قلت لولا ولا ليت أي قلت لا لا وسؤفت أي قلت سوف
وسجعت وسجعت أي قلت سبحان الله وليت أي قلت لبيك وهو كثير فيكون معنى
حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى الخ) مبني على أنه من كلام الراوي
كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية (قوله وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشي التي في
الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمخزوف أي ما المصدرية
وخبران مجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشي على الضمير
(قوله بناء على أنه الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إلى الفاطمة
فليس أحب الي منها فيحتمل أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يتساويا
في الحب دما ميني (قوله ويرده الخ) وجه الرد ان لا في قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد
النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أن لا نافية وغير
مفعول لا تستثنى محذوف فيكون من كلام النبي بعيدا يؤثر في الأدلة الظنية (قوله
وانما تلك الخ) ردس الشارح لما توهمه البرد (قوله لتضمنه معنى الحرف) أي

المصدر الواقع بدلا من اللفظ
بالفعل بدليل قراءة ابن
مسعود حاش الله بالاضافة
كعباد الله وسبحان الله
وقراءة أبي السمال حاشا
لله بالتنوين أي تنزيه الله
كما يقال رعبا لزيد والوجه
في قراءة من ترك التنوين
أن تكون مبنية لشبهها
بحاشا الحرفية لفظا ومعنى
(الثالث) أنها تكون فعلا
متعديا متصرفا تقول
حاشيته بمعنى استثنائية
ومنه الحديث أنه عليه
الصلاة والسلام قال أسامة
أحب الناس إلى ما حاشي
فاطمة ما نافية والمعنى أنه
صلى الله عليه وسلم لم يستثن
فاطمة وتوهم الشارح أنها
المصدرية وحاشي الاستثنائية
بناء على أنه من كلامه صلى
الله عليه وسلم فاستدل به
على أنه قد يقال قام القوم
ما حاشي زيدا ويرده أن في
معجم الطبراني ما حاشي
فاطمة ولا غيرها ودليل
نصره قوله

ولا أرى فاعلا في الناس
يشبهه * ولا أحاشي من
الأقوام من أحد * وتوهم
البرد أن هذا مضارع

* (خاتمة) * جرت عادة التخوين أن يذكروا الاسم مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدهما منبه على أولويته. * قوله لا سيما وهو الا (قوله لا سيما) سبى كمثل وزننا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع المياء قاله الدماميني (قوله مع أن الذي بعدهما منبه على أولويته) أي كونه أولى بما نسب لما قبلها أي وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعده لا سيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدهما مخاذاً بالاولى بقا قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدهما لما قبلها (قوله مطلقاً) أي نكرة أو معرفة (قوله يوم يدارة الجبل) هي غدير ماء، ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر غزيرة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فبعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوباً حتى تخرج مجردة فتأخذن فأبين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حسبتنا وأجمعنا فذبحهن ناقته قاله الشامي (قوله وهو على الاضافة ومازائدة بينهما) وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لا سي زيد زعم ابن هشام الخضر اوى الاول ونص سيبويه على الثاني كذا في الهمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمم مخذوف) أي ضمير مخذوف وجوباً لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة الآ وهي لا تقع بعدها الجملة غالباً (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دما ميني (قوله في نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على أقرا نولد الطول (قوله ففتحة سبى اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما والماء على الوجه الثاني باحتمالية كنهه لا يتعرف بالاضافة لتوغل في الابهام كمثل فلم هذا صريح لا فيه وخبرها مخذوف أي موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أي الذي هو بمعنىهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء كلامه أن التمييز ليس في كلام بعضهم أنهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم ربح بأدلو كان تمييز السبى لكان معمولاً لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحة اعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثل لا أكرم العلماء ولا سيما شيخنا لنا ليس نفس السبى المنفي حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ماوسى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه فتحة سبى بتأنيده وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فاعرابية كما في الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقاً والنصب أيضاً إذا كان نكرة (قوله فنعمة الجمهور) وجوز بعضهم موجهها بأن ما كافة وأن سيما بمنزلة الاستثناء تامة فما بعدهما منصوب على الاستثناء المتصل لا خراجه مما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن الالاتقن بالواو يقال جاء القوم والازيدا ووجهه الدما ميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب تقدير أعني أي ولا مثل شيء أعني زيد (قوله ودخول الواو) أي الاعتراضية كما في

* (خاتمة) * جرت عادة التخوين أن يذكروا الاسم مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدهما منبه على أولويته. * قوله لا سيما وهو الا (قوله لا سيما) سبى كمثل وزننا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع المياء قاله الدماميني (قوله مع أن الذي بعدهما منبه على أولويته) أي كونه أولى بما نسب لما قبلها أي وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعده لا سيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدهما مخاذاً بالاولى بقا قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدهما لما قبلها (قوله مطلقاً) أي نكرة أو معرفة (قوله يوم يدارة الجبل) هي غدير ماء، ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر غزيرة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فبعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوباً حتى تخرج مجردة فتأخذن فأبين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حسبتنا وأجمعنا فذبحهن ناقته قاله الشامي (قوله وهو على الاضافة ومازائدة بينهما) وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لا سي زيد زعم ابن هشام الخضر اوى الاول ونص سيبويه على الثاني كذا في الهمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمم مخذوف) أي ضمير مخذوف وجوباً لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة الآ وهي لا تقع بعدها الجملة غالباً (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دما ميني (قوله في نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على أقرا نولد الطول (قوله ففتحة سبى اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما والماء على الوجه الثاني باحتمالية كنهه لا يتعرف بالاضافة لتوغل في الابهام كمثل فلم هذا صريح لا فيه وخبرها مخذوف أي موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أي الذي هو بمعنىهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء كلامه أن التمييز ليس في كلام بعضهم أنهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم ربح بأدلو كان تمييز السبى لكان معمولاً لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحة اعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثل لا أكرم العلماء ولا سيما شيخنا لنا ليس نفس السبى المنفي حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ماوسى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه فتحة سبى بتأنيده وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فاعرابية كما في الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقاً والنصب أيضاً إذا كان نكرة (قوله فنعمة الجمهور) وجوز بعضهم موجهها بأن ما كافة وأن سيما بمنزلة الاستثناء تامة فما بعدهما منصوب على الاستثناء المتصل لا خراجه مما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن الالاتقن بالواو يقال جاء القوم والازيدا ووجهه الدما ميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب تقدير أعني أي ولا مثل شيء أعني زيد (قوله ودخول الواو) أي الاعتراضية كما في

الرضي (قوله من استعمله على خلاف ما جاء الخ) اعلم أن لاسيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصاً فيأتي بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كمانص عليه الرضي وتكون منصوبة المحن على أنها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو أو الماء بمعنى أمتنى ماء كما مر في محله قل الدماميني وما على هذا كافة اه نحو أحب زيد أو لاسيما را كبا فراه كبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو أحبه ولاسيما وهو را كبا أو ولاسيما ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللزيم أى اختصاصاً فيكون معنى لاسيما را كبا يختص بزيادة محبتي را كبا فقول المصنفين ولاسيما والا كذا تركيب مرعبي خلافاً للمرادى قال الدماميني ونظير جعل لاسيما الذى بمعنى خصوصاً منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء الى الاختصاص مع بقاءه على حاله في النداء من ضم أى ورفع الرجل (قوله قد تحذف) أى تحذف عينها وهى ياؤها الاولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جني المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا فى الهمع وفيه أيضاً أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا تسيما كما قرئ قل أعوذ برب الفات ولاهما كذا فى قولوا لاسيما (قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدماميني حكى الرضى أنه يقال سيماً بالثقل والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهة بل فى كلام الشارح يعنى المرادى أن سيماً يحذف لا لم يوجد الا فى كلام من لا يمتنع بكلامه اه باختصار (قوله فه) فعل أمر من وفى يفي والهاء للسكت قال الدماميني والشمى فينطق به او فقا وتكتب ولا ينطق به او صلا اه وقد يقال هلا جاز النطق به او صلا اجراء للوصل مجرى الوقف (قوله وهى عند الفارسي) أى اذا تجردت عن الواو والوافق غير لان الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني (قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فعنى قاموا لاسيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام والفارسي يكتبون بالسكر المعنوى فى لا المهمة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا لا مساو من لزيد فى القيام ولا أولى منه فلا يقال اذا أهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني

* (الحال) *

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خبر أو شر وألفها منقلبة عن واولجها على أحوال وتصغيرها على حويله واشتقاقها من

من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله ولاسيما يوم فهو مخطئ وذكر غيره أنها قد تحذف وقد تحذف الواو كقوله

فه بالعقود بالآيمان لاسيما عقد وفاء به من أعظم القرب * وهى عند الفارسي نصب على الحال وعند غيره اسم للالتبرئة وهو المختار والله أعلم * (الحال) *

إذا تعجبك الدهر حال من
امرئ * فسدعه وواكل
أمره واللباليا * وسياق
الاستعما لان في النظم
وهو في اصطلاح النحاة
(وصف فضلة منتصب
مفهوم في حال كسر الأذهب)
فالوصف جنس يشمل
الحال وغيره ويخرج نحو
القهقري في قولك رجعت
القهقري فانه ليس بوصف
اذا المراد بالوصف ما صيغ
من المصدر ليدل على
متصف وذلك اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة
المشبهة وأمثلة المبالغة
وأفعال التفضيل وفضلة
يخرج العمدة كالمبتدأ في
نحو أقام الزيدان والخبر في
نحو زيد قائم ومنتصب يخرج
النعت لانه ليس بلام
النصب ومفهوم في حال
كذا يخرج التمييز في نحو لله
دره فارسا * (تبيينان) *
الاول المراد بالفضلة
ما ينفى عنه من حيث
هو هو وقد يجب ذكره
لعارض كونه ساذا مسد
عمدة كضرب العبد مسياً
أو توقف المعنى عليه كقوله

التحويل (قوله يذكر ويؤنث) أي لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الارح
في الاول التأنيث بان يقال حال بلاناء وفي غيره التأنيث (قوله وصف) أي صرح
أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصريح (قوله منتصب) أي أسالة وقد يحجر
لفظه بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقبلاً على الاصح نحو
لما رجعت بخائبة ركاب * حكيم من السبب منهاها
ونحو قراءة زيد نابت ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بضم النون
وفتح الخاء فن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في
الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام ويظهر لي فساد في المعنى لانه اذا قلت ما كان
لأن أن نتخذ زيد في حالة كونه خادلاً فانت مثبت لخذلانه فانه عن اتخاذ وعلى هذا
فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله اه وفي تفسير البياض وقري
نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم
خليلاً ومفعوله الثاني من أولياء ومن لتبعض اه وانما قال الذي له مفعولان
لانه قد يمتد لواحده نحو أم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة في
المفعول الثاني لانها لاتزاد فيه (قوله مفهوم في حال) أي في حال كذا فهو وعلى نية
الانساق فيقرأ بالتثنية كذا في شرح السندوني نقلاً عن البصير (قوله ويخرج
نحو القهقري) لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف وقدم شي في الاخراج به على
مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من
وجه كابن عصفور وان سعدوا الفا كهسي أو يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به
على عدم ارادة نحو القهقري مثلاً (قوله ما صيغ من المصدر الخ) أو مؤول بما صيغ
منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى في المسائل
الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية ومصرح به
وله نعم لا تدخل به هذه الزيادة الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح
عند الشارح من عدم تأويلها بالمشتق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل
على معنى في متبوعه (قوله يخرج النعت) أي لكون المتبادر منه والمراد منتصب
وجواب (قوله يخرج التمييز) أي لانه على معنى من لافي لانه لبيان جنس المتعجب
منه وقوله في نحو لله دره فارسا أي من كل تمييز وقع وصفاً مشتقاً (قوله من حيث
هو هو) الأقرب في هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض أن الضمير الاول لما والى الثاني
تاكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أي باعتبار نفس اللفظ
وقطع النظر عما عرض له أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال
لأن حيث توقف المعنى عليه ولو قال بعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو
كلام نحوي لكن أو وضع وانما يقتصر على هو الاولى لان قولك من حيث هو حبيبة

انما المبت من يعيش كثيراً كسفاً باله قليل الرجاء الثاني الاولى أن يكون قوله كسر الأذهب تيمناً بالعرف

الاطلاق ومن حيث هو وحشية تقييد النظر الى الذات (قوله لان فيه خللين) أى
 يزولان بجعله تقييداً للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل الاول لا يزول
 بذلك لانه لا ينفى كونه منتصب جزأ من التعريف فكان على الشارح أن يقول
 الاولى أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة وكفردها اذهب تيمناً
 للتعريف لان فيه خللين الخ وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لاما كان دفع الاول
 وهو أن التعريف لشيء بحكمه بوجوب الدور لان الحكم فرع التصور والتصور
 موقوف على الحد بأنه تكفى في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثاني
 بما أشار اليه الشارح أولاً من أن المراد منتصب وجوباً وبأن المتبادر من قولنا
 مفهم في حال كذا كون الافهام مقصوداً واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت
 المذكور (قوله اخبر ج الخ) تعليل للنفي وهو التقييد فيكون النفي منصباً عليه
 أيضاً (قوله وان كان ذلك) أى الافهام (قوله ليس مستحقاً) دفع به قوله
 أن يكون الغالب واجبا في الفصح كما قاله سم وضمير ليس اما للسكون فستحقا
 بفتح الحاء واما للعال فستحقا بكسرها كما قاله خالد (قوله كفى الحال المؤكدة)
 أى المفهوم الجملة لهما كالمثال الاول أو لعاملها كالثاني أو لساكنها في نحو
 لا من من في الارض كله - جميعا لا في نحو جاءني القوم جميعا لان اجتماعهم
 في المجيء ينتقل (قوله بتجدد صاحبها) أى حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذ لزومها
 أنها مقارنة لخلق أى الاتحاد نهى خلقية جديدة لا تتغير ولا يرد عليه خلق
 الانسان طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له متجدد فستكون الحال
 الاولى لازمة لخلق الاول والثانية لازمة لخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاى
 أفصح من ضمها ويديها بل بعض وأطول حال وبعضهم قال يداها أطول على المبتدأ
 والخبر فالحال الجملة (قوله وجاءت به) أى جاءت أم الممدوح به سبط العظام
 بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز في غير هذا البيت كسرها أى حسن القدر
 وقوله كأنما عمامته بين الرجال لواء أى راية صغيرة أى في الارتفاع والعلو على
 الرأس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أى غير المؤكدة
 والمشعر عاملها بتجدد صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله
 قائما بالقطب) خال من فاعل شهده وهو الله ولا شئ أن قيامه بالعدل لازم
 وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمرو
 را كما قاله الزنجشیری وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين قال التفنيزانى
 كأنه الدلالة على علق مرتبتهما ويجوز اعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم
 (قوله ويكثر الجمود الخ) أى ويقبل في غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان
 الاولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله وفي مبدى تأول بلا تكلف ويقول كالدال

لان فيه خللين الاول أن
 في قوله منتصب تعريفاً
 لشيء بحكمه والثاني
 أنه لم يقيد منتصب بالزوم
 وان كان مراده اخبر ج
 النعت المنصوب كرايت
 رجلا لا راكباً فانه يفهم في
 حال ركوبه وان كان ذلك
 بطريق الزوم لا بطريق
 انقصه فان قصد انقصه هو
 تقييد المنعوت (وكونه)
 أى الحال (منتقلاً) عن
 صاحبه غير ملازم له
 (مستحقاً) من المصدر ليدل
 على متصف (يفعل) لكن
 ليس ذلك (مستحقاً) له
 فقد جاء غير منتقل كفى
 الحال المؤكدة نحو زيد
 أبوك عطوفاً ويوم أبعث
 حيا والمشعر عاملها بتجدد
 صاحبها نحو وخلق الانسان
 ضعيفا وقوله سم خلق الله
 الزرافة يديها أطول من
 رجليها وقوله
 وجاءت به سبط العظام كأنما
 عمامته بين الرجال لواء
 وغيرهما نحو دعوت الله
 جميعاً قائماً بالقطب وجاء
 لجامداً (ويكثر الجمود الخ)
 الجمال الدالة على (سعر)
 أو مفاعلة أو تشبيه أو
 ترتيب (وفي) كل مبدى
 تأول بلا تكلف كبعه البر

على مفاعلة الخ (قوله مذابكذا) مذاحال وبكذا صفة الذأى كأننا بكذاه ذأ
مقتضى قنن الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع
الموصوف والصفة وهكذا يقال في يدايد أى مع يد ويد أن الشارح سيذكر الحال
الموصوفة في الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذه ذأنا في جعل المثال من الحال
الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اهـ ويجوز رفع
ذأ على الابتداء وبكذا خبر الجملة حال بتقدير رابط أى مدمنه (قوله مسعرا)
يفتح العين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة الى البر بناء على رجوع الهاء
الى البر كإيدله قول الشارح على ما في نسخ كبعه أى البر ومن المفعول المحذوف
الذى تقدره البر بناء على رجوع الهاء الى المشتري المعلوم من السياق كإيدله
قول الشارح على ما في نسخ أخرى كبعه البر وبالكسر حال من الفاعل الذى
هو الضمير المستتر (قوله أى مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير
الراجع الى المشتري المعلوم من السياق أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على
التأويل باسم الفاعل (قوله أى كأسد) على هذا يكون الأسد مستعملا في حقيقة
التجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كزيد أسدا أى شجاعا يكون الأسد
مستعملا في غير حقيقة وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد
من تجويز الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالا منه مثلا
والامر ان صححان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أى أو رجلا رجلا أو رجلا
رجلا وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلا
منهما منصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا الحلوحامض * وقال
من جنى الثاني صفة الاول بتقدير مضاف أى ذار رجل أو مفارق رجل أى متميزا
عنه واسم حسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الاول بتقدير الفاء
لا يجوز توسط عاطف بينهما ما إلا الفاء قال الرضى وثم وجوز بعضهم الرفع على
المداينة (قوله قد ظهر) أى من قوله أى مسعرا فانه تأويل للعال الدالة على سعر
قوله خلافا لما في التوضيح من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذى لا يؤول
عليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة (قوله غير مؤولة
المشتق) أى تأويل لا بغير تكلف كإيدله عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح
مذاكاه من المؤول بالمشتق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا)
ان كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحال ليست ظاهرة أو تصور فينبغي جعل نصب
نزع الخافض وهو الباء اذا التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله
القاني قيل تمثل لها في صورة شاب أمر دسوى الخلق لتستأنس به وتتهجج شهوتها
تتخذ رنطقها الى رحمتها كفى البيضاوى (قوله موطئة) بكسر الطاء أى

(مذابكذا) أى مسعرا
وبعه (يدايد) أى مقابضه
(وكزيد أسدا أى كأسد)
أى مشملا الأسد وادخلوا
رجلا رجلا أى مترتين
* (تقيهان) * الاول قد
ظهر أن قوله وفى * مبدى
تأويل بلا تكلف * من
عطف المعام على الخاص
اذما قبله من ذلك خلافا لما
في التوضيح * الثاني تقع
الحال جامدة غير مؤولة
بالمشتق فى ست مسائل
وهى أن تكون موصوفة
نحو قرآن عريفا فتمثل لها
بشرا سويا وتسمى حالا
موطئة أو دالة على عدد نحو
فتم ميقات ربه أربعين ليلة

أو طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسر أطيّب منه (١٨٦) رطباً أو تـكون نوعاً لصاحبها نحو هذا مالاً

ذهباً أو فرعاً له نحو هذا
حديدك خاتماً وتختون
الجبّال سوتاً أو أصله نحو
هذا خاتمك حديد أو أبيض
لن خلقت طيناً وجعل
الشارح هذا كالم من المؤول
بالمشتق وهو ظاهر كلام
والده في شرح الكافية
رفيه تكلف اهـ (والحال
أن عرّف لفظاً فاعتقد
تذكيره معنى كوحده
اجتهد) وكلّته فاه الى في
وأرسلها العراك وجاؤا
الجماء الغفير فوحده
وفاه والعراك والجماء
أحوال وهي معرفة لفظاً
لكنها مؤولة بنكرة
والتقدير اجتهد منفرداً
وكلّته مشافهه وأرسلها
معتركة وجاؤا جميعاً وانما
الترم تذكيره اثلاثتهم
كونه نعتاً لأن الغالب
كونه مشتقاً وصاحبه
معرفة وأجاز يونس
والبغداديون نعر يفه
مطلقاً بلا تأويل فأجازوا
جاء زيد الراكب وفصل
الكوفيون فقالوا ان
تضمنت الحال معنى الشرط
صح نعر ينها لفظاً نحو عبد
الله المحسن أفضل منه

عهد لما بعد ما فهو المقصود بالذات (قوله طور) أي حال واقع فيه تفضيل بالمضار
المجتمعة أي تفضيل له أو عليه (قوله طيناً) حال من منصوب خلقت المحذوف لامن
من والاولى كقائه الثاني كونه منصوباً بنزع الخافض أي من طين لان طينيته
غير مقارنة لخلق بشر (قوله من المؤول بالمشتق) أي مقروءاً عربياً ومتمصفاً
بصفات بشر سوى ومعدوداً ومطوراً بطور البشر أو الرطب ومنوعاً ومضروباً
ومتأصلاً (قوله ان عرّف لفظاً) أي في لسان العرب فالإتيان بهام معرفة لفظاً
مقصود على السماع كقوله الشاطبي (قوله فاه الى في) فاه حال كذا كره الشارح
لكن الحال المؤول بهام هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه الى في قال الدماميني
والى في تبين مثل لك بعد سقيا اهـ والاظهر عند قياس على ما مر في مدايكن
أن الى في سفة فاه أي الكائن الى في أي الموجه الى في وما ذكره الشارح أحد
أقوال منها أن فاه معمول جاعلان مناه في الحالية ويروى كلّته فوه الى في فالحال
جملة المبتدأ والخبر قال الدماميني ويجب الرفع ان قدمت الظرف لان التبيين
لا يتقدم اهـ ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصر بين جواز تقديم فاه الى في على
كلّته وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال في القاموس هيل ولا يقاس عليه
خلافاً له شام قال الدماميني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن
الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً اذا الحال في الحقيقة مجموع فاه الى
في وأجاز هشام أن يقال قياساً عليه جاورته منزلة الى منزلي وانضلمت قوسه عن
قوسى ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لانهم يرونه مفعولاً المحذوف
اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اهـ باختصار (قوله وأرسلها) أي الابل
وقوله معتركة أي مزدوجة ولوقال أي معاركة كما قال ابن الجبّار لكان أحسن لأن
اسم فاعل العراك معارك لا معترك وقيل العراك مفعول مطلق المحذوف هو
الحال أي تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف
أي ارسال العراك (قوله الجماء) أي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة
والغفير من الغفر وهو السراى سائر من أكثرتهم وجه الارض وحذفت التاء
من الغفير وان كان بمعنى غافر حمله على فعل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار
معنى الجمع (قوله مشافهه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على أنه حال
من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من الهاء (قوله
اثلاثتهم كونه نعتاً) أي ولومقطوعاً عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر
الا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها أو يقال حملت حالة الاختلاف في الحركة
على حالة الاتفاق فيها لحد الباب (قوله فالمحسن والمسيء الخ) جعل الجمهور

نصهما

المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح محيؤهما بلفظ

المعرفة تمازجاً بما بالشرط اذا التقدير عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء

فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيؤها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكب إذا لم يصح جاء زيد ان ركب
 (تنبيه) إذا قلت رأيت زيدا وحده فذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالا
 من المفعول وقال ابن طحمة يتعين كونه حالا من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول رأيت زيدا وحدي
 وصحة مررت برجل وحده وبه مثل سيبويه يدل (١٨٧) على أنه حال من الفاعل وأيضا فهو مصدر أو نائب

المصدر والمصادر في الغالب

المتأخرى أحوالا من
 الفاعل وذهب يونس إلى
 أنه منتصب على الظرفية
 لقول بعض العرب زيد
 وحده والتقدير زيد موضع
 التفرد (ومصدر منكسر
 حالا يقع * بكثرة كغثة
 زيد طلع) * وجاء زيد ركضا
 وقتلته صبرا وهو عند سيبويه
 والجمهور على التأويل
 بالوصف أي باغتارا ركضا
 ومصنورا أي محبوسا
 وذهب الاخفش والمبرد
 إلى أن نحو ذلك منصوب
 على المصدرية والعامل فيه
 محذوف والتقدير طلع زيد
 يغت بغثة وجاء ركض
 ركضا وقتلته يصبر
 صبرا فالحال عندهما
 الجملة لا المصدر وذهب
 الكوفيون إلى أنه منصوب
 على المصدرية كما ذهبوا إليه
 لكن الناصب عندهم
 الفاعل المذكور لتأوله

نصهما بتقدير إذا كان أو إذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أي حالة كوفي
 موحده أي مفردة بالرؤية فهو اسم مصدر أو حذو مؤول باسم الفاعل أو حالة كوفي
 موحده أي متوحدا به أي منفردا برؤيته فهو مصدر وحيد وحدا بمعنى انفرد
 فعلم أنه إذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا أو اسم مصدر نائب عن المصدر
 كما يدل له قول الشارح وأيضا الخ وعل لم مافي كلام البعض من التسميع والقصور
 فتنبه (قوله من المفعول) أي حالة كونه منفردا فهو مصدر وحيد وحدا بمعنى
 انفرد (قوله يقول رأيت زيدا وحدي) أي ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم
 تعيين ذلك لجهة ضمير الغيبة الرجوع إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضا على
 أنه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقي أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسع
 بحذف باء الجر كما مرّت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة
 المصدر إلى فاعله (قوله وبه مثل سيبويه) جملة معترضة (قوله تدل الخ) أي لتعين
 كون الحال هنا من الفاعل ليكون المجرور نكرة بلا مستوع من المستوعات الآتية
 وبحث فيه الشنوائى بأن مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقوله كما
 سبأني فجزء العلة لا تدل على ما ذكر ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند
 الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع
 لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سبأني (قوله أو نائب المصدر) أي
 اسم مصدر نائب عن المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين (قوله على الظرفية)
 أي المكانية (قوله صبرا) هو أن يحبس ثم يرحى حتى يموت كقبي القاموس (قوله وهو)
 أي المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي حال على
 التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بجملة القول الأخير وقابل التأويل بالوصف
 بالقول الأخير ومحمل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال في المصدر المنصوب
 في نحو زيد طلع بغثة خمسة لا أربعة كما رجمه البعض تبعنا الشيخنا (قوله وذهب
 الاخفش والمبرد الخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر)
 أي نائب المذكورات عنها في المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أي
 غير مصدر ذلك المضاف هو الحال في الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف

بفعل من لفظ المصدر فطلع زيد بغثة عندهم في تأويل يغت زيد بغثة وجاء ركضا في تأويل ركض ركضا وقتلته
 صبرا في تأويل صبرته صبرا وقيل هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد طلع بعثة وجاء ركض ركضا وقتلته
 قتلته قتل صبرا وقيل هي مصادر على حذف مضاف والتقدير طلع زيد بعثة وجاء ركض ركضا وقتلته صبرا (تنبيهان) *
 الاول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم

مقصود على السماع وقاسه
المبرد فقبل مطلقا وقبل
فيما هو نوع من عامله
نحو جاز يدسرعة وهو
المشهور عنه وقاسه الناطم
وابنه في ثلاثة الاول قولهم
أنت الرجل علما فيجوز
أنت الرجل أدبا ونبلا
والمعنى الكامل في حال علم
وأدب ونبل وفي الارتشاف
يحتمل عندي أن يكون
تميزا * الثاني نحو زيد زهير
شعر قال في الارتشاف
والاظهر أن يكون تميزا
الثالث نحو أعا علما فعالم
تقول ذلك لمن وصف عندك
شخصا بعلم وغيره منسكرا
عليه وصفه بغير العلم
والناصب لهذه الحال
هو فعل الشرط المحذوف
وساحب الحال هو المرفوع
به والتقدير هو ما يذكر
إنسان في حال علم فالمدكور
عالم ويجوز أن يكون ناصبا
مابعد الفاء وصاحبها
الضمير المستكن فيه وهي
على هذا مؤكدة والتقدير
هو ما يشئ من شئ
فالمدكور عالم في حال علم
فلو كان مابعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها نحو أعا علما فهو
ذو علم تعين الوجه الاول
فلو كان المصدر التالي

اليه في الحالية كما تشيده عبارة الماردى ونصها وقيل هي أحوال على حذف
مضاف أى أتيت ذرا كض الخ (قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت في
المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا في معناه وقد يتوقف في ذلك بأن غاية
أمره أنه مجاز ويكفي في صحة المجاز وروى نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع نعم
يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول
بأنه منصوب على الحال وهو ينافي قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فاعمل له
قولين أو المراد قام وقوع المصدر في هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده
(قوله فقبل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذى يظهر أنه مطرد في النوعي وغيره كما
يطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال بالخبر أشبه منه بالنعت وليست كثيرة ما ورد من
ذلك قال الدماميني انما كان شبه الحال بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها
حكم الخبر مع الخبر عنه أبدا فانك اذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا من قولك هو
الحق بينا وجاء زيدرا كبا وضربت اللص ~~مكتوبا~~ بقي الحق بين وزيدرا كب
واللص مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه النعتي (قوله فيما هو نوع من
عامله) أى مدلول عامله (قوله قولهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه
الخبر بال الدالة على الكمال فعلمنا بمعنى عالما حال من الضمير في الرجل لتأوله
بالمشتق اذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل لما ذكرنا فاده المصريح (قوله
ونبلا) بالضم الفضل كالنبالة (قوله يحتمل عندي أن يكون تميزا) أى محذو لا عن
الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما في الذى بعده بل يحتمل في
الثالث أيضا وتدل الشارح في شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤك
يتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علما (قوله نحو زيد زهير شعر
أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير
لتأوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه فله المصريح (قوله
أن يكون تميزا) أى محذو لا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال في التصريح
أى تميز المالا منهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه وفيه نظر لان تميزا المفرد غير
مميزه ألا ترى أن المثل في قولك على التمرة مثلها زيدا نفس الزيد وليس المثل في
المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت في الدماميني (قوله نحو أعا علما فعالم) أى
من كل تر كيب وقع فيه الحال بعد ما في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخص
بوصفين وأنت تعتقد انصافه بأحد هما دون الآخر (قوله ما بعد الفاء) اعترض
زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو
مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك في غير الفاء الواقعة بعد ما ليسكونها
من حلقه عن مكانها فلا تغفل (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل

لأنما معرفتاً بال فهو عند
 سيبويه مفعول له وذهب
 الاخفش الى أن المنكر
 والمعرف كليهما بعداً
 مفعول مطلق وذهب
 اليه الكوفيون على ما نقله
 ابن هشام الى أن القسمين
 مفعول به بفعل مقدر
 والتقدير مهماتد كر علما
 أو العلم فالذي وصف
 عالم قال في شرح التسهيل
 وهذا القول عندى أولى
 بالصواب وأحق ما اعتمد
 عليه في الجواب * الثاني
 أشعر كلامه أن وقوع
 المصدر المعرف حالاً قبل
 وهو كذلك وذلك خبر بان
 علم جنس نحو قوله جاء
 الخيل بداد ومعرف بال
 نحو أرسلها العراك
 والصحيح أنه على التأويل
 بمتبذدة ومعتركة كما مر
 (ولم ينكر غالباً ذوالحال)
 لأنه كالمبتدأ في المعنى فحقه
 أن يكون معرفة (ان * لم
 يتأخر) عن الحال فان
 تأخر كان ذلك مستوعباً
 نكرة تخوفها فاقام رجل
 وقوله * لمية موحشاً طليل
 وقوله
 * وبالجم منى بينا وعلمته

المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه أعني المضاف اليه مصدر لا يتحمل ضميراً
 يكون صاحب الحال كذا قال سم وقد يقال للشارح هـ لا يجوز عمل المضاف في
 هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب (قوله مفعول له) أى والعامل
 فيه فعل الشرط كـ هم أى مهماتد كر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم
 ليتجدد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه أن سيبويه يدوجب ذلك وقد حكى عنه كقول
 الاخفش فكان ينبغي أن يذكر عنه الوجهين قاله الأماميني (قوله مفعول مطلق)
 أى منصوب بعالم أى مهماتد كر شئ فالمدكور عالم علما وفيه أن المعرف لا يكون
 مؤكداً ودعوى زيادة ال مخالفة للاصل قاله زكريا (قوله وهذا القول عندى
 أولى الخ) وجهه أولوية وأحقية من القول بالحالية الطراذه في التعريف
 والتذكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بال مفعول له ومن القول
 بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ودعوى زيادة ال خلاف
 الأصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو أقام قر يشافنا أفضلها (قوله
 بداد) علم جنس للتبذدة بمعنى التفرق مبني على الكسر كذا م ووقع حالاً لتأوله
 بوصف نكرة أى متبذدة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح (قوله والصحيح أنه
 على التأويل الخ) مقابله على ما أفاده البعض أربعة أقوال بقيمة الاقوال الخمسة
 المتقدمة في المصدر المنكر (قوله لأنه كالمبتدأ في المعنى) أى لا يكون محكوماً عليه
 معنى بالحال ولم يشبهه بالفاعل فيتم نكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضاً محكوم عليه
 لأن شبهه بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل (قوله كان ذلك
 مستوعباً لمجيئه نكرة) أى قياساً على المبتدأ إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسوية
 وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حقيقة بالوصف لأن الوصف لا يسبق الموصوف
 لا يناسب تعليل الشارح عدم تكبير صاحب الحال بأنه كالمبتدأ ولا يناسب
 أيضاً جعل الشارح تبعاً للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مستوعباً لمجيء الحال
 منها وانما يناسب ما في المعنى والرضى من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة إذا
 كان صاحبها منصوباً بطرد الباب في غير هذه الحالة قال المنصرح وعلى هذا المستوعب
 في المثال تقديم الخبر وفي البيت يعنى لمية الخ الوصف اه وقوله الوصف أى وتقديم
 الخبر وكذلك المثال الثاني مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المعنى والرضى
 أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بتجاوز الحال من
 النكرة المحصورة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائماً مع حصول اللبس فيه فتدبر
 (قوله لمية موحشاً طليل) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون
 الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحقيقة لا شاهـ وفيه
 وكذا يقال في البيت بـ عده وتمامه * يلوح كأنه خلل * بالكسر جمع خلة بالكسر

* محبوب وان تستشهدى العين تشهد * (أو يخصص) أما بوصف كقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله صدقوا قوله * نحيث يارب نوحا واستحيته * (١٩٠) في ذلك ما خفى اليه مشكونا * وأما باضافة نحو

بطانة يغشى بها أجنان السيوف كفى التصريح والعيني قال ليس وعلى القول
تجاوز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح أن يكون
عام لها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيد له انه ونقل حقيقته
السعد في حواشي المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب
الخبر الى المبتدأ لانه معنى فعلى قابل للتقديم (قوله محبوب) مصدر شجب بالفتح
يشجب بالضم أى تغير وأما شجب بضم عين الماضي فصدره شجوبة كما في شج
الاسلام وجملة لوعلمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتي (قوله
كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا في البيت بعده لاحتمال
أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أى شاق
للجرح (قوله أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لأن الكلام
فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ (قوله والاستفهام) هل المراد الانكارى
أو الاعم قياسا على ما سمي في المبتدأ قبل وقيل والظاهر الثاني (قوله نحو وما
أهلكنا الخ) فجملة واهما كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور
وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحاسية بالواو كسأى أى ولا ينافى ذلك قول
المصرح انما يحتاج الى هذا المسوغ في الانحياز نحو أو كالذى مر على قرية وهى
خاوية على عروشها فعلم ما في كلام البعض ومقابل المشهور قول الزنجشري ان
الجملة في نحو الآيتين صفة والواو لتأكيدها صفة بالوصف لانها في أصلها
للجمع المناسب للاصاق وان لم تكن الآن عاطفة والاعتراض عليه بأن الواو
فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوى
لا التقطى (قوله ما حسم) أى قدر ومن موت متعلق بحمى أو واقيا والحمى الشئ
الحمى المحفوظ كفى التمام وس وغيره وبه يعلم ما في قول البعض والحمى مابه
الحماية والحفظ وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من
موت على جعله متعلقا بحمى (قوله الاجام) أى التأخر والوغي الحرب والجمام
بالهمزة الموت (قوله باقيا) حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام
الانكارى (قوله بما ورد فيه صاحب الحال الخ) أى قياسا عند سيمويه وسماعا
عند الخليل ويونس قوله المصرح (قوله فعدة رجل) بكسر القاف أى مقدار
فعدة (قوله لأن الواو ترفع توهم النعتية) يقتضى أن التعريف أو ما يقوم
مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمبتدأ واجب بأنه

في أربعة أيام سواء
للسائلين وأما جمول نحو
عبيت من شرب أخوك
شديدا (أو بين) أى يظهر
الحال (من بعد نفي أو
مضاهيه) أى مشابهه
وهو النهى والاستفهام
فالنفي نحو وما أهلكنا
من قرية الا واهما كتاب
معلوم وقوله
ما حسم من موت حمى واقيا
والنهي (كلا * يبيع امرؤ
على امرئ مستهلا)
وقوله

لا يركن أحد الى الاجام
يوم الوغى مخوفا لجمام
والاستفهام كقول
يا صاح هل حسم عيش باقيا
فترى * لنفسك العذر في
ابعادها الاملا * واحترز
بقوله غالباً عما ورد فيه
صاحب الحال نكرة من
غير مسوغ من ذلك قولهم
مررت بجماعة فعدة رجل
وقولهم عليه مائة بيضا
وأجاز سيمويه فيها رجل
فأثما وفي الحديث وصلى
وراءه درجال قياما وذلك

قليل * تنبيهه * زاد في التمهيد من المسوغات

ثلاثة * أحدها أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها
لأن الواو ترفع توهم النعتية ثانيها أن يكون الوصف بها

أشار

عمل خلاف الأصل

نحو هذا خاتم حديد
 ثالثها أن تشتبك النكرة
 مع معرفة في الحال نحو
 هؤلاء ناس وعبد الله
 منطلقين (وسبق حال
 ما بحرف جر قد * أبوا)
 سبق مفعول مقدم لأبوا
 وهو مصدر مضاف إلى
 فاعله والموصول في موضع
 النصب على المفعولية أي
 منع أكثر النحويين تقديم
 الحال على صاحبها المجرور
 بالحرف فلا يجوزون في نحو
 مررت بهذا جالسة مررت
 جالسة بهذا وعلا وامنع
 ذلك بأن تعلق العامل
 بالحال لأن تعلقه بصاحبه
 فقدم إذا تعدى صاحبه
 بواسطة أن يتعدى إليه
 تلك الواسطة لكن منع
 من ذلك أن الفاعل
 لا يتعدى بحرف الجر إلى
 شيئين فعملوا عوضا من
 الاشتراك في الواسطة
 التزام التأخير قال الناطم
 (ولا آمنه) أي بل أجيزه
 وفقا لأبي علي وابن كيسان
 وابن بري لأن المجرور
 بالحرف مفعول به في
 المعنى فلا يمنع تقديم حاله
 عليه كالأمتنع تقديم حال
 المفعول به وأيضا (قد

أشار إلى صحة التعليل بكل من العلةتين وفيه ما مر (قوله على خلاف الأصل)
 أي لمودها فلا يتبادر الذهن إلى التعتية (قوله مع معرفة) أي أو نكرة
 مخصوصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله اللماميني (قوله ما بحرف)
 أي غير زائد كما سبق وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قرينا في الشرح
 حاصله أن الإضافة أن كانت محضة امتنع التقديم أو انطية فلا وجع
 المكوفون المنصوب كالمجرور بالحرف فنحو تقدم الحال في نحو لقيت هذا
 راكبة لأن تقديمها بهم كونه مفعولا وصاحبها بدلا (قوله في موضع النصب) أي
 أي أن دون حال ولا كان في موضع جر بالإضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال
 على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل إلا التقديم على صاحب قاله
 بس (قوله أي منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبواعن ظاهره من ارادة جميع
 النجاة ويحاج عن تعبيره بذلك بأنه نزل إلا كثيرا لاختلافهم منزلة الجميع سم
 (قوله بأن تعلق العامل بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لعلقه
 بصاحبه في ذلك (قوله لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين) أي مع التصريح بالواسطة
 أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحه فلا يرد مررت برجل كريم (قوله التزام
 التأخير) أي ليكون الحال في حين الجار (قوله وأيضا فقد ورد الخ) أو رده عليه
 أن ما استدلل به من الآية والآيات محتمل للتأويل وأجيب بأنه يكفي في الظنيات
 طواهر الأدلة ما لم يرد ما صرح لا سيما مع مساعدة القياس أفاده المرادى (قوله وما
 أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد
 تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل
 باللام والكثير تعدى به إلى وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع
 الجائر لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيها مع
 إلا كما أشار إليه سابقا في قوله وقد يسبق أن قصد ظهر على أنه يمكن أن يجعل
 المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وحينئذ في كل من المحصور والمحصور
 فيه في محله وعن الثاني بأن التخرج على القليل إذا كان قياسا فصحا كما هنا سائغ
 قاله سيبويحي أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف
 خرج الآية على الضعيف وإلهذا جعل الزخشي كافة صفة مصدر محذوف أي
 إرساله كافة للناس لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال
 كطر أو قاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على الباب عن عمر بن
 الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بني كاكاة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي
 مثقال ذهبا أبرز أكتبه عمر بن الخطاب ختمه كفي بالموت واعظا يا عمر قال وهذا
 الخط موجود في آل بني كاكاة إلى الآن اه وقد يقال هذا شاذ قال التفازاني

ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس

وقول الشاعر * تسليت طرا عنكم بعد دينكم * يذكر كرا كم حتى كنكم عندي * وقوله * ان كان برد الماء هيمان
صاديا * الى حبيبها انما الحبيب * وقوله * غافلا تعرض المنية للمرء فسدعي ولات حين اباء وقوله
فان تلك ازواد اصين ونسوة * فلن يذهبوا فرغا (١٩٣) يقتل حبال وقوله مشغوفة بك تشغفت وانما *

حم الفراق في البلسبيل
وقوله

اذا المرء أعقبته المروءة ناشئا
فظامها كهلا عليه شديد
والحق أن جواز ذلك
مخصوص بالشعر وحمل
الآمة على أن كافة حال من
الكف والتاء للمبالغة
لالتأنيث وقد ذكر ان
الانباري الاجماع على
المنع **(تنبيهات)** الاول
فصل الكوفيون فقالوا
ان كان المجرور ضمير اشعر
مررت ضاحكة بها أو
كانت الحال فعلا نحو فتحك
مررت به من دجاز والامتنع
الثاني محل الخلاف اذا
كان الحرف غير زائد
فان كان زائدا جاز التقديم
اتفاقا نحو ما جاء راكبا من
رجل * الثالث بقي من
الاسباب الموجبة لتأخير
الحال عن صاحبها أمران
الاول أن يكون مجرورا
بالاضافة نحو عرفت قيام
زيد مسرعا وأعجبني وجهه

كافة في نحو جاء الفهد كافة هو في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماع
منعوا باجتماعهم - م أن يخرج منهم أحد دما ميني وشعني (قوله بعد دينكم) أي
فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان
من بقاء المتكلم أو الثاني حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا
والترادفة على الاول (قوله فان تلك اذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة
والعشرة وأصين خبر تلك وحبال اسم ابن أخي طلحة قاتل هذا البيت وقرنا بكسر
الفاء وفكها كفي شيخ الاسلام وان اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر أي هدر
حال من قتل (قوله اذا المرء) ينصب المرء على تقدير اذا أعيت المروءة المرء والرفع
على تقدير اذا عي المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال الا أن العامل في المرء على
النصب يقتدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقتدر مطاوعا لاند كور على حد
لا يتجرى ان منفس أهليكم * أي هلك منفس وناشئا (قوله وحمل الآية الخ)
لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضي فلا يرد على المصنف لان الاحتمال البعيد
لا يتدح في الأدلة الظنية قوله سم ونقل في التصريح بهذا الحمل عن الزجاج ثم نقل
رده عن المصنف فأنظره (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الاشد الكف للناس أي
المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزخشري الارسالة كافة فجعل كافة نعت
مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة لا تستعمل إلا حاله قاله المصريح
قال شيخنا ونذلك غلط من يقول ولا كافة المسلمين (قوله جاز) قال شيخنا والبعض
لعله لعدم ظهور الاعراب في صاحبها في الاول وفيها في الثاني فلا حاجة حقيقة
لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل (قوله)
فان كان زائدا جاز التقديم استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليلة
نحو أحسن بزيد مقبلا وكفي بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيها (قوله أمران)
زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا
متصلا بصلة أل نحو القاصدك سائلنا زيدا أو بصلة الحرف المصدرى نحو أعجبني
أن شربت زيدا مؤثرا (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك لتكون الاضافة غير محضة
(قوله فيجوز) لان غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقدم
حاله عليه جائز قال الدماميني وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي

هذه مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف أملا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه التي
ولا قبله لان المضاف اليه مع المضاف كالعلة مع الموصول فكلا لا يتقدم ما يتعلق بالعلة على الموصول كذلك لا يتقد
ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا في الاضافة المحضة كالأيت أما غير المحضة نحو هذا اشار السويق ملتونا
الآن أو غدا فيجوز قال في شرح التبيين لکن فی کلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع

والأمر الثاني أن تكون الحال محصورة نحو وما ترسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين * الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت (١٩٣) كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه

وذلك كما إذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا لا يزيد (ولا تجزأ حال من المضاف له) لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك بآبائه (الأذا اقتضى المضاف عمله) أى عمل الحال وهو نصبه نحو اليه مرجعكم جميعا وقوله تقول ابنتي إن انطلاقك واحد * إلى الروع يوما تاركى لآبائى * ونحو هذا شارب السويق ملتوتا وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أو كان) المضاف (جزء ماله أصيغا) نحو وزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا (أو مثل جزئه فلا تعيفا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وانما جازى محيىء الحال من المضاف اليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور أما في الأولى فواضح وأما في

التي في تقدير الانفصال وهو في نحو مثلك مفقود فاعترض أبو حيان باعتناع التقديم في نحو هذا مثلك متكاما مع أن الانساق فيه غير محضه سهو (قوله أن تكون الحال محصورة) أى محصورا فيها ويستثنى منه المحصور بالآذا إذا تقدمت مع الأكامر (قوله كما إذا كان محصورا) أى فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائرهندا آخرها (قوله ولا تجزأ حال الخ) دخل عليه السندوبي بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدأ على مذهب سيبويه ولا تأتى من المضاف اليه إلا في مسائل عند المصنف فيه عليها بقوله ولا تجزأ حال الخ (قوله لوجوب كون العامل الخ) أى لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منه (قوله وذلك بآبائه) أى الوجوب المذكور بآبى جواز مجيىء الحال من المضاف اليه لأن المضاف من حيث أنه مضاف لا يعمل النصب (قوله أى عمل الحال) أى العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد بعمل المضاف اليه أى العمل فيه من حيث أنه كالفعل لا من حيث أنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والأفعلام مثل ما من غلام زيد عامل في المضاف اليه لكن عمل الحرف المنزى لا يعمل الفعل وقيل المراد بعمل المضاف بناء على أن اقتضاء العمل انما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضاءه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سيم ومال الأوجه الثلاثة واحد (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر مجيىء بمعنى الرجوع والقياس فتحسينه كذهب (قوله إلى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق) أى مجيىء الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور (قوله فلا تعيفا) أى لا تتل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقتضى لجهة مجيىء الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قيل الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيىء الحال من المضاف اليه وأجاب الجمهور بأن تجزأ باسم المسئلة عن المثال تسمية للجزئى باسم كليته ويرد وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال نزل الأمثلة التي ذكرها الكل مسئلة منزلة مثال واحد لا اتحادا نوعا وفيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أى في قوله لوجوب

فآفة الطالب أن يصحرا

أما ترى الحبل بتكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا

(قوله ان لانا هبة) ليس هذا مثل الغلط بل قوله والواو للحال والواو اقتصر عليه
السكان أولى فتصحبر على هذا الغلط مبنى على الفتح لا اتصال بنون التوكيد الحقيقية
المحذوفة تخفيفا وكذا على أن لانا هبة والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه
المشارح كما يفيد قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وان اقضى كلام
البعض خلافه ويحتمل أن تكون لانا هبة والواو عاطفة مصدر منسب من أن
والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيدي من الامر السابق أى
ليكن منك طلب وعدم صحبره والفتحة فتحة اعراب والعطف كالعطف في قولك
انتهى ولا أحقوك بالنصب أفاده في التصريح (قوله بعلم استقبال) أى علامته
كالمعين ولن لان الوصلت بعلم استقبال نفهم استقبالاتها بالنظر لعمامتها فنفوت
المقارنة وللتناهي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هناك تناف
بحسب المعنى لان التناهي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا ويرد على
التعليل الاول أن يقال هلا جرت تصديرها بعلم الاستقبال وجعلت المصدرية
حالا منتظرة فتأمل وقد ظهر بآشعث عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان
قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالا قل المطر زى لا تقع جملة الشرط حالا لانها
مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك قلت وهو ان يسأل
يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهرا أيضا وجه استشكل الناص قول سيبويه
ان لا تختص ببنى المستقبل مع قوله ان المضارع المنفى بلا يقع حالا اه دماميني
باختصار ونصح بعضهم وقوع الشرط حالا في نحو كمثل الكلب ان تحمى عليه
يلت أو تترك ذيله بالاسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية فتمله كمثل
الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في الآية فتأمل (قوله مرتبطة
بصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والاصل الضمير بدليل الربط به وحده
في الحال المفردة والخبر والمنع قاله الدماميني (قوله وذات بدء مضارع) فان بدئت
بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جرت البيضاوى اعراب واياك ذنبت عيني
حالا من فاعل زعميد (قوله لشدة شبههم باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبههم به
شديد الاندوان أشبههم في وقوعه صفة وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركته
وسكنته وكالماسنى الجملة الاسمية (قوله وذات واو) مبتدأ خبره جملة انوار الرباط
محذوف أى انوفيه او أما الضمير في بعدها فاعند على الواو ويجوز نصب ذات على
الاشتغال بعماد مقتدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واوان جوزناه مع حذف
الشغل (قوله حل على أن المضارع) أى جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ)

ان لانا هبة والواو للحال
والصواب أنها عاطفة
مثل واعبدوا الله ولا
تشركوا به شيئا * الثاني
أن تكون غير مصدرية بعلم
استقبال وغلط من أعرب
سبيدين من قوله تعالى
ان اذهب الى ربى سبيدين
حالا * الثالث ان تكون
مرتبطة بصاحبها على
ماسيأتى (كجاء زيد وهو ناو
رحله) مثال لما استكملت
الشرط (وذات بدء
بمضارع ثبت * حوت ضميرا)
بربطها (ومن الواو خلت)
وجواب لشدته شبههم باسم
الفاعل تقول جاء زيد ففعلك
وقدم الامر تقاد الجائب
بين يديه ولا يجوز جاء
ويخلف ولا قدم وتقاد
(وذات واو بعدها التوسعة
له المضارع اجعلن مسندا)
أى اذا جاء من كلامهم
ما ظاهره أن جملة الحال
المصدرية بمضارع مثبت
تلت الواو حمل على أن
المضارع خبر مبتدأ
محذوف من ذلك قولهم
هت وأملك عينيه أى وأنا
أصل وقوله
فلما خشيت أطاف بهم
نحو وأرهمهم مالكا وقوله

لا حالية وانفس من بعدها

مؤول بالماضى * (تنبيهات)

الاول تمنع الواو في سبع

مسائل الاول ما سبق

(الثانية) الواقعة بعد عاطف

نحو خجاءها بأسمائنا أوهم

قائلون (الثالثة) المؤكدة

المضمون الجملة نحو هو

الحق لا شك فيه ذلك

الكتاب لا ريب فيه

(الرابعة) الماضي التالى الا

نحو ما تكلم زيد الا قال

خير ومنه الا كقوابه

يتمزئون * الخامسة الماضي

المتلو بأو نحو لا ضربته

ذهب أو مكث ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جاراو

عدلا * ولا تشع عليه جاد

أو بخلا * السادسة

المضارع المنفى بلا نحو وما لنا

لا نؤم - بالله مالى لا أرى

الهدد وقوله

لأن قوما لا ارتفاع قبيلة

دخلوا السماء دخلتها

لا أحب * فان ورد بالواو

أول على اسم مرتبة على

الاصح كقراءة ابن ذكوان

فاستقيما ولا تتبعه ان وقوله

وكنتم ولا ينهني الوعيد

وقوله

أكسبه الوريق البيض أبا

ولقد كن ولا يدعى لأب

نص على ذلك في التمهيل وفي كلام ولده خلافة (السابعة) المضارع المنفى بما كقوله

أى لما عاقبت سديو فوم نجوت وأبقت في أيديهم - م مالكا (قوله عاقبتا) بالبناء
 للجهول أى حيث فيه لا عرضا أى تعليقا - رضا أى عارضا أى غير مقصودلى
 (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على سبيل الاول بقلة مناسبة المتعاطفين
 فقط والا فيجوز عاطف المضارع على الماضي من غير تأويل ولم يؤول الاول
 بالمضارع لأن تأويل الثاني في وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة
 الاسمية الواقعة الخ أى فرار من اجتماع حرفي عاطف سورة قوله المصريح (قوله
 أوهم قائلون) من القيلولة وهى نصف النهار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة)
 أى لان المؤكدين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عاطف الشئ على نفسه ضرورة وقد
 يشعر سبع الشرح هنا وفيما بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الاسمية
 والظاهر أنها تكون فعلية نحو هو الحق لا يشك فيه (قوله لا ريب فيه) فى كونه
 مؤكدا انظر الا اذا جعلت أل فى الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية
 الكمال فان هذا يستلزم انتفاء كونه محللا للرب والشك كما فى البيضاء (قوله
 الماضي التالى الا) أى لان ما بعد الامفرد كما كمر وذهب بعضهم الى جواز
 اقترانه بالواو تمسكا بقوله

نعم أمرأهم لم تعربا ثمة * الاوكان لمرتا عهاوزرا

وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضي المتأويل) أى لانه فى تقدير فعل الشرط
 اذ المعنى ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك المقديرية (قوله
 المضارع المنفى بلا) قال الدماميني وانما امتنع الواو فى المضارع المنفى بما أولا
 لانه فى تأويل اسم الفاعل المنفوض بانسافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد
 عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما واوجه صحة الواو فيه - مادون لاوما
 ويمكن دفعه بأن مضى المنفى بلم أو لما فى المعنى قربيه من الفعل الماضي الجائر
 الاقتران بالواو وأبعده من الشبهة باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أولا
 فتدبره فانه نفيس (قوله وما لنا لا نؤم بالله) أى أى شئ ثبت لنا حاله كونه
 غير مؤمنين (قوله أول على اسم مرتبة على الاصح) مقابله عدم التدبير وجعل
 الواو الحالمة مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو لعطف
 وهذا قول الجرجاني ويرد الاول وروده فى التنزيل والثاني لزوم عطف الخبر
 على الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعه ان بتخفيف
 النون قاله الدماميني وبه يعلم مافى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله
 ولا تتبعه ان) أى بتخفيف النون (قوله وكنتم) أى وجدت وقوله ولا ينهني أى
 يزجرنى (قوله أكسبه الوريق الخ) أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كن وهو مجهول
 النسب وكان فى البيت ثمة (قوله المضارع المنفى بما) كذا فى التوضيح وغيره وجزم

نص على ذلك فى التمهيل وفى كلام ولده خلافة (السابعة) المضارع المنفى بما كقوله

تسلم الوار مع المضارع
للمثبت اذا اقترن به دخول
وقد تعلمون ان رسول الله
البيكم ذكره في التسهيل
(وجهة الحال سوى ما قدمنا)
يجوز ربطها (بواو) وتسمى
هذه الواو والخال وواو
الابتداء وقد رها سيمويه
والاقدمون باذولا يريدون
انها جمعناها اذ لا يرادف
الحرف الاسم بل انما وما
بعدها قيد للعامل السابق
(أو ضمير) يرجع الى
صاحب الحال (أو بهما)
مع أو سوى ما قدم هو الجملة
الاسمية وجهلة الماشي
مشتتين كتنس أو مشتتين
وجهلة المضارع المنفي
ويستثنى من ذلك ما تقدم
التبعية عليه وهو الاسمية
الواقعة بعد عاطف والمؤكد
وجهلة الماشي التالي الا
والمتلو بالواو المضارع المنفي
بلا أو بهما على ما مر فلم يبق
من أنواع المضارع المنفي
سوى المنفي بلم أو لما أو لما
المنفي بلم فلا يمكن هنا
وأمثله ذلك مع الجملة
الاسمية غير ما تقدم جاء
زيد والشمس والعقود منه
لأن آكله. أب ونحن
عصبة جاء زيد على

به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قل أبو حيان والقياس كون ان بمنزلة
ما قلناه الدماميني (قوله هذه تلك ما تصبو) أي قيل الى الجمل والمتميم من تيمه
الحب أي استعبده وأمثله (قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لاطلاق المتن
وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه
وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاده ثم تنازع السعد فيما ذكره الشارح
فقال التقدير في الآية وانتم قد تعلمون ومثل ما ذكر في زوم الواو الجملة الفاسدة
لعدم خروجها زيد وما طاعت الشمس (قوله يجوز ربطها بواو الخ) الجواز
منعصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافي كون مطابق الربط واجبا
قال الدماميني هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعلمها كاستعارة
الذاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها للجمع والغرض
اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيرا على المبتدأ
وان لم تلزمه أول وقوعها في ابتداء الحال (قوله بل أنها الخ) أي فالمراد تشبيه
واو الحال باذ فيما ذكر لا يان معناها (قوله على ما مر) أي من الخلاف في امتناع
اقتران المنفي بلا بالواو والخلاف موجود في المنفي بما أيضا كما أسلفناه
اسكنه لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنفي بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنفي
بلا أو لما أنه ماض في المعنى لان كلا من لم ولما يتقبله الى الماضي فساغر بظنه
بالواو كالماضي انظرا (قوله فلا يمكن هنا) أي لما تقدم من أن شرط الجملة
الحالية أن لا تصدق بعلم استقبال (قوله وأمثله ذلك) أي الربط بالواو
أو بالضمير أو بهما معا (قوله غير ما تقدم) أي الجملة الاسمية الواقعة
بعد عاطف والمؤكد المضمون جملة (قوله والشمس طائفة) فان
قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال قلت التقدير موافقا
طلوع الشمس مثلا (قوله ونحن عصبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف
مرتبط بالواو فقط لان الضمير فيها أعني نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب
أو ضمير يوسف (قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ) قيل الخطاب لآدم وحواء وبليس
والحية والامر عليه ظاهر وقيل لآدم وحواء فقط بدليل آية قلنا اهبطوا منه
الزنجشري وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيه. حان الذرية التي كالذكر كذا
قيل وفيه أن تعادي الذرية ليس متارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولاهما
مقدوران التعادي ولا ذريتهما مقدرون التعادي حتى تكون الحال مقدرة
وهو مبني على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد
أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو مصرح في عدم وجوب ذلك وجواز
كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال أي

عقب المسلبهم * وقوله * ولولا جنان الليل ما آب عامر * الى جعفر سرى باله لم يعزق * وجاء زيد ويده على رأسه
ومنه فلا تجمعوا لله أن دادوا وأنتم تعلمون وهكذا النفي وأمثلة مع جملة الماضي غير ما تقدم جاء زيد وقد طلعت
الشمس ومنه قوله * نجت وقد بل (٢٠٥) المرادى سببه جاء زيد قد علمت سكبته ومنه أوجاؤكم حصرت

صدورهم وجاؤا أباهم عشاء

يكون ذلك أى فائدين وقوله

وقفت بربيع الدار قد غيرا الى

عارفها أو الساريات الهو الطل

جاء زيد وقد علمت سكبته

ومنه وما لم أأن لا نقا تل في

سبيل الله وقد أخرجنا

الذين قالوا الاخوانهم وقعدوا

وهكذا النفي وأمثلة مع

المضارع المنفي بلم أولا

جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه

قوله

ولقد خشيت بأن أموت

ولم يكن * للحرب دائرة

على ابني نهضم * جاء زيد

لم يفحك ومنه قوله

كانت العن في كل

منزل * نزل به حب الفنا

لم يحطم * جاء زيد ولم يفحك

ومنه أو قال أوحى الى ولم

يوح اليه شئ وقوله

سقط النصف ولم ترد

استقاطه * وهكذا النفي

بلم ومنه أم حسبتم أن

تدخلوا الجنة وما يعلم الله

بالتبهيات هو الاول مذهب

البصريين الا الاخفش

لزم قديم الماضي المثبت

اهبطوا حال كونكم فقد تراعا ديك من الله تعالى فتأمل (قوله عقب) مصدر
عقب به الطبيب بعقب من باب فرح أى عقبه (قوله جنان الليل) يفتح الجيم أى
ظلامه وآب رجع (قوله وأمثلة) أى الربط بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم)
أى الماضي التالى الا والمتلو بأو (قوله نجت وقد بل) المرادى سببه (تمامه
* من ابن أبي شح الا بطح طاب * والمرادى يفتح الميم نسبة الى مراد قبلة
كقوله يس في آخرياب الاضافة وهو عبد الرحمن بن الحكم قاتل على رضى الله تعالى
عنه وكرّم الله وجهه (قوله بربيع الدار) الربيع المنزل فالضافة للبيان وعارفها
ما يعرف منها عامرا أهلا والساريات عطف على البلى وهى السحب التى تسمى
اليل والهواطل المتتابعة المطر وأنت الحال من المضاف اليه لأن المضاف كجزء
المضاف اليه فى صحة الاستقاط (قوله المنفى) بلم أولا (كان المناسب استقاط قوله
أولما كفاء بقوله الآتى وهكذا المنفى بلم قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه
أخذ المضارع المنفى بلم أولا فيما سبق قسما واحدا مقابلا لبقية الاقسام فجمع
بينها هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العينى الباء السببية غير طاهر
(قوله كأن قتات العهن) يضم الشاء أى ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف
الذى عاتق به وادج نسوتهم وحب النما يفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير
فى نزلان نسوتهم لم يحطم أى لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لانه
اذا حطم ظهر لون غير الحمرة (قوله سقط النصف) هو الخمار (قوله لزوم قدم مع
الماضى المثبت) أى لانها تقر به الى الزمن الحاضر فتشعر بتقاربه زمن الحال
لزمن عاملها ولولاها لتوهى مضى زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها لفقوت
المقارنة هذا المختص ما قاله الامام بسى وقد ينار عن ذلك الاشعار ادلا يلزم من
تقريره الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت فى حاشيته على المعنى
ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما المفهم للمقارنة جعله قيد للعامل فلا فرق بين وجود
قد وعدمها كما ذهب اليه السكوفيون وخرج بالمثبت المنفى فلا يقترن بقديما
يظهر (قوله مطلقا) أى سواء ربط بلوا أو بألف ضمير أو بهما (قوله بظاهر
ما سبق) أى من قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يمكن
قالوا الذين قالوا الاخوانهم وقعدوا (قوله نعم فى ذلك الخ) استدراك على قوله وجاؤا
اثباته ارجحها الخ لدفع توهم مساواة الصور فى الكثرة واسم الاشارة يرجع الى

مطلنا ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقا لكوفيين والاخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط وجواز اثباته او حذفها

فى المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاملة كابطا هر ما سبق اذا لاصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة نعم فى ذلك أربع

صور مبررة فى الكثرة هى جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد وقد قام أبوه

أقل من الرابعة وهو خلاف

ما في التسميل * الثاني

تتبع قدم الماضي لا تتبع

ربطه بالواو وهو نال الأ

والمتلو بأو وندر قوله متى

بأن هذا الموت لم يلف

حاجة * لنفسى الأ قد قضيت

قضاءها * الثالث قد

يحذف الرابط لفظا فينوى

نحو مررت بالبرقة فيزبد رهم

أى منه وقوله

نصف النهار الماء غامرة

أى والماء غامرة * الرابع

الاكثر فى الاسمية الجائز

فيها الأوجه الثلاثة الربط

بالواو والضمير معاً والواو

وحدها ثم الضمير وحده

وليس انفسراد الضمير مع

قلته منادى خلافا للقراء

والنحشرى لما تقدم ومثل

هذه الاسمية فى ذلك على

ما يظهريه المصارع المنفى

الجائز فيها الأوجه الثلاثة

(الخامس) كما يقع الحال جملة

يقع أيضاً طر فالتحور أيت

الهلال بين السحاب وجازا

رجحورا نحو فخرج على

قومه فى زينتته ويتعلقان

بالتحور مخزوف وجوا

وأما فلما رآه مستقرا

عنده فليس مستقرا فيه

هو المتعلق لانه كونه خاص

الماضى المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال

ابن هشام هو الصواب ولعل وجه احتمال العطف فى الثالثة احتمالاً قريباً

(قوله الثانى تتبع قد الخ) فى الرضى أنه ما قد يتبع معان بعد الا نحو ما قلته الا وقد

أكرمى (قوله لم يلف) أى لم يجد وقضاءها بالمت (قوله نصف النهار) أى ان نصف

الماء غامرة الضمير يرجع الى غائص لطلب المؤن وان نصف النهار وهو غائص

وصاحبه لا يدري حاله ولما لم يكن الضمير صاحب الحال الذى هو النهار لم يصلح

ربطاً (قوله أى والماء غامرة) الذى يظهر لى أن تسدير الواو هنا والضمير فيها

قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميراً أى غامرة فيه

وتقديره فيما قبله واو أى وقدير بذرهم ويظهر لى أيضاً أن تسدير الواو أخرج

حلا على الكثير فى ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت

ما يؤيد ما ظهر لى أقولاً للدماعينى وما يؤيد ما ظهر لى ثانية للشعنى (قوله الجائز فيها

الخ) هى ما عدا الواقعة بعد عطف والمؤكد المضمون الجملة (قوله ثم الضمير

وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايهام العطف (قوله مع قلته) أى

بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله منادى أى بتلليل جذا فى نفسه

(قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية واليتيم بعده (قوله جملة

المضارع المنفى الجائز الخ) هو انضارع المنفى بلم أولاً (قوله يقع أيضاً طر فاً) أى

تأما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال سم حاصله أن المتعلق كونه عام

فيجب حذفه ويصح جواز كونه خاصاً وحينئذ لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة

وهذا قياس ما حترناه فى الخبر (قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أى متعلق

انظر فى الواقع حالا عند الحذف والافه ومعلق الظرف فى هذا التركيب (قوله

وذلك) أى المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه فيما فى قوله تعالى ولم

يجعل له عوجاً وما والتقدير أنزله فيما جملة المنفى معطوفة على أنزل على عبده

الكتاب وقيل حال من الكتاب فجملة المنفى معترضة أحوال أولى بناء على جواز

تعدد الحال وان اختلفت جملة وافرادا لا معطوفة أملاً يلزم العطف على الصلة

قبيل كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد الى الكتاب وقيل المنفية

حال وفيما بديل منها عكس عرفت زيداً أبومن هو ومن الجائز ما حكاه بعضهم

أنه سمع شجراً يعرب لتليذه فيما صفة له وجا ونظيره اعراب أخرى صفة لغناء

على نفسه يراى بالاسود ومن شدة الخضرة الكثيرة الرى كما فسرها هاتمان

وانما هو على هذا حال من المرعى وأخره تناسب الفواصل أما على نفسه بالاسود

من الجفاف واليدى فهو صفة لغناء كذا فى المعنى والغناء بتخفيف المثلثة

وتسديد هاماً يذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه شمنى (قوله

وبعض ما يحذف ذكره - نزل) أي منع يعني أنه قد يحذف عامل الحال جوازا لدلائل حال نحو راشد المقاصد سفرنا
وما جورا المقاصد من حج أو مسالى نحو بلى قادرين فإن خفتم فرجالا أو ركباناً أي تسافر ورجعت ونجمتها وصلوا
ووجوباً بقياساً في أربع صور ونحو ضربى زيداً قائماً (٣٠٧) ونحو زيداً بولك عطوفاً وقدم مضى والى بين فيها الزيادة

أو نقص بتدريج نحو

تصدق بدرهم فصاعداً

واشترى بدرهم فصاعداً

ذكرتو بفتح ذاء وفتح واو

فقد الناس وأقيم مرة

وقسماً أخرى أي أتوجد

وأنتحزل وسما عاني غير

ذلك نحو هنيئاً لك أي كنت

لأن الخير هنيئاً أو هنيئاً

هنيئاً بفتح هاء

الحال لا قرينة وأنتحزل

ما يكون ذلك إذا كانت قولاً

أعني عنه المقبول نحو

والملائكة يدخلون عليهم

من كل باب سلام عليكم أي

قائلين ذلك وأذيرع إبراهيم

القواعد من البيت

واجمعيل ربنا تقبل منا أي

قائلين ذلك * (خاتمة) *

تقسم الحال باعتبار

الاول باعتبار انتمائها

عن صاحبها ولزومها له الى

المتنقلة وهو الغالب

والملازمة والثاني باعتبار

قصد الذات وعدمه الى

المقصودة وهو الغالب

والموطئة وهي الجامة

والموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب ونعمى المؤسدة والمؤكدة وهي التي يستفاد

معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والاربع باعتبار جريانها على من هي له وغيره الى الحقيقة وهو الغالب

والسببية نحو مررت بالدار قائماً ساكنها والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدمة

وهي المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائد أي مقبلاً ذلك ومنه ادخلوها خالدين

وبعض ما يحذف الخ) وقد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنوا بالاضمعة كاسم
الاشارة والظرف (قوله وقد مضى) الاولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب
(قوله فصاعداً) اقتران الحال بالناء أو ثم هنا لازم كفي التسهيل والمثـ هو رافع
عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية أي فذهب العدد صاعداً مع أن فيه الخلاف
ويحتمل عندى أن المقدر انشاء أي فذهب بالعدد صاعداً فتكون عاطفة انشائية
على انشائية (قوله وما ذكرتو بفتح ذاء وفتح واو) أي مع استيفاهم كمثل الشارح أو لا وصرح
كلامه لا مظاهره فقط وان زعمه البعض أن ذلك مقبوس وهو مذهب سيدي وقيل
بمعنى (قوله وأنتحزل) راجع لقوله أعني الخ وظنر فيه بأنه ليس المراد أنه
يحتول حالة كونه تميمياً الخ بل أنه يتخلق بآلة بأخلاق التميمي وأخرى بأخلاق
القيمي فالاولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه منعولاً مطلقاً على
حذف مضاف والاصل أن تتلقى تحتل تميمي مرة الخ (قوله هنيئاً) من هنيئاً بكسر
النون وضمها هاء بفتحة النون هنيئاً وهنيئة أي ساغ كذا في القاموس (قوله بئى
ثبت لك الخير هنيئاً) على هذا تكون حالة مؤسسة وقوله أو هنيئاً بفتح النون وعليه
فهي مؤكدة (قوله قد تحذف الحال لقرينة) وقد يمتنع حذفها انتمائها عن غيرها
أو توقف المراد عليها كإمرة وكما قد تحذف الحال قد تحذف صاحبها نحو هذا الذي
بعث الله رسولاً ببعثه (قوله الى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لهما كما في هنيئاً
ولما لم يخرج عن عالم يعترض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهي المستقبلة)
قال في شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولا مفعلة ومن ثم اعترض
بعضهم على التمثيل لها بمخلفين ومقصرين في الآية لا تلتو قدرت الفعل واللام لكن
خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليخلقوا ويقصروا اهـ ولين مثل ذلك التخصيص بأن
العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أي مقدر ذلك) أنت خير بأية إذا نظر الى أن
معنى صائد أنه غداً مقدر ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير الموررجعها
مستقبلة انتماء هو بالنظر الى الصيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم أن يكون المقدر
للعال هو صاحبها أو لا جرى على الاول صاحب المعنى واحتج له الشمني بما فيه
نظرو على الثاني الدماميني (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها السكن
حذف مثل هذه الناء في مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدماميني على المعنى مبسوطاً

الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب ونعمى المؤسدة والمؤكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والاربع باعتبار جريانها على من هي له وغيره الى الحقيقة وهو الغالب
والسببية نحو مررت بالدار قائماً ساكنها والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدمة
وهي المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائد أي مقبلاً ذلك ومنه ادخلوها خالدين

(قوله لتدخلن المح) محل الاستشهاد محققين ومقتصرين لان الحلق والتقصير بعد
الدخول لا مقارنات له لا آمنين اذهى مقارنات للدخول (قوله وفيه نظر) أى فى
اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمان العامل
وهى موجودة لا لزمان التكلم غاية ما هنالك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة
فى الحال عن الماضى حكايه للحال الماضية مجازا

(التميز)

(قوله اسم) أى صريح (قوله معنى من) أى معناها الشائع استعماها فيه
كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون
معنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يقيد
معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه
لا تحمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج
لاسم لا التبرئة ونحو ذلك كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنع الشارح
حمل من على خصوص البيانية بقراءة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا
أيضا وان لم تكن الاخراج هكذا ينبغي تقدير المقام (قوله مبين) نعت لاسم أى
مزيل لاجرام اسم قبله يحمل الحقيقة أو اجرام نسبة فى جملة أو شبهها اهـ توضيح
وشرحه للشارح والافوق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لاجرام
ما قبله لا يوضح جنسه ولو بالتأويل كفى تميزا النسبة فانه يميز جنس ما المقصود
نسبة العامل اليه مثلا طاب زيد نفسه ما قول بطاب شئ زيد أى شئ يتبعه شئ زيد وهذا
الشئ مهم يفسره نفسا واستفيدة منه أن التميز لا يكون مؤكدا وهو رأى سيمويه
وأما شـ هـ رامن قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان كان
مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهور مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله فى
المغنى (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذلك) فانهم ما وان كانا على معنى من لكانها
فى الاول للاستغراق وفى الثانى لابتداء أى استغفار امتدأ من أول الذنوب الى
لا ما يتناهى قاله فى التصريح بوجوب أن تجعلها فى الثانى تعليلية بل هو أظهر فتدبر
وانما عدت عن التضمنه معنى استناب والافق دعت السين والتاء من المعدلات
فيصح كون ذنبها مفعولا به كمرتبى ذلك (قوله مخرج نحو الحسن وجهه) أى
بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التميز لعدم تمكيده وهذا رأى البصريين
ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة لضرورة فهو ونكرة (قوله قد فسر) صلة
أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لآ من الـ بناء على مذهب الكوفيين وهو
الصحيح (قوله جملة) كان الاولى أن يقول نسبة ليشمل تميزا النسبة فى غير الجملة

لتدخلن المسجد الحرام
ان شاء الله آمنين مطمئنين
رؤسكم ومفصحين أى ناوين
ذلك قيسل وما شبيه ومثل
له فى المغنى بجاء زيد آمنين
را كونهما محكية وفيه
نظر

(التميز)

يقال تميز وتميز وتميز
ومبين وتفسير ومفسر وهو
فى الاصطلاح (اسم معنى
من مبين نكرة) فاسم
جنس ومعنى من مخرج
لما ليس معنى من كالحال
فانه بمعنى فى ومبين مخرج
لاسم لا التبرئة ونحو ذلك
من قوله استغفر الله ذنبنا
لست محصيه * ونكرة
مخرج نحو الحسن وجهه
ثم ما استكمل هذه القيود
(ينصب تميزا بعد فسر)
من المهمات والمهم المنقرد
لالتميز نوعان جملة ومفرد

كالتى في عجبت من طيب زيد نفسا الا ان يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا
 بضمه كذا بعد ولان التقابل في الاسطلاح التمييز المفرد بتمييز النسبة وجعل ابن
 الحاجب التمييز مطا فاسمرا لايها المذات غاية الامر ان الذات المذكرة أو
 مقدرة وانما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظرا لما ظهر قال الدماميني لان النسبة
 في الحقيقة لا اسم فيها الذعلق الطيب زيد امر معلوم انما الاسم في المتعلق
 الذى يقرب اليه الطيب في الحقيقة فيتحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما
 والتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بذكر تميزه (قوله دال على
 مقدار) أى أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو انما مثلها البلا وغيرها شاء
 ونحو خاتم حديد كالمسياني فلا قصور (قوله فتمييز الجملة الخ) قال الدماميني تجب
 مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثاني عين الاول نحو كرم زيد رجلا
 وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان كان غيره وهو مصدر فقصده
 الاختلاف أنواعه لا اختلاف محاله بعد جمع نحو خسر الاشقياء أعمالا أو غير مصدر
 وتعدد وخيف اللبس نحو كرم الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويجب تركها
 ان كان معنى التمييز في الواقع واحدا والاسم السابق متعدد نحو كرم الزيدون آبا
 اذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نظف زيد أبوابا وكرم آباء
 أو كان التمييز مصدر الم يقصد اختلاف أنواعه نحو الاتقياء جادوا سعيها وترجع
 في نحو حسن زيد عينا وليت هند شفة وترجع تركها في نحو حسن الزيدان
 أو الزيدون وجهها اه بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوه الى
 معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للعمول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة
 ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز في مثله محمول عن الفاعل) التحويل في تمييز
 النسبة ليس بالازم فقد يكون غير محمول نحو امتلا الاناء ماء ولتهدر دافسا بقاء على
 أن الثاني من تمييز النسبة وسماى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه
 أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الامل ليمكن فيه اجمال ثم نفسيل
 فيكون أوقع في النفس لان الآتي بعد الطلب أعز من المناسق بالطلب (قوله
 والتمييز فيه) أى في مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله وتقول)
 غير الاسلوب لان هذا مما أجرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب زيد نفسا)
 أى من طيب نفس زيد فهو محمول عن المضاف اليه الذى هو في الحقيقة فاعل
 المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفاق بما أتى
 للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وان جاز أن يكون محمولا عن المبتدأ
 وعليه اقتصر البعض تبعاً لشحننا (قوله وسرعان ذا اهالة) سرعان بتثنية السبعين
 والبناء على الفتح اسم فعل ماض أى سرع وذا فاعله واهالة تمييز محمول عن الفاعل

دال على مقدار فتمييز الجملة
 رفع اسم ما تضمنته من
 نسبة عامل فعلا كان أو
 ما جرى مجراه من مصدر
 أو وصف أو اسم فاعل الى
 معموله من فاعل أو مفعول
 نحو طاب زيد نفسا واشتعل
 الرأس شيئا والتمييز في مثله
 محمول عن الفاعل والاصل
 طابت نفس زيد واشتعل
 شيب الرأس ونحو غرست
 الارض شجرا وفجرتنا
 الارض عيونا والتمييز فيه
 محمول عن المفعول والاصل
 غرست شجر الارض وفجرتنا
 عيون الارض وتقول
 عجبت من طيب زيد نفسا
 وزيد طيب نفسا وسرعان
 ذا اهالة وناسب التمييز في
 هذا النوع عند تشبيهه
 والمبرد والمنازلي ومن
 وافقهم هو العامل الذى
 تضمنته الجملة لان نفس الجملة

أي اخافة وافراعا ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا قال في القاموس
 وأسئلته أن رجلا كان له نعمة بحفها ورغامها يسيل من مخزها اهزالها
 فقبل له ماهاذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب اهالة على الحال أي سرع
 هذا الرغام حال كونه اهالة أو تمييز كقولهم تصببز يدعرقاوه ومثل يضرب لمن
 يخبر بكيثونة الشيء قبل وقته اه (قوله وهو الذي يقتضيه الخ) أي حيث قل
 وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزل اسبقا

(قوله فلا اعتراض الخ) تفرع على قوله ويصح الخ لكن كان الاوضع تأخير عن
 قوله لانه الخ وفي نسخ بالواو وهي واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن
 مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول
 والجملة على قول وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل للجملة
 وصفه بالابهام من حيث نسبته لعلقتها به فيوصف بوصفها والجملة لوصفها
 بالابهام من حيث نسبتها لعلقتها بطرفيها فتوصف بوصفها فيجمل كلام
 المصنف على العامل أو الجملة فعلم أن قول البعض ان قول الشارح وانه فسر
 الجملة الخ تتم لفائدة ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشئ عن قوله تدبر المقام (قوله
 ابهام ما دل عليه) ضمير دل يرجع الى المشرود وصفه مير عليه الى ما ومن مقدار بيان
 لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له لأن اللبس وفي قوله من مقدار حذف
 مضاف أي من مقدار مقدار اذا التمييز له لا للمقدار الذي هو ما يكل أو يوزن أو يسمع
 به فاندفع الاعتراض بأن الجمل الذي ينفه التمييز في الحقيقة هو المقدّر بالمقدار
 لأنفس المقدار فكان الاولى أن يقول لانه رفع ابهام ما دل عليه المفرد من مقدّره
 وفيه اكفاء أيضا أي من مقدار أو شبهه مما حل عليه فلا قصور (قوله مساحي)
 نسبة الى المساحة بكسر الميم وهي الذرع كذا في القاموس (قوله وقفيز) من
 المسكيل ثمانية مكاكيل والمكوك مكيال سبع صاعا ومن الارض مائة وأربعة
 وأربعون ذراعا وليس مرادها ناجعه أقفزة وقفزان (قوله ومنوين) تثنية من
 كعصا ويقال فيه من وهو رطلان (قوله مميزة بلاخلاف) وانما عمل مع جوده
 اشبه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله وقيل لشبهه أفعال من ورجه
 الماصرحة * (فائدة) * اذا كان المقدار محطوطا من جنس ين فقال القراء لا يجوز
 عطف أحدهما على الآخر بل يقال عند رطل منها عسلا على حد الرمان حلوا
 حامض وقال غيره يعطف بالواو لانها للجمع الصادق بالخلاط وجوز بعض المغاربة
 الامرين كذا في الجمع (قوله وبعد ذى المقدرات) يعني المقدّر بالمقدار المساحي
 والمقدّر بالمقدار السكيلي والمقدّر بالمقدار الوزني الممثل لتلك المقدرات بشبر
 وقفيز ومنوين والمتبادر من المتن أن المشار اليه الامثلة الثلاثة التي هي جزئيات

(قوله أي اخافة الخ)
 لا يناسب معنى المثال
 الاخافة بل الاهالة هي
 الودك اه

وهو الذي يقتضيه كلام
 الناطم في آخر الباب
 ونص عليه في غير هذا
 الكتاب وذهب قوم الى
 أن الناسب له نفس الجملة
 واختاره ابن عصفور
 ونسبه للمحققين ويصح تخريج
 كلامه هنا على المذهبين
 فلا اعتراض لانه يصح أن
 يقال انه فسر العامل لانه
 رفع ابهام نسبته الى معموله
 وانه فسر الجملة لانه رفع
 ابهام ما تضمنته من النسبة
 وأما تمييز المقدّر فاندفع
 ابهام ما دل عليه من مقدار
 مساحي أو كيلي أو وزني
 (كشبر ارض او وقفيز ا
 ومنوين عسلا وتمر) وناسب
 التمييز في هذا النوع مميزة
 بلاخلاف (وبعد ذى)
 المقدرات الثلاث (ونحوها)

فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدر بأحد المقادير الثلاثة أولا وظاهر
صنيع الشارح ارجاع الاشارة الى أنواع المقدرات الثلاث كحقررناه وحمل بنحوها
على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام يذكره المقدرات
الثلاث أولا مرادها الجزئيات وارجاع الاشارة اليها مرادها الكليات فتأمل
(قوله مما أجزته العرب مجراها) انما أجزته مجراها الشبه بالمقدر بالمقادير السكينية
وانما لم تكن مقدرة بمقدار كبرى حقيقة لأن هذه الأوعية لا تختص بتقدير معين
(قوله وهي الأوعية) أى أسماء الأوعية (قوله المراد بها المقدر) أى مقدر المقدر
أى المقدر بذات المقدر الذى هو الوعاء والذئوب الدلو أو التي فيها ماء أو المعلقة ماء
أو القرية من الامتلاء كذا في القاموس والحب بضم الحاء الملهمة الحلية
والنخى بكسر النون وسكون الحاء الملهمة الرق أو رزق السم من خاصة كالنخى يفتح
فككون والنخى كفتى كذا في القاموس والراقود دن كبير يطلى داخله بالاقار
(قوله وما حمل على ذلك) أى على ما أجزته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن
كلامه يحمل الحقيقة مرفوع اجماله بما بعده (قوله من نحو لنا مثلها أبلا وغيرها
شاء) اعترضه بم بأن هذين المثالين مما وجد فيها شرط وجوب النصب الآتى
فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجروقة بعد تزجيج ذكرهما من حيث
انما نحو المقدرات في أن المنصوب بعده ما تميز فتأمل (قوله وما كان فرعا)
معطوف على نحو لنا الخ (قوله نحو خاتم حديد الخ) اعلم أن جزئ نحو خاتم حديد
أرجح من نصبه كاسميائى واذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز
أرجح من كونه على الحلية لجموده هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه
والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها وقال سيديونية وأتباعه
تبعين الحلية لانه ليس بعد مقدر ولا شبه واستظهر ابن هشام رجحانهم فقط أما
نحو هذا خاتمك حديد بتمتع تعريف الاسم فتمتع فيه الحلية كما قاله المصنف أفاده
الدامنى (قوله اجزره) أى جواز انعم ان أريد نفس الآلة التي يتدبرها ووجب الجز
اسكن ليس هذا مما نحن فيه لان الانشاق فيه على معنى اللام من حتى يكون تميزا
ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما
أن الجزور المذكور يسمى تميزا وقال ابن هشام لا يسمى تميزا (قوله اذا أنشقتها)
انما قيل لانه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وان جزه بمن مقدرة كما في تمييز كم أو
طاهرة كما بأتى في قوله واجر بمن الخ فيقول المعنى الذى أراده هم (قوله كذا
حنطة غذا) مدمبتدأ و غذا خبر هذا ما ذله المكودى وهو أقرب من جعل غذا ابدا
أوحالا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح وشبرا أرض برفع شبرا كذا في الية
ومنواتر والظاهر على اعراب المكودى أنه مبتدأ أعطف عليه ما بعده والخبر

نما أجزته العرب مجراها
في الاقتدار الى عمز وهي
الأوعية المراد بها المقدر
كذئوب ماء وحب عسلا
ونخى سمناوراقود دخلا
وما حمل على ذلك من نحو
لنا مثلها أبلا وغيرها شاء
وما كان فرعا للتمييز نحو
خاتم حديد وباب ساج
وجبة خرا (اجزره اذا
أنشقتها) الية (كذا حنطة
غذا) وشبرا أرض ومنواتر
وذئوب ماء وحب عسلا
وخاتم حديد وباب ساج

تنبيهان * الأول النصب في نحو ذنوب ماء وحب علا أولى من الجر لان النصب يدل على أن المتكلم أراد
أن عنده ما يعلأ الوعاء المذكور من الجنس (٢١٢) المذكور وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك

وأن يكون مراده بيان أن
عنده الوعاء الصالح لذلك
الثاني انما لم يذكر تمييز
العدد مع تمييز هذه المقدرات
لان له ما يميزه فيه
ولا نفراذ تمييزها بأحكام
منها جواز الوجهين المذكورين
وتغيير العدد اما واجب
النصب كعشرين درهم
أو واجب الجر بالاشافة
كما في درهم ومنها جواز الجر
بمن كسب أي ومنها أنه يميز
تمييز العدد اذا وقعت هذه
المقدرات تميزا له نحو
عشرين مثاقيل أو ثلاثين
رطلا عسلا أو أربعين شبرا
أرضا (والنصب) للتمييز
(بعد ما أضيف) من هذه
المقدرات لتغير التمييز
(وجبا * ان كان) المضاف
لا يصح اغناؤه عن المضاف
اليه (مثل) فلن يقبل من
أحدهم (من الأرض
ذهبا) ما في السماء قدر
راحة سحبا اذا لا يصح ملء
ذهب ولا قدر سحاب فان
صح اغناء المضاف عن
المضاف اليه جاز نصب
التمييز وجاز جر بالاشافة
بعد حذف المضاف اليه

محذوف أي كالم في جواز الجر بالاشافة ويجوز تقديره عندي وأما على الاعراب
الثاني فهو معطوف على مدحظة (قوله في نحو ذنوب ماء) أي من المقدرات
أجرى مجراها بما يتوهم عند جزمه بخلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد
جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لان في جزمه تخفيفا بخلاف التثنية مع عدم توفيق
خلاف المقصود بخلاف نحو شبر أرض فان الاظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توفيق
خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جزمه أكثر لما مر تأمل (قوله لان النصب يدل)
أي فهو نص في المقصود بخلاف الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أي أو الصبح
الموزون بها أو السكيات الذي يكل به أو الشيء الذي يمسح به (قوله انما لم يذكر تمييز
العدد) أي مع أنه من تمييز المفرد (قوله ومنها أنه) أي تمييز هذه المقدرات تمييزا بالبناء
للفاعل وتغيير العدد مع قول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزا له أي العدد فتر أو علا
وأرض تمييزات لتمييز العدد وهو مذكور طلا وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت
تقييد لسابقه فغيره أي اجزؤه اذا أشبهتها أي الى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف
ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد بالاشافة ولو تقديره اذ دخل نحو الكوز فتمثلت ماء
وزيد متفقين شحما اذ التقدير يتمثل الاقطار ماء ومتفقين الاعضاء شحما فلا يجوز
تمثلت ماء ولا متفقين شحما (قوله من هذه المقدرات) يشك على هذا التقييد محذور
قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلا اذا المضاف هنا ليس من المقدرات
فهو خارج عن هذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضا فلن وقدر من الشبهة بالمقدرات
لان ما كانت مدر المساحي لانها فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح
اغناؤه الخ) اشارة الى وجه الشبهة في قوله ان كان مثل الخ (قوله ملء الأرض)
يرفع ملء على الحكاية كما أشار اليه الشارح (قوله الأرض) ينقل حركة الهمزة الى
اللام (قوله فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذي يعني عن المضاف اليه هو
التمييز لانه الذي يقع في محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يتحذف عند جزم التمييز
بالاشافة شيء غير التثنية أو النون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو
زيد أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل بخلاف نحو لله دره رجلا ويصح رجلا
فلا يقال در رجلا ولا ويصح رجل اه (قوله وجاز جزمه بالاشافة الخ) ناقش فيه
بعضهم بأنه بعد الاشافة لم يبق تمييزا لدليل صحة قولك هو أشجع رجل قلبا فتميزه
وقد يمنع عدم بقاءه تمييزا وتميزه لا ينافي كونه تمييزا لما صرح في كلام الشارح أن
تمييز المقدرات يميز تمييزا لاعداد (قوله محل ما ذكره الخ) قد يقال الوجوب انشائي
والقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالاشافة فلا ينافي جواز جرهم من سم (قوله

والفاعل

نحو هو أشجع الناس رجلا وهو أشجع رجل * تنبيه

محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو اذا لم يرد جزمه من كماله كره بعد وقد أعطي ذلك أيضا بالمثال اه

والفاعل المعنى) بنصب الفاعل بالنصب ونصب المعنى باسقاط الخافض اه
 سديوي والظاهر أنه يصح جر المعنى بإضافة الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى
 اليه المتصف بالمعنى في الحقيقة اذا المتصف بالاحسنية في الحقيقة هو الوجه في قولك
 مثلا زيدا أحسن وجهها وفي آخر ما سنقله عن نكت السيوطي إشارة الى هذا
 فتنبه (قوله هو السببي) أي المتصف في المعنى بالشيء الجاري في اللفظ على غيره
 أي غير ذلك المتصف فان المنزل مثلا هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ
 على الخطاب (قوله اذ يصح أن يقال أنت علامتك وكتبت لك) أي ولا يضر
 فوات التفضيل اذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال
 المراد علا علوا زائدا أو كثيرا زائدا فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز
 محولا عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السيوطي
 في نكتهم نقله عن ابن هشام التحقيق أن التمييز في هذا النوع محمول عن مبتدأ
 مضاف وأصل أنت أحسن وجهها وجهك أحسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف
 اليه مبتدأ فأنفصل وارفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع
 محمول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانه اذا قلت حسن وجهك لم يستفد التفضيل
 فكيف يكون أنت أحسن وجهها محولا عن حسن وجهك وانما يريد أن هذا
 التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه لمخصا وقد علمت الجواب (قوله أما ما ليس
 فاعلا في المعنى الخ) والاضابط أن تمييز أفعل التفضيل اذا كان من جنس ما قبله جر
 نحو زيد أفضل رجل وان لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر مالا (قوله قائم
 مقامه) أي مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا) اما وضعه وهو ما أفعله
 وأفعل به أولا نحو لله دره فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت لان
 الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا
 خصوصية لداله أوجب بأن المقصود افادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره
 بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله والله دره فارسا) يقال دره اللين يدرويد دره اودروا
 كثر ويسمى اللين نفسه دره والاقرب أن المراد هنا اللين الذي ارتضعه من ثدي
 أمه وأنشيف الى الله تعالى تشريفا يعني أن اللين الذي تغذى به عما يليق أن يضاف
 وينسب الى الله تعالى اشرفه وعظمه حيث كان غداء له هذا الرجل الكامل
 في الفروسية والمقصود التعجب كأنه قيل ما أفرس هذا الرجل ونقل سم عن شرح
 التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو لله دره فارسا وبالله اقصه من تمييز النسبة
 ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا لله دره فارسا وجاءني زيد
 فياله رجل لا وزيد حـ بل بـ ناصر اوله دره لعالمه وكذا بعد الاسم الظاهر نحو
 لله دره زيدا رجلا وبالزيد رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهولا ثم رأيتـ

(والفاعل المعنى انصب) على
 التمييز (بأفعلا * مفضلا) له
 على غيره والفاعل في المعنى
 هو السببي وعلامته أن يصلح
 للفاعلية عند جعل أفعل
 فعلا (كأنت أعلى منزلا)
 وأكثر مالا اذ يصح أن يقال
 أنت علا منزلك وأكثر مالا
 أما ما ليس فاعلا في المعنى
 وهو ما أفعل التفضيل بعرضه
 وعلامته أن يصح أن يوضع
 موضع أفعل بعض ويضاف
 الى جمع قائم مقامه نحو زيد
 أفضل قومه فانه يصح فيه أن
 يقال زيد بعض القوم
 فهذا النوع يجب جره
 بالانضافة الا أن يكون
 أفعل التفضيل مضافا الى
 غيره في نصب نحو زيد أكرم
 الناس رجلا (وبعد كل
 ما اقتضى تعجبا * مير كا كرم
 بأبي بكر) يعني الله تعالى
 عنه (أبا) وما أكرمه أبا
 والله دره فارسا وحسبنا
 كافلا وكفى بالله عاا ويا جارا
 ما أنت جارة (واجر عن)

في الرضى أيضاً ثم قال ما لم يخصه فتميز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كما في نحو قوله
 در زید در جلا وكفى يزيد رجلاً اذا المعنى لله در رجل هوزيد وكفى رجل هوزيد وقد
 يكون متعلقه كما في نحو طاب زيد علماً (قوله لفظاً) حال من من أى حالة كونه من
 منقوطة وليس متعلقاً بقوله اجر لان الجر قد يكون تقديرية (قوله وكل تمييزاً) فيه
 تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في
 كلام المتن منصوب على المفعولية لا جر (قوله غير ذى العدد) أى الصريح فلا يرد
 أن تمييز كم الاستثناء مية يجوز جرّه بمن مع أنه تمييز عدد وانما امتنع دخول من في
 المسائل المستثناة لان وضع من البيان به أن يفسر بها ويجا بعدد اسم جنس
 قبلها اسال الحمل ما بعدد ها عليه خرواً ساور من ذهب وفي العدد لا يصح الحمل
 لكونه متعدداً والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعد
 من وهو التمييز مبين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح وعندى
 في هذا التعليل نظراً ما أولاً فلا بد لا يتم على جميع الاقوال الآتية في من هذه بل
 على أنها بيانية كما لا يخفى وأما ثانياً فلا بد يقتضى امتناع من في نحو امتلا الاناء ماء
 لعدم صحة حمل الماء على الاناء ومقتضى المتن الصحة لان التمييز في نحو ليس فاعلاً
 في المعنى ولا منعولاً وقد يدفع بأن الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهى البيانية
 على أصح الاقوال كما سيأتى ومن في المثال ليست منها لانها اما ابتدائية أو سببية
 ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى بمن غير المعهودة في جر التمييز
 كالاتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فقدر (قوله عن الفاعل في الصناعة)
 دخل فيه نحو زيد أطيب نفساً لان التمييز فيه محمول عن فاعل أفعال التفضيل صناعة
 والاصل زيد أطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلاً وعن فاعل الفعل والاصل
 زيد طاب نفسه على ما أسلفه الشارح وقد مناه نفسه فلا حاجة لزادة غيره أو
 عن المبتدا (قوله ومنه) أى من الفاعل في المعنى المحمول عن الفاعل في الصناعة
 أنت أعلى منزلاً من لا محمول عن فاعل أفعال التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى
 منزل وان كان رفعه الظاهر قليلاً وعن فاعل الفعل والاصل أنت علام منزل كما
 أسلفه الشارح أى علواً اذا على علو منزل غيرك فلا يرد أنه اذا قبل علام منزل
 فالتفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قد مناه وفي التوضيح أنه محمول عن المبتدا
 والاصل منزل أعلى فجعل المضاف تمييزاً والمضاف اليه مبتداً فارتفع وانفصل بعد
 أن كان متصلاً مجروراً وهو أيضاً صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين
 كونه فاعلاً في المعنى ومحمولاً عن المبتدا في الصناعة لان ما صلح لان يخبر بالتفضيل
 عنه صلح لان يكون فاعلاً في المعنى (قوله وأبرحت جارا) أى أعجبت ويصح في التاء
 الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد

الفاظا كل تمييز صالح
 لمباشرتها (ان شئت) لانها
 فيه معنى كأن كل طرف
 فيه معنى في وبعده صالح
 لمباشرتها وكل تمييز فانه
 صالح لمباشرة من (غير
 ذى العدد) والفاعل في
 (المعنى) المحول عن الفاعل
 في الصناعة (كطب نفساً
 فقد) اذا سلمه لتطبخ نفسك
 فهذا لا يصلحان لمباشرتها
 فلا يقال عندى عشرون
 من بعد ولا طاب زيد من
 نفس ومنه شئت أنت أعلى
 منزلاً ويجوز فيما سواه ما
 نحو عندى قفيز من بر وشبر
 من أرض ومنوان من عمل
 وما أحسنه من رجل
 * (تبيينات) * الاول
 كان ينبغي أن يستثنى مع
 ما استثناء التمييز المحمول
 عن المنفوع نحو غرست
 الارض شجرة وجرنا
 الارض عيوناً وما أحسن
 زيداً أدباً لانه يمنع فيه الجر
 بمن * الثاني تشبيهاً للفاعل
 في المعنى بكونه محمولاً عن
 الفاعل في الصناعة لاخراج
 نحو لله ذره فارساً وأبرحت
 جارا فانهم ما وان كانوا فاعلين معى

الشارح أبحث جار في قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبحث ربا وأبحث جارا

حتى يتعين الكسر كقبيل نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جار في المثال
منعينا لعدم التحويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بأنها نفسها
جارية مجبسة لا بأن جارها معجب حتى يكون محذولا عن الفاعل ولولا يكن مراد
الشارح ذلك لاحتج إلى أن يقال تمثيله في المثال لغير المحذول مبني على أحد
احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرمز بدسيفا قال في المغني إن قدر
أن الضيف غير زيد فهو تمييز محذول عن الفاعل بمنع أن تدخل عليه من وإن قدر
نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز لا حسن ادخال من اه أي
للتخصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثاني من تمييز الجملة غير المحذول قاله
الدمامي (قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ) وفارسا واقع على مدلول التاء التي
هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلا في المعنى (قوله ومن ذلك) أي من الفاعل في المعنى
الغير المحذول عن الفاعل في الصناعة (قوله نعم رجل ازيد) مثله حين ازجلار يد قال
الشاعر يا حبيبا جبل الريان من جبل * دما ميني (قوله تها مي) بكسر التاء ان
كان تخفيف ياء النسبة لاجل الروي وفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحمة عن
التشديد على أحد مذهبي فيكون كتمان نسبة الى تها ميا كسر تطلق على مكة
وعلى أرض معروفه لا بلد وان وهم فيه الجوهرى هذا ما يفيد كلام القاموس
والصباح وقد نقل الدما ميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض وتميز
باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضي وغيره وأيد الدما ميني بأن الضمير
في نحو نعم رجل ازيد ونعم رجل لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مهمم
عام والرابط بين المبتدأ والخبر العموم اه أي وتميز العائد على مهمم تمييز مفرد
كما مر في نحو لله دره فارسا وانهم العام هو رجلا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما
يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدما ميني عن المصنف
(قوله فقبيل لتبعيض الخ) بقي قول ثالث وهو أنها البيان الجنس صرح به الشاطبي
في باب حروف الجر ونقله المصريح عن الموننج في الحواشي وقال هو ظاهر (قوله وما
أشبهها) أي عما أجرى مجراها وما حمل عليه (قوله وبذل لذلك) أي الزيادة وفيه
أن ما ذكره لا ينهض دليلا لزيادة لانه يصح مراعاة محل الجرور بغير الزائدة اذا
كان يظهر في الفصح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها
الثابت له بحسب الاصل لظهوره في الفصح عند حذفها فقامل (قوله آونة) بعد
الهـ مرة جمع أو ان من قوام بفتح القاف أي قامة وما زائدة ومنتهى بفتح القاف
موضع النقط (قوله لا يكون ذلك من جراح) أي بل قوله من الرجال صفة لعشرون

اذ المعنى عظمت فارسا
وعظمت جارا الا أنهم ما غير
مخولين فيجوز دخول من
عليهما ومن ذلك نعم رجل ازيد
يجوز فيه نعم من رجل ومنه
قوله * فنعلم المرء من رجل
تها مي (الثالث) أشار بقوة
ان شئت الى أن ذلك جائز
لا واجب * الرابع اختلف في
معنى من هذه قبيل لتبعيض
وقال الشلو بين يجوز أن
تكون بعد المقادير وما
أشبهها زائدة عند سيبويه
كما زيد في نحو ما جاءني من
رجل قال الا أن المشهور
من مذاهب النحاة ما عدا
الاخفش أنها لا تتراد الى
غير الاحتجاب قال في الارشاد
وبدل لذلك يعني الزيادة
العطف بالنصب على
موضعها قال الخطيبه
طافت أماما بالركان آونة
يا حسنة من قوام متوقفا
بنصب منتهى على محل
قوام * الخامس اذا قلت
عندى عشرون من الرجال
لا يكون ذلك من جر تمييز
العدد بمن بل هو تركيب آخر

لان تمييز العدد بشرطه الافراد وايضا فهو معرف اه (وعامل التمييز قدّم مطلقا) أى ولو فعلا منصرا فلو فاقا
 لسيوية والفرء او أكثر البصريين والكوفيين لان (٢١٦) الغالب فى التمييز المنصوب بفعل

متصرف كونه فاعلا فى
 الاصل وقد حوّل الاسناد
 عنه الى غيره لقصد المبالغة
 فلا يغيب عنهما كان يستحقه
 من وجوب التأخير لما
 فيه من الاخلال بالاصل
 أما غير المتصرف فبالاجماع
 وأما قوله ونارنا لم يزلنا نراها
 فضرورة وقيل الرؤية قلبية
 ونارا فمفعول ثان (والفعل
 ذوالنصب يف نزرا مبحا)
 وهو مبنى للمفعول ونزرا حال
 من الضمير المستتر فيه
 النائب عن الفاعل أى
 شئى عامل التمييز الذى
 هو فعل متصرف مسبوقا
 بالتمييز نزرا أى قبل من
 ذلك قوله

أنفسا تطيب بنيل المنى
 وداعى المنون ينادى جهارا
 وقوله

وما كان نفسا بالافراق
 تطيب * وقوله

ضيعت حرمى فى ابعادى
 الاملا * وما رعويت
 وشيئا رأيتى اشتعلا
 وأجاز الكسائى والمازنى
 والمبرد والجرجى القياس
 عليه محققين عما ذكر

(قوله لان تمييز العدد) أى المنصوب بقراءة أن الكلام فى جواز جرح التمييز المنصوب
 بمن فلا يرد أن تمييز العشر إلى الثلاث جميع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا فى
 قوله نعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أن أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف
 أى فرقة (قوله وعامل التمييز قدّم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو
 طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا فى الاصل)
 أى وأعطى غير الفاعل فى الاصل حكم الفاعل اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله
 لقصد المبالغة) أى فى اسناد الطيب لزيد فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب
 من جميع الوجود المبالغة من حيث أول الكلام وقبل لقصد الاجمال ثم
 التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لقوات الاجمال ثم التفصيل
 بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكك على هذا يشكك على تعليل
 الشارح أيضا على أن النظر إلى الاصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغيب عما كان
 يستحقه الخ) لا يقال قد يخرج الشئ عن أصله كنائب الفاعل فانه كان جائزا لتقديم
 على العامل وصار بالنيابة بمنتهى ما منافع من أعطاء التمييز بصيرورته فضيلة حكم
 المفعول من جواز التقديم لانه قول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا
 الخ) فنار التمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لانه تمييز مفرد (قوله ونزرا حال الخ)
 قال سم فيه نظروا الوجه كونه مفعولا مطلقا أى سبقا نزرا اه ووجه النظر أن جعله
 حالا من ضمير سبق يقتضى أن الغرض وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا
 ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا سماعى (قوله وما
 كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع إلى ليلى فى صدر البيت وهو أنهم يجرب ليلى
 بالافراق حبيبتها (قوله ضيعت حرمى الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء
 الانترجار (قوله بما ذكر) أى من الايات وأجيب بأنه ضرورة (قوله وقياسا
 على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فان تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من
 التأخير بخلاف غيره من الفضلات فله الدما بينى ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا
 مخل بالغرض مع أنه جائز قد تبر (قوله رددت بمثل السعيد) أى بقوس مثل السعيد
 بكسر السين أى الدثب ثم بدفع النون أى فخصم مقلص بكسر اللام المشددة أى
 طويل القوائم كيش بكاف مفتوحة ثم مكسورة مفتوحة ساكنة فشين معجمة أى
 سر يبع العدو والثلثة صفات لئلا والشاهد فى ما حيث قدّمه على عامله وهو
 تخلفا أى سال (قوله عينا قر) قال فى القاموس قررت عينه تقر بالسكر والفتح قررة

وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم
 فى غير هذا الكتاب * (تبيينان) * الاول مما استدلى به الناظم على الجواز قوله رددت بمثل السعيد ثم مقلص
 * كيش اذا عطف ماء تخلفا * وقوله * اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

وهو سهو منه لان عطفاه والمرء فوعان محذوف يفسره المذكور والناسب للتمييز هو المحذوف (الثاني) أجمعوا
على منع التقديم في نحو كفى يزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرا فالأ أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب
لان معناه ما أكفاه رجلا * (خاتمة) * يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور وفيه تفرق في سبعة أمور
فأما أمور الاتفاق فانهما اسمان متكرران فضلتان منصوبتان رافعتان للايهام * وأما أمور الافتراق فالأول أن
الحال تنجي عجلة ونظر فاعوجج ورا كحمر (٢١٧) والتمييز لا يكون الا اسما الثاني أن الحال قد يتوقف

بمعنى الكلام عليها كما
عرفت في أول باب الحال
ولا كذلك التمييز * الثالث
أن الحال مبينة للهيئات
والتمييز للذوات * الرابع
أن الحال تتعدد كما عرفت
بخلاف التمييز * الخامس
أن الحال تتقدم على عاقلها
اذا كان فعلا متصرا فأو
وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك
في التمييز على الصحيح
السادس أن حق الحال
الاشتقاق وحق التمييز
الحمود وقد يتعا كسان
فتأى الحال جامدة كهذا
مالك ذهبوا بآى التمييز
مشقة نحو لله دره فارسا
وقد مر * السابع الحال
تأى مؤكدة اعلمها
بخلاف التمييز فاما قوله
تعالى ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهرا
فشم رامو كدما فهم من
ان عدة الشهور وأما النسبة

وقد تضمن وقوعا برودة وانقطع بكؤها أورأت ما كانت متشوقة اليه اه ومثرا
حال أى كثر الحال كفى القاموس وتفسير البعض له بجمع طبا لا يوافق اللغة ولا
يناسب البيت (قوله وهو سهو منه الخ) نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند
الناظم ممتد آد في التسهيل وقد تغنى ابتدائية اسم بعد اذا عن تقدير فعل اه
فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصح لمان للاستدلال لاحتمال أن يكون
عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التمييز السهو ونظر الى
قوله في الخلاصة والرموا اذا انشافة الى * جعل الافعال (قوله ولا كذلك التمييز)
ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز فهو ما طاب زيدا لانفسا شئنى (قوله
مبينة للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها والاخرية نحو
تلكم صادقا ولا يرد جاء زيد الشمس طالعة لانه في معنى جاء مقارنا لطلوعها
فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة قاله اللامعنى (قوله مبينة للذوات) أى
أو النسب ليوافق ما شئى عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب أن تميز النسبة أيضا
في الحقيقة تميز لذات مقدرة كحمر يابه (قوله بخلاف التمييز) أى فانه لا يتعدد
أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله لعماله) أى مع قطع النظر عما
أخبر عنه بهذا العامل (قوله فردودة) لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا
حاجة للتمييز (قوله امام فاعول مطلق الخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مؤكدة
من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر نعم الفتاة الخ (قوله نعمت له) أى تحسب
ما كان بدليل بقيقه كلامه (قوله فصار حالا) أى كاهوشان صفة التكررة اذا تقدمت
نحو لمية موحشا طلل

حروف الجز

قدمها على الانشافة لما قبل ان العمل فيها للحرف المتدر وانما سميت حروف الجز
امالانها تنجز معانى الافعال الى الاسماء أى توصفها اليها فيكون المراد من الجز
المعنى المصدري ومن ثم سماها الكوفيون حروف الانشافة لانها تضيف معانى

الى عام له وهو اثنا عشر فيمين وأما اجازة المبرد
ومن واقفه نعم الرجل رجلا لا يزيد فردودة وأما قوله تزود مثل زادا أملا فينا * فنعم الزاد اذا سلك زادا
فالصحيح أن زادا معدول تزود امام فاعول مطلق ان أريد به التزود أو معدول به ان أريد به الشئ الذى يتزود به من
أفعال البر وعليهما فئل نعمت له تقدم فصار حالا وأما قوله * نعم الفتاة فتاة هذر لو بذلت * ردا لنحية بظفا أو بايماء
فتاة جال مؤكدة والله أعلم * (حروف الجز) *

الافعال أى توصلها الى الاسماء واما لانها تعمل الحرف فيكون المراد بالحرف الاعراب
المخصوص ككفى قولهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الاول أن مقتضاه
أن لا يكون خلا وعا او حاشا في الاستثناء أحرف جز لانهم لتخصيه بمعنى الفعل عن
مدخولهم لا لا يصاله اليه لان المراد بياصال حرف الجزم معنى الفعل على الاسم
ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفاءه عنه قوله الدماميني
(قوله هالك حروف الجزم) هاء بالتصريف هنا وقد كفى هاو م ا قروا كناية اسم فعل
بمعنى خذوا السكف حرف خطاب تنصرف تصرف السكف الاسمية بحسب حال
المخاطب من تذكير وتأنيت وإفرا وتثنية وجمع كالسكف فى رويدك ومع اسم
الاشارة وأرأيتك بمعنى أخبرني ونحوها كقوله يسر وغيره (قوله وهى من الخ)
الخبر مجموع المتعاطفات فانعطف الحووظ قبل الاخبار ويقال فى من منا كالى بل
قبل انها الاصل تخففت لكثرة الاستعمال بحذف الالف وسكون النون (قوله
ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء ورب بضم الراء وفتح الباء
والثاء ورب بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء ورب بفتح التاء ورب بضم التاء
والاولين وسكون التاء وبتخفيف الباء من هذه السبعة ورب بالاضم وفتح الباء
المشددة ورب بالاضم والسكون ورب بالفتح والسكون فهذه سبع عشرة لغة اه
همع فائدة مامشى عامية المصنف من حرفة رب هو مذهب المصرين وذهب
الافس والافس وفينون الى اسميتها وأيده الرشي بأنها فى التقليل أو التكميل
مثل كم الخبرية فى التكميل اذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن
معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف فى أهمية كم ثم استشكل حرفة رب
بأمور فراجع وجع اليه الدماميني أيضا قال ويمكن أن يكون سبب بنائها مع
اسميتها ما قيل فى كم من تضمها معنى الاذناء الذى حققه أن يؤدى بالحرف أو
مشابهتها الحرف وضعها فى بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه
(قوله على التفصيل الآتى) أى من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالتكرار
وبعضها بالظاهر الى غير ذلك (قوله وقد تقدم الكلام الخ) اغتذار عن
سكون الناطم عن الستة فى التفصيل الآتى (قوله نحوكم) أصلها كيمما
فحذفت ألف ما وجوب الدخول حرف الجزم عليها وجىء بها السكت وقفا حفظا
للفحة الدالة على الالف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجزم الداخلة على
ما الاستفهامية قوله المصرح وغيره (قوله ما المصدرية مع صاتها) كان الاولى أن
يقول المصدر المنسب لمن صلة ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد فى
تأويل مصدر مجرورها كذا قال البعض والوجه أن مجموع الحرف وصلته
مجرور محلا بالحرف لانه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح فى تأويل

(هالك حروف الجزم وهى)
عشرون حرفا (من) و (الى)
و (حتى) و (خلا) (حاشا)
و (عدا) و (فى) (عن)
و (على) و (مذ) و (منذ)
و (رب) و (اللام) و (كى)
و (واو) و (نا) و (السكف) و (البا)
و (لعل) و (مى) كلها مشتركة
فى جز الاسم على التفصيل
الآتى وقد تقدم الكلام
على خلا وحاشا وعدا فى
الاستثناء وقيل من ذكر كى
و (لعل) و (مى) فى حروف الجزم
لغرابية الجزم * أما كى
فتجوز ثلاثة أشياء الاول
ما الاستفهامية المستفهم
بها عن جملة الشئ نحوكم
بمعنى له * والثانى ما المصدرية
مع صاتها كقوله
براد الفقى كيمما يضروني تقع

أى للضم والنفع قاله الاخفش وقيل ما كافة الثالث أن المصدرية وصلت انخو جئت كى أكرم زيد اذا فذرت أن بعدها فأن والفعل فى تأويل مصدر (٢١٩) مجرور بها وبديل على أن أن تغمر بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله

فقات أكل الناس

أسجعت ماخا * لسانك

كما أن تغمر وتخدع

والإولى أن تغمر كى مصدرية

فتقدر اللام قبلها بديل

كثرة ظهورها معها نحو

الكل لا تأسوا * وأما

فالحرف بها لغة عقيل ثابتة

الأول ومحدودة مفتوحة

الآخر ومكبورة ومنه

قوله

لعل الله فضلكم علينا

بشيئ إن أمكن شريم

وقوله

لعل أى الغوار منك قريب

وأما متى فالحرف بها لغة

هذيل وهى بمعنى من

الابتداء مع من كلامهم

أخرجها متى كى أى من

كمه وقوله

شرب بماء البحر ثم ترفع

متى لمخ خضر لهن شج

وأما الأربعة عشر الباقية

فسيأتى الكلام عليها

* (تنبيهان) * الأول انما

بدأ بمن لأنها أقوى حروف

الجر ولذلك دخلت على

ما لم يدخل عليه غيرها نحو

من عندك * التالى علة

بعضهم من حروف الجر

بعضهم من حروف الجر

بعضهم من حروف الجر

بعضهم من حروف الجر

بعضهم من حروف الجر

بعضهم من حروف الجر

بعضهم من حروف الجر

بعضهم من حروف الجر

مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان قرئ بالرفع خبر ثان لقوله فان والفعل فلا ولم يقل على فخذ مجروران لان المراد مجموع أن والفعل قامل (قوله للضم والنفع) أى ضم من يستحق الضم ونفع من يستحق النفع (قوله وقبل ما كافة) أى لكى عن عملها الجر مثلها فى ربحا (قوله فقات أكل الناس الخ) كل مفعول أول لما سخا ولسانك أى - لاوة لسانك المفعول الثانى كفى التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع تفسيرى والتخدع ارادة المسكر بالغير من حيث لا يعلم (قوله والأولى) أى فى الموضع الثالث (قوله ثابتة الأولى الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجرف فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصريح (قوله لعل الله) فالتدوير بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وفصلكم خبر بر وان أمكن شريم أى مفضاة بديل من شئ (قوله وهى بمعنى من الابتداءية) قال فى الهمع وتأتى اسمها بمعنى وسط حكي وشعها متى كى أى وسطه (قوله شربن) أى السحب وشربن معنى شربن معنى روين فعداء بالباء أى هى بمعنى من وقوله لهن شج أى صوت حل من النون فى شربن وهذا على قول العرب والحق كما ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يطرره قال فى التصريح يقال ان السحاب فى بعض المواضع تدن من البحر الملح فتتدممها اخرجها طيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مريع ثم تذهب صاعدة الى الخوف فاطفئ ذلك الماء ويغذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تطر حيث يشاء الله تعالى اهـ (قوله لأنها أقوى حروف الجر) ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله نحو من عندك) أى من كل طرف ملازم النصب على الظرفية (قوله التنبيه) أى صورة لا معنى اذهى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كفى قسم وقوله اذا جعلت أى كلتاهما (قوله فى التعويض) أى صورة تعويضها التنبيه وهمزة الاستفهام عن بقاء القسم يقال ها الله يقطع الهزمة وصلها مائة أو قسرا فاللغات أربع وآ لله بالتمع الوصل والله بالقطع بالتعويض شئ عن الباء كذا فى الهمع قال الدمامينى وأضعف اللغات الأربع فى ها الله حذف ألفها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرحى (قوله بالتعويض) أى بل بالتعويض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم (قوله خلافا للاخفش ومن وافقه) أى حيث ذهبوا الى أن الجر اعوض وهو المتجه عندى بديل أن الجر بواو القسم وتاء مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياسها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء

ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر فى القسم قال فى التسهيل وليس الجر فى التعويض بالاعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني

السببية ووالاعية حيث لم يكن النصب بمقابل بأن المضمرة قياس مع الفارق
 لان الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل انهما رها بعدهما بخلاف
 هاتين السببية والهمزة فافهم (قوله الى أن أين) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو
 الالف وهو بالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وفتح الميم ويقال ايم بكسر فضم وأيم
 بفتح فضم وأيم بكسرتين وهـ يم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم قال أبو حيان
 وهي أعربت لغاتها واما بكسرتين واما بفتحتين واما بفتح فضم واما بفتح فكسر واما
 بكسر فضم واما بكسر فتفتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ومما مثلنا
 فهو هذه عشرون لغة كذا في الهمع (قوله وشذا في ذلك) لان الاسم بمعنى البركة
 (قوله نخوم الله) هو على هذا القول مبنى على احدى الحركات لانه حرف جر
 ومما يذاعرف ما في كلام البعض فانظره واما على غيره فالحركة حركة بنية
 وحركة الاعراب على النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو)
 ردنا قول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما في التاء
 قاله الدماميني وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة الا أن يقال
 خافتها لتخفيف (قوله ولا أصلها من) أي التي هي حرف قسم على رأى جماعة
 مشى عليه المصنف في تسهيله في محبت من الجارة مختص برب مضافا الى الياء نحو
 من ربى لا فعان بضم الميم وكسر هاء مع سكون النون فيهما وانما لم يكن الاصل من
 هذه الخذف فونم الان الأشهر في من هذه الاختصاص برى وأما رواية الاخفش
 من الله فسادة بخلاف موأما من التي هي لغة في أين فمثلثة الحرفين كما مر قاله
 الدماميني بعضها في محبت من الجارة وبعده في محبت أين (قوله والصحح أنها
 اسم) أي مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق (قوله
 أن لولا حرف جر) أي لا يتعلق بشئ كرب وامل الجارة تنزلا لثلاثة منزلة الجار
 الزائد كذا في المعنى وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بخذف لولا دون رب
 وامل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بان حرف الجر الاصل لا بدله من
 متعلق ولا متعلق لولا فافهم والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف
 فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الاخفش أنها في موضع
 رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أي وان كان غالب نيابة
 الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعسالك
 وعساني على قول تقدم في أفعال المقاربة وانظره هل وضع ضمير الجر موضع ضمير
 الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث ان الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير
 لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى ككون السكف والهاء والياء ليست
 ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا يأتى أنها تكون في محل رفع وخبر كما

الى أن أين في القسم حرف جر
 وشذا في ذلك وعد بعضهم
 منها الميم مثلثة في القسم نخوم
 الله وجعله في التسهيل
 بقية أين قال وليست بدلا
 من الواو ولا أصلها من
 تخلافا لمن زعم ذلك وذكر
 الفرعاء أن لات قد تنجر
 الزمان وقد رأى ولات حين
 مناص وزعم الاخفش أن
 بـ له حرف جر بمعنى من
 والصحح أنها اسم وذهب
 سيبويه الى أن لولا حرف جر
 اذا وليها ضمير متصل نحو
 لولاي ولولا لا ولولا فاضمائر
 تجروريتها عند سيبويه
 وزعم الاخفش أنها في
 موضع رفع بالابتداء ووضع
 ضمير الجر موضع ضمير
 الرفع ولا عمل لولا فيها كما
 لا عمل لولا في الظاهر وزعم
 المبرد أن هذا التركيب
 فاسد لم يرد من لسان العرب
 وهو محجوج بثبوت ذلك
 منهم كقوله

أنظمت فينا من أراق دماءنا
ولولا لئله تعرض لاحسابنا
حسن * وقوله
وكم موطن لولاي طمحت كما
هو * باجرامه من قنفة
النيق منهوى * انتهى
(بالظاهر اخصص منذ)
و (منذ وحتى * والكاف
والواو ورب والتاء) وكى
ولعل ومتى وقد سبق
الكلام على هذه الثلاثة
وماعداد ذلك فيجرت الظاهر
والضمير على ما سبق
يبانه (واخصص منذ ومنذ
وقتا) وأما قولهم مارأيت
منذ أن الله خلقه فتقديره
منذ زمن أن الله خلقه أى
منذ زمن خلق الله إياه
* (تنبيه) * يشترط في
مجروره ما مع كونه وقتا
أن يكون معيناً لا مبهماً
ماضياً أو حاضراً المستقبلاً
تقول مارأيت معذوم
الجمعة أو مذومنا ولا
تقول مذوم ولا أراه مذعد
وكذا في منزه (و) اخصص
(رب * منكرا) تخو رب
رجل ولا يجوز رب الرجل
(والتاء لله ورب) مضافا
للكعبة أو إياها التكلم
تخو والله لا كيدن أصنامكم
وترب الكعبة وتربى لافعلن
ونذرنا الرحمن ونحيا ناك

في بحيث من ضر بل زيدوا علم أنك اذا عطف على مدخول لولا اسما ظاهرا
تعين رفعه اجماعا لانها لا تجر الظاهر نه عليه انداميني (قوله حسن) قال العيني
أراد به الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ويروي عبدس بسكون الموحدة اسم
قبيلة ويروي جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطمحت أو
رفع بالابتداء خبره حلة لولاي طمحت والرابط محذوف أى طمحت فيه وطمحت بذئع
التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطح ويطوح أى هلك وقوله كما هو
مأمصة مدرية وهو يفتح الواو وسقط فاء له منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم
بالكسر وهو الحجة والقنفة بضم القاف وتشديد النون أعلى الحبيل وكذا النيق
تكسر النون وناقاف آخره فلاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر
اخصص) البناء داخل على المقصور عليه على عكس قوله الآتي واخصص منذ ومنذ
وانما اخصصت المذكوران بالظاهر اضعف غاها باختصاص بعضه بالوقت
وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضا عن بناء القسم
لأصلا فيه وغرابية الجزية بعضها ولتأدية ادخال الكاف على الضمير الى اجتماع
كافين في دخولك وطردنا المنع (قوله واخصص منذ ومنذ وقتا) قول ابن عصفور
ما يشترط به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل طرفا فان قلت سنبص على
ومذمتي ومنذ أى وقت ولا تقول منذ ما لان ما لا تكون طرفا فان قلت سنبص على
دخولها على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجيب بأن ما
حينئذ لا يحرف جرت باتفاق والكلام فيما اذا كانا جارين اه يس على أن منهم
من يرى أنهم ما حينئذ اخلان على زمان مقدرمضاف للجملة وعليه لا اشكال
(قوله منذ أن الله خلقه) أى على رواية فتح الهمة أو ما على رواية الكسر فذا سم
لدخولها على الجملة (قوله ويشترط في مجرورهما) وكذا في مرفوعهما وبقي
شرط رابع وهو أن يكون متصرفا فلا يجوز منذ مجرور بـ يدسح يوم بعينه ويشترط
في عاملهما أن يكون فعلا ماضيا ماضيا نحو مارأيت منذ يوم الجمعة أو ماضيا ولا
تخوسرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قلة يس (قوله
واخصص رب منكرا) أى في الكثرة فلا يرد قوله الآتي ومارووا الخ على أن
مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشري أن مثل هذا الضمير منكرة لانه عائد
على واجب التنكير وقال جماعة كالنارسي معرفة جار مجرى النكرة وقد
يعطف على مجروره مضاف الى شميره تخو رب رجل وأخيه لانه منكرة تقديره
اذا التقدير وأخيه وانما لم يجز رب أخى الرجل لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع أما رب رجل وزيد مثلا لا يجوز قول في التسهيل ولا يلزم وصفه أى
المنكر المجرور بها خلافا للبر دوم وافقه (قوله والتاء لله ورب) يؤهم التسوية

(وما رءوا من نحره فتى)
وقوله

وربه طبا أنفذت من عطية
(نزل) أي قابل في تقبيل
هذا الضمير المحرور وربها
الافراد والتدوير
والتمثيل بتمثيل بعده
مطابق للعنيفة قال ربه
رجلا وربها امرأة قال
الشاعر

ربه تنبيه دعوت الى ما
يورث المجد دائما فأجابوا
وقد سبق التنبيه عليه في
آخر باب الفاعل
(كذا أنها ونحوه أتي)
أي قد جرت السكاف ضمير
الغيبية قائلا لا أقوله
وأم أو عال كها أو أقرا
وقوله

ولا ترى بعلا ولا - لا نلا
 كولا كهن الا حظ - لا
 وهذا مختص بالضرورة
 * تنبيه * قوله ونحوه
 يحتمل ثلاثة أوجه
 الأول أن يكون إشارة
 إلى بقية ضمائر الغيبة
 المتصلة كما في قوله كولا
 كهن * الثاني أن يكون
 إشارة إلى بقية الضمائر
 مطلقا وقد سبق دخول
 الكاف على ضمير المتكلم
 والمخاطب كقوله

الحرب شہرت لم تکن کی

في الدخول عليهم وايس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم النسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجياصى هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن يعنى قول ذكره مؤخر اتميز اقلنا في عندهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر هذا ما ظهر لى (قوله وره عطبا) أى مشرفا على العطب أى الهلاك قاله العينى ولاينا فيه قوله أنقذت من عطبه لان المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالانقاذ المشعر بالوقوع مباغتة (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزل شاذ من جهة القيام وان كان كثير امطر دافى الاستعمال (قوله الافراد والتذكر) أى استغناء عطبا بقية التمييز للامعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظا نحو ربه امرأه ورهها رجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف ميمز نعم وبئس وعلل الفرق قوة العامل فى باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلا فانه ضعيف واشعار المخصوص بنوع التمييز فى باب نعم وبئس وعدم اشعار شئ به فى ربه فتميمه (قوله دائما) أى ارثاد دائما (قوله وأم أو عال كها أو اقربا) سدره

* خـلى الذنابات شمها لا كتبها * وشمع خلى الحمار وحشى والذنابات بفتح المذال المعجمة اسم موضع وشمها لا طرف أى ناحية شمها له وكتبها بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى خلى اما شمها لا وكتبها حال أو بالعكس وأتم أو عال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفًا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات وأتم راء على الاول معطوف على محمل الحمار والمجبرور وعلى الثانى معطوف على المجبرور (قوله ولا ترى بعـلا) أى زوجها ولا حلا لا أى زوجات كـه أى كالحمار الوحشى ولا كونه أى الاتن الاحاطلا استثناء من بعـلا والحاصل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا امرأه منعوها أن تتزوج بغيرهم الا باذنهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبههم بربه مع أنه قابل حد أو ضرورة ويحتمل بأن التشبيه فى أصل القلة (قوله مطلما) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة (قوله وقد شد الخ) غرضه التورك على المتن اذا حتمت عبارة على الاحتمال الثانى بايهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فى اثر ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف المناسبة بقاء التكم كفى الامامية نى عن

وكقول الحسن أنا كذا
وأنت كذا وأما دخولها
على ضمير الرفع نحو ما أنا
كبر وما أنا كذا كانت وما
أنت كذا وعلى ضمير النصب
نحو ما أنا كذا كذا وما
أنت كذا على قوله في التثنية
أقل من دخولها على
ضمير الغيبة المتصل قال
المرادى وفيه نظير بل إن
لم يكن أكتفى فهو مساو
والثالث أن يكون إشارة
إلى بقية ما يخص بالظاهر
أى أن بقية ما يخص
بالظاهر دخوله على
الضمير قليل كقوله
فلا والله لا يلقى أناس
فتى حنانيا ابن أبي زياد
وقوله
أنت حنالك تقصد كل فح
ترجى منك أنها لا تخيب
أه وهذا شروع في ذكر
معاني هذه الحروف (بعض
وبين واتدى في الأمكنة
بمن) أى تأتى من لمعان
وجاهة عشرة اقتصر منها
هنا على الخمسة الأولى
الأول التبعيض نحو حتى
تنفقوا ما تحبون وعلامتها
أن يصح أن يتلغها بعض
واهذا قرئ ببعض ما تحبون
الثاني بيان الجنس نحو
فاجتنبوا الرجس من
الأولياء وعلامتها أن يصح

سيمويه (قوله وأما دخولها) مقابل المحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجر
وأما الخ (قوله فجعله في التثنية ل أقل) يتجه إلى أن المراد الاقلية من حيث القياس
وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادى الذى سبذ كره الشارح وأن وجه أقلية أنه شاذ
من جهتين كون مدخول الكاف ضمير أو كون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب
بخلاف ما مر فان شذوذ من الجهة الأولى فاعرفه فانه في غاية النفاسة (قوله قال
المرادى وفيه نظير الخ) حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر في لسان العرب
كن مساويا (قوله كقوله) أى في حتى الحارة التى الكلا فيها أما حتى العاطفة
فتدخلى على الضمير كضربهم حتى أياك وقال ابن هشام الخضراوى لا تعطف
الانظار كجارية أه فارضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد
لأن جواب القسم على مناقلة العيني وغيره وفيه أن الحقيقى يكون تأكيدا لا الثانية
دون الأولى فيكون القسم متعاضدا بين الثانی والمنفى إلا أن يراد التوكيد بالنعوى
ولا يلقى جوابه أى لا يجيد وأناس فاعل وقتى مشعول وقوله حنالك أى اليك أى
إلى قبلك والمعنى لا يجيدون فتى إلى أن يقول فحينئذ يجيدون الفتى هذا ما ظهر لى
(قوله في ذكر معاني الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب
بعضها عن بعض قياسا كالأ تنوب حروف الجر وما والنصب عن بعض وما أو هم
ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل ينعى بذلك الحرف أو على شذوذ
النباية فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز
الضمير وفنون واختصاره بعض المتأخرين نياية بعضها عن بعض قياسا ككافى
التصريح والمعنى وإن اقتضى كلام البعض خلافا فالتجوز عندهم في الحرف قال
في المعنى وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله بمن) قل في الهـ مع الغالب في فنون من إذا
ولها ساسا كن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم
فما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبوحيان كثير حسن فان كانت
اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال فى من الظالم ومن الليل الظالم ومن الليل
ونظيره حذف نون بنى فانه لم لا يحدفونها إلا ادا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن
فأغالب فيها السكسر مطاعا مع اللام وغيرها وحكى الألفس ضمها مع اللام قال
أبوحيان وليس له وجه من القياس أه باختصار (قوله أى تأتى من لمعان) أشار
به إلى أن الأمر في كلام المصنف ليس على حقيقته إذ المراد الأخبار عما نقل عن
العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والظاهر
خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى
هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الأولى) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء
وفهمان بدلا (قوله التبعيض) إن أريد به التبعيض المحو لغيره أى لكونه حالة

بين المتعلق والمجرور والآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مساسحة في العبارة وإن أريد به
 مطلق التبعية كان في العبارة مساسحة لأن معنى من ليس مطلقاً التبعية
 بل التبعية المحوطة لغيره لما تقرر أن معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية
 المعاني الآتية للحروف في الطول والمختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات
 معاني الحروف ما يربطها عندها عند نفسه بمعانيها مثل قولنا من معناها ابتداء
 الغاية وفي معناها الظرفية وكذا معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف
 وإنما كانت حروفاً بل أسماء لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار المعنى
 وانما هي متعلقات بمعانيها أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني
 إلى هذه بنوع استلزام اهـ وكتب سم على قوله معاني الحروف ما نصه كلاً ابتداء
 الخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على
 قوله بنوع استلزام ما نصه لأن الخواص تستلزم العوام اهـ وبذلك يفهم أن
 قول الشارح أن يختلفها بعض أي في أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله
 الخامس أن تكرر بمعنى يدل توافقاً في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من
 العبارات المتسامخ فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئياً
 ملحوظاً للغير وانما اختلفوا في كون هذا الجزئي هو الموضوع له أولاً ذهب إلى الأول
 العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معاني الحروف جزئيات وضعوا استعمالها
 فن مثلاً موضوعاً لكل فرد من الابتداء الجزئية المحوطة للغير مستحضرة
 بكليتهم اهـ وذهب إلى الثاني الأوائل فقالوا هي كليات وضعوا جزئيات
 استعمالها لا قال عبد الحكيم في حاشية المطول ذهب الأوائل إلى أنها موضوع
 للمعاني الكلية المحوطة لغيرها فلها هذا شرط الواضع في دلائلها ذكر الغير معها فغير
 من مثلاً هو الابتداء لكن من حيث أنه آلة لتعريف حال غيره فلها هذا وجب ذكر
 الغير وهذا اختاره الشارح في تصانيفه اهـ يعني التفتتاراني وما قبل يلزم حينئذ
 أن لا تستعمل إلا في معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لاحقاً للاحق اهـ ثم
 ترددوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولاً مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها
 في الجزئيات من حيث خصوصياتها أما إذا كان من حيث أنها أفراد المعاني الكلية
 فلا اهـ باختصار وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانية (قوله أن يختلفها
 اسم موصول) أي مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة فإن
 كن نكرة فعلامتها أن يختلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أي هي ذهب
 ولو قال أن يصح الأخبار بما بعدها عما قبلها المكان أحسن واعلم أن من البيانية
 مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية إن كان ما قبلها معرفة ودعت
 تبع لما قبلها في إعرابه إن كان نكرة (قوله ابتداء الغاية) يعني المسافة لآنها

أن يختلفها اسم موصول
 الثالث ابتداء الغاية

الحقيقى الذى هو آخر الشئ فهو من تسمية الكل اسم الجزء وعلاقتها أن يحسن
 فى مقابلتها الى أوما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
 أعوذ بالله التحجى اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقوله الشئ عن الرضى (قوله
 فى الامكنة) الاولى أن يراد بها معد الارضه فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه
 من سليمان (قوله نحو لمجد أسس على التقوى من أول يوم) ان أراد بالتأسيس
 البناء فالابتداء ظاهر وأوجرد وضع الاساس فن بمعنى فى كما قاله الرضى قال
 ومن فى الظرف كثير ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن
 بيننا وبينك حجاب (قوله تخبرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وشهيرة يرجع الى
 السيواف ويوم حليمه من أيام حروب العرب المشهورة وحليمه بنت الحرث بن أبى
 شهر لث غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طيما
 وطيتها ثم فلما قدموا على المنذر قالوا له أينالذ من عند صاحبنا وهو يدى لك
 ويعطيك حاجتك فبما شرهوا وأصغابوه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش
 على المنذر وقتلوه ويقال انه ارتفع فى ذلك اليوم من الغمام ما غطى عين الشمس
 والتجارب كما جد جمع خبرية كذا فى المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من
 الشرخ شرطانا وهو كون النكرة فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ أى أو مفعولا
 مطاوعا على ما جع اليه ابن هشام ومثله تبعه فى البقاء بقوله تعالى ما فرطنا فى
 الكتاب من شئ أى من تقرير فلا تتراد مع غير هذه الأربعة عند الجوهري وقيل
 تراد قبل الحال كقراء من قرأ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بينا
 نتخذ للمفعول وتقدم فى باب الحال عن ابن هشام رده بأبد يلزم على الحالية اثبات
 الملائكة لانفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التى
 لا تنصرف زائدة كخبر فى محله (قوله أن يسبقها ذى أو شهم) فلا تتراد فى الاثبات
 ويستثنى منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينها وبين كم فعل متعد نحو كمركوا من جنات
 كما نقوله التفتازانى عن القوم (قوله والاستفهام) أى هل وكذا الهمزة على
 الاوجه فلا تتراد مع غيرهما لعدم السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل
 التصور بخلافهما فان هل اطلب التصديق فقط والهمزة على وطلب التصور
 (قوله الامبتدأ) أى ولو فى الاصل فدخل فيه أول مفعول ظن وثانى مفعول أعلم كما
 قاله الدمامينى (قوله أو مفعولا به) أى حقيقة فخرج ثانى مفعول ظن وثالث
 مفعول أعلم لانهما - بران فى الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة
 ما يتص منه ثانيتها - ماضيا الى أولهما اذا المظنون فى ظننت زيد قائما قيام زيد
 قاله الدمامينى (قوله هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى) أى لانها قبل دخول من
 تحتها نفي الوحدة بمرجوحية ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية فدخلها

فى الامكنة باتفاق نحو ومن
 المسجد الحرام الى المسجد
 الاقصى (وقد تأنى لبدء)
 الغاية فى (الارمنة) أيضا
 خلا فلاكثر البصريين
 نحو لمجد أسس على
 التقوى من أول يوم وقوله
 تخبرن من أزمان يوم حليمه
 الى اليوم قد جرت كل
 التجارب* الرابع التنصيص
 على العموم أو تأكيد
 التنصيص عليه وهى
 الزائدة ولها شرطان أن
 يسبقها ذى أو شهم وهو
 النهى والاستفهام وأن
 يكون مجرورها نكرة
 والى ذلك الاشارة بقوله
 (وزيد ذى وشهم خبر
 نكرة) ولا تكون هذه
 النكرة لامبتدأ (كما
 لباع من مفر) أو فاعلا
 نحو لا يقيم من أحد أو
 مفعولا به نحو هل ترى من
 فطور والسبب لتنصيص
 العموم هى التى مع نكرة
 لا تختص بالنفى والسبب

منصص على الثاني فيمتنع أن يقال ما جاء في من رجل بل رجلان فإن قلت إذا أفاد
 التنصيص فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادة أو توقعها في موضع يطالب
 العامل بدونها فتكون متضمنة بين طالب ومطلوب وأن كان سقوطها مخرجا بالمقصود
 قوله انصرح (قوله مع نسكرة تنصص به) أي بالنفي أو شبهه وإنما كنت إنما أكده
 لأن النسكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نضافا زيادة من تأكيده لذلك (قوله
 وذهب الكوفيون) أي بعضهم أما الكسائي وهشامهم فيوافقان الأخفش
 في عدم اشتراط الشرطين معا واختاره في التمهيل كذا في الهمع (قوله وجعلوها
 زائدة الخ) أجيب بأن من تبعية أو بيانية المحذوف أي قد كان شيء من مطر
 واعتراض بأن حذف الموصوف واقامة الجملة أو الظرف مقامة قليلة لا سيما إذا
 كان الموصوف فاعلا وأجيب أيضا بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل
 تضمنه الفعل والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من
 الضمير وبأن زيادتها في ذلك حكاية كنهية مثل هل كان من مطر فأجيب بذلك
 على سبيل حكاية السؤال كما لو ادعنا من تمرتان كذا في الدماميني (قوله وجعل
 من ذلك قوله تعالى الخ) أجيب بأن من للتبعية ولا ينافيه قوله تعالى إن الله
 يغفر الذنوب جميعا لأن الذنوب في الأول ذنوب أمته فوج عليه الصلاة والسلام وفي
 الثاني ذنوب أمته نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا ينافي الموجبة
 الجزئية لا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أي عمال الزكاة
 والمخاض التوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفه
 والفصيل ولد الناقة إذا فصل عنها والغلبة بالباغين المعجمة واللام المضمومة متعين
 وتشديد الموحدة الغلبة والأفيل صغير الأيل لا قوله أي غيبته بيها ونصبه بفعل
 محذوف أي أدى فلان أفلا (قوله ماذا خلقة وامن الأرض الخ) كونه بالظرفية أو
 بمعنى عن أو الباء أو على مذهب الكوفيين وللمصريين أن يجعلوها في هذه الآية
 لبيان الجففس وفي ما يولنا قد كنا في غفلة من هذا الابتداء لا فائدة أن ما بعد ذلك من
 العذاب أشد قل الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كافي
 فويل للذين كفروا من النار لكن التعلق في آية ما يولنا معنوي لا سماعي لفصل
 اهـ ملخصا وكذا ينظرون من طرف خفي وفي وضرناه من القوم الذين كذبوا
 بآياتنا على تضمين نصر معنى نجي كما قيل بكل ذلك وقل الدماميني والشمي أن
 أريد كون الطرف آلة للنظر فمن معنى الباء أو مبدأه فهي لا ابتداء فهم ما معنيان
 متغايران موكولان إلى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أي لازم موافقتها وهو
 المجاوزة وكذا يقال في نظائره الآتية ومن التي للمجاوزة على أظهر أوجه في الهمع
 الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من

تأكيده هي التي مع نسكرة
 يختص به كاحد وديار وذهب
 الكوفيون إلى عدم
 اشتراط النفي وشبهه
 وجعلوها زائدة في نحو
 قولهم قد كان من مطر
 وذهب الأخفش إلى عدم
 اشتراط الشرطين معا
 فأجاز زيادتها في الإيجاب
 جارة لمعرفة وجعل من
 ذلك قوله تعالى يغفر لكم
 من ذنوبكم * الخامس أن
 يكون بمعنى بدل نحو
 أرضيتم بالحياة الدنيان
 الآخرة وقوله

أخذوا المخاض من الفصيل
 غلبة * ظلماء ويكتب
 للامير أفلا * السادس
 الظرفية نحو ماذا خلقتوا
 من الأرض إذا نودي للصلاة
 من يوم الجمعة * السابع
 التعليل نحو مما خطاياهم
 أغرقوا وقوله

يغضي حياء ويغضي من
 مهايته * الثامن موافقة عن
 نحو ما يولنا قد كنا في غفلة من
 هذا

انتفاء موافقة الباء نحو ينظرون (٢٢٧) من طرف خفي * العاشر موافقة على نحو ونصرناه من القسم

الذي كذبوا (للانتها حتى ولا موال) أي تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان والى أمكن في ذلك من حتى لانك تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لان تجرور حتى يلزم أن يكون آخر أو متصلاً بالآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها ونحو سلام هي حتى مطاع الفجر واستعمال اللام لانتهاء قليل نحو كل يعبري لأجل سمي وسماقي الكلام على بنية معانها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب اعراب النفع * وأما الى فلهما ثمانية معان * الأول انتهاء الغاية مطلقاً كما تقدم الثاني صاحبة نحو ولانا كتاباً أموالهم الى أموالكم * الثالث التبيين وهي المبينة لنا عليسة تجرور هل بعد ما يفيد جها أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب العجب أحب الي * الرابع موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية أي منته اليل * الخامس الى الناس مطلي به القار

الطيب (قوله موافقة الباء) أي بقاء الاستعانة بما بيني (قوله والى أمكن في ذلك) أي أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولا يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أي هو غايي وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو ولو وضع حتى لأفادته تنقضي الفعل قبلها شيئاً إلى الغاية وليس ما قبل حتى في الممانين مقصوداً به انقضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بالابتداء الغاية ذكره في المعنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم تستعمل فيه الى وهو جر أن المضمر والمضارع المنصوب به انخوسرت حتى أدخلها لأنه قد يلزم أن ما انفردت به الى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف و الشارح أن حتى الجارة لانتهاء دعائها ومحلها ما لم يدخل على المضارع المنصوب بأن المضمره واللام قد تكون له وقد تكون لتعليل ولا استثناء كسماقي قاله اللماميني (قوله لان تجرور حتى الخ) خافه في التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقي آخر جزء خلافاً لما في ذلك (قوله أن يكون آخر الخ) أي وأن يكون ظاهراً لا ضميراً إلا ما شهد كسماقي قبل لانتم الود دخلت على التمهيد قلبت ألفها باء كافي الى وعلى ولدى وهي فرع عن الى فيلزم مساواة الشرع لاسله بلا ضرورة (قوله نحو أكلت السمكة الخ) فيه ألف وذر مرتب (قوله ونحو سلام هي الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعاقبة تتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي (قوله انتهاء الغاية مطلقاً) أي في الزمان والمكان في الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما (قوله الثاني صاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح لانتهاء والمعنى ولانا كتاباً أموالهم مضمومة الى أموالكم دما بيني (قوله نحو ولانا كتاباً الخ) أي من كل تركيب اشتمل على ضم شيء الى آخر في كونه متحكوماً به على شيء أو محكوماً عليه بشيء أو متعلماً بشيء سواء كان من جنسه أو لا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شيء الى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المعنى والشعبي (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله الشعبي وأقره شيخنا والبعض موافقاً الى أن المشتق مما في معناهما كالمشتق منهما نحو وذكركه ويشير اليه قول الشارح بعد ما يفيد جها أو بغضاً فقد برئ رأيت في اللماميني ما يؤيده وسيأتي (قوله موافقة اللام) أي الاختصاصية (قوله نحو اجمع عنكم الخ) وقيل نعمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أي التابغة الذي يأتي بخاطب النعمان بن المنذر (قوله مطلي) أي جل مطلي به القار أي الوقت فيه قلبت كلمته الإشارة الى كثرة القار التي تزيد في النفرة عنه فافهم واعترض جعل الى بمعنى في باله لو صرح ذلك

موافقة في نحو اجمع عنكم الى يوم القيامة وقوله فلا تتركني بالوعيد كائنني * أجب * السادس موافقة من كقول

تقول وقد عاينت باليكور
فوقها * أيسق فلا يروى
الى ابن أحمر * السابغ
موافقة عند كتوله
أم لا سبيل الى الشباب
وذكره * أشهى الى من
الرحيق السلسل * الثامن
التوكيد وهى الزائدة
أثبت ذلك القراء مستدلا
بقراءة بعضهم أفددة من
النامس تهوى اليهم بفتح
الواو وخرجت على تضمين
تهوى معنى تميل * (تبيينه) *
ان ذلك قرية على دخول
ما بعد الى وحتى نحو قرأت
القرآن من أوله الى آخره
ونحو قوله
ألقى الهيفة كى يخفف رحله
والزاد حتى فعله ألقاها
أو على عدم دخوله نحو ثم
أتموا الصيام الى الليل ونحو
قوله
سقى الحيا الارض حتى
أمكن عزيت * اهـم فلا
زال عنها الحبر محرودا
عمل بها أو ألقاها حتى فى حتى
الدخول وفى الى عدمه

لساغ أن يقال زيد الى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتح عمل الى متعلقة بخذوف
أى مضاعفا الى الناس وفيه نظر اذا الظاهر جواز زيد الى الكوفة بمعنى فيها على
مذهب الكوفيين الذى عد هذه المعانى عليه كما علم مما مر (قوله تقول) أى الناقدة
وقد عاينت أى عاينت باليكور بكاف مضعومة ثم راء الرجل والباء بمعنى على ويسقى
مبنى للمجهول فلا يروى بخار ع روى من باب رضى أى زال عطشه والسقى كناية
عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو
ابن أحمر قائل البيت وكل من الى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهم ما افعلان
(قوله وذكره الخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الحمر والسلسل السهل الدخول
فى الحلق ويظهر لى أنه لا مانع من جعل الى فى البيت للتبيين كهنى فى زيد أحب الى
لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدمامى بنى سرحبه فلهذا الحمد (قوله نحو قرأت
القرآن الخ) قال سم كان القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر فى جميعه مفعولا
أقرأت اهـ وفيه اشارة الى أن القرآن قد يستعمل فى القدر المشترك الصادق
بالقليل والكثير وقيل القرينة طر ورادة الاستيفاء (قوله ألقى الهيفة) الضمير
فى ألقى يرجع الى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم
يظهر له ما شيا ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا الى عامله بالخيرة وأوهم أنه
كتب لكل بصلة فلما وصلا الخيرة قال المتلمس لطرقة أنا هجوناه ولعله أطلع على ذلك
ولو أراد أن يصلنا لا عطاء فله لم يندفع الكتابين الى من يقرؤهما فان كان خيرا والا
فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس الى غلام قد خرج من المكتب فقال له أنت حسن
القراءة قل نعم فاعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله فأتاه فى النهرو فرقى الى الشام
وأتى طرفة الى عامل الخيرة بالكتاب فقتله وقوله حتى نعلم بالجر لان الكلام فى حتى
الحارة كمن هو ظاهر وان روى أيضا بالنصب على الاشتغال حتى ابتداءية والهاء
فى ألقاها للنعل أو على العطف حتى عاطفة والهاء للنعل أو الهيفة أو الثلاثة
وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء حتى ابتداءية والهاء للنعل والقرينة على
دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء الى النعل
أو الثلاثة وأورد أن الذى قبل حتى الهيفة والزاد والنعل غير داخله فيها ما قطعنا
وأجيب بما أويله ما بالمثل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعلم ولما
كانت النعل متصلة بالأخر وهو القدم جرت حاجتي (قوله ثم أتموا الصيام الى الليل)
القرينة نهى الشارع عن المواصلة لكون الصيام شرعا انما هو الامسالة عن
المفطر جميع النهار الى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتدلا بأتموا لان الاتمام فعل
الجزء الاخير فلا يمتد والمغيا لابدأن يكون ممتدا (قوله سقى الحيا) بالقصر وقد يمدأى
المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه وقوله محرودا بجاء

مطلقا حلا على الغالب فيهما عند القرينة وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذا كر بل (٢٢٩) الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة

والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء يفهما ن بدلا) أى تأتى من والباء بمعنى بدل أمامن قد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتى الكلام عليه أقرب بما ان شاء الله تعالى (واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل قفى وزيد) أى تأتى اللام الحارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى * الأول انتهاء الغاية وقد مر الثاني الملك نحو المال لزيد الثالث شبه الملك نحو الخيل للاداية ويعبر عنها باللام الاستحقاق أيضا لكنه غير بدنى مما فى التسهيل وجعلها فى شرح الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للطنفين وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص الرابع التعدية ومثله فى شرح الكافية بقوله تعالى فهبل من لندك ولما لكتنه قال فى شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه التمهيل قال فى المغنى والأولى عندى أن يمثل لتعدية بما أشرب

وداين مهمات أى ممنوعا أو مجتمعا ودالين مهمتين أو مجتمعتين أى متطوعا قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقا) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أولا وهو راجع الى الدخول فى حتى وعدمه فى الى والمقابل فى الأول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بأن ما بعدها ان كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر والأفلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل فى الثاني القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل والأقوال الثلاثة فى كل من الى وحتى على الصحيح خلافا للقرا فى هذا ما تنهيه عبارة الفارضى وانظر حكم اللام اذا كانت للغاية والأقرب أنها كالى (قوله للملك) وهى الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك (قوله نحو الخيل للاداية) الخ لى بالضم والفتح ما تلبسه الدابة اتصان به قاموس (قوله وجعلها) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو أنت لى وأللك ولزيدان كما يؤخذ من تمثيل الجمع للام الاختصاص نحو ان له أباقان كل له أخوة قدس (قوله وويل للطنفين) التمهيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم وادى جهنم لانه على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الخيل للاداية أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيدان كما مر (قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر (قوله الرابع التعدية) أى المجردة فلا يأتى أنها فى بقية المواضع لتعدية لكن مع افادة شئ آخر قاله الحفيد (قوله بما أشرب زيد العمر والى) أى لان شرب وجب مثلا متعديان فى الأصل وبنائهما للتعجب نقلا الى فعل يضم العين فصارا قاضرين ثم عدتيا بالهمزة الى زيد وبالدال الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعين باقيا على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم يتقلا فليست اللام للتعدية وانما هى مقوية للعامل تضعفه باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى فعل التعجب المصوغ من متعد فذهب الكوفيون أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا فى التصريح واعلم أنه سيأتى فى باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون لتعدية المجردة اللهم إلا أن يكون فيها خلاف فاهنا قول وماسيأتى قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام فى عدم معنى اللام والزائدة ليست من معنى اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقا ولا حقا

زيد عمرو وما أحبه ليكر (الخامس) التعليل نحو التحكم بين الناس وقوله * وانى لتعرونى لذكر الهمزة السادس الزائدة

السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كان الاولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضا إذا الزيادة ليست من معاني اللام فافهم (قوله اما المجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايين نحو لا أبالك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت الزيادة لتقوية العامل (قوله وملكت) بناء الخطاب قاله الشاعر مدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك ابن مروان تصریح (قوله واما التقوية الخ) واما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي تقوته عند الموضع بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشئ أفاد في التصريح * (فائدة) * قال في المغني قال ابن مالك ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لأنها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما لم ترجع من غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه اذا تقدم أحدهما دون الآخر زيدت اللام في المقدم فلم يلزم ذلك وقد قل الفارسي في قراءة من قرأ أول لكل وجهة هو موليها بإضافة كل الله من هذا وأن المعنى الله مولى كل ذي وجهة وجهته فقدم المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمنعول الثاني والضمير في موليها على هذا التولية المفهومة من مولى وانما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة المشلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا ولهذا قلوا في الهاء من قوله * هذا سارقة للقرآن يدرسه * ان الهاء مفعول مطابق لضمير القرآن اه بايضاح وبعض تصرف وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على ما ذكره المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازاني في حاشية الكشف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل لظاهر يفسره عامل الضمير رأى لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا المحذوف أى أهلها نقله الشمني (قوله نحو وهبت لزيد دينار) فيه أن التلميح مستفاد من الفعل لامن اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقت وهبت زيد دينار كان الكلام صحيحا إذا لا على التلميح ولو مثل يجعل لزيد دينار البكان أحسن (قوله شبه التلميح الخ) قد يقال المفيد لشبه التلميح شجوع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التلميح على التمثيل له يجعل لزيد دينار كل هو التحقيق في التمثيل اللهم الا أن يقال لما توقف فهم شبه التلميح والنسب والتلميح من التركيب على اللام نسبت اليها افتام (قوله نحو لزيد أب) جعل في الهمع من أمثلة لام الاختصاص ان له أبان كان له اخوة (قوله القسم والتعجب معا) قولهم في باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا الى اللام

وهي اما المجرد التوكيد
كقوله

وملكت ما بين العراق ويشرب
ملكك أجاز لمسلم ومعاهد
واما التقوية عامل ضعف
بالتأخير أو يكونه فرعا
عن غيره نحو للذين هم
لربهم يرهون ان كنتم للرؤيا
تعبرون ونحوه صدق الما
معهم فعال لما يريد هذا
ما ذكره الناظم في هذا
الكتاب * السابع
التعليل نحو وهبت لزيد
ديارا * الثامن شبه
التعليل نحو جعل لكم
من أنفسكم أزواجا
التاسع النسب نحو لزيد أب
والعروم * العاشر القسم
والتعجب معا كقوله

كفسبتهم الطلب الى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة
 ما لكل الى الجزء اه ذنوشري (قوله لله) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد
 بكسر المهملة ففتح التختية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة في قرن الوعل وتما
 بمشخر به الظيان والاس * بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى والظيان بالظاء
 المشالة والتختية المشددة يامين البر والاس شجر معروف كذا في الشمني
 والدماميني وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدره و بدر
 وان كان المقيس جمع على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيد قول المصنف في
 جمع التكسير ولفعلة فعلى والذي في القاموس أن اسم العقدة في قرن الوعل
 الحيد أى بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود وأحياد وحيد كعشب اه فاعل في
 المفرد لغتين اتأنيث بالتاء وتركه والمعنى أن هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج
 الى موضع يمكن أن يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالباً ومع هذا لا بد
 أن يفنى (قوله ياللماء والعشب) بفتح اللام على أنه ما مستغاث به ما مجازاً
 لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى ياماء وباعشب أقبل فلهذا وقتك واللام على
 هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفي نحو يالزيد لمعرو ومعنى
 أتعجب على خلاف سياقى وبكسرهما على أنهما مستغاث لاجلها والمستغاث
 به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعوقمى للماء والعشب على
 خلاف أيضاً سياقى (قوله فيما لك) الاظهر جعل ما بعدها مستغاثاً به مجازاً والمغار
 اسم مفعول من أغرت الجبل قلته فاضافته الى القتل للمبالغة وقوله شئت أى
 ربطت والباء في يذبل معنى في ويذبل ع لم جبل لا ينصرف وانما جره لاجل
 الروى والمعنى كأن نجومه اطوله وعدم غيبته اربطت بالجبال المقنولة في يذبل فلا
 تسير هذا ما ظهر لى (قوله وثروة) أى غنى (قوله الصيرورة) انكرها
 البصريون وجعلوا اللام في مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة
 والحزن لكونه نتيجة التقاطعهم بترتب المحبة والتبني واستعيرت له اللام (قوله نحو
 قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه ولقد وصلناهم القول دما ميني (قوله
 التبيين على ما سبق في الى) اعلم أن ما بعد الى التبيينية فاعل وما قبله من مفعول واللام
 التبيينية بعكس ذلك فاذا قلت زيد أحب الى كنت أنت المحب وزيد المحبوب واذا
 قلت زيد أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت أن كلام
 الشارح يوههم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام في نحو تبالز يد
 واللام في نحو سقى العمرو وجعلوا الاولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول
 قالوا وهى ومجرورها خبر محذوف أى أرادنى لزيد أو متعلق بخذوف أى لزيد أعنى
 فالكلام جملتان والاولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر

لله يبقى على الايام ذو حيد
 ونحو لله لا يؤخر الاجل
 وتختص باسم الله تعالى
 (الحادى عشر) التعجب
 الجرد عن القسم ويستعمل
 في النداء كقوله ياللماء
 والعشب اذا تعجبوا من
 كثرتهما وقوله
 فيا للذين ليل كأن نجومه
 بكل مغار القتل شئت
 يذبل * وفي غيره كقوله لله
 دره فارسا لله أنت وقوله
 شباب وشيب وافقار وثروة
 لله هذا الدهر كيف
 ترددا * الثمانى عشر
 الصيرورة نحو فالتقطه
 آل فرعون ليكون لهم
 عدوا وخرنا وتسبى لام
 العاقبة ولام المآل
 (الثالث عشر) التبليغ
 وهى الجارة لاسم السامع
 نحو قلت له كذا وجعله
 الشارح مثبلاً للام التعدية
 الرابع عشر التبيين على
 ما سبق في الى * الخامس
 عشر موافقة على في
 الاستعلاء الحقيقى نحو

ويخترون للاذقان وقوله
فخر مصر يعاليددين والقم
والجازي نخووان أسأتم
فلها واشترطى لهم الولاء
وأشعره النحاس
السادس عشر موافقة
بعد نخو أقم الصلاة لدلوك
الشمس * السابع عشر
موافقة عند نخو كتيبه
لحمس خلون وجعل منه
ابن جني قراءة الجحدرى
بل كذبوا بالحق لما جاءهم
بكسر اللام وتخفيف الميم
الثامن عشر موافقة في
نخو ونضع الموازين القسط
ليوم القيامة لا يجليها
نوتها الا هو وقولهم مضى
اسبيله * التاسع عشر
موافقة من كقوله
اننا الفضل في الدنيا وانفلت
راغم * ونحن نكلم يوم
القيامة أفضل * المتمم
عشر من موافقة عن نخو
قالت أخراهم لأولاهم
ربنا هؤلاء أضلونا وقوله
كضرائر الحسناء قلن
لوجهها * حداو بغضائه
لدميم * الحادى والعشرون
موافقة مع كقوله

فالكلام جملة واحدة فتأمل ثم رأيت الدمامينى نقل عن ابن الحاجب وابن مالك
ما يوافقهم نعم يتعين ما قلوه في نحو سقيا لك ان جعل سقيا ثابعا من اسق اذ لا يجتمع
خطا بان لشخصين في جملة واحدة فان جعل ثابعا من سقى على أن الخبر بمعنى الطيب
كان الاولى فيه أيضا ما قلنا قدسبر (قوله ويخترون للاذقان) جمع ذقن بالتحريك
مجمع اللحيين من أسفلهما كما في القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما
ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله
وأشعره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها
للاستعلاء مطلقا الاظهر الثاني وعبارة المغنى ونحو قوله عليه الصلاة والسلام
لعائشة اشترطى لهم الولاء وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف في
العربية لهم بمعنى عليهم اه (قوله نخو كتيبه لحمس خلون) الاظهر ما نقله
الدمامينى عن بعضهم أنها في المثال بمعنى بعد كما أنها في قولك كتيبه للياسة بقيت
بمعنى قبل وفي قولك كتيبه لغرة كذا بمعنى في (قوله قراءة الجحدرى) في القاموس
الجحدرى القصير ثم قال وجحدر كجعفر جدر (قوله لا يجليها الوقتها الا هو) أى في وقتها
ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء في نفسه أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة
زمن المبعث من القبور والوقت اليوم الآخر كما فتسكون الظرفية من ظرفية
الجزء في الكل أو المراد لا يجلي ما فيها (قوله موافقة من) أى البيانية على خلاف
يأتى في أفعل التفضيل (قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية
عن الذلة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله
تعالى وقال الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولولا ذلك لقميل
ما سبقتمونا يعنى لو جعلت اللام لتبليغ لكن يندفع ما قال بأمر أحدها أن يكون
في الكلام التقات من الخطاب الى الغيبة الثاني أن يكون اسم المفعول عنهم محذوفا
أى وقال الذين كفروا والذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ما سبقونا
اليه الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي بالقول فلنك في حكاية من قال
أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية
للمعنى وحال الحكاية فان زيدا غائب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت شخصا بانك
بخيل وأردت الحكاية فلنك أن تقول قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله
الرشى (قوله نخو قالت أخراهم لأولاهم) يحتمل أن المعنى في شأن أولاهم وكذا فيما
بعده فلا شاهد فيهما (قوله لدميم) بالدال المهمله من الدمامة وهى القبح أو معناه
دملى بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه * فائدة * كسر لام الجر مع
الظاهر الا المستغاث وفتحها مع الضمير الا الباء هو المشهور وفتحها بعض العرب
مع الظاهر مطلقا وكسر ها خراعة مع الضمير وكسر الباء مطلقا هو المشهور وقال

أبوحيان وحكي أبو الفتح عن بعضهم فتكهما مع الظاهر كذا في الهمع (قوله استبين)
 أي الطالب بيان أو الدلالة عليها بما ذكر (قوله وقد بينان السببا) تدل حقيقة بالنسبة
 إلى الباء والتعليق بالنسبة إلى في فهمي من المشترك المستعمل في معنييه أو هي
 للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء أكثر لا قليل (قوله ومثل مع الخ)
 حال من الضمير الجرو وربا بباء متقدمة عليه طوار ذلك على مذهب المصنف كحصر
 والمراد المنطوق في أصل المصاحبة فلا ينافي أن الأول مع المصاحبة الكلا
 الطوطاة لذاتها أو لدول الباء المصاحبة لثبوتية الطوطاة فغيرها كما هو معني
 الحرف على ما انتهى عند المتأخرين وقد مر بيانه (قوله حقيقة) أي بأن يكون
 لظرف استواء وللظرف في تحته يزفون قد تدور في علمه نفاة أو الاحتواء فتدور
 في سعة أو التحيز فتدور في ريد لم يحاز ومنه الزمانية فتدور في يوم كذا أفاده
 يسر وقضية كلا المعنى والجمع أن الزمانية حقيقة تدور في ظرفية في قوله
 تعالى إن المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة
 إلى العيون فبالمزاج استعمال كما في حقيقة ومجازا وهو عند من ذلك أعجب
 بأنه يجعل من عموم المجاز يجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسب ما هو مطلق
 الملازمة ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم في أصبعي والقلمسوة في رأسي
 إلا أن فيها قلبا لاندلسا كن المناسب نقل المظروف للظرف والامر هنا بالعكس
 فلبوا الكلام رعاية له هذا الاعتبار ونظيره ما في القلب عرضت المناقصة على
 الخوض لأن المعروف ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد قبل
 وقدره لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروف عليه والامر هنا
 بالعكس فلبوا الكلام رعاية له هذا الاعتبار وقيل المثل عرضت الخوض على
 المناقصة وقيل لا قلب في واحد منهما ما من إلا ما بيني والشمي (قوله دخلت امرأة
 الخ) المرأة من بني إسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهررة
 أنها مؤمنة (قوله لأصلبكم في جذوع النخل) أي عليها فشمه الاستعلام المطلق
 بالظرفية المطابقة فسمى التشبيه الجزئيات كل فاستعمل بناء على هذا التشبيه
 الحاصل بالمرآة فظة في المعنى إلى وهو استعارة جزئية هذا مذهب الكوفيين
 وجعلها البصريون لظرفية بناء على تشبيه المصلوب تمكنه من الجذع بالحال فيه
 على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف فيجامع التمكن في كل
 على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفي على الوجهين تخييل وهو هذا التحقيق
 يعرف ما في الحوائث من الساهل (قوله في سرحة) أي شجرة عظيمة والمعنى
 أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايسة) أي كون ما قبلها ملحوظا
 بقياس ما بعده ما هو الواقعة بينه فضول سابق وفاضل لاحق كما في المعنى

السابع موافقة من كقوله الأعم صباحاً أيها الطلل البالي * وهل يعن من كان في العصر الخالي وهل يعن من كان أحدث عهد * ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال (٢٣٤) أي من ثلاثة أحوال * الثامن موافقة الباء كقوله

ويركب يوم الروع منا
فوارس * بصيرون في طعن
الاباهر والكلبي * التاسع
التعويض وهي الزائدة
عوضاً من أخرى محذوفة
كقوله شربت فيمن رغبت
تريد شربت من رغبت فيه
أجاز ذلك التأطيم قيساً
على قوله

ولا يؤاتيك فيما ناب من
حدث * الأخوثة وانظر
بمن تنق * أي فالتلزم
تنق به * العاشر التوكيد
وهي الزائدة الغير تعويض
أجز ذلك التأسيس في
الضرورة كقوله

أنا أبو سعد الابل دحا
يخال في سواده يرنجا
وأجازه بعضهم في قوة تعالى
وقال أركبوا فيها بسم الله
وأما الباء فلها خمسة عشر
معنى ذكر منها عشرة
الاول البذل نحو ما يسرني
بهاجر النعم وقوله

فأيت لي بهم قوماً إذا ركبوا
شنوا الاغارة فرساناً وركبوا
(الثاني) الظرفية نحو
واقعد نصركم الله يدر

ويظهر لي صحة العكس أيضاً (قوله موافقة من) أي التبعية وجماعها الشحني
على الابتدائية فالعيني في البيت ثلاثين شهراً مبتدأ ثم انقباض ثلاثة أحوال
فتكون المدة خمسة أعوام ونصفاً وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام
على البيت الاول في الموصول (قوله من كان أحدث عهد) لعل المراد طلل كان
أقل زمن مضى من تأنيده بأهـ له تلك المدة واستعمل من في غير العاقل مجازاً
(قوله موافقة الباء) أي التي لا تصاق حقيقة أو مجازاً شحني (قوله يوم الروع)
بفتح الراء الفزع والفواس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق
الانقطاع صاحبها قال الجوهري وهـ ما أبهر ان يخرجان من القلب والكلام
جميع كنية أو كوة بضمهما (قوله قياساً إلخ) أو رد عليه أن المقيس عليه لا يتعين
زيادة الماء فيه لجواز أن تكون من اسمة فها مية لا موصولة وأن الكلام تم بقوله
فالتلزم ابتدأ مـ تفهما اسمة فها ما انكارياً بقوله بمن تنق على أن زيادة الباء
في مثل ذلك غير قياسي فلا يقاس عليه غيره وفي الجمع أن ابن مالك حكى الزيادة
عوضاً في الباء وعن علي وقاسها في الى وفي واللام ومن فيقال عرفت بمن عجت
ولمن قلت والى من أويت وفيمن رغبت وأن أباحيان منعها في الجميع (قوله
ولا يؤاتيك) مفعول الفاء ولك ابدال الهمزة واوا كقوله الدمايني أي يساعداً
(قوله دجا) أي أظلم يخال بالبناء للمجهول يريد جاف الباء والراء وسكون النون
أي جلد الأسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الاربندج ويـ سرأوله جلد
أسود ثم قال واليرندج السواد يسود به الخلف أو هو الزاج اهـ ويحتمل أن تكون
في سببية فلا شاهد فيه (قوله شنوا) أي فرقوا والاغارة مفعول به أو المفعول
به محذوف أي فرقوا الاعداء والاغارة مفعول والفرسان ركاب الخيل
والركاب ركاب الابل (قوله الظرفية) أي زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثلين
(قوله الثالث السببية) منها الباء التجر يديته نحو أقيمت بريد أسداً أي بسبب
بقاء زيد فهو على حذف مضاف كقوله الرضي وقيل انها ظرفية وقيل للعبية والتجر يد
أن يتترع من ذي صفة آخر مثله مصالفة في كماله في تلك الصفة كذا في الدمايني
والشحني (قوله الرابع التعليل) ينبغي استقامته كافي المغني وغيره لان التعليل
والسببية شيء واحد كقوله أبو حيان والسيوطي وغيرهما ويوافق قوله في الكلام
على في السببية وتسمى التعليلية أيضاً وقرئ الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن
العلة متأخرة في الوجود ومتقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض وأما
السبب فهو متقدم ذهنياً وخارجاً السكن يمنع من توبيخه صنيع الشارح بهـ سدائمه

ونحنياهم بسحر * الثالث السببية فخوفك لا أخذنا بديته * الرابع التعليل نحو
فبظلم من الذين هادوا جرت مناعهم طبيبات أحلت لهم * الخامس

للتعليل

للتعجيل بسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق بينهما وبين السببية أن بقاء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين الفاعل ومفعوله بنحو بريت القلم بالسكين قاله شمس (قوله التعدية) أى الخاصة كما يفيد ما بعده (قوله وهى المعاقبة له - مرة) التعدية به - ذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى اتصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا فى حكم الزائدة شئى ودما ميمنى (قوله فى تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعولاً به مع الباء بواسطتها ومع الهجرزة بلا واسطة (قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعدى كجزم به الدما ميمنى وقوله الفاعل القاصر خبراً أكثر وجعل الهوى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبراً أكثر محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل قال فى المغنى ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضاً وصلك الحجر بالحجر قال الدما ميمنى ويرد عليه أنه إذا كان الاصل ذلك لم تسكن الباء الداخلة على ما كان فاعلاً بل على ما كان مفعولاً فلا يشمله أيضاً بقاء التعدية المتقدمة ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعضاً وصلك الحجر بالحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اه (قوله بمعنى أذهبته) لا فرق بينهما - ما خلا فالن فرق باقتضاء ذهب بزيد انصاحبة فى الذهاب بخلاف أذهب بزيدا ومما يردّه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وان أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالجىء فى قوله تعالى وجاء ربك لانه ظاهر البعد نعم من فرق صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين أذهب به وذهب به أن معنى أذهب به أزاله وجعله ذاهباً ويقال ذهب به إذا استعجمه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اه قال الشئى ولا يخفى ما فى قول الزمخشري والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر ذهب مع الباء لا محذور فى نسبته الى الله تعالى أصلاً (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله بقاء البدل أن يقول بقاء العوض والفرق بين بقاء التعويض وباء البدل كما قاله شمس أن فى بقاء التعويض مقابلة شئ بشئ بأن يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شئ فى مقابله وفى بقاء البدل اختياراً أحد الشئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل بقاء البدل أعم مطلقاً وهو ما استظهره فى الهمع فتكون هى الداخلة على اختيار شئ على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أولاً والاول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو وأمسكت بزيد الخ) فيه ألف ونشر مرتب

الاستعانة بنحو كتبت بالقلم
(السادس) التعدية وتسمى
باء النقل وهى المعاقبة
لله هجرزة فى تصيير الفاعل
مفعولاً وأكثر ما تعدى
الفعل القاصر نحو ذهبت
بزيد بمعنى أذهبته ومنه
ذهب الله بنورهم وقري
أذهب الله نورهم * السابع
التعويض نحو دعت هذا
بألف وتسمى بقاء المقابلة
أيضاً * الثامن الاصاق
حقيقة ومجازاً نحو أمسكت
بزيد ونحو مررت به.

لغني أمسكت يزيد فضت على شيء من جسمه أو ما يحبس من ثوب أو نحوه وإلهذا
 كان أبلغ من أمسكت زيد إلا أن معناه المنع من الانصراف بأي وجه كان ومعنى
 مررت يزيد أصقت مرورى يمكن يقرب منه قوله في المغنى ونازع الدماميني في
 كون الاصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقة واستظهر أنه نجاز يجعل
 الاصاق الامساك بالثوب الاصاق يزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور
 بعدى فتكون للاستعلاء المجازى كأن المار يجاوزته المرور به استعمل على عليه
 (قوله وهذا المغنى لا يفارقها) التزامه بحوج في بعض الاماكن الى تكاف كفى
 ذهب الله بنورهم وبالله لا فعل من (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو فسبح بحمديك
 بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمدك ربك وقبل للاستعانة ببناء على أنه
 مضاف لفاعله أى بما حمد الرب به نفسه وقوله في المغنى (قوله العاشر التبعيض)
 اختار في الباء من قوله تعالى واسبحوا برؤسكم فنقل صاحب الكشف عن
 مالك أنهما إذا فجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان عملا بالمجاز لكنه أحوط
 وقال بعض أتباعه هي للاصاق فيجب أيضا الاستيعاب إذا لمعنى الصقوا المسح
 للرأس وهو اسم السكاة لا بعضه وقول بعض من لم يوجب الاستيعاب كما ممتنا
 الشافعي هي للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله لما في صحيح مسلم من أنه صلى الله
 عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته وما في سنن أبي داود وغيرهما من أنه صلى الله
 عليه وسلم مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كفى فقع الباري وقال
 بعضهم للاستعانة نحو كفت بالقلم لمكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو الزال
 عنه ولا آخر بالباء وهو المزيل لحذف الاول والاصل واسبحوا أيديكم برؤسكم فلم
 يقع المسح الأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة
 فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها
 آلة المسح اليد دما ميني لمخصا (قوله نحو عينا الخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى
 وقال الزنجشري المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعدل فجعلها
 للمصاحبة (قوله المجاورة) قال بعضهم يختص هذا المغنى بالسؤال وقبل لا يختص
 بدليل قوله تعالى يسبحونهم بين أيديهم وبأيامهم ثم ويوم تشقق السماء بالغمام
 وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاورة وحلوا مع السؤال على السببية ورد بأن
 الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسؤول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم
 في وبأيامهم ثم ظرفية أى ويكون في أيامهم لأن أصل النور فيها إلا أن بها أخذ
 السعداء مما نفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي بالغمام للاستعانة لأن الغمام
 كالألوان عليها البيضاء سببية تقدير مضاف فتال بسبب طلوع الغمام منها
 وهو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من

وهذا المغنى لا يفارقها وإلهذا

اقتصر عليه سيبويه
 (التاسع) المصاحبة نحو
 اهبط بسلام أى معه
 (العاشر) التبعيض نحو
 عينا يشرب بها عباد الله
 وقوله

شربن بماء الحرم ثم رفعت
 متى ليج خضرهن نبيج
 (الحادى عشر) المجاورة
 كعن نحو فاسأل به خبير
 بدليل يسألون عن أنه أنكم
 وإلى هذه الثلاثة الأشارة
 بقوله * ومثل مع ومن وعن
 بها انطق *

هـ- إذا ما ذكره في هذا الكتاب * الثاني عشر، وافقه تعالى فتخو من أن تأمنه بقنطار يدل هل آمنكم عليه إلا كما
أمنكم على أخيه من قبل (٢٣٧) * الثالث عشر القسم وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر

الفعل معها نحو أقسم بالله
والدخول على الضمير نحو
بل لا أفعلن * الرابع عشر
مرافقة إلى نحو وقد أحسن

في أي إلى وقيل ضمن
أحسن معني لطف
(الخامس عشر) التوكيد

وهي الزائدة نحو كفي بالله
شهيديا ولا تلقوا بأيديكم

إلى التهلكة بحسبك درهم
ليس زيد بقائم (على

للاستعلاء ومعني في وعن)
أي تنجي على الحرفية

لعمري عشرة ذكر منها هنا
ثلاثة * الأول الاستعلاء

وهو الأصل فيها ويكون
حقيقة ومجازا نحو وعلمها

وعلى الفلك تخملون ونحو
فضلنا بعضهم على بعض

(الثاني) الظرفية كفي
نحو على حين غفلة * الثالث

المجازة كعن كقوله

إذا رزيت على بنو قشير

(الرابع) التعليل كأنام

نحو واتكبر والله على

ما هداكم وقوله

علام تقول الرمح بثقل عاتق

(الخامس) المصاحبة

كمن نحو وآتي المال على

حبه وإن ربك لذو مغفرة

لناس على ظلمهم * السادس موافقة من نحو إذا

كأنواع الناس يستوفون (السابع) موافقة الباء نحو حقيق

على أن لا أقول وقد قرأ أي بالباء * الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

الغمام والملائكة اه (قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب) اعترض بأن
المصنف لم يذكر التعليل وإنما قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معني
ذكر منها عشرة وهذا ما انفاد قوله هذا ما ذكره الخ لا نقضاً له أن ما ذكره أحد عشر
فيكون الصواب تأخير بعد قوله هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر
التعليل بذكره السبب للاتحادهما معني على ما مر وانما عداً أولاً ما ذكره المصنف
عشرة نظراً للاتحادهما معني وثانياً أحد عشر نظراً إلى اختلافهما عبارة (قوله
ولذلك خصت الخ) بقي خاصة ثمانية وهي استعمالها في القسم الاستعطاف وهو
ما جوابه انشائي نحو والله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة وهي جرهما في القسم وغيره
ورد بأن اللام كذلك اه دما بيني ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسماً بل الباء فيه
متعلقة بأسألتك محذوفاً لا بأقسم (قوله نحو كفي بالله شهيد الخ) عدد الامثلة إشارة
إلى أنم أزيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك
أيضا كما مر في فصل في ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهي
المصاحبة لفاعل أفعول في التعجب على قول الجمه ور كما سيأتي في باب وجيزة في
الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفي وواردة في الضرورة نحو

ألم يأتيك والانباء تهي * بما لاقت ابون بني زياد
والزائدة مع المفعول غير مقبولة وان كان مفعول كفي نحو كفي بالمرء كذا بأن يحدث
بكل ما سمع كذا في الجاني وقامها الرضي في مفعول عرف وعلم الذي معناه
وجهل وسمع وأحسن وكذا مع المبتدأ نحو كيف بل إذا كان كذا وبحسبك درهم
وكذا مع خبر نحو * ومنعكها بشئ يستطاع * فلا قياس معهما والزائدة مع خبر
ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقبولة دما بيني لمخصا
(قوله أي تنجي على الحرفية) قيد بالحرفية فنادون السكف وعن مع مجي كل اسم
بعد تنبيه المصنف الآتي على الاسمية في على وقرب في السكف وعن (قوله ويكون
حقيقة ومجازا) قل الفارضي وأما نحو توكلت على الله فهو جمعي بالإضافة
والاستناد أي أنصفت توكلني وأسندته إلى الله إذ لا يعول على الله تعالى شئ لا حقيقة
ولا مجازا اه (قوله ونحو فضاء الخ) جعل الدما بيني الاستعلاء المجازي الاستعلاء
على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أي هاديا وجعل الاستعلاء
المعنوي على نفس المجرور ونحو فضاء الخ ونحو ولهم على ذنب حقيقيا (قوله كقوله
إذا رزيت على) وقيل ضمن رضى معني عطف (قوله على حبه) أي مع حب المال
وقبل على تعليلية والضمير لك (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام

لناس على ظلمهم * السادس موافقة من نحو إذا كأنواع الناس يستوفون (السابع) موافقة الباء نحو حقيق
على أن لا أقول وقد قرأ أي بالباء * الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

بني الاسلام على خمس أي منها وبه تدفع ما يقال هذه الخمس هي الاسلام فكيف
 يكون مبنيًا عليها وأوجب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية
 والجزئية كاف (قوله يعمل) أي يعمل بالاجرة وقيل أن مقول يحد محذوف أي
 ان لم يحد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهما انكاريا فقال على من يتكلم (قوله
 أفنان العضاء) جمع فن وهو الغصن والعضاء بكسر العين المهملة آخره هاء كما
 في الشئ وغيره جمع عضه كعنب أو عضه كعنبه أو عضاه كرسالة كل شجرة
 ذات شوك أو ما عظم منها كذا في القاموس وتروق أي تعجب وهو يتعدى بنفسه
 يقال راقه أي أعجبه كذا في القاموس وابقاع الاعجاب على الأفنان على طريق المجاز
 وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأتها كذا في الألفاظ عن بقية النسوة وعليه
 فالأيقاع حقيق (قوله وفيه نظير) وجهه أنه لا يشعن كون تروق بمعنى تعجب حتى
 تكون على زائدة اذ يصح أن يكون بمعنى تزد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى
 يعلى كذا في القاموس هذا ما ظهر لي في وجهه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما
 قيل هنا (قوله والاضراب) أي عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم
 وهو اضرب ابطل إلى فان قوله على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوهمه
 قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار
 ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى
 التي بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشئ لكونها بمنزلة حرف الاستدراك
 والاضراب كما قيل بذلك في حاشا الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ
 محذوف أي والتحقيق كائن على أن الخ لان ما قبلها وقع لأعلى وجه التحقيق (قوله
 وقد تنجى عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم أن تكون حجة نظرا ولا أعلم أحدا
 قال انه اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر همع (قوله كما على الخ) فيه وصل
 ما المصدر به بجملة اسمية وهو جازئ وان كان قليلا (قوله كما رأيت) أي في قوله اذا
 رضيت على تنويع (قوله المجاوزة) هي بعد شئ مذكورا وغير مذكور عما بعدهما
 بسبب الحدث قبلها فالاول نحو رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم
 القوس بسبب الرمي والثاني نحو رضى الله عنك أي جاوزتك المؤاخذه بسبب
 الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو
 أخذت العلم عن عمرو كما علمت ما علمه جاوز العلم بسبب الأخذ هذا المخلص
 ما أفاده سم ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كانه لما عرفت المسؤل بالمسؤل عنه
 جاوز المسؤل عنه بسبب السؤال وأنت خبير بان هذا انما يظهر اذا أفاد
 المسؤل المسؤل عنه لا اذ لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن
 الشئ لا جعل البعد للشئ من المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال

ان الكريم وأيك يعمل
 ان لم يجد يوما على من يتكلم
 أي من يتكلم عليه
 (التاسع) الزيادة لغير
 تعويض وهو قليل كقوله
 أي الله الا أن سرحة مالك
 على كل أفنان العضاء
 تروق وفيه نظير العائر
 الاستدراك والاضراب
 كقوله

بكل تدأينا فلم يشف ما بنا
 على أن قرب الدار خير من
 البعد * على أن قرب
 الدار ليس بنافع * اذا كان
 من تهموا ليس يذو
 (بمعن تجاوزا عن من قد
 فطن وقد تنجى) عن
 (موضع بعد) موضع (على
 كما على موضع عن قد جعلنا)
 كما رأيت وجهه معاني عن
 حشرة أيضا اقتصر منها
 الناطم على هذه الثلاثة
 (الاول) المجاوزة وهي
 الاصل فيها

ولم يذ كر البصريون سواه نحو سافرث عن البلد ورغبت عن كذا (الثاني) البعدية وهو المشار اليه بقوله وقد تجي
موضع بعد نحو عما قليل ليصبح ناديين اتركبن طبقة من طبق أى حالا بعد حال * الثالث الاستعلاء كعلي نحو
فانما ينجل عن نفسه وقوله (٢٣٩) * لا ابن عمك لا أفضل في حسب * عنى ولا أنت ديانى

فتخزوني * الرابع التعليل
نحو وما نحن بتاركى آلهتنا
عن قولك وما كان استغفار
ابراهيم لآبيه الا عن موعدة
وعندها آياه * الخامس
الظرفية كقوله

وآس سراة الحى حيث
لقيمهم * ولا قل عن حمل
الرابعة وانما * السادس
موافقة من نحو وهو الذى
يقبل التوبة عن عباده
أولئك الذين يتقبل عنهم
أحسن ما عملوا * السابع
موافقة الباء نحو وما ينطق
عن الهوى والظاهر أنما
على حقيقتها وأن المعنى
وما يصد ر قوله عن الهوى
الثامن الاستعانة قاله
الناظم ومثله بنحور ميت
عن القوس لانهم يقولون
رميت بالقوس وفيه رد
على الحريرى في انكاره
أن يقال ذلك الا اذا كانت
القوس هى المرمية
(التاسع) البدل نحو واثقوا
يوما لا تجزى نفس عن
نفس شيئا وفى الحديث
صوتى عن أملك * العاشر

فاعرف دلالة (قوله ولم يذ كر البصريون سواه) وتكفوا الهامى المحال التى لا تظهر
فيها المجاوزة معنى يصلح للمجازاة ولم يرتكبوا التضمن ولا غيره مما ارتكبوه في
غيرها من الحروف (قوله أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل
من النطفة الى ما بعدهها وقيل غير ذلك قال فى شرح الباب والاولى أن عن باقية
على ظاهرها والمعنى طبقة ما تجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه (قول لا ابن
عمك) أى لله در ابن عمك خذ فى لام الجر واللام الاولى من اسم الخلافة ففيه شذوذ
من وجهين وحذف المضاف وأنب عنه المضاف اليه ولك أن تستغنى عن تقدير
المضاف أفضل أى أنت ديانى أى مالى فتخزوني أى تسوسنى وتقهزنى وهو
يسكون الواو اما تحقيقا من فتحه النصب مثل ما تأتينا فتحد ثما بالنصب واما رفعاً
عطفا على الجملة الاستهية المنقبة قبله لأن المعنى ما أنت ديانى لما أنت تخزوني
(قوله نحو وما نحن الخ) ويحتمل أن المعنى ترك صادر عن قولك الا صادر عن
موعدة (قوله وآس سراة الحى) من آساه عبد الهمة أى واساه أى أعطاه ثم افهم
والرابعة بالكسر نحو حمالة أى أقساط ما يتحملة الانسان من دية أو غيرها
فمن بمعنى فى بدليل ولا تنيا فى ذكرى قال فى المعنى والظاهر أن معنى وفى عن كذا
جاوره ولم يدخل فيه وفى فيه دخل فيه وقرأه أى والمراد فى البيت المعنى الاول
فكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن
عباده (قوله بنحور ميت عن القوس) أى ان أريد جعل القوس آلة للرمى
ومستعانها فيه (قوله في انكاره أن يقال ذلك الخ) على هذا تكون الباء للتعدية
ويكون رضى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر (قوله أنتجزع أن نفس)
يصح فى أن فتح الهمة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخله
على فعل حذف دلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى ان هلك نفس
والحمام الموت وقوله فهلا الخ الاصل فهلا تدفع عن التى بين جنبيلك فحذف الجار
قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدمامينى ظاهر كلام المعنى والتسهيل
أن شرط زيادتها التعويض وفى تفسير الثعلبى أنهم اختلفوا فى قوله تعالى يسألونك
عن الانفال فقيل عن علمها وقيل عن صلته وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف
مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً
بزيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد فى المعنى خامسا وهو المبادرة قال وذلك اذا

الزيادة لتعويض من أخرى مخذوفة كقوله أنتجزع ان نفس أناها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيلك تدفع
(شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائد التوكيد ورد) أى تجىء الكاف لمعان وجملتها أربعة اقصر منها فى العظم
على ثلاثة * الاول التشبيه وهو الاصل فيها نحو زيد كالأسد

اتصافهما في نحو سلم **ما تدخل وصل** كما تدخل الوقت ذكره ابن الخليل
والسيرافي وغيرهما وهو قريب جدا اه ويمكن تخريجهما على زيادة المكاف
وجعل ما صدرية وقتية أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد
المبادرة (قوله الثاني التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ويكأنه لا يفلح
الكافرون أى أعجب اعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضي أن ذلك قليل) أى بناء
على التبادر من تعدد الدخلة على المضارع وقد يقال التقليل بالقبلة الى التشبيه
فلا بنا في كثرته في نفسه (قوله ليس كمثله شيء) أى بناء على رأى عزاء في المعنى الى
الاكثر من قالوا الذلول لم تسكر زائدة لزمه الحال وهو اثبات المثل قال التفت زاني
في حاشية العبد لان التقي يعود الى الحكم لا الى المتعلقةات فقوله ليس كمن زيد
أحد يدل ظاهرا على أن لزيد بناء وان كان محتمل أن يكون في المثل له بناء على
عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو
نفي مثله قطعي اه ومنع كثرته في زيادته في الآية في بعض هؤلاء قالوا المثل
بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمختصون منهم قالوا الآية من
باب الكناية للبا لغته في التنزيه فهي باقية على حقيقة ما من نفي مثل مثله
لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله وانما كان لازما لان ذلك كان له مثل لكان
هو مثلا لمثله فلا يصح نفي مثله ولان مثل الشيء من يكون على أوصافه فإذا
نفوه عمر. مماثلة فقد نفوه عنه وظايره. مثلا لا يخل فانهم نفوا الخل عن مثله
والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقة ما من نفي مثل المثل حتى يلزم
وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فحصل
استحالة لازمة لان المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق
الاقرب) قاله رؤية نصف خيلا أى ضوا من الاقرب جميع قرب بضمين وضم
فيسكون الخاصرة أو من الشاكاة الى مراق البطن كفى القاموس والضمير في
فيها يرجع الى الخيل الموصوفة والمقق الطول الفاحش مع رقة (قوله على خير)
وقبل الكاف بمعنى الباء أى بخير قد قبل في قولهم كرا كرا أنت ان المعنى كمن على
الحال الذي أنت عليه وقيل ان المعنى كمن كاشخص الذي هو أنت أى كمن فيما
يستقبل مما لا لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسما) يكون فاعلا زمة فعولا
غيرهما وزعمها ابن مضاء اسما دائما كما في الهمع (قوله عن كالب) أى عن مثل
البرد أى عن من مثل البرد والمهم يسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب
أى الذى ذاب منه شيء فصغر ويبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن
الكاف حرف ومجرور عن محذوف مودوف بقوله كالب فلا شاهد فيه حينئذ
ويضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يظفر في مثل هذا الموضع (قوله

الثاني التعليل نحو واذكرو

كما هذا كم أى اهدايتكم
وعبارته هنا في التسميل
تقتضي أن ذلك قليل لكنه
قال في شرح الكافية
ودلائها على التعليل
كثيرة الثالث التوكيد
وهي الزائدة نحو وليس كمثله
شيء أى ليس شيء مثله وقوله

لواحق الاقرب فيها كالمق
أى فيها المق أى الطول

(الرابع) الاستعلاء قليل

لبعضهم كيف أصبحت

قال تكبر أى على يرو هو

قليل أشار الى ذلك في

التسميل بقوله وقد توافق

على (واستعمل) الكاف

(اسما) مع عمل مثل كفى

قوله

يضحكن عن كالب والمهم

أى عن مثل البرد وقوله

بكالقوة) أى بفرس كالقوة بفتح اللام وكسر هاء وسكون القاف كفى
 القاموس وهى العقاب والشغواء بمجتمعتين المعوجة المنقار وجأت من الجولان
 والكمنى المشجاع المتكمنى بسلاحه أى المتخطى به والمنفع المغطى رأسه
 بالبيضة قاله زكريا (قوله فى الاختيار) فأجازوا فى زيد كالاسد أن تكون
 السكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة معنى (قوله استعملوا اسمين)
 وهما حيتن ومينيان لمساواة الحرف فى اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب
 وغيره ونقل أبوحيان عن بعض أشياخه أنه ما معربان كذا فى الله جمع والقول
 بأعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه وفى الجمع عن ابن الطراوة
 والفارسي والمسلوطين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا
 تقول على على يعلو علوا وعلى يعلو علا كقبي يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولان
 علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لانها ترسم بالالف لان أصلها علو
 بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهما
 يظهر اذا كانت من على على أما اذا كانت من علا يعلو فكانتا بالالف لانها
 حيتن وذواية لكن يكفى فى نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية
 الحرفية لفظا ورسم على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق الحرفية رسما
 فى وجه أصلها فاعرفه ولم يتعرض المصنف لالى مع أنها جاءت اسماء بمعنى المنتهى
 ولعل ذلك لقلته وجاءت مفوزية بمعنى النعمة (قوله من أجل ذاعلها من دخلا)
 استشهدا على استعمالهما اسمين لا تقيد ولذا خص من لانها المسموع ودخولها
 عليهما كثيرا وسمع جر عن يعلى نادرا فعلم أن اسميتها لا تقيد بدخول من نعم تتعين
 اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا قلت زيد على السطح
 وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتها (قوله
 دريئة) هم مرة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقة التى يعلم عليها
 الرمي والطعن قاله العيني والمصريح وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى جواز باء
 بدل الهمزة (قوله غدت) أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظم بكسر
 الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مده صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية
 وكسر المهملة أى تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قيض عطف على قوله
 من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضا دمجمة قال الدماني
 القشر الاعلى من البيض وزيزاء بين مجتمعتين مكسورة وأولاهما وتفتح كما قاله
 السيوطى أرض غليظة مجهول بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعول أى محل
 لجهل السائر وتوهانه قال فى التصريح نقله عن ابن السيد وهو مجرور بأضافة
 زيزاء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلا

بكالقوة الشغواء جلت
 فلم أكن * لأواع الا
 بالكمنى المنفع * وهو
 مخصوص عند سيديويه
 والمحققين بالضرورة
 وأجازه كثيرون منهم
 الفارسي والناظم فى
 الاختيار (وكذا عن
 وعلى) استعملوا اسمين
 الاول بمعنى جانب والثانى
 بمعنى فوق (من أجل ذاعلها
 عليهم ما من دخلا) فى قوله
 ولقد أراى للرماح دريئة
 من عن يمين نارة وأما
 وكقوله
 غدت من عليه بعد ما تم
 ظمؤها * تصل وعن قيض
 بزيزاء مجهول *

قوله وتوهانه كذا بالأصل
 وصوابه وتبهانه بالياء اهـ

(قوله ومذومند) وكسر مهمما الغة همع (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبي قد
يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رأيتهم مذأومند أن الله خلقه بفتح الهمزة أما
أن كسرت فالاسمية متعينة (قوله كما إذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف
الفعل مثل لا لا قيدا والمراد الفعل الماضي فلا يجوز مذكوم لأن عاملهما
لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يحيز وه على حكاية الحال لا يجتمع
بجازان تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف اليه واسم عمله في الماضي
نقله يس عن ابن هشام ويقبى جوار ذلك عنه من جوار اجتماع مجازين
في الكلمة فتدبر (قوله فالاول) أي ما إذا رفع اسماء مفعلا (قوله وهما حينئذ
مبتدآن) أي حين اذ رفع ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لانهم مامعرتان
لفظا ومعنى أو معنى فقط على الخلاف اذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد
انقطاع الرؤية وأورد على ابتداء ثبتهما أنه لا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد
ذلك وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجراهما خافضين في أنهما لا يدخلان الاعلى
اسم الزمان أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني (قوله والتقدير أمد الخ)
فيه اف ونشر مرتب ومثل المعداد كما في المعنى الحاضر نحو مذكوم بناء على تجويز
بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتي أكثر العرب
على وجوب جرهما للحاضر (قوله وأول انقطاع) أي أول أمد انقطاع فوافق
قول المعنى وان كان أي الزمان ماضيا فمعناها ما أول المدة فاقصر البعض على
الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما في المعنى تقصير (قوله وقد أشعر
الخ) أي لان المبتدأ هو الرفع الخبر من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس)
قال في التصريح وهو مذهب الاخفش وأبي اسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي
ومعناها ما بين وبين مضافين المعنى ما القيمة مذكوم بيني وبين لقائه يومان اه
قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى واللفظ بأساء أما الاول فلانك تختبر
عن جميع المدة بأنهم يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب وأما الثاني فلأن يومان
نسكرة لا مسوغة لها وليس الطرف الواقع خبرا طرفا للمبتدأ حتى يكون تقديمه
مسوغا اذ لو كان نظرا لكان زائدا عليه وهو منافي للمراد اذ المراد أنه هو اه
وأنا أقول في كل من توجيهه الاول وتوجيهه الثاني نظرا أما النظر في توجيهه الاول
فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يقد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل
اللغة لان كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضا لکن
يفسده باعتبار العرف اذ لا يقال مثلا بيني وبين لقائه يومان عرفا الا اذا لم يكن
الا اليومان فقط وأما النظر في توجيهه الثاني فممنوع قوله يومان نسكرة لا مسوغة لها
بل المسوغة موجود وهو تهديم الطرف المختص وتعليقه عدم كون تقديمه مسوغا

(ومذومند) يستعملان أيضا
اسمين وحرفين فهما (اسمان
حيث رفعنا) اسماء مفعلا
(أو أوليا) جملة كما إذا أوليا
(الفعل) مع فاعله وهو
الغالب ولهذا اقتصر على
ذكره أو المبتدأ مع خبره
فالاول نحو ما رأيتهم مذكومان
أو مند يوم الجمعة وهما
حينئذ مبتدآن وما بعدهما
خبر والتقدير أمد انقطاع
الرؤية يومان وأول انقطاع
الرؤية يوم الجمعة وقد أشعر
بذلك قوله حيث رفعنا وقيل
بالعكس

بان الظرف المجهول خبر ليس ظرفا للمبتدأ اذ لو كان ظرفا لالخ مردود بل بطلان
 الملازمة اذ لا يجب كون ظرف الشيء زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة
 نحو في يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح
 وليت شعري كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب
 المعرب به كالمثال الثاني المجمع مع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذ يومان على
 كلامهم م يني وبين لقائه يومان أي كأن يني وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثاني
 فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم في المثال الثاني وقد علم من هذا التحقيق أن
 جماعهم مذوم منذ خبرين على التسامح الشائع في اعراب نحو زيد في الدار بقولهم
 زيد مبتدأ وفي الدار خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذوم مذ على الراجح وهذا
 المتعلق منكرة وحينئذ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذوم مذ على هذا القول بين
 وبين مضافين الى المعرفة كما نعرفين فهما الحقيقة بالابتداءية فتدبر ما قلناه
 بانصاف فانه متين قال الدماميني واعترض على جعلي مذوم منذ خبرا بان المعنى عليه
 كما قاله يني وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفا لنفسه
 والجواب أن هذا يرد على قولك يني وبين لقائه يومان وهو جازم في الجوابا عن
 هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه
 الجواب فاعرفه (قوله والمعنى يني الخ) أو رد عليه عدم الطراد لانه لا يأتي في نحو
 قولك يوم الاحد مارأيتهم مذ يوم الجمعة الا أن يجعل على حذف العاطف
 والمعطوف أي يني وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكلف (قوله
 وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا متعللا على
 جملة بخلافه على الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا متأنف استثنافا
 سائبا كما في الدماميني (قوله مذ كن) أي وقت وجد (قوله أو مذ مضى يومان) فيه
 أنا اذ قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين
 ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما
 اللهم الا أن يقدّر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى أن التكلم والتقدير
 وقت وجود أول اليومين ومضيهما أي واستمر الانتفاء الى الآن فتأمل (قوله
 والثاني) أي ما إذا وليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أي ناهز الخلم
 أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيقع الغلام فهو يافع ولا يقال موقع وان
 كان هو القياس (قوله وقيل الى زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير
 الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول
 مقابل المشهور وليس معطوفا على قيل الذي قبله ثم يني (قوله يكون هو
 الخبر) أي لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فكم) أي لا بدراية

والمعنى يني وبين الرؤية
 يومان وقيل ظرفان
 وما بعدهما فاعل يفعل
 محذوف أي مذ كان أو مذ
 مضى يومان واليه ذهب
 أكثر الكوفيين واختاره
 السهمي والناظم في التسهيل
 والثاني (بحسب مذما)
 وقوله
 ما زال مذ عقدت يده ازاره
 وقوله
 وما زلت أبغى الخير مذ أنا يافع
 والمشهور أنهما حينئذ
 ظرفان مضافان الى الجملة
 وقيل الى زمن مضاف الى
 الجملة وقيل مبتدآن
 فيجب تقدير زمن مضاف
 الى الجملة يكون هو الخبر
 (وان يحجزا) فهو ما حرفا
 بحر ثم ان كان ذلك (في مضى
 فكم) في المعنى
 نحو ما رأيتهم مذ يوم الجمعة
 ومذ يوم الجمعة أي من
 يوم الجمعة (وفي الحضور

معنى في استثنى) هما نحو ما رأيتهم مذنبين أو مذنبين منا أي (٢٤٤) في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت فان كان

المجرور به ما نسكرة كانا
معنى من والى معا كالمى
المعدود ونحو ما رأيتهم مذنبين
مذنبين وكونهم اذا جردا
حرفي جره وما ذهب اليه
الاكثرون وقبل هما
ظرفان منصوبان بالفعل
قبلهما ما تنبيهات
الاول أكثر العرب على
وجوب جرهما للعاشر
وعلى ترجيح جرهما للماضى
على رفعه كقوله
وربع عفت آثاره منذ أزمان
وعلى ترجيح رفعه للماضى
على جره لمن القليل فيها قوله
لمن الديار بقنة الحجر
أقوين مذبحهم ومذهره
(الثاني) أصل مذم مذبدل
رجوعهم الى ضم المذال من
مذ عند ملاقاته الساكن
نحو منذ اليوم ولولا أن
الأصل الضم لكسروا
ولان بعضهم يقول منذ من
طويل فيضم مع عدم
الساكن وقال ابن مكيون
هما أصلان لانه لا يتصرف
في الحرف وشبهه ويرده
تخفيفهم ان وكان ولكن
ورب وقال المسالقي اذا كانت
مذاتهما فأصلها منذ أو

(قوله معنى في استثنى) أى اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه
بهما (قوله نسكرة) أى معدودة اذ لا يجوز مذنبون كما تقدم أول الباب ولا ينافيه
ما في البيت الآتى ومذهره لانه متعددى المعنى وبها يعلم أن السكاف في قول
الشارح كالمى المعدود استقصائية وفي نسخ فان كان المجرور به ما نسكرة معدودا
كانا بمعنى من والى معان نحو مذنبين وهو واضح (قوله نحو ما رأيتهم مذنبين أو مذنبين منا)
فالمعنى ما رأيتهم من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله ورابع عفت آثاره)
أى ومنزل اندرست علاماته وقوله منذ أزمان قال سيم لعل هذا من العدد فتكون
بمعنى من والى معا (قوله بقنة الحجر) القنة يضم القاف وتشديد النون أعلى
الجبل والمراد بالحجر يكسر الحاء جحر ثمود وأقوين أى خلون حال من الديار بتقدير
قدوا الحجج بالسكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم المذال) أى على الأشهر
وجاء كسرهما عند ملاقاته الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد
الضم لانه قول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع
للهم لا رجوع الى الأصل (قوله ولان بعضهم يقول مذال) قد يقال الضم اتباع
(قوله مذكون) قال شيخنا السيد يضم الميم وسكون اللام وضم السكاف (قوله في
الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف يرى ما نصه
المراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والأفعال الجامة وذلك عسى وليس ونحوهما
فانهما تشبه الحرف في الجمود اه (قوله ويرده تخفيفهم ان الخ) أى وهذا
التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذا كما سيم ذكره الشارح في أول باب
التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبول (قوله المسالقي) نقل شيخنا السيد
أنه يفتح اللام (قوله بقی من الحروف رب) أى بقی من معانى الحروف معنى رب
وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذ كر معناها المسالقي من الخلاف
فقلل التكثير دائما وقلل التقليل دائما وعزى الى الأكثرين وقيل التكثير
كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أى مكتسية يقال كسى
بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس وبالنسبة أو النداء والمنادى محذوف وفي
الدينا طرف لغومة علق بكاسية وعارية خبر مبتدأ الذى هو كاسية هذا هو الظاهر
المحتمل وقول البعض كاسية مبتدأ وفي الدينا صفة وعارية خبره أو الظرف خبر
وعارية خبر بعد خبر ركب بوجهيه أما الاول فلان جعل في الدينا ظرفا مستقرا
صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدينا الذى هو المراد وأما الثانى
فلأن المقصود من الحديث الاخبار عن الكاسية في الدينا بانها عارية يوم القيامة
لا الاخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوزنا البعض في عارية

الجر

حرفا فهى أصل الثالث بقی من الحروف رب وهى للتكثير كثيرا وللتقليل
قليل فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة

الجر صيغة الكاسية على اللفظ والرفع صيغة لها على المحل والنصب على الحال
المنتظرة من الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أي ثابتة وفي الأخير نظر
لأن صاحب الحال لا يقدر العري فكيف تكون عارية حالاً منتظرة إلا أن
يجعل المعنى مقدر آخرهم بارزة المنعول لا مقدره عريهم بارزة الفاعل وإنما كانت
رب في الحديث لتكثر لانه مسوق للتخويف والتعظيم لا تناسبه وكذا قول
بعض العرب (قوله يارب صائمه الخ) استدله الكسائي على أعمال اسم الفاعل
ماضياً إذ لو لم يكن عاملاً للنصب في ضمير رمضان لكانت انما تته اليه محضة لانها
اضافة وصف الى غير معموله فتفقد التعريف مع أن رب لا تجوز المعرفة وقد يجاب
بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيه فاسم الفاعل غير ماض تنزى بلا
وقوله لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستتباع لانه المراد ان يجوز ثواب
صيامه وقيامه يوم القيامة أولن يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله لأرب مولود
وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه
الصلاة والسلام وضمير لم يلد له الى ذى ولد وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال
فسكرت اللام تشبيهاً ببناء كتف فالتقى سا كان فخركت الدال بالفتح اتباعاً لالياء
أو بالضم اتباعاً للهاء كذا في التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر
على الأصل في التخلص من التثنية الساكنين (قوله فلم يعق الخ) نقل في الهمع أن
ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حينئذ على الفعل (قوله نحو مما خطاهاهم الخ)
خطاهاهم مجرورة بكسرة مقدره بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطاهاهم
ولو مثل بهم السكان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال ما للاستسمية بمعنى
شيء فيكون ما بعده بالان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ) قد
يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها ما بأن اختصاصها بالاسماء أقوى
لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجزآن بعض الاسماء فلمضعفهما
بما ذكر كفاف العمل بخلافهما اسم (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف
بما وأول ما يوهوم ذلك يجعل ما مصدرية منسوبة مع الجملة بعدها بمصدر بناء
على جواز وصلها بالاستسمية مع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجسيم
القطيع من الابل والمؤبل بالموحدة المعد للقتية والعناجيج بعين مهملة وجيمين
الخبيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة
وفيهما خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعله من خبر الجامل (قوله كما الحبطات)
جماعة من تميم سموها باسم أبيهم الحبط بفتح فكسروا بفتحتين وهو الحرب بن مالك
ابن عمرو وسمى بذلك لأكاه بنابا بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه
وانتفاخ البطن من أكاه يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط

وقول بعض العرب عند
انقضاء رمضان يارب
صائمته لن يقومه وقائمته
لن يقومه * والثاني كقوله
أأرب مولود وليس له أب
وذى ولد لم يلد له أبوان اه
(وبعد من وعن وباء زيد ما
فلم يعق عن عمل قد علما)
لعدم ازالتهما الاختصاص
بنحو مما خطاهاهم أغرفوا
عما قليل فيما رحمة من الله
(وزيد بعد رب والكاف
فكف) عن الجر غالباً
وحينئذ لخلان على الجمل
كقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج بينهم المهار
وكقوله
كما الحبطات شر بني تميم
(وقد تلبها وأجر لم يكف)
كقوله

بفتح فكسر فلهذا القب بذلك من القاموس والعيني وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخطأ (قوله بين بصري) أي بين جهات الفصل التعدد الذي تقتضيه بين وهي من أرض الشام وقوله وطعنة نجلاء أي واسعة عطف على ضربة (قوله ونصير مولانا) اعل المراد به مولى الموالاته وقوله مجرور عليه وجارم من الجرم يضم الجيم وهو الذنب أي مذنب عليه ومذنب ويرى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فان الغالب في العامل بعدها كونه فعلا ماضيا كما في المغني وقال في الجمع والاصح أن رب تتعلق بالعاملي الذي يكون خبرا لمجرورها أو عاملا في موضعه أو مفسر له ويجب كونه أي العامل الذي يتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان انه المشهور عند الأكثرين وقيل يأتي حالا أيضا قاله ابن المراح قيل ويدأتى مستقبلا أيضا قاله ابن مالك اه مع حذف وترجيحه فعلق رب سيجري الشارح على خلافه وقوله أو مفسر له فيه نظرا إذا الظاهر أن تعلقها في صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالذكور المفسر له (قوله على فعل ماض) أي حقيقة لا تنزلا لأن دخولها على الماضي تنزلا من جملة المقابل للغالب كما يصنع الشارح (قوله ربما أوفيت في علم) أي نزلت على جبل (قوله نزل منزلة الخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن بود مستقبل حقيقة لانه في يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقيق في كل واحد لم أن عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل في التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارة تقول فاضع ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال الفارسي) غاية اقوله ونذر (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أي رب شيء هو الجامل المؤبد كائن فيهم وانما قدر الفارسي ضمير المحذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف تصرح (قوله أي رب شيء الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعد بدل والفا) قيل وبعدهم جمع (قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقمم بفتح تين والقمم بفتح فسكون واقتام كسحاب الغبار وقوله لا يشتري كانه وجهه أي جهره يحذف باء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهره بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد من شرح شواهد المغني للسيوطي (قوله ذي سعد) بضم تين جمع سعد بفتح الصاد العقبه وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة روي في هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له الملم بقض العروض (قوله فذلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لانهما أزهى هذا الفساق في

ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصري وطعنة نجلاء
واقوله
ونصير مولانا وزعم أنه
كما الناس مجرور عليه وجار
تنبية الغالب على رب
المكفوفة بما أن تدخل
على فعل ماض كقوله
ربما أوفيت في علم * وقد
تدخل على مضارع نزل
منزاته لتحقيق وقوعه نحو
ربما يؤذ الذين كفروا ونذر
دخولها على الجملة الاسمية
كقوله * ربما الجامل
المؤبد فيهم * حتى قال
الفارسي يجب أن تقدر
ما سماه مجرورا بمعنى شيء
والجامل خبرا لضمير
محذوف والجملة صفة ما أي
رب شيء هو الجامل المؤبد
(وحذف رب) لفظا
(فجرئت) منوية (بعد بدل
والفا) لكن على قوله
كقوله * بل بلد ملء
الفجاج قومه * لا يشتري
كانه وجهه وقوله
بل بلد ذي سعد وأضباب
وقوله
فذلك حبلى قد طرقت
ومرضع * وقوله

خُور قد لهوت بهن عين * (وبعد الواو اشاع هذا العمل) بكثرة كقوله * وليل كجوج البحر أرخى سدوله *
 * تنبيهان * الاول قد يجزئها محذوفة يدون هذه الاحرف كقوله رسم دار وقفت في طلاه * كدت أفضى
 الحياة من جلله وهو نادر وتال في التسهيل تجزئ محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قلبلا
 ومع التجرد أقل وممراده بالكثرة (٢٤٧) مع الغاء الكثرة النسبية أى كثير بالنسبة الى بل

(الثاني) قال في التسهيل
 وليس الجبر بالفاء وبل
 باتفاق وحكى ابن عصفور
 أيضا الاتفاق لكن في
 الارتشاف وزعم بعض
 النحويين أن الجبر هو الفاء
 وبل لنبأ بينهما من باب رب
 وأما الواو فذهب الكوفيون
 والمسيديون إلى أن الجبر بها
 والصحيح أن الجبر باب رب
 المضمر وهو مذهب
 البصريين (وقد يجزئ بسوى
 رب) من الحذف (لدى
 حذف) وهذا بعبارة يرى
 غير مطردة بعبارة غيره على
 السماع وذلك كقول رؤية
 وقد قيل له كيف أصبحت
 قال خير عافاك الله التقدير
 على خير وقوله
 أشارت كليب بالا كف
 الاصابع * وقوله * حتى
 تسدخ فارثي الاعلام
 أى الى كليب والى الاعلام
 (وبعبارة يرى مطردا) وذلك
 في ثلاثة عشر موضعا

الرجال وقوله قد طرقت أى أتيتها ليل (قوله خور) جمع حوراء وهى شديدة سواد
 العين مع شدة بياضها وعين جمع عينا وهى الواسعة العين (قوله وليل كجوج البحر)
 أى فى كثافتها وظلمتها والسدول السطور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار)
 أى رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض كالرمل والطلل
 ما يخص من آثارها كالوتد والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أى من
 أجله أو من عظيم شأنه لان الجلل بطلق بمعنى أجل وعظيم وحقير وأما جليل بالبناء
 على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهد السيموطى (قوله وهو نادر)
 أى جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثير بالنسبة الى بل) أى وان كان قليلا بالنسبة
 الى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لكن فى الارتشاف الخ)
 يحاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتد بالخالف لشذوذه في كيا الاتفاق (قوله
 والصحيح أن الجبر باب المضمر) لانه لم يعهد الجبر ببل والفاء أصلا ولا بالواو الا فى
 القسم (قوله وهذا) أى الجبر بسوى رب لدى الحذف (قوله كقول رؤية) بضم الراء
 وسكون الهزة ابن الجاج بن رؤية كان من فهاء العرب (قوله التقدير على خير)
 أى أو بخير كما فى التصريح (قوله حتى تسدخ) أى تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك)
 أى البعض الذى يرى مطردا من الجبر بسوى رب لدى الحذف (قوله دون عوض)
 أى من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليمكن من الجبر بالمحذوف اتفاقا لانه مع
 العوض قبل هو الجار كما مر ذلك (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف
 أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف
 وليس الجبر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجبر فى المذكورة لا المحذوفة لما يلزم
 عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو ممنوع على الاصح المعمولان خلق
 وآيات والعاملان فى الابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف
 الجمل (قوله ان يحظى) قال فى القاموس الخطوة بالضم والكسر والحظة كعدة
 المسكنة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظاء وحظى كل واحد من الزوجين
 عند صاحبه كرضي واحتظى وهى حظية كغنية اه ولم أجد فيه ولا فى غيره

(الاول) لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو والله لا فعلان * الثاني بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها
 حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أى من درهم خلا للزجاج فى تقديره الجبر بالاضافة كما بأتى فى بابها * الثالث فى
 جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد فى جواب بمن مررت (الرابع) فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف
 بحرف متصل نحو وفى خلقكم وما يث من دابة آيات تقوم بوقنون واختلاف الليل والنهار أى وفى اختلاف الليل
 وقوله أخا بنى الصبر أن يحظى بحاجته * وممن القبرع للابواب أن يلجا

أى ومقدم * الخامس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله ما لمحب جلد أن * ولا حبيب رافة فخير
(السادس) في المعطوف عليه بحرف منفصل بلوكقوله متى عذمت بنا ولو فقة منا * كقمت ولم تخشوا هوانا ولا وهنا
السابع في المقرون بالهـ - مزودة بعد ما تضمن مثل المحذوف (٢٤٨) نحو وأريد بن عمر واستفهما ما لن

قال مررت بزيد * الثامن
في المقرون به لا بعده نحو
هـ لا دينار لمن قال جئت
بدرهم * التاسع في المقرون
بان بعده نحو امر رب أيهم
أفضل ان زيد وان عمرو
وجعل سيمويه اشعار هذه
الباء بعد ان أسهل من
اشمار رب بعد الواو فاعلم
بذلك الطراد * العاشر
في المقرون بقاء الجزاء
بعده حكى يونس مررت
برجل صالح الصالح فطالح
أى الأمر بـ صالح فقد
مررت بطالح والذي حكا
سيمويه الصالحا فطالح
والاصح الحافظ لما وقدره
الا يكن صالحا فهو طالح
والا يكن صالحا يكن طالحا
الحادى عشر لام التعليل
اذا حرت كى وصلتها واهذا
تسمع النحويين يحزون في
نحو جئت كى تذكرنى أن
تكون كى تعليلية وأن
مضمرة بعدها وأن تكون
مصدرية واللام مقدرة
قبلها * الثاني عشر مع أن

حظى متعديا بالباء فاعله على تضمنين معنى ظفرا أو تنعم مثلا وقوله ومقدم أى مديم
والولوج الدخول (قوله أى ومقدم) ولولم يقدر الباء لم العطف على معجولى عاملين
مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال ان
يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء الا أن يقال العامل
في الباء آخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذوف موجود (قوله
في المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما لمحب جلد أن * يجرأ)
أى قوة للهجر والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيجب بالانصب على ان
(قوله ولو فقة) أى ولو بقية أى ولو عذمت بقية وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على
نلان لولا تدخل الاعلى الجملة دون المفرد والغالب في مثل هذا النصب كقوله
اننى بدابة ولو حمارا كفى الهمع (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا
الضمير في نظائره الآتية (قوله أسهل من انما ررب الخ) أى فيكون عمله محذوف
بعد أن أكثر مما ذكر وجهه كفى زكريا أن أن مختصة بالافعال وهى قوينة
الطلب للجار (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقاده وقوله الصالح أى
فى نفس الامر فطالح أى فى نفس الامر فلا تنافى وليس لفظ صالح الاول فى عبارة
المرادى والامر عليه باظهار (قوله الصالح فطالح) الشاهد فى فطالح وأما جرح صالح
لن الموضع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالتركيب ولا بعدم الفصل أفاده
شيخنا (قوله أى ان لا أمر بـ صالح فقد مررت بطالح) قال فى التصريح هذا تقدير ابن
مالك وقد رده سيمويه الا أن مررت بـ صالح فطالح قيل وقد رده سيمويه وهو
الصواب لانك اذا قلت الأمر رقت اخبارك أولا بالمرور فيما مضى لان الا
أمر رده عنه الا أمر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الـ كى أى الا أن فيما
يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بـ صالح فأنا قد مررت بطالح اهـ ملخصا
ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى ان لا أمر بان لا أن مررت
(قوله على ما ذهب اليه الخليل والسكسائي) أى من أن أن وصلتها وأن وصلتها
فى موضع جربا لحرف المقدرا على ما ذهب اليه سيمويه فوضعهما ماضى بترغ
الخافض (قوله الصالح لدخول الجار) أى بان يكون اسمها لم ينقض نفقه (قوله
يجزه جماعة من النحاة) وأما الجربا لجاورة نحو هذا جرحضب خرب فأنشبه جمهور

وأن نحو عجبت أنك قائم وأن قت على ما ذهب اليه الخليل والسكسائي
وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه * الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار أجاز
سيمويه فى قوله بدالى أنى لست مدرك ماضى * ولا سابق شبا إذا كان جائبا الخفض فى سابق على توهم وجود الباء
فى مدرك ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه قوله

أحقا عباد الله أن استصاعدا * ولاها بطلا الأعلى رقيب * ولا سالك وحدي ولا في جماعة * من الناس
الاقبل أنت مررب * وقوله * مشائيم (٢٤٩) ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب الايين غرابها * وقوله

وما زرت ليلى أن تكون
حببية * الى * ولادين بها
انا طاب له * تقية * لا يحون
افصل بين حرف الجر
ومجروره في الاختيار وقد
يفصل بينهما في الانطرار
بظرف أو مجرور كقوله
ان عمر الاخير في اليوم عمرو
وقوله

وليس الى منها النزول سبيل
ويدرا تفصل بينهما في النثر
بالقسم نحو اشتر يته بوالله
درهم * (خاتمة) * يجب
أن يكون للجار والظرف
متعلق وهو فعل أو ما يشبهه
أو مؤول بما يشبهه أو ما يشبه
الى معناه نحو أنعمت
عليهم غير المغضوب عليهم
وهو الله في السموات وفي
الارض أي وهو المسمى
بهذا الاسم ما أنت به نعمه
ربك عجبون أي اتقي ذلك
بنعمة ربك فإن لم يكن شيء
من هذه الاربعة موجودا
في اللفظ قدر الـكون
المطلق متعلقا كما تقدم في
الحرف والصلة ويستثنى من
ذلك خمسة أحرف * الاول
الزائد كالباء ومن في نحو
كفي بالله ثم يداهل من خالق

البصر بين والكوفيين في نعت وتوكيد زائد بعضهم وعطف وردة أبو حيان بأنه
ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافه ما وأما الآية في المسح على الخف على قول وزاد
ابن هشام عطف البيان قياسا وسياق بسطه في أول النعت (قوله مررب) يفتح
الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشؤم وناعب بالعين المهملة أي صائح وبابه
ضرب ونفع كافي المصباح والبين البعد وقوله غراب أي غراب تلك المشائيم (قوله
وما زرت ليلى الخ) ينبغي اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما للعامة عملها
بل الجرفية ليس من جراتهم أصلا بل الجرفية يسبب العطف على أن تكون
لان محله جبال الام المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائي نغم هو من جر
التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله
الخ أي من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أولا فتنبه (قوله يجب أن
يكون للجار والظرف متعلق) أي لان الحرف موضوع لا يصل معنى الفعل الى
الاسم والظرف لا بدله من شيء يقع فيه فالوصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق
أن ذلك المتعلق انما يعمل في المجرور وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه
يقضي نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل وأما الجار فلا
عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق اليه مساحجة أو مرادهم تعلق الاصل لان الحرف
يوصل معاني الافعال الى الاسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا اذا لم يقع معاونا
عن العامل المحذوف والا حكم على محل مجموعهما بأعراب العامل رفعا نحو زيد في
الدار أو نصبا نحو خرج زيد بشيابه أو جرائعا نحو مرتب رجل من الكرام أفاده
الداميني وغيره (قوله أو ما يشبهه) أي في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا
اسم الفعل وان لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو مؤول بما يشبهه) كلفظ الجلالة
فانه مؤول بالاسم بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير الى معناه) أي معنى
الفعل وسياق التمثيل بما في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك عجبون وظاهره أن
ما هي المتعلق وهو مبني على جواز التعلق بأحرف المعاني ومذهب الجمهور بالمنع
فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يشير اليه النافي كافي المغنى (قوله نحو أنعمت
عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أي اتقي ذلك) أي الـكون مجنونا وهو تفسير
لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذي دل عليه النافي والالتافي آخر كلامه
أوله (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به لتأكيده لا لربط الفعل بالمفعول لعدم
احتياجه اليه في الربط نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعليقها
بالعامل المقوى لان زيادتها ليست محضة كإمراء عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع

مابعد هذا على الخبرية * الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولا على قول سيمويه ان لولا جارة فانها ايضا بمنزلة
لعل في ان مابعد هذا مرفوع المحل بالابتداء * الرابع (٢٥٠) رب في نحو رب رجل صالح اقيمت

أول قبيته لان مجرورها
مفعول في الاول ومبتدأ
في الثاني أو مفعول أيضا
على حذو زيد اضربه ويقتدر
النائب بعد المجرور لا قبل
الجار لان رب لها المصدر
من بين حروف الجر وانما
دخلت في المثالين لافادة
التكثير أو التقليل
لا لتعديته عامن هذا قول
الرماني وابن طاهر وقال
الجمهور هي فيهما حرف
جر معد فان قلوا انها عدت
الفعل المذكور خطأ لانه
يتعدى بنفسه ولا يستيفائه
مفعوله في المثال الثاني
وان قلوا عدت محذوف اقتديره

حصل أو نحو فقيه تقدير
ملا حاجة اليه ولم يلفظ به
في وقت * الخامس حرف
الاستثناء وهو خلا وعدا
وحاشا اذا خفض لما سبق
في باب الاستثناء والله
تعالى أعلم

(الاضافة)

(نوناً الى الاعراب) وهي نون
المثنى والجمع على حذو
وما ألحق بهما (أوتونيا)
ظاهراً أو مقدراً (عما)
تضيف أحذف) كتبت

مابعد هذا) أى بعد مجرورها ولولا قال مابعد أى بعد المجرور اسكان أو وضع (قوله لان
مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط
الحرف والا فالجرور بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله
لا قبل الجار الخ) أى ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة بما
كامل (قوله لان رب لها المصدر) أى صدر جاتها فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع
يغلبه كما أفاده الدماميني (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما يوهمه كون مجرورها
مفعولاً من أنها معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضاً فلو كان كما يقولون لم يعطف على
محذوف مجرورها رفعاً ونصباً في الفصح وقد جاء العطف بقول رب رجل وأخاه
أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز في الفصح
زيد وأخاه ممررت دماميني (قوله لخطأ لانه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بأن تعدى
الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديته بذلك
الحرف كما هنا فان تعدى بنفسه لقات معنى التقليل والتكثير وظهيره أخذت من
الدرهم فقد عدى الفعل بمن لافادة التبعيض وان كان متعدياً بنفسه على أن من
الافعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصع وشكر (قوله ولا يستيفائه
مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولاً لمثله كما
في زيد اضربه

(الاضافة)

هي لغة الاسناد وعرفان نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً قال يس
وعينها ياء لانها مشتقة من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه وقال في شرح الجامع
يكفي في اضافة الشيء الى غيره أدنى ملازمة نحو قوله تعالى عشية أو ضحاها لما كانت
العشية والضحى طرقي النهار صرح اضافة أحدهما الى الآخر (قوله نوناً) أى نطق
بها أو لم ينطق بها كافي لميل وذوي مال وذوى مال (قوله تلى الاعراب) أى حرف
الاعراب (قوله أو مقدراً) وذلك في الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره
مشابهة الفعل (قوله عما تضيف) أى تريد اضافة (قوله أحذف) أى ان كان فيه
ما ذكره والا فلا حذف كافي لدن زيد الا أن يقتدر فيه التنوين وان كان مبنياً والحسن
الوجه الا أن يدعى أن اضافة قبل دخول أل قاله زكريا (قوله التي تليها علامة
الاعراب) قال البعض تبعاً للمصرح هذا مبنى على أن الاعراب متأخر عن آخر
الكلمة والاصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة الاعراب للحرف تبعيتهما

له

يدأني اهب فيه ثننا حنظل وكافقي الصلاة وهذه عشر وریدو (كطور سيننا)

ومفاتيح الغيب أما النون التي تليها علامة الاعراب فانها لا تنحذف نحو بسا تين زيد وشياطين الأوس

﴿تنبيه﴾ قد تحذف تاء

التانيث للضافة عند
أمن اللبس كقوله
وأخلفوا عدلا من الذي
وعدوا * أي عدة الامر
وتراعة بعضهم لا عدوا
عده أي عدته وجعل
الفراء منه وهم من بعد
غلبهم - س - يغلبون وأقام
الصلاة بناء على أنه لا يقال
دون اضافة في الإقامة أقام
ولا في الغلبة غلب اتهمى
(والثاني) من المتضايين
وهو المضاف اليه (اخر)
بالمضاف وفاقا لسيبويه
لأن الحرف المبني خالفا
للزجاج (وانو) معنى (من)
أو معنى (في اذا لم يصلح)
ثم (الاذالك) الغني فأنو معنى
من فيما اذا كان المضاف
بعضا من المضاف اليه
مع صحة الطلاق اسمه عليه
كثوب خروخاتم فضة
التدوير ثوب من خروخاتم
من فضة ألا ترى أن الثوب
بعض الخروخاتم وبعض
الفضة وأنه يقال هذا
الثوب خروخاتم وهذا الخاتم
فضة وأنو معنى في اذا كان
المضاف اليه طرفا للمضاف
نحو مكر الليل أي في الليل
(واللام خذا

له تبعية العارض للمعروض لا تبعية له في الوجود اللفظي فالتبعية رتبة لازمانية
فليس كلامه مبغيا على خلاف الاصح (قوله قد تحذف تاء التانيث) أي جواز افلا يرد
على المصنف لأن كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة
حيث أمن اللبس واللام يجوز حذفها كما في عمرة وخمسة ثم هو سماعي وقيل قياسي
كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر * لا يزالون
شاربين القباب * لما مر أول الكتاب (قوله وفاقا لسيبويه) أي والجمهور وروى
أدلهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف
المبني) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالضافة ولا بتحريف مقدر
ناب عنه المضاف اه وهي تقتضي أن العامل عند الزجاء معنى اللام لا الحرف
المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح (قوله وأنو معنى من) أي
البيان كما نقله الاسقاطي عن الجاهلي أي التي لبيان حفس المضاف ويؤخذ من
كلام الشارح أن بيان ما مشوب بتبعيه وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن
المراد أن الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور لأن لفظ الحرف مقدر اذ قد
لا يصلح الكلام لتقديره وأعلم أنه يصح في الاضافة التي على معنى من اتباع
المضاف اليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز قال ليس
والاتباع أقل الاوجه وفي التي على معنى في نصب المضاف اليه على الظرفية (قوله
اذا لم يصلح الا ذلك) أي بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن
التي على معنى من أو في يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلام من
الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما سوى ذلك أي بأن
لم يرد ما ذكره يعلم أن مثل حصر المسجد يجوز أن يكون على معنى في أن أريد معنى
الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية قاله ليس (قوله فيما اذا كان)
ما نكرة موصوفة أو اسم موصول واذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد
محذوف (قوله بعضا) المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ
وانما عمنا مثلا يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله سم (قوله مع صحة الخ) فان فقد
الشرطان كثوب زيد وحصر المسجد أو الاول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط
كيد زيد فليس على معنى من بل هي في هذه الامثلة على معنى لام الملك أو لام
الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الامثلة في قوله نحو ثوب زيد الخ ومثل
بما ليس لما فقد فيه الشرطان ليعقد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص
ونقل في الهمع عن ابن كيسان والسيراف في أنهم ما لم يشترط صحة الاخبار بل اكتفيا
بكون المضاف بعضا (قوله طرفا للمضاف) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو
مكر الليل يا صاحبي السجين أذا الخصام قاله شارح الجامع (قوله واللام خذا) أي

لما سوى ذلك) اذهى الاصل
 نحو ثوب زيد وحصير المسجد
 ويوم الخميس ويد زيد
 * تنبيهان * الاول ذهب
 بعضهم الى أن الاضافة
 ليست على تقدير حرف عما
 ذكر ولا نيته وذهب
 بعضهم الى أن الاضافة
 بمعنى اللام على كل حال
 وذهب سيبويه والجمهور
 الى أن الاضافة لا تعد وأن
 تكون بمعنى اللام او من
 وموهم الاضافة بمعنى في
 محمول على أنها فيه بمعنى
 اللام توسعا * الثاني اختلف
 في اضافة الاعداد الى
 المعدودات فذهب الفارسي
 أنها بمعنى اللام ومن ذهب
 ابن السراج أنها بمعنى من
 واختاره في شرح التسهيل
 والكافية فقال بعد ذكر
 ما انفاد في بعض المضاف
 اليه مع صحة اطلاق اسمه
 عليه ومن هذا النوع
 اضافة الاعداد الى
 المعدودات والمقادير الى
 المقدرات وقد اتفقا فيما
 اذا اضيف عدد الى عدد

اجعل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذلك وليس المراد أن اللام مقصورة في نظم
 الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ فيه لا ينبغي
 افراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقديره اللام في الجملي لا يلزم صحة التصريح
 باللام بل تسكت في افادة مدلولها فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك معني
 اللام الاختصاصية ولا يصح اظهارها فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير
 من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة اه (قوله لما
 سوى ذلك) دخل في عموم الاضافة اللفظية فقد صرح بعضهم بأن جني بأنها على
 معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه
 على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني ومن ثم صدر السيوطي في جمع الجوامع
 بأنها ليست على معنى حرف وحكي الاول بقيل وكثيرا ليست على معنى حرف هو
 قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام في القطر أيضا وظهورها في نحو فعال
 لما يريد لا يدل للاول وان استدل به فائله لان هذه اللام لا تقوية لا اللام التي
 الاضافة على معناها كما عرف (قوله اذهى الاصل) قال في الهمع ولهذا يحكمها عند
 صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو زيد يعني اذ لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند
 امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو وعنده ومعه اه (قوله ليست على تقدير حرف)
 شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام زيد في المعنى وليس كذلك اذ
 معنى المعرفة غير معنى النكرة وأجيب بجمع لزوم المساواة لان المراد به ~~كون~~
 الاضافة على معنى اللام مثلا أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام
 زيد لغلام زيد في المعنى من كل وجه وقواهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أي من حيث
 ملاحظة معنى اللام في كل فقط افرادهم به مجردة تفسير جهة الاضافة في المثال
 المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا نيته) عطف تفسيرا (قوله الى أن
 الاضافة بمعنى اللام) علل ذلك بان كلاما من الطرفين والبعض يصح فيه اعتراف معنى
 اللام الاختصاصية (قوله على كل حال) أي سواء كان المضاف ظرفا أو بعضا أو
 غيرهما (قوله لا تعدو) أي لا تجاوز (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ) قيل حيث
 اعترف معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر
 الجمل في الاولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت الى الاضافة
 بمعنى اللام تقريبا للاقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما
 مستقلا (قوله توسعا) لا حاجة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الطرفين
 (قوله في اضافة الاعداد) أي عشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أي
 الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم الوجهين
 لجهة المعنيين أي بحسب القصد على ما مر (قوله والمقادير الى المقدرات) أي

كقفيز بر ورطل زيت (قوله نحو ثلثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة بمئات لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) قبل أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضا (قوله واخصص أولا) أى احكم بخصوصه أى قلة اشتراكه فليس المراد بالخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشئ قسمه (قوله أو أعطه التعريف) أوله تقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لأنها فى تأويل مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر أن كان الفاعل أو المبتدئ أم معرفة فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف السكون معرفة فإن قلت وقوع الجمل صفات للنكرات ينافى تعريف المضاف اليها قلت أجب اسم بان وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسما على المختار فاحتج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل (قوله يعنى أن المضاف الخ) لالم يقيد المصنف حالة الخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعنى الخ وانما ترك المصنف القيد لشهرتهما (قوله وان يشابه المضاف يفعل) كنى يفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهى حال لازمة لان المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أى لا بمعنى الماضى أو مطلق الزمن فان اضافته محضة ومثله كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما مرّ حبه الرضى فيما سئل عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف اذا أريد به الاستمرار جاز كونه بمعنى نظر الماضى وكونه الفظية نظر الحال والاستقبال لان الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ثم رأيت الدمامية ذكرة نقل عن شرح الكشاف لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضى فقط كانت اضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التى هى العلة فى عمله واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما اذا كان بمعنى الاستمرار فى اضافته اعتباران اعتباران الماضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما

نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من انتهى (واخصص أولا) من المتضايقين (أو أعطه التعريف بالذى تلا) يعنى أن المضاف يخصص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد (وان يشابه المضاف يفعل) أى الفعل المضارع بأن يكون (وصفا) بمعنى الحال أو الاستقبال

أنضيف اليه اه باختصار ورأيت الشئ ذكروه نقلا عن شرح الكشاف
 للتفتازاني حيث قال الاستمرار يحتوى على الارمنة الماضى والحال والاستقبال
 فمارة بغير جانب الماضى فتجعل الاضافة حقيقية كما فى مالئوم الدين ونارة
 بغير جانب الاخيرين فتجعل الاضافة غير حقيقية كما فى جاعل الليل سكا لئلا يلزم
 مخالفة الظاهر بقطع مالئوم الدين عن الوصفية الى البدائية وتجعل سكا منصوبا
 بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما ذكره فى توجيه التوفيق
 بين كلامي الزمخشري فى الآيتين اه باختصار ثم نقل الشئ عن السيد
 الجرجاني أنه اختار فى توجيه التوفيق أن الاستمرار فى مالئوم الدين ثبوتى
 وفى جاعل الليل سكا تحددى بتعاقب أفرادها فكان الثانى عاملا وانضافته لفظية
 لور ود المضارع بمعناه دون الأول هذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتى أوصفة
 مشبهة اذهى ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هى وان
 كانت كذلك لا تعرف بالاضافة أصلا كما فى الرضى والتصریح لانها تشبه المضارع
 فى بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو زيد يعطى كذا عل غير واحد ويرد
 عليه أن الاستمرار فى الصفة المشبهة ثبوتى وفى المضارع تحددى كما مر فى كلام
 السيد فلا تشبه فان اكتفوا بالمشابهة فى أصل الاستمرار أشكل الفرق بينهما
 وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد انضافته معنوية
 وعلى الإطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالأولى
 التعليل بما يأتى عن الرضى أنها دائماً عاملة فى محل المضاف اليه امارفعاً أو نصبا
 وانضافة الوصف الى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح ان اسم الفاعل اذا
 أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى الإطلاق ما مر
 عن غيره فتأمل وعبارة الرضى كون انضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها
 عاملة فى محل المضاف اليه امارفعاً أو نصبا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً
 فانضافتها لفظية دائماً وأما اسم الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع
 جائز مطلقا لأن أدنى راحة فعل يعمل فى عمل الرفع لشدة اختصاص
 المرفوع بالفعل فانضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائماً نحو ضامر بطنه ومسود
 وجهه وأما عملهما فى المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونهما بمعنى الحال
 أو الاستقبال أو الاستمرار لانهما اذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعانى
 الثلاثة فانضافتهما اذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده ما يشتمل صيغة المبالغة
 (قوله فعن تشكيره) أشار باضافة تشكير الى ضمير المضاف الى أن تشكيره حال
 الاضافة هو الذى كان قبلها فأفاد أن انضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد
 التعريف قاله يس (قوله لانه فى قوة المنفصل) أى عن الاضافة بالضمير فاعل

اسم فاعل أو اسم مفعول أو
 صفة مشبهة (فعن تشكيره
 لا يعزل) بالاضافة لانه فى
 قوة المنفصل

(كرب راجينا عظيم الأمل * مرقع القلب قليل الحيل) فراجي اسم فاعل ومرقوع اسم مفعول وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف الى (٢٥٥) معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب ومثله قوله

يارب غابطنالو كان يطلبكم
لا في مبادعة منكم وحرمانا
فمن أدلة بقاء هذا المضاف
على تنكيره نعت النكرة
به نحو هديا بالغ الكعبة
واتصابه على الحال نحو
ثاني عطفه وقوله

فأنتبه حوش الفؤاد
مبطناً * سدا اذا نام
ليل الهوجل * والدليل
على أنها لا تفيد تخصيصاً
أن أصل قولك ضارب زيد
ضارب زيد افا لا اختصاص
زيدكم * الاضافة وانما
رأس التنوين الاضافة
التي هي ارفع القبح أما
التخفيف فتجذف التنوين
الظاهر كما في ضارب زيد
وضارب عمرو وحسن
الوجه أو المقدر كما في ضارب
زيد وحواج بنت الله أو نون
التثنية كما في نهار بزيد
والجمع كما في ضارب بزيد وأما
رفع القبح في حسن الوجه
فان في رفع الوجه قبح خلق
الصفة عن ضمير الموصوف
وفي نصبه قبح اجراء وصف
القاصر مجزئ وصف
المتعدى وفي الجر تخلف

الوصف لان ضارب زيد في قوة ضارب هو زيد كما سياتي (قوله كرب راجينا) قبل
هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدها الى الماضي فتكون اضافته محضة وفيه
نظر فان المذكور في هـ مع الهوامع انما هو أن الاكثرين يقولون بوجوب مضي
ما يتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا أنهم يقولون بوجوب مضي مجرورها وأن ابن
السراج يجوز كونه حالاً وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً وقد قال في التسهيل
ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للبردوم وواقعه ولا مضي ما يتعلق به (قوله فأنت
به) أي ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أي حديد مبطناً بفتح الطاء المشددة
كما في القاموس أي ضامر البطن وهو وصف محمود في المذكور سدا بضم السين
المهملة والهاء أي قليل النوم والهوجل بالجم الاحق واسد اذا نام الى ليل مجاز
عقل من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل في الليل (قوله التخفيف)
أي في اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سبقت كرهه الشارح وقوله أرفع القبح أي
ازالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب (قوله في حسن الوجه) أي من قولك مررت
برجل حسن الوجه مثلاً واعلم أن ما هو هنا قبيحاً سمى في باب الصفة المشبهة
ضعيفاً لا ثنائياً في بين الموضعين (قوله خلوا الصفة عن ضمير الموصوف) أي لان
الكلمة لا ترفع ظاهراً وضميرها معاً (قوله اجراء وصف القاصر) أي الفعل القاصر
مجزئ المتعدى أي الفعل المتعدى أي في نصبه المعرفة على التنوين (قوله وفي
الجر تخلف منهما) أي من الاجراء والخلو المذكورين فافهم (قوله ومن ثم) أي من
أجل أن الاضافة فيما ذكرنا هي لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه
والحسن وجهه بالجر فهدا واعترض بأن الاضافة في الضارب الرجل لم تفد تخفيفاً
لعدم التنوين بوجود آل ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح
في نصبه وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر
لا شترأ كنهما في تعريف الجرايين بال كما عكسوا في النصب وان كان نصب المشبهة في
العكس قبيحاً كما علم (قوله لان النكرة تنصب على التمييز) أي والتمييز بنصبه
المتعدى والقاصر (قوله وذى الاضافة) أي اضافة الوصف الى معموله لا بقيد تنكير
الوصف الذي هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل
ليدخل في كلامه اضافة نحو الضارب الرجل فانها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض
السابق فريما وصرح به سم فيما كتبه بها مش الهمع (قوله لان فائدتها الخ) علامة
لتسميتها لفظية وقوله وهي في تقدير الانفصال علامة لتسميتها غير محضة وأما تسميتها

منها ومن ثم امتنع الحسن وجهه أي بالجر لا لتقاء قبح الرفع أي على الفاعل لوجود الضمير ونحو الحسن وجهه أي
بالجر أيضاً لتقاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (وذى الاضافة اسمها لفظية) وغير محضة ومجازية
لان فائدتها ارجعة الى اللفظ فقط

بتخفيف أو تخسين وهي
في تقدير الانفصال
(وتلك) الأضافة الأولى
اسمها (محمضة ومعنوية)
وحقيقية لأنها خالصة
من تقدير الانفصال
وفائدتها راجعة إلى المعنى
كما رأيت وذلك هو الغرض
الأصلي من الأضافة
تنبيهات في الأول ذهب
ابن برهان وابن الطراوة
إلى أن أضافة المصدر إلى
مرفوعه أو مفعوله غير
محمضة والصحیح أنها محمضة
لورود السماء بنعته

بالمعرفة كقوله

ان وجدى بال...
أراني * عاذرا فيك من
عهدت عذولا * وذهب
ابن السراج والفارسي إلى
أن أضافة أفعال التفضيل
غير محمضة والصحیح أن
محمضة نص عليه سيبويه
لأنه نعت بالمعرفة * الثاني
ظاهر كلامه انحصار
الأضافة في هذين النوعين
وهو المعروف لكنه زاد
في التسهيل نوعا ثالثا وهي
المشبهة بالمحمضة وحصر ذلك
في سبع إضافات * الأولى

مجازية فعلها في شرح التوضيح بكونها غير الغرض الأصلي من الأضافة كذا قال
شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليله هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله وذلك هو
الغرض الأصلي من الأضافة وقال شيخنا السيد أعلم أن تسمية اللفظية مجازية
ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها أضافة في
الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل
هنا تسميتها مجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال (قوله بتخفيف) أي بحذف
التموين الظاهر أو المقدراً والنون وقوله أو تخسين أي برفع وقع الرفع أو النصب كما
مر (قوله وتلك) أي الأضافة المغايرة لأضافة الوصف إلى معموله (قوله لأنها
خالصة الخ) علة لتسميتها محمضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك
هو الغرض الخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح
أو قوله لأنها خالصة الخ علة لتسميتها حقيقية أيضاً على ما يؤخذ مما بحثناه سابقاً
بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة وإن وقع البعض في خلافه
فتدبر وقوله كما رأيت أي من إفادتها التخصيص أو التعريف (قوله غير محمضة)
لا يظهر له وجه الحال إضافة لمنصوبه لأنها في تقدير الانفصال بفاعل المصدر
بخلافه حال إضافة لمرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة كافي
الشاهد (قوله عاذرا) مفعول ثالث مقدّم والأول الياء والثاني من عهدت والعائد
محمدة أي عهدته وعذولا حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولا
مفعول عهدت لما يلزم عليه من خلوا الوصول عن العائد فقول شيخنا السيد إنه
مفعول عهدسهو (قوله أن أضافة أفعال التفضيل غير محمضة) قال البعض لا وجه
لأنها ليست في تقدير الانفصال إذا فعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتي
اه وفيه عندي نظر لأنه لا يتوقف كون الأضافة في تقدير الانفصال على كون
الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن
ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ وجه كون
إضافة أفعال غير محمضة بأنما في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعال أي أنها منفصلة
به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا القول عن أبي البقاء والكوفي
وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبته إلى سيبويه
وقال إنه الصحیح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافة محمضة لزم
وصف النسكرة بالمعرفة فإن خرجها الخالف على البدل أبطلناه بأن البدل بالمشتق
قليل اه (قوله لأنه نعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة (قوله لكنه زاد في
التسهيل نوعا ثالثا) قال لأن للأضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصال من
حيث أن الأول غير مفعول بضمير منوى وانفصال من حيث أن المعنى لا يصح إلا

بتكلفت خروجها عن ظاهرها كذا في الهمع والذي يظهر أنه ليس رائدا في الحقيقة
على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشها بالمحضة وحينئذ
لا يجوز تسميته مشها بغير المحضة لاقضاء أنه ليس من غير المحضة فتجوز البعض
تبعا لشخصنا تسميته مشها بغير المحضة مبني على بقاء الثلاثة المتبادر من تثليث
القسم وهو خلاف ما حققناه (قوله اضافة الاسم الى الصفة) هو كعكسه غير
مقيس كما سيأتي واعلم أنه سيأتي عند قول الناظم

ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأقول موهما اذا ورد

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلهما وصرفهما عن ظاهرهما على ما سيأتي تفصيله
وباعتبار التأويل تكون الاضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن
التأويل (قوله أنها غير محضة) اشبه بحسن الوجه فكأن أصل حسن الوجه
حسن وجهه فأزيل عن الرفع أصل صلاة الاولى مثلا الصلاة الاولى على النعت
فأزيل عن حده ههنا (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا أل
ولا ينعى بنكرة ولا ورد بنكرة اذ لم يحفظ صلاة أولى مثله ههنا (قوله اضافة المسمى
الى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الاول بالثاني يقال لها الاضافة
التي للبيان باعتبار قصد بيان الاول بالثاني وتماها قوم البيانية وفرق غيرهم
بأن التي للبيان بين جزئها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزئها عموم
وخصوص من وجه (قوله كقوله علاز يدنا الخ) المنجبه أن البيت ونحوه من اضافة
الشيء الى ملابسه بعد تنكير العلم وضاافته الى الضمير اضافة محضة من غير تأويل
بما ذكر كما أفاده الدماميني (قوله في الاضافة) أي الى الضمير وقوله سابقا القائم
مقام الصفة أي في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناف لاقتضاء
أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله في
أسماء الزمان) أي المهمة (قوله نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من اضافة
العام الى الخاص لتخصيص الظرف الثاني بالجملة اضافة اليها القائم مقامها
التنوين وهو انما يصح على الإطلاق اذا أريد باليوم زمن مالا خصوص المدة
الحمدودة بطرفي النهار والا كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب في الكلام على
التنوين فراجع (قوله فقلت انجوا) بالحيم يقال نجوت جلد البعير عنه وانجيت
أي سلمته والضمير في أنها يرجع الى الناقة التي ذبحها الشاعر اضيف له فقلا
انها موزولة فاعتد ذر لها ما بذ الشعر والشاهد في نجا الجلد فان النجا بالحيم
مقصود الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظهر (قوله اضافة الملقى
الى المعبر) معنى كونه ما معني أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه كن
مثله في الظلمات أي كن هو في الظلمات مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار

إضافة الاسم الى الصفة
نحو معبد الجامع ومذهب
الفارسي أنها غير محضة
وعند غيره أنها محضة
(الثانية) اضافة المسمى
الى الاسم نحو شهر رمضان
(الثالثة) اضافة الصفة
الى الموصوف نحو سحق
عمامة الرادعة اضافة
الموصوف الى القائم مقام
الصفة كقوله
علاز يدنا يوم النصار رأس
زيدكم * أي على زيد صاحبنا
رأس زيد صاحبكم فحذف
الصقين وجعل الموصوف
خلفاء عنها ما في الاضافة
(الخامسة) اضافة المؤكد
الى المؤكد أو أكثر ما يكون
ذلك في أسماء الزمان نحو
يومئذ ويومئذ وعامئذ
وقد يكون في غيرها كقوله
فقلت انجوا عن نجا الجلد
أنه * سيرضيك منها اسنام
وغاربه * السادسة اضافة
الملقى الى المعبر كقوله

الآية أي الجنة التي وعد المتقون (قوله إلى الحول) أي ابتكاعاً إلى الحول
والخطاب لبعثه (قوله نحو ضرب أيهم أساء) إنما كان المضاف إليه ملغى لأن
تعريف أي إنما هو بصلاتها كغيرها من الموصولات فلواء عتد بالاضافة لزم اجتماع
معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف ويشكل كل على هذا ما مر
في باب الموصول وسيأتي أيضاً من أن لها إبهاماً من جهة الجنس وإبهاماً من جهة
الشخص وأن اضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه
يقتضي اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال الغناء المضاف إليه من حيث تعيين
الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق
الشام وإنما يجعل الأول هو الملغى لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة
المؤلم وقد يقال الاضافة في البيت كالاضافة في نجا الجلد المتقدم لواجهه المتفرقة
(قوله أهمل هما الخ) قال سم قد يقال لا إهمال لا مكان دخولها في قوله واخمس
أولاً فانه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل
ذلك (قوله ما وقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته محضة مفيدة للتخصيص كافي
الدماميني والتوضيح وشرحه واقضاه ما مر قريباً عن سم (قوله وفعل ذلك جهده
وطاقته) أي حالة كونه جاهدًا ومطيقاً (قوله لا نرب وكم الخ) علة المحذوف أي
وانما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ
وجعل بعضهم المعطوف في الاولين معرفة وقال انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر
في الاولين (قوله كمثل وغيره وشبهه) إنما كانت شديدة الإبهام لانها بمعنى اسم
الفاعل الذي بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فاضافتها للتخفيف نقله
الدماميني عن سيبويه والمبرد وهذا كصنيع الهمع يقتضي أن اضافته لفظية
لا تقيده بتخصيص أيضاً وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم
السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواء ومثله وشبهه يشمل كل مماثل
ومثابه فدلولة شائع شيوعا غير مضبوط وفيه أن اضافة ما ذكر ان كانت عهدية
فلا تشمل فتسكون كالضارب مراد به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو
كالضارب مراد به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال
والكاف في عبارة الشارح لا تدخل خد نرب بكسر أولهما وحسب وكافي
وتخوها وأما شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغي أن هذه
الكلمات كالاتعرف بالاضافة الافيما استثنى لاتتعرف بأل أيضاً لان المانع
من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بأل اه وتقل الشنواني عن السيد أنه
صرح في حواشي الكشف بأن غير الاندخول عليها أل الا في كلام المولدين (قوله
لاتر بل إبهامه) أي از الة تقتضي التعيين فلا ينافي أنه يتخصص بالاضافة وتسمى

إلى الحول ثم اسم السلام
عليك * السابعة اضافة
المعتبر إلى الملغى نحو وضرب
أيهم أساء وقوله
أقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام شوق
مبرح * الثالث أهمل
هنا عملاً لا يعرف بالاضافة
شبهين * أحدهما ما وقع
موقع نكرة لا تقبل
التعريف نحو ضرب رجل
وأخيه وكم ناقة وفصيلها
وفعل ذلك جهده وطاقته
لان رب وكم لا يجيران المعارف
والحال لا يكون معرفة
(ثانيهما) ما لا يقبل
التعريف لشدة إبهامه
كمثل وغيره فاشبهه قال في
شرح الكافية اضافة
واحد من هذه وما أشبهها
لاتر بل إبهامه الإبهام
خارج عن الاضافة كوقوع
غير بين ضدين كقول القائل
رأيت الصعب غير الهين
ومررت بالكريم غير
الخبيل وكقوله تعالى
سراط الذين أنعمت عليهم
غير المنحوب عليهم وكقول
أبي طالب

المسلوب غير السالب
فبوقوع غير بين ضدتين يرتفع
ايمانه لان جهة المغاربة
تتبعن بخلاف خلوهما من
ذلك كقولك مررت برجل
غيرك وكذا مثل اذا اُضيف
الى معرفة دون قرينة تشعر
بماثلة خاصة فان الانساقفة
لا تعرف فصولا تنزل ايمانه
فان اُضيف الى معرفة وقاربه
ما يشعر بـ مماثلة خاصة
تعرّف في هذا كلامه وقال
أيضا في شرح التمهيد وقد
يعني بغير ومثل مغاربة
خاصة وبـ مماثلة خاصة فيحكم
بشعر يفهما وأكثر ما يكون
ذلك في غير اذا وقع بين
متضادين وهذا الذي قاله في
غيره ومذهب ابن السراج
والسيرافي ويشكل عليه
نحو صالحا غير الذي كان
نعمل فانها وقعت بين ضدتين
ولم تتعرف بالانساقفة لانها
وصف النكرة اهـ (ووصل
أل بهذا المضاف) أي المشابه
يفعل (مغتفر * ان وصلت
بالتان كالجعد الشعر)
وقوله

وهن الشافيات الخوائم
(أو بالذي له اُضيف الثاني
كزيد الضارب رأس الخاني)

انساقفة محضة ومعنوية كذا قال البعض وبواقفة مامر عن التوشيح وشرحه وسيم
وهو لا يأتي على مامر عن سيمويه والمبرد أن انساقفة نحو مثل للتخفيف (قوله يارب اما
تخرجن الخ) ان شرطية ومازائدة وقوله فليكن أي الطاب جواب الشرط
والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد و بطلق على مخلب
الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغاربة) أي ما به المغاربة (قوله وقاربه ما يشعر
بماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهي اسمها راجع بالجوذب تدل
على أن المراد المماثلة في ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا في شرح
التمهيد) تقوية لما قبله (قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافي) ومذهب المبرد
الى أن غيرا لا تعرف أبدا ومذهب بعضهم الى انها تتعرف بالانساقفة مطلقا كما تقدم
حكاية ذلك في باب الاستثناء (قوله لانها اوصف النكرة) أجيب بمنع أنها اوصف
بل هي على هذا القول بدل لا ووصف كصرح به غير واحد كزكريا (قوله بهذا المضاف
المشابه يفعل) خرج المضاف انساقفة محضة فلا تدخل عليه أل لان المضاف فيها الى
معرفة تعرف بالانساقفة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفتين على معرف
واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالانساقفة ولو أدخلت عليه أل لزم انساقفة
المعرفة الى النكرة وهي ممنوعة (قوله ان وصلت بالتان) قال يس انما اشترطت
أل في المضاف اليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسئلة لان رفع فيجب نصب
ما بعدهما بالانساقفة لا يتحصل الا حقيقته لعدم فيجب نصب النكرة على التمييز بعد
الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اهـ بايضاح وأيضا لما يكون
دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالشاكلة واختلاف في تابع
المضاف اليه فيسبويه يجوز عدم وصله بأل نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا
الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح
وقوع التابع موقع متبوعه ويرجح الأول بأنه قد يغتفر في التابع مالا يغتفر في
المتبوع قاله الرضي (قوله وهن) أي السيوف الشافيات الخوائم أي العطاش ولعل
المراد بالعطش التثؤن لقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السيف
وأصل الخوائم العطاش التي تحوم حول الماء ثم سمي كل عطشان حائما كما
في القاموس (قوله أو بالذي له اُضيف الثاني) لقيام وجودها فيه مقام وجودها
في الثاني لكون المضاف والمضاف اليه كاشي الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون
بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد أفاده في التصريح فلا يجوز الضارب
رأس عبد الجاني (قوله أفضية العدا) جمع قفا (قوله أو بما اُضيف الى ضميره)
نائب فاعل اُضيف قوله الثاني (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو

وقوله لقد ظفر الزور أفضية العدا أو بما اُضيف الى ضميره الثاني كقوله الودأت المستحقة صفوه * ومنع المبرد
هذه (وكونها في الوصف كاف ان وقع *)

محبوج بالسمع والافصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله المشرح
 في شرح التوضيح (قوله مثنى أوجعا) أى أو لحقهما ما (قوله أى وجودها) أشار به
 الى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفي الوصف
 خبره (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف
 اليه (قوله في اغتمفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالى من
 الضمير لرفع الظاهر (قوله ان يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى
 واثبات الاف مع أنه مسند الى الظاهر على لغة أكاوفي البراغيت وعدن اسم يدار
 باليمن (قوله الشاتى عربى) قد يثبت فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون
 حذفت للتخفيف كما يأتى (قوله فان انتفت الشروط) أى وصل أل بالثانى أوجعا
 أضيف اليه الثانى أوجعا أضيف الى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أوجعا
 على حده بأن لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وسماها شرطاً باعتبار أنه لا بد
 من وجود واحد منها فى دخول أل (قوله ذلك) أى وصل أل (قوله مضافا الى
 المعارف) حال من الضمير المحرور يبنى العائد الى المضاف وهو داخل فى خبر
 الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف
 كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير فى محل جر اذا أضيف الوصف المحلى بأل
 الى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه فى محل نصب على المفعولية أيضاً بخلاف
 المبرد والرماني كما يأتى وقوله مطلقاً أى سواء كان المضاف اليه علماً أو اسماً إشارة
 وضمير أو غيرها (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فانه لا يجوز لامتناع اضافة
 المعرفة الى النسكرة (قوله وقال المبرد والرماني الخ) أى فيكونان موافقين للفراء فى
 الضمير دون الظاهر لكنهما موحيان والفراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ)
 هـ ذاهو الموافق لكلام الناطم (قوله كالظاهر) أى غير المحلى بأل بدليل التفريق
 بعده (قوله فهو منصوب فى الضاربك) أى لا تتفاء شرط اضافة الوصف المحلى بأل
 * (فائدة) * قال فى المغنى مثل هذا الضمير فى النصب قولهم لا عهد لى بالأم قفا
 منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربة الآن
 ذلك مفعول وهذا شبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعاً
 وليست مضافاً اليها والاخفض أوضع بالسكرة وعلى هـ اذا قلت سرت برجل
 أبيض الوجه لا أحمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهى
 محرورة اه (قوله مخفوض فى ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم
 تخليته بأل (قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للاضافة
 والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هـ ذاهو مذهب سيبويه وقال الجرمي
 والمازني والمبرد وجماعة هو فى موضع جر فقط اذا اصل سقوط التنوين للاضافة

مثنى أو جها سبيله اتبع) أى
 وكون أل أى وجودها فى
 الوصف المضاف كافى فى
 اغتمفاره وقوعه مثنى أو
 جعاً اتبع سبيل المثنى وهو
 جمع المذكر السالم كقوله
 ان يغنيا عني المستوطنا
 هـ دن * فأنى استيوما
 عنهما بغنى وقوله
 الشاتى عرضى ولم أشتمهما
 وكقوله
 والمستقلو كثير ما وهبوا
 فان انتفت الشرط والمذكورة
 امتنع وصل أل بذا المضاف
 وأجاز الفراء ذلك فيه
 مضافاً الى المعارف مطلقاً
 نحو الضارب زيد والضارب
 هذا بخلاف الضارب
 رجل وقال المبرد والرماني فى
 الضاربك وضاربك موضع
 الضمير خفض وقال
 الاخفض وهشام نصب
 وعند سيبويه الضمير
 كالظاهر فهو منصوب فى
 الضاربك مخفوض فى
 ضاربك ويجوز فى الضاربك
 والضاربك الوجهان لانه
 يجوز الضاربك والضاربك
 ضميراً وتحتذف النون فى
 النصب كما تحتذف فى الاضافة

الحافظ وعورة العشرة لا
بأنهم من ورائهم وكف وقوله
العارف الحق للادل به
والمستقلو كثير ما وهبوا
في رواية من نصب الحق
وكثير * نعم الاحسن عند
حذف النون الجر بالاضافة
لانه المعهود والنصب ليس
بضعيف لان الوصف صلة
فهو في قوة الفاعل فطلب
معه التخفيف واحترز
بقوله بسبيله اتبع عن جمع
التكسير وجمع المؤنث
السالم * (تنبيهه) * قوله
أن وقع هو يفتح أن ويرضعه
رفع على أنه فاعل كاف على
ما تبين أولا وقال الشارح
هو مبتدأ ثان وكاف خبره
والجملة خبر الاول يعني
كونها وقال المصنف كودي
في موضع نصب على اسقاط
لام التعليل والتقدير
وجود ال في الوصف كاف
لوقوعه مثنى أو مجموعا على
حدته ويجوز في هـ مزان
المكسر وقد جاء كذلك
في بعض النسخ (وربما
أكتسب ثان) من المتضامين
وهو المضاف اليه (أولا)
منهما وهو المضاف (ثانيا)
أوتد كبرا (ان كان) الاول
للحذف (الحذف موهلا) أي صالحا

فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره كما في قولك هذان الضاربان زيد اقاله الشارح في شرح
التوضيح (قوله ومنه) أي من حذف النون للتخفيف لا للاضافة (قوله عورة
العشرة) هي كل ما يستحيما منه والوكف كجبل الجور وكأه لم يقل هنا في رواية من
نصب عورة كما قال فيما بعده لا تنافي الرواة على نصب عورة وان جوزت العربية
الجر فتأمل (قوله للادل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اهـ ولعله على هذا اسم
فاعل من أدل لغة في دل كما في المصباح والباء بمعنى على (قوله نعم الاحسن الخ)
استدراك على قوله ويجوز في الضاربان لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع
التكسير وجمع المؤنث السالم) فان حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله والجملة
خبر الاول) أي والرابط محذوف تقديره في اغتفاره كما مر (قوله وقال المكودي في
موضع نصب الخ) فيه عندى نظيران وجود ال في المضاف ليس هو السكافي عن
وجود ال في المضاف اليه وانما السكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لان
وجود ال في المضاف خلاف حقه فحتاج الى مسوغ له من وجود ال في المضاف اليه
أو فيما أضيف اليه المضاف اليه أو كون المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر
فتدبره (قوله ويجوز في همزان الكسر) أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط
والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أورده على كلام المكودي
فافهم (قوله أوتد كبرا) ففي كلام المصنف اكتفاء وخص التانيث بالذكور لانه
الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالامور المتقدمة من
التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع الفج وكالظرفية في نحو كل حين والمصدرية
في نحو كل الميـل ووجوب التصدير في نحو وعلام من عندك والاعراب في نحو هذه
خمس عشرة زيدا عند من أعربته والبناء في نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم في نحو
بيت الله والتحقير في نحو بيت العنكبوت والجمع في نحو

فأحب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديار

كذا في يس ويرد على قوله والاعراب الخ أن الاعراب في مثاله لمعارضة الاضافة
سبب البناء لا لاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل أن من يعرب هذه
خمس عشرة شرز يد يعرب هذه خمس عشرة كما قاله الدماميني (قوله أي صالحا للحذف)
لما كان معنى الموهل المجهول أهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه
أهلا للحذف فسر تفسير مراد بقوله أي صالحا للحذف فهو من الطلاق المسبب
وارادة السبب وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض
المضاف اليه كصدر القامة أو كعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كعض فلا
اكتساب وان صلح للحذف فلا يجوز أن يجتنب يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط
لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجدد كل نفس وجادت عليه كل عين ثمرة ولهذا قال

والاستغناء عنه بالثاني فمن الاول يوم تجدد كل نفس وقوله * جادت عليه كل عين ثرة * وقولهم قطعت بعض
أصابه وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة وقوله (٢٦٢) طول الليالي أسرع في نقضي *

وقوله

كأشرفت صدر القناة من

الدم * وقوله

أني الفواحش عندهم

معروفة * ولديهم ترك

الجميل جميل * وقوله

مشين كما اهتزت رماح تسففت

أعاليها من الرياح النواسم

ومن الثاني قوله

انارة العتل مكسوف بطوع

هوى * وعقل عاصي الهوى

يزداد تنويرا * وقوله

رؤية افكر ما يؤل له الامر

معين على اجتناب التواني

ويحتمله ان رحمه الله قريب

من المحسنين ولا يجوز قامت

غلام هند ولا قام امرأة زيد

لاتقاء الشرط المذكور

* تنبيههم * أفهم قوله وربما

أن ذلك قليل ومراده

التقليل النفسي أي قليل

بالنسبة الى ما ليس كذلك

لأنه قليل في نفسه فانه

كثير كما صرح به في شرح

الكافية نعم الثاني قليل

(ولا يضاف اسم لما به اتحد

معنى) كالمترادف مع

مرادفه والموصوف مع صفته

لان المضاف يتخصص أو

بتعرف بالمضاف اليه

الداميني بعد قول التميمي أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نضه وزاد الفارسي
قسما آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كما في قول
عنتر جادت عليه كل عين ثرة الى أن قال قال الشارح يعني المرادى والافصح في
هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق (قوله جادت عليه) أي التنبت المذكور قبله
كل عين ثرة بفتح المثناة أي كثيرة الماء (قوله كما شرفت) بكسر الراء أي غصت
صدر القناة أي الرمح (قوله أني الفواحش) بفتح الهزة مصدر أني بمعنى الاتيان
(قوله مشين) أي الفسوة كما اهتزت أي مشيا كما اهتزت رماح تسففت أي أمالت
أعاليها من الرياح النواسم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هذا ليس
صالحا للتحذف فلم يوجد الشرط الا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف
الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح أن يقال الفكر معين الخ (قوله
ويحتمله) أي اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر بالاحتمال لما في
الطباق المذكور على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه أن
التذكير وصف للفظ الجلالة لانه المضاف اليه لالذاته تعالى حتى يلزم سوء الادب
فتأمل ولانه يبعده التذكير حيث لا إضافة في فعل الساعة قريب ولان فيه
احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فاعيل وهو وان كان بمعنى فاعل قد يعطى
ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه بمعنى
مفعول أي مقربة ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكر
الفراء أنهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصد الفرق (قوله
أفهم قوله وربما الخ) فيه أنها تحتل أن تكون للتكملة فلا يفهم (قوله فانه
كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم (قوله نعم الثاني) أي اكتساب
التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أي بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبوالاب فانه
صحح وأراد بالاتحاد ما يشمل المترادف ككافي اللبث والاسد والتساوي كافي
الانسان والناطق سواء كان التساوي بحسب الوضع كالتمثال أو بحسب المراد ككافي
الصفة والموصوف اه سم والترادف للاتحاد ماصدا ومفهوما والتساوي للاتحاد
ما صدا فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيدا بالإضافة
بل بالتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز الاضافة وخرج منه ما غير
معنى وان اتحد لفظا فتجوز فيه الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته)
تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف
اليه) أي يتخصص به على وجه نسبتته اليه وكونه بعضا ومظروفا أو مملوكا أو مختصا

كما

فلا بد أن يكون غيره في المعنى فلا يقال فخر ولا رجل فاضل ولا فاضل رجل
(وأول موه ما اذا ورد) أي اذا جاء من كلام العرب ما يوههم جواز ذلك

كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى الا اذا تغير المتضايفان معنى فلا يراد أن الموصوف
 يتخصص بصفة فهو لا جازا ضافته اليها للتخصيص كما جاز نعتها بها للتخصيص وعلى
 بعضهم منع إضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها في الاعراب فلو
 أضيف اليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا ولم تتصور التبعية المذكورة وعلى
 منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفي الإضافة لا يمكن ذلك
 وعلى منع إضافة أحد المترادفين أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة إذا المقصود
 حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة فتكون الغر لا يقال هي مفيدة
 للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون اغوا لا نقول ترك الإضافة بالكلمة أخف
 لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر المرادف الآخر أو
 المساوي الآخر على وجه الاتباع أيضا وليس كذلك أفاده سم (قوله أن يراد
 بالاول الخ) هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر
 بالعكس نحو كنت سعيدا كرزا وعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام
 الاختصاص وكذا الإضافة في نحو مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها
 أفاده سم وانما أضيف سعيد الى كرزا ولم يضاف أسدا الى سبع لان الاعلام كثر
 فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها فله يس عن ابن الحاجب (قوله ومما
 أوهم إضافة الموصوف الى صفة الخ) قال الدماميني واعلم أن إضافة
 الموصوف الى صفة والصفة الى موصوفها لا تنقاس أه ومنه يعلم أن التأويل
 الذي ذكره الشارح لا يستوعب اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة وانما هو تخريج
 للمجموع على وجه جائز (قوله حمة الحمقاء) بالتدو هي المسماة بالرجلة وانما وصفت
 بالحمق مجازا لانها ثبتت في مجازي السيول فتمت بها فتقطعها فتطوؤها الاقدام
 وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف الى صفة
 نظر لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من القول أما اذا
 كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبر وبرز الرجلة وسائر الجيوب والبرور فلا
 والذي في القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وايها الم الاول جواز ما ذكر ظاهر
 (قوله أن يقتدر موصوف) أي يكون الاول مضافا اليه إضافة الشيء الى جنسه
 كالمثال الاول أو زمنه كالمثال الثاني أو كالمثال الثالث وانظر ما المانع من
 جعل الإضافة في حبة الحمقاء من إضافة العام الى الخاص كشجر أراك فلا
 يحتاج الى التأويل (قوله وصلاة الساعة الاولى) أي من الزوال أو المراد أول
 ساعة أدت فيها الصلاة المفروضة (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح أن
 يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد بمعنى مجرودة
 وسحق بمعنى بالية (قوله أن يقتدر موصوف أيضا) أي كبقية تدبر فيما قبله وان

وجبت تأويله فلما أوهم
 إضافة الشيء الى مرادفه
 قواهم جاءني سعيد كرزا
 وتأويله أن يراد بالاول المسمى
 وبالثاني الاسم أي جاءني
 مسمى بهذا الاسم ومما
 أوهم إضافة الموصوف
 الى صفة قواهم حمة الحمقاء
 وصلاة الاولى ومسجد
 الجامع وتأويله أن يقتدر
 موصوف أي حبة البقلة
 الحمقاء وصلاة الساعة
 الاولى ومسجد المكان
 الجامع ومما أوهم إضافة
 الصفة الى الموصوف قواهم
 جرد قطيفة وسحق عمامة
 وتأويله أن يقتدر موصوف
 أيضا

واضافة الصفة الى جنسها أى شئ جرد من جنس القطيعة وشئ من جنس العمامة **تتبيه** أجزا الفراء
 اضافة الشئ الى ما جمعه لا اختلاف اللفظين ووافقه ابن (٢٦٤) الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن

الكوفيين وجعلوا من ذلك
 نحو ولد اراخرة وحق
 البقير وحبل الوريد وحبل
 الحصيد وظاهر التسهيل
 وشرحه موافقة (وبعض
 الاسماء) تمتنع اضافته
 كالمضمرات والاشارات
 وكغير أى من الموصولات
 ومن أسماء الشروط ومن
 أسماء الاستفهام وبعضها
 (يضاف أبدا) فلا يستعمل
 مفردا بحال (وبعض ذا)
 الذى يضاف أبدا (قديان
 لفظ مفردا) أى باقى
 مفردا فى اللفظ فقط وهو
 مضاف فى المعنى نحو كل
 ربهض وأى قال الله تعالى
 وكل فى فلك يسبحون فضلا
 بعضهم على بعض أياما تدعو
تتبيه أشعر قوله
 وبعض الاسماء وقوله
 بعض ذا قديان لفظا مفردا
 أن الأصل والغالب فى
 الاسماء أن تكون صالحة
 للضافة والافراد وأن
 الأصل فى كل ملازم للضافة
 أن لا ينقطع عنها فى اللفظ
 واعلم أن اللازم للضافة
 على نوعين ما يختص بالضافة
 الى الجمل وسما أى وما

اختلف المحل (قوله واطافة الصفة الى جنسها) أى جنس موصوفها أى فالضافة
 حينئذ من اضافة الشئ الى جنسه كخاتم فضة (قوله من جنس القطيعة) صرح بمن
 إيمان أن الضافة على معنى من (قوله ولد اراخرة) لعل تأويله عند الجمهور
 ولد اراخالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الضافة من اضافة العام الى
 الخاص ولعلمهم يقولون الضافة فيما بعده من اضافة العام الى الخاص قال سم
 تمتنع اضافة الخاص الى العام كاحد اليوم لعدم القدرة بخلاف عكسه كيوم
 الاحد (قوله تمتنع اضافته) أى لانه لا يعرض له ما يوجب الى اضافته وليس به
 بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكغير أى الخ) بخلاف أى فانها ملازمة للضافة
 لفظا أو تقدير الضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى ما يضاف
 اليه لتوغلها فى الابهام (قوله نحو كل) أى اذا لم يقع تو كيد أو نعتا والاعتين
 الضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدوشى
 واعلم أن كلا وبعضا عند قطعهما لفظا عن الضافة الى المعرفة معرقتان بنيتها
 عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال من مامؤخرة وقال الفارسي نكرتان
 كذا فى التصريح وتعر يفهما عند سيبويه والجمهور منعا ادخال آل عليهما
 (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فتعينة
 الضافة لفظا (قوله وكل فى فلك يسبحون) أى كلهم ما تنوين عوض عن المضاف
 اليه والمضمر لشموس والاقراران اختلاف الاحوال يوجب تعددا فى الذات
 أولسكوا كب فان ذكرهما مشعر بها قوله البيضاوى فليس الليل والنهار من
 مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة فى الفلك كما
 لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعالها فاعله من السباحة والجري وأفرد
 فى فلك مراعاة لكل وجع فى يسبحون مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال
 الآية تقتضى اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الاول وفلك السكوا كب
 على الثانى (قوله واعلم ان اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام
 ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص بالظاهر واعلم أن جملة أقسام الاسم
 باعتبار الضافة وعدمها تسعة ما تجوز اضافته وما تمتنع وما يجب اضافته لجملة
 فعلية فقط وما يجب اضافته للجملة مطلقا وما يجب اضافته لفظا أو نية للمفرد مطلقا
 وما يجب اضافته لفظا للمفرد مطلقا أولظا هر فقط أولضمير مطلقا أولضمير
 الخاطب (قوله كلا وكذا) فانها مضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر
 بل للفظ هما وكذا خاصة (قوله قصارى الشئ) بضم القاف ويقال قصارى بضم

يختص بالمفردات وهو على ثلاثة أنواع ما يضاف

لظاهرو المضمر وذلك نحو كلا وكذا وعند ولدى وسوى وقصارى الشئ

وحما داه بمعنى غايته وما يختص
 بالظاهر وذلك نحو وأولى
 وأولات وذوي وذات وما
 يختص بالمضمر واليه
 الإشارة بقوله (وبعض
 مما يضاف حتماً) أي وجوباً
 (امتنع) بلاؤه اسماً ظاهراً
 حيث وقع) وهذا النوع
 على قسمين قسم يضاف
 إلى جميع الضمائر (كوحده)
 نحو جئت وحدي وجئت
 وحدي وجاء وحده وقسم
 يختص بضمير المخاطب نحو
 (أي ودوالي) و(سعدى)
 وحناني وهذاذي تقول
 لبيك بمعنى أقمه على جانبك
 بعد إقامة من ألب بالمكان
 إذا أقامه ودواليك بمعنى
 تداولك بعد تداول
 وسعديك بمعنى اسعاديك
 بعد اسعاد ولا يستعمل
 إلا بعد لبيك وحنانيك
 بمعنى تحمنا عليك بعد تحنن
 وهذا ذياتك بذاتين معجنتين
 بمعنى اسرعا لك بعد اسراع
 (وشذابلا يدى للبي) في قوله
 دعوت لكنا بنى مسورا
 فلي فلي يدى مسور
 كما شذت اضاقته إلى ضمير
 الغائب في قوله
 اقلت لبيك لمن يدعوني
 تنبيهه مذهب سيبويه
 أن لبيك وأخواته

القاف وفتح الصاد وسكون الباء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف
 أو ضمه أو قصر بحذف الالفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا في القاموس وبه
 يعلم ما في كلام شخبنا والبعض من القصور (قوله وحما داه) بضم الحاء المهملة
 وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما (قوله وذوي وذات) أي وفروعهما وانما يصطنع
 المعروف من الناس ذووه (قوله كوحده) قال في الهمع هو لازم النصب على
 المصدرية بفعل من لفظه حكى الاصمعي وحده الرجل يحده إذا انفرد وقيل لم يلفظ
 بفعله كالأبوة والخولة وقيل محذوف الزوائد من اتحاد وقيل نصبه على الحال
 لتأوله بموحده وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم الافراد
 والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذاً أو يحجر بعلى سمع جلسا على وحدهما وقلنا
 ذلك وحدينا وجلس على وحده أو إضافة نسج وقرير على وزن كريمة وجيش
 وغيره صغرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو نسج وحده وقرير
 وحده إذا قصد قلة نظيره في الخبر وأصله في الثوب لانه إذا كان ربيعاً لم ينسج على
 منواله والقريع السيد وهو جيش وحده وغيره وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر
 وهما مصغرا غير وهو الحمار وجيش وهو ولده يذمهما المنفرد باتباع رأييه ويقال
 هما نسجاً وحدهما وهم نسج ووحدهم وهي نسجة وحدها وهكذا وقيل
 لا يتصل بنسج وأخواته العلامات فيقال هما نسج وحدهما وهكذا وزاد انشائي
 رجيل وحده اه بعض اختصار (قوله تقول لبيك) أصله ألب لك البابي
 أي أقيم لاطاعتك البابا كدير الان التثنية للتكرير نحو ثم ارجع البصر كرتين
 فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول
 وأنشيف المصدر اليه كل ذلك ليسر ع الحبيب الى التفرغ لاستماع الامر والنهي
 ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قوله الرضى ومثله في
 حذف الزوائد الباقي (قوله بمعنى تداولك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة
 لك بعد مداولة والامر ان متقاربين وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى ادالة
 بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معاني الادالة كالغلبة هنا بخلاف التداول بمعنى
 التناوب والمداولة بمعنى المناوأة وفي الكلام حذف مضاف أي تداول اطاعتك
 فاحفظه (قوله بمعنى تحمنا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حنا ناعليك بعد حنان
 لكان أنسب بلفظ حنانيك (قوله دعوت الخ) أي طلبت مسورا بالامر الذي
 أصابني وهو غرم دية لزمته فلي أي قال لبيك وقوله فلي يدى مسورا أي أقامه على
 اجابته بعد إقامة إذا سألني في أمر نابه جزاء لصنعه وخص اليدين لان العطاء بهما
 ففيه اشعار بأن مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر اليدين مقصود
 والفاء الاولى تعقيمية والثانية سببية (قوله اقلت لبيك) كان مقتضى الظاهر

مصادر مشتاة افظاومعناها
التكثير وأنها تنصب على
المصدرية بعوامل محذوفة
من ألفاظها الا هذا ذيك
وليبك فن معناهما وجوز
سيبويه في هذا ذيك في
قوله * ضرباه ذاذيك
وطعنا وخضا * وفي دوا اليك
في قوله * اذا شق قيرد شق
بالبرد مثله * دوا اليك حتى
كلنا غير لا يس * الحالية
بتقدير نفعه مداولين
وهاذين أي مسرعين وهو
ضعيف للتعريف ولأن
المصدر الموضوع للتكثير
لم يثبت فيه غير كونه مفعولا
مطلقا وجوز الاعلم في
هذا ذيك في البيت الوصفية
وهو حردود جمانه كرو لانه
معرفة وضربا نكرة وذهب
يونس الى أن لبيك اسم
مفرد مقصور أصله لبي
قلبت ألفه ياء للاضافة الى
الضمير كافي على والى ولدى
وردد عليه سيبويه بأنه
لو كان كذلك لما قلبت مع
الظاهر في قوله فإبي يدي
مسور وقول ابن الناطم
ان خلافا يونس في لبيك
وأخواته وهم وزعم الاعلم
أن السكاف حرق خطاب
لاموضع له من الاعراب

لبيك اسكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا
والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر أه وعليه فهم مصادر محذوفة الزوائد
كأمر (قوله ومعناها التكثير) لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما
على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره تصرح (قوله من ألفاظها) فيقدر في
دوا اليك أداول وفي سعدك أسعد مضارع أسعد بآعيا أى ساعد وأعان كافي
القاموس وفي حنانيك أحنن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تخننا الخ
أو أحن على ما هو لا نسب بلفظ حنانيك (قوله فن معناهما) فيقدر أسرع وأقيم
لأن فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من أب بالمكان لأن أخذه مما ذكر
باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على
ذلك أن لبيك تثنية ثلاثي وأب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك
في سعدك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال أب ثلاثيا بمعنى أقام كافي القاموس
وشرح السكافيه للرضي كما مر فالتجهم عندي أنه منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر
قوم أن معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فالنائب بفعل من معناها اذ ليس لبي
وأب بمعنى أجاب فاحفظه (قوله وخضا) بخاء وضاد معجمة تين أى مسرعا للقتل
(قوله اذا شق قيرد الخ) الباء في بالبرد بليمة قال في التصريح قال أبو عبيدة كان
الرجل اذا أراد نو كيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهم ما برد صاحب به يرى
أن ذلك أبقي للمودة بينهما (قوله الحالية) أى على تأويله بالمشتق كمنه عليه بعد
(قوله مداولين) المناسب لنفسه يره دوا اليك بتداولا لك بعد تداول أن يقول
متداولين (قوله أى مسرعين) تفسير لهاذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف)
أى وحق الحال التكثير وقوله ولأن المصدر الخ دفع به هذا التعليق ما قد يقال
يحمل أن هذه الحال مما جاء معرفا لفظا وان كان منكرامعنى (قوله الوصفية) أى
اضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا قال البعض تبعا لشيخنا ويحتمل أن المعنى على
الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا بل هذا نسب بما مر في معنى هذا ذيك (قوله بما
ذكر) أى من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا
(قوله ولانه معرفة) في الرد بهذا على الاعلم بحث لانه سيدكر الشارح عنه أنه يقول
بحرفية السكاف في لبيك وأخواته وحينئذ لا اضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد
بعضهم ردائا لما هو أن ضربا مفرد وهذا ذيك مثني ولا يوصف المفرد بالمثني (قوله
أصله لبي) أى يوزن فعلى بسكون العين كافي التصريح وقد يؤخذ منه أن الالف
لثانيتها فتأمل (قوله كافي على الخ) أشار به الى أن الالف لا تبدل للاضافة
دائما بدليل فتاك وعصاك (قوله ورد عليه سيبويه الخ) ليونس أن يجيب بأن
قوله فإبي يدي مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل (قوله وهم) أى بل خلافا في لبيك

فقط (قوله مثلها في ذلك) أي في هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقولهم الخ) أي لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم انما يقوم مقامه مثله وأجاب في التصريح عن هذا بأن لبيته ولبى يدي مسور شاذان فلا يصلحان للردود عن الثاني بأن النون يجوز حذفها الشبهة الإضافية كما صرح به العلم في نفس المسئلة وكافي اثني عشر وانما لم يحذف من ذاك للابتناس (قوله لاجلها) أي لاجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبأنها (قوله الى الجمل) أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع الى المضاف دما ميني (قوله حيث واذ) الاول ظرف مكان قصره نادر وقدر ابدى الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوا بل قال ابن سيده هي الاصل كما في الدما ميني وينو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المغني والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا انضيف اليه ظرف زمان كيومئذ قال جماعة منهم الناظم أو وقع مفعولا به نحو واذ كروا اذ كنتم قليلا أو بدلا منه نحو واذ كر في الكتاب مريم اذ انتم بدت فاذا انتم بدت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمع ورواؤها كماله يأتي وترد للتعلييل فتسكون حرفا وقبل طرف والتعلييل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى اذا اختلف زمانا العلة والمعلل نحو ولينفعكم اليوم اذ ظلمت الآية أي ان ينفعكم يوم القيامة اشتراكم في العذاب اظلمكم في الدنيا واصاحب هذا القول أن يجعل اذ في الآية مجردا ظرفية بدلا من اليوم على معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولا هاتعليل على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الى قولهم يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين أو الى القرين ويؤيده ما قرأه بعضهم بكسر ان على استئناف العلة كما في المغني وللما حاجة بعد بينا وبينما وهل هي حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال فاذا قلت بينا أو بينهما أنا قائم اذا قبل عمر وفعل القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بينهما كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا أو بينهما وهو الاكثر وعلى القول بأن حرف مفاجأة فالعامل في بينا أو بينهما فعل محذوف يفسر ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا أو بينهما محذوف يفسره الفعل المذكور فغنى المثال أقبل عمر وفي زمن بين أوقات قيامي وقال الشلو بين اذ مضافة للمحملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا أو بينهما لأن المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذهب منه ما أي بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو وافقت اقبال عمرو وأعلم أن أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق لمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكم ومعنى أقبلت

مثلها في ذلك ورد عليه
بقولهم لبيته ولبى يدي
مسور ويجذفهم النون
لاجلها ولم يحذفوها في
ذاك وبأنها لا تلحق
الاسماء التي لا تشبه الحرف
اه * النوع الثاني من
اللازم للإضافة وهو ما يختص
بالجمل على قسمين ما يختص
بنوع من الجمل وسماي
وما لا يختص واليه الإشارة
بقوله (وألزموا إضافة
الى الجمل * حيث واذ)
فشم اطلاقه الجمل

بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف
 وأقيم المضاف اليه مقامه فتبين أن بين المضافة الى المفرد تستعمل في الزمان
 والمكان فلما قصدها وضافتها الى الجملة اسمية أو فعلية والاضافة الى الجملة
 كلاضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لانها تكلف المقتضي عن اقتضائه وأشبعوا
 تارة أخرى الفتحمة فتولدت ألف لتسكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه
 لانه حيفه مذ كالأوقوف عليه لان الالف قد يؤتى بها الوقوف كما في انا والظنون وتعين
 حينئذ أن لا تسكون الالف لزمان لما تقرر أنه لا يضاف الى الجمل من الممكن إلا
 حيث وانساقه بينهما أو بينا في الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان
 المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد
 يضاف بينا الى مفرد مصدر دون بينهما على الصحيح كذا في الدماميني والهمع والتقدير
 أوقات لان بين انما مضاف المتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر
 المتجزئ كالقيام مع أنهم لم لا يحذفون المضاف الى الجملة في مثل هذا قال في الهمع
 وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينها مضاف اليها قول الجمهور وقيل ما والالف
 كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل ما كافة دون الالف بل هي مجرد اشباع اه
 وعلى عدم اضافتهما عاماهما ما في الجملة التي تليهما كما في المغني (قوله الجملة
 الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية أكثر وهذا ترجح النصب في نحو
 جلست حيث زيد أراه كذا في المغني قال في الهمع وتقع اضافة اذ الى اسمية تجزها
 فعل ماض نحو جئت اذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ لما مضى والفعل الماضي مناسب
 لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعاً
 نحو اذ زيد يقوم فانه حسن اه وقال في التصريح بشرط الاسمية بعد اذ أن
 لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضياً نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون
 فعلاً ماضياً لفظاً نحو واذا كروا اذ كنتم قليلاً أو معنى لا لفظاً نحو واذا رفع ابراهيم
 القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلاً منص
 على ذلك سيبويه اه ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنهما فلا ينافي
 كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافي ما مر
 عن المغني أن النصب في نحو جلست حيث زيد أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع
 يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل (قوله واذا كروا اذ كنتم قليلاً) اذ فيها
 وفيما بعدهما مفعول به عند جماعة وقال الجمهور طرف المفعول محذوف أي
 واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم واذا كنتم واذا كنتم واذا كنتم واذا كنتم
 في الكتاب مريم اذ انتبذت ان اذ انتبذت طرف المحذوف أي قصة مريم اذ انتبذت
 وعلى مذهبه يتعين في واذا كروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء كون اذ ظرفاً

الجملة الاسمية والفعلية
 فلا اسمية نحو جلست
 حيث زيد جالس واذا كروا
 اذ كنتم قليل والفعلية نحو
 جلست حيث جلست
 واجلس حيث اجلس
 واذا كروا اذ كنتم قليلاً
 واذا كنتم قليل

لنعمه وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من دعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع فى الجملة المضاف اليها اذ يتخلف المضارع بعد حيث وقد يقال لاحاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام فى المعنى بأن اذ قد تستعمل فى المستقبل كما أن اذ قد تستعمل فى الماضى والجواب أن المحجوز موافقة الواقع لان نزول الآية بعد وقوع المكرم مع أن الجملة هورلا يثبتون محجوزا لا يستقبل ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضى كما فى المعنى (قوله أما ترى الخ) هى بصرية مفعولها طالعوا حيث ظرف مكان مبنى وقيل اذا أضيف الى مفرد يكون معربا كذا فى العينى وقيل مفعولها حيث وطالعوا حال من سهيل وقيل من حيث على معنى طالعافيه وقيل علمية مفعولها حيث وطالعوا أى طالعافيه أقول أو طالعوا مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد فى اضافة حيث الى مفرد وقيل سهيل مرفوع حيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعوا (قوله حيث لى العمائم) قال شيخنا أى شد العمائم على الرؤس ويؤيده قول العبد بنى أراد يمكن لى العمائم الرؤس (قوله اذ ذاك كذلك) أى ثابت أو نحو ذلك (قوله وان يتون الخ) ألحق الكافى بذا فى ذلك اذ يجوز أن تقطع عن الانساق ويعرض عنها التنوين كقوله تعالى وإن أطعتم بشر أمثلكم انكم اذا لخاسرون اه نكت (قوله أى وان يتون اذ الخ) أشار الى أن الضمير فى يتون عائد الى اذ وأن فى قوله افراد اذ اقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما نحو وأنت اذ صبح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن أفعول التفضيل فى أكثر على غير بابيه وفى بعض النسخ اسقاط قوله وأما الخ (قوله وما كاذ الخ) الاقرب ما أشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جواز الاستئناف فى موقع الاستدراك كما أشار اليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أى اضافة كضافة اذ فى كونها الى الجملة (قوله طرفا مهمما) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما فى المعنى وكما قرئ باليه تمثيل الشارح بعد يومهم بارزون ويوم ينفع الصادقين صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به فى ليندز يوم التلاق والثانى خبر والمراد بالهمم باليس محدودا بما يهيد كره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين وكذا قالوا وفيه أن نحوها من المحدود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه فى يوم كما سيأتى لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت شئنى وفى

ومعنى هذا المضارع المضى
حينئذ وأما نحو قوله
أما ترى حيث سهيل طالعوا
وقوله حيث لى العمائم
فأذا لا يقاس عليه خلافا
للسكائى تنبيهه قوله
اذ ذاك ليس من الانساق
الى المفرد بل الى الجملة
الاهمية والتقدير اذ ذاك
كذلك أو اذ كان ذاك وان
يتون يحتمل افراد اذ أى
وان يتون اذ يحتمل افرادها
لفظا وأكثر ما يكون ذلك
مع اضافة اسم الزمان اليها
كما فى نحو يومئذ وحينئذ
ويكون التنوين عوضا من
لفظ الجملة المضاف اليها
كما تقدم بهانه فى أول
الكتاب وأما نحو وأنت
اذ صبح فنادر (وما كاذ
معنى) فى كونه ظرفا مهما
ما نبيه ان نحو حين ووقت وزمان

ويوم اذا أريد به الماضي
(كاذ) في الاضافة الى
ما تضاف اليه اذ يمكن
(أنف) هذه (جوازاً)
لما سبق أن اذ تضاف
اليه وجوباً (نحو حين جانباً)
وجاء زيد يوم الحجاج أمير
ونحو حين مجيئك نذ وجاء
زيد يوم امره الحجاج
فتضاف للمفردتان كان
الظرف المبهم مستقبل
المعنى لم يعال معاملته اذ
بل يعال معاملته اذ فلا
يضاف الى الجملة الاسمية
بل الى الفعلية كما سيأتي
وأما يومهم على النار
فتنوين وقوله
فكن لي شفعاً يوم لادو
شفاعه * بمعنى قبله عن
سوادين قارب * ثم انزل
المستقبل فيه منزلة الماضي
للتحقق وقوعه هذا مذهب
سيبويه وأجاز ذلك الناطم
على قلة تمسكاً بظاهر
ما سبق وأما غير المبهم وهو
المحدود فلا يضاف الى جملة
وذلك نحو شهر وروح ول بل
لا يضاف الا الى المفرد
نحو شهر كذا (وابن أو
اعرب ما كاذ قد أجرياً) مما
سبق أنه يضاف الى الجملة
جوازاً أما الاعراب فعلى
الاصول وأما البناء

ابن غازي أن المحدود مادل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل
وعن ذكر عدم جواز الانافة في السنة السبوطي وفي العام الدماميني فلم يحرر
قول شيخنا السيد أجزوا السنة مجرى العام في جواز الانافة الى الجملة ثم رأيت
في المعنى شاهد على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف اليها
الى المضاف فأما قوله * مضت سنة لعام ولدت فيه * فنادر وقد خفي هذا
الحكم على أكثر النحاة اه وسبقه الى ذلك الناطم ولله ان المضاف الى الجملة
مضاف في التقدير الى مصدر منها فكلا لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه الى
المضاف لا يعود منها قال الدماميني وقضية امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما
استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى (قوله
ويوم) أي اذا أريد به مطلق الزمن لا المقدر المحصوص والا كان من المحدود
أفاده سم * فائدة * اذا قلت أتيتك يوم لآخر ولا برد جاز لك رفع حرو برد
على أن لا ملغاة وعاملة عمل ليس وفتحها ما على أن لا عاملة عمل ان وجرحها
على أن لازائدة حكى الاخفش الوجه الثلاثة كذا نقلوا وفيه أن جعل لازائدة
لا يلائم المعنى الآن يراد بكونها لازائدة كونها معترضة بين المتضامين كلاً
المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولوجعل الجر
على أن لا اسم بمعنى غير كان أوضع فتأمل (قوله أنصف هذه) أي الالفاظ المشبهة
اذ لو قال هذا أي ما كذا لكان أحسن (قوله لما سبق) اللام للعدي متعلقة بأنصف
للتعليل (قوله ونحو حين مجيئك الخ) ظاهر صنيعة أن هذا أيضاً مثال لاضافة
ما كذا الى ما سبق أن اذ تضاف اليه وجوباً وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الاولى
أن يقال ومثال اضافة ما كذا الى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) بقى
ماذا كان حالاً فاظطره (قوله وأجاز ذلك الناطم على قلة) على هذا لا يكون مشبه
اذا كذا فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه اذ حيث أعطى حكم اذ في الاضافة (قوله
بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت (قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ بعيد
الشبه باذولانه لم يسمع (قوله ما كاذ قد أجرياً) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف
في كافيته جواز بناء ما ذكرهما اذ الميثن والاوجب اعرابه ولا يتقيد جواز بناء
ما ذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناؤه اذا أضيف الى مفرد مبهني
كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لانه ما كاذ كغيره ومثني ودون وبين
وذهب الناطم الى أنه لا يعني مضاف الى مبهني بسبب اضافة اليه لا طرف ولا
غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكشف سبب البناء وتلغيه
فكيف تكون داعية اليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات اعراب فتأمل
في انه خلق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير لحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم

ومتلأون ذلك منه و بان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر
 الفعل و بينكم حال منه ومبتدأ من محذوف ودون ذلك صفة أى قوم دون ذلك
 قال سم وبشكل على التعليل بناء يوم في يوم هذا لأن يوجه بالحمل على شبه وهو
 إذا هـ وهل مشبه إذا كسبه إذا في جوار البناء والاعراب إذا أنشيف الى الجملة
 على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قال
 في النكت وقد صرح به الشاطبي جازمابه (قوله فملا على اذ) اعترض بأن شرط
 القياس وجوده لـ الحكم في الفرع وعمله بناء اذ مشابها الحرف في الاقتدار
 الى الجملة وهى غير موجودة فى الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك فى القياس
 الموجب للحكم لا المجزؤه فتأمل (قوله فيما تلاه فعل مبنى) أى بناء أصليا أو عازنا
 ولذا أمثل بمثلين (قوله على حين عاتبت الخ) أى فى حين عاتبت على حذوقه تعالى
 ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتى (قوله على حين يستصين) أى النسوة
 من استصينت فلا تأى عدده صبيبا كذا قيل والانسب أنه من استصباها أى
 طاب أن يصوب اليه أى يميل (قوله وقبل فعل معرب) صريح فى جواز وقوع
 المضارع بعد الظرف الذى بمعنى اذ هو انما يتيم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى
 الماضى ولو تنزىلا كما فى اذا اذ وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا
 ولا يخفى أن الاقرب فى الظرف قبل المضارع المجموع بمعنى الماضى تنزىلا أن
 يجعل بمعنى اذ او يستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزىلا (قوله
 يا عمر ك الله) بالتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى
 التعمير ويرفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب
 بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله عمرا أى ذكرتك به تذكيرا يجر قبلك وحكى
 رفعه على الفاعلية للمصدر (قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى لا دليل فيها
 لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر هذا مشاربه للذ كور قبله لا لليوم
 وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ قراءة الرفع والاصل عدمها (قوله
 ما تذكر من سلمى) أى الذى تذكره منها وأهمه تعظيما له وتقديما والدانى القريب
 (قوله الظرفية) احتراز عن اذا الفجائية لأنها حرف على الاصع والحرف لا يضاف
 ومن أحسن ما استدله المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط
 نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فلو كانت ظرفا لالزم اقتران
 الجملة الجوابية فى مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة هى ظرف زمان
 والتقدير فى خرجت فاذا زيدا خرجت فى الوقت زيد أى حضوره اذا لا يخبر بالزمان عن
 الجملة هذا ان قدرت خبرا فان قدرت متعلقة بخبر محذوف أى فى الوقت زيد حاضر كما
 هى متعلقة بالخبر المذكور فى خرجت فاذا زيدا حاضر فلا اشكال فى الاخبار ومقتضاها

فملا على اذ (واختبرنا فملا على
 فعل مبنى) أى أن الاربع
 والمختار فيما تلاه فعل مبنى
 البناء للمتناسب كقوله
 على حين عاتبت المشيب على
 الهبى وقوله
 على حين يستصين كل حلیم
 (وقبل فعل معرب أو مبتدأ
 أعرب) نحو هـ اذ يوم ينفع
 الصادقين صدقهم وكقوله
 ألم تعلمى يا عمر ك الله أننى
 كريم غلى حين الكرام
 ظيل * ولم يحز البصريون
 حينئذ غير الاعراب وأجاز
 الكوفيون البناء واليه
 مال القاسمي والناظم
 ولذلك قال (ومن بنى فلن
 يقبدا) أى لن يغلط
 واحتجوا لذلك بقراءة نافع
 هـ اذ يوم ينفع بالفتح وقد
 روى بهما قوله
 على حين الكرام قليل
 وقوله
 تذكر ما تذكر من سلمى
 على حين التواصل غير دان
 (والزمو اذا) الظرفية (انافة

أن لا تكون اذا مضافة للجملة اذا لم يعمل شيء من المضاف اليه في المضاف وهو خلاف المقرر في اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير غرض زيدا وفزيد حاضرا في زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدره وقال جماعة ظرف مكان والتقدير في فاذا زيدا في المكان زيد أو في الحضرة زيد ومقتضاه كاقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة للجملة مقدره بنا فيه أنه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كما مر ويجوز فاذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر اذا أو محذوف ولا يليها في المضافة الى الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيدا يضرب به صررو وجوزة كثير من النحويين وجوز الا خفش أن يليها الفعل المقرون بتدوين المجرد منها وقد تقع بعد يينا وبينما وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هي زائدة أو عاطفة للجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهي في جواب الشرط أقوال واعلم أن اذا غير الفجائية ملزمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مقعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها اني لأعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبي وأوله غير يجهل اذا ظرفا لمحذوف هو المفعول أي لأعلم شأنك اذا كنت الخ ومحرورة بحتى نحو حدى اذا جاؤها الآية والغاية في الحقيقة ما ينسب اليك من الجواب مرتب على فعل الشرط فالمعنى وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور رحتي في مثل ذلك ابتداءية ومبتدأ نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونفله الرضى عن بعضهم ثم قال ولم أعثره على شاهد من كلام العرب كذا في الدمامني مع زيادة من الهمع (قوله الى جبل الافعال) بنقل حركة الهجزة الى اللام أي الماضوية كشيء أو المضارعية قليلا وقد اجتمع في قوله

الى * جبل الافعال) خاصة
نظرا الى ما تضمنته من
معنى الشرط غالبا (كهن
اذا اعتلى) اذا جاء نصر الله
فاذا ظرف فيه معنى الشرط
مضاف الى الجملة بعده
والعامل فيه جوابه

والنفس راغبة اذا رغبته * واذا ترد الى قليل تنقع

(قوله ما تضمنته الخ) ولم تعمل لمحاالتهما الشرط بتحقيق وقوع تأليهما قاله يس وعبارة الهمع والكون اذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف ان لم تجزم الا في الضرورة (قوله غالبا) سيأتي مقابله في كلام الشارح (قوله كهن اذا اعتلى) أي كن متواضعا حينما اذا تكبر غيرك (قوله فاذا ظرف) أي للحدث المستقبل وقد تنجى للماضى نحو واذا را أو تجارة الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو والليل اذا يغشى على ما ذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء والانشاء حال أو بكائنا حال من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والاصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمها كون الاقسام في وقت غشيان الليل قال الرضى وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف

بمضاف يدل عليه القسم اذ لا يقسم بشئ الا لعظمته والتقدير وعظمته اللبيل اذا
 يغشى اه (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لا قتران جوابه
 بانفاء واذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما وأجيب بأن الظرف الجائز
 التأخير يتوسع فيه بالتقديم لما ظنك بالمتنع التأخير وبأن قوله هم يوم العملية
 الجواب اذ لم يمنع منها ما ذكره والاسكان العامل محذوف ايدل عليه الجواب ويلزم
 القائلين بالمقابل أن يقولوا الاضافة لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كما نقله
 عنهم في المعنى وأن يفرقوا بين اذ واذا وحيت بأن اذ اثر ربط بكونها شرطاً كما في أين
 وأنى وأما اذ وحيت فلولا الاضافة ما حصل ربط يس بزيادة (قوله اذ اباهي الخ)
 نسبة الى اباهي لآرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من
 تميم كما في القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرهما فقول البعض آرذل قبيلة
 من تميم خطأ والمذرع عبدال معجزة من أمه أشرف من أبيه وقيل بالادال المهملة أى
 المتأهل للباس المدرع (قوله الشانية) لا حاجة اليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم
 المرفوع وهو اباهي اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) أى لان
 أداة التخصيص لا يليها الا الفاعل (قوله وأجاز لا خفش) أى تبعاً لالكوفيين
 كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن أبي الربيع فأجاز وقوع
 الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب الخ)
 وقول بعضهم انه على انهما الفاء رد بأن الفاء لا تختذف الا في ضرورة أو نادر من
 الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب تعسف ومن
 ذلك اذا اتى بعد القسم نخو اليبيل اذا يغشى والنهار اذا تنجلي والنجم اذا هوى
 اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائي وهو
 ممنوع اه معنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فانه يجوز في الآيتين
 كونهم تأكيداً للواو او في غضبوا ولا ضمير المنصوب في أصابعهم وكون جواب اذا
 جملة اسمية بغیر فاعل لعدم عراقة اذا في الشرطية اه وقوله تعسف أى لان
 المقام لا يقتضي تأكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للراد من أن ذلك
 شأنهم الدائم (قوله الظرفية) جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى
 اذ واستحسنه في المعنى لاختصاصها بالماضي وذهب سيويو الى أنها حرف وجود
 لوجود (قوله وتلزم الاضافة الى الفعلية) أى الماسوية كما في التصريح ويكون
 جوابها ماضياً وعضارها جملة اسمية مقرورة بالفاء أو اذا الفجائية نخو فلما نجأ كم
 الى البرأهرضتم فلما ذهب عن ابراهيم الروح وجاءته البشرية يجادلنا فلما نجأهم
 الى البرأهضتم مقصد فلما نجأهم الى البرأهضتم شركون وخالف كثير في الثاني
 والثالث وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفاً أى أقبل يجادلنا واتقوا قسمين

على المشهور وأما نخو اذا
 السماء اذ شقت فقل وان أحد
 من المشركين استجارك وقوله
 اذ اباهي تحته حنظلية
 له ولد منها فذلك المذرع
 فعلى أنهم اركان الشانية
 كما أضمرت هي واسمها
 ضمير الشأن في قوله
 فهلا تنقش ايلي شفيعها
 هذا مذنب سيويو وأجاز
 الاخفش اضافتها الى الجملة
 الاسمية تمسكاً بظاهر
 متسبق واختاره في شرح
 التسهيل والاختار بقولي
 غالباً عن نخو واذا ما غضبوا
 هم يغفرون والذين اذا
 أصابعهم البغي هم ينتصرون
 فاذا فيها ظرف خبر المبتدأ
 بعدها ولا شرطية فيها
 والا لكان يجب اقتران
 الجملة الاسمية بالفاء
 تنقيبه ~~م~~ مثل اذا هذه
 لما الظرفية فلا تضاف الى
 جملة اسمية وتلزم الاضافة
 الى الفعلية نخو فلما جاءهم
 كتاب من عند الله وأما قوله

اقول لعبد الله لما سقاونا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم * فقل وان احدهم المشركين استبحار لان وهابي
 البيت فعل بمعنى سقط وشتم امر من قولك شتمه (٢٧٤) اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد

الله شمه (فهم اثنين معرف
 بلا * تفرق أنشيف كلتا
 وكلا) أي مما يلزم الانفاة
 كلا وكلتا ولا يضافان الا لما
 استكمل ثلثة شروط
 أحدها التعريف فلا
 يجوز كلا رجلين ولا كلتا
 امرأتين خلافا للكوفيين
 في اجازتهم اضافة ما الى
 النسكرة المختصة بخوكلا
 رجلين عندك قائمان وحكي
 كما تاجاريتين عندك
 مقطوعة يدها أي تاركة
 للفزل * الثاني الدلالة على
 اثنين اما بالنص نحو كلاهما
 وكلتا الجننتين أو بالاشتراك
 كقوله * كلانا غني عن أخيه
 حيايته * فان كلمة نامشركة
 بين الاثنين والجمع وانما
 صح قوله

ان للغير وللشرمدي

وكلا ذلك وجه وقبل
 لان ذامنة في المعنى مثلها
 في قوله تعالى لا فارض ولا
 بكر عوان بين ذلك أي وكلا
 ماذكر وبين ماذكر
 (الثالث) أن يكون كل
 واحدة كما أشأز اليه بقوله
 بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد

فهم الخ وتبع الشارح في كون لما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام
 في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المغني في اذبانها على قول القائلين بأن
 العامل فيها شرطها غير مضافة كما قول الجميع فيها اذا جرمت (قوله أقول
 لعبد الله الخ) قد بلغز به فيقال أين فعل لما وحيدة يكتب وهي بالالف لاجل
 الانغاز وان كان حقها أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهيهم أن جواب
 لما محذوف اتقدم دليله وأن تقديره قلت الخ وهو ما صرح به في المغني قال الدماميني
 انما يحتاج اليه على القول بأن ما حرف شرط أماعلى القول بأن ما ظرف بمعنى
 حين فلا يل تجعل متعلقة بأقول الملقوط به لان الظاهر أنها على هذا القول
 خالية عن معنى الشرط اهـ وقد يمنع ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك
 أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لمفهم اثنين) متعلق بأضيف والمراد
 شئين ليسهل المذكورين والمؤنثين والاقال أو اثنتين قاله يس (قوله أي مما يلزم
 الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف أضيف أي لزوم ابدليل أن الكلام في واجب
 الانفاة (قوله الى النسكرة المختصة) قال السيوطي بناء على جواز تركيدها وهو
 رأى الكوفيين وعليه مشى الناطم في التوكيد حيث قال * وان يفد تو كيد منه كور
 قبل * فاشترط المصنف هذا التعريف مبنى على غير محتماره قاله سم (قوله عندك) هو
 فيه وفيما بعده سفة للنسكرة وراعى في الاول المعنى فثنى الخ برؤى الثاني الملقظ
 فافردة (قوله الدلالة على اثنين) أي بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيأتي فصح (قوله
 أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع
 المراد به اثنان نحو كلا رؤس الكباشين والمفرد المراد به اثنان نحو * وكلا ذلك وجه
 وقبل * والى هذا القسم اشارة بقوله وانما صح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقبل)
 الوجه والقبل يفتحان الجهة أي وكلا ذلك ذوجهة بصرف اليها (قوله لان ذامنة
 في المعنى) لان العرب اتسعت في اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيا فاستعملته
 للنبي كما ذكر والجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبي (قوله لا فارض
 ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف (قوله فلا
 يجوز كلا زيد وعمرو) لان كلا موضوع لتأ كيد المتثنى كما نقله يس عن ابن
 الحاجب (قوله الضيفن المشنوء) أي الطغلي المبعوض (قوله المفردة) أي غير
 المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينوب
 الاجزاء أخذ مما بعده أيضا (قوله مطلقا) أي سواء كانت موصولة أو شرطية

وعمر وروا مقوله كلا أخى وحلمى واجدى عضدا * في الثابتات

او
 والمسام الملمات * وقوله كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل * لدى المني والامن في العبر والبسر * فن الضير ويران
 النادرة (ولا تضاف لمفرد معرف * أيا) المفردة مطلقا

لأنها بمعنى بعض (وان كررتها)

بالعطف (فأضف) اليه كقوله

فلئن لم يفتك ظالمين اتعلمن

أبي وأبي فارس الأخراب

وقوله * ألا تسألون الناس

أني وأبيكم * غداة البقيما

كان خيرا وأكرما * لأن

المعنى حينئذ أيانا (أوتنو)

بالمفرد الموصوف بالجمع بأن

تنوى (الاجزا) نحو أي زيد

أحسن يعني أي أجزائه

أحسن (واخصص بالمعرفة

موصولة أي) أي مفعول

باخصص وبالمعرفة متعلق

به وموصولة حال من أي

بمتقدم عليها أي تختص

أي الموصولة بأنها الانضاف

الاولى معرفة غير ماسبق

منه وهو المفرد نحو امرر

بأي الرجلين هو أكرم وأي

الرجال هو أفضل وأيهم

أشد ولا تضاف لتكررة

خبر لا لأن عصه قور

(وبالعكس) من الموصولة

(الصفة) وهي المنعوت

بها والواقعة حالا فلا تضاف

الا إلى تكررة بكررت

بفارس أي فارس وبريد

أي فتى ومنه قوله * فله

عيننا به أيما فتى (وان

تكن) أي (شرطا أو

استفهاما * فطلعا كمل

بها الكلام) أي تضاف

أو استفهامية أو زعم أو حالا (قوله لأنها بمعنى بعض) أي حيث أضيفت للمعرف
أي والمفرد المعرف شيء واحد ليس له أبعاد بخلاف ما إذا أضيفت للتكررة فإنها
حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناطم (قوله وان كررتها) أي سواء كان المجرور بها أولا
ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولا إلى ضمير التكلم وضمير كررتها
يرجع إلى أي لا بالعموم السابق لأن التكرار لا ينبغي في الوصفية والحالية (قوله
بالعطف) أي بالواو كما في التسهيل (قوله فأضف) أي أجزائها إلى ما ذكر (قوله
لأن المعنى حينئذ أيانا الخ) أشار به إلى أن أيا الثانية مؤكدة لا ولي زيدت لضرورة
العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نال الدالة على التعدد
(قوله أوتنو الأجزاء) عطف على كررتها فلهذا حذف الياء للجزء والمعطوف عليه
بمعنى المضارع لأنه شرط وهو لا يكون إلا مستقبلا لفصل تناسب المتعاطفين وفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لأنه جواب الشرط فليس بأجنبي
لأن يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لأننا نقول
يفتقر كثيرا في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل قاله ليس (قوله الجمع) أي أو الجنس
نحو أي الدينار دينارك أو يعطف عليه بالواو ونحو أي زيد وعمرو قام صرح به
الداميني وعليه لا يشترط تكرير أي كما قاله المصنف بل يكفي تكرير المفرد (قوله
بالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد
كما قاله في نظيره الآتي مع أن الذي سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى
منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أي في المعنى قد دخل الحالية كما
نعم عليه الشارح وكان الأولى أن يقول وبإضافة الصفة لأن العكس لغة جعل آخر
الشيء أولا وليس مرادها هنا قاله الشاطبي (قوله فلا تضاف إلا إلى تكررة) لأن
القصود من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلية على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه
ويشترط في التكررة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط ونحو مررت
برجل أي رجل ورجل أي إنسان ولا يجوز رجل أي عالم وعكسه قاله الداميني
وغيره (قوله فطلعا) أي تكميا لطلعا الخ أو مطلقا حال من ضميرهم أوتنو كبر الحال
باعتبار أنها اللفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه وقضيته
جواز إضافة القرطبة للمفرد المعرف المنوي به الأجزاء نحو أي زيد أعجبك أعجني
وهو ما صرح به الداميني بل قول المصنف أوتنو الأجزاء يدل على الجواز في الشرطية
والاستفهامية لأن كلامه هناك في أي مطلقا أي غير الحالية والوصفية فنع ابن
عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك في أي
مطلقا جواز إضافة أي الموصولة والاستفهامية والشرطية إلى المفرد المعرف إذا
كررت أو نوى به الأجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف

الى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو أى رجل يأتى فله درهم أىما
الاجلين قضيت أىكم يأتى بعرشها فبأى حديث (٢٧٦) فظهر أن لاي ثلاثة

حوال * تنبيه * اذا
كانت أى ذمتا أو حالا وهى
المراد بالصفة فى كلامه
فهى ملازمة للانضافة
لفظا ومعنى وان كانت
موصولة أو شرطيا أو استفهاما
فهى ملازمة لهما معنى
لا لفظا وهو ظاهر (والزوما
اضافة لدن فجر) ما بعده
بالاضافة لفظا ان كان
معربا ومحلا ان كان متبنيا أو
جملة * فالاول نحو من لدن
حكيم عليم وقوله
تتمض الرعدة فى ظهري
من لدن الظهر الى العصور
(والثاني) نحو وعلمناه من
لدنا علما لينذر بأسا شديدا
من لدنه * والثالث كذوله
وتذكر نعماء لدن أنت يافع
وقوله * صريع غوان
راقهت ورقته * لدن شب
نختى شاب سود الذوائب
ولم يصف من ظهروف المكان
الى الجملة الا لدن وحيث
وقال ابن برهان حيث فقط
هذا هو الاصل الشائع فى
لسان العرب (ونصب غدوة
بها عنهم نذر) كما فى قوله
فما زال مهري مزجرا الكلب

اليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقريضة ما مر اذ لم تذكر أو تنو
الاجزاء فتأمل (قوله الى النكرة والمعرفة) بيان للاطلاق فى كلام المصنف الذى
هو فى مقابلة التقييد فى الموضوعين قبله وقول الشارح مطلقا أى سواء كان كل من
النكرة والمعرفة مفردا أو مثنى أو مجموعا بديل قوله سوى ما سبق الخ (قوله ثلاثة
أحوال) الاول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية
الثانى لزوم الاضافة الى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة
الى المعرفة وذلك فى الموصولة (قوله اذا كانت أى الخ) بقى قسم ثالث لا تجوز اضافة
وهو أى المجعولة وصلته لتداء ما فيه أل نحو أىما الانسان ولم يذكره لان المقام
مقام ما يضاف (قوله لدن) يفتح الالاموضم الدال وفتحها وكسرها أو ضمهما وسكون
النون ويقال فيه لدن كخبر ولدن كخفن فعل أمر الاناث من الخوف ولدن كقلمت
ما نبتى الخاطبة ولدن كقلمتن فعل أمر من القول ولدن كعل ولدن كقلم ويقال
فيها غير ذلك أيضا كما فى الهمع والقاموس وفى باب التقاء الساكنين من الهمع أن
نولدن نخذف الساكن ولها وشذ كسرها فى قوله من لدن الظهر الى العصور (قوله
فجر) فائدة بعد قوله اضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذا
القائد لم تستفد الامن هذا وقوله فى اعمال المصدر * وبعد جره الذى أضيف له *
قاله سم وتبعه غيره أقول ومن قوله فى اعمال اسم الفاعل وانصب بذي الاعمال تلوا
واخفص ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفعها وانصب وجر مع أل
فاحفظه (قوله وتذكر نعماء) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح
والمد واحتمال أنما فى البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة اليه والياق
الشاب (قوله صريع غوان) أى مصروعهت راقهت ورقته أى أعجبته وأعجبته
وفى العينية تفسير رفته بأصبعه لا حرا له لا حركته (قوله الا لدن وحيث) مقتضاه
ان لدن عند اضافتها الى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها اذا ظرف مكان ويمنع
الامر من تصريح الرضى بأن لدن اسم لمبدأ غاية زمان أو مكان وعنده اضافتها الى
الجملة مطلقا تنحصر للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا
هو الاصل) الاشارة الى قول المناظم وأزمو الخ فهو دخول على قوله ونصب الخ
(قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه
بالمفعول به فان جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب باضمار فعل أيضا اسم (قوله
مزجرا الكلب) ظرف مكان متعلق بخبر زال فان قدر من مادته كزجورا كان
نصبه على الظرفية قياسا والاكسكانا كان سماعيا كما مر فى محله (قوله نصب

تارة وحذفها أخرى لكن
يضعفه سماع النصب بها
مخبروفة النون أو خبرا
لكن مخدوفة مع سماعها
أى لدن كانت الساعة غداوة
ويحوز جردوة بالاشافة
على الأصل فلو عطف على
غدوة المنصوبة جازجر
المعطوف مراعاة للأصل
وجازر نصبه مراعاة للفظ
ذكر ذلك الاخفش واستبعد
المأظم نصب المعطوف
وقال انه بعيد عن القياس
وحكى ~~العجب~~ فيون رفع
غدوة بعد لدن فقبل هو
بكان نامة مخدوفة والتقدير
لدن كانت غدوة وقيل خبر
لمبتدأ مخدوف والتقدير
لدن وقت هو غدوة وقيل
على التشبيه بالفاعل قال
سليمويه ولا يفتصب بعد
لدن من الاسماء غير غدوة
~~نفيه~~ لدن بمعنى عند
الأنها تختص بـ ستة أمور
(أحدها) أنها ملازمة
لمبتدأ الغايات ومن ثم يتعاقبان
في نحو جئت من عنده ومن
لده وفي المتنزيل آتيناها
رحمة من عندنا وعلماها من
لدا علما بخلاف جئت
عنده فلا يجوز جئت لديه
لعدم معنى الابداء هنا

على التميز) أى للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لا أول زمان مهم
ففسر بغدوة قال الدماميني (قوله لكن يضعفه) أى التشبيه سماع الخ وذلك لانه لو
كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب
مخدوف التنوين ولا يرد الضارب زيد أو الضارب عمر أو الضارب بـ كر الان آل
كالعوض من التنوين في الاول والنون في الاخيرين (قوله أو خبرا) عطف على
قوله على التميز وعلى هذا تكون لدن مضافة الى الجملة وعلى الاولين لا اضافة
واهذا استحسّن الناظم هذا الوجه لما فيه من انباء على ما ثبت لها من
الاشافة (قوله مراعاة للأصل) أى الغالب فى تالى لدن من الجرف هو نظير نصب
المعطوف على مجرور غير فى الاستثناء فالمقتضى للجرف كون المعطوف عليه واقعا
فى مكان اسم مجرور غالبا لا كونه فى محل جر حتى يرد اعتراض أبى حيان على من
أجاز الجريان غدوة عند نصبه ليس فى محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجازر
نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ الا فيها لا نأقول
يغتفر فى الثوابى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله واستبعد الناظم الخ) أى للزوم نصب
غير غدوة بعد لدن (قوله بعيد عن القياس) لان القياس جر ما بعد لدن كغيرها من
الظروف ونصب غدوة بعدها مع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد
عن القياس (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة
الى مفرد منوى وهذا هو الظاهر وان استظهر البعض هنا قطعها عن الاضافة
فى هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الاول الذى قبله مضافة
الى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتى فغير مضافة أصلا (قوله على التشبيه
بالفاعل) قال فى التصريح ظاهره أنها مرفوعة بل دن أى شبهها باسم الفاعل فيما
مر (قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كفى الجمع وهى للمكان كثيرا
وللزمان قلما ومنه كفى الدماميني عن المصنف انما الصبر عند الصدمة الاولى ولا
تخرج عن الظرفية الا الى الجرجين (قوله لمبتدأ الغايات) أى لاول المسافات
فسميها نفس أول الزمان أو المكان وبها فافارقت من فاتها لا ابتداء الزمان أو
المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسمها أفاده سم (قوله ومن ثم) أى من أجل أن لدن
ملازم قبلها الغايات وعند تكون لمبتدأ الغايات وذلك اذا دخل عليها من
الابتدائية يتعاقبان فى نحو الخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه (قوله وعلماها)
أى الخضر (قوله لعدم معنى الابداء هنا) بل المراد جلست فى مكان قريب منه (قوله
أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شب ولدن أنت يافع (قوله انها مبنية) أى على
السكون فى بعض لغاتها على ما علم مما مروا بنيت اسمها بالحرف فى الجمود
للازمتها الظرفية أو شبهها وقيل لان بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية

(ثانيها) أن الغالب استعمالها مجرورة بمن (ثالثها) أنها مبنية

(خامسها) جوارا فرادها
قبيل غدوة على مامر
(سادسها) أنها لا تقع الا
فضلة تقول السفر من عند
البصرة ولا تقول من لدن
البصرة وأمالدى فهي مثل
عند مطلقا الا ان جرها
ممتنع بخلاف جر عند وأيضا
عند أمكن منها من وجهين
(الاول) أنها تكون ظرفا
للاعيان والمعاني تقول
هذا القول عندى سبواب
وعند فلان علم به ويمتنع
ذلك في لدى قاله ابن الشجرى
في أمالية * الثاني انك
تقول عندى مال وان كان
غائبا عنك ولا تقول لدى
مال الا اذا كان حاضرا قاله
الحريزى وأبو هلال
العسكري وابن الشجرى
وزعم المعري أنه لا فرق
بين لدى وعند وقول غيره
أولى (و) لزمو التثنية
أيضا (مع) وهى اسم المسكن
الاصطحاب أو وقته
والمشهور فيها فتح العين
وهو فتح اعراب و (مع)
بالبناء على السكون (فيها
قليل) كقوله
فر يشى منكم وهو ما في معكم
وان كانت زيارتكم لماما
وزعم سيديويه أن تسكن
العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغنم فام بنية عندهم على السكون

مجرها (قوله الا فى لغة قيس) قال المصريح أى فانها معربة عندهم تشبيهها بعند
وخص في التسهيل والهم مع اعرابها عندهم بلغاتها المشهورة وهى لدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون (قوله وبلغتهم قرئ من لدنه) قال المصريح أى بالسكن
الدال مع اشهادها الضم وكسر النون وهى قراءة أبى بكر عن عاصم وحكى ابن
الشجرى عن الفارسي أن الكسرة فى هذه القراءة ليست اعرابا وانما هى
للتنخيص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما فى القولة السابقة عن التسهيل
والهمع الا أن يقال اسكن الدال فى هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها
كما يرشد اليه اشهادها الضم فى هذه القراءة تنسبها على أصلها ثم رأيت فى الهمع
التصريح بما ذكر من أن الأصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله جوارا فرادها)
أى قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله على مامر) أى على التفصيل الذى مر من
أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على
التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبر المسكن أو مرفوعة خبر المبتدا
محذوف أو فاعلا لفعل محذوف (قوله لا تقع الا فضلة) أى بخلاف عند تقول السفر
من عند البصرة فعند جزء ما سمت مسدا العدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى الجمدة
(قوله فهي مثل عند مطلقا) يقتضى أنها معربة وبه صرح فى المغنى لسكن فى شيخ
الاسلام أن المصريح به خلافة وفى شرح المغنى للدمايينى حكاية القول بيننا ثم اعن
ابن الحارث (قوله الا أن جرها) أى جراحا لى اياها (قوله تقول هذا القول الخ)
اقتصر على التمثيل للمعاني لان محل الافتراق (قوله ويمتنع ذلك فى لدى) استظهر
البعض أنه نادر لا يمتنع وقد بوجه بأنهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه
قول بعض المصنفين وأسأله القوزلي ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يبدل
القول لدى (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهما فى كلا
الوجهين السابقين أو فى الثانى فقط الاقرب الاول فتأمل (قوله وألزموا اضافة
أيضا مع) أشار بذلك الى أن مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف تصریح
بلزومها الاضافة لجمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى للزوم قوله الآتى تفرد
مع الخ لان محل اللزوم اذا كانت ظرفا وهى فى الافراد حال على ماسية تضع (قوله
لمسكن الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى ان مع العسر
يسرا (قوله وهو فتح اعراب) لشبهها بعند فى وقوعها خبرا وحالا وصفة وصفة وقد لا
على حضور نحو نحوجى ومن معى أو على قرب نحوان مع العسر يسرا نقله سم عن
المصنف (قوله فر يشى منكم) المراد بالرىش اللباس الفاخر أو المسال لما ما بكسر
اللام أى وقتا بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المجمة وسكون النون (قوله فانها
مبنية عندهم) قيل جمودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو

من المعاني التي حققها أن تؤدي بالحرف وان لم يوضع لها حرف كالإشارة (قوله
والصحيح أنها باقية على اسميتها) أي لان المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد
لا يكون مستقلاً ولا غير مستقل (قوله هذا) أي بناء مع الساكنة العين على السكون
أي ظهور بناء على السكون والافئدة أوها على السكون ثابت لها في حال اتصالها
بساكن أيضا غايبة الأمر أنه حينئذ لم يقدّر لظاهرها ضمائر في كلام الشارح
راجعة الى مع الساكنة العين بقراءة قوله فالفتح طلبا للخفضة والكسر على الأصل
في التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما
للمصنف في الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنف من جعل بعض الشراح
كلامه على التوزيع فالفتح للعبرة والكسر للساكنة وذلك لان الفتح لا يكون
لاجل السكون المتصل الا في الساكنة الا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف
سكون راجع لقوله وكسر فقط نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلب للخفضة الخ ما ذكره
فن أعربها ففتح العين ومن بناها على السكون كسر لاتقاء الساكنين اه وهو
ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة في قول
الشارح هـ ذاراجعا الى ما قدمه المصنف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة
وتسكون الضمائر في كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هي ومعنى قوله لمن
أعربها فتح العين أبقى فتح العين هذا ايضا مقام (قوله تفرّد مع) أي عن
الاضافة حالة كونها مردودة اللام لتنفوي باللام حال قطعها عن الاضافة جبرا
لما فاتهما من الاضافة فأصل مع من قولك جاء الزيدون معا معي ففعل به ما فعل به بقى
ففتح العين على هذا فتحة بنية والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لاتقاء
الساكنين هـ ذا ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل الى أن الفتحة فتحة اعراب
وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الاول تسكون ناقصة في الاضافة
تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما يدقنا قصة فيهما وغالب الاسماء تامة فيهما
فالاقسام أربعة واستدل ابن مالك بقواهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم
عدا ولو كان باقيا على النقص اقبل مع كما يقال هم يدوا واحدة على من سواهم
واعترض بأن مع طرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو طاهر قاله الدماميني (قوله
وتنصب على الحال) أي دائما وقيل كثيرا وقد تسكون طرفا مخبرا به (قوله بجمع
جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه في المغني وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا
يدل على اتحاد وقت مجيئيهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله وأفني) أي الدهر أو
الموت كما قاله الشمني وقوله فبادوا أي هلكوا (قوله الاولى) أي الحماة الاولى
وسيجعن هدرن شمني (قوله وقد ترادف) أي مع اللازمة للاضافة (قوله واضعم الخ)
هذا إشارة الى أول الاحوال الاربعة في غير كقبل وبعد وسيد كر الشارح

وزعم بعضهم أن الساكنة
العين حرف وأدعى النحاس
الاجماع عليه وهو فاسد
والصحيح أنها باقية على
اسميتها كما أشعر الام
الناظم هـ ذاحكمها اذا
انصل بها متحرك (ونقل)
فيها (فتح وكسر لسكون
يتصل) بها نحو مع القوم
فالفتح طلبا للخفضة والكسر
على الأصل في التقاء
الساكنين * تنبيهه *
تفرّد مع مردودة اللام
فتخرج عن الظرفية
وتنصب على الحال بمعنى
جميعا نحو جاء الزيدان معا
وتستعمل للجمع كما
تستعمل للثنائي كقوله
وأفني رجالي فبادوا معا
وقوله * اذا حنت الاولى
سجعت لها معا * وقد
ترادف عند فتح رجب
سبيوية ذهب من معه ومنه
قراءة بعضهم هـ ذاذ كر
من معي (واضح بناء غيرا
ان عدت

بقمتها كما يعلم باستقصاء كلامه (قوله ماله أضيف) أى الاسم الذى أضيف اليه -
لفظ غير ماله جرت على غير من هو له لا من اللبس (قوله معنى) تمييز محمول عن ما
(قوله أى من الكلامات الخ) أخذ الشارح ذلك من كـون الكلام فى واجب
الاضافة نعم لوقال المصنف * وغير واضعها اذا عدمت ما * اسكان أصرح لاستفادة
لزم اضافة امر يحام من عطف غير على لدن (قوله الملازمة للاضافة) أى غالباً
فلا يرد أنما انقطع عنها اللفظ ومعنى كاسيأتى (قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده)
أى معناه اما بالذات نحو ممررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى
خرجت به واثباته بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الاولى أيضاً أو
يسقطها بالكلية محال لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف اليه
على البناء والتخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف حينئذ) أى حين اذ ضم اللفظ
غير من غير تنوين (قوله ضمة بناء) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير عائد على الضمة
المفهومة من يضم (قوله لانها كقبيل فى الابهام) أى لان معناها غير مختص اذ
مغايرة المحاطب فى نحو رأيت رجلاً غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى
الغايات كقبيل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو عمل الشارح بناء غير على الضم
بعله بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى
مشابهته الحرف ولعله أثر ما عمل به لانه أخصر (قوله فهى اسم) أى ليس فى
محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير
ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء (قوله وقال
الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب ليلانم ما قبله وحذف التنوين حينئذ قبل
للتخفيف وقال المصريح للاضافة تقدير لان المضاف اليه ثابت فى التقدير اه ويرد
عليه كفى المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور
باطراد الا فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها (قوله لانها اسم) مراده به ما عدا
الظرف بدليل قوله بعد لا تطرف (قوله ككل وبعض) أى فى جواز القطع عن
الاضافة وان كان المظهر غير متون والمظهر به متوناً (قوله وجوزهما) أى الاعراب
والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الاضافة لفظاً ومعنى وقوله ودونه
أى لنية لفظ المضاف اليه وفى نسخ اسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار
قوله بعد ويجوز أيضاً على فحة الفتح بلا تنوين (قوله والحركة اعراب بانفاق) نقل
البعض عن الهوى عن السيوطى أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أى لاضافته
تقديراً الى المبنى قال وعلى هذا فعدوى الاتفاق متنوعة اه وتجويز ذلك بعيد
مع التنوين لان التنوين اما التثنية أو التعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب
ولعله لبعدهم بكثرته الشارح على أنه يتحمل أنه قائل بما سنده من نقله عن شرح

ما * له أضيف) لفظاً (ناوياً
ما عدا) معنى أى من
الكلمات الملازمة للاضافة
غيره وهى اسم دال على
مخالفة ما قبله لحقيقة
ما بعده واداء وقع بعد ليس
وعلم المضاف اليه كقبضت
عشرة ليس غيرها جار
حذفه لفظاً فيضم غير غير
تنوين ثم اختلف حينئذ
فقال المبرد ضمة بناء لانها
كقبيل فى الابهام فهى اسم
أو خبر وهذا ما اختاره
الناظم على ما أفهمه كلامه
وقال الاخفش اعراب
لانها اسم ككل وبعض
لا تطرف كقبيل وبعد فهى
اسم لا خبر وجوزها ما بين
خروف ويجوز قليلاً الفتح
مع تنوين ودونه فهى خبر
والحركة اعراب بانفاق

كالضم مع التنوين **تتبعه** ان **الاول** (٢٨١) يجوز ابداء على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ

المضاي اليه قال في التوضيح
فهى خبر والحركة اعراب
باتفاق وفيما قلنا نظرا لان
المضافة لفظا تضم وتفتح
فان سمت تعينت للاصمعية
وان فتحت لا تتعين للخبرية
لاحتمال أن تكون الفتحة
بناء لاشاقها الى المبني
(الثاني) قالت طائفة
كثيرة لا يجوز الحذف بعد
غير ليس من ألفاظ الحد
فلا يقال قبضت عشرة
لا غير وهم محجوجون قال
في القاموس وقوله -م
لا غير لحن غير جيد لان
لا غير مسموع في قول
الشاعر

جوابا به تنجوا عتد فورينا
لعم عمل أسلفت لا غير
تسئل * وقد احتج ابن مالك
في باب القسم من شرح
التسهيل هذا البيت وكان
قوله -م لحن مأخوذا من
قول السرا في الحذف
انما يستعمل اذا كانت غير
بعد ليس ولو كان مكان
ليس غيرها من ألفاظ
الحد لم يجوز الحذف ولا
يتجاوز ذلك مورد السماع
اه كلامه وقد سمع انتهى
كلام صاحب القاموس

الاول وضع له أو أن مراده اتفاق المبرد والاختلاف في الحركة عند الضم (قوله
كالضم مع التنوين) أى في كون الحركة اعرابا ولا غير عند الضم والتنوين اسم
ليس لا خبرها (قوله لان المضافة لفظا تضم) أى ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت
للأصمعية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج اليه في توجيه النظر وكان يكفيه
أن يقول لان المضافة لفظا حيث فحقت لا تتعين الخ (قوله لاشاقها الى المبني) قال
الشارح على الاوضح اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبني انما تؤثر البناء اذا كان
مضاف اليه ملفوظا به أى لا محذوفا والضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير
الحن) مقول قواهم وقوله غير جيد خبر قواهم (قوله والفتحة في لا غير) أى اذا نطق
بها مفتوحة فلا ينافي جواز ضمها لنية معنى المضاف اليه ولم يذكره لعملة من قول
المنصف وانهم بناء غير الخ (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست
مضافة تقدير ابل هى مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقدير او الفتحة فتحة
اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعد ها غير اذا
فحقت نافية للحنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف اليه
الاعم لا التبرئة وليس بل قضية أن لا الداخلة على غير الخ حذف معها المضاف
اليه نافية للحنس سواء فحقت أو صمت ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى
منعه القراء ومن واقفه وخصه ابن هشام في القطر بالشعر لكن لا يبعد جواز
كونها عند ضم غير عالمة بعمل ليس وضمة غير حينئذ اعراب اذا توت وقطعت
عن الانساق بالكتابة أو لم تتون ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذ لم تتون ونوى
معنى المضاف اليه ولا جواز كونها عاطفة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا
تنوين لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين للقطع عن الانساق أو بالضم لنية معناه
ونحو جاءني عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء مصدر الخ) يحتمل
أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لان حالبة
المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين
حكاية لحال بناء على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد
ارادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا
بذلك وما وقع في كلام البعض تبعاً للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا خطأ (قوله
وحسب) أى المشربة معنى لا غير لاسمها التى تقطع عن الاضافة لفظا كما يأتى
(قوله وأول) الصحيح أن أسله أو آل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلت
هذه الهمزة واو أو أدغمت فيها الواو الاولى وقبل وواو قبلت الهمزة واو أو الواو
الاولى همزة وانما لم يجمع على وواو لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل

٣٦ سبان في والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح الباب عن
كوفيين وبناء مصدر نصب على الحال أى بانيا وغير مفعول باضمهم (قبل كغير) و(بعد) و(حسب) و(أول) *

يستلزم ثانياً أولاً قال في الهمع الصحيح لا تقتول هـ ذا أول مال اكتسبته ثم قد
تكتسب بعد شـ يا وقد لا وقبل يستلزم فلو قال ان سكان أول ولد تدينه ذكر
فأنت طالق فولدت ذكر أو لم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثاني اهـ
ويستعمل اسم بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر ومعنى السابق نحو
أقيته عاماً أولاً فيصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ووسفا بمعنى أسبق فيمنع الصرف
لوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل
لأفعله من لفظه أو جار يجره على الخلاف وطرفاً نحو رأيت الهلال أول
الماس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافة بني على الضم
قوله يس وغيره (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كالمسكن
دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كزيد
دون عمرو وفضلاً ثم توسع فيه باستعماله في مطاق تجاوز شيء إلى شيء كفعلت زيداً
الأكرام دون الأهانة وأكرم زيداً دون عمر (قوله والجهات) أي أسماءها
وهي فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما في
الهمع وغيره وخالف الرضي فلم يجوز قطعهما عن الإضافة لفظاً مبينين على الضم
أو معربين بلatinين (قوله وعـل) بمعنى فوق على ماسية أي ومثلها علو كافي الرضي
وقوله في أنها ملازمة للإضافة أي غالباً فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظاً ومعنى بل
بعضها لا تجوز إضافة لفظاً على الصحيح وهو عل كسبأني لا يقال المصنف لم يذكر
ملازمة غير للإضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لانا نقول قد علمت سابقاً
أنها تؤخذ من سياق (قوله لفظاً دون معنى) أي فينوي معنى المضاف إليه والذي
يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ومسماه معبر
عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتبس اليه
بخلاف نية لفظ المضاف إليه وانما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الأعراب
لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه (قوله فتبني على
الضم) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة وقوله أما إذا نوى ثبوت لفظ
المضاف إليه إشارة إلى ثانيها وقوله كما لو تلغظه إشارة إلى ثالثها وقوله فإن
قطعت الخ إشارة إلى رابعها (قوله لشبهها الخ) علامة لاسل البناء وأما كونه على
حركة فليعلم أن لها عرافة في الأعراب وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات
ولتخالف حركاتها حركة أعرابها (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى وإي
(قوله في الجمود) أي لزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم
التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في يمين وشمال لتصرفهما كثيراً
وتثنيتهما وجمعهما بل في الهمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء

ودون والجهات) الست
(أيضا وعل) في أنها ملازمة
للاضافة وتقطع عنها لفظاً
دون معنى فتبني على الضم
لشبهها حينئذ بحروف
الجواب في الاستغناء عنها
عما بعدها مع ما فيها من
شبه الحرف في الجمود

والافتقار نحو الله الأمر

من قبل ومن بعد في قراءة
الجماعة ونحو قبضت عشرة
حسب أي فحسبني ذلك وحكي
أبو علي الفارسي أبدأ
من أول بالضم ومنه قوله
علي أي أبدأ بعد والمنية أول
وتقول سرت مع القوم
ودون أي ودونهم وجاء
القوم وزيد خلف أو أمام
أي خلفهم أو أمامهم ومنه
قوله * لعن الاله تعلمن
مسافر * لعنايشن عليه
من قدام * وقوله

أقب من تحت عريض من
عل * أما إذا نوى ثبوت
لفظ المضاف إليه فانها
تغرب من غير تنوين كقول
تلفظ به كقوله * ومن قبل
نادى كل مولى قرابه * أي
ومن قبل ذلك وقرئ لله
الأمر من قبل ومن بعد
بالجر من غير تنوين أي من
قبل الغلب ومن بعده
وحكي أبو علي أبدأ من
أول بالجر من غير تنوين
أيضا فان قطعت عن
الإضافة لفظا ومعنى أي
لم يولفظ المضاف إليه
ولامعناه أعربت منهونة
ونصب ما لم يدخل عليها
جار كأشارا إليه بقوله
(وأعربوا نصبا إذا ما نكرا

وخلف وأسفل متوسط قدبر (قوله والافتقار) أي إلى المضاف إليه فان قلت
الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر قلت ذلك في المقتضى
للبناء الأصلي أما المقتضى للبناء العارض فقد يكفي فيه بالافتقار إلى المفرد
هذا ما ظهر لي ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافة لفظا معارضا
بظهوره لم يؤثر البناء حالها وانما بنيت حيث واذ حال اضافته ما لفظ الان
الإضافة إلى الجملة كإضافة لانها في الحقيقة إلى مصادر الجملة فكان المضاف
إليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف إليه لم يمتد القيام البدل
مقام المبدل منه وانما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لانها
غير متصرفه فناسها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابي قاله الرضي (قوله في قراءة
الجماعة) أي السبعة (قوله حسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح
فحسبني ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان
حسب بمعنى اسم الفاعل أي كافي فلا يتعرف بالإضافة كما سيذكره الشارح
فلا أولى جعله خبرا عن المعرفة وانما حوزنا كونه مبتدأ تخصيصه بالإضافة فأداه
المصرح (قوله من أول) أي من أول الأمر (قوله تعدو) بالعين المهملة أي تسطو
ويروى بالمججمة أي تصح (قوله تعلمن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة
وتشديد اللام (قوله يشن) أي يصب (قوله أقب من تحت) خبر محذوف كما يفيد
كلام العيني أي هو أي الفرس على ما في المغني وشواهد العيني لكن نقل السيوطي
عن الزنجشيري أن البيت في وصف بعير أقب من القتب وهو دقة الخصر وضمور
البطن كما في القاموس والمراد ضم البطن كما قاله العيني وقوله عريض من عل
أي واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تبع فيه المغني وقد قال
السيوطي انه مجرور لان قوافي الأرجوزة مجرورة كما علمت من الإيسات التي
ذكرناها منها (قوله كل مولى) أي ابن عم وقرابة مفعل نادى على قراءته بالنصب
أو مضاف إليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصبا) أي أو
جر ابن واقصر على النصب لانه الأصل في الظروف (قوله إذا ما نكرا) مزايدة
وضمير نكرا عائد إلى قبل وما ذكره بعده لانه وان تأخر لفظا متقدما رتبة لانه
مفعول أعربوا فسد قطعا اعترض به هنا (قوله وما من بعده قد ذكرنا) اعترض بأن
هذا يخرج غير الإلزام لانه قد بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم وأجيب بأن
المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتي فيها وهذا كما وان أقره شيخنا
والبعض انما يتم على أن المراد بما ذكره بعد قبل ما عطف عليه ولك أن تقول المراد
ما ذكره بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لانه كما بعد قبل في قوله قبل
كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالأولى

قبلا وما من بعده قد ذكرنا) كقوله * فساغى إلى الشراب وكنت قبلا *

حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعدد على المصنف بحسب
وعلى كما يستفهم (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء في لغة من
باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصته كذا في المصباح فعلى الثاني تضم الغين
وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب ويروى الحميم أى البارد من أسماء
الاضداد (قوله كالمود وسخر) الملود بالضم كافى العيني وهو الحجر العظيم الصلب
والشاهد على من عل حيث جر بمن وتون لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى هذا
ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظر لان قوله من
عل آخر البيت فليس منوياً بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الاضافة لفظا
ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لاجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن يكون
ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه وأن يكون لاجل وقف الروى فلا يصلح شاهدا
على القطع فاستفهمه (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لانه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه
ما تقدم من أن الكلام هنا فى أول التى هى طرف بمعنى قبل فتدبر (قوله تنبيهات
الح) اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه الاول اعترضين وفى الثانى اعترضين
(قوله اقتضى كلامه) أى منطوقا ومفهوما فان كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب
فى حال قطعها عن الاضافة رأسا أى كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها فى غير هذه
الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما يشير
اليه الشارح (قوله أن حسب الح) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع إلا
بالنسبة الى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك
(قوله أونوى معناها) لوقال أونوية لمعناها أو لفظها السكنا حسنا (قوله اذهى بمعنى
كافيك) تعليل المحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسما اذهى الح وكان ينبغى
التصريح به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظرا الى كونها بمعنى
كافى والاستعمال الثانى نظرا الى لفظها الجامد (قوله من رجل) من باب جر التمييز
عن (قوله وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة) فتقع مبتدأ وخبر حالا أو قبل
دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الاولى
لاقتضاء العطف بقرينة استعمالها استعمال الاسماء الجامدة على كونها
بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وخبره أو
بالعكس وهو أولى لما مروى يعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم
ولا يجوز العكس لعدم مسوق الابتداء بدرهم قاله المصريح (قوله وهذا) أى ما ذكر
من المثالين الاخيرين وكذا الاول ان جعل حسبهم خبرا لان جعل مبتدأ لعدم
دخول عامل لفظى عليه حينئذ ويصح رجوع اسم الاشارة الى ما يعنى مثالى
استعمال حسب استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية لا تدخل الح)

أ كاد أغص بالماء الفرات
وكقوله
خاشر يوابعد على لذة خيرا
وكقوله
كالمود وسخر حظه السيل
من عل * وكقوله راءة
بعضهم من قبل ومن بعد
بالجر والتنوين وحكى أبو على
أبدأ من أول بالنصب
ممنوعا من الصرف للوزن
والوصف **تنبيهات**
الاول اقتضى كلامه أن
حسب مع الاضافة أى لفظا
أونوى معناها أو لفظها
معروفة ونسكرة اذا قطعت
عن الاضافة أى لفظا ومعنى
اذهى بمعنى كافيك اسم
فاعل مراد اية الحال
فتستعمل استعمال
الصفات النسكرة فتسكون
ذهنا لنسكرة كمررت برجل
حسبك من رجل وحالا
لمعرفة كهذا عبد الله
حسبك من رجل وتستعمل
استعمال الاسماء الجامدة
نحو حسبهم جهنم فان حسبك
الله بحسبك درهم وهذا يرد
على من زعم أنها اسم فعل فان
العوامل اللفظية لا تدخل
على أسماء الانفعال

وتقطع عن الاضافة فيجندلها اشرايها معنى دال على (٢٨٥) النفي ويجندلها ملازمتها الوصفية أو الحالية أو

الابتداء والبناء على الضم
تقول رأيت رجلا حسب
ورأيت زيدا حسب قال
الجرى كإنك قلت حسبى
أو حسبك فأضمرت ذلك
ولم تتون اه وتقول فى
الابتداء قبضت عشرة
حسب أى حسبى ذلك
(الثنائى) اقتضى كلامه
أيضا أن على تجوز اضافتها
وأه يجوز أن تنصب على
الظرفية أو الحالية وتوافق
فوق فى معناها وتخالفا
فى أمرين أنها لا تستعمل
الانحصرورة بمن وأنها
لا تستعمل مضافة فلا
يقال أخذته من على السطح
كما يقال من علوه ومن فوقه
وقد وهم فى هذا جماعة منهم
الجوهري وابن مالك وأما
قوله * يارب يومى لا أطلاله
أمرض من تحت وأضحى
من على * فالهاء فيه للسكت
بدليل أنه مبنى ولا وجه
لبناءه لو كان مضافا انتهى
(التهالوت) قال فى شرح
الدرية وقد ذهب بعض
العلماء الى أن قبلا فى قوله
وكنت قبلا معرفة بنية
الاضافة لأنه أعزب لانه
جعل مالمعه من التنوين

أى باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الاصح من أقوال تأتى فى بابها
(قوله وتقطع عن الاضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية
والحالية واستعمال الاسماء الجامدة فى الابتداء (قوله اشرايها معنى دال على
النفي) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر وأحسن (قوله والبناء
على الضم) عطف على الوصفية أى وملازمتها للبناء على الضم فلا تنصب مقطوعة
عن الاضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناطم (قوله كإنك قلت حسبى أو
حسبك) أى فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله
فأضمرت ذلك) أى حذفته ونويت معناه (قوله اقتضى كلامه أيضا) أى منطوقا
ومفهوما فأقتضاؤه الامر الاول بقوله قبل كغيره والثانى بقوله وأعر بواضعا الخ
(قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى الا نصب وأما
كونه على احدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقبلة حذف
تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحا قال شيخنا
والذى فى النسخ الصحيحة التى منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوفى التى هو أمشها
خطه تنبيه قال فى شرح الكافية الخ وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم
ملحقان من غير الشارح بدليل ما فهم ما من عدم التحرير كما لا يخفى على التحرير
اه (قوله وأنها لا تستعمل مضافة) أى لفظا بل انما تستعمل مبنية على الضم
لنية معنى المضاف اليه أو منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وقد مر الاستشهاد فى
الشرح على هذين الوجهين فخصر البعض هنا استعمالها فى البناء على الضم
مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا ساقا وانظر هل تستعمل غير منونة
لنية لفظ المضاف اليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر * كجلمود صخر حطه
السيل من على * كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام
نذا السفل (قوله لا أطلاله) أى لا أطلل فيه أرمض مضارع مرض الرجل يمرض
رمضا كفرح يفرح فرحا أى أصابه حر الرضاء وهى الحرارة الحامية من حر
الشمس وأضحى من على أى يصيبني حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كضحى
يرضى وسعى يسعى أى برز للشمس فأصابه حرها (قوله لو كان مضافا) لان الاضافة
من خواص الاسماء تقتضى الاعراب لا البناء لا يقال الاضافة الى المبنى مما
يجوز البناء لا نأقول البناء الجائر بالاضافة الى المبنى هو البناء على الفتح
والكلام فى البناء على الضم (قوله معرفة بنية الاضافة) أى نية معنى المضاف
اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله لأنه أعرب الخ وهذا القول مقابل لما
فى النظم الا أن يراد بالتذكير فيه التذكير بحسب اللفظ فقط (قوله وهذا القول

عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعمل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه
كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول

عندي حسن) لاقتضاء القياس على النظر المذكور اياه (قوله وهو المضاف اليه) أى الصالح لا عراب المضاف فلو كان المضاف اليه جملة لم يحذف المضاف لانها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلاً وكذا اذا كان محلى بالى والمضاف منادى فلا يصح بالخليقة أى يامثل الخليقة والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنين كما يأتي في التنبيه الثاني على أن الاصح أن الحذف تدريجي كما يأتي وحينئذ لا حاجة الى هذه الغاية (قوله غالياً) أخذه من البيت بعده (قوله اذا ما حذفنا) اعلم أن المضاف اذا حذف القرية فمارة يكون مطروحة وتارة يكون ملتقماً اليه ويعلم هذا بعود الضمير اليه وقد اجتمع في قوله دعالي وكلم من قرية أهل كذا فحساءها بأسنا يأتياً وهم قائلون فارجع الضمير أولاً الى القرية طرحة للمضاف وثانياً الى المضاف التثنية فانا اليه قاله يس ولا تنافض لاختلاف الوقت (قوله اقبام قرية تدل عليه) فان لم تكن قرية امتنع الحذف ولا ينافية ما قالوه في نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وان اعترض بذلك الدماميني لان باب التوهم واسع لا يقتضي جواز تركاب التوهم كما قاله سم ولان عقل السامع ربما يجوز وجود قرية خفيت عليه (قوله نحو وجاء بلك الخ) ونحو الحج أشهر معلومات ولكن البر من اتقى أى حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الاول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لان الحذف أليق بالآخر ولان التقديم مع الآخر في وقت الحاجة اليه (قوله كما قام المضاف اليه الخ) قل سم وانما اقتصر المصنف على الاعراب لانه المقصود بالذات في هذا الفن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبني على مراعاة الحذف وهو خلاف الاكثر (قوله من ورد البر يص) بالاصاد المهملة اسم واد بردي بفتح نهر بدسحق وألفه للتأنيث كما في الجمع والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض ويصدق حال من بردي وقوله بالرحيق السلسل تشبيهه بليخ أى بماء كالرحيق السلسل في اللذة (قوله لكنه أراد ما بردي) أى حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردن بالضم وهو أصل السكم كما في القاموس ناخلة بالحاء المهملة أى فائحة (قوله وفي حكمه) أى الحكم عليه بشئ كالحرمة في المثال الاول والهلاك في المثال الثاني (قوله أى أهل القرى) كان الاحسن أى أهل تلك القرى لان المضاف اليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك اشارة الى القرى تسمي في التعبير قال في المغني وأما وكلم من قرية أهل كذا فحساءها بأسنا يأتياً فاقدراً نحو يون الاهل بعد من وأهل كذا وجاء وخالفهم النخشري في

عندي حسن (وما يلي المضاف) وهو المضاف اليه (يأتي خلفاً) * عنه في الاعراب) غالباً (اذا ما حذفنا) اقبام قرية تدل عليه نحو وجاء بلك أى أمر بلك واسأل القرية أى أهل القرية * (تنبيهان) * الاول كما قام المضاف اليه بمقام المضاف في الاعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله يسعون من ورد البر يص عليهم * بردي يصدق بالرحيق السلسل * بردي مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء لكنه أراد فاء بردي وفي التأنيث كقوله مرت بنا في نسوة خولة والمسل من أراد اننا نخة أى رائحة المسك وفي حكمه نحو ان هذين حرام على ذكركم وراقتي أى انتم عمال هذين وتلك القرى بأهل كذا هم أى أهل القرى

وفي الحالة نحو ونفروا أي سبأ أي مثل (٢٨٧) أي سبأ لان الحال لا تكون معرفة * الثاني
قد يكون الاول مضافا الى مضاف فيحذف الاول والثاني ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب

نحو وتجعلون رزقكم أنكم
تذكرون أي وتجعلون بدل
شكر رزقكم تذكرون
وتدور أعينهم كالذي يغشى
عليه من الموت أي كدوران

عين الذي يغشى عليه من
الموت ومنه قوله * فأدرك
أرقال العرادة طلوعها * وقد
جعلتني من خزيمة أسبعا
أي ذامسافة أسبوع (وربما
جزوا الذي أنشوا) وهو
المضاف اليه (كما قد كان

قبل حذف ما قبله) وهو
المضاف (لكن بشرط أن
يكون ما حذف * مما تلاها
عليه قد عطف) سواء
اتصل العاطف بالمعطوف
أو انفصل عنه بلا كقوله
أكل امرئ تحسبني امرا
وناروقد بالليل نارا

أي وكل نار وقوله

ولم أر مثل الخير بتركه الفتى
ولا الشر بآتيه امرؤ وهو
طامع * أي ولا مثل الشر لثلا
يلزم العطف على معمولي
عاملين مختلفين بأن تجعل
قوله نار بالجر معطوفا على
امرئ والعامل فيه كل
ونار الثاني معطوفا على امرأ
والعامل فيه تحسبني

الا وان لان القرية تهلك ووافقه في فناء لاجل أوهم قائلون اه هذا وذهب
كثيرا الى أنه لا يحذف فيما ذكر فقيس لان القرية عبر بها عن أهلها مجازا
وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المذكر والمؤنث (قوله وفي
الحالية) مثلها الصفة نحو ومررت بقوم أي سبأ ولو قال بدل الحالية الحالية التذكير كما
في التسهيل لشملها ما يؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تتجمل مع
التعريف فقوله لان الحال لا تكون معرفة أي الحال بالاصالة (قوله نادى
سبأ) أي أبناء سبأ فعبير بالجزء عن الكل أو شبهه بالبناء بالأيدي بجاء مع المعاونة
(قوله قد يكون الاول الخ) وقد يحذف ثلاثة متضايقات نحو فكان قاب قوسين
أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها
كذا قدر الزنجشري وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض
القوس وطرفها احتج في الخبر الى تقدير مضاف ثان أي مثل قدر قاب وعليه قيل
في الآية قاب والاسل قابي قوس (قوله فيحذف الاول والثاني) أي تند بجاء الى
الراجح كما في الدماميني وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يعمل الى
أنه دفعي (قوله فأدرك أرقال الخ) الارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول
مقدم (٢) والعرادة بكسر العين المهملة اسم فرس الشاعر وظلوعها بظاء مشالة
مفتوحة ولا م ساكنة وعين مهملة غمزها في مشيها وهو فاعل مؤخر وجمله وقد
جعلتني الخ حال من العرادة وخزيمة بفتح الحاء المهمل وكسر الزاي اسم رجل
أغار على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر خزيمة ولم يبق يدهن ما الا قدر
مسافة أصبغ أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته خزيمة (قوله ور بما جزوا) أي
استداموا جز (قوله كما قد كان) أي كالجر الذي قد كان والمغايرة بين المشبه
والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى
زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا
جر جديد يجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا
على المحذوف (قوله مما تلا) أي لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية
على غير من هي له (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخبر) مفعول أول
و يترك الفتى مفعول ثان (قوله لثلا يلزم الخ) علة المحذوف أي وانما جعل المجرور
مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ أو الخير لثلا الخ (قوله العطف على
معمولي الخ) أي وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان في البيت الثاني
أروم مثل والعمولان الخير ووجه بترك الفتى والمعطوف على الخبر الشرع على

* تنبيه * الجر والحالة هذه مقبوس وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام كما ملحق بعضهم
والجر فيما خلا (قوله والعرادة بكسر العين الخ في القاموس أنه كسحابة اه)

من الشروط محفوظ لا يشاس عليه كالجربدون عطف في قوله رأيت التيمي ثم عدى أى أحدثتم غدى ومع
العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جازر (٢٨٨) تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة أى

يتركه الفتي بآتيه امرؤ (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المحذوف
للمعطوف عليه وعدم الانفصال البلاويه يعلم أن الإضافة في قول المصنف بشرط
الجب للجنس (قوله كالجربدون عطف) فاسمه الكوفيون (قوله أى أحدثتم غدى)
الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمي نفس القبيلة اذ هو واحد منهم
(قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقيس عند الاكثرين (قوله
كقراءة ابن جازر) قال في التوضيح هي مخالفة للقيا من وجه آخر وهو أن
المضاف ليس معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضاف (قوله أى عرض الآخرة)
المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة ما عرض وحدث وان كان باقياً وابتاراً تعجربه
للساكنة فيكون المذكور دلائل المحذوف (قوله فيبقى الاول) أى حال الاول
وقوله كحاله في المغايبة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف
(قوله اذابه يتصل) أى اذ يتصل الاول بالثاني أو بالعكس (قوله بشرط عطف)
أى على ذلك الاول ولو بغير الواو وسنعرّفك وجه آخر (قوله وإضافة) أى إضافة
المعطوف ومثل الإضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف اليه الاول كقوله جعل
وأحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل) أى لفظاً ومعنى (قوله لان بذلك) اسم
ان ضمير الشأن (قوله يامن رأى) المنادى محذوف أى يا قوم ومن استغفها مية
ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف اه دما بيني وقوله عارضاً
أى سبحانه معترضاً وقوله أسرته أى لوث في بطنه وقوله بين ذراعى صفة ثانية عارضاً
والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان يبران ينزلهما القمر
والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضاً القمر قال السيوطي قال ابن يعيش يصف الشاعر
سحاباً اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وأنواء أحد الأنواء
وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في الاسد وفي التسمية
كقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من أحدهما اه ونقل الدما بيني
عن بعض شراح أبيات المفصل أن قصده وصف مدوحه بالشجاعة حيث سماه
أسداً وقلبه بالسماحة حيث سماه سحاباً (قوله وخزناً) ضد السهل (قوله ومن
قبل) أى من قبل ذلك وقبل الاصل ومن قبلي خذفت الباء وأقبلت الكسرة دليلاً
عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليها جائز كغير بدون
الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم من غير تهوين مع كسر
الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو هامة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع
ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد أيضاً وفتحة بناء فلا وعلى

عرض الآخرة كذا قدره
المطعم وجماعة وقيل
التقدير ثواب الآخرة أو
عمل الآخرة وبه قدره ابن
أبي الربيع في شرحه لا يضاف
وعلى هذا فالمحذوف ليس
مماثلة لما عليه قد عطف
بل مقابلة انتهى (ويحذف
الثاني) وهو المضاف اليه
وينوى ثبوت لفظه (فيبقى
الاول) وهو المضاف (كحاله
اذابه يتصل) فلا يتوّن ولا
ترد اليه النون ان كان مثني
أو مجموعاً لكن لا يكون
ذلك في الغالب الا (بشرط
عطف وإضافة الى * مثل
الذي له أضفت الاول) لان
يدل ذلك بصير المحذوف في قوة
المنطوق به وذلك كقولهم
قطع الله يد رجل من قالها
الاصل يقطع الله يد من قالها
ورجل من قالها انخذف
ما أضيف اليه وهو من
قالها دلالة ما أضيف اليه
رجل عليه وكقوله
يامن رأى عارضاً أسرته
بين ذراعى وجبهة الاسد
أى بين ذراعى الاسد وجبهة
الاسد وقوله * سقى الارضين
الغيث مهل وخزناً * أى

تبيينان * الاول

ما ذكره الناظم هو مذهب
المبرد ومذهب سيبويه الى ان
الأصل في قطع الله يد
ورجل من قالها قطع الله يد
من قالها ورجل من قالها
حذف ما أنشيف اليه رجل
فصار قطع الله يد من قالها
ورجل ثم أقحم رجل بين
المضاف الذي هو يد والمضاف
اليه الذي هو من قالها قال
بعض شراح الكتاب وعند
الفراء لا سمان مضافان
الى من قالها ولا حذف في
الكلام * الثاني قد يفعل
ما ذكر من الحذف مع مضاف
معطوف على مضاف الى
مثل المحذوف وهو عكس
الاول كقول أبي برزة
الاسلمي رضى الله تعالى
عنه عذرونا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم سمع عذرات
وثماني يفتح البياء دون
تموين والاصل ثماني
عذرات هكذا شبهه
الحافظ في صحيح البخاري
(فصل مضاف شبهه فعل
ما نصب * مفعولا أو ظرفا
أخر) فصل فمفعول بأخر مقدم
وهو مصدر مضاف الى
مفعوله وشبهه فعل نعت
لمضاف وما نصب موصول

قرائة تكون لاعاملة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعنا للمصرح
جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة
فهى جائزة قياسا اه وقد ينافيه قول الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها
ورجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضى أن الاصل قطع الله يد ورجل من
قالها مع أنه يشترط في عاملي التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانها وانما ملان
هنا ليسا كذلك قدبر (قوله ومذهب سيبويه الخ) العمل الحامل له على ذلك أن
الحذف أبقى بالتوافق لكنه مع ما فيه من التسكك يضعفه قول الشاعر
بنو بونا تنا كرام فمر نوى * مصاهرة فلئنا ان لم يكن كفا
وقول الآخر * بمثل أو أحسن من شمس الضحى * اذ لا يفصل بين المتضايقين
اذا كان الثاني ضميرا ولان مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف
اليه كذا في الدماميني وأما ضعفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف
اليه بفعل الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يعلم
الحذف في الثلاثة ولأن تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضا بار
تجعل معنى قوله وإضافة الى مثل الخ أى الى مضاف اليه مذكور مماثل المحذوف
أنشيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد وأولى مضاف اليه محذوف مماثل
لمذكور أنشيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلام
هو الاول (قوله ثم أقحم الخ) قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين
المتضايقين ليعنى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب اه معنى
وانما احتج الى ذلك لان تمام الاسم الذي ليس بأل بالتنبؤين أو الإضافة ولعدم
الحجج الى الاعتراض بين المبتدأ والخبر في تخويز وعمر وقائم جعله سيبويه من باب
الحذف من الاول اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخير
لعدم القبح في زيد قائم وعمر (قوله وعند الفراء الاسمان الخ) خصه كما قال
السيوطي بالمصطحبين كاليد والرجل والرابع والنصف وقبل وبعد لانها ما كالشي
الواحد فكان المضاف العامل في المضاف اليه شي واحد فلا يرد أنه لا يتوارد
عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دارو غلا (قوله وهو عكس الاول) أى على
مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهناه من لاجبة النظم لمذهب
سيبويه (قوله فصل مضاف) أى من المضاف اليه بشرط ان لا يكون ضميرا اه
يس (قوله شبهه فعل) أى مصدر أو اسم فاعل (قوله ما نصب) خرج المرفوع
فان الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لانه ~~منه~~ في موضعه
بخلاف المنصوب فانه في نسبة التأخير فافصل به كالفصل (قوله مفعولا الخ)
أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد لا طول قال سم انظر هل

وسلته في موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أي نصبه ومفعولا أو ظرفا حالان من مأو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منه وبه حال كونه مفعولا أو ظرفا والاشارة بذلك الى أن من الفصل بين المتضايقين ما هو جائز في السعة خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا فالجائز في السعة ثلاث مسائل * الاولى أن يكون المضاف مصدرا (٢٩٠) والمضاف اليه فاعله

والفاصل امام مفعوله كقراءة ابن مامرة قتل أولادهم - شركتهم وقول الشاعر فسقناهم سوق البغاث الاجادل * وقوله فذا سقم دوس الحصيد الدائس وقوله * فزججتها بمرجة زج القلوص أي مراده واما ظرفه كقول بعضهم - تركت يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها * الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اتمام مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقول الشاعر وسوالك مانع فضله الحماج أو ظرفه كقوله عليه السلام هل أنتم تاركولي صاحبي وقوله كاحت يوما صخرة بعسيل وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك * الثالثة أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله (ولم يعب

يجوز الفصل بمجموع الامور التي جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم في قوله ولم يفصل بغير ظرف أو ظرف أو عمل يقتضي جواز الفصل بالمجموع الا أن يفسر ق وانا أقول مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايقين ان كونهما كاشئ الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبيه (قوله في موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لان الموضع للوصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) لما تبع النحوي مذهبهم في قراءة ابن عامر الآية ولا عبرة برده مع ثبوتها انما توتر (قوله مطلقا) أي سواء كان ذلك بالامور الثلاثة أو بغيرها (قوله مصدرا) أي مقدرا بان والفعل شاطبي (قوله والمضاف اليه فاعله) لوقال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهواها أي تركت يوما نفسك وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها (قوله قتل أولادهم شركتهم) أي برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجرح شركتهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بتشديد الواو واحدة وغين معجمة وباء مثناة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهه الصقر (قوله فزججتها) أي طعننها والمرجة بكسر الميم مخ قصير والقلوص الناقة الشابة (قوله وصفا) أي اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول (قوله امام مفعوله الاول) الصواب تأخير اما بعد قوله الفاصل لان التنوين انما هو في الفاصل (قوله هل أنتم تاركولي صاحبي) قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون (قوله هما) أي السطنتان المعلومتان من السياق والخطبة بالضم الحصة والاسار بالكسر الاسر وعد الاسر والمئة بعده بالاطلاق خطبة واحدة تلازمهما في الجملة (قوله بأجنبي) متعلق محذوف حال من ضمير وجد أي وجد انضاف مفصولا بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به

فصل عشرين) نحو هذا غلام والله زيد حتى ذلك الكسائي وحكي أبو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع على صوت والله ربها * تنبيه * زاد في الكافية الفصل بما كقوله * هما خطما اما اسار ومئة * وامادم والقتل بالحرأ جدر * اه ومانون ذلك فختص بالشعر وقد أشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرار اوجدا) أي الفصل والاف للاطلاق (بأجنبي أو بنعت أو ندا) أي الاولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي والمبراديه

معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله **أُنْجِبْ أَيَّامَ وَالِدَاهِ** * اذْجَلَاهُ فَنَعْمَ مَا نَجَلَا * **أَيُّ** أُنْجِبْ وَالِدَاهِ أَيَّامَ اذْجَلَاهُ أَوْ مَفْعُولًا كَقَوْلِهِ تَسْقِي أَمْتِيَا (٢٩١) حَانِدِي الْمَسَاكِينِ رَيْقَتَهَا * **أَيُّ** تَسْقِي نَدَى رَيْقَتِ الْمَسَاكِينِ أَوْ طَرَفًا كَقَوْلِهِ

كَمَا خَطَمَ الْكِتَابَ بِكَفِّ يَوْمًا

يَهْدِي يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

الثَّانِيَةُ الْفَصْلُ بِنِعْتِ الْمُضَافِ كَقَوْلِهِ * وَاتَّ

حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَا حُلْفَنَ

بَيْنَ أَصْدَقٍ مِنْ بَيْنِكَ مَقْسَمٍ

أَيُّ بَيْنٍ مَقْسَمٍ أَصْدَقٍ مِنْ بَيْنِكَ وَقَوْلُهُ * مِنْ ابْنِ أَبِي

شَيْخِ الْإِبْرَاهِيمِ طَالِبُ * أَيُّ

مِنْ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ شَيْخِ الْإِبْرَاهِيمِ

طَالِبُ الْإِبْرَاهِيمِ الْفَصْلُ

بِالْفَتْحِ كَقَوْلِهِ

كَانَ بَرْدُونَ أَبْنَاءُ عَصَامٍ

فَرْدُ خَمَارٍ دَقِ بِالْحَجَامِ * أَيُّ

كَانَ بَرْدُونَ زَيْدِيًّا أَبْنَاءُ عَصَامٍ

وَقَوْلُهُ * وَفَاقَ كَعْبٌ بِجَبْرِ

مَنْقُذًا لَكَ مِنْ * فَجَبِلَ تَهْلُكَةً

وَالْحَمْدُ فِي سَقَرٍ أَيْ وَفَاقَ

عَلَى رَأْيٍ مِنْ أَجْزَاءِ أَعْمَالِ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ لَنْ ضَمِيرِهِ الَّذِي أَجْزَأَ أَعْمَالَهُ عَلَى هَذَا

الرَّأْيِ بَارِزٌ وَهَذَا مَسْتَرْتَفِدٌ الشَّاطِبِي (قَوْلُهُ مَعْمُولٌ غَيْرُ الْمُضَافِ) يَدْخُلُ فِي

الْأَجْنَبي عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ النِّعْتِ وَالْمُنَادَى فَيَلْزِمُ عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ بِأَوَّلِهِ

وَهُوَ لَا يَجُوزُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقِيدَ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فَاعْلَا كَانَ الْخَسَمُ (قَوْلُهُ فَاعْلَا)

أَيُّ غَيْرِ الْمُضَافِ إِذَا فَعَلَ الْمُضَافُ لَيْسَ أَجْنَبيًا وَإِنْ كَانَ الْفَصْلُ بِهِ أَيْضًا ضَرُورَةٌ كَمَا

سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ (قَوْلُهُ أُنْجِبْ أَيَّامَ وَالِدَاهِ) أَيُّ وَلَدًا وَلَدًا أَجْنَبيًا وَنَجَلَاهُ وَلَدَاهُ

وَالْفَصْلُ فِي هَذَا الْبَيْتِ بِالْفَاعِلِ وَبِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ أَيْضًا الْكَنْهَ - مَ ا كْتَفُوا بِالْتَّعْنِيَةِ

عَلَى الْفَصْلِ بِالْأَشْرِفِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الْفَصْلِ بَاطْنَيْنِ مِنَ الْمَعْمُولَاتِ الْأَجْنَبيَةِ فِي

الضَّرُورَةِ (قَوْلُهُ تَسْقِي أَمْتِيَا) أَيُّ وَقْتُ امْتِيَا حَ أَوْ مَتَّحَاةٌ وَالْامْتِيَا حَ اسْتِمْتِيَا

(قَوْلُهُ كَمَا خَطَمَ) مَامَصْدَرِيَّةٌ يَقَارِبُ أَيُّ بَيْنِ حُرُوفِ الْكِتَابَةِ أَوْ يَزِيلُ بَفَتْ

أَوَّلَهُ أَيُّ يَمَاعِدَ بَيْنَهُمَا وَالْجُمْلَةُ سَقَّةٌ لِبَهْدِي كَمَا فِي الْعِيْنِ وَالتَّصْرِيحُ بِالضَّمِيرِ فِي

الْفَعْلَيْنِ لَهُ وَقَوْلُ الْبَعْضِ الضَّمِيرُ فِيهِمَا لِلْخَطِّ خَطًّا وَخَصَّ إِلَيْهِ يَهْدِي لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ

الْكِتَابِ وَالْمَعْنَى أَنْ رَسَمَ هَذِهِ الدَّارَ كَخَطِّ الْكِتَابِ (قَوْلُهُ مِنْ ابْنِ الْحِ) - سَدَرَهُ نَجْوَةً

وَقَدْ بَدَّلَ الْمُرَادِي سَمِيحَةً * قَوْلُهُ مَعَاوِيَةَ حِينَ اتَّفَقَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ عَلَى قَتْلِ مَعَاوِيَةَ

وَعُمُرُ بْنُ الْعَاصِ وَعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَلِمَ الْأَوْلَانِ وَقَتْلُ عَلَى قَتْلُهُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ دُلْجَمٍ بِكُسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحُهَا الْمُرَادِي فَتَفْتَحُ الْجِيمُ نِسْبَةً إِلَى مَرَادِ قَبِيلَةٍ قَالَهُ

بِسْ وَيُرَدُّ عَلَى الشَّارِحِ أَنَّ الْفَاعِلَ لَيْسَ نَعْمًا لِلْمُضَافِ بَلْ لِلْمَجْمُوعِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ

الْبَعْدُ وَقَدْ يُقَالُ لِمَا كَانَ الْمُنْتَأَثِرُ بِالْعَوَامِلِ الْمُخْتَلِفَةِ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ جَعَلَ النِّعْتُ لَهُ (قَوْلُهُ

كَانَ بَرْدُونَ الْحِ) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ يَحْتَمِلُ أَنْ أَبْنَاءَ مُضَافٍ إِلَيْهِ عَلَى لُغَةِ الْقَصُورِ يَزِيدُ بَدَلًا أَوْ

عَطْفُ بَيَانٍ فَلَا شَأْنُ فِيهِ (قَوْلُهُ وَفَاقَ كَعْبٌ بِجَبْرِ الْحِ) بِجَبْرِ أَخُو كَعْبٍ بِنْ زُهَيْرٍ

صَاحِبِ بَابِ سَعَادٍ أَسْلَمَ بِجَبْرِ قَبْلَ أَخِيهِ كَعْبٍ وَصَارَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ إِلَى أَنْ أَسْلَمَ

وَكَعْبٌ مِمَّا دَخَلَ مِنْهُ حَرْفُ الْفَتْحِ (قَوْلُهُ نَرَى) بِالْأَنُونِ كَمَا قَالَهُ الدَّمَامِينِيُّ تَصْمِي

مِنْ أَصْمِيَةٍ إِذَا رَمِيَتْ فَقَتَلَتْهُ بِحَيْثُ تَرَاهُ وَلَا تَقْبَلُ مِنْ أَتَمَّتْ إِذَا رَمِيَتْ فَعَابَ عَنْكَ ثُمَّ

مَاتَ وَالْمَعْنَى نَرَى أَسْمَهُمَا لِلْمَوْتِ تَقْتُلُ وَلَا تَقْبَلُ وَالْأَرَعَاءُ السَّكْفُ عَنِ الْقَبِيحِ (قَوْلُهُ

وَأَنْ نَسْكَحَهُمَا طَرَحَرَامَ) أَيُّ فِي رِوَايَةٍ خَفَضَ مَطَرًا بِإِضَافَةِ نَسْكَاحِ إِلَيْهِ وَالْفَصْلُ بِالْهَاءِ

وَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لِلْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فَعَلَى الْفَاعِلِيَّةِ يَكُونُ مِنَ الثَّانِيَةِ ضَمِيرُ

غَيْرِ الرَّفْعِ مُنَابِضٌ لِمِثْلِهِ وَالرَّفْعُ وَإِنْ لَمْ تَعُدْ النِّيَابَةُ إِلَّا فِي الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلَةِ وَهَذَا الْقَرِيرُ

يَعْرِفُ مَا فِي كَلَامِ الْبَعْضِ وَيَعْرِفُ أَيْضًا أَنَّ الْهَاءَ لَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ

وَالْأَمْرُ فِي هَذَا أَسْهَلُ مِنْهُ فِي الْفَاعِلِ الْأَجْنَبيِّ كَمَا فِي قَوْلِهِ * أُنْجِبْ أَيَّامَ وَالِدَاهِ بِالْبَيْتِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ

مِنْهُ وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ قَوْلُهُ فَإِنْ نَسْكَحَهُمَا طَرَحَرَامَ بِدَلِيلِ أَنْهُ يَرُورُ أَيْضًا بِنَسْبِ مَطَرٍ وَرَفْعِهِ وَالتَّقْدِيرُ

فَإِنْ نَسْكَحَ مَطَرًا يَاهَا أَوْ هِيَ

ومنه الفصل بالفعل الملقى كقوله * بأي تراهـم الارضين حلوا * أي بأي الارضين زاده في التسهيل
وزاد غيره الفصل بالمفعول لاجله كقوله * معاود جراً وقت الهوادي * أشم كأنه رجل عبوس
أراد معاود وقت الهوادي جراً وحكى ابن الأنباري (٢٩٢) هذا غلام ان شاء الله

حتى يتوجه استشهـال صاحب التوضيح خفض مطراً بالاضافة بان المضاف
لا يضاف لشيئين ومطراً سم رجل كان من أفع الناس وكانت زوجته من أجـل
النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك وصدر البيت ان كان النكاح أحل شيء
(قوله بالفعل الملقى) أي الذي يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى
المصطلح لأن ترى في البيت عامل في المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض
الدونثري (قوله معاود جراً وقت الهوادي) في شواهد العيني أن صدره أشم
كأنه رجل عبوس * وكذا في الهمع وفي بعض نسخ الشارح جعله محزواً والاشم من
الشم وهو التكبر يصف الشاعر رجلاً بأنه يظهر الكبر ويعاود الحر وقت
ظهور الهوادي جمع هادى أعناق الخيل لاجل جرأته في الحرب والجرأة بضم
الجيم (قوله فلا يحوز في نحو أنامثل الخ) أي عند الجمهور وكذا يمنع التقديم
عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوز مع كل من الثلاثة بعض فان كان
المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقاً فاده الدماميني (قوله
وتقدمه بالنفي) بان صح حلول حرف النفي والمضارع محل غير ومحذوفها (قوله
معمول ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا
مذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك وقال ابن السراج يمنع تقدمه مطلقاً وقيد
بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً قاله الدماميني (قوله ومنه قوله
تعالى الخ) أي على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بغير فلا يكون
فيه شاهد (قوله غير ضارب زيدا) أي الاشخصا ضرب زيدا (قوله لعدم قصد
النفي بغير) أي لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرور هـ فلا
يقال قاموا لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف
اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا وغير ضارب بين زيد اجاز تقديم المعمول لجملة الحلول
المذكور اذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيد الجملة المضارع حال مرتبطة
بالضمير كما كانت غير في المثال حالا

المضاف الى ياء المتكلم

(قوله لان فيه أحكاما الخ) وذلك ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا ولا مشـئ
ولا جمعا على حده (قوله أشار الى ذلك) أي الى أن فيه أحكاما ليست في الباب

أخيك فصل بان شاء الله
اهـ خاتمة قال في شرح
الكافية المضاف الى الشيء
يتكامل بما أضيف اليه
تتكامل الموصول بصلته
والصلة لا تعمل في الموصول
ولا فيما قبله وكذا المضاف
اليه لا يعمل في المضاف ولا
فيما قبله فلا يحوز في نحو
أنامثل ضارب زيدا أن
يتقدم زيدا على مثل وأن كان
المضاف غير أو قصدها
النفي جاز أن يتقدم عليها
معمول ما أضيفت اليه كما
يتقدم معمول النفي بـ لا
فأجازوا أنازيد غير ضارب
كما يقال أنازيد لا أضرب
ومنه قوله * ان امرأ
خصني عمدا مودته * على
التثنية لعندي غير مكفور
تقدم عندي وهو معمول
مكفور مع اضافة غير اليه
لانها دالة على نفي فكأنه
قال لعندي لا يكفر ومنه
قوله تعالى على الكافرين
غير يسير فار لم يقصد بغير
نفي لم يتقدم عليها معمول

ما أضيفت اليه فلا يحوز في قولنا قاموا غير ضارب زيدا غير ضارب
لعدم قصد النفي بغير هذا كلامه والله أعلم المضاف الى ياء المتكلم * انما أفردته بالذكر لان فيه
أحكاما ليست في الباب الذي قبله أشار الى ذلك بقوله * آخر ما أضيف للباس اكبر) أي وجوبا

(إذا لم يكن معتلا) منقوصا أو مقصورا (كرام وفذى * أوبك) مثني أو مجموعا على حدة (كبنين وزيد بن فذى) الأربعة (جميعها) آخرها واجب السكون و (اليابعد) أي بعدها (فتحتها احتذى) أي اتبع (وتدغم الياء) من المنقوص والثني والمجموع على حدة في حالتي (٢٩٣) جرهما واذنهما (فيه) أي في الياء المذكورة

يعني ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه فتم قبول هذا الرأى ورأيت تراعى ومهرت تراعى رأيت ابني وزيدى ومهرت بابي وزيدى وهؤلاء زيدى والأصل في المثني والمجموع المنصوبين أو المجزئين ابنين لي وزيد بن لي فحذفت النون واللام للانضافة ثم أذغمت الياء في الياء والأصل في الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وشبقت أحدهما بالسكون فقبلت أو أو ياء ثم قبلت الخمسة كسرة لتضع الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجي هم وقول الشاعر أودى بنى وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع هذا إذا كان ما قبل الواو مضموما كالأيت واليه أشار بقوله (وان * ما قبل واو ضم فا كسر ه يين) فان لم يضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتم قبول

الذي قبله (قوله إذا لم يكن معتلا) أي بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجازية له فخرج نحو دولو طي كما أشار إليه الشارح بقوله منقوصا أو مقصورا (قوله أوبك) أي ولم يك (قوله فذى) مبتدأ وجميعها تأكيديا لمبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أي بعدها أي الأربعة حال من الياء أو معلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيا (قوله آخرها واجب السكون) انما أتى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف أكره ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا في آخره المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو وقوله وألفاسلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أي بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وان ما قبل واو الخ (قوله فتم قبول هذا الرأى) فرأى مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام لا الاستئصال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون في هذه الحالة باقوى من الاستئصال وهو الادغام (قوله فحذفت النون واللام للانضافة) هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لمن جعل في كلامه الشارح مسامحة كالبعض (قوله والأصل في الجمع) أي بعد الاضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلامة قبله (قوله ثم قبلت الضمة كسرة) صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الرابع واختار ابن جنى العكس (قوله لتضع الياء) أي المنقلبة اليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب (قوله أودى بنى) أي هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع (قوله هذا) أي قلب الضمة كسرة (قوله يين) بضم الهاء أي يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي (قوله انقلبا ياء) أي عوضا عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الاعراب ومثله لارجلين ولا فتمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين لاشاعر هلكوا جميعا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أغنى أودى بنى الخ وقوله وأعقبوا الهواههم أي تبع بعضهم بعضا في الموت ففخروا بالبقاء المحجة مبني للجهول أي اخترتهم من المنية كذا في العنى فإراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أي من

جاء مصطفي (والفاسلم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يد أي أو للجمع مول على التثنية نحو ثلثناي بالانفاق أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وفي المقصور عن * هذيل انقلبا ياء حسن) نحو عصا ومنه قوله سبقوا هوى وأعقبوا الهواههم * ففخروا مواو لى كل جنب مصرع * وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش وقرا الحسن بابشرى * تنبيهان * الاول يستثنى مما تقدم

ألف لدى وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلمها ياء ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو
لديه وعليه ولدنا وعليها * الثاني يجوز اسكان الباء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى
الاربعة المستثنيات وذلك أربعة أشياء المفعول المفعول نحو (٢٩٤) غلامى وفرسى والمعل

الجارى مجرأه نحو طي
ودلوى وجمع التكسير نحو
زنجالى وهنودى وجمع
السلامة مؤنث نحو مستلثان
واختلاف في الاصل منهما
فقبل الاسكان وقبل الفتح
وجاء بينهما بأن الاسكان
أصل أول اذهوا الاصل في
كل مبنى والفتح أصل ثان
اذ هو الاصل فيما هو على
حرف واحد وقد تحذف
هذه الباء وتبقى الكسرة
دليلا عليها وقد يفتح
ما قبله فتقلب ألفا وريما
محذفت الألف وبقيت
الفتحة دليلا عليها فالأول
كقوله * خليل أملك متى
لنذى كسبت * يدى ومالى
فيم ايتى طمع * والثاني
كقوله * أطوف ما أطوف
ثم آوى * الى ما وروى
المتبع * أراد الى أوى
والثالث كقوله * فاست
بدرى ما فات منى * بلهق
ولا بليت ولا لوانى وأما ياء
المتكلم المدغم فيها فالفتح
أشأن فيها المفتح كما مر

الطلاق قوله وألفا سلم لاقتضائهما سلامتها عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه
الامور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف
الياء والا فالحرفية أيضا قلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ما قاله
أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلمها ياء) نظيره المصرح بان بعض العرب لا يقلب
كما قاله المرادى في شرح التسهيل (قوله وهو ما سوى الاربع المستثنيات) لا يرد
عليه نحو فى وأنى وأخى على لغة رد اللام وقلمها ياء وادغامها في ياء المتكلم
واعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب
للاذغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الاربعة
المذكورة وقول البعض تبع الهم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها
بالواو المنقلبة ياء ياء فيه كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها الغير ياء المتكلم
ودفع سم المناقاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند
الاضافة فيه أن هذا الحمل لا داعى اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى
ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجارى الخ) كذا في بعض النسخ ومراده بالمعل
ما آخره حرف علة لا المغيرة عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذى في
أكثر النسخ والمعل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الباء) أى ان لم تكن
الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الحالى أو الاستقبالى والا فلا حذف ولا قلب
لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الباء مما زججه لما اتصلت به (قوله فتقلب
ألفا) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها
منقلبة عن اسم فهى مضاف اليه في موضع جربل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية
الامر أن صفتها غير (قوله بلهق) أى بقولى بالهف الخ فالأصل ياء الهفا (قوله
وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الباء وفتحها مع
المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرهما لغة قليلة) قبل الكسر لا لتقاء
الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الباء أن الباء اذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة
الحرف الصحيح كدلو وطى (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه
أن الكسرة في عصا نالفة لالاف وهى لا تناسب الكسرة وفي مصر بنى تاليسة
لياء وهى تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أى خلفت كسرة المناسبة

وكسرهما لغة قليلة جكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب وبها قرأ آخره ما أنما مصر حكم
وما أنتم مصر بنى وكسر ياء عصا الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد (خاتمة) *
في المضاف الى ياء المتكلم أربعة مذاهب * أحدها أنه معرب بحركات مقدرة في الاحوال الثلاثة وهو مذهب
الجمهور * والثاني أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة

ورد بأن الأصل بقاء ما كان قاله الدماميني (قوله مبني) رد بأنه لا مقتضى للبناء
والإضافة للمبني إنما يجوز البناء إذا توغل المضاف في الابهام قاله يس (قوله
لا معرب ولا مبني) وعلى هذا إذا ذقت غلامى حاضر فعلا م مبتدأ في محل رفع إذا
ليس الأعراب المحلى مخصوصا بالمبني هذا هو الظاهر وإن توقف فيه الموقوف
وسكت عليه البعض

﴿اعمال المصدر﴾

(قوله بفعلة المصدر الحق في العمل) اعترض بأنه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه
بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما يصرح بذلك الشارح وقد يدفع
بمنع الاقتضاء المذكور وإنما التعبير بالحقاق لكون الأصل في العمل للفعل
فهو من الحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع أن
الدماييني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهة للفعل فتأمل (قوله فإن كان
فعلة المشتق منه لازما للح) هذه العبارة تقتضى أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه
ولا يحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناطم يحدث وعرض
ورده شيخ الإسلام بأنه يقال حدثت لفلان وعرض له كذا فالأولى التمثيل بخو
طرف وشرف ورد أيضا بأنه يقال طرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضى
أيضا أن المتعدى يحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع أن المتعدى بالاطلاق
إنما ينصرف إلى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدى يحرف الحركة
صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه (قوله أن في رفعه
النائب عن الفاعل خلافا) وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوبين وغيرهما
ما فيه من الإلباس لأنك إذا قلت مثلاً عجب من ضرب عمر وتبادر إلى الذهن المبني
للفاعل وقال أبو حيان يجوز إذا كان فعلة ملازما للبناء للجهول كترك لعدم
الإلباس حقيقة إذ يجوز أعجبه نى زكام زيد فالأقوال ثلاثة حكاهما في الهمع زاد
الدماييني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو أعجبنى قراءة
في الحمام القرآن وكل الخبر وشرب الماء ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى
الرفع ولذلك قال سيديويه في قولهم عجب من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض أن
التقدير من أن أوقعت أنيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أى فإنه لا يجوز حذفه
إلا في مسائل مرت في باب الفاعل (قوله وإذا حذف الح) ستة منافع مشتملة لآله من
جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضاً إذا حذف فاعله لا يتحمل
ضميره لأن ضمير الفاعل الذى يتحمله الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل
ضميره) أى في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضرب زيد فيتحمل الضمير

واختاره في التسهيل والثالث
أدعبنى واليه ذهب الجرجاني
وابن الحشاش * والرازي
أنه لا معرب ولا مبني واليه
ذهب ابن جنى وكلا هذين
المذهبين بين الضعيف
والله أعلم

﴿اعمال المصدر﴾

(بفعلة المصدر الحق في
العمل) تغدياً ولزوماً فإن كان
فعلة المشتق منه لازماً فهو
لازم وإن كان متعدياً فهو
متعدى ما يتعدى إليه
بنفسه أو يحرف جر
* (تنبيه) يخالف المصدر
فعلة في أمرين * الأول
أن في رفعه النائب عن
الفاعل خلافاً ومذهب
البصريين جوازه واليه
ذهب في التسهيل * الثاني
أن فاعل المصدر يجوز
حذفه بخلاف فاعل الفعل
وإذا حذف لا يتحمل
ضميره خلافاً لبعضهم

واعلم انه لا فرق في اعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مضافا او مجردا أو مع آل) لكن اعمال الاول اكنة
 نحو قولهم لا دفع الله الناس والثاني أقيس نحووا والطعام في يوم ذي مسغبة يتيموا وقوله * يضرب بالسيوف رؤوس قوم
 واعمال الثالث قليل كقوله * ضعيف النكابة (٢٩٦) اعداءه وقوله * لقد علمت أول

الغيرة أنتى * كررت فلم
 أنكل عن الضرب مسمعا
 وقوله * فأنك والتأبين
 عروة بعده * دمالك وأيدنا
 اليه مشوارع * وقد أشار الى
 ذلك في النظم بالترتيب
 * (تبيينه) * لا خلاف في
 اعمال المضاف وفي كلام
 بعضهم ما يشعر بالخلاف
 والثاني أجازه البصريون
 ومنعه الكوفيون فان وقع
 بعده مرفوع أو منصوب
 فهو عندهم بفعل
 مضموم وأما الثالث فأجازه
 سيديويه ومن وافقه ومنعه
 الكوفيون وبعض
 البصريين (ان كان فعل مع
 ان أو ما ينحل * محله أي
 المصدر انما يعمل في موضعين
 الاول أن يكون بدلا من
 اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا
 وقوله * فذل لا زريق المسال
 نذل الثعالب * وقوله
 يا قاتل التوب غفرنا ما تم
 قد * أسأتمنا أنامنا خائف
 وجل * فزيد والمبال وما تم
 نصب بالمصدر ولا بالفعل

لاستتار فيه كما سيأتي (قوله أو مجردا) أي من آل والاضافة (قوله أقيس) أي
 أوفق بالقياس على الفعل في العمل لانه لفتن كبره أشبه بالفعل من المضاف والمحل
 الموجود فيهما ما أبعد شهما بالفعل وهو الاضافة وأل التان هما من خصائص
 الاسماء (قوله ذي مسغبة) أي مجاعة (قوله يضرب الخ) تمامه كذا في بعض
 النسخ * أرلناها من عن المقيل * والهام جمع هامة وهي الرأس فاضافة
 الى ضمير الرؤس للتأكيد وتطلق الهامة على حجمة الدماغ والاضافة عليه من
 اضافة الجزء الى الكل وأراد بالمقيل العنق لانها مقيل الرأس أي مستقرة (قوله
 أولى الغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة أي ركابها أنكل أي أعجز بتثليث الكاف
 وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول كذا في القاموس وسمع كنبراه
 رجل (قوله فأنك والتأبين) هو في نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحية فتوز
 وفسره البعض تبعا لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعدى القاموس من
 معانيه أن تعيب الانسان في وجهه واعلمه أنسب هناما من المراقبة وفي بعض نسخ
 شواهد العيني رسمه بالنون بعد الهمزة فتحية فتوحدة وتفسيره بالتعنيف
 فليحذر ر قال البعض وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين
 وخبران في البيت اللاحق ويروى البيت للمالك والتأبين عروة بعد مالخ ويرى
 وعال بالواو أي حفظ لم يبدل دعاء وشوارع ممتدة (قوله وقد أشار الى ذلك) أي
 الى كون الاول أكثر والثاني كثير او الثالث قليل لا الى ذلك مع كون الثاني أقيس
 حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير الى الاقيسية (قوله أي المصدر
 انما يعمل الخ) لا يخفى أن الاول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز
 تفسيرها (قوله في موضعين) أي لا في غيرهما كالنصب والتمثيل للعدد أما
 المبين للنوع فيعمل كما علمت من الامثلة لان المضاف حينئذ للنوع فيكون ضربت
 زيدا ضرب عمر وكر (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اختلاف فيه فقيل لا يتقاس عمله
 وقيل يتقاس في الامر والعاء والاستفهام فقط وقيل والا نشاء نحو حمد الله
 والوعد نحو * قالت نعم وبلغا بغية ونسي * والتوبيخ نحو * وفاقني الا هواء
 والغنى والهوى (قوله وجل) أي خائف فهو توكيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر)
 واختلف في ناسب المصدر ففي الايضاح أنه مفعول به عند سيديويه أي الزم ضر
 وغيره يراه منصوبا بضرب اه دما ميني ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلا من

المحذوف على الاصح والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون
 مقدر بأن والفعل أو مجا والفعل وهو المراد هنا فيقدر بأن اذا أريد المضى أو الاستقبال نحو عجبتم من ضربك
 زيدا أمس أو غدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضربه غدا

واللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير سيبويه (قوله ويتقدر بما الخ) انما يخص
تقدير ما بارادة الحال مع صحة تقديرها عند ارادة الماضي والاستقبال أيضا اشارة
للايدل على الماضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو ان لانها مع الماضي
للماضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها اصلها للارزمنة الثلاثة مطلقا كما
أفاده شارح الجامع فلقد فع اعترض الدماميني وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم
أن ما لا تقدير مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من
الثلاثة (قوله أن الخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشعلها والذي دعا في
التسهيل لذكر أن الخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقديرها مسانعة بعد
فعال العلم (قوله نحو علمت ضربك زيدا) اما أن تكون علمت في المثال بمعنى عرفت
بكيفيةها مفعول واحد واما أن تكون المتعدية الى مفعولين فيكون الثاني محذوفا
تقديره حاصل مثلا أو يقال المصدر المقدر بأن الخففة يسد مد المفعولين كما أنها
كذلك فتدبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أي لانها لا تقع بعد العلم ولا تسد
مد مفعوليه اه سم (قوله وقد جعله في التسهيل غالبا) عبارته فيه والغالب
أن لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن الخففة أو المصدرية أو ما أختها
هـ (قوله وليس تقديره الخ) أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضرب
زيدا قاتما وان اكرا لمزيد احسن وكان تعظيم زيد احسننا ولا اعراض عن
احسننا أن يقال التقدير سائغ في الاصل وان امتنع لعارض وقوعه في هذه
المواضع التي التفت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لانهم كما
له الدماميني لا يقولون أن أضرب زيدا قاتما ولا يوقعون أن وصلت بها بعد أن الا
فصوله بالخبر ونحوه ثم ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعري ومثل ان كان ولا يوقعون
لحرف المصدرى وصلت به بعد لا غير المتكررة أو يقال اللفظ الذي يتدبر به لفظ آخر
يلزم صحة النطق به ممكن كما ذكره الدماميني وشارح الجامع (قوله سمع أذني أخاك
مولى ذلك) حال كالحال في ضربى العبد مسميا بالتقدير سمع أذني أخاك حاصل
لأن كان أو اذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض
انما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن الخففة لا يشترط أن يسبقه ما أو المصدر
لتقديره ما شئ ولم يوجد وانما لم يكن مقدران بأن المصدرية لان المراد الاخبار
أن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لانها اختصاص المضارع
لاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقدير أن الماضي لا يقتضى أن السمع
يحصل فتدبر (قوله فلو أضمر لم يعمل) اضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل
لا يجوز على الاصح مرورى بزيد حسن وهو بعمر وقبيح وتوقف انه وقى هل هذا
الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيد اعلم وهو بكر اجاهل أو بعمر

فلو صغر لم يعمل * ثالثها
أن يكون غير محدود فلو
حدثا ثانيا لم يعمل وأما قوله
يخاف به الجلد الذي هو حازم
بضربه كقبه المـ لا ينفذ
راكب فشاذا * رابعها أن
يكون غير منعوت قبل تمام
عمله فلا يجوز أن يعجبني ضربك
المبرح زيد الان معمول
المصدر بمنزلة الصلة من
الموصول فلا يفصل بينهما
فان ورد ما بعدهم ذلك قدر
فعل بعد النعت بتعلق به
المعمول المتأخر فلا ينعوت
بعد تمامه لم يمنع والاولى
أن يقال غير متبوع يدل
غير منعوت لأن حكم سائر
التوابع حكم النعت في
ذلك * خامسها أن يكون
مفردا أو أمثاله * قد جربوه
فما زادت تجاربهم * أنا
قدامة الالـ الجـد والفتـا
فشاذا وليس من الشروط
كـونه بمعنى الحال أو
الاستقبال لانه يعمل
لا يشبهه بالفعل بل لانه
أصل الفعل بخلاف اسم
الفاعل فانه يعمل لا يشبهه
بالمضارع فاشتراط كونه حالا
أو مستقبلا لانهما مدلولان
المتأخر (ولا سم مصدر
عمل) واسم المصدر هو
ما ساوى المصدر في الدلالة

اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدماميني لم أر أحدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل
مضمرا يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الاول ويقوى الثالث (قوله فلو صغر لم يعمل)
لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل وقيل يعمل مصغرا وبواقفه
وويذاز يدا (قوله غير محدود) أي دال على المرة (قوله فلو حدثا ثانيا) أي ثاء الوحدة
لم يعمل لان صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت الثاء في أصل
بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون
محدودا (قوله يخاف) أي يخشى به أي بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوي
فاعـل والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب والشاهد في نصبه بضربه ونفس
مفعول يخاف يصف الشاعر مسافرا معه ماء قديم وأحيا بالماء نفس راكب كاد
يموت عطشا (قوله أن يكون غير منعوت الخ) أي لان النعت من خصائص الاسماء
المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل
(قوله قبل تمام عمله) أي بذ كرساثر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) انما
قال بمنزلة نظر الى حال التصريح بالمصدر لان المعمول في حال التصريح به ليس صلة
ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما أو الفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل
هنا من التكافؤ نعم كان الاولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا
يفصل بينهما) أي بالنعت وكذا غيره من التوابع كما يصرح به الشارح وبالاولى
الاجنبى ولهـ ذ لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى ايهـ على رجعته لقادر يوم تبلى
السرائر معمولا لرجع للفصل بالتأخير كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله أن يكون
مفردا) أي لان تثنية وجهه يخرجانه عن صيغته الاصلية التي هي أصل الفعل
وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقى من الشروط تقدمه على
معموله فلا يجوز أن يعجبني زيد اضرب عمر ونعم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا
كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيد اضرب بأو كان المعمول طرفا وهو الراجح وبقى منها
أيضا ذكره فلا يعمل محذوفا على الاصح كما في الهمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر
الراء جمع تجربة والفتح بالقاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخبر والسكر
والفضل والثناء (قوله ولا سم مصدر عمل) أي مضافا أو مجردا أو مع آل كما أفاده
سم (قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو
الدهن والسكر بضم أولهما فان كلامهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل
على الحدث بل على ذات وبقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر
والذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وخزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوب
بعضهم أن موضوع المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلوه (قوله

من بعض ما في فعله كذا عرف في التمهيد فخرج نحو قتال فانه خلا من أف قاتل لفظ الاتقدير ولذلك نطق بها
في بعض المواضع نحو قاتل فيتا لا وضارب (٢٩٩) ضير بابا لكانها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ونحو

ما في فعله) أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة
الح) أي ونحو تعليمات وتسليمات فان التنازع عن إحدى اللامين وأما المدة التي
قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق
والأكرام والاشتراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرًا وقد يكون أولًا
(قوله خلواهما لفظا وتقديرا) أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من بعض
ما في فعلهما) أي وهو التنازع في الضعيف والمدة فيهما ليست عوضا لما
علمت (قوله بساواة الح) فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو قدر فيه
فصدر والافاسم مصدر كعلم (قوله علم) قال في الجمع اسم المصدر العلم لا يضاف
ولا يقبل ال ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشباع ولا يوصف (قوله نحو
يسار وفجارورة) الأول علم ليس بمقابل العسر والثاني علم للفجور والثالث
علم للبر واعتراض البعض بحيل الأخير بن اسم مصدر باذبطا تعريف المصدر
عليهما وهو انما يتجه على أن فعلهما فجور وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم
بمعنى الفجور والبر أما إذا كان فعلهما ما أفجره وأبره أي صبره ذافجور وذابر فلا
(قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) أي وان كان ظاهرا لطلاق المتن عمله إلا أن يقال كلام
الناظم مقيد بما قبله المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم
المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه ان مصابكم رجلا لان ما بعده ان لا يتصدر
بالحرف المصدرى والفعل ونجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الأصل وان عرض
منه بوقوع المصدر اسم ان أو أن اللفظ المقدريه لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به
كما مر بيانه (قوله وذى ميم مريدة غير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح
والذى في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل
سياق في كلامه أيضا في آخر أبيه المصادرات نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على
صيغة اسم المفعول وهذا مما يقتضيه التعريف السابق (قوله والمحمدة) بفتح
الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى المحمدة المصروح وسياق في آخر أبيه المصادرات
أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أطلوم) الهزلة للنداء مصابكم مصدر
ميمي بمعنى اصابتكم مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدي السلام نعمته
وتحسية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وطم خبران (قوله وغير هذين) أي
العلم وذى الميم الزيدة غير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل
إذا الظاهر أن ذا الميم الزائدة غير مفاعلة على كونه اسم مصدر كادرج عليه
الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومرادله قد دبر (قوله المائة الرتاعا)

وبعد عطاءك المائة الرتاعا وقوله * بعشرتك السكرام * قد تمهم * وقوله * قلوا
يشفيك قلت صحيح ذاللو كانا وقوله * لان ثواب الله كل موحد *

جئنا من الفردوس فيها يخلد
وقول عائشة رضي الله عنها
من قبلة الرجل زوجته
الوضوء * تنبيهه في أعمال
اسم المصدر قليل وقال
الصمري اعلمه شاذ وقد
أشار الناظم الى قلته
بتدكير عمله * (وبعد
جره الذي أنصف له * كمل
بنصب أو رفع عمله) اعلم
أن المصدر المضاف خمسة
أحوال * الاول أن يضاف
الى فاعله ثم يأتي منه قوله
نحو ولولا دفع الله الناس
(الثاني) بمكسبه نحو أعجبنى
شرب العسل زيد ومنه قوله
فرع القوافر فواء الأباريق
وقوله * نفى الدراهم
تفاد الصياريف * وليس
مخصوصا بالضرورة خلافا
لبعضهم في الحديث
وح البيت من استطاع
اليه سبيلا أى وأن يحج
البيت المستطيع لكنه
قليل * الثالث أن يضاف
الى الفاعل ثم لا يذكر
المفعول نحو وما كان
استغفار إبراهيم ربنا
وتقبل دعائى * الرابع
عكسه نحو لا يسام الانسان
من دعاء الخير * الخامس
أن يضاف الى الظرف

بكسر الراء أى الراية من الابل (قوله جئنا) مفعول ثان لثواب (قوله قليل) أى
وان كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة (قوله كمل بنصب أو رفع عمله) أى ان أردت
التكميل كما سيذكره الشارح فالامر للاباحه لا للوجوب ولا يرد وجوب
التكميل بالمنصوب في باب ظن اذ الم يدل عليه دليل اظهروا استثنائه بقرينة قول
المصنف في باب ظن

ولا تجزئنا بلاديل * سقوط مفعولين أو مفعول
فاندفع ما أطالوا به هنا أو مانعة خلو فتحوز الجمع فتدخل صورة اضافة المصدر
للاظرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة أحوال) هذه الاحوال التي
ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدى لواحد أمام مصدر المتعدى لاثنتين أو ثلاثة فتحوز
انضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله وافاعله وللظرف المتسع فيه وأمام مصدر
الألزم فتحوز اضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعمله بالمقاييسه (قوله فرع
القوافر الخ) صدره * أفنى تلادى وما جعت من نشب * التلاد بكسر الفوقية
المبدلة من الواو والتلاد كأمير المال القديم وضده الطارف والظريف والاقشب
بفتح النون والشرين المعجمة المال الثابت كالدار والقوافر بقافين وزاى معجمة
جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر وأقواء بالرفع فاعل قرع (قوله نفى
الدراهم) صدره * نفى يداها الحصى فى كل هاجرة * الضمير للناقاة والهاجرة وقت
اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفى مفعول مطاق والدراهم جمع دراهم لغة
فى الدراهم فالباء ليست للاشباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف باء
الصياريف جمع صيرف وتنفاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع
فاعل نفى (قوله فى الحديث الخ) عدل عن الالسة تدل بالآية وثله على الناس ح
البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعيين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال
كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أى من استطاع منهم
وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ وان يكون
مبتدأ أخبره محذوف أى فعله أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أى فل يحج ولما
أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى حينئذ هو والله على
الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيه لزم تأنيب جميع
الناس بخلاف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعاً
وأجيب عنه بأن الفساد مبنى على كون آل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل
للعهد الذى كرى لان حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع معلقاته التقديم فالمعنى حج
المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المعنى والدما مبنى عليه
(قوله وما كان استغفار إبراهيم) أى ربه (قوله زينا وتقبل دعائى) أى اياها

فـيرفع وينصب كالنـون نحو أعجبتني انظار يوم الجمعة زيد عمرا * تنبيه * قوله كـل نصب الى آخره يعني ان أردت لما عرفت من أنه غير لازم (٣٠١) (وجزا يتبع ما جر) مراعاة للفظ وهو

الاحسن (ومن * راعى في الاتباع المحل لحسن) فالمضاف اليه المصدر ان كان فاعـ لا للمحل برفع وان كان مفعولاً للمحل بـنصب ان قدر بأن وفعل الفاعل ورفعه ان قدر بأن وفعل المفعول فتقول عجبـت من ضرب زيد لانظر بـفـ الجز وان شئت قلت الظرف بالرفع ومنه قوله * حتى تحترق الروح وهاجها * طلب المعقب حقه المظلوم فرفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب وقوله * السالك الثغرة اليه قطان سالكها مشى الهلوك عليها الخيل الفضل * الفضل اللابسة ثوب الخلو وهو زعت للهلوك على الموضع لانها فاعل المشى وتقول عجت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله * قد كنت ذابنت به احسانا * مخافة الافلاس واللباسا * ولو قلت واللحم بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم * تنبيه * ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابيع

(قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما (قوله لما عرفت) أى من بيان الاحوال الخمسة اذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل قال الدماميني لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يفضى الى بقاء الخبر بلا خبر عنه كما لو قلت يعجبني كون قائم بحذف المرفوع اه (قوله وجزا يتبع ما جر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف اليه المصدر ومحل جراته يتابع ما لم يمنع منه مانع كفى التسهيل قال الدماميني كفى أعجبتني اكرامك وزيد فان جر التابع يؤدى الى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى أنه انما يظهر على مذهب غير الناطم لاعلى مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله فحسن) أى فهو ويعنى ما ذكره مراعاة المحل حسن أو فـرأ به حسن أو ونحو ذلك (قوله حتى تحترق) حتى غائبة ونحو جرسا فى الهاجرة وضميره للعمار الوحشى والروح مابين الزوال والليل وهاجها آثارها فى طاب الماء والضمير لاثان كانت مراقة لذلك العمار الوحشى وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطاب من عقب فى الامر اذا طلبه مجدا وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع زعت للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لانت فى بيت قبله والثغرة بضم المثناة وسكون الغين المججمة الثقبة المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على اضافة السالك والية قطان زعت سبى للثغرة ففيه أيضا الوجهان ومشى الهلوك مفعول مطلق لمحدوف أى مشى مشى الهلوك كقوله العيني وتبعه البعض ولك أن تجعل عامله السالك على حذف عدت جلوسا والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كفى المرأة الفاجرة وجملة عليها الخيل على حال والخيل بفتح الخاء المججمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قبض لا كـله وقبل قبض قصير والفضل بضم الفاء والاضاد المججمة اللابسة ثوب الخلو على ما فى الشرح زعت للهلوك على محله وفى شرح الهذليات أنه الخيل ليس تحتها ازار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيل فلا يكون فيه شاهد (قوله قد كنت ذابنت به الخ) الضمير للقبضة أى أخذتها فى يمينى على حسان واللبان بفتح اللام أكثر من كسرهما المطلق (قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف بكاسم الفاعل لاشترط سيبويه ومن وافقه فى مراعاة المحل وجود المحرز وهو مقنوده لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى كلمة رفعا أو نصبا الا اذا كان محلى بال أو منوناً أو

وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من اهل البصرة الى أنه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل أبو عمرو

بأن كان بمعنى الحال
أو الاستقبال لانه انما
عمل جملا على المضارع
وهو كذلك (وولي) ما يقرب
من الفعلية بأن ولي
(الجملة فيها) ملفوظا به
نحو أنسار بزيد عمرا وقوله
أم نجز أنتم وعدا وثقت به
أو مقدر أنكم مهين بزيد عمرا
أم مكرمه (أو حرف نداء)
نحو ما طالع الجبل والمصاوي
أن النداء ليس من ذلك
والمسوغ انما هو الاعتماد
على الموصوف المقدر
والنقد لا يربط بالظواهر
جلا (أو نفي) نحو ما ضارب
زيد عمرا (أو باسفة) اما
لذكر نحو مررت برحلي
فانما بعبر او منه الحال نحو
جاء زيدا كافر سا أو محذوف
بشيء (أو مسندا) مبتدا
أو ما أصله المبتدأ نحو
زيد مكرم عمرا وان زيدا
مكرم عمرا فان تخلف شرط
من هذين لم يعمل بأن كان
بمعنى الماضي خلاف
للكسائي ولا حاجة له في
وكايم باسطة ذراعيه فإنه
على حكاية الحال والمعنى
باسطة ذراعيه بدليل ما قبله
وهو وثقت به ولم يقل
وقتها هم أولم يعتمد على

مضى حدثه بمعزل أى في مكان معزل أى ابتعادا والمكان هنا مجازى بمعنى التركيب
وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لانه يكتب
بما فيه راحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلك الى الدار فبطل منع البعض تبعا
(ليس) صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بأن كان بمعنى الحال أو
الاستقبال) مثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجدد كما تقدم وكلام الناطق
شامل له (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى معنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو
مهين) أى أمهين بدليل أم وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدرون نصها استفهاما
نحو أنسار بزيد عمرا وقوله * أم نجز أنتم وعدا وثقت به * أو حرف نداء اه وهذا
أولى لسلامته من التكرار مع التقية الآتي في قول المصنف وان يكن صلة ال
الح (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أى من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك
لان حرف النداء يختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وأجيب بأن
المصنف لم يدع أنه مسوغ بل أن الوصف اذاولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافي
كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما سرح بذلك حيث قد منع دخوله
في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل اذاولى
حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله أو نفي) أى أداة نفي ولولا أو لا نحو انما قائم
الزيدان أى ما قائم الا الزيدان سم (قوله ومنه الحال) أى لانه صفة في المعنى فليس
المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بأن كان بمعنى الماضي) فلا تقول أنسار ب
زيدا أمس الا يقال أنا ضارب زيدا أمس حتى قال بعضهم لاشئ على من قال أنا
قاتل زيدا أمس لا يلا يصب مانيا اه فارضى ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل
ماضيا في نحو كان زيدا كالا طعاما لان الاسم لا يزداد كل طعاما فلما دخلت كان
قصدا حكاية التركيب السابق ذكره ابن اياز اه وقوله قصد حكاية التركيب
السابق أى قد دخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال) في حكاية الحال
الماضية طريقتان الاولى وهى المشهورة أن يقدر الفعل الماضى واقعا في زمن
التمكلم الثانية وهى طريقة الاندلسى أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن
وقوع الفعل والتعبير على كل بما للامال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية
لان حال أهـ بل السكف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون
عاملا وفي كلامهم ما يؤيده * (تنبيه) * فى النسكت أن دلالة اسم الفاعل على
التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقرودائم (قوله بدليل ما قبله) وبدليل أن
لوا وفي وكايم حاله اذ يحسن جاء زيدا وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه يضحك (قوله فلا
يجوز ضارب زيدا أمس) أى لاتقاء الشرطين الاعتماد وكونه لغبر الماضى فهو
تقرىع على قوله فان تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل

اذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ استقام أمس فيكون عدم الجوار تخلف الاعتماد
 فهو تفرج على القريب منه أعني قوله أولم يعتمد على شيء محاسن سبق وبما قررناه على
 زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الأولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر
 بالتأمل اه لا ينبغي أن يكون قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس تفرج على قوله
 أولم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتقطن وعبارة الهمع ضارب
 زيد اعندنا (قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الجمهور والكسائي (قوله دون أل)
 حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام
 الناطم (قوله إلى أنه يرفعه) قال السيوطي وهو الأصح لكن بشرط اعتماده على
 ذي أو اسبغها أو موصوف أو مسند إليه وخبره قد فسرط عمل الرفع في الظاهر
 لا اعتمادا لا كونه بمعنى المضارع وقول المغني ان اشتراط الجمهور الاعتماد
 وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب يعني به
 اشتراطهم بمجموع الأمرين والا فلا اعتماد بشرط عند الجمهور للعمل في الرفع
 أيضا كذا قال الدماميني والشمي (قوله وأما المضمر) أي البارز وأما المستتر فرفعه
 لا خلاف كما في التصريح (قوله المجرد) أي من أل أما المقرون به فليس ما ذكر
 شرط فيه (قوله ولا موصوفا) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن
 عصفور واختاره الناطم كما قاله الدماميني وسيد كر الشارح قولين آخرين والصحيح
 كفي المعنى التفصيل (قوله خلافا للكسائي فيهما) محل الخلاف انما هو في عمله
 في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال الخاف بقوله كيت عصيرها
 أنه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كيت اسم فاعل مصغرا انظرا
 ما هرا فاعرفه ونسب في الهمع أعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء وعبارته
 قال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن
 تعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك في التحفة وهو قوي بدليل أعماله
 نحو لا للباغة اعتبار بالمعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكسير اه (قوله
 هم ما يختصان بالاسم) عورض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع
 ما لا يمنعان العمل وما أجيب به من أنهما جاآ بعد استقرار عمله مفردا بخلاف
 تصغيروا النعت تحكم محض (قوله يكتفي برائحة الفعل) أي بما فيه معنى الفعل
 الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه (قوله تفرق في الأيدي الخ)
 سدره * فطاعهم راح في الزجاج مدامة * الراح والمدامة من أسماء الخمر
 جملة تفرق أي تتلأل في الأيدي صفة مدامة وكبت بالجر صفة راح وروى بالرفع
 ما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لان كيت حيفة مذخيرة قدم وعصيرها
 مسدأ مؤخر والكميت الذي يتخالط حرته سواد قاله العيني مع زيادة ويلزم على

هذا الخلاف في عمل
 الماضي دون أل بالنسبة
 إلى المفعول به وأما رفعه
 الفاعل فذهب بعضهم إلى
 أنه لا يرفع الظاهر وبه قال
 ابن جني والشلوبين وذهب
 قوم إلى أنه يرفعه وهو
 ظاهر كذا سيأتي به
 واختاره ابن عصفور وأما
 المضمر فذكره ابن عصفور
 الاتفاق على أنه يرفعه
 وحكي غيره عن ابن طاهر
 وابن خروف المنع وهو
 بعيد * الثاني من شروط
 أعمال اسم الفاعل المجرد
 أيضا أن لا يكون مصغرا
 ولا موصوفا خلافا للكسائي
 فيهما لا نه ما يختصان
 بالاسم فيمعدان الوصف
 عن الفعلية ولا حاجة له في
 قول بعضهم أطنني من تخلا
 وسويرا فسخا لان فسخا
 ظرف يكتفي برائحة الفعل
 وقال بعض المتأخرين ان لم
 يحفظ له مكبر جاز كما في قوله
 * تفرق في الأيدي
 كيت عصيرها *

جعلته كيت صفة راح تقديم غير النعت من التواضع عليه مع أن تفرقه بين النصفين
تخكم وترقرق بفتح التاء مضارع ترقرق الشيء أى تلالاً ولعل حذف منه إحدى
التاءين هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر (قوله إذا فاعل محذوف)
فأقد فاعل المحذوف يفسره المذکور رأى إذا رجعت فأقد أى امرأة فأقد خطباء
بالمد أى ينسب الخطب أى الكرب فرخين أى ولدين مفعول لفا قد فصل بينهما
بالنعت ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون
والخليط المخالط والمزابل الماين (قوله اذ فرخين) علة للنفي في قوله ولا حجة (قوله لان
فأقد ليس جارياً على فعله في التأنيث) علة المحذوف تقديره لا بقاقد لانه الخ قال
شكنا في شرح الجامع للعلوى في باب الصفة المشبهة ان المراد بالجرى ان على الفعل
كونه للتحدد والحدوث كالغسل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للشبوت
فليس جارياً على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجرى ان الموافقة في عدة الحروف
والسكنات والحركات والا لما صح نفيه عن نحو فأقد ومرضع وحائض اكونه على
عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى أن الصفة المشبهة
لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الشبوت وقول الشارح في التأنيث
ليمان الواقع لكونه لا يذكّر اهـ فعلم ما في كلام البعض وقوله فلا يعمل اشارة الى
نحجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فأقد ليس جارياً على فعله في
التأنيث وما ليس جارياً على فعله في التأنيث لا يعمل ففأقد لا يعمل فهذا القياس
المشار اليه دليل على عدم عمل فأقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه أن يجعله نظيراً
بأن يقول كما لا يقال الخ لانه لا يستدله على عدم عمل فأقد بما أشار اليه من
القياس المنطقي لما بينا فاعلم ما في كلام البعض وقوله لانه يجمع في النسب جعله
البعض علة لعدم جريان فأقد على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة
لقوله لا يقال الخ أى لان مرضعاً يجمع في النسب أى ذات رضيع كفأقد وحائض
ومطلق أى ذات فقد وذات حبض وذات طفل وما معنى النسب لا يعمل النسب
لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقة اياه في
لحوق تاء التأنيث لانه يجمع في النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث
على ما قاله الشاطبي وعلمه بأنه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث
وفيه نظير اكثر مما أثبت بالتاء وليس بعلاجي تكما ثقة وخبيثة ثم يظهر أن فأقد
ومرضعاً ليسا متعملان أيضاً للنسب بل لا تصاف بالفقيد والارضاع فيوثقان
بالتاء ويعملان فتأمل ولا يخفى أن الجر يان بالمعنيين المذکورين غير الجر يان
بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات
والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هو ذا صار بزيد عاقل

حيث رفع عينها بك ميم
ولا حجة له أيضاً على أعمال
الموصوف في قوله * إذا فأقد
خطباء فرخين رجعت
ذكرت سليمي في الخليط
المزابل * اذ فرخين نصب
بفعل مضمر يفسره
فأقد والتقدير فقدت
فرخين لان فأقد ليس
جارياً على فعله في التأنيث
فلا يعمل اذ لا يقال هذه
امرأة مرضع ولدها لانه
بمعنى النسب قاله في شرح
التسهيل ووافق بعض
أصحابنا الكسائي في
أعمال الموصوف قبل
الصفة لان ضعفه يحصل
بعدها لا قبلها ونقل غيره
أن من ذهب البصريين
والفراء هو هذا التفصيل
وان مذهب الكسائي
وباقى الكوفيين اجارة
ذلك مطلقاً

(وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف) (٣٠٧) عرف * فيستحق العمل الذي وصف مع المفعول

المافوظ به نحو مختلف ألوانه أي صنف مختلف ألوانه وقوله * كاطمح مخرة بوماليوهنها * أي كوعل ناطمح ونهياطا عاجبلا أي ياربنيلاطالعا جبلا * في نفسه * الاستفهام المقدّر أيضا كالاتوط نخومه من زيد عمر أم مكرمه أي أمهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة) أل في المضى * وغيره اعمله في (ارضى) قال في شرح الكافية بلا خلاف وتبعه ولده لسنه حكى الخلاف في التبديل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بأل خصوصا بالمضى خلافا لمازني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش ولا بفعل مضمرا خلافا لقوم على أن قوله قد ارضى يشعر بذلك والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل (فعال أو مفعول أو فقول في كثرة عن فاعل بديل) أي كثيرا ما يتحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير

ومما يؤثر هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وشمل الإطلاق قوله قبل الصفة بقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معا نحو هذا زيد اضرب أي ضارب والذي في الهمع أن المخالف في منعه الكسائي وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والقراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أي بقرينة مقالية أو حالية (قوله أي كوعل ناطمح) بقرينة تمام البيت أعني * فلم يضرها وأوهى قرينه النوع * وهو ككتف وذهب التيسر الجبلي (قوله اعمله قدر اضي) أي من غير اشتراط اعتماد كما في انصر يح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كإصرح به ابن معطى في ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بأل) أي لا بقيد كونه مانعا كما يفيد ما بعده فلا قول الاربعة في مطابق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا لمازني ومن وافقه) أي حيث خصوا النصب بالمضى أخذوا بظاهر تقدير سيبويه باسم الفاعل المقرون بأل بالذي فعل كذا وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذي جمعي المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل مع أل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أي حيث ذهب إلى ما ذكر قال الدماميني واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية (قوله في كثرة) أي في التثنية نص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما يأتي أمّا فاعل فمحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أي كثيرا ما يتحول الخ) أخذوا بالكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما قاله الهروي وأحسن منه أن يقال أخذوها من قوله * وفي فعل قل ذا وفعل * وفي كلامه إشارة إلى أن الإبدال بمعنى التحويل وأن في بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيرى بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الأصح اه شاطبي وفي التصريح أعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه ويختمهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز السكوت عن أعمال شئ منها لاختلافها لوزان المضارع ولعنايه وجمال المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العمل فأنشأ به اه وقوله ولعنايه أي لا فادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فاعل أكثر من عمل كذا في الهمع وانظر

(فيستحق ما) كان (له من عمل) قبل التحويل

هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا
 أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا لم أر في ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم
 زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبغية فعال ومفعال على فعول وفعيل وأبغية
 هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أى فى اسم القاعيل (قوله أيضا
 الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب والى بمعنى اللام وأراد بجلالها دروعها
 والاضافة لادنى ملازمة (قوله بوائسكها) جمع بائسكة وهى الماقة الحسنة (قوله
 بنصل السيف) أى شفرته سوق سمانها الضمير للابل والسوق جمع ساق ولعلمهم
 كانوا يفعلون ذلك لاشعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على
 الظرفية مضاف الى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها
 موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجنى تدل تجر جمع ناجر مبدأ ستوخ
 الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذى فى شواهد
 العيني عنده بدل دونه وحجج جمع حاج قلى أى أبغض جواب الشرط واعتاج أى
 تار ونصب اخوان العزاء أى الصبر على المفعولية له يوج قاله العيني وما ذكره
 من أن تجراو حجاجا جمعنا تاجر وحاج وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره
 بل هما اسمان جمع لان المحجج أن فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجمع وهما ج
 مبا لغة هاتج من هاج المتعدي يقال هاج الشئ وهجته يتعدي ولا يتعدى قاله
 فى المصباح (قوله وفى فعيل قل ذا) أى الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل
 فكلامه فى فعيل وفعيل المحو لا فى نحو خبر وبصير ونحو فرح وأثر مما ونه
 من أول الامر على فعيل وفعيل ولم يكن محولا عن شئ فانه من الصفة المشبهة
 * (تنبيه) فى الفارضى مانصه زاد ابن خروف افعال فعيل كز يد شرب
 الخمر بالنصب وأجازة أيضا ابن ولاد حكاة أبو حيان وشرب من المبالغة هما عا
 وشبهه بكار وعجاب بمعنى عجيب وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التى هى على
 صيغة المبالغة مجاز لان المبالغة تكون فى صفات تتبل الزيادة والنقصان وصفات
 الله تعالى منزلة عن ذلك وفى الكشف المبالغة فى الثواب على كثرة من يتوب
 عليه والحمد لله ورأى الرجن أبلغ من الرحيم قال السهيلي لانه على صيغة التثنية
 والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانبارى ان الرحيم
 أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى أنهم اساءوا له بتخروفه
 وقد أشبهنا الكلام على الرحمن والرحيم فى رسالة البسملة الكبرى (قوله أمامهما)
 أى واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه) لعل المعنى وآمن أمنا ليس منجيه من
 الاقدار بل موقعه فى مصائبها كما هو شأن المفراط (قوله والقدح فيه من وضع
 الحاسدين) قال العيني زعم أبو يحيى اللاحق أن سيديو به سأله هل تعدى العرب

بالشروط المذكورة كقوله
 أخوا الحرب إلباسا اليها
 جلالها * وحكى سيبويه أما
 العليل فأنا شراب وكقول
 بعض العرب انه الخمار
 بوائسكها حكاة أيضا
 سيبويه وكقوله * ضروب
 بنصل السيف سوق
 سمانها وكقوله

عشية ساعدى لوتراءت
 لراهب * بدومة تجر دونه
 وحجج * قلى دينة واهتاج
 للشوق انها * على الشوق
 اخوان العزاء هيوج (وفى
 فعيل قل ذا وفعل) كقوله
 قتاتان أمامهما * فشيبة
 هلالا وأخرى منهما تشبه
 البدر * وكقوله * أنا فى
 أنهم مرقون عرشى * وقوله
 حذر أمور الاتخير وآمن
 ما ليس منجيه من الاقدار
 أنشد سيبويه والنقدح
 فيه من وضع الحاسدين
 ومما استدل به سيبويه
 أيضا على افعال فعيل
 قول لبيد

أوسمحل شخ عضادة سمعج
 بسرته ندبها وكوم
 تنبيهه أفهم قوله عن
 فاعل بديل أنه هذه الامة
 لا تنبي من غير الامة لاني
 وهو كذلك الا ما ذكره في
 التسهيل وربما نبي فعال
 ومفعال وفعل وفعل
 عن أفعل يشير الى قولهم
 دراك وسار من أدرك
 وأسار اذا أبقى في السكاس
 بقية وعطاه مهوان من
 أعطى وأهان وسميع
 ونذر من أسمع وأذرو زهوق
 من أزهق أم (وماسوى
 المفرد) وهو المثنى والمجموع
 (مثله جعل) أى جعل
 مثل المفرد (في الحكم
 والشروط حيثما عمل)
 من اعمال المثنى قوله
 والشيا تى عرضى ولم
 أشتمها * والناذين اذالم
 القوم ادى * ومن اعمال
 المجموع قوله * ثم زادوا أنهم
 فى قومهم * غفر ذنبهم غير
 فخر * وقوله أوألف مكية
 من ورق الحمى وقوله
 من حمل به وهن عواقد
 حبك النطاق فشب غير
 مهبل * ومنه والذاكرين
 الله كثيرا والذاكرات
 هل هن كاشفات نوره

فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته الى العرب وأثبتته
 سيبويه فى كتابه اه (قوله أو مسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح
 الحاء المهملة الحمار الوحشى شخ بفتح الشين المتجمة وكسر النون والجيم أى
 منقبض مجتموع والمراد به هنا ملازم عضادة قال فى الصباح العضادة بالكسر
 جانب العتبة من الباب اه والمراد بها هنا الجانب سمعج بسين مهملة مفتوحة
 فتح فاء مهملة مفتوحة فعم أى أنا طوييلة الظهر ولا يقال للذكر بسرته بفتح
 السين المهملة أى ظهره ندب بفتح فسكون اسم جمع بديهة وهى كفى القاموس أثر
 الجرح الباقي على الجلد قال والجمع ندب وأنداب وندوب اه وكوم جمع كلم
 وهو الجرح (قوله لا تنبي من غير التلاتى) لان اسم فاعل غير التلاتى لا يكون على
 فاعل سم (قوله الا ما ذكر) منه شبهة فى البيت السابق لانه من أشبه (قوله وهو
 المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد وانما
 لم يجمع تنبيه وجعه عمله كالمصدر لانه أقرب الى الفعل من المصدر لانه على
 الحدث والزمان بخلاف المصدر فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قيل وفيه نظر
 ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به فى تعريفهم
 بطائى الاسم بأنه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن بضعاف زمان وأما قولهم
 اسم الفاعل حقيقة فى الحال فعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة فى
 المتأخر بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والشيا تى عرضى الخ) أراد بها
 حصينا ومرة ابنى ضمضم كاتيا شمتانه وينذران على أنفسهما قلة اذا القيما يقولان
 ذلك فى الخلاء فاذا القيما أمسك عن ذلك هيبة له وشتم من باب ضرب ونصر ودعى
 ففعل الناذرين على تقدير مضاف أى سفل دعى (قوله غفر) بضم الغين المتجمة
 والفاء جمع غفور وغفر بضم الفاء والحاء المتجمة جمع فخور أى غير مفاخرين أو
 ضم الفاء والجيم جمع فخور أى غير كاذبين والاضافة فى ذنبهم لادنى ملايسة (قوله
 من ورق الحمى) الورق جمع ورقاء وهى التى يضرب بها لونها الى سواد والحمى
 فتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الالف ياء
 والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله من حمل به) أى هو من حملت به
 النساء المعلومه من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وضمن حمل معنى علق فعذاه
 الماء ولولا ذلك لعذاه بنفسه مثل حملته أمه كرها وحبك النطاق أطرافه جمع
 حبك جميع حبيكة والنطاق كفى المصباح شبه ازار تلبسه المرأة وقيل ثوب
 تلبسه المرأة ثم تشدت وسطها بحبل وترسل الاعلى على الاسفل والمهبل تشديد
 لوحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبل اللحم اذا كثر عليه يعنى أن المدح
 قاتله أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب تزعم أن المرأة اذا

(وانصب بذى الاعمال)
 تلوا واخفض) بالاضافة
 وقد قرئ بالوجهين ان الله
 بالغ امره هل من كشافات
 شمره (وهو انصب ماسواه)
 أي ما سوى الأعمال
 (مقتضى) نحو وجاعل
 الليل سكنا على تقدير
 حكاية الحال اني جاعل
 في الارض خليفة وهذا
 معطى زيد درهما ومعلم
 بكر عمر قائما * (بتبهمات)
 الأول يتعين في تلو غير
 العامل الجلي بالاضافة
 كما فهمه كلامه وأما غير
 التلو فلا بد من نصبه
 مطلقا نحو هذا معطى زيد
 أمس درهما ومعلم بكر
 أمس خالد قائما والناصب
 لغير التلو في هذين المثالين
 ونحوهما فعل مضمَر
 وأجاز السيراني النصب
 باسم الفاعل لانه اكتسب
 بالاضافة الى الأول شها
 محبوب الالف واللام
 والمنون ويقوى ما ذهب
 اليه قولهم هو طائر زيد
 أمس قائما فقامتا يتعين
 نصبه بظان لان ذلك لو أظهر
 ان نصب لم حذف

وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم اذا أردت أن تنجب المرأة أى
 تأتى بالولد نجيبا فأغضها عند الجماع وكان المصنف فيه أن ذلك يكسر سورة شهورتها
 فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لايه فيكون للولد تمام الرجولية
 اه دما ميني مع بعض زيادة من العيني * (فائدة) يجوز تقديم معمول اسم
 الفاعل عليه نحو هذا زيد اضارب الا أن جر بمضاف أو حرف غير زائد فيمتنع نحو
 هذا زيد اغلام قاتل وممرت زيد اضارب دون ليس زيد عمر اضارب ومنع بعضهم
 الأخير واستثنى قوم من المضاف لفظه غير ومثل وأول وحق كما مر في باب
 الاضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيد اه اضارب كذا في الهمع (قوله)
 وانصب بذى الاعمال) أى بالوصف ذى عمل النصب ويؤخذ منه أنه لا يضاف
 للمناعل وانما يضاف للمفعول وحكى اضافته للنحوي أنا كائن أخيه لئلا كما قاله ابن
 هشام (قوله واخفض) أى بذى الاعمال تلوا واخفض من الثاني لدلالة الأول (قوله)
 بالاضافة) أى بسببها الجري على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى في السبع
 (قوله وهو انصب ماسواه مقتضى) أى ان لم يكن فاعلا ولا واجب رفعه ك هذا
 ضارب زيد أبوه ولم يكن التلو محجوزا الفصل به بين المتضايفين والاجاز خفض
 ما سوى التلو كهذا معطى درهما زيد ولم ينصبه المصنف على ذلك كما اظهره من
 مواضعه (قوله ماسواه) أى وان لم يكن التلو مضافا اليه ولهذا مثل الشارح بان
 جاعل في الارض خليفة (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل
 بمعنى الماضي فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بان الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ
 فيه الحال ولا يحتاج الى تكاف الحكاية وفي التصريح ما يؤيده (قوله الجز)
 بالاضافة) أى ان لم يكن فاعلا ولا واجب رفعه عند الجمهور ونحو هذا ضارب أبوه
 أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيد كذا الشارح الخلاف قبيل الخاتمة وقوله
 كما أنهم كلامه أى حيث قال بذى الاعمال (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه
 مطلقا) هذا مقابل التلو في قول الشارح يتعين في تلو غير العامل بقريئة التمثيل
 بغير العامل فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق عدم تقييد
 غير التلو بأن يكون واحدا أو أكثر بقريئة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمَر)
 لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لانه جمعي المذكر
 وهو غير عامل (قوله شها محبوب الالف واللام) أى من حيث امتناع التنوين في
 كل أى ومحبوب الالف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي وقوله وبالمنون أى من
 حيث انه لا يضاف وكان المصواب اسقاط هذا لان اسم الفاعل المنون اذا كان جمعي
 الماضي لا ينصب للمفعول بل تجب ازالة التنوين منه واصله الى ما بعده فحاشاه

أول مفعوليه وثاني مفعولي ظان وذلك ممنوع إذا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظن وأيضا فهو مقتض له فلا يثبت من عمله فيه قياسا على غيره (٣١٠) من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر

لان الإضافة الى الاول

منعت الإضافة الى الثاني

فتعين النصب للضرورة

(الثاني) ماذا ذكره من

جواز الوجهين هو في الظاهر

أما المضمحل المتصل فتعين

بجره بالاضافة نحو هذا

مكرمك وذهب الاخفش

وشام الى أنه في محل نصب

كالهائم من نحو المذموم زيد

معطيك وقد سبق بيان في

باب الإضافة * الثالث

فهم من تقديم النصب

أنه أولى وهو ظاهر كلام

سيبويه لانه الاصل وقال

النكسائي هـ جـا سواء

وقيل الإضافة أولى للتحفة

(واجر أو انصب تابع

الذي تخفض) بإضافة

الوصف العام الى الـ

(كميتي جاه ومال) ومال

(من غرض) فالجر مراعاة

للفظ جاه والنصب مراعاة

لحله ومنه قوله * هل أنت

باعت دينار لحاجة

أو عبد رب أبناعون بن

مخراق فبعد نصب عطفا

على محل دينار وهو اسم

رجل قال الناطم ولا حاجة

لا تؤثر عمل النصب (قوله أول مفعوليه) أي مفعولي الناصب المضمحل (قوله إذا لا يجوز الاقتصار) اعترض بأن الحذف هنا اختصاري لا اقتصاري لدلالة هذا كور من مفعولي كل من الناصب المضمحل وظان على الحذف من مفعولي الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو زيداً ظنه قائماً بأنه لا يقتدر مفعول ثان لظن المحذوف فله عنه يس فعل على هذا لا يقتدر مفعول ثان لظن اقتضاء لا يكفي الامع المشابهة القوية بالفعل الذي هو الاصل في العمل وهي غير موجودة فيما نحن فيه فبطل انقياس قاله زكريا قال سم ولأن دفعه بأنه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالسبعة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضاً من الجر لا بالاصالة (قوله فتعين جرّه) أي كونه في محل جر بإضافة الوصف اليه وان كان في محل نصب أي بآداب كونه مفعولاً في المعنى فالمراد بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أو التنوين من الوصف (قوله كالهائم من نحو الخ) يفرق بأن الهاء في المقبس عليه مفصولة بالكاف فلم يثبت الجر بخلاف الكاف في نحو مكرمك (قوله واجر أو انصب الخ) أي في غير نحو والضارب الرجل وزيداً فتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بال الى الـ كما سبق هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز وأيد بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرساة وسخلة وأخرج بتابع الذي تخفض تابع المنصوب فلا يجوز جرّه خلافاً للبعداديين لأن شرط الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة والاصل في الوصف المستوفى شروط العمل أعماله لا إضافته لاحقا به بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخص وأشار بتقديم الجر الى أرجحية (قوله مراعاة لفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدري نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلة المحلى ومبالغة البعض لا يستقيم فانظره (قوله وان كان التقدير قول سيبويه) لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرر أي الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان متوئلاً أو بال أو مضافاً الى أحد مفعوليه أو مفاعله فنحو ضارب في قولك ضارب زيد وعمر ليس طائبا لنصب زيد بل جرّه (قوله لاجل المطابقة) أي مطابقة المحذوف للمفقط ولان حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان) أرجحهما الثاني كما قاله

الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيبويه وعلى قوله فهل يقتدر فعل لانه الاصل في العمل أو وصف متون لاجل المطابقة قولان ولو جر عبد رب

لجاء فان كان الوصف غير
 عامل تعيين اضممار فعمل
 للمنه ونحو وجاعل الليل
 سبكا والشمس والشمس
 حسيبانا اذ الميرز حكيمة
 الحال أى وجعل الشمس
 والشمس حسيبانا وكل ما قرر
 لاسم فاعل من الشروط
 يعطى اسم مفعول وهو
 مادل على الحدث ومفعوله
 (بلا تفاضل) فان كان بأك
 عمل مطلقا والا اشتراط
 الاعتماد وأن يكون للحال
 أو الاستقبال فاذ استوفى
 ذلك (فهو وكفعل على سميغ
 للمفعول في معناه) وعمله
 فان كان متعديا لم يحد رفعه
 بالنيابة وان كان متعديا
 لاثنين أو ثلاثة رفع واحد
 بالنيابة ونصب ما سواه
 فالأول نحو زيد مضروب
 أبوه فزيد مبتدأ ومضروب
 خبره وأبوه رفع بالنيابة
 والثاني (كالعطي كفاقا
 يكتفي) فالعطي مبتدأ وأل
 فيه موصول ضامه معطى
 وفيه ضمير يعود إلى أل
 مرفوع للحل بالنيابة وهو
 المفعول الأول وكفاقا
 المفعول الثاني ويكتفي
 خبر المبتدأ والثاني خبر
 زيد معطى أبوه عمر اقامتا
 فزيد مبتدأ ومعلم خبره
 وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الأول وعمر المفعول الثاني وقامتا الثالث

يس لما عات (قوله لجاء) بل هو الأريج (قوله اذ الميرز حكيمة الحال) فان أزيد يجاز
 النصب بالعطف على محل المجرور لان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضممار
 ناصب الا على قول سيبويه المتقدم (قوله أى وجعل الشمس الخ) انما سكت عن
 نصب سكا لعلمه من قوله سابقا وأما غير التلو فلا بد من نصبه الخ ولك أن تقول
 تقدير ناصب سكا يغني عن تقدير ناصب ما بعد سكا لعطفه حينئذ على معمول ناصب
 سكا المقدر والعامل في العطف هو العامل في المعطوف عليه (قوله وكل ما قرر
 الخ) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع
 على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو
 المفعول الثاني أى يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرا
 مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح الأول أن النائب عليه المفعول الأول ويرجح
 الثاني عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعيين رفع اسم
 مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذلك وقول البعض اسم مفعول على
 هذا واجب النصب هو المفعول الأول سهو وظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق
 يعطى وأفاد به أنه لا يشترط في عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل
 وهذا لا يقيده قوله وكل الخ فليس تو كيد له كازعم (قوله والا اشتراط الاعتماد الخ)
 اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم الفاعل والا
 فيشترط أيضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو وكفعل الخ) لا يظهر
 كون الفاء تقريرة على السكينة السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفاعل
 المصوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه إلا أن يقال المرفوع مطابق العمل وفيه ما فيه
 والأولى أنها فصحة عن شرط مقدّر كما يشير الى ذلك قول الشارح فاذا استوفى ذلك
 الخ والفاء في قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصحة أيضا عن شرط مقدّر رأى اذا
 أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله في معناه) ليس المراد المعنى
 المطابق لاختلافهما فيه فان المعنى المطابق لاسم المفعول حدث واقع على دار
 وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل
 المراد المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات ببق أن الكلام في العمل
 لا في المعنى وأجيب بأن الناظم يجوز باطلاق السبب وإرادة المذهب لضيق النظم
 عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا نقول
 ا شارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرضى الى ذلك التفرع بقوله فان
 كان الخ وحينئذ فارادتنا من معناه المعنى التضمني للذات بل لتوسل الى ارادة
 العمل فتدبر (قوله كفاقا) بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما

(وقد يضاف ذا) أى
اسم المفعول (الى اسم
مرتفع) به (معنى) بعد
تحويل الاسناد عنه الى
ضمير الموصوف ونصبه على
التشبيه بالمفعول به (مفعول
المقاصد الورع) أشبه الورع
محمودة مقاصده فتأصده
رفع محمودة على النيابة
فحول الى الورع محمود
المقاصد بالنصب على ما ذكر
ثم حوّل الى محمود المقاصد
بالجر **تنبيه** * الاقتضى
كلامه **شئين** * الاول
انفر اذا سم المفعول عن
اهم الفاعل يجوز الانساقه
الى مرفوعه كما أشار اليه
بقوله وقد يضاف ذا وفي
ذلك تفصيل وهو انه اذا
كان اسم الفاعل غير متعد
وقصد ثبوت معناه عومل
معاملة الصفة المشبهة
وساغت انساقه الى
مرفوعه فتقول زيد قائم
الاب نرفع الاب وننصبه وجره
على حدث ضمن الوجه
وان كان متعد بالواجد
فكذلك عن من الناطم
بشرط أمن اللبس فذا
للفارسى **والجمهور** على
المنع وفصل قوم فقالوا ان
حذف مفعوله اقتصارا

في التاموس (قوله وقد يضاف ذا الخ) أى اجزاء له مجرى الصفة المشبهة وانما يخص
الانضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغـ يجره يجوز
فيه مع ذلك النص على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو هذا مضر وب الاب
أو أبوهذا قائم الاب أو أبا له أكثر أو لكونهما متلازمين حيث جاز أحدهما
جاز الآخر أفاده الشاطبي قال في التصريح اذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة
المشبهة ورفع السببي كان رفعه اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع
مرفوعها الا على النيابة عن الفاعل **كما هو حال اسم المفعول** قاله الموضح في
الحواشي ثم تعقبه فقال هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول اه
ويجاب بأن حال اسم المفعول انما يراعى اذا أريد به معنى الحدوث أما اذا أريد به
معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول ان كان
معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجزى بالانضافة اه **ملخصا** (قوله معنى) أى
من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الانضافة (قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ)
أى لان الوصف عين مرفوعة في المعنى فلما أنشيف اليه من غير تحويل لزم انضافة
الشيء الى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى
انساقه الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم نصب الصبيزورته
فضلة حينئذ لا استغناء الوصف بالضمير ثم يجزى بالانضافة فرارا من قبح اجراء وصف
المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين ذكره المصريح **تنبيه** * قال
الفارسي تحويل الاسناد مجاز أى عقلى لانه أسند الشيء الى غير من هو له وفائدة
المجاز المبالغة بجمعه كله محمودا وكذا اندوزيد حسن الوجه (قوله وفى ذلك) أى فيما
اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أى وليس على الطلاقة وحاصل
التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الانضافة الى مرفوعه اتفاقا
واسم الفاعل المتعدى لاكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقا وفي اسم
الفاعل المتعدى لواحد خلاف (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لاحدونه (قوله
عومل بمعاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة
وليس كذلك كما في التوضيح ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل بمعاملة الصفة
المشبهة التي ليست على وزن اسم الفاعل (قوله وساغت انساقه الخ) أى بعد
تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك) أى بقصد ثبوت معناه ويعامل الخ (قوله
بشرط أمن اللبس) أى التباس الانضافة للفاعل بالانضافة للمفعول فلولم يؤمن لم
يجزى الانضافة فلوقلت زيد را حرم الابناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه را حرمون
وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لالة المقام على
أن الانضافة للفاعل واللام يجزى وظاهر الطلاقة بل صريح مقابلة بالتفصيل بعده

جاز والافلا وهو اختيار
 ابن عصفور وابن أبي الريح
 والسمعان يوافقونه كقوله
 مما إلى اخم ألقابهم ظلاما
 وان ظلمنا * ولا التكميم
 يحتاج وان حرما * وان كان
 معتذرا لا كثيرا يجوز الخاقه
 بالصفة المشبهة قال بعضهم
 بلا خلاف * الشاقي
 اختصاص ذلك باهم
 المفعول القاصر وهو
 المصوغ من المتعدي نواحد
 كما أشار إليه متمبلة وصرح
 به في غير هذا الكتاب وفي
 المعتدي ما سبق في اسم
 الفاعل المتعدي
 * خاتمة * انما يجوز الخاق
 اسم المفعول بالصفة
 المشبهة اذا كان على وزنه
 الاصل وهو أن يكون من
 الثلاثي على وزن مفعول
 ومن غيره على وزن المضارع
 المبني للمفعول فان تحول
 عن ذلك إلى فاعل ونحوه
 مما سبق بيانه لم يجوز فلا
 يقال مررت برجل كحيل
 عينه ولا قتل أي هو قد
 أجازه ابن عصفور ويحتاج
 إلى السمعان والله أعلم
 * (أبنية المصادر) *
 (فعل) يفتح الفاء واسكان
 العين (قياس مصدر
 المعتدي * من ذي ثلاثة)

جواز الانساق إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كان يقال زيد راحم الابناء الناس
 ولا ينافيه ما في اسم أن منصوب بالصفة المشبهة لا يزيد على واحد وان زعمه شيئا
 والبعض اذا المنصوب في المثال لم يزيد على واحد كما لا يخفى وكأنهم ما فهموا أن مراد
 سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الانساق ولا داعي اليه
 قد بر (قوله جاز) لانه بصير بذلك كاللازم (قوله والسمعان يوافقونه) مقتضاها كون
 الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قومين الحذف
 اقتصارا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالاولى
 رجوعه إلى الجواز على القولين (قوله لم يجوز الخاقه بالصفة المشبهة) أي لم يعد
 المشابهة حينئذ لان منصوبها لا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف)
 قال الهوتى يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك
 باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصده
 الاثبات الوصف لانه اذا لم يطلب منه عول لازم أن لا يقصده العلاج ومتى طلبه كان
 معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي ثم قال فان قلت فأن تقول على مذهبه أي
 المصنف هذا معطى الاب ومكسوالاخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك مع
 الاب وهو مما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أنا لان اسم ذلك لان المتعدي إلى أكثر
 لما اب معناه للمفعول في العلاج باق فيه وان سم لم فقد يقال المراد بالمتعدي
 لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتضاها عليه فرفع به عنه بناء على الجوهل فلو كان
 عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار إليه فهو والمختار عنه
 وقوله تناسي العلاج عبارة الهمع وغيره تناسي الحدوث فلهذا المراد من العلاج
 (قوله انما يجوز الخاق اسم المفعول بالصفة الخ) أي قياسه عليها فيما تقدم وفيه
 ما مر في قوله عومل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوبا (قوله لم يجوز) أي
 لكرهه كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتل أيه)
 أي يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أيه وهو المعتبر
 لان اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك
 فتقول مررت برجل حسن وجهه بانساق حسن إلى وجهه وان كان ذلك مع ضعف
 كما سيأتي

* أبنية المصادر *

(قوله فعل) أي موازن فعل وقوله المعتدي أي الفعل المعتدي وقوله من ذي ثلاثة
 أي من فعل ذي ثلاثة حال من الضمير في المعتدي ومن تبعضية أي حال كونه
 بعض الافعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير

سواء كان مفتوح العين

(كردت) وأكل أكلا

ونضرب ضربا أو مكسورها

كفهم فهماء وأمن أمنيته

وشرب شربا وأقم أقما

والمراد بالقياس ههنا أنه

إذا ورد شيء فلم يعلم كيف

تكمّلوا بمصدره فأنك

تقيسه على هذا لأنك

تقيس مع وجود السماع

قال ذلك سيبويه والاختش

* (تقييم) * اشتراط في

التشبيه ليكون فعل قياسا

في مصدر فعل المكسور

العين بأن يفهم غملا بالقم

كالمثالين الأخيرين ولم

يشترط ذلك سيبويه والاختش

بل أطلقا كما هنا (وفعل)

المكسور العين (اللازم

بابه فعل) يفتح القاء والعين

قياسا سواء كان صحيحا

أو معطلا أو مضاعفا (كفرج

وكجوى وكشل) مصادر

فرج ريدي جوى عمرو وشلت

يده ولاصل شلت ويستثنى

من ذلك ما دل على لون فان

الغالب على مصدره

الفعل نحو سمرة وشهب

شهبه وكهب كهبة والكهبة

لون بين الزرقعة والخمرة

واستثنى في التوضيح ما دل

على حرفة أو لابة قال

قياسه الفعالة ومثل الثاني

كون الفعل المعدي مشتقا من مصدر فعل ذي ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلنا عن
 سيبويه أنه على صناعته نحو عبر الرؤيا اه أي فان مصدره فعالة بكسر
 الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفي كونه صناعته نظير والمثال الوضع لا حياكة
 فحيا خياطة ويحجم حجمة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أي وسواء كان
 مفتوح العين منه صحيحا كضرب أو معتل الفاء كوعدا والعين كباع أو اللام كرمي
 أو مضاعفا كرد أو مهورا كأكل (قوله أو مكسورها) أي وسواء كان مكسورها
 صحيحا كأمثلة المشرح أو معتل الفاء كوطئ أو العين كخاف أو اللام كفني يفتح الفاء
 وكسر النون أي لم خبائه أو مضاعفا كس أو مهورا كأمن وفي التصريح أن
 الغالب على فعل المفتوح العين المتعدي وفعل المكسور العين الزوم وأما مضومها
 فلا يكون إلا لازما كما سيأتي (قوله قال ذلك سيبويه والاختش) وذهب الفراء إلى
 أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره اه دما بيني وبينك في الهمع عن بعضهم
 أنه قال لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم
 السماع (قوله باب فعل) أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن
 فعل وهو الائق بقول المشرح قياسا (قوله أو معتلا) أي بأقسامه الثلاثة كوجع
 وعور وعصى (قوله وكجوى) هو الحرقعة من عشق أو خرن (قوله فان الغالب على
 مصدره الفعالة) أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمارا قياسا كما أن عدمها
 مارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتي وأقره (قوله لون بين الزرقعة
 والخمرة) فسرهما في القاموس بالقهمة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة
 وبالهمة بضم الدال وهي السواد وبالغبرة المشوبة بسواد أو الغبرة لون الغبار ولم
 يذكر ما ذكره المشرح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة
 بياض فيه كدرة وهذا النقل انصح كان ذكر التصريح بذلك في غير هذا الباب
 إذ لم يذكر فيه (قوله واستثنى في التوضيح الخ) واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه
 علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقلم وصعدوا صق قال وهذا
 يقتضي قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله بقياسه الفعالة) أي بكسر الفاء
 (قوله كولي عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التشبيه أما المتعدي بنفسه فهو ولي
 أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي قاله المشرح (قوله
 ولم يمثل للاول) أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتشكيل الولاية فان الولايات
 في معنى الحرف (قوله فان ذلك) أي كون المصدر القياسي فيمادل على حرفة
 أو لابة فعالة وقوله في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل بتشكيل الهمع بكسر كناه
 وخاط خياطة ونقب نقابة فان الاوabin متعديان والاخير لازم كما يستفاد من قول
 القاموس عقب ذكره أن من معاني التقييد عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم

فقال كولي عليهم ولاية ولم يمثل للاول وفيما قاله نظرنا ذلك انما هو معروف في فعل المفتوح العين

وأما ولي عليهم ولاية فتأدر (وفعل) المفتوح العين (اللازم مثل قعدا * له فعول بالطراد) معطلا كان (كغدا) غدوا وسما سموا أو صححا كقعدا وقعدا وحلس جلوسا (٣١٦) (ما لم يكن مستوجبا فعلا) بكسر

الفاء (أو فسلانا) يفتح الفاء والعين (فأدبر أو فبالا) بضم الفاء أو فعيل (فأول) من هذه الأربعة وهو فعال بكسر الفاء (لذي امتناع) أي مقبوس فلما دل على امتناع (كأبي) أباء ونفهر نفار وجميع جماعا وشر دشراد وأبق أباق (والثاني) منها وهو فعال بكسر الهمزة (لذي اقتضى قلبا) نحو جاز جولا ناوطاف طوفانه وغلت الغدر غلما بال (لذا) فعال (أو لصوت) أي بطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء في نوعين الأول مادل على داء أي مرض نحو سعل سعالا وز كمز كما وشي بطنه مشاء والثاني مادل على صوت نحو صرخ صرخا ونج نجا وعوى عواء (وشمل * سيدا وضوتا) الوزن الرابع وهو (الفعيل كصهل) صهلا ونهق نهقا وزجل زجلا وذل ذملا * تنبيهان * الأول قد يجمع فعيل وفعال نحو ذهب الغراب دعبا وذهبا وذهب الراعي ذقبعا وذهفا

نقابة بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا مغطوف عليه بأسقاط العاطف إذ لا وجه لتعدد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثرة في معتل العين الفعل أو الفعالة أو الفعل بكسر الفاء في الآخرين كصام صوما وصيما وما وناح نياحة وقبل الفعل كغابت الشمس غيبا بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا أو المضاعف كمر وقوله بالطراد حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أي مستحقا (قوله أو فعلا) أخذه من قول الناطم وشمل * سير أو سوتا الفعيل (قوله كأبي) أي اللازم وهو الذي بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذي بمعنى كره لأن الكلام في اللازم وإن جاء مصدر المتعدى أيضا على فعال في القاموس أبي الشئ يأباه ويأبىه أباء وأباءه بكسرهما كرهه اه (قوله وجميع) أي شرد (قوله للذي اقتضى قلبا) أي دل على القلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قيا ما وقعد قعدا ومشي مشيا (قوله للذا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل يفيد أن مادل على الصوت يقاس فيه كل من الفعل والفعيل فإذا ورد الفعل دال على صوت كان كل منهما مصدرا قياسا له وإن ورد أحدهما اقصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والاختصاص وإن لم يرد واحد منهما كما كنت أخبر في مصدره بينهما فأيهما نطق به جاز ولا بعد في ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سيم وأقره (قوله وز كم) هو من الأفعال الملازمة لبناء الجوهول فالتمثيل به للفعل بالفتح بالنظر إلى أصله المقدر قاله زكريا ولا يرد أن أصله متعد واللام يصح بناؤه للفعول لأن المبني للجوهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه أفاده سم أو يقال المالم ينطق به هذا الأصل كان في حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملا على النظائر وإشار للاخف لكن مقادير القاموس نطقهم بالأصل حيث قال زكريا كعني وز كم وأز كم فهو من كرم اه حقيقة فلا يتم ما ذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسر ها وافتح هنا أذهب بصهل (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كافي القاموس (قوله وذل ذملا) أي سيرا بلين (قوله قد يجمع فعيل وفعال) أي فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صرخا وصرخا خلافا لزم البعض أن مصدره على فعال فقط (قوله وصخذ الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما في القاموس وصخذ كالذي قبله وبعده جمع صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أي من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ ك

وأرت القدر أرتا وأرتا وقد يفرد فعيل نحو صهل الفرس صهلا وصخذ الصرد صخيدا وينبغي وقد يفرد فعال نحو بغم الظبي بغم ما وضح الثعلب ضحا بباحا كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء * الثاء يستثنى أيضا منه مادل على حرفه أو ولاية فإن الغالب في مصدره فعالة

وتجوز تجارة وخاط خياطة وسفر بينهم سفارة وأمرامارة وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات
والصنائع (فعولة فعالة لفعلا) (٣١٧) بضم العين قياسا (كسمل الامر)

سهولة وعذب الشيء عذوبة
وملم ملوحة (وزيد جزلا)
جزلة وفصح فصحها حتى وطيرى
طراقة (وما أتي) من أافية
مصادر البلاقي (مخالفا
لما مضى * فبانه النقل)
لا التباس (كسخط ورضا)
بضم السين وكسر الراء
وجزن ونخل بضم أولهما
مما قياسه فعل بفتح
وكج وبيد وشكور وركوب
بضمين مما قياسه فعل بفتح
القاء وسكون العين وكوت
وفوز ومشي بفتح القاء
يسكون العين مما قياسه
فعل بضمين وكعظم وكبر
مما قياسه فعولة وكحسن
وقبح مما قياسه فعالة
* (تنبيه) * ذكر الزجاج
وابن عصفور أن الفعل
بالحسن قياس في مصدر
فعل بضم العين كحسن
وهو خلاف ما قاله سيبويه
(وغير ذي ثلاثة مقيس
مصدرة) أي لا بد لكل فعل
غير ثلاثي من مصدر مقيس
فقياس فعل بالتشديد إذا
كان صحيح اللام التفعيل
(كقديس التقديس)

ينبغي استقاط خاط خياطة لانه متعد والكلام في اللازم ويمكن ارجاع ضمير منه
الى فعل المفتوح العين الاعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا
ما قدمناه عن الجمع (قوله وسفر) أي أسلح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييدا لما
قبله لما علمت من أن الغلبة أمانة القياس (قوله فعولة فعالة لفعلا) أي كل منهما
مصدر قياسي لفعل مضموم العين فاذا وردا فذلك أو أحدهما اقتصر عليه ولم يرد
واحد منهما خير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما سلم هنا أيضا قال المصريح
ولا يكون فعل مضموم العين اللازما ولا متعد الا بضمين أو تحويل (قوله وزيد
جزلا) أي عظم (قوله لما مضى) أي من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعديا
أو لازما فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقره
من استشكل سم تسميل المصنف بسخط ورضا حيث قال ما نصه انظر كيف
عدهم من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع باسقاط الجار
والاصل سخط عليه ورضى عنه اهـ على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع
لاتا في لزوم كما أسلفه الشارح (قوله فبانه النقل) أي طريقه النقل عن العرب
(قوله مما قياسه فعول بضمين) ظاهر في غير مشي اذ هو مما دل على سير فقياسه
التفعيل فتأمل (قوله وكبر) أي مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر
السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي وأما مكسورها فيستعمل في كبر السن
فقط تقول كبر زيد بالضم أي ضخيم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أي طعن
في السن (قوله مما قياسه فعولة) أي أفعالة وقوله مما قياسه فعالة أي أفعولة ففي
كلامه احتمال كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله فعولة فعالة
لفعلا وان دفع توقف البعض (قوله وغير ذي ثلاثة) أي وكل غير فعل ذي ثلاثة وغير
مبتدأ أخبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ أخبره مقيس والجملة خبر
غير (قوله كقديس التقديس) من انابة المصدر من باب الفاعل فالتقديس نائب
فاعل (قوله قليلا) أي في قليل من الاستعمال أو حذف قليلا (قوله وغالبا الخ) أي
ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا أو تنبها (قوله ووجوب في المعتل) أي
معتل اللام وظاهر صنيعة أن نحو التغطية أصله التفعيل وهذا لا يناسب تقييده
آثقا بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الاولى ترك التقييد ونزاد التفعيل ولو
بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام
فقياس مصدره التفعيلة فافهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى أن يكون

وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلا في نحو جرب تجربة وغالبا فيما لا م همزة نحو جزأ
نجزنة ووطأ وطئة ونبا تفتة وجاء أيضا على الأصل ووجوبا في المعتل نحو غطه تعطية (وز كتر كبة) وهي
تتري دلوها تنزبة وأما قوله

مصدر المعتل على زنة تفعله من أول الامر لأنه تفعليل ثم غير لان ذلك تعسيف بلا
 ضرورة اهـ وقد يقال الحامل على ذلك رجوهم الى تفعليل عند الضرورة (قوله
 باتت تغزى) بنون متوحدة فزاي مشددة أى تحرك (قوله من تجملا) بضم الميم مصدر
 مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربط
 الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لسكان أخصر (قوله وغا لما ذا) أى تحرك
 اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حديث قال فى الكلام على مصادر أفعال
 معتل العين نحو اقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغا لما ذا التالزم
 ثم ذكر أن نحو استعادة يفعل به ما يفعل بنحو اقامة ولم يذكر أنه أيضا مشارا اليه بقوله
 وغا لما ذا والاولى ارجاع اسم الإشارة الى المذكور من استعادة واقامة ونحوهما
 ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعادة غالبا نكتة ذكر نحو استعادة مع أنه مما
 يدخل فى قوله وما يلى الأخر الخ كما يشير اليه الشارح (قوله التالزم) أى صحب
 فاندفع الاعتراض بان اللزوم ينافى الغلبة وأما الجواب الذى نقله شيخنا والى بعض
 عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمل به (قوله وما يلى الآخر) برفع الآخر على
 أنه فاعل يلى أى والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح (قوله وافتحا) ذكر
 الفتح ليمين أن المدة ألف لا واو ولا ياء (قوله الى أن قياس أفعال) أى قياس
 مصدره (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أى العين وقوله
 فتقلب هى أى العين ألف التحركات فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وقوله ثم تحذف
 الألف الثانية أى لالتقاء ما مع الألف المنقلبة العين اليها وكلامه صريح فى أن
 قلب العين ألفا سابق على حذف الألف وهو ما فى التوضيح أيضا وأورد عليه أن
 شرط قلبها ألفا تحرك التالى وأجاب سم بأن هذا الشرط فى غير أفعال واستفعال مما
 يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال فى أفعال واستفعال للحمل على فعلهما
 وصريح كلام ابن الناطم أن حذف الألف سابق على اعلال العين وهو أيضا
 صحيح فان قلت هلا قيل أنهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكفوا أن
 يقال تحركت الواو الخ قلت ما زعمته تكلفا لا بد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ما قلته
 وأيضا فان الرابع أن المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائدا وقربه
 من الطرف وعلى قولك انما حذف الأصل (قوله وقد تحذف) أى شذوذا كما
 صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراء) أصله أرا باعلى وزن أفعال نقلت
 حركة عينه الى فائه ثم حذف العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها
 بعد دأف زائدة كما سيأتى فى قول الناطم * فأبدل الهمزة من واو وا * آخر
 اثر ألف زيد وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بان الهمزة
 من حروف العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه

باتت تغزى دلوهما تغزيا
 ضرورة وأشار بقوله
 (وأجلا * اجمال من
 تجملا تجملا * واستعد
 استعادة ثم أقم * اقامة
 وغا لما ذا التالزم * وما يلى
 الآخر متوا ففتح * مع كسر
 تلو الثانى مع افتح * بهمز
 وصل كصطفى) الى أن
 قياس أفعال اذا كان صحيح
 العين الانفعال نحو أجعل
 اجلا واو كسر اكراما
 وأحسن احسانا وان كان
 معتلا فكذلك وان كان
 تنقل حركتها الى الفاء
 فتقلب ألفا ثم تحذف
 الألف الثانية ويعوض
 عنها التاء كما فى اقامة
 وأجاب اعانة وأبان امانة
 والغالب لزوم هذه التاء
 كما أشار اليه بقوله وغا لما
 ذا التالزم وقد تحذف
 نحو واقام الصلاة ومنه
 ما حكاه الاخفش من قولهم
 أراه اراء وأجاب اجابا

الآخر أي ما قبل آخره كما
أشار إليه بقوله وما يلي
الآخرا ل أي وما يليه الآخر
نحو وبعطف المصطفاء
واذطلق انطلاقا واستخرج
أسخرا جافان كان استفعال
معقل العين فعل به ما فعل
بصدره أو فعل المعقل العين
نحو واستمعاذ استعانة
واستقام استقامة ويستمتني
من المبدوء بهمزة الوصل
ما كان أصله تفاعل أو
تفعّل نحو الطائر والطير
أسلهما نظائر ونظير فان
مصدرهما لا يكسر ثالثه
ولا يراذ قبل آخره ألف
وقياس ما كان على تفعّل
التفعّل نحو تجمّل تجملا
وتعلم تعلما وتكلم تكلم
(وضم ما يربيع) أي يقع
رابعها (في أمثال قد تلماها)
صحح اللام محافى أوله تاء
المطابقة وشبهها سوله كان
من باب تفعّل كما مر أو من
باب تفاعل نحو وتقاتل
تقاتلا وتجتاجم تجتاجما
أو من باب تفعّل نحو ولم
تلماها وتخرج تخرجها أو
ملحقا به نحو تبيطّر تبيطرا
وتجلبّب تجلببا فان لم يكن
صحح اللام وجب ابدال

كما يعلم من النظر في تصريفه وتصريف نحو أقامته بل من حيث وجود النقل
والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر (قوله وقياس) عطف على
قياس السابق (قوله فان كان) أي ما أوله همزة وصل وقوله معقل العين حال من
استفعال (قوله فعل به ما فعل الخ) أي من النقل والقلب والحذف والتعويض وقد
جاء بالتصحیح تنبيهها على الأصل نحو استخوذ واستخوذ أو أغيمت السماء أغياما
(قوله ويستمتني من المبدوء همزة الوصل الخ) قد يقال مراد الناظم ما اقتنع بهمزة
وصل أصله والهمزة فيماد كرمجة لينة لعارض فلا استثناء قاله انداميني (قوله
أصلهما تطاير وتطير) أي فأدغمت التاء في الطاء واجتلبت همزة الوصل فوصلا
إلى النطق بالساكن (قوله لا يكسر ثالثه الخ) أي بل يضم ما يليه الآخر نظرا إلى
الأصل فيقال الطائر يطاير الطائر أو الطير يطير الطير كما في التصريح فهو داخل في
قوله وضم ما يربيع الخ (قوله ما يربيع) من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منفع
(قوله في أمثال قد تلماها) أي في أمثال مصدر قد تلما أي في الحركات والسكنات
وعدد الحروف وان لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر في الأمثلة وذلك عشرة أبيات
ذكر الشارح منها خمسة تفعّل وتفاعل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل
تفعّل كتمسكن وتفعّل كتحورب وتفعّل كتقلنس وتفعّل كتهول وتفعّل كتهفرت
كتعفرت (قوله صحح اللام) حال من أمثال على معنى الخنس أو من ما يربيع على
معنى صحح اللام أي اللام بعده فافهم (قوله وشبهها) كالتاء في نحو تكبر تكبرا
وتجاهل تجاهلا (قوله سواء كان من باب تفعّل كما مر) فيه إشارة إلى ما قاله
الشاطبي من أن قول المصنف تجملا تجملا حشوله دخوله تحت الضابط الذي
ذكره هنا بقوله وضم ما يربيع الخ وأجابهم بأن المصنف لم يقصد بقوله تجملا
تجملا بيان مصدر تفعّل وإنما ذكره تنبيها للمعنى أحلا جمل وأجاب يس أن
ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو ملحقا به) أي تفعّل (قوله نحو
تبيطّر) من يبطر الدابة عاج داءها بالدواء (قوله وتجلّبب) أي لبس الجلباب
وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب ابدال الضمة كسرة) أي
لمناسبة الياء (قوله إذا كانت اللام) أي الثانية ياء أي أصلية كما في الترمي
أمثلة عن واو كافي التسامح ولا حاجة إلى هذا الشرط لعله من قوله فان لم يكن صحح
اللام إذا المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه الأياء (قوله وتساق تساقيا) أي
استلحق على ظهره استلقاء مطاوع سلقية قال في القاموس سلقية سلقاء
بالكسر ألقية على ظهره (قوله فعلا) أي يكسر الفاء (قوله وما ألحق به) أي
بفعل كفعّل نحو حوقل وفعل نحو يبطّر في مثالي الشارح نشر على ترتيب
الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تدلى تدليا وتداني تدانيا وتساق تساقيا (فعل أو فعلة للفعلا) وما ألحق به

كبر ونسب عن الجماع
(واجعل مقدسا) من
فعلال وفعلة (ثانيا لا أولا)
وكلاهما عندهم بعضهم
مقيس وهو تظاهر كالهم
التشبيه ~~ب~~ تنبيهه يجوز
في المضاعف من فعلال
نحو الزلزال والفتق الفتح
أوله وكسره وليس
في العربية فعلال بالفتح
في المضاعف والكسر هو
الاصل وانما فتح تشبيها
بالفتح كجاء في التفعال
التيبان والتلقا بالكسر
والفعال كله بالفتح الا
هذين هـو أمـ ما عنده
سيمويه اسمان وضع كل
منهما موشع المصدر وذهب
السكسائي والفراء
وصاحب الكشف الى
أن الزلزال بالكسر المصدر
وبالفتح الاسم وكذلك
القعقاع بالفتح الذي يفتح
وبالكسر المصدر والوسوام
بالفتح اسم لما وسوس به
الشیطان وبالكسر
المصدر وأجاز قوم أن
يكونا مصدرين (الفاعل
الفعال والمفاعلة) نحو
خلصم خطما ومخاضمة
وعاقب عفا بمفاعلة لكن

اللف فعلم مما قرأنا أن في قول شيخنا والبعض وهو فوعـل قصورا (قوله نحو
دخرج دحراجا) نقل في التصريح عن العميري وغيره أن دحراجا لم يسمع في
دخرج وسمع سهرقت الصبي سرها فاذا أحسفت غداءه (قوله وكلاهما عند
بعضهم مقيس) ظاهره في المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الأول مقبلا
في المضاعف كززال (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاءه ولاه الأولى من جنس
واحد وعينه ولاه الثانية من جنس واحد (قوله فتح أوله وكسره) أي وان كان
الاكثر كما في التوضيح والداميني أن يعنى بالفتح وح اسم الفاعل نحو من شرب
الوسواس أي الوسوس والاصل المعنى المصلل وفي الاشباه والنظائر النحوية
للسيوطي نقلا عن الناطم أن المطرد في المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح
يتر في قولهم وسوس الشيطان وسواسا ووعوع الكلب وعواعا وغطغظ السهم
في مروره غطاطا اذا التوى وأن غير ذلك من المقتوح متعين للوصفية المقصود
به المبالغة وان تجوز الزخشي الفتح في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياسا على
ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه (قوله والتفعال كله بالفتح) الواو للتحال
ومذهب البصر بين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف حتى عبه كذلك للتكثير
وقال الفراء وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضاعف العين ورجحه المصنف
وغيره لكونه للتكثير وفعل المضاعف كذلك لكونه فظيرا التفعيل باعتبار
الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعي أو قياسي قولان وأما
التفعال بالكسر كالتبيان والتلقا فليس بمصدر بل بجملة اسم المصدر اهـ
داميني باختصار (قوله على انها) أرجع شيخنا الضمير الى المقتوح والمسكسور
من المضاعف فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مقتوح الأول
ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض الى التبيان والتلقا ويؤيد الأول
السياق بعد (قوله وبالفتح الاسم) أي الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض
ومقتضى التنظير بعده خلافة فان التنظير بالقعقاع يقتضى أن الزلزال بالفتح اسم
للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أنه اسم للزلزل به فتدبر (قوله اسم لما وسوس
به الشيطان) متاف لما مر عن التوضيح والداميني (قوم وأجاز قوم أن يكونا)
أي المقتوح والمسكسور مصدرين هو ما ذكره في أول التنبيه على ما سبق عن
البعض وغيره على ما سبق شيخنا (قوله لفاعل الفعال والمفاعلة) قال الدماميني
والمطر دد انما عند سيمويه المفاعلة فقد يترك الفعال ولا يترك المفاعلة
قلوا جالس مجالسة ولم يقولوا جالسا (قوله فيما فاءه ياء) أي في مصدر الفعل
الذي فاءه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذي فاءه ياء بل مطلق الفعل الذي
فاءه ياء قليل (قوله وشذبا وميوا) لنقل الياء المسكسورة أول الكلمة وقوله

(وغير ما مر السماع عادة)
 أى كان له عدلا فلا يقدم
 عليه إلا بهما (قوله وغير ما مر) أى وغير
 كذا ما هو تنزيه دلوها تنزيا
 وأجاء اجابا وتحمل تحملا
 واطمان طمأنينة وتراموا
 رميا، وفقر فقرا، وفقر
 وفقر ففقر، وقائل
 قيتالا * تنبيه * يحى
 المصدر على زنة اسم المفعول
 فى الثلاثى قيتالا فليتلا
 جلد او محلود او قوله .
 لم يتركوا العظامه لحا ولا
 لغوا * معقولا * وفى
 غيره كثير او منه قوله
 وعلم بان المراد عند المحرر
 أى عند التجربة وقوله
 أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا
 أى قتالا وقوله
 أظلم ان مصابكم رجلا
 أهشى السلام تحية ظلم
 أى أصابتكم ورعاهما فى
 الثلاثى تلفظ اسم الفاعل
 نحو فلج فلجا وقوله
 كفى بالناس من أسمائه كفى
 أى كفاية ونحو فأهل بكوا
 بالطاغية أى يا طغيان
 فهل ترى لهم من باقية أى
 نقاء (وفعلة) بالفتح (مرة
 كجسة) ومشيئة وسريفة

لاما ومة أى فليست شاذة وفى بعض النسخ او ما ومة وعلمها فالشذوذ منصب
 على قولها فقط والمياومة المعاملة بالانام كفى القاموس (قوله وغير ما مر) أى وغير
 المصادر التى مرت لا فعلا الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادة)
 يحتمل أنه فعل متصل بحرف عوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من
 العود وله جار ومحرور وعليه فان أرجع الضمير المستتر للسمع والبارز لغير ما مر
 كان فى العبارة قلب وان عكس فلا (قوله نحو كذب كذا) بالشديد فيه ما مع
 كسر الكف فى الثانى (قوله تحملا) بكسر القوية والحاء المهملة كقوله
 الدما ميني (قوله واطمان طمأنينة) والقياس الهمثنا لان أصل الطمان الطمان
 كاستخرج فأدغمت إحدى النونين فى الأخرى قال الدما ميني وظاهر كلام سيبويه
 أن الطمانينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران (قوله رميا)
 بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم (قوله قيتالا) لا ينافى شذوذه كونه
 الأصل اذ كثير ما يجر الأصل حتى بعد المطوق به شذوذ فاذا دفع ما لم يعض تبعا
 الشجنا (قوله يحى المصدر) أى عند غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن
 بعضهم أن سيبويه ينسكحجى المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك (قوله
 قيتالا) أى فى مقتصر فيه على السماع (قوله نحو جلد جلد او محلود) فى القاموس
 جلد ككرم جلادة وجلودة وجلد او محلود أى قوى (قوله لم يتركوا العظامه الخ)
 هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذ ان لم يكن سقط
 والأصل مثلا لم يتركوا من جرحهم لعظامه الخ (قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطق
 الفصيح (قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى الى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل
 المعنى على كونه اسم مفعول أشهر (قوله نحو فلج فلجا) أعلم أن فلج يفتح الفاء واللام
 يفتح بكسر اللام ونحوها فلجا يفتح الفاء وسكون اللام بأى بمعنى شق وقسم بالفتح
 بالسكسر وهو مكمل معروف وظفر بما طلب ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره
 وأمانج يفتح فلجا بكسر طرب طربا فهو لا انفراج بين الثنايا وأما بضم الفاء
 وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للجهول معناه أصابة الفالج وهو استرخاء أخذ
 شق البدن لا نصب خلط بلغمى تنسب منه مسالك الروح كذا فى القاموس وغيره
 ولم أرفيه ولا فى المحتاج ولا فى المصباح ولا فى المختار الفالج مصدر الفالج مطلقا
 فانظر جعله مصدر الفالج بأى معنى الفلج والأقرب أنه الفلج الذى للجهول وقد مثل
 فى المصباح لحجى فاعل مصدر اقوالهم قم قائما أى قياما (قوله بالناس) يفتح النون
 وسكون الهمزة أى البعد (قوله وفعله مرة كجسة) مقتضى ما مر فى باب اعمال
 المصدر من أن من شرط عمله أن يكون غير محدد وبالتاء فلوحذ بالتاء لم يعمل أن فعلة
 التى للمرة كجسة من المصادر فىكون لجلس مثلا مصدران أحدهما دال على

المرّة وهو جلسته والثاني لادلاله عايمها وهو جلوس ولا فرق في بناء فعلة بالفتح للمرّة
 بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أو لا تخرج من خروج كافي الهمع ثم
 فعلة التي للمرّة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم
 والشارح لا ما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والحب والنحل أو الضيقة
 الثابتة كالحسن والظرف (قوله وفعلة الهيئة) أي الهيئة الحدث والحدث وان
 استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما قاله سم وفسر الجار بردي
 الهيئة بالنوع (قوله محمل ماذكر) أي كون فعلة بالفتح للمرّة وبالكسر للهيئة
 اذ لم يكن المصدر العام أي المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالي عن ارادة
 للهيئة ودخل في قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذي على فعلة بالضم كالسكرة
 ففتح للمرّة وبكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح
 يكسر للدلالة على الهيئة وبالكسر وهو المتجه وان نقل عن بعضهم خلافه (قوله نحو
 ذربة) هي الذبة في الشيء يقال رجل ذرب أي حاد (قوله الابقرية) أي حالية أو
 مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فان خصت بالحالية فالعطف
 مغاير (قوله في غير ذي الثلاث بالمرّة) أي من غير تغيير بصيغة المصدر وانما
 تلحق التاء من المصادر الاغلب استعمالا فاذا كان للفعل مصدران قياسيان أو
 سماعيان لحقت الاغلب أو قياسي وسماعي لحقت القياسي قاله الشاطبي وانظر
 ما اذا كان السماعي أغلب استعمالا من القياسي وظاهر أول عبارته أنها تلحق
 السماعي الاغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الاغلب (قوله بالوصف)
 هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف (قوله وشذفيه هيئة) أي شذفي غير ذي الثلاث
 بناء فعلة بالكسر للهيئة (قوله من اخمر) يقال اختمرت المرأة أي غطت رأسها
 بالخمار (قوله من انتقب) أي غطي وجهه بالانقاب (قوله خاتمة) حاصل المقام أن
 الفعل تارة يكون معتلا لا فاعلا ولا فاعلا ولا فاعلا ولا فاعلا ولا فاعلا ولا فاعلا
 والثاني ان كان صحيحا وضمت عين مضارعه أو ففتحت فكذلك وأن كسرت فالمصدر
 بالفتح وغيره بالكسر وان كان معتلا الفاء فقط فان كسرت عين مضارعه ولو
 بحسب الامس وجب كسر عين مفعول منه مطلقا نحو وعد وعدو وثق وثقي ونحو وهب
 يهب ووطئ يوطئ فان فتحت عين مضارعه فتجا أصليا نحو وجل وجل فأكثرا العرب
 يكسر عين مفعول منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند
 غير طي وأما طي فيجرون معتلا الفاء مجرى الصحيح في نفسه بله السابق هذا كما
 في الثلاثي وأما غيره فالمصدر واسما الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا
 إذ في تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع
 كما ينبغي على متأمله ومما ذكرناه في هذا المقام أن معتلا الفاء اذا فتحت عين

(وفعله) بالكسر (الهيئة)
 كجلسه) ومضمية وضربة
 * (تقريبه) * محمل ماذكر
 اذ لم يكن المصدر العام
 على فعلة بالفتح نحو ذربة
 أو فعلة بالكسر نحو ذربة
 فان كان كذلك فلا يدل على
 المارة أو الهيئة الابقرية
 أو بوصف نحو ذربة واحدة
 وذربة عظيمة (في غير ذي
 الثلاث بالمرّة) نحو
 انطلق انطلاقة واستخرج
 استخراجا فان كان بناء
 مصدره العام على التاء
 دل على المرّة منه بالوصف
 كقائمة واحدة واستقامة
 واحدة (وشذفيه هيئة
 كالخمر) من اخمر والجمعة
 من نعم واللقبة من انتقب
 * (خاتمة) *

مضارعه أى ونقلت فتحتها الى فائه التى هى الواو كود يود وجب فتح عين مفعول منه
 كالوة ويرده ما فى القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك
 (قوله بصاغ من الثلاثى مفعول) أى بصاغ من مصدر الفعل الثلاثى موازن مفعول
 لى ان كان متصرفا وقد التحق مفعلاها التانيث كالودة (قوله ان اعتلت لامة
 مطلقا) أى سواء كسرت عين مضارعه أو لا فهو فى مقابلة التقييد اللاحق (قوله
 نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على ما فى بدو النسخ وهو الذى فى خط
 الشارح كما قاله شيخنا وعليه فلاشارة بتعدد الامثلة الى أنه لا فرق بين مالا مباء
 كرمى ومالا مباء واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثاليين ومعتلها ككوفى وفى أكثر
 النسخ مرمى براء بعد الميم وعليه فلاشارة بالتعداد الى أنه لا فرق بين مالا مباء أو
 واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة الاولى أولى
 من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فقطن (قوله ولم تكسر
 عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثاليين (قوله فان كسرت الخ) منه
 ما عين مضارعه بياء مكسورة فى الاصل فيقال مبات فى المصدر وأصله مبيت بفتح
 الياء ومبيت فى الزمان والمكان وقيل يخبر بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر
 على ما سمع فلا يقال فى معاش معيش ولا فى محيض محاض قال فى التسهيل وهو
 الاولى (قوله وتكسر مطلقا) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله
 عند غير طىء) وأما طىء فيجربونه مجرى ما فاءه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور
 عين المضارع وغيره كما تكرر (قوله فيما ضحت لامة وفاءه واو) أى ولم تفتح عين
 مضارعه أصالة فان فتحت كموجب ل فأكثر العرب بكسر عين مفعول منه مطلقا
 وبعضهم يفتحها فى المصدر وبكسر ها فى غيره كما علمت (قوله وموئل) الموئل الجأ
 (قوله وشذن جميع ذلك) أى جميع الاقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها
 فى التسهيل مما شذن معتل اللام فى المصدر من عصى وحى أى أنف وأوى له أى
 أى رقر وزأه أى أصابه معصية ومجنية وماوية ومرزية بالكسر فقط فى الجميع
 وفى المسكان مأوى الابل بكسر الواو فقط كصرح به فى لامية الافعال ونقل بعضهم
 فيه أفتح على القياس وأما مأوى غير الابل فبفتح على القياس ومما شذن
 الصحيح الذى ضحت عين مضارعه فى المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر
 وفتح الثانى الحجازيون على القياس وفى المسكان من سجد وشرق وغرب وجزروبت
 وسقط وطلع ووطن مسجد قال الدماميني وهو البيت المبني للعبادة مسجد فيه أولم
 يسجد قال سيمويه وأما موضع السجود فالسجود بالفتح لا غير اه ومشرق ومغرب
 ومجزرومنبت ومسقط ومطلع ومنظفة بالكسر فقط فى الجميع ومما شذن
 من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه فى المصدر من جمع وحمد مجمع ومجدة بالكسر

بصاغ من الثلاثى
 مفعول بفتح عينه
 مراد به المصدر أو الزمان
 أو المكان انما اعتلت لامة
 مطلقا نحو مرمى ومغزى
 وموقى أو ضحت ولم تكسر
 عين مضارعه فموقى مقبل
 ومذهب فان كسرت فتحت
 فى المراد به المصدر نحو
 مضرب وكسرت فى المراد
 به الزمان أو المكان نحو
 مضرب وتكسر مطلقا
 عند غير طىء فيما ضحت
 لامة وفاءه واو فمورد
 وموقف وموئل وشذن
 جميع ذلك ألفاظ معروفة
 ذكرها فى التسهيل ويعامل
 غير الثلاثى معاملة الثلاثى

في ذلك حين أراد ذلك شيء
منه اسم مفعول وجعله
بازاء ما تصدده من المصدر
كقمر أو الزمان أو المكان
ومنه بسم الله مجراها
ومرساها ومزقناهم كل
ممزق وقوله * الحمد لله
عما أنا ومصبحنا
* (أبنية أسماء الفاعلين
والمفعولين والصفات المشبهة
بها) *

(قوله وغسل الذي في
القاموس وعقل اه)

وجاء فيهما الفتح على القياس في المسكن من جميع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح
على القياس ومما شذ من الصحيح الذي كسرت عين مضارعه في المصدر من رجع
وعذر وغفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة وعرفة بالكسر فقط وفي المسكن
من زل منزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس ومما شذ من معتل الغاء في
المسكن من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل يفتحها ووضع ووضع وحل وموضع
وموقعة الفتح في الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثنية العين مهلك
ومهلكة أى مفارقة ومقدرة ومأربة أى حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة
والقاف أى موضع القعود في الشمس ومذرة ولم يخفى مفعول بضم العين الالمهك
ومعون ومكرم وذلك بالهمزة أى رسالة وميسر قرئ في الشواذ فنظرة الى ميسرة
بالضم والاشافة وقد صاغوا مفعلة من الثلاثي اللفظ أو الاصل ليعب كثرة
تسميها أو محملها ما لها السبب الكثيرة الولد مجبنة مخجلة أى سبب الكثيرة الجبن
عن الحرب وكثرة النخل ولحل الكثيرة مأسدة وسبعة ومقتاة ومفعلة أى محل
لكسرة الاسد والسبع والقضاء والافعى وقد أفردت مسئلة مفعول رسالة في أراد
اشباع الكلام فيه فعليه بها (قوله في ذلك) أى في صوغ سبعة منه تصليح مصدر
واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الإشارة غير موقوف بذلك لاجهاه الرجوع
الى التفصيل المتقدم في مفعول مع أنه ليس بمرد عقبه بقوله في أراد الخ (قوله كما
مرت) أى في قوله * وعلم بيان المرء عند الجرب * وقوله * أقاتل حتى لا أرى
مقاتلا * على ما فيه وقوله * أظلم ان مصابكم رجلا (قوله ومنه) أى من بناء اسم
المفعول وجعله بازاء المقصود من الثلاثة فمجرها ومرساها يتحتم لان الثلاثة كما
في البيضاوى وان قصرهما البعض على احتمال الزمان والمسكن وممزق مصدر
ومما أنا ومصبحنا اسم زمان * (فائدة) * الطرد بناء اسم الآلة على مفعول ومفعلة
ومفعول بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كجدح لما يجده السويق أى يلد
ومكسحة ومفتاح وشذغير ذلك كمنخل ومسعط ومدن بضم الاول والثالث في
الثلاثة وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما في القاموس
وكسطة بتثنية الميم وبوزن كتف وعنق وغفل وجاء مسط على القياس قال في
الهمع وكارات آلة تاريت النار أى اضرها وسراد ما يسرده أى يخرزها وفي
القاموس أن الاراث ككتاب النار وما أعذل النار من حراقة ونحوها وأن اليرباد
الخرز في الاديم كالسرد اه وهو أيضا ككتاب

* (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها) *

إضافة أبنية الى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء

الذوات المفعول وبغالب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله أي باسماء الفاعلين كظواهر القلب وأسماء المفعولين كحمود المقاضد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين وهذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل يرجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للعرف فتأمل (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أي صوغا كصوغ فاعل في الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل في الهيئة قال في التسهيل وربما استغنى عن فاعل بمفعول نحو حجب فهو محجب وعن مفعول بفاعل نحو أبقع الغلام فهو يافع وأوراق الشجر فهو وارق اهـ بزيادة الهمزة من الهمزة (قوله من ذي ثلاثة) أي من مصدر فعل ذي ثلاثة الجري على الصحيح ولما كان هذا بالاطلاق يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورهما اللازم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلها على فاعل مع أنه ما ليس كذلك دفع هذا الإيهام بقوله وهو قليل الخ (قوله مفتوح العين) أي عين الكلمة واحترز به عن غدي كرضي بمعنى تغذى وكلام المصنف وإن لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة لفصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقط في بعض النسخ (قوله فيقال غذا الماء الخ) أعلم أنه وقع هنا اختلاف في النسخ فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا الوادي بالمجتمعين أي سأل فهو غذا وذو ذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اهـ ولا غبار على هذه النسخة نعم لوقال أو متعديا نحو غذا الصبي بالبن أي رياه فهو غذا وضرب الخ يمكن فيه إشارة إلى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للعمل على متعدي واللازم فيكون رما من المصنف إلى التعميم وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادي بمجتمعين مفتوح العين بمعنى سأل فيقال غذا الماء فهو غذا وذو ذهب زيد الخ ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولإلى قوله فيقال غذا الماء وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادي بمجتمعين مفتوح العين بمعنى سأل فيقال غذا الماء فهو غذا ومتعديا بماء معناه ربي فيقال غذا طرفة العين فهو غذا وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثامنة وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الأحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمجتمعين لازما بمعنى كذا أو متعديا بمعنى كذا ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديا وجعل الواو بمعنى أرفقظن (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيها ما فرأه تفرهه وفرأه بالتحفيف فهو فاره أي نشط وخف ورجل فاره أي حاذق وجارية فراه

(قوله وأوراق الشجر الخ)
قد سمع مورق في كلام
العرب كثيرا وأما وارق فهو
مين ورق كضرب كفاي
القاموس اهـ)

* كفاعل صغ اسم فاعل
إذا * من ذي ثلاثة
يكون لازما (كغذا)
الوادي بمجتمعين مفتوح العين
بمعنى سأل فيقال غذا
الماء فهو غذا وذو ذهب زيد
فهو ذاهب وسلم فهو سالم
وفره الفرس فهو فاره أو
متعديا نحو ضرب فهو ضارب

أي حسناء (قوله وهو) أي صواغ فاعل قليل أي شاذ (قوله أي قياس فعل) أي
 قياس الوصف من فعل (قوله في الاعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى
 العارض للذات الغير الراضخ فيها فخرج الألوان والخلق (قوله والخلق) بكسر
 الخاء وفتح اللام جمع خلقه والمراد بها الخصال الظاهرى في البدن كالعور والجون
 والجهر (قوله وحرارة الباطن) الواو معني أو (قوله نحو أشرو بطرو وفرح)
 بتقوين الثلاثة لانها أمثلة للوصف لا للفعل بل بقرينة قوله ونحو صديان والاشتر
 والبطر معناه ما الذي لا تحمد النعمة والصديان العطشان والاحمر الذي
 لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الاجهر
 لاختلاف النوع وصديان وعطشان محمول على حرارة الباطن وريان محمول
 على الامتلاء واعتراض بأن الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء
 بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلا لأن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما
 (قوله ومما شذ فيه) أي في فعل المكسور العين لازم مريض وكهل والقياس
 مريض وكهل لانهم من الاعراض (قوله أولى) اعلم لم يصرح بالقياس لعدم
 كثرة فعل وفعل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسيته ما فيه عنده قال
 الشاطبي وغير المصنف يرى أن فعلا قياس دون فعل (قوله والشهم) هو ذكي
 انفراد (قوله والفعل جمل) احتراز عن جميل من جملة الشحم بالفتح أي أذنته
 فجمل هو البناء للجهول أي أذيت فهو محمول وجمل لان فعلا فيه بمعنى مفعول
 فليس مما نحن فيه قاله الشاطبي وأقره غير واحد كالبعض ويرد عليه أن كون فعله
 جمل بالضم معلوم من قوله وفعل أولى وفعل بفعل حيث فرض الكلام في فعل
 بالضم ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم
 وشهم وظريف بيان للواقع هذا ويتحمل أن الواو في قوله والفعل الخ استثناء فيه
 لاحالية فلا يكون تقييد بل مستأنفا لبيان الواقع لكنه غير محتاج اليه فتدبر
 (قوله بالفتح) أي فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم (قوله وفعل) أي بضم
 الفاء وتشديد العين وقوله وفعل أي بفتح الفاء وتخفيف العين (قوله كحش)
 بالخاء المهملة ثم الشين المعجمة أي خشن وتمثيله من التشر على ترتيب اللف (قوله
 وخطب) بالخاء والطاء المعجمتين على ما ذكره المصريح وتنبه غيره والذي في
 القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب طرف كما هو مقتضى
 كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم
 لون كدر مشرب حمرة في صفة أو غيرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو وأخطب
 ولم أجده مادة خطب بالخاء والطاء المعجمتين لافي القاموس ولا في الصحاح ولا
 في المصباح وقوله الى الكدرة أي ما لا الى الكدرة (قوله ونحو غفر) بالعين

ناعم وفرة فهو فاره (و) في
 (فعل) بكسر ها (غير
 معدي) نحو وسلم فهو ساء
 (بل قياسه) أي قياس فعل
 اللازم المكسور العين
 (فعل) شخ الفاء وكسر
 العين في الاعراض (وأفعل)
 في الألوان والخلق (فعلان)
 فمادل على الامتلاء
 وحرارة الباطن (نحو
 أشرو) بطرو وفرح (نحو
 صديان) وريان وعطشان
 (نحو الاجهر) والاحمر
 ومما شذ فيه مريض وكهل
 (فعل) بفتح الفاء وسكون
 العين (أولى وفعل بفعل)
 مضموم العين (كأضخم)
 والشهم (والجميل) والظريف
 (والفعل) لهذه ضخم
 وشهم (جمل) وظرف
 (وأفعل فيه قليل وفعل)
 يستحقين وفعال بالفتح وفعال
 بالضم رفع بضمين وفعل
 بكسر الفاء أو ضمها وفعال
 وفعل رفع بكسرتين
 كحش فهو وأحش وخطب
 فهو وأخطب اذا احمر
 الكدرة ونحو بل هو
 بطل وحسن فهو وحسن
 ونحو بن فهو جبان
 وشجع فهو شجاع ونحو

المهمة فإفاء (قوله ونحو غير) بالعين المجتمة فالميم (قوله ونحو حصر) بهـ ملائ مبنيا للجهول لزوما فالتمثيل به لفعول المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للجهول متعده والمضموم العين الذي الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبنى للجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين (قوله فهو خشن) بكسرتين وفي القاموس أنه ككتف ففعل فيه اللغتين (قوله جميع هذه الصفات الخ) دفع لما قد يقال ان المصنف ترجم لانبية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال أنه ذكرها في الباب الآتي لان المذكور فيه أحكامها لا أبديتها لكن كان على الشارح أن يوضح هذا التنبيه الى آخر الباب لان ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرى دواسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنه بما يكونان صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيف الى مرفوعهما أو نصباهما على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثي المجرى (قوله صفات مشبهة) أي ان قصد بهما الثبوت والدوام وان لم تضاف الى مرفوعهما ولم تنصب بهما على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فإن قصد بهما الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطى وغيره أنه اذا قصد بهما النص على الحدوث حوئت الى فاعل وفي التصريح عن الشاطبي وغيره أنه اذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل حاسن لا حسن وقوله الا اذا أضيف الى مرفوعه أي أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة الا اذا قصد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الاصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر بالاعم ما يدل على خروجه عن الاصل واستعماله في الثبوت من الاضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل لم يشترك في الاصل بين الحدوث والثبوت فاكتم في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت (قوله اذا دل على الثبوت) أي للدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لانه لا يختص بالصفة المشبهة (قوله وبسوى الفاعل قد يغني فعل) يغني بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أي استغنى ونسبة الاستغناء الى فعل مجاز كما أشار اليه الشارح بقوله أي قد يستغنى بالبناء للجهول والمراد أنه قد يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله وزنة) أي موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذي الثلاث أي من مصدر فعل غير ذي الثلاث نعت لاسم فاعل (قوله مع كسر متلو الاخير) أي ما يتلوه الحرف الاخير والمراد الكسر ولو تقدرا كعقل وشكر اسمي فاعل وأما من بضم التاء اتباعا فاشادوشد فتح ما قبل الآخر في الفاظ كاسم الفاعل من أحسن وأسهب بسين مهمة آخره موحدة أي تكلم

ونحو غير فهو غير فاعل
يجرب الامور ونحو وضو
فهو وضوء أي وضو ونحو
حصرت فهي حصور أي
ضائق مجرى لبنها ونحو
خشن فهو خشن * تنبيه *
جميع هذه الصفات صفات
مشبهة الافاعلا كضارب
وقائم فانه اسم فاعل الا اذا
أضيف الى مرفوعه وذلك
كما اذا دل على الثبوت
كطلمهر القلب وشاحط
الدار أي رعيدها فهو صفة
مشبهة أيضا (وبسوى
الفاعل قد يغني فعل) أي
وقد يستغنى عن وزن فاعل
من فعل بالفعل بغيره كشخ
وأشيب وطيب وعفيف
(وزنة المضارع) اسم فاعل
من غير ذي الثلاث
كالواصل * مع كسر متلو
الاخير مطلقا *

توله والفتح الخ هو بالجيم
لا الهة كافي القاموس
واحتاج اهـ

وضم ميم زائد قاسم بقا
أى يأتى اسم الفاعل
من غير الثلاثي المجرى على
زنه مضارع به بشم ط
الاتيان مضمومة
مكان حرف المضارعة
وكسر ما قبل الآخر ط لما
أى سواء كان مكسورا فى
المضارع كطابق واستخرج
أو مقو ح كتحف ومندرج
(وان فذت منه) أى من
هـ ذا (ما كان اكسر)
وهو ما قبل الآخر (صار
اسم مفعول كمثل المنتظر)
والاستخرج (وفى اسم مفعول
الثلاثى المرد زنة مفعول
كأت من قصد) يقصد فانه
مقصود وآت من ضرب
مضروب ومن مرمر ورية
ومنه مبيع ومقول ومرمى
الان اعيرت تنبيه
مراده بالثلاثى استصرف
(وناب بلا عنه) أى عن
مفعول (ذو فعيل) مستويا
فالمذكر واخوت (نحو
فتاة أو فتى كميل) أو جرح
أو قتل تنبيه مراده
أنه ينوب عنه فى الدلالة
على معناه فقط قال فى
التسهيل وينوب فى الملامة
لا العمل عن مفعول بهلة

بما لا يعقل فان كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الواو على
التبسيط وألفح بالفاء والخاء المهملة أى اقتقر وصار فلبسا وأجراشت الابل بجيم
فراء فهمزة فشين مبدية مشددة أى سمعت وشذ أيضا جى اسم فاعل أفعل على
فاعل كاورس النحر اذا خضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلا وأحمل البعاد
اذا قحط فهو ماحل (قوله وضم ميم زائد) وأما نحو فذت بكسر الميم اتباعا فشاذا
(قوله وان فذت الخ) أى ولو تقدر كاعتل ومختارا سمى مفعول وقد يستغنى
بمفعول عن مفعول بفتح العين كحزون ومحمور ومن كرم فانه لم يسمع محزون ولا محم
ولا خبر كم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال خزنه الله وآخره وز كم
وأز كره الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر فالترامهم
فى اسم المفعول من اثلاثا فزنة مفعول دليل على استغنائه بمفعول عن مفعول اهـ
دما ميمى ومن هـ ذا التسهيل مجنون ومهزول وفى موضع آخر من التسهيل انه قد
يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين فيما لا ثلاثى له أيضا ومثله الدما ميمى بأرقه
فهو مرفوق ولم يقولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا رق العبد قلت انما يقولونه بمعنى
صار رقيقا فليس بمعنى أرق اهـ وقد يجى اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول
والعكس نحو عيشة راضية ونحو انه كان وعدة ما تبا أى مرضية وآتيا وقيل
الاول مجازا على أى راض صاحبها والثانى من قولهم آتيت الامرأى فعلته (قوله
الان اعيرت) أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيع ومقول ومرمى فقلت
حركت ياء الاول الى الساكن قبلها ثم حذف الواو لاتقاء الساكنين وقلت
الضمة كسرة لتسلم الياء ونقلت حركتها الى الثانى الى الساكن قبلها ثم حذف
الواو الثانية لاتقاء الساكنين وقلت واو الثالث ياء اجتماعها ساكنة مع
الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء فى الياء (قوله مراده بالثلاثى) أى فى قوله
وفى اسم مفعول الثلاثى وكذا قوله فيما مر اذا من ذى ثلاثة يكون وان تبادر من
الشرح قصد الاول فقط (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو عسى وليس ونعم ونفس
فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلا) أى لاقياسا وهو مصدر بمعنى
اسم افعول حال من ذو (قوله أى عن مفعول) وقد ينوب عن مفعول بضم الميم
وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أى مغل وأعقدت العسل فهو عقيذ أى
معقد كذا فى التسهيل وشرحه (قوله ذو فعيل) أى صاحب هذا الوزن أى موازنه
(قوله فى الدلالة لا العمل) قال الدما ميمى فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه وفى
مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى
ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل انبنى للمفعول اهـ كلام ابن عصفور فعليه
يصح مررت برجل قبيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لا طلاقه القول بأن

الجزء المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه ولقائل
 أن يقول شروط العمل انما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند
 المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اه وفي الهمع ما نصه ولا يعمل كعمل اسم
 المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعل كذبح وقنص وقتيل فلا يقال مررت
 برجل كقيل عينه ولا قتل أبوه خلافا لابن عصفور حيث أجاز ذلك قال أبو حيان
 ويحتاج في منع ذلك وأجازته الى نقل صحيح عن العرب اه اذا علمت هذين النقطتين
 علمت أن عز والبعض منع العمل في المرفوع الظاهر الى ابن عصفور خطأ محض
 نعوذ بالله من التساهل (قوله فعل) أي بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن
 ورعى وطرح بمعنى مفعول (قوله وفعل) أي بفتحين كما في الدماميني كقنص بقاء
 ونون مفتوحة وحتين وصاد ههنا كضبطه شخبنا وغيره أي وكعدد وتوهم البعض أن
 قوله كقنص بقاء مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد مفتوحة فقال أي ونقض وعد
 وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولان الطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازا
 كثير مطرد (قوله وفعله) أي بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكفة ومضغة (قوله
 لم يقس عليه) فلا يقال ضرب بجمع مضروب ولا علم بجمع معلوم (قوله خلافا
 لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما ليس له فاعل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح
 التسميل الذي نقله الشارح (قوله وجعله بعضهم مقبسا فيما ليس
 له الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ما له فاعل بمعنى فاعل
 (قوله نحو قدر ورحم) تتميل للمنفى وأما ما ليس له ذلك
 فكقنص وكزجج وقوله لقولهم الخ تعليل
 المحذوف أي وانما كان
 الفعلان لهما فاعل
 بمعنى فاعل
 لقولهم
 الخ

فعل كذبح وفعل كقنص
 وفعله كغرفة وبكثرة فاعل
 اه بخاتمة قال الشارح
 ومحجج فاعل بمعنى مفعول
 كثير في لسان العرب وعلى
 كثرة لم يقس عليه باجماع
 وفي التسميل ليس مقبسا
 خلافا لبعضهم فقص على
 الخلاف وفي شرحه وجعله
 بعضهم مقبسا فيما ليس
 له فاعل بمعنى فاعل نحو قدر
 ورحم لقولهم قدر ورحم
 والله أعلم

﴿تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

